سياسات
العلاقات الاقتصادية الدولية

لمؤلفه : جون إدلمان سبيرو



ترجمة : خالد قاسم

تحرير : سمير حداد

The Politics of International Economic Relations

Joan Edelman Spero

Authorized translation from English language edition published by ST. MARTIN'S 85. ST. MARTIN'S PRESS.

JORDAN BOOK CENTRE COMPANY LIMITED 1987

سياســات
العلاقات الاقتصادية الدولية

٠١٢٥٨

لمؤلفه

جون إدلمان سبيرو

ترجمـــة

خالــد قاســم

تحريــر

سميــر حـدّاد

البـاب الاول

ادارة العلاقات الاقتصادية الدولية

الجزء الأول

ادارة العلاقات الاقتصادية الدولية
منذ الحرب العالمية الثانية

لقد عملت الحكومات خلال وبعد الحرب العالمية الثانية على تطوير مجموعة من القوانين ووضعها موضع التنفيذ بهدف تنظيم السمات الاساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، ولقد عرف هذا النظام، لعقدين من الزمان، بنظام «بريتون وود».

ولقد اثبت هذا النظام فعاليته في وضع الرقابة على العلاقات الاقتصادية وإلى تحقيق الاهداف المشتركة التي توخاها واضعوا هذا النظام.

أن الأسس السياسية لهذا النظام وجدت في ثلاث حالات :ـــ

١ ـــ تمركز القوة في ايدي عدد قليل من الدول.

٢ ـــ وجود تجمع معين يجمع مصالح تلك الدول.

٣ ـــ اخراج قوة مسيطرة تستطيع الأخذ بزمام القيادة.

ولقد كان هذا النظام مسيطراً عليه من قبل دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ولقد أدى تمركز القوة السياسية والاقتصادية في ايدي تلك الدول الى اصدار وفرض القوانين الخاصة بهذا النظام، علاوة على ان تلك الدول لم تواجه باي تحديات من قبل الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية واسيا، اضافة الى الاتحاد السوفييتي.

ولقد انعزلت الدول الشرقية عن الاقتصاد العالمي بسبب مركزية التخطيط الاقتصادي، اضافة الى السياسات الموجهة لهذا العزل الذي ادى الى تداخل هذه السياسات مما نتج عنه نظام اقتصادي عالمي منفصل، علاوة على ذلك، فان تلك الدول لم تواجهة اية تحديات من الدول الاقل تطوراً او على نقيض الدول الاشتراكية، فان الدول الاقل تطوراً قد اندمجت في النظام الاقتصادي الدولي، مما نتج عنه التبادل التجاري مع الدول المتقدمة، وفي كثير من الحالات فان معظم الصناعات المتقدمةفي تلك الدول كانت مملوكة من قبل شركات امريكية اوروبية الأمر الذي أدى الى اتباع نفس النظام النقدي للدول المتقدمة. ونتيجة للضعف السياسي والاقتصادي للدول الاقل تطوراً فانها لم تملك ايه سلطة على الادارة، علاوة على أن الدول المتقدمة لم تواجه اية صعوبات أو تحديات من قبل اليابان، وبسبب ضعف اليابان

نتيجة خروجها خاسرة من الحرب، وافتقارها الى مستوى عال من النمو والقوة السياسية فلقد بقيت اليابان خارج مجموعة الادارة طيلة فترة نظام بريتون وود.

ولقد ادى تمركز القوة الى سهولة ادارة النظام الاقتصادي عن طريق ايجاد عدد من الممثلين الذين كان الاتفاق فيما بينهم ضرورة ملحة لايجاد نظام ومؤسسات تقوم على ادارة هذا النظام المتفق عليه فيما بينهم.

ولقد كانت ادارة هذا النظام ميسرة وسهلة بواسطة اتفاقية على مستوى عال تم عقدها بين الدول الكبرى، على الاهداف والوسائل الكفيلة لتحقيق النظام الاقتصادي الدولي، وان اسس هذه الاتفاقية كانت قد وضعت بالتعاون فيما بين الانظمة الرأسمالية والانظمة التحررية بالرغم من اختلاف درجات التدخل الحكومي من الدول الرأسمالية المتقدمة، وعلى سبيل المثال، فإن فرنسا تفضل اتباع اسلوب التخطيط والتدخل الحكومي، في الوقت الذي تفضل فية الولايات المتحدة الامريكية التدخل في الحياة الاقتصادية بشكل محدود نسبيا، وبالرغم من كل ذلك فان الدول الرأسمالية والدول التحررية قد أجمعت على اعتمادها على قوى السوق والملكية الفردية الخاصة، وأبدت جميع تلك الدول رغبتها في ايجاد نظام اكثر تحرراً من الاقتصاد الدولي يعتمد على السوق الحرة من خلال محدودية القيود التجارية على انتقال رأس المال، حيث ان تجربة الثلاثينات من هذا القرن عندما ادى تكاثر قوانين الصرف والقيود التجارية الى كارثة اقتصادية، لم تكن هذه التجربة قد مسحت من الاذهان. وبالرغم من ان الدول المتقدمة لم توافق على تطبيق محدود لهذا النظام الحر، الا أنهم جميعا وافقوا على ان ايجاد نظام حر سوف يؤدي الى تعاظم الرخاء الاقتصادي لتلك الدول. وشعر البعض الاخر بان ايجاد نظام اقتصادي عالمي متحرر سوف يعزز من فرص السلام العالمي، وان الاعتقاد بالليبرالية الاقتصادية ينطوي على بعد امني وهو ان النظام الاقتصادي العالمي الحر سوف يؤدي ليس فقط الى الرخاء الاقتصادي ولكن ايضا الى السلام العالمي. وان اكوردل هل الذي كان وزير خارجية الولايات المتحدة للفترة من عام ١٩٣٣ الى عام ١٩٤٤ كان أول من تنبأ بامكانية تحقيق السلام العالمي من خلال نظام اقتصادي حر وايدت الدول المتقدمة فكرة التدخل الحكومي لتحقيق هذا النظام الاقتصادي العالمي.

ومن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، اصبحت الادارة العامة للاقتصاد من اهم النشاطات الحكومية للدول المتقدمة وان العمالة والاستقرار والنمو هي من اهم المواضيع

المطروحة على السياسة العامة للدولة. وارتبط دور الحكومة في ادارة دفة الاقتصاد الوطني بمسئوليتها في ضمان الرخاء الاقتصادي للشعب، وان الركود الاقتصادي الكبير الذي حدث في الثلاثينات من هذا القرن خلق نوعا من المطالب الشعبية مما ادى الى تدخل اكبر واوسع للحكومة في ادارة الاقتصاد الوطني اضافة الى الدراسات النظرية للمدرسة الكينزية في الاقتصاد، والتي ركزت على ضرورة تدخل الحكومة للحفاظ على مستوى مناسب من العمالة، مما ادى الى ظهور ما يسمى «بدولة الرفاهية»،واقرب مثال على هذا النوع من الدول هي بريطانيا، التي ذهبت الدولة فيها الى ابعد من التدخل على شكل واسع النطاق في الاقتصاد بل تعدتها الى التدخل في النشاطات الاقتصادية الطبيعية. «القطاعات الاقتصادية». وعلى المستوى العالمي، فان التدخل الحكومي ظهر نتيجة لتجارب الدول في الثلاثينات من هذا القرن التي تمثلت في تحقيق الاهداف الوطنية واستقلالية القرار الوطني خلال فترة الحرب، والفشل في ادارك ان الأهداف الوطنية لا يمكن تحقيقها دون تعاون دولي مما ادى الى كوارث اقتصادية وسياسية عانت منها معظم دول العالم. كما ان فشل بعض السياسات المتبعة مثل التعرفة الجمركية المرتفعة والمنافسة في تخفيض قيمة العملات قد ادى الى الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي محليا مما ادى الى اندلاع الحرب العالمية الاولى، وبسبيل توفير قدر من الاستقرار السياسي والاقتصادي فلقد ارتأت الدول ان تتعاون لتنظيم وخلق نظام اقتصادي عالمي. ان المصالح المشتركة في التعاون الاقتصادي قد تعززت نتيجة اندلاع الحرب الباردة في نهاية العقد الرابع من هذا القرن. ومنذ ذلك الوقت، اصبح التعاون ضرورة استراتيجية ملحة لمواجهة العدو المشترك. وكان الشعور السائد في ذلك الوقت هو الضعف الاقتصادي للدول الغربية مما سيجعلها عرضة للتهديدات الشيوعية الداخلية وللضغط الخارجي من الاتحاد السوفيتي.

ولذلك فقد اصبح التعاون الاقتصادي ضروريا ليس فقط لاعادة بناء اقتصاديات الغرب والتاكيد على استمراريته، بل ايضا للتاكيد على الأمن السياسي والعسكري لتلك الدول، اضافة الى ان التهديد العسكري الشيوعي المستمر والمصالح المشتركة في الدفاع عن الغرب قادت الدول المتقدمة الى الارتقاء فوق الخلافات والنزاعات الاقتصادية في سبيل المصالح الأمنية المشتركة. ولقد كان هناك رغبة اعمق للمصالحة والمشاركة في تحمل اعباء الازمة الاقتصادية بسبب مشكلة الامن المشترك لتلك الدول.

وايدت الدول المتقدمة طبيعة مفهوم الادارة الدولية للاقتصاد والتي كانت قد اعدت لخلق نظام اقتصادي متحرر والمحافظة عليه الامر الذي يتطلب اقامة نظام نقدي عالمي فعال وتخفيف القيود على حرية انتقال رأس المال وازالة هذه القيود ووضع نظام نقدي مستقر، بحيث يصبح لدى الدول الجو المناسب لتاكيد النمو والاستقرار الوطني. وان الدولة بحد ذاتها وليس النظام الدولي هي التي تتحمل كافة المسؤولية للاستقرار الوطني والنمو. واخيرا فان نظام الادارة الدولي يعتمد علي قوة مسيطرة لقيادة هذا النظام. ومن الطبيعي فان هذه القوة هي الولايات المتحدة، كونها أكبر قوة اقتصادية وسياسية في العالم، ومن الواضح فان الولايات المتحدة كانت في وضع يؤهلها لتحمل مسؤولية هذه القيادة.

ان الاقتصاد الامريكي الذي لم تتمكن من تدميرة الحرب اضافة الى سوقة الكبيرة المفتوحة وقدرتة الضخمة وامكانياتة المالية والقوة الشرائية للدولار، كل هذا ادى الى سيطرة الاقتصاد الامريكي على العالم، ان هذا الاقتصاد، كانت توازية قوة عسكرية ضخمة ومقدرة على تقديم المساعدات العسكرية الكبيرة اضافة الى امتلاك القوة العسكرية الذرية، الامر الذي مكن الولايات المتحدة من ان تصبح اكبر فوة عسكرية ضاربة في العالم، وفي مركز القائد للحلفاء الغربيين. اما الدول الغربية فلم تتمكن من ان تأخذ بزمام القيادة بسبب خروج اقتصادياتها متدمرة نتيجة الحرب وان الاسواق والانتاج قد انفصمت عراها بسبب الحدود السياسية، اضافة الى ضعف الجيوش نتيجة الحرب.

وعليه فان الولايات المتحدة كانت ترغب وتملك القدرة معاً على اخذ زمام القيادة، وان صانعي السياسة الامريكية قد استفادوا درسا مهماً خلال فترة الحرب، وهو ان فشل القيادة الامريكية وتفضيل العزلة الكاملة بعد الحرب العالمية الاولى، كانت في نظر الكثيرين على انها في العوامل الهامة والرئيسية في سقوط النظام الاقتصادي وفي انهيار السلام العالمي. واعتقد الساسة الامريكييون بعد الحرب العالمية الثانية بان الولايات المتحدة لا تستطيع الابقاء على عزلتها السابقة، وانها كاكبر دولة عظمى خرجت بعد الحرب، عليها ان تتحمل المسؤوليات الكبار لخلق وايجاد نظام اقتصادي جديد في العالم. ومع نهاية الحرب الباردة فقد اضيف بعُد اخر لضرورة وجود القيادة الامريكية وهو انه بدون القيادة الامريكية اضافة الى الضعف الاقتصادي للدول الغربية واليابان فان هذا سوف يؤدي الى انتصارات سياسية للشيوعية، لذلك فان قوة الاقتصاد الامريكي والدروس المستوفاة من فترة الحرب الباردة،

خلقت هناك ضرورة للقيادة الامريكية على مستوى العالم والشعور بالاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الداخلي.

علاوة على ذلك فان الدول الاوروبية واليابان الذين انهكت الحرب اقتصادياتهم فقد قبلوا القيادة الامريكية، لانهم بحاجة للمساعدات الامريكية لاعادة بناء قدرتهم الانتاجية المحلية وتمويل تجارتهم الدولية، وفي الحقيقة فانهم كانوا بحاجة للمساعدات الامريكية للبقاء على قيد الحياة.

ونظرت تلك الدول الى المضمون السياسي للقيادة الامريكية نظرة ايجابية، حيث انه ساد شعور عام بان المساعدات الاقتصادية الامريكية سوف تعمل على تخفيف المشاكل الاقتصادية والسياسية الداخلية وتشجيع الاستقرار الدولي. والذي يخافه الاوروبيون ليس السيطرة الامريكية، بل هو العزلة الامريكية، حيث ان الاشتراك المتاخر للامريكيين في الحربين العالميتين لا يزال في اذهان الاوروبين، ولذلك فقد ايدوا القيادة الامريكية. هذا وقد تمكنت الولايات المتحدة خلال فترة نظام بريتون وود من تحريك الدول المتقدمة للاشتراك في الادارة، وفي بعض الحالات تمكنت الولايات المتحدة من ادارة النظام بمفردها. ولقد لعبت الولايات المتحدة دور البنك المركزي الدولي و اخذت زمام المبادرة في مباحثات التجارة الدولية والسيطرة على الانتاج العالمي.

ان توافق الظروف السياسية الثلاثة وهي تمركز القوة وتجمع المصالح المشتركة واخيراً قيادة الولايات المتحدة، قد ادى الى تعادل القدرة السياسية مع اهداف الاقتصاد العالمي ومكن هذا النظام الدول الاوروبية واليابان ان تستعيد عافيتها نتيجة الدمار الذي لحق بها جراء الحرب واقامة نظام نقدي اكثر استقراراً ونظام مالي وتجاري اكثر تطوراً. والذي أدى بدوره الى فترة من النمو الاقتصادي الغير متوازي.

ومع حلول العقد السابع من هذا القرن، كان نظام بريتون وود قد عفى عليه الزمن وان دورة النظام الاقتصادي العالمي اصبحت مهددة وان الأسس السياسية لهذا النظام قد اهتزت وضعفت القيادة وان الاجماع على نظام محدود اكثر تحررية قد بدأ يتلاشى.

وبالرغم من ان الدول المتقدمة بقيت هي القوة المسيطرة سياسيا واقتصاديا الا انها قد جابهت تحديات لحقتها في ادارة هذا النظام من الدول خارج هذا النظام. واكبر هذه

التحديات قد جاء من الدول الاقل تطورا . وخلال فترة نظام بريتون وود فان دول العالم الثالث قد اعربت عن استيائها من هذا النظام الذي لم يضر باقتصادية هذه الدول وحسب، بل استبعدها من اخذ دورها في ادارتة. وان عدم الرضا عن هذا النظام اضافة الى الاستقلال السياسي اديا في النهاية الى انتهاء عهد الاذعان والخضوع الطوعي .

ولقد حاولت الدول الاقل تطوراً ان تحصل على نصيب اوفر لزيادة فرص مشاركتها في ادارة هذا النظام، ولكن في المقابل فان معظم الدول المتقدمة قد حاولت ان تنكر على الدول الاقل تقدما حقها في الادارة. وهناك تحدٍّ على قدر قليل من الاهمية جاء من الدول الشيوعية للدول المسيطرة على هذا النظام. وانه خلال فترة هذا النظام فان الدول الشيوعية قد عزلت نفسها عن معظم النشاطات الاقتصادية الدولية، ولكن مع بداية الستينات من هذا القرن فان الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الغربية بحثوا امكانية المشاركة في الاقتصاد الدولي، وان هذه المشاركة قد تبرهن على فشلها في الاقتصاد الدولي كما كان واضحاً من عملية شراء الحبوب عام ١٩٧٢ من قبل الاتحاد السوفيتي. ونظراً لقدرة الدول الشيوعية التدميرية واختلاف الاقتصاديات لديهم، فان مشاركة الشيوعيين في هذا النظام تتطلب وضع قوانين جديدة.

ويشهد العقد السادس تغيراً في مراكز القوى بين الدول المتقدمة خاصة بعد التحديات الخارجية الكبيرة التي واجهتها، وشهدت القارة الاوروبية خلال تلك الفترة نمواً اقتصاديا كبيراً ونشاطاً تجارياً واسعاً ادى الى اتحاد عشر دول لتكون المجموعة الاقتصادية الاوروبية، والذي يمُثل قوة منافسة للاقتصاد الامريكي اضافة الى كونها قوة سياسية. وفي الستينات من هذا القرن اصبحت اليابان قوة اقتصادية كبرى انضمت الى الدول المتقدمة. في نفس الوقت واجهت الولايات المتحدة عدة مشاكل على المستوى الدولي منها انخفاض سعر الدولار وانخفاض الميزان التجاري الامريكي، مما ادى الى انخفاض القوة الاقتصادية الدولية للولايات المتحدة.

وادى التغير في مراكز القوى الى تغير موازٍ في اتجاهات الدول الاوروبية نحو القيادة الامريكية للاقتصاد العالمي، غير ان اليابان والدول الاوروبية قد ابدت استياءها من الامتيازات التي تمتعت بها الولايات المتحدة ومن الطريقة التي مارست بها هذه الامتيازات. وليس ادل على هذا الاستياء من النقد الذي وجهتة اليابان والدول الاوروبية لنظام الدولار والعجز الذي اصاب ميزان المدفوعات الامريكي. وفي المقابل فان الامريكين لم يكونوا راضين

عن تحمل اعباء هذه القيادة . وفي الوقت الذي انتقد فيه اليابان والاوروبين العجز الامريكي فان الولايات المتحدة انتقدت رفض تلك الدول لتخفيض قيمة الدولار . ومع بداية المشاكل الاقتصادية في الستينات من هذا القرن ، بدأ شعور القيادة الامريكية بان اعباء القيادة قد طغت على مصالحها العامة . ونتيجة للتهديد السوفيتي للغرب ، فقد اتحدت الدول الاوروبية خلف قيادة الولايات المتحدة وشجعت على التعاون الاقتصادي فيما بينها . وان اليابان والدول الاوروبية لم تعد تحتمل السيطرة الامريكية على الاقتصاد العالمي لأسباب امنية وبالمقابل فان الولايات المتحدة لم يكن باستطاعتها تحمل اعباء هذه القيادة لأسباب امنية ايضا .

لقد بدأ التاكل يدب في النظام العالمي نتيجة لضعف القيادة الامريكية . وبالرغم من ان الدول الامريكية لم تكن راضية عن هذه القيادة الامريكية الا انه ومن الواضح لم يظهر الى حيز الوجود اية دولة تقود هذا النظام ، وبالرغم من ان الدول الاوروبية قد اتحدت في ما يسمى بالسوق الاوروبية المشتركة الا انها كانت تفتقر الى الوحدة السياسية التي تجمع هذه الدول لقيادة النظام العالمي . ان اليابان والمانيا هما اكثر الدول قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة ، الا انه لم يكن بموسوعهما ادارة هذا النظام بمعزل عن الولايات المتحدة الامريكية . وعلى كل حال فان هاتين الدولتين بقيتا بمعزل عن تسلم هذه القيادة نتيجة خروجهما مهزومتين في الحرب العالمية الثانية .

وعليه فان مستقبل القيادة الجديد سوف يبقى يكتنفه الغموض ما لم يكن هناك تحديث وتطوير لهذا النظام ، ولقد شهد العقد السابع انهيار نظام بريتون وود نتيجة لعدم موافقة معظم الدول على الغايات والوسائل التي تم بموجبها ادارة هذا النظام ، ومن وجهة نظر الدول الاقل تطوراً والتي اثارت زوبعة من عدم الرضى عن هذا النظام ،الذي يبقيها تحت التبعية للدول القائدة لهذا النظام (نتيجة للقوانين النقدية وللقوانين المالية والتجارية لهذا النظام) ،فانه يبقيها كما هي عليه دول غير متطورة . ولذلك فقد طالبت تلك الدول ان يتم اجراء تغيرات جذرية في قوانين النظام ومؤسساتة للوصول الى استغلالها الاقتصادي ، اضافة الى انهم طالبوا بان يكون تطوير تلك الدول من الأولويات والمسئوليات لهذا النظام .

ان تخفيف القيود على حرية التجارة وحرية انتقال رأس المال سوف يؤدي الى التوسع في العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول المتقدمة ، وكنتيجة لذلك فان الاقتصاد الوطني اصبح اكثر حساسية واكثر اعتماداً على السياسات الاقتصادية واكثر تاثيراً في الحوادث الخارجية .

ان التحدي الاخير لهذا النظام قد جاء من الدول الشيوعية، سيما وان مركزية التخطيط واسلوب مراقبة الدولة للتجارة تتناقض مع الاقتصاد الحر، واذا ما ارادت هذه الدول الانضمام الى النظام الاقتصادي العالمي، فان عليها ايجاد صيغ جديدة للادارة بين هذه الدول لتنظيم تدفق الاموال وفرص الاستثمار بين دول العالم. ومن التحديات الخارجية التي واجهت الدول المتقدمة، ان هناك مجموعة من الدول المنتجة للنفط قد اضطرتها للرضوخ الى مطالبها، كما طالبت دول العالم الثالث بوضع نظام اقتصادي عالمي جديد مع التهديد بخلق الازمات في الاقتصاد العالمي اذا لم تتم الاستجابة لمطالبهم بايجاد هذا النظام الجديد.

وفي ظل غياب الادارة فان الازمات الاقتصادية قد تفاقمت الى اعلى المستويات السياسية واصبحت بالتالي اكبر التحديات التي تواجه القوى السياسية في اي مجتمع.

ان المشكلة السياسية الرئيسية التي تواجة الاقتصاد الدولي والتي تعاني منها كافة العلاقات الدولية هي فيما اذا كان بالامكان خلق انظمة ادارية سياسية جديدة وفيما اذا كانت تلك الانظمة قادرة على التعامل مع المشاكل الرئيسية الثلاثة التي تواجة العالم في وقتنا الحاضر وهي :ـــ

١ ـــ مراقبة اعتماد الدول على بعضها البعض في مواجهة الكوارث الاقتصادية التي تعاني منها دول الشمال.

٢ ـــ تحقيق المساواة في دول العالم الثالث.

٣ ـــ تحسين العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب.

البـــاب الثانـــي

النظـــام الغربـــي

الجزء الثاني

الادارة الدوليــة للنقــد

في الوقت الذي بداء فيه غزو الحلفاء لفرنسا في تموز ١٩٤٤ كان هناك ممثلون لاربعة واربعون دولة يجتمعون في بريتون وود لوضع الاسس لنظام النقد الدولي، وكان يدور في اذهانهم عدة امور منها انهيار نظام النقد الدولي في الثلاثينات من هذا القرن والقومية الاقتصادية والمنافسة في تخفيض سعر الصرف وغياب التعاون الدولي.

وكان هدف المجتمعين في بريتون وود، اقامة نظام اقتصادي دولي يهدف الى حماية العالم من انهيار اخر اقتصاديا وسياسيا وابعاد المواجهة العسكرية مرة اخرى، وان النظام النقدي السابق.الذي اعتمد بشكل رئيسي على القوى المحركة للسوق، لم يكن مناسباً أطلاقاً، لذا فإن على الحكومات ان تعمل جاهدة لتتحمل مسؤولياتها في ادارة النظام النقدي الجديد.

وخلال الحرب العالمية الثانية، بداء هناك تعاونا ملموسا بين دول العالم في المجال النقدي من خلال عدة اتفاقيات تم توقيعها لأجل احلال السلام العالمي.

وقد وضعت الولايات المتحدة اللبنات الاساسية لعقد مؤتمر بريتون وود، انطلاقا من شعور صانعي السياسة الامريكية خلال فترة الحرب، بان من اهم اسباب الكوارث الاقتصادية والسياسية التي عانت منها الدول هي فشل الادارة الامريكية في قيادة النظام الدولي، وخلال الحرب العالمية الثانية شعر الامريكيون بان الواجب يحتم عليهم تحمل المسؤوليات وتولي زمام الأمور لاقامة نظام اقتصادي جديد بعد الحرب وان على هذا النظام ان يحمي العالم من القومية الاقتصادية عن طريق حماية التجارة الحرة ورفع مستوى التعاون الدولي، وان السلام الدائم يمكن تحقيقة عن طريق ايجاد نظام اقتصادي حر بعزره تعاون دولي على نطاق واسع.

وخلال سنتين من المباحثات تقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا كونهما اكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، قدمتا خطه لتصورهما المشترك للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، والذي يعكس وجهة النظر الامريكية للنظام النقدي في فترة ما بعد الحرب، واصبحت هذه الخطه هي اول اعلان عالمي لادارة النظام النقدي الدولي، ولربع عقد من الزمان كانت هذه

الخطة وراء الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية مما ساعد على التوافق في العلاقات التجارية الدولية والنمو الاقتصادي والتوازن السياسي في الدول المتقدمة.

بعد سبع وعشرون عاماً، اي في عام ١٩٧١، اعلن الرئيس الامريكي الاسبق نيكسون وبدون استشارة الاطراف الاخرى بأن الولايات المتحدة لم تعد الان ملتزمة بنصوص اتفاقية «بريتون وود» ونظام النقد الدولي. ومنذ ذلك الوقت والرؤساء الامريكيين يحاولون جاهدين لاعادة ترتيب المسائل النقدية الدولية، فاذا لم يحالفهم الحظ، فان شبح الحرب سوف يهدد السلام العالمي اضافة الى فشل العلاقات الاقتصادية بين الدول.

((اتفاقية بريتون وود))

ان نظام «بريتون وود» لم يعمل به كما ارادت له الولايات المتحدة والدول الاخرى الموقعه على الاتفاقية، وان هذا النظام كان يهدف اساساً ليكون نظاماً للادارة ضمن المنظمة الدولية، وكان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هما أول منظمات تقومان بأعمال البنك المركزي للنظام الدولي.

وتضمنت بنود اتفاقية «بريتون وود» نظام اسعار الصرف الثابتة، وان المسؤولين اللذين كانوا يشعرون بالمعاناة من التجربة المريرة مع تعويم اسعار الصرف في الثلاثينات من هذا القرن، خلصوا الى ان تثبيت سعر الصرف هو من أهم عناصر استقرار التجارة الدولية. وعلية فقد وافقت جميع الدول على تثبيت القوة الشرائية لعملاتها مقومة بالذهب والمحافظة على سعر الصرف في حدود ١٪ اقل او اكثر من تلك القوة الشرائية. وضمت شروط الاتفاقية نظام من الصرف المفتوح بحيث اعطت الدول معه تحويل العمله المحليه الى عملات اخرى.

وكان صندوق النقد الدولي بمثابة الحافظ الأمين لتلك القوانين والاداة الرئيسية للادارة الدولية للنقد. وعلى ضوء مبداء التصويت المرجح الذي تمتعت به الولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي، فقد مكنها هذا من ان تمارس دور مؤثر في ادارة الصندوق وكانت موافقة الصندوق ضرورية عندما تريد اية دولة اجراء تغيير على اسعار الصرف الخاصة بعملتها.

ويقدم الصندوق النصح والمشورة حول السياسات التي تؤثر على النظام النقدي في بعض الدول ، والاكثر اهمية ان الصندوق كان يقدم مساعدات لبعض الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها . وتتكون موجودات الصندوق من اشتراكات الاعضاء التي هي عبارة عن الذهب والعملات المحلية وتصل هذه المساعدات الى حوالي ٩ بليون دولار . وباستطاعة الدول ان تقترض من الصندوق لفترة ثمانية عشر شهراً وقد تصل في اقصاها الى خمس سنوات .

وبالرغم من الابتكارات الجديدة في نظام المراقبة الدولي ، الا ان اتفاقية بريتون وود ركزت على ايجاد حلول وطنية للمشاكل النقدية للدول ، وكان من المتوقع ان يقدم الصندوق المساعدات لدعم الدول التي تعاني من عجز مالي ومن عدم التوازن في ميزان المدفوعات ، ونتيجة للاعتقاد بان الانتاج الجديد والاضافي للذهب يكفي لتغطية قيمة النقد فلم يوجد هناك اي استعداد لخلق احتياطات عالمية جديدة . وعلى ضوء البناء الهيكلي الغير متوازن للاقتصاد ، كان متوقع ان يوجد هناك حلول وطنية لتلك الازمات مثل تغيير فيمة العملة المحليه ، وتغيير في القوة التنافسية للدولة ، وعلى كل حال فقد منح صندوق النقد الدولي عدة صلاحيات لتشجيع الحلول الوطنية .

وقد اعترف العالم بان البدء في النظام الدولي الجديد سوف يتم فقط بعد العودة الى الحياة الطبيعية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية . وكان من المتوقع انه بعد فترة انتقالية قد تصل الى خمس سنوات سوف يستعيد النظام الاقتصادي العالمي عافيتة ويبداء العمل به بعد تلك الفترة .

ولأجل ذلك فقد اوجد القائمين على نظام بريتون وود مؤسسه اخرى هي البنك الدولي للانشاء والتعمير والذي كان رأس ماله المصرح به (١٠) بليون دولار وكان متوقع له ان يقدم القروض للدول من مصادر تمويلة الخاصة وان يصدر الاوراق المالية للحصول على المبالغ اللازمة لتنشيط اقتصاديات ما بعد الحرب .

وبين عامي ١٩٤٥ ــ ١٩٤٧ مارست الولايات المتحدة ضغطاً كبيراً لتطبيق بنود اتفاقية بريتون وود ، على امل ان يكون في هذا التطبيق ما يساعد على ادارة النظام النقدي الدولي بشكل جيد .

Table 2-1 U.S. International Transactions, 1946–84

[Millions of dollars; quarterly data seasonally adjusted, except as noted. Credits (+), debits (−)]

Year or quarter	Merchandise [1,2]			Investment income [3]			Net military transactions	Net travel and transportation receipts	Other services, net [3]	Balance on goods and services [1,4]	Remittances, pensions, and other unilateral transfers [5]	Balance on current account [1,4]
	Exports	Imports	Net	Receipts	Payments	Net						
1946	11,764	−5,067	6,697	772	−212	560	−493	733	310	7,807	−2,922	4,885
1947	16,097	−5,973	10,124	1,102	−245	857	−455	946	145	11,617	−2,625	8,992
1948	13,265	−7,557	5,708	1,921	−437	1,484	−799	374	175	6,942	−4,525	2,417
1949	12,213	−6,874	5,339	1,831	−476	1,355	−621	230	208	6,511	−5,638	873
1950	10,203	−9,081	1,122	2,068	−559	1,509	−576	−120	242	2,177	−4,017	−1,840
1951	14,243	−11,176	3,067	2,633	−583	2,050	−1,270	298	254	4,399	−3,515	884
1952	13,449	−10,838	2,611	2,751	−555	2,196	−2,054	83	309	3,145	−2,531	614
1953	12,412	−10,975	1,437	2,736	−624	2,112	−2,423	−238	307	1,195	−2,481	1,286
1954	12,929	−10,353	2,576	2,929	−582	2,347	−2,460	−269	305	2,499	−2,280	219
1955	14,424	−11,527	2,897	3,406	−676	2,730	−2,701	−297	299	2,928	−2,498	430
1956	17,556	−12,803	4,753	3,837	−735	3,102	−2,788	−361	447	5,153	−2,423	2,730
1957	19,562	−13,291	6,271	4,180	−796	3,384	−2,841	−189	482	7,107	−2,345	4,762
1958	16,414	−12,952	3,462	3,790	−825	2,965	−3,135	−633	486	3,145	−2,361	784
1959	16,458	−15,310	1,148	4,132	−1,061	3,071	−2,805	−821	573	1,166	−2,448	−1,282
1960	19,650	−14,758	4,892	4,616	−1,237	3,379	−2,752	−964	579	5,132	−2,308	2,824
1961	20,108	−14,537	5,571	4,999	−1,245	3,754	−2,596	−978	594	6,346	−2,524	3,822
1962	20,781	−16,260	4,521	5,618	−1,324	4,294	−2,449	−1,152	809	6,025	−2,638	3,387
1963	22,272	−17,048	5,224	6,157	−1,561	4,596	−2,304	−1,309	960	7,167	−2,754	4,414
1964	25,501	−18,700	6,801	6,824	−1,784	5,040	−2,133	−1,146	1,041	9,604	−2,781	6,823
1965	26,461	−21,510	4,951	7,437	−2,088	5,349	−2,122	−1,280	1,387	8,285	−2,854	5,432
1966	29,310	−25,493	3,817	7,528	−2,481	5,047	−2,935	−1,331	1,365	5,963	−2,932	3,031
1967	30,666	−26,866	3,800	8,020	−2,747	5,273	−3,226	−1,750	1,612	5,708	−3,125	2,589
1968	33,626	−32,991	635	9,368	−3,378	5,990	−3,143	−1,548	1,630	3,563	−2,952	611
1969	36,414	−35,807	607	10,912	−4,869	6,043	−3,328	−1,763	1,833	3,393	−2,994	399
1970	42,469	−39,866	2,603	11,747	−5,516	6,231	−3,354	−2,038	2,180	5,625	−3,294	2,331
1971	43,319	−45,579	−2,260	12,707	−5,436	7,271	−2,893	−2,345	2,495	2,269	−3,701	1,433
1972	49,381	−55,797	−6,416	14,764	−6,572	8,192	−3,420	−3,063	2,766	−1,941	−3,854	5,795
1973	71,410	−70,499	911	21,808	−9,655	12,153	−2,070	−3,158	3,184	11,021	−3,881	7,140
1974	98,306	−103,811	−5,505	27,587	−12,084	15,503	−1,653	−3,184	3,986	9,147	• −7,186	1,962
1975	107,088	−98,185	8,903	25,351	−12,564	12,787	−746	−2,792	4,598	22,749	−4,613	18,136
1976	114,745	−124,228	−9,483	29,286	−13,311	15,975	559	−2,558	4,711	9,205	−4,998	4,207
1977	120,816	−151,907	−31,091	32,179	−14,217	17,962	1,528	−3,565	5,272	−9,894	−4,617	−14,511
1978	142,054	−176,020	−33,966	42,245	−21,680	20,565	621	−3,573	6,013	−10,340	−5,106	−15,445
1979	184,473	−212,028	−27,555	64,132	−32,914	31,218	−1,778	−2,935	5,735	4,686	−5,649	−964
1980	224,237	−249,781	−25,544	72,445	−42,875	29,570	−2,286	−1,434	7,172	7,477	−7,056	421
1981	237,019	−265,086	−28,067	86,243	−52,760	33,483	−1,355	−598	8,060	11,523	−6,931	4,592
1982	211,217	−247,606	−36,389	84,146	−56,842	27,304	179	−2,095	7,822	−3,177	−8,034	−11,211
1983	200,257	−261,312	−61,055	77,003	−53,495	23,508	188,035	−4,584	8,704	32,912	−8,651	−41,563
1984:												
I	54,085	−79,383	−25,308	22,928	15,172	7,756	51,201	−717	2,319	−16,234	−2,126	−18,360

[Millions of dollars; quarterly data seasonally adjusted, except as noted]

Year or quarter	U.S. assets abroad, net [increase/capital outflow (−)]				Foreign assets in the U.S., net [increase/capital inflow (+)]			Allocations of special drawing rights (SDRs)	Statistical discrepancy	
	Total	U.S. official reserve assets[6]	Other U.S. Government assets	U.S. private assets	Total	Foreign official assets	Other foreign assets		Total (sum of the items with sign reversed)	Of which: Seasonal adjustment discrepancy
1946		−623								
1947		−3,315								
1948		−1,736								
1949		−266								
1950		1,758								
1951		−33								
1952		−415								
1953		1,256								
1954		480								
1955		182								
1956		−869								
1957		−1,165								
1958		2,292								
1959		1,035								
1960	−4,099	2,145	−1,100	−5,144	2,294	1,473	821		−1,019	
1961	−5,538	607	−910	−5,235	2,705	765	1,939		−989	
1962	−4,174	1,535	−1,085	−4,623	1,911	1,270	641		−1,124	
1963	−7,270	378	−1,662	−5,986	3,217	1,986	1,231		−360	
1964	−9,560	171	−1,680	−8,050	3,643	1,660	1,983		−907	
1965	−5,716	1,225	−1,605	−5,336	742	134	607		−458	
1966	−7,321	570	−1,543	−6,347	3,661	−672	4,333		629	
1967	−9,757	53	−2,423	−7,386	7,379	3,451	3,928		−205	
1968	−10,977	−870	−2,274	−7,833	9,928	−774	10,703		438	
1969	−11,585	−1,179	−2,200	−8,206	12,702	−1,301	14,002		−1,516	
1970	−9,337	2,481	−1,589	−10,229	6,359	6,908	−550	867	−219	
1971	−12,475	2,349	−1,884	−12,940	22,970	26,879	−3,909	717	−9,779	
1972	−14,497	−4	−1,568	−12,925	21,461	10,475	10,986	710	−1,879	
1973	−22,874	158	−2,644	−20,388	18,388	6,026	12,362		−2,654	
1974	−34,745	−1,467	* 366	−33,643	34,241	10,546	23,696		−1,458	
1975	−39,703	−849	−3,474	−35,380	15,670	7,027	8,643		5,897	
1976	−51,269	−2,558	−4,214	−44,498	36,518	17,693	18,826		10,544	
1977	−34,785	−375	−3,693	−30,717	51,319	36,816	14,503		−2,023	
1978	−61,130	732	−4,660	−57,202	64,036	33,678	30,358		12,540	
1979	−64,331	−1,133	−3,746	−59,453	38,752	−13,665	52,416	1,139	25,404	
1980	−86,052	−8,155	−5,140	−72,757	54,922	15,566	39,356	1,152	29,556	
1981	−110,601	−5,175	−5,078	−100,348	80,678	5,430	75,248	1,093	24,238	
1982	−118,045	−4,965	−5,732	−107,348	87,866	3,172	84,694		41,390	
1983	−49,490	−1,196	−5,013	−43,281	81,722	5,339	76,383		9331	
1984:										
I	−7,148	−657	−2,080	−4,481	11,803	−2,859	14,662		−172	

ودخلت الولايات المتحدة عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ورصدت لهما المبالغ اللازمة وحثت الدول الاخرى على المشاركة ايضاً، ولكي تساعد على بناء اقتصاديات ما بعد الحرب، فلقد قدمت الولايات المتحدة مساعدات بمبلغ ٣ بليون دولار لصناديق الاغاثة وحوالي ٣,٧٥ بليون دولار قرض لبريطانيا لمساعدتها على اعادة بناء الاقتصاد الوطني والعودة بالجنية الاسترليني الى سابق عهده.

وفي عام ١٩٤٧، اقرت الولايات المتحدة بان هذا النظام غير فعال وان النظام الغربي اصبح على حافة الهاوية وانه من الواضح بان الحرب العالمية الثانية قد دمرت النظام الاقتصادي الاوروبي الذي كان يعتمد اساسا على التجارة الدولية وادى في النتيجة الى انقطاع موارد العملات الصعبة والى تدمير قدرتها الانتاجية والعجز الذي حصل في ميزان المدفوعات، وعلى سبيل المثال فان العجز في ميزان المدفوعات الاوروبي بلغ في عام ١٩٤٦ ٥,٨ بليون دولار اما في عام ١٩٤٧ فقد ارتفع الرقم الى ٧,٦ بليون دولار، واحتياط الدول الاوروبية من العملات الصعبة لمواجهة هذا العجز الكبير بلغ عام ١٩٤٨، ٦,٧ بليون دولار فقط. وفي المقابل فان الولايات المتحدة كانت تتمتع بفائض في الميزان التجاري بلغ ٦,٧ بليون دولار عام ١٩٤٦ و ١٠,١ بليون دولار عام ١٩٤٧.

وبلغ مجموع الاحتياطات للخزينة الامريكية عام ١٩٤٨ حوالي ٢٥,٨ بليون دولار امريكي وفي عام ١٩٤٩ بلغت هذه الاحتياطات حوالي ٢٦ بليون دولار امريكي، ان مؤسسات وهيئات نظام بريتون وود لم يكن بمقدورها التغلب على هذه المشكلة، حيث ان التسهيلات الائتمانية الذي كان يقدمها صندوق النقد الدولي لم تكن كافية لمواجهة هذا العجز في الميزان التجاري لدول أوروبا، وتعاضمت هذه المشكلة عندما قرر مجلس ادارة صندوق النقد الدولي بان الصندوق يستطيع تقديم تسهيلات لتغطية العجز في الحسابات الجارية. وليس مساعدات لأجل البناء الرأسمالي واعتراض اعادة التعمير والبناء.

ولم يكن يتوفر لدى ادارة البنك الدولي للانشاء والتعمير اية مبالغ للاقراض سوى مبلغ ٥٧٠ مليون دولار والذي يمثل مساهمة الولايات المتحدة في ميزانية البنك، ونتيجة لذلك فقد اجبر البنك الدولي على اتباع سياسة اقتراض محافظة وعدم منح القروض الا بعد التاكد من امكانية استرجاع هذه الاموال، وعندما جاء عام ١٩٤٧ فقد اعلن كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن عدم امكانياتهم في التعامل مع مشاكل النظام الدولي

الاقتصادية. حيث ان الازمة الاقتصادية التي حدثت عام ١٩٤٧، كانت مرتبطة بشكل مباشر مع مشاكل اوروبا السياسية فمثلا تعرضت الحكومات في كل من ايطاليا وفرنسا الى ضغوطات من اتحادات العمال في هاتين الدولتين، اما في بريطانيا ونتيجة المشاكل الاقتصادية فقد رحلت القوات البريطانية عن فلسطين والهند وتخلت عن التزاماتها الامنية تجاة تركيا واليونان.

وجدير بالذكر ان الاتحاد السوفيتي قد استغل المأزق الاقتصادي والنزاعات السياسية التي تعيشها اوروبا من اجل تحقيق اطماعه الجغرافية التوسعية في اوروبا. واقام بالقوة انظمة شيوعية في كل من المجر ورومانيا وبولندا وبلغاريا ومارس ضغوطاً قوية على ايران وتركيا من اجل تنازلات اقليمية وبداء الثوار الشيوعيون يتقدمون نحو اليونان، وكثير من الاحزاب الشيوعية في الحكومات الايطالية والفرنسية بدأت تستعد لأستغلال الاضطرابات العمالية مع رفض الاتحاد السوفيتي للتعاون مع دول الحلفاء لاجل وضع الحلول المناسبة لمشكلة المانيا، مما يوشير الى ان الاتحاد السوفيتي كان ينتظر بفارغ الصبر الانهيار الاقتصادي لأوروبا من اجل استغلاله لتحقيق اطماعة السياسية.

ونتيجة لتلك الاسباب سالفة الذكر، وفي عام ١٩٤٧ ظهر نظام اقتصادي عالمي جديد وهو نظام الدولار والمبني على ادارة امريكية منفردة لهذا النظام.

الادارة الامريكية الفردية

تمكنت الولايات المتحدة بين عامي ١٩٤٧ ـــ ١٩٦٠ ،ادارة النظام النقدي الدولي بمفردها والذي اهلها لمثل هذه الادارة هو قوة الاقتصاد الامريكي والدروس التي تلقنوها اثناء الحرب اضافة الى الحوافز الامنية، كل هذا جعل الادارة الامريكية مقبولة داخلياً في الولايات المتحدة على المستوى السياسي والاقتصادي ونتيجة للقرارات التي فرضت نفسها في ذلك الوقت فان الاوروبيون واليابانيون قد قبلوا بالادارة الامريكية نظراً لضعف اقتصادياتهم التي انهكتها الحرب وحاجتهم للمساعدات الامريكية لاعادة بناء بلادهم وتمويل تجارتهم الدولية والذي سوف يؤدي في النتيجة الى نوع من الاستقرار السياسي.

ولذلك فانه بعد عام ١٩٤٧ بدأت الولايات المتحدة بادارة النظام النقدي العالمي باتباعها طريقتين ضروريتين :ـــ

١ ـــ توفير السيولة
٢ ـــ اعادة الترتيب

كأي اقتصاد وطني يحتاج الى النقد المقبول، فان الاقتصاد الدولي يحتاج الى ادوات الاستثمار المقبولة مثل التجارة والدفعات. مع اختلاف واحد عن الاقتصاد الوطني، وهو ان الاقتصاد الدولي يفتقر الى وجود حكومة مركزية لاصدار النقد وادارتة اما في الماضي فإن هذه المشكلة قد تم حلها عن طريق استخدام الذهب والعملات المحلية، كما هو الحال في القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين حيث لعب الذهب دور رئيسي في عمليات التمويل النقدية الدولية حيث كان يستخدم لدعم العملات المحلية وكانت القيمة الدولية للعمل تقدر بعلاقتها الثابتة مع الذهب، وكان يستخدم الذهب لتسوية الحسابات الدولية. مضافا الى الذهب خلال تلك الفترة كان الجنية الاسترليني الذي بني على القوة المسيطرة للاقتصاد البريطاني والذي اصبح فيما بعد العملة الرئيسية للاحتياطي وتحويل العملات والتسويات المالية.

ومع حلول عام ١٩٤٧، اصبح واضحاً ان الذهب والجنية لم يعدا صالحين لخدمة العملات العالمية،اذ ان انتاج الذهب لم يكن كافيا لمواجهة التجارة الدولية المتنامية والاستثمارات المالية.

وان الجنية الاسترليني بسبب ضعف الاقتصاد البريطاني، لم يكن باستطاعتة ان يصبح العملة الرئيسية في العالم ونتيجة لهذه الظروف فقد اصبح الدولار يتمتع بقوة عالمية كافية لمواجهة الطلب المتزايد على السيولة الدولية.

والذي جعل الدولار الامريكي يتمتع بسمعة تجعلة موازي في قوتة للذهب هو قوة الاقتصاد الامريكي والعلاقة الوثيقة بين الذهب والدولار حيث ان سعر الاونصة يساوي ٣٥ دولارا والتزام حكومة الولايات المتحدة على تحويل الدولار الى ذهب بالسعر السابق وحقيقة ان الدولار كان افضل من الذهب بسبب كسبه لفائدة محددة اضافة لمرونتة الكبيرة لكن قوة الدولار والحاجة الاقتصادية له لم تكونا كافيتين لخلق نظام خاص بالدولار اذ ان العمليات الاقتصادية الطبيعية كانت تعاني من نقص كبير في توفير الدولار.

وتتمتع الولايات المتحدة بفائض كبير في الميزان التجاري وتوفر احتياطات كبيرة متنامية كان من الضروري قلب هذا التدفق، باخراج الدولار من الولايات المتحدة وتوفيرة للاستخدام في التجارة الدولية، بمعنى انه يجب على الولايات المتحدة ان تقلب العمليات الاقتصادية وتعاني من عجز في ميزان المدفوعات زهذا ما حدث بالفعل.

منذ عام ١٩٤٧ ولغاية عام ١٩٥٨ شجعت الولايات المتحدة على تدفق الدولار خارج الولايات المتحدة، ومن عام ١٩٥٠ فصاعداً عانى الاقتصاد الامريكي عجز في ميزان المدفوعات الذي زود بدورة الاقتصاد الدولي بالسيولة اللازمة، وبداء الدولار يتدفق الى الخارج عن طريق برامج المساعدات الامريكية، مثل خطة ثرومان للمساعدات الى اليونان وتركيا والمساعدات لمختلف الدول الأقل تطوراً، والاهم من ذلك هو خطة مارشال لاعادة بناء اوروبا، ومنذ عام ١٩٤٨ ولغاية عام ١٩٥٢ منحت الولايات المتحدة ستة عشر دولة اوروبية ما مجموعة ١٧ بليون دولار على شكل منح فورية.

والدور الاخر لتوفر السيولة من الدولار لنظام النقد الدولي هو الالتزام الامريكي لمواجهة التهديد السوفيتي اضافة الى القوة العسكرية والسياسية للدول الغربية، ومثل هذه السياسة تتطلب مصاريف عسكرية باهظة لاتستطيع اية دولة تحملها سوى الولايات المتحدة. ولم تكن الولايات المتحدة تقوي من النفقات العسكرية الخارجة من تزود النظام النقدي العالمي بالدولار ولكن كانت تريد ان تتحمل التكاليف الناجمة عن العجز في ميزان المدفوعات الخاص بالنفقات العسكرية لانها تعي تماما ان حلفاؤها لم يكونوا في وضع يسمح لهم بتحمل جزء من هذه الاعباء ولهذه الاسباب اصبح الدولار العملة الرئيسية في العالم واصبحت الولايات المتحدة بمثابة البنك المركزي للعالم، تقوم باصدار الدولارات للنظام النقدي الدولي. اضافة الى ذلك فقد تحملت الولايات المتحدة الادارة الدولية لاعادة ترتيب الاختلال في النظام الدولي، ولذلك فقد اتخذت عدة خطوات لتسهيل عملية الترتيب في اقرب وقت، منها انها بدأت بتوزيع الفائض في ميزانها التجاري وتتحمل العجز في الميزانين الاوروبي والياباني عن طريق المساعدات الخارجية والنفقات العسكرية، وفي المقابل فان الولايات المتحدة فقد تخلت عن احدى اهداف بريتون وود وهو القدرة على التحويل النقدي وشجعت بدلا منه الدول الاوروبية واليابان على نهج اسلوب الحماية التجارية والتمييز ضد الدولار. مثال ذلك ان الولايات المتحدة استوردت كميات كبيرة من السلع اليابانية وفي

نفس الوقت قبلت بالحذر الياباني على استيراد السلع الامريكية وايدت الولايات المتحدة اتحاد المدفوعات الاوروبي والذي هو بمثابة نظام للتسويات داخل الدول الاوروبية والذي كان يميز في معاملة الدولار. وشجعت الصادرات الاوروبية واليابانية الى الولايات المتحدة. وشجعت الولايات المتحدة باستخدامها نفوذ خطة مارشال على تخفيض قيمة عدد من العملات اللاوروبية عام ١٩٤٩ ودعم البرامج الوطنبة الهادفة لمزيد من الاستقرار النقدي.

وعملت الولايات المتحدة على تعزيز القوة التنافسية التجارية للدول الاوروبية واليابان وعملت على تقديم المساعدات لتلك الدول لاعادة بناء قدرتها الانتاجية والتقديرية. وكان المرجو من هذا العمل، هو ان تتوسع الاسواق في العالم لاستقبال الصادرات الامريكية وبالفعل فان اسواق دول العالم انكبت على شراء السلع الامريكية بالرغم من او بسبب تدفق الدولار الامريكي الى الخارج، ومع حلول عام ١٩٦٠ فان الطريقة الامريكية لادارة هذا النظام بدأت في التآكل والاختلال.

الادارة الجماعية تحت القيادة الامريكية

كانت الثقة في قوة الدولار المبنية على قوة الاقتصاد الامريكي هما الاساس الذي اعتمد عليها في الادارة الامريكية لنظام النقد الدولي، اضافة الى الاحتياطيات الضخمة من الذهب وتعهد الولايات المتحدة بتحويل الدولار الى ذهب، ولكن من السخرية ان هذا النظام اعتمد ايضا على سلسلة من الخطوات قوضت في النهاية الثقة التي بنيت عليها الادارة الامريكية لهذا النظام.

وكانت هذه الخطوات هي التدفق المتواصل للدولار من الولايات المتحدة الى الخارج، واعتماد هذا النظام على العجز في الميزان التجاري الامريكي وحجوزات الدول من الدولار لتزويد الحوالات الخارجية بالسيولة اللازمة. ولكن على كل حال اذا بقي العجز كما هو الحال عليه الان وتعاظمت الحجوزات من الدولار في الخارج بحيث تصبح اكبر بكثير من احتياطيات الذهب فان الثقة بالدولار، وبالنظام بشكل عام، تصبح معرضة للخطر.

ومع حلول عام ١٩٥٨، لم يعد مطلوب من الولايات المتحدة اية مساعدات لسد العجز في ميزان المدفوعات سيما وان الدول الاوروبية واليابان اصبحت في مصاف الدول الكبرى، وطرأ تحسن كبير على موازين المدفوعات لتلك الدول وازدادت الاحتياطيات الرسمية

بشكل كبير ومع نهاية عام ١٩٥٩، فقد تساوت الاحتياطيات الاوروبية واليابانية مع تلك الاحتياطيات الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية.

ونهاية عام ١٩٤٨ انخفض الاحتياطي الامريكي من الذهب من ٢٤,٤ بليون دولار ليصل الى ١٩,٥ بليون دولار في نهاية عام ١٩٥٩، والاهم من ذلك ان الدولار خارج الولايات المتحدة ارتفع من ٧,٣ بليون عام ١٩٤٨ ليصل الى ١٩,٤ بليون مع نهاية عام ١٩٥٩.

وانخفضت الاحتياطيات الامريكية من الذهب مقابل ما تملكه الدول الاجنبية من الدولار من ١٨,١ بليون لتصل الى ٠,٥ بليون دولار. ولاول مرة عام ١٩٦٠ تجاوز ما تملكه الدول من الدولار نسبة الاحتياطي الامريكي من الذهب. وايقنت الولايات المتحدة بان العجز الذي اصابها لا يمكن السيطرة عليه.

وان تدفع رأس المال الفردي الى الخارج لمدد طويلة بسبب الاستثمارات الخارجية والنفقات العسكرية والمساعدات كل ذلك ادى الى ظهور مشكلة العجز في ميزان المدفوعات الامريكي « انظر جدول (٢ـ١) » من جهة اخرى فقد تعاظم ضعف الدولار بسبب العجز الذي اصاب الجنيه الاسترليني، وان النقد البريطاني احتفظ بدور صغير كعملة دولية وخاصة في الشرق الاوسط ودول الكومنولث، ومع نهاية العقد الخامس فقد تعرض الجنيه الى ضغوط قوية في اسواق الصرف العالمية، وليس بمقدور الولايات المتحدة بمفردها ان تتناول المشاكل المتزايدة للاسترليني. واضحت الحاجة الى مبالغ طائلة تفوق قدرة الولايات المتحدة لدعم الجنيه في اوقات الازمات. علاوة على ذلك فان مايعانيه الجنيه من ازمات سوف تنعكس بالضرورة على الدولار. وبرزت مشكلة الدولار بالعودة الى نظام التحويل للعملات الاوروبية في نهاية عام ١٩٥٨، وهذا التحويل الذي يسمح بمبالغ ضخمة من رأس المال المضارب يوجه ضد الدولار او الجنيه.

في عام ١٩٦٠ شهدت الولايات المتحدة اول ازمة ضد الدولار وهي ان كبار المضاربين العالميين بدأوا بتحويل الدولار الى ذهب في سوق لندن، ونتيجة لذلك فان عام ١٩٦١ شهدت ازمة الجنيه، ونتيجة للازمتين السابقتين، فقد تعاظم الشعور الدولي بان نظام الادارة الامريكية اصبح غير فعال، وللعم فان الولايات المتحدة كانت لا تزال قادرة لأن تلعب دور القيادة يدعمها في ذلك قوة الدولار وقوة الاقتصاد الامريكي لكن اصبحت غير

قادرة على ادارة هذا النظام بمفردها، وقد تصبح مجبرة على ان تنضم الى قيادة جماعية، تتطلب تعاون الاطراف الاخرى في هذا النظام، وتقديم التنازلات اللازمة لذلك.

ومع نهاية الخمسينات من هذا القرن بدأ صندوق النقد الدولي يلعب دورا مهما بعد ان كان دوره مهملا اثناء فترة الادارة الامريكية الفردية.

وعندما ادت ازمة قناة السويس في العامين ١٩٥٦ و ١٩٥٧ الى وجود نوع من الضغط على الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي، ورفضت الولايات المتحدة تقديم المساعدة لهما، اتجهت بريطانيا وفرنسا الى صندوق النقد الدولي من اجل طلب المساعدة.

وفي عام ١٩٥٨ عندما اصبحت العملات الاجنبية قابلة للتحويل، اتجه الاوروبيون نحو الصندوق لطلب الاموال اللازمة لتمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات.

والذي سهل على الصندوق ان يتخذ دورا اكثر فعالية هو زيادة حصص الصندوق القابلة للتوزيع، ولقد قامت نخبة من الدول المشاركة في الادارة الجماعية بوضع الوظائف الاساسية للادارة النقدية موضع التنفيذ. وان الشكل الجديد للادارة الدولية الجماعية هو تعاون البنوك المركزية للدول الاعضاء.

منذ عام ١٩٣٠ عقد رجال المصارف الاوروبيون اجتماعات منتظمة في سويسرا تحت رعاية بنك التسويات الدولي والجدير بالذكر ان الولايات المتحدة لم تكن عضوا على الاطلاق ولم تشترك في ايا من تلك الاجتماعات المنتظمة.

وبعد ازمة الدولار عام ١٩٦٠ بدأ مندوبون من البنك الاحتياطي الفدرالي بحضور الاجتماعات الشهرية.

وعلى صعيد آخر، كان هناك بعض الموظفين على مستوى عال من البنك الاحتياطي الفدرالي في مدينة نيويورك، وموظفين على مستوى عال من مجلس المحافظين لبنك الاحتياطي الفدرالي واحيانا رئيس رئيس مجلس ادارة الاحتياطي الفدرالي، يحضرون ويشاركون بفعالية في الاجتماعات الشهرية لرجال البنوك المركزية.

لقد مكنت مساهمة الولايات المتحدة في اجتماعات بنك التسويات الدولي، من ان يستطيع باقي الاعضاء ضبط بعض المظاهر المهمة في نظام النقد الدولي.

تم دعم الجنيه عام ١٩٦١ ودعم الليرة والجنيه عام ١٩٦٤. والجنيه ايضا عام ٦٧. ونظمت المجموعة ايضا سعر الذهب بموافقتها على مركزية التعامل بالذهب من خلال «**اتفاق الذهب**» تم بموجبه شراء الذهب عند نزول اسعاره، وبيعه عند ارتفاع تلك الاسعار ولغاية عام ١٩٦٨ كان هذا الاتفاق يحكم المضاربات الخاصة بالذهب، وابدى المصرفيون تعاونا ملحوظا في مجال اسواق الصرف وبدأوا يلعبون دورا هاما في انتشار **سوق الدولار الاوروبي** يستثمرون في هذا السوق ويتفاعلون معه ويجمعون المعلومات الخاصة به واخيرا فقد اتفق المصرفيون على تبادل المعلومات الخاصة بالسياسات الداخلية ذات الاثر على نظام النقد الدولي.

والنظام الاداري الثاني الذي تطور في هذا الوقت كان هو «مجموعة العشرة»، والمكونة من وزراء المالية ومجموعة مساعدة تتكون من وكلاء وزارات المالية. لان تسهيلات صندوق النقد الدولي لم تكن كافية لتولي ازمة الجنيه عام ١٩٦١، وتم اعداد خطة خاصة من قبل مصرفيي البنوك المركزية لحماية الجنيه الاسترليني، وكان لدى هؤلاء المصرفيين معرفة سابقة بان هذه الترتيبات لم تكن كافية لمواجهة ازمة المضاربات الموجهة ضد الجنيه الاسترليني او الدولار لان هذه الازمة تتطلب اموالا كافية لمواجهتها. وتقدمت الولايات المتحدة باقتراح مفاده ان اية اموال فائضة يجب ان تعطى تلقائيا الى صندوق النقد الدولي لمواجهة ازمات الجنيه او الدولار وتتم مراقبة هذه الاموال الاضافية من قبل الصندوق والتي تقرر الولايات المتحدة وبريطانيا اوجه صرف تلك الاموال وذلك لتمتعها باصوات مرجحة.

ويرغب الاوروبيون بتقديم اموال اضافية شريطة ان تكون تحت تصرفهم، ولاجل هذا فقد اجتمعت الدول الصناعية العشرة وهي ـــ بلجيكا ـــ فرنسا ـــ المانيا ـــ ايطاليا ـــ هولندا ـــ السويد ـــ كندا ـــ اليابان ـــ المملكة المتحدة والولايات المتحدة اجتمعت في باريس في ديسمبر عام ١٩٦١، ونتيجة لهذا الاجتماع فقد ظهر الى حيز الوجود ما يسمى بـ «الترتيبات العامة للاقتراض» وهو عبارة عن صندوق خارج الاطار القانوني لصندوق النقد الدولي وتحت مراقبة الدول العشرة المكونة «لمجموعة العشرة».

واتفق الاعضاء على اقراض مبلغ ٦ بليون دولار الى صندوق النقد الدولي شريطة موافقة «مجموعة العشرة» الاجماعية على ضرورة صرف هذه الاموال. وفي فترة قصيرة اخذت مجموعة العشرة على عاتقها مهاما جديدة في ادارة النقد بحيث اصبحت هذه المجوعة عبارة

عن منتدى للمناقشات وتبادل المعلومات ووسيلة للاقتراحات في مباحثات اصلاح النظام النقدي. وتولت المجموعة مهمة ادارة الازمات مثل ازمة الدولار في اواسط عام ١٩٦٨ وبحثت وضع نظام مزدوج للذهب حيث تم ايجاد سوقين لبيع الذهب احدهما عام حيث يتم فيه تذبذب سعر الذهب بحرية. والثاني خاص حيث يبيع احد اعضاء المجموعة فيه الذهب لعضو اخر بسعر ٣٥ دولار للاونصة وهذه العملية اوقفت الازمة وخفضت الضغط على عرض الذهب الامريكي اضافة الى عدد من الاتفاقيات الثنائية التي ابرمتها الولايات المتحدة مع عد من اعضاء مجموعة العشرة والتي تدير نظام الادارة الجماعي مثل ترتيبات مقايضة العملات، تسهيلات ائتمانية فورية ليتم استخدامها من قبل مصرفيوا البنوك المركزية وقت الازمات وتم اصدار سندات امريكية خاصة وافقت الدول العشرة على شرائها بدلا من تحويل الدولار الى ذهب، ووافقت المانيا على شراء المعدات العسكرية الامريكية والبقاء على حمل كميات كبيرة من الدولارات لتعويض تكلفة الفرق العسكرية الامريكية المرابطة في المانيا، واخيراً فقد كان هناك جهود امريكية فردية لدعم النظام عن طريق تحسين ميزان المدفوعات الامريكية.

إن هذه الخطوات وما تابعها من قرارات كانت بشكل عام استجابة للاهتمام المتزايد وضغط الاعضاء الاخرين لاعادة الثقة في الدولار الذي بدأ يدب به الضعف والوهن.

وفي عام ١٩٦٣ انشأت ادارة الرئيس الامريكي الاسبق جون كندي ما سمي بضريبة تسوية للفائدة على الاوراق المالية والأخذبية وكان الهدف منها هو احجام الافراد عن الاقتراض داخل الولايات المتحدة المتحدة من اجل تخفيف هجرة رأس المال الخارج. وانشأت ادارة الرئيس الامريكي جونسون قيود رأسمالية على الاستثمارات الامريكية الخارجية، وكانت هذه الخطوة استجابة مباشرة لما اعلنة الرئيس الفرنسي شارل ديغول عام ١٩٦٥ بانه سيحول الفائض من الدولارات الامريكية لدى فرنسا الى ذهب وبانه سوف يخفض من نسبة ما تحتفظ به فرنسا من الدولار الامريكي. وفرضت قيود اخرى في هذا الصدد مثل تغيير المساعدات الخارجية وتخفيض نسبة ما يستطيع السائح حملة من بضائع معفاة من الضريبة ووضعت البرامج لتشجيع الصادرات الامريكية الى الخارج، كل هذه الخطوات تم وضعها لتصحيح مسار ميزان المدفوعات الامريكي وبقيت السياسة النقدية والمالية الامريكية غير متاثرة او مقيدة بعدم التوازن الذي حصل لميزان المدفوعات الامريكي وحافظت الولايات المتحدة على سياسة اقتصادية توسعية بالرغم من الصعوبات في ميزان المدفوعات.

ومن خلال القيادة الجماعية فقد تم اتخاذ عدة خطوات نقدية حسنت من عمليات الترتيب اللازمة للنقد الدولي. وان «برايتون وود» لم تقدم اية خطوات في سبيل تنظيم السيولة الدولية في الوقت الذي اعتمد فيه نظام الدولار على الولايات المتحدة لتعمل كبنك مركزي لدول العالم، واتخذت الدول الاخرى خطوات ثابتة نحو المراقبة الدولية على احتياطات العالم.

ونظراً الى السيولة الغير ملائمة التي شهدها العقد السادس من هذا القرن على انها مشكلة عقيمة، الا انه اذا تمكنت الولايات المتحدة من ايجاد الحلول المناسبة لمشاكل ميزان المدفوعات الامريكي فانه سوف تطفو على السطح مشكلة النقص في السيولة والحاجة الماسة لايجاد صيغ بديلة للنقد الدولي وان المشكلة سوف تحل بحفنة من الدولارات. وكانت بريطانيا اول من نادى بايجاد ارصدة احتياط دولية جديدة عام ١٩٦٢ ولم يعمل بهذه الطريقة الا عندما تبنت الحكومة الامريكية سياسة ايجاد مثل هذه الارصدة في عام ١٩٦٥.

وجرت مباحثات جماعية بين دول «مجموعة العشرة» تحت القيادة الامريكية لابتكار وايجاد طرق جديدة لخلق الاحتياطات الدولية. وبعد خمس سنوات من المباحثات المحفوفة بالمخاطر والشكوك تم التوصل الى اتفاق لخلق ما سمي فيما بعد بـ «حقوق السحب الخاصة» وتم ايجاد وحدات احتياط دولي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والجدير بالذكر ان هذه الاحتياطات سوف تدار بالاجماع من قبل دول المجموعة العشرة وليس الولايات المتحدة بمفردها.

وقد اعطى الاوروبيين قوة النقض «الفيتو» عند التصويت لخلق حقوق سحب خاصة جديدة وسوف يتم استخدام هذه الحقوق الخاصة لتسوية الحسابات بين البنوك المركزية وتم الاتفاق على اصدار ١٠ بليون دولار من «ورق الذهب» الجديد بين عام ١٩٧٠ و ١٩٧٢ وان هذا الرقم صغير بالمقارنة مع احتياطات العالم التي بلغت عام ١٩٧٠ حوالي ١٠٠ بليون دولار واصبح هذا الرقم اصغر بكثير عندما قررت الدول عدم اصدار حقوق سحب خاصة جديدة لانه لم يكن هناك حاجة لمزيد من السيولة النقدية.

بالرغم من كل ذلك فإن ولأول مرة في التاريخ يستطيع النظام النقدي الدولي خلق وادارة وامتلاك اصول وموجودات جديدة.

إن ايجاد حقوق السحب الخاصة كان بمثابة قمة نتائج التعاون الدولي المشترك، وانها لم تظهر فقط قوة النظام على اضواء الازمات ودعم النظام ولكن ايضا اظهرت قدرة الاعضاء

على التحرك نحو اعادة الترتيب المنظم.

وفي تلك الاثناء خلال ثمانية عشرة شهراً ما بين عام ٦٧ و ١٩٦٨ ظهرت ثلاثة ازمات نقدية وضعت نهاية الادارة النقدية الفعالة.

أولها ازمة الجنية وتخفيض قيمتة في نوفمبر ١٩٦٧ وثانيهما ازمة الدولار في مارس ١٩٦٨ وثالثها أزمة الفرنك الفرنسي والمارك الالماني في نوفمبر عام ١٩٦٨.

قــوى التغييــر

شهد العقدين السادس والسابع تغييرات بنيوية ادت في النهاية الى انفصام عرى نظام الادارة واحد هذه التغيرات هو الاعتماد النقدي المتبادل على مستوى عال والعودة الى نظام التحويل الخاص بعملات الدول الغربية في نهاية عام ١٩٥٨ والين الياباني عام ١٩٦٤ وعمل نظام التحويل على الاعتماد النقدي المتبادل والخاص بالعمليات المالية الدولية ذات التوسع الكبير.

وجد نظام الاعتماد المتبادل عن طريق تدويل المؤسسات المالية، فمثلا شهد العقد السادس من هذا القرن زيادة سريعة في عدد الشركات متعددة الجنسيات وكان عدد البنوك الامريكية التي لها فروع في الخارج فقط ثلاثة عشر بنكاً عام ١٩٦٥، قفز هذا الرقم الى ١٢٥ عام ١٩٧٤ كما ارتفعت موجودات الفروع الاجنبية للبنوك الامريكية من ٩,١ بليون دولار عام ١٩٦٥ الى ١٢٥ بليون دولار عام ١٩٧٤، ولازم هذا التطور توسع كبير للبنوك الاجنبية داخل الولايات المتحدة حيث ارتفع عدد فروع البنوك الاجنبية ومكاتب التمثيل في مدينة نيويورك من ٤٩ عام ١٩٦٥ الى ٩٢ عام ١٩٧٤ وارتفع مجموع موجوداتها لنفس الفترة من ٤,٨ بليون دولار الى ٢٩ بليون دولار وفي نهاية عام ٧٤ بلغ مجموع الموجودات لتلك البنوك ومكاتب التمثيل ٥٦ بليون دولار. ولعبت البنوك متعددة الجنسيات دوراً مهما في التحويلات الدولية الضخمة لرأس المال لاغراض الاقتراض والوقاية من الخسائر المالية وللمضاربات ضد التغيرات في اسعار تبادل العملات وكان الاعتماد النقدي المتبادل نتيجة لتدويل الانتاج. وان كثيراً من الشركات متعددة الجنسيات تملك موجودات سائلة ضخمة وبمقدور المدراء الماليين لهذة المؤسسات تحويل كميات ضخمة من هذه الاموال من بلد الى

اخر مستفيدين من خاصية فروقات اسعار الفائدة والتغير المتوقع في تلك الاسعار. واكتسب هؤلاء المدراء من خلال الازمات المتضاعفة التي مرت بالستينات والسبعينات من هذا القرن خبرة وكفاءة في مثل هذه التحويلات فيما اصبحت هذه التحويلات تعتبر جزء من الادارة الجديدة للشركات متعددة الجنسيات.

والمورد الاخير من الاعتماد النقدي المتبادل هو سوق العملات الاوروبية اي الدولار الاوروبي وهو عبارة عن ودائع بنوك محجوزة ومتاجر بها في الخارج خاصة في اوروبا وقد قبلت فروع البنوك الامريكية والاجنبية خارج الولايات المتحدة ودائع بالدولار الامريكي وعملت على اقراض هذه الودائع على شكل دولارات او العملات الاوروبية الرئيسية الاخرى الموجودة في الخارج عبارة عن المارك الالماني والفرنك السويسري.

ولقد تأسست اسواق الدولار الأوروبي واسواق العملات الاوروبية في نهاية الخمسينات ونمت بشكل كبير في الستينات والسبعينات من هذا القرن ونمت هذه الاسواق لانها لاتدار بالقوانين الرسمية ولا تقيدها قوانين اسواق النقد المحلية. ولذلك فانها اقامت مستويات تنافسية لسعر الفائدة والتي في النتيجة اجتذبت مبالغ ضخمة من الاموال.

إن حجم سوق العملات الاوروبية غير معروف وتشير التوقعات الى ان افضل نمو بلغة عام ١٩٨٣ عندما بلغ (١) تريليون ولذلك فان سوق العملات الاوروبية هو عبارة عن سوق غير مراقب لرأس المال العالمي ولانه يتكون من قروض قصيرة الاجل.
ان مثل هذه الانماط من الاعتماد النقدي المتبادل جعل من الممكن تدفق رأس المال الدولي بشكل كبير، وخلال فترة «برايتون وود» فان كثير من الدول عارضت رسميا تغيير اسعار الفائدة لانها ترى ان مثل هذه التغيرات سوف يكون لها تاثيراً مباشراً على بعض المجموعات الاقتصادية المحلية حيث ينظر لهذه التغيرات على انها مخاطر سياسية للرؤساء وحاول الخبراء جاهدين ان يبتعدوا عن التغيير في سعر الفائدة إلا إذا كانت هناك ضرورة ملحة فرضتها قوى السوق وكنتيجة لذلك فإن اسعار الصرف الرسمية اصبحت غير واقعية في مفهوم المتعاملين بالسوق والتي خلقت اغراء واقعية خالية من عنصر المخاطرة للمضاربين والذين اصبح باستطاعتهم الانتقال من عملية ضعيفة الى عملية قوية على امل جني ارباح عند اعادة التقييم وفي حالة تدخل السلطات النقدية في اعادة التقييم فانهم يحولون الى العملات الاخرى دون خسارة تذكر.

جدول ٢ــ٢ نمو اسواق العملات الاوروبية والدولار الاوروبي

بلايين الدولارات ١٩٦٤ ـــ ١٩٨٢

السنة	الاجمالي	الصافي	الدولار الاوربي كنسبة من المجموع
1964	20	14	83
1965	24	17	84
1966	29	21	83
1967	36	25	84
1968	50	34	82
1969	85	50	84
1970	110	65	82
1971	145	85	76
1973	315	160	74
1974	395	220	76
1975	485	255	78
1976	595	315	80
1977	740	380	76
1978	950	480	74
1979	1235	580	72
1980	1525	705	75
1981	1860	860	78
1982	2060	930	79
1983†	2060	945	80

* باستثناء المطلوبات بين البنوك الاوروبية .

+ حزيران ١٩٨٣ .

المصدر : الاسواق المالية في العالم شركة مورغان ترست نيويورك اصدارات متفرقة .

إن ارتباط المضاربة الخالية من الخسارة مع وجود كميات ضخمة من الاموال كانت غير مستقرة عند اية ازمة نقدية، وانتقال بلايين الدولارات أو الجنيهات أو الماركات أو الفرنكات في غضون ايام أو ساعات اصبح شيء معروف وعادي وان الدول الملتزمة بالحفاظ على اسعار عملاتها في مدى (١٪) اقل او اكثر، اجبرت على التدخل للحفاظ على قيم العملات في وجة الضغوط والحركات النقدية المختلفة.

كان من المتوقع ايجاد حلول وطنية عن طريق تحسين قيمة العملة او تحسين وضع الدولة التنافسي وأصبحت الرغبة في المراقبة الاقتصادية من اهم ميزات وخصائص حكومة ما بعد الحرب.

وان الادارة النقدية هي الادارة الرئيسية لتلك المراقبة. وان الاعتماد المتبادل يشمل الادوات النقدية المحلية مثال ذلك اسعار الفائدة التي اصبحت اقل تاثيراً في ادارة النظام الاقتصادي الوطني اداة انخفاض سعر الفائدة الذي يستخدم كحافز للاقتصاد قد يقود الى تدفق رأس المال الى الدول ذات اسعار فائدة مرتفعة كما حدث في نيسان وايار من عام ١٩٧١ عندما ادى انخفاض سعر الفائدة الى تدفق الاموال الى الخارج وعلى العكس من دلك فان سعر الفائدة المرتفع المستخدم للحد من التضخم او قد يفشل نتيجة تدفق رأس المال الى الداخل لانجذابة بارتفاع سعر الفائدة كما كان الحال في المانيا عامي ٦٩ و ١٩٧١ عندما وجدت الحكومة من الضروري ان تسحب كميات ضخمة من الدولارات للحفاظ على قيمة المارك الالماني وان هذه المحاولات الهادفة للانكماش الاقتصادي ومراقبة التضخم جوبهت بتحديات صارمة ولزمن طويل كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي لم تعاني من الاعتماد المتبادل بالمفهوم العام. ان اثر التدفقات المالية له تاثير اقل اذا ما قورنت بالتاثير على دول اوروبا واليابان اقتصادياً.

ولقد وجدت الولايات المتحدة نفسها منعزلة بسبب الادارة النقدية الداخلية المعقدة. وطالما ان هناك دولا تستطيع امتصاص التدفقات الخارجية للدولار، فليس على الولايات المتحدة ان تتخذ خطوات محلية تؤدي الى تسويات الحسابات الدولية..

ولم تتاثر السياسة الاقتصادية الامريكية بالوضع الدولي للدولار بالاعتماد الدولي المتبادل ولذلك فقد كان بمقدور الولايات المتحدة في الستينات من هذا القرن ان تستبعد اتخاذ سياسة مالية او نقدية متشددة وان تعتمد على مقاييس خاصة في ميزان المدفوعات.

وعلى كل حال، فانه في نهاية العقد السادس وبداية العقد السابع بدأ القادة الامريكيون ذوي النفوذ يدركون ان الاقتصاد الامريكي مقيد بالنظام النقدي الدولي.

إن أوضح تأثير سلبي للنظام النقدي انعكس على مجال التجارة الامريكية حيث انه مع نهاية الستينات من هذا القرن، كان الدولار مقدراً باكثر من قيمتة الحقيقية، اما بسبب الانفاق على الحرب فيتنام او بسبب ان الدول الاخرى غيرت اسعار صرف عملاتها للحد من التضخم وبالرغم من ذلك لم يطرأ اي تغيير على قيمة الدولار. وأدى هذا الى هبوط الصادرات وزيادة الواردات والتي اثرت سلبيا على العمالة المحلية في الوقت الذي كان فية الاقتصاد يعاني من الركود والبطالة وصلت الى مرحلة كان يعتقد بانها حادة حيث بلغت حوالي ٦٪ . الحل السهل لأي دولة اخرى غير الولايات المتحدة في مثل هذا الوضع هو تخفيض قيمة النقد لاعادة بناء وضع تجاري منافس، وبالرغم من ان الولايات المتحدة بعد عام ٦٨ أرادت تغيير العلاقة بين الدولار والعملات الاخرى الا انها لم تستطع لان الاعضاء الاخرين في هذا النظام كانوا يملكون كميات ضخمة من الدولارات وكانوا يتمتعون بفائض تجاري فرفضوا اي اتحاد بين العملات وهددوا بان يخفضوا من قيمة عملائهم المحلية اذا ما اقدمت الولايات المتحدة على تخفيض قيمة الدولار من جانب واحد.

ومما هو جدير بالذكر ان الولايات المتحدة لم تكن تريد تخفيض قيمة الدولار ولكن كانت تريد اعادة تقييم العملات الاخرى وان هذا التقييم كان سيساعد على تحسن القوة التنافسية للتجارة الامريكية دون اثارة لمشكلة سياسية خاصة بخفض قيمة الدولار. كما ادرك صانعوا السياسة الامريكية الاثر السلبي للنظام النقدي على الاستثمار حيث تم تشجيع تدفق الدولار الى الخارج لغايات الاستثمار عن طريق الدولار المقدر فوق قيمتة الحقيقية والذي أدى الى ضغوط داخلية من قبل اتحادات العمال التي بدأت تتكلم عن تصدير الوظائف الامريكية للخارج. ومع ذلك فان مجال السياسة المالية كان هو المنطقة الجديدة التي ركزت عليها الولايات المتحدة ولأن مثل هذه السياسات لم تكن موضوعاً لاعتبارات خارجية وهنا ظهرت مشكلة جديدة وهي ان الاوروبيون واليابانيون بدأوا يطالبون بسياسة امريكية تتوخى الانكماش الاقتصادي مدعين بان سبب التضخم في الخارج يعود الى تدفق الدولار والتوسع في الاقتصاد الامريكي وان هذه الدعوة للانكماش كانت في مواجهة مباشرة مع الرغبة السياسية للرئيس الامريكي نكسون لاعادة انتخابة عام ٧٢ ورغبتة في تضخيم الاقتصاد الامريكي في عام ١٩٧٠ للحصول على فرصة افضل في هذه الانتخابات ولذلك

فإن الاعتماد المتبادل قد وصل حتى الى الولايات المتحدة.

ان ثاني التغيرات الاساسية التي بدأت تثر على الادارة النقدية هي ازدياد ظاهرة التعددية ولم تعد الولايات المتحدة كما كانت لعقدين سابقين من الزمان القوة الاقتصادية المسيطرة ففي أواسط الستينات اصبحت اليابان ودول اوروبا قوى اقتصادية عالمية في حد ذاتهم حيث ازداد مجموع احتياطاتهم عن تلك الموجودة لدى الولايات المتحدة اضافة الى مستويات اعلى من النمو والتجارة. ومستوى دخل الفرد في تلك الدول وصل الى نفس المستوى في الولايات المتحدة، وعليه فان اليابان واوروبا بدأتا بتضييق الفجوة بينهما وبين الولايات المتحدة.

ان التحول نحو مزيد من التوزيع التعددي للقوة الاقتصادية قاد نحو مفهوم متجدد للقوة السياسية وزيادة الشعور بعدم الرضى عن السيطرة الامريكية على النظام النقدي الدولي وبالاخص الدور المتميز الذي يتمتع فيه الدولار كعملة دولية. واعربت الدول الاوروبية واليابان عن استيائهما للامتيازات التي حصلت عليها الولايات المتحدة من النظام النقدي، وكون الولايات المتحدة تعتبر البنك المركزي الدولي فانها حددت ومن خلال العجز الذي تعاني منه مستوى السيولة النقدية الدولية. ومع زيادة اعتماد الاقتصاد الدولي على بعضه البعض، فان السياسة الامريكية والعجز الامريكي كان لهما تأثيراً كبيراً على الظروف الاقتصادية في اوروبا واليابان اضافة الى انه طالما هناك دول تحبذ ان يكون لديها رصيد من الدولارت فان لدى الولايات المتحدة امكانيات عير محدودة للانفاق في الخارج لغايات سياسية مثل النشاطات السياسية والمعونات الخارجية دون ان يكون هناك اي تأثير لقيود ميزان المدفوعات وتسهيل الاستثمار الامريكي في الخارج باسعار صرف رخيصة دون اية قيود على الدفعات. إن مثل هذه الامتيازات الامريكية كانت مقبولة عندما كانت الدول الاوروبية واليابان مرهقين جراء الحرب ولكن اصبحت تلك الامتيازات غير مقبولة لتلك الدول بعد ان اصبحت من الدول المتقدمة في العالم.

ان عدم الرضى عن التأثيرات السياسية لنظام الدولار قد ازداد شدة مع انفراج العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. واصبح التهديد السوفيتي قوة مهمة في بناء نظام نقدي غربي مبني على اسس قوية ونظراً للحاجة الى الغطاء السياسي والامني الامريكي، فان سيطرة الاقتصاد الامريكي اصبحت مقبولة لدى كل اوروبا واليابان. ان الانخفاض في

التهديد الامني لتلك الدول ادى الى ضعف في النظام النقدي القوي وكانت النتيجة ان بعض التوترات الاقتصادية التي كانت غائرة قد طفت على سطح العلاقات بين الدول .

ان الهبوط في القوة الامريكية وعدم الرضى الذي اعربت عنة اوروبا واليابان من النظام ، كان هو السبب في هبوط قيمة الدولار وعلى الرغم من العجز المتواصل والكبير الاانه بدا من الممكن في عام ١٩٦٥ ان يتم وقف تدفق الدولار الى الخارج وكنتيجة لذلك تم المحافظة على الثقة في النظام .

وتنبأت دراسة تم اعدادها عام ١٩٦٣ ، وأثرت على التفكير الرسمي للولايات المتحدة والخارج ، والعودة الى توازن المدفوعات مع حلول عام ٦٨ .

وأدت مشكلة فيتنام ورفض ادارة الرئيس الامريكي جونسون ان تدفع للبرامج الاجتماعية المحلية وللحرب من خلال الضرائب ادت الى زيادة في تدفق الدولارات الى الخارج لدفع النفقات العسكرية والى التضخم الكبير الذي قاد الى تدهور وصع ميزان المدفوعات الامريكي . ومع نهاية العقد السادس فان مدفوعات العجز في الميزان بدت مستعصية .

إن التعددية الجديدة عملت على جعل الادارة النقدية اكثر تعقيداً ، وأحد هذه الامثلة هو المباحثات الطويلة والصعبة حول اعادة تشكيل حقوق السحب الخاصة . واستمرت تلك المباحثات زهاء خمس سنوات فشلت في معظمها واستمرت طويلا وعندما تم التوصل الى اتفاقية حول مشكلة النقص في السيولة والتي انعقدت الاجتماعات بسببها تحولت المشكلة الى مشكلة فائض في السيولة .

والخلاصة ان الاعتماد النقدي المتبادل قد نمى اسرع من نمو الادارة الدولية وخلقت مشاكل جديدة منها الاعتماد المتبادل والتدفقات الدولية لرأس المال ونظام اسعار الصرف والتدخل في نظام الادارة الاقتصادية الوطنية .

ونتيجة لهذه المشاكل فقد انخفض مستوى التعاون وبدى واضحاً غياب القيادة واخيراً انهيار الادارة .

معوقات الادارة

كانت الاعوام من ٦٨ الى ١٩٧١ هي اعوام العجز في ادارة النظام النقدي الدولي ولم تستطيع البنوك المركزية التحكم في التدفقات النقدية الضخمة واحتواء ازمة الجنية عام ٦٧ وازمة المارك والفرنك عام ٦٨ وحتى عمليات التوسع في نظام المقايضة الثنائي وخلق مقايضات جماعية لم تكن كافية للتحكم في تدفقات رؤوس الاموال قصيرة الاجل.

ولقد تدهور التعاون بين دول « مجموعة العشرة» وباستثناء فرنسا، فان الاعضاء الاخرين استمروا بامتلاك الدولار وبدأوا بتخصيص حصتين من حقوق السحب الخاصة ولكن لم يكن باستطاعتهم التحول نحو ايه تغيرات نقدية اخرى.

ولقد ابدى الاوروبيون تذمرهم من العجز الامريكي الانهم يتحملون المسؤولية الخاصة بتزايد الفوائض لديهم.

ولقد اتخذ الالمان واليابانيون موقفا متزمتاً من اعادة التقيم وخفضت فرنسا من احتياطياتها من الدولار الى اقل مستوى وطالبت بالعودة الى نظام الذهب. ورفضت فرنسا الاشتراك في اعادة تشكيل حقوق السحب الخاصة الى اخر لحظة وفي عام ٦٨ رفض الرئيس شارل ديغول تخفيض قيمة الفرنك في وجه المضاربات المنتشرة. والاكثر اهمية في هذا الصدد التخلي الامريكي عن التعاون وعن مركز القيادة. ولقد بدأت الولايات المتحدة تعايش الازمة المحلية الخاصة بالاعتماد المتبادل والنظام الدولي النقدي المبني على الدولار وعلاوة على ذلك فان الادارة الامريكية بدأت تبحث عن طرق للحفاظ على الدور الحيوي للدولار وذلك عن طريق اعادة تقيم العملات الاخرى مقابل الدولار والذي رفضه الشركاء الاخرين بشدة.

ان عدم الرضى قاد الولايات المتحدة الى التخلي عن قيادة النظام النقدي والتعاون النقدي وأدى الى سياسة «**الاستخفاف المعتدل** » وكانت هذه السياسة معمولاً بها منذ عام ٦٨ فصاعدا بدءا بادارة النظام الحالي حيث سمحت للاخرين بالدفاع عن نظام سعر صرف

العملات وسحمت للدول بامتلاك كميات ضخمة من الدولارات وكانت متغاضية عن ازمات النقد في عامي ٦٩ و ٧١ . وتبعت الولايات المتحدة سياساتها الداخلية بغض النظر عن النتائج الدولية ودون ادنى اعتبار لنتائج التضخم المتولدة عن التدفقات الضخمة للدولار في اجزاء اخرى من النظام .

وقام الرئيس الامريكي نكسون عام ١٩٧٠ بتضخيم الاقتصاد الامريكي ولاسباب سياسية .

وكنتيجة لتدفقات رأس المال فقد ازداد العجز في ميزان المدفوعات ولاول مرة في القرن العشرين اظهر عام ٧١ عجز في الميزان التجاري الامريكي . ولم تعد الولايات المتحدة ترغب في تحريك النظام من اجل اصلاحه او اعادة تنظيمه كما فعلت في الستينات من هذا القرن لان الولايات المتحدة لم تعد قادرة على قيادة النظام .

حتى ان اية مبادرات امريكية لاعادة تنظيمه كانت تجابه بالرفض السريع من الدول الاوروبية واليابان والسبب الاخر ان الولايات المتحدة لم تكن راغبة حقا في اجراء تغييرات جوهرية حيث تريد ان تبقى الدولار في مركز النظام والمحافظة على اسعار صرف ثابتة . وكل ما كانت تريده الولايات المتحدة هو اعادة ربط اسعار الصرف لتحسين وضع الولايات المتحدة في التنافس التجاري . في اواخر صيف ١٩٧١ لم تعد سياسة **الاستخفاف المعتدلة** سياسة يمكن البقاء عليها ، حيث حدث نقص في مخزون الذهب الامريكي ليصل الى ١٠ بليون دولار مقابل ٨٠ بليون دولار في ايدي الدول الاجنبية . وادى ذلك الى ارتفاع التضخم وانتشار البطالة والى سوء وضع الميزان التجاري . وكان هناك مشاكل سياسية تعود الى الاوضاع الاقتصادية والضغط المتزايد لعمل شيىء ما ، ليس فقط من الديمقراطيين ولكن ايضا من الجمهوريين الذين كانوا يتطلعون الى انتخابات عام ١٩٧٢ .

وفي الخامس عشر من اغسطس عام ١٩٧١ ، اعلن الرئيس الامريكي سياسته الاقتصادية دون استشارة اعضاء النظام النقدي الدولي ودون استشارة وزارة الخارجية الامريكية ، اعلن انه لم يعد من المستطاع تحويل الدولار الى ذهب وان الولايات المتحدة سوف تفرض ضريبة اضافية مقدارها ١٠٪ على الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية . وان ٧١/٨/١٥ شهد نهاية فترة برايتون وود واضحى تاريخ النظام النقدي الدولي منذ ذلك الوقت احد المحاولات لاعادة فرض الرقابة على النظام .

اتفاقيــة سمــث
السيطرة على الازمة دون اصلاحها

لقد تبع قرار ١٥ آب ١٩٧٠، عدة محاولات امريكية لايجاد نظام جديد للادارة الدولية للنقد. وخلال عام ١٩٧١ كان هناك سلسلة من المباحثات الثنائية الجماعية ولمجموعة العشرة تهدف الى خلق نظام نقدي جماعي جديد وان الاتفاقية التي تم التوصل اليها في معهد سيث في واشنطن في ديسمبر عام ١٩٧١ كانت اول محاولة جديدة على مستوى الادارة الدولية للنقد. لقد حققت الاتفاقية المذكورة والمباحثات المستمرة بعض النجاح. خاصة وانهم حافظوا على اقل مستوى من التعاون النقدي الدولي، تبع ذلك سلسلة من الخلافات المستمرة طيلة عام ١٩٧١ على سعر الذهب، وتخفيض قيمة الدولار التي تتعارض مع اعادة تقييم العملات الاخرى، علاوة على الاسعار المتقابلة بين العملات عدا الدولار. وشعرت الولايات المتحدة انه بامكانها تغيير القوانين في سبيل تحسين وضعها واتخذت دور قيادي فعال في البحث عن اتفاقية، تستخدم فيها الضريبة الاضافية على الواردات وعدم قابلية الدولار للتمويل كأسلحة للضغط على اوروبا واليابان من اجل تقديم تنازلات، وفي المقابل فقد قدمت الولايات المتحدة تنازلات مهمة فوافق اخيرا المفاوضون الامريكيون على تخفيض قيمة الدولار مقابل اعادة تقييم العملات الاخرى ووافقت الولايات المتحدة على تخفيض ضئيل نسبيا لقيمة الدولار تتراوح حوالي ١٠٪ عما كان موافق عليه اصلا بالرغم من ان نسبة الـ ١٠٪ هي الضريبة الامريكية الاضافية، فان الدول الاوروبية واليابان لم تفرض ضرائب مقابلة، ولم يكن هناك اي انجراف نحو الحماية، وان الحل الذي انبثق عن هذه الاجتماعات كان تنازلا بالفعل.

وكانت هناك عدة اصلاحات للنظام منها ان سعر الذهب قد تغير بمعنى انه انخفضت قيمة الدولار بالمقارنة مع الذهب، وكان هناك اعادة ربط لاسعار الصرف الاخرى واخيرا فقد كانت هناك ترتيبات معينة لمرونة اكثر في اسعار الصرف. وبامكان العملات التحرك مدى ٢,٢٥٪ اكثر او اقل بعد اتفاق معهد سميت وهذه النسبة هي ضعف تلك التي اقرتها اتفاقية برايتون وود. ولقد كانت اتفاقية سميث بمثابة اتفاقية مؤقتة تعطي المشاركين الوقت الكافي لمباحثات حول اصلاحات نقدية طويلة الامد.

عندما اعلن الرئيس الامريكي نكسون اتفاقية سميث، قال عنها انها اعظم اتفاقية نقدية في تاريخ العالم. ولقد كان مبالغا في تفاؤله حيث ان الاتفاقية اوضحت في النهاية المشاكل اكثر من ايضاحها لاسس وضع ادارة جماعية للنقد. ولم تكن الزيادة في المرونة ذات اهمية في وجه التدفقات الرأسمالية الضخمة. ان اعادة ربط اسعار الصرف لم تشكل تغير اساسي في النظام، فجاءت اتفاقية سميث لتوقف التدهور الكبير في النظام، ولكنها لم تضع حلول للمشاكل الاساسية المتعلقة بالاعتماد المتبادل، وضغط اسعار الصرف في ظل السياسات الوطنية المختلفة وامكانية وجود تدفقات رأسمالية دولية ضخمة وانهاء دور الدولار الذي بقي خارج امكانية التحويل ولم تقدم اتفاقية سميث اي صيغة بديلة للسيولة الدولية.

ان المباحثات النقدية التي ادت الى اتفاقية سميث اوضحت ابعاد المشكلة السياسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي، ولم توافق الدول الاوروبية كلها سياسة مشتركة، واتخذت كل من فرنسا والمانيا الغربية مواقف مختلفة وان الذي سمح باقامة نظام محدود من اتفاقية سميث هو الاتفاق الذي تم التوصل اليه في اخر لحظة بين الرئيس الامريكي نيكسون والرئيس الفرنسي جورج بومبيدو. وفي حزيران عام ١٩٧٢، قامت ايرلندا وبريطانيا بتعويم عملتي بلديهما وفي فبراير ١٩٧٣ حدثت ازمة نقدية جديدة وان تخفيض قيمة الدولار بنسبة ١٠٪ لم تعد تحمي نظام سعر الصرف الثابت. ومع حلول شهر آذار ١٩٧٣ قد عومت الاسعار وتم سحب دعمها لسعر الصرف الثابت وبذلك تم ترك الادارة لقوى السوق ماعدا في حالات ضيقة جدا تدخل رجال المصارف المركزية في اسواق الصرف على اساس تعاوني من اجل منع التذبذبات القصوى في اسعار الصرف.

لجنة العشرين : مراوغة الاصلاح

لقد بدا النظام الجديد وكأنه مؤقت، يعطي فرصة كافية لاشراك الشعوب للوصول الى تسوية سياسية للاصلاحات النقدية. وشكلت عام ٧٢ لجنة اصلاح النظام النقدي الدولي والمسائل المتعلقة وهو ما يعرف بـ «لجنة العشرين» التي تأسست ضمن اطار صندوق النقد الدولي لاصلاح النظام النقدي الدولي، وضمت اللجنة اعضاء من «مجموعة العشرة» وممثلين عن الدول النامية، ولقد وكلت الى اللجنة ايجاد السبل الكفيلة لادارة احتياطيات العالم وانشاء عملة او عملات مقبولة للجميع وتتمتع بثقة المجموعة كاملة وخلق تقنيات للضبط النقدي. وكان المؤمل تحقيق هذه الاهداف وان الوصول الى الادارة من جديد امر ممكن مع نهاية عام ١٩٧٣.

ووافقت اللجنة على معظم المبادىء العامة للاصلاح، اما بالنسبة للسيولة فيجب استعمال عملة حقوق السحب الخاصة والغاء دور العملات الاخرى بما فيها الدولار والذهب. ووضعت مبادىء للضبط منها التوصية بليونة اكثر في اسعار الصرف مع امكانية تعويم الاسعار في حالات خاصة. والارصدة التي لم يكن بالامكان تحويلها يجب ان تعود الى الوضع السابق من حيث امكانية التحويل مع وجوب وجود تناسق في عمليات الضبط وان يكون هناك تعاونا من اجل التعامل مع تدفقات رأس المال الغير متوازية. ولقد ثبت ان اتفاقية على مبادىء عامة واخرى على تفاصيل للاصلاح النقدي هما شيئان مختلفان. والحقيقة ان الاتفاقية على المبادىء كانت غامضة بقصد تغطية الخلافات وكانت هذه الخلافات كبيرة على التطبيق المحدود للمبادىء المتعارف عليها بشكل عام، وطبيعة الرقابة المفروضة على الدول التي تعاني من فائض او عجز مالي، او حالات التعويم ودور الذهب والدولار والحالات التي يتم بموجبها تحويل الدولار. وان كل دولة او مجموعة من الدول وافقت على هذه الحلول من وجهة نظر مصلحتها ولكن كان هناك بعض حلول الوسط التي ارضت جميع الاطراف. وخلال مناقشات اللجنة كان النظام النقدي الدولي قد خرج عن نطاق السيطرة وبدأ تدهور نظام اسعار الصرف الثابتة. وكانت هذه هي بداية عصر التعويم.

وبدأ عصر التضخم المالي، هذا التضخم الذي حدث في الولايات المتحدة نتيجة سوء ادارة الاقتصاد.

ومع نهاية الستينات كانت الكميات المتدفقة من الدولارات الى الخارج سببا في خلق التضخم الذي قاد بدوره الى تقييم الدولار فوق سعره الحقيقي. وكان ان حولت سياسة عدم **الاكتراث المعتدلة** التضخم الامريكي الى تضخم عالمي.

ان عصر الازدهار الذي ساد في السبعينات التضخمية المتنامية. وهذه الظاهرة الجديدة عطلت خطط اللجنة الخاصة بالاصلاحات النقدية والتي ركزت على ضرورة وجود سيولة كافية.

واكدت اللجنة على ضرورة وجود اسعار صرف ثابتة ولكن قابلة للتكيف، الا ان نسب التضخم الوطني المتفاوتة جعلت من ثبات هذه النسب شيء مستحيل. وان التضخك زاد من الاماني الوطنية في ايجاد اسعار صرف مرنة ولدرجة الرغبة في تعويمها للانعزال عن

التضخم الخارجي ومع تعاظم مشكلة الادارة الدولية في عالم يعتمد فيه على بعضه البعض فان مشكلة التضخم الدولي اظهرت انه في نظام الاعتماد المتبادل، تعتمد الادارة على تعاون السياسات الاقتصادية والتي تعتبر لحد الان من الامتيازات الوطنية.

واخيرا وبينما كانت اللجنة تسير في اجتماعها قامت حفنة من الدول المصدرة للنفط بزيادة مفاجئة لاسعار البترول بعد حرب السادس من اكتوبر عام ٧٣ في الشرق الاوسط وفي السادس عشر منه اعلنت الدول العربية المنتجة للنفط عن حظر تصدير النفط الى الولايات المتحدة واتبعت سياسة خفض الانتاج العام للنفط وفي تلك الاثناء قامت تلك الدول باول زيادة لاسعار النفط التي تضاعفت اربعة مرات خلال عام واحد من ٢,٥٠ دولار للبرميل في بداية عام ٧٣ الى ١١,٦٥ للبرميل في عام ٧٤. وان حوالي ٧٠ بليون دولار تم تحويلها من الدول المستهلكة للبترول وخاصة الدول المتقدمة الى الدول المنتجة له.

وكان لتغيير تلك الاسعار على النظام النقدي اثار عميقة، خلقت مشكلة جديدة وهي مشكلة دوران العملية الاقتصادية وبمفهوم التجارة الحرة فان فوائض العائدات التي تجنيها الدول المنتجة للنفط سوف تعود للدول المستهلكة على شكل واردات من استيراد السلع والخدمات من الدول المستهلكة وكان تحويل هذه العوائد الى الدول المنتجة للنفط اكبر من قدرتهم الاستيعابية، فالبرغم من التطور الكبير والانفاق العسكري الضخم فهذه الدول لم تستطع ان تستورد كميات اكبر تستطيع بها ان تسد خسارة الدول المستهلكة للنفط. وان فوائد الحساب الجاري للدول المنتجة للنفط بلغت عام ٧٤ (٧٠) بليون دولار ومع زيادة كبيرة في عام ١٩٨٠ دفعت ذلك الرقم ليصل الى (١١٤) بليون دولار.

ولقد خلقت هذه المبالغ الضخمة مشكلة كبيرة حيث ان معظم الدول المستهلكة لم تكن قادرة على تخفيض استهلاكها من النفط لدرجة القضاء على العجز المالي او زيادة الصادرات لدرجة كافية لتغطية هذه الفجوة. والطريقة الوحيدة هي الاقتراض من الدول ذات المداخيل العالية من عائدات النفط. وهذه هي مشكلة الدورة التجارية التي نقلت في اقل من عقد من الزمان الى النامية ازمة الديون الخارجية.

بعد عام ١٩٧٤ فان الفوائد النفطية قد عادت مرة اخرى الى الدول المستهلكة عن طريق البنوك التجارية الخاصة التي قبلت ودائع الدول المصدرة للنفط وقامت تلك البنوك باقراض هذه الاموال الى الدول المستوردة للنفط اضافة الى ان اموال النفط قد تم استعادتها

عن طريق السندات الحكومية والقروض المباشرة والاستثمارات التي قامت بها الدول المنتجة، واخيرا فان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قاما بالاقتراض من هذه الاموال واعادا اقراضها الى الدول المستهلكة للنفط واصبح بذلك النظام المصرفي الخاص هو المدير النقدي الرئيسي. وخلال عقد السبعينات جمعت البنوك الخاصة كميات ضخمة من ودائع العملات الاوروبية والتي يقابلها قروض دولية مساوية لها. وواجهت السوق الحرة مشاكل معينة لم تكن البنوك التجارية الخاصة راغبة في تحمل مسؤوليات تمويل عجز الدول التي يكتنفها الشك حول مقدرتها على تحمل عبىء الدين وانه لسوء الحظ فقد اعتبرت عدد من الدول النامية دولا مشكوك في قدرتها على تحمل مخاطر الدين. اضافة الى انه لكي تلعب البنوك التجارية دورا في اعادة دورة الاموال كان عليها زيادة نسبة الموجودات الى رأس المال. والذي يطرح سؤالا مهما حول الاستقرار المالي للنظام النقدي. ومع بداية عقد الستينات الذي شهد تغييرا في الظروف المالية، قد اظهر عدة تساؤلات حادة حول قوة الاسواق المالية الدولية.

وبالرغم من ان الدول المنتجة للنفط قدمت قروضاً واستثمارات مباشرة في كل من الدول المتطورة والنامية الا انهم منحوا قروضا للدول التي وقع اختيارهم عليها، لذلك فان ادارة هذه الدول لم تؤكد على تحويلات الاموال للدول المحتاجة لمثل هذه المساعدات بل قدموها للدول التي تربطهم اتفاقيات سياسية والذي اثار بدوره تساؤلات عن النفوذ السياسي لتلك الدول حيث كان غير محدودا من خلال شراء الدول المنتجة للنفط لقطاعات مهمة من الصناعة والمصارف. وبكل بساطة فان تلك الاموال كانت من الضخامة بحيث عجزت الدول المنتجة عن ادارتها بمفردها.

لقد عجزت لجنة العشرين عن مواجهة التعويم او التضخم والنتائج النقدية لازمة البترول وفي كانون ثاني ١٩٧٤، خلصت اللجنة الى انه وبسبب الاضطرابات التي يعاني منها الاقتصاد الدولي، فان من الصعب تشكيل وتطبيق خطة شاملة للاصلاح النقدي. وتم استبدال اللجنة بما يسمى «باللجنة المؤقتة» والتي اوكل اليها مهمة التعامل مع المشاكل القصيرة الاجل والحث على الاصلاح التدريجي.

التعديل الثاني : الحقيقة والخيال .

انصب اهتمام العالم لمدة عام ونصف على التحكم في مشكلة التغلب على النتائج التي خلقتها ازمة البترول ، التضخم ، التراجع . وشهدت هذه الفترة عدة بدائل مؤقتة لبرامج اعادة الدورة التجارية تقدمت بها المجموعة الاقتصادية الاوروبية وقد منح صندوق النقد الدولي تسهيلات نفطية وصلت الى (٦) بليون دولار .

ولم تعد القوى النقدية الخمسة في العالم الى مسألة الاصلاح النقدي الا بحلول عام ١٩٧٥ . وبينما كانت المباحثات جارية داخل صندوق النقد الدولي ، فقد اجتمع رؤساء القوى الاقتصادية في العالم وهي الولايات المتحدة ــ بريطانيا ــ فرنسا ــ المانيا الغربية ــ اليابان وايطاليا ، اجتمعوا في فرنسا لتقرير اطار العمل لايجاد نظام نقدي جديد . وفي تشرين الثاني ١٩٧٥ اجتمع رؤساء الدول الاقتصادية الكبرى ورؤساء وزاراتهم لمدة ثلاثة ايام لبحث ومناقشة المشاكل الاقتصادية الكبيرة واهم انجاز تم تحقيقة في هذا الصدد هو الاتفاق على ضرورة اصلاح النظام النقدي الدولي .

تم تثبيت التفاصيل النهائية على التعديل الثاني الخاص ببنود اتفاقية صندوق النقد الدولي في الاجتماع الذي انعقد في يناير ٧٦ في جاميكا . وكان يظهر من التعديل الثاني انه يلمح بالعودة الى الادارة الجماعية للنظام النقدي الدولي ، ولكنه في الحقيقة كان يلمح الى بداية فتر تميزت بالادارة الوطنية والاقليمية بقدر ما تميزت بالادارة الجماعية للنظام .

في نيسان عام ٧٨ وضع التعديل الثاني موضع التنفيذ للتعامل مع السيولة واعادة التعديل وكان اهم اهداف هذا التعديل هو الاخذ بحقوق السحب الخاصة لتكون الاحتياطي الرئيسي للنظام النقدي الدولي . عملت على زيادة دور حقوق السحب الخاصة عن طريق احداث تغيرات فنية لتسهيل العملية امام الدول لتحويل حقوق السحب الخاصة وانهاء ربطهم بالذهب .

واضافة الى التغيرات التي احدثها التعديل الثاني ، فقد اتخذ صندوق النقد الدولي عدة خطوات لتحسين وضع حقوق السحب الخاصة كموجودات احتياطية ، فقد تم رفع سعر الفائدة وتم تقييم حقوق السحب الخاصة وفقاً لقلة السوق من العملات .

وجعل حقوق الحسب الخاصة اكثر استقراراً فقد تم تخصيص حقوق سحب خاصة جديدة وتم تسجيل الشروط الخاصة التي يمكن بموجبها استخدام حقوق السحب الخاصة. ويهدف التعديل الثاني الى تقليص دور الذهب بالغاء سعرة الرسمي والغاء تحويلات الذهب بين الصندوق واعضائة عن طريق توزيع عائدات بيع الذهب على الاعضاء وبيع جزء من الذهب الذي يملكة الصندوق لمنفعة الدول الاقل تطوراً. وكان التعديل الثاني يهدف الى التعامل بنظام سعر الصرف. فقد أقرت النظام القائم والخاص بتعويم اسعار الصرف عن طريق السماح للاعضاء باتباع اي نظام صرف قائم. وان التعديل الثاني على استعداد للعودة الى نظام اسعار الصرف الثابتة إذا ما وافق ٨٥٪ من الاعضاء على ذلك واستخدمت الولايات المتحدة حق النقض «الفيتو» ضد العودة الى اسعار الصرف الثابتة وحتى لو كان هناك قرار بالعودة الى تلك الاسعار، فإن الاعضاء غير ملتزمين بالعمل بموجب هذا القرار وينهض التعديل الثاني بترتيبات ادارة اسعار الصرف، في حين كان الاعضاء ملتزمين بالتعاون مع الصندوق واتباع السياسات المحلية وسياسات كيزان المدفوعات للتأكيد على تنظيم ترتيبات الصرف وتأسيس نظام مستقر لأسعار الصرف. وكان الصندوق مخولا بمراقبة نظام اسعار الصرف وتبنى المبادىء لتوجية السياسات الوطنية وتشجيع التعاون الدولي.

ويحث التعديل على ان يقوم مجلس محافظي الصندوق بتأسيس مجلس على مستوى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للمراقبة وادارة اسعار الصرف والتعاون الدولي والسيولة وحتى تحويل الموارد الى الدول الاقل تطوراً، وكان التعديل الثاني اول خطوة نحو الادارة الدولية للنقد تختلف عن تلك الادارة التي قررتها برايتون وود.

ولكن كان التعديل عبارة عن خطوة محدودة لانة لم يضع الحلول لكثير من المشاكل مثل مشكلة الدولار ولم تكن اسس ادارة اسعار الصرف واضحة المعالم. ولم تكن الدعوات التي اطلقها التعديل والخاصة بالتعاون الوطني والسياسات الوطنية المتعلقة بالصندوق ملزمة وان طرق تقنين التعاون كانت ضعيفة وتم تطبيقها في ظروف اقتصادية دولية غير مستقرة. وكانت سنوات متعبة لنظام النقد الدولي تلك التي جاءت بعد عام ١٩٧٦. وتم توضيح نقاط الضعف في النظام القائم الا ان الحكومات لم تكن قادرة على تحسين ادارة النظام النقدي بقدر كاف.

ان التعديل الثاني لم يقدم الحلول الخاصة بمشاكل السيولة واستمرار اعتماد العالم على

الدولار بالرغم من المحاولات الحثيثة لزيادة استخدام حقوق السحب الخاصة كموجودات احتياطية للعالم الا ان التحديات لمصداقية الدولار قد استمرت اولا بسبب ضعفة في السبعينات وثانيا قوتة في بداية الثمانينات، وانتشار الاحباط من السياسات المتبعة لخلافة ادارة الولايات المتحدة وبقى الدولار الامريكي العملة الرئيسية. وقد شملت العملات الاجنبية جزء كبير من الاحتياطات الرسمية خلال السبعينات وبداية الثمانينات من هذا القرن. وبلغ رصيد العملات الاجنبية الرسمية في عام ٧٣ حوالي ٨٧٪ من مجموع الاحتياطات الرسمية باستثناء الذهب ومن عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٠ بلغت النسبة ٩١٪ وعام ٨٢ بلغت ٨٧٪ وبقي الدولار العملة الرئيسية للاحتياطات بالرغم من انخفاض حصتة من مجموع الاحتياطات حيث انخفض من ٨٠٪ عام ٧٦ الى ٧١٪ عام ٨٢. واستعاد الدولار دوره المركزي بسبب كونة العملة الوحيدة المتوفرة. وكما جاء في نظام برايتون وود فان حجم الاقتصاد الامريكي والاسواق المالية المتطورة جعلت استخدام الدولار اكثر جدوى وزادت من الرغبة في استخدامة.

واستمرت الحكومة الامريكية على دعمها للدور المركزي الذي احتلة الدولار ولم تعد راغبة في مناقشة اي خطط اصلاحية قد تلغي دور الدولار. وان بعض الدول الاخرى ذات الاقتصاديات القوية لم تكن راغبة في ان تلعب عملاتها دوراً مركزيا دوليا.

وقد قيدت كل من المانيا الغربية واليابان وسويسرا اسواقها المالية بحيث يصعب على الاجانب الاحتفاظ بعملة هذه الدول خاصة وانها تخاف من النتائج الاقتصادية على المستوى المحلي وطالما ان العملات الاخرى غير متوفرة فان البدائل المتواجدة عوضا عن الدولار هي الذهب وحقوق السحب الخاصة، ومع ارتفاع نسبة التضخم في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات اصبح الذهب اكثر جاذبية كمستودع للقيمة وارتفع سعره في شباط ١٩٨١ الى ٨٥٠ دولار للاونصة الواحدة ولكن محدودية عرضة وكون الذهب غير ملائم ليكون اداة من ادوات التعامل التجاري اضافة للمعارضة السياسية من الولايات المتحدة واستعادة الدولار لقوتة في الثمانينات، كل ذلك جعل الذهب يحتل موقعا متاخرا. وبالرغم من التعديل الثاني فلم يكن هناك تطورا مهما في جاذبية حقوق السحب الخاصة. ونظرا لاستقرارها، فان حقوق السحب الخاصة قد استخدمت كوحدة حسابية دولية خاصة منذ عام ١٩٨٠ عندما اصبحت الفائدة على حقوق السحب الخاصة تعادل المعدل المرجح لاسعار الفائدة على العملات التي تكون وحدة حقوق السحب الخاصة وبعد الانخفاض الملموس في

العملات التي منها سلة حقوق السحب الخاصة عام ٨٣ من ٢٦ عملة الى خمسة عملات فقط، فان سعر الفائدة على الموجودات الرئيسية المكونة لحقوق السحب الخاصة قد ارتفعت ولقد عملت قوة الدولار على تقليص الاستخدام الخاص لحقوق السحب الخاصة بعد عام ١٩٨٢. ولكن استمرت الجهود السياسية الهادفة الى تعظيم دور حقوق السحب الخاصة.

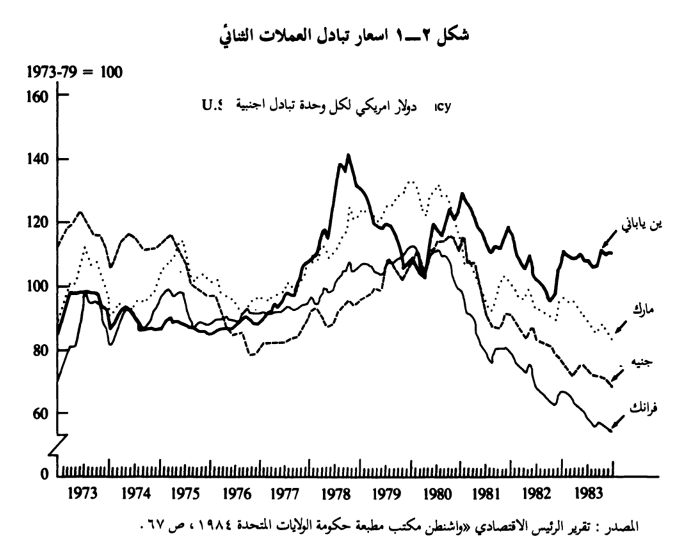
في عام ١٩٧٩، وعندما كان الدولار في اقل مستوى له، جرت مباحثات في صندوق النقد الدولي لايجاد حساب بديل يستطيع استبدال الدولار ببعض الموجودات الدولية التي تم اصدارها مثل حقوق السحب الخاصة.

في الوقت الذي كان الصندوق يبحث عن مصادر لتمويل ميزان المدفوعات والاقتراض للدول المدينة، تم اعادة طرح مسألة حقوق السحب الخاصة على الاجتماع السنوي لوزراء صندوق النقد الدولي في ايلول وتشرين ثاني عام ١٩٨٣ وعلى مندوبين من مجموعة العشرة. في الوقت الذي استمرت قيمة الدولار بالانخفاض بين اعوام ١٩٧١ و ١٩٧٩ واستمر وبشكل كبير ارتفاع قيمة المارك الالماني والفرنك السويسري وفي نفس الوقت ومع غياب الرقابة الدولية على السيولة، ادى ذلك الى زيادة احتياطيات العالم من غير الذهب بنسبة ٣٠٠٪. وان ٧٠٪ من هذا النسبة قد اخذت بالحسبان عند الاحتفاظ بكميات كبيرة من الدولارات. والمؤشر الاخر لتدفق الدولار الى الخارج وزيادة السيولة هو سوق الدولار الاوروبي الذي نما عشرة اضعاف حجمه في السبعينات ليبلغ عام ١٩٨٠ ٥٥٠ بليون دولار ومع نهاية العقد السابع اعتقد الكثيرون بما فيهم اعضاء اللجنة المؤقتة المنبثقة عن صندوق النقد الدولي، اعتقدوا بان هذه الدولارات توقد التضخم العالمي والضرورة الى تكثيف النقاش للوصول الى طرق لتنظيم السوق.

وقد تم وضع حد لتدفق الدولار الى الخارج بعد الركود الاقتصادي الذي شهده العالم في بداية الثمانينات والدور القوي الذي بدأ يأخذه الدولار. وقد استقر نمو الاحتياطيات بحيث ازداد باقل من ٥٪ من ١٩٨٠ الى ١٩٨٣ ونقصت بمعدل ١٪ عام ١٩٨٢. واستمر العجز الامريكي وتدفق الدولار الى الخارج ونما سوق الدولار الاوروبي من عام ١٩٨٠ الى ١٩٨٣ بنسبة ٥٠٪ اي من ٥١٠ بليون لتصل ٧٦٠ بليون دولار والتي تعكس جزئيا استمرارية تدفق الدولار الى الخارج.

لم تفلح اصلاحات صندوق النقد الدولي في حل مشكلة التسويات ومشكلة عمل نظام سعر الصرف. واهم خاصية للنظام الجديد هي تعويم اسعار الصرف بالرغم من ان معظم

شكل ٢ـــ١ اسعار تبادل العملات الثنائي



المصدر : تقرير الرئيس الاقتصادي «واشنطن مكتب مطبعة حكومة الولايات المتحدة ١٩٨٤ ، ص ٦٧ .

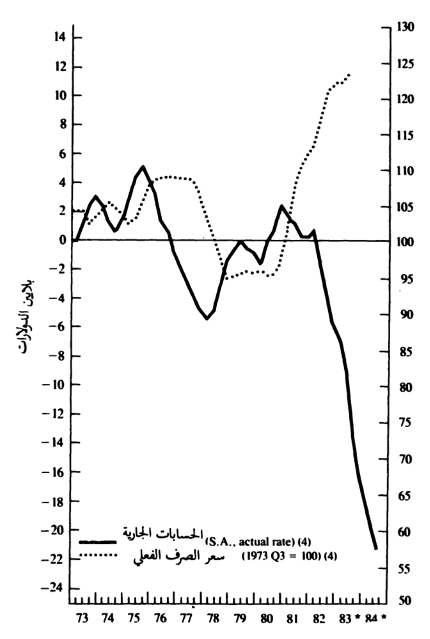
الاعضاء الصغار في الصندوق قد حافظوا على بعض من اشكال اسعار الصرف الثابتة، الا انه قد تم تعويم معظم العملات الرئيسية ضد بعضها البعض. وان معظم المؤيدين للتعويم، قد اكدوا وجود عدد من الميزات والخصائص لهذا التعويم واقتنعوا بان كثير من التغيرات في اسعار الصرف سوف تؤدي الى فاعلية اكثر في تعديلات الحسابات الجارية وسوف يؤدي العجز التجاري والتضخم الى انخفاض سعر الصرف، وزيادة التنافس على الصادرات وانخفاضه على الواردات سوف يعود بالتالي الى وضع التوازن التجاري.

ان التعويم سوف يؤدي الى استقرار نسبي وعقلانية في اسعار الصرف من خلال تنظيم اثر المضاربات، تؤدي الى استقلالية اكثر للسياسة الوطنية في عهد من الاعتماد المتبادل من خلال تحرر السياسة الاقتصادية من القيود الخارجية على ميزان المدفوعات. وقد عملت اسعار الصرف المعومة بكل فاعلية في عدة طرق حيث ان اسعار الصرف لم تخل موازين التجارة الدولية والاستثمار كما خشاه كثير من النقاد، وان اسعار الصرف المعومة هي الوحيدة القادرة على تحمل الهزات الاقتصادية الشديدة في السنوات الاخيرة بما فيها ازمة النفط والتباينات في التضخم العالمي، والاكثر اهمية فان تلك الاسعار قد شجعت على تحرك طويل الاجل لاسعار الصرف بشكل عام نحو تصويب عدم التوازن في ميزان المدفوعات.

اضافة الى كل ماذكر فان لنظام اسعار الصرف المعومة عدة مشاكل، منها كما تشير الدلائل بان التغيرات في اسعار الصرف لها اهمية ووضع خطر على الاسعار الداخلية، حيث ان ارتفاع الاسعار له اثر على التضخم، فان نقص قيمة العملة يزيد من التضخم عن طريق زيادة الطلب على الصادرات والنتيجة ان اسعار الواردات تعطي حماية لزيادة اسعار البضائع المحلية.

وهناك مشاكل ناتجة عن الاثار الغير متوقعة للتغيرات في اسعار الصرف على الميزان التجاري وحيث ان التغيرات في اسعار الصرف قد تساهم في التوازن على المدى الطويل الا ان التجربة منذ عام ١٩٧٣ تبين ان التغيرات تعمل بشكل بطيء وانها في الحقيقة لها اثار مضادة على المدى القصير والمتوسط وعلى سبيل المثال فان نقص العملة في المدى القصير سوف يسيء الى ميزان المدفوعات وسوف تزيد من اسعار الواردات وتنقص اسعار الصادرات. والنتيجة عجز في الحسابات الجارية وقد لا تكون هناك ردة فعل سريعة من المنتجين نحو فرص تصديرية جديدة وان الزيادة في اسعار الواردات قد تزيد من التضخم وتقلل من منافسة الصادرات وقد تتكون هناك حلقة مفرغة من انخفاض قيمة العملة

شكل ٢ـــ٢ الولايات المتحدة : ميزان المدفوعات والدولار



* تقديرات

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : توقعات اقتصادية ٣٤ باريس كانون اول ١٩٨٣ ص (٦٦).

والتضخم. وبعض مشاكل اسعار الصرف قد تكون سياسية حيث انه في الحقيقة ليس هنالك تعويم حر لاسعار الصرف لان الحكومات تتدخل لتؤثر على عملية تعديل اسعار الصرف وان اثار اسعار الصرف مؤلمة احيانا وقد تؤدي الى ضغوط سياسية على الحكومات مما يؤدي الى اتباع سياسات التدخل في الشؤون الاقتصادية.

مثال ذلك ان بعض الحكومات مثل حكومات المانيا الغربية واليابات قد تدخلت لتعديل الزيادة في اسعار عملاتها كما استخدمت بعض الدول الاخرى الحماية التجارية والسياسات الاقتصادية الداخلية لتطويق اثار التغيرات في اسعار الصرف.

وهناك مشكلة اخرى وهي ان اسعار الصرف لم تكن مستقرة، حيث ان معظم العملات الرئيسية في العالم قد تعرضت الى تذبذبات واسعة قد يصعب تفسيرها خاصة في الاسعار متوسطة الاجل وان سبب هذه التذبذبات يقع في صميم عمل القوى المحركة للسوق.

وقد تلعب المضاربات دورا رئيسيا في تصعيد اسعار الصرف بسبب التنقلات السريعة نتيجة التوقعات السريعة في السوق وامكانية وجود مصادر تمويلية كثيرة، حوالي ١ تريليون عام ١٩٨٢، هذا بعيدا عن دور الاستقرار الذي قد تلعبه المضاربات من وجهة نظر الباحثين النظريين.

وكان للاستثمار والموجودات دورا اساسيا لتحديد قيم العملات. ان ظهور سوق رأس المال الدولي قد سهل على كثير من الاموال الدولية ان تتدفق كنتيجة للمخاطر السياسية وفروقات اسعار الفائدة، بنفس القدر في الميزان التجاري وفروقات التضخم. وان ارتفاع سعر الفائدة الامريكي الحقيقي قد جذب اموال كثيرة الى الولايات المتحدة بين اعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٣ والتي ساهمت في الحفاظ على قوة الدولار بالرغم من تدهور وضع الحسابات الجارية الامريكية وقوة ميزان المدفوعات لدول صناعية اخرى خاصة المانيا والى حد كبير اليابان.

وهناك سبب اخر لعدم الاستقرار وعو غياب الادارة السياسية الجماعية الفعالة. وهناك عدم تعاون في السياسات الاقتصادية الوطنية التي تكون اساساً لعدم استقرار اسعار الصرف وعدم التوازن في ميزان المدفوعات وفي عالم يعتمد على بعضه البعض فان استقلالية السياسة الوطنية ستكون شيئا من الخداع. وتظهر الحاجة الى درجة من التعاون للابتعاد عن

السياسات المتناقضة والمتراجعة والارتقاء بالسياسات المفيدة والقوية، لكن مثل هذا التعاون قد يكون صعب سياسيا لان السياسة المالية والنقدية لكافة الحكومات تعتبر عنصرا مركزيا في السيادة الوطنية. في وقت الركود التضخمي «تعايش الكساد والتضخم معا» والذي يئدي الى ضغوط سياسية محلية ويبدو ان التخلي عن هذه السيادة امر صعب تحقيقه. وهناك مجموعة من القوانين لتحقيق هذا التعاون وليس عن طريق مؤسسات رسمية. لقد حث التعديل الثاني الدول على تجنب التذبذبات الشاذة والمفرطة، لكن هذا التعديل لم يعط تعريفا لمعنى الشذوذ والافراط الزائد. ولم يبين الخطوط العريضة لادارة اسعار الصرف، وادت جهود تطور مبادىء السلوك الى نتائج جيدة الا انه من الصعب ايجاد تناسق في السياسة الاف قتصادية المحلية. ان صندوق النقد الدولي له سلطة قانونية مضمونة الحدود. فله بنود الاتفاقية والتعديل الثاني لكن ليس له القدرة الحقيقية للتأثير على السياسات المحلية للدول الاعضاء. ويستطيع الصندوق التشاور مع الاعضاء دون ان يستخدم هذه الاستشارات للدفع نحو تنسيق وتنفيذ هذه السياسات.

ولكن يستطيع الصندوق التأثير على سياسات تلك الدول التي تحتاج الى الاقتراض من امواله الخاصة ونادرا ما يكون من بين هذه الدول قوة نقدية دولية. وحتى عندما يتقدم احدا اعضاء «مجموعة العشرة» للاقتراض من الصندوق كما فعلت المملكة المتحدة عام ١٩٧٦، فان تأثيره كان محدودا للغاية. لم يتمم لحد الان تأسيس مجلس صندوق النقد الدولي الذي يتمتع بقدرة سياسية للمراقبة والتنسيق في السياسات المحلية.

ان اللجنة المؤقتة والمكونة من وزراء مالية مختارين ومحافظي البنوك المركزية من عدة دول متطور ودول نامية قد لعبت دورا مركزيا في مثل هذه الاصلاحات من حيث زيادة الحصص وتوزيع حقوق السحب الخاصة وسياسات الاقتراض لكنها لا تملك السلطة الشرعية لتطبيق مثل هذه السياسات.

لقد ادت زيادة التعقيدات وصبغ المسائل النقدية بالصبغة السياسية الى تقليص دور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حتى ان ما حققته مؤتمرات القمم الاقتصادية كان قليلا حتى انه بعد مؤتمر قمة رامبلت عام ١٩٧٥ والذي وضع الاساس للتعديل الثاني فان رؤساء دول «مجموعة الخمس» اضافة الى كندا وايطاليا بدأوا اجتماعات قمة اقتصادية سنوية لبحث المسائل الاقتصادية الدولية مثل الطاقة، البطالة والتضخم وبكلمات اخرى فان مؤتمرات القمة الاقتصادية كانت حدثا مهما ونقلة جديدة في ادارة الاقتصاد الدولي. ولاول

مرة في التاريخ يجتمع رؤساء وقادة الدول العظمى بشكل منتظم لدراسة المسائل الاقتصادية وعلاوة على ذلك فان خطوات التحضير لتلك المؤتمرات اصبحت اكثر تقنية وادت الى تعاون اكبر في البيروقراطيات الاقتصادية للدول المجتمعة. وتمكنت هذه المؤتمرات من تحقيق قدر كبير وكاف من التعاون الاقتصادي. ولكن كانت النتائج على مستوى الادارة النقدية ضعيفة للغاية. ولم تتم مناقشة الاصلاح النقدي على مستوى القمة للسنوات من ١٩٧٥ الى ١٩٨١ وفشلت المحاولات لبحث هذا الاصلاح في المؤتمرات من عام ٨٢ الى ٨٣ وعلاوة على ذلك فان مؤتمرات القمة الاقتصادية لم تحقق التوافق في السياسات الاقتصادية الوطنية الضرورية للاستقرار النقدي.

وبدون اي تنسيق فان الدول اتبعت سياسات مالية ونقدية مستقلة وقد حاولت تلك الدول في عدة مرات ان تنقل عبىء التسويات الدولية الى دول اخرى ومثال ذلك، فان الولايات المتحدة في عامي ٧٧ و ٧٨ قد رفضت ان تعمل على استقرار الدولار المتدهور عن طريق سياسة داخلية مضادة للتضخم او عن طريق التدخل في اسعار الصرف.

وبدلا من ذلك فقد حاولت ان تفرض على المانيا الغربية واليابان اتخاذ خطوات داخلية للتضخم ولتخفيض قيمة المارك والين. ولكن اليابان والمانيا الغربية قد اقتنعوا بان عدم انتظام سوق الصرف يعود الى السياسة التضخمية للاقتصاد الامريكي وليس للسياسات التي تتبعها والمضادة للتضخم وسياسة التدخل الذي تؤدي الى ابقاء قيم عملاتها في ادنى مستوى لها. ومثال ذلك ما حدث عام ٨٣ عندما اعلنت كثير من الدول ان تقيم الدولار اكثر من قيمتة الحقيقية واحتمال وجود عجز في الميزان التجاري الامريكي والذي يؤدي في النتيجة الى ارتفاع اسعار الفائدة وسوف يهدد بابقاء قيمة الدولار مرتفعة. قاومت الولايات المتحدة الضغوط الخارجية لتغيير سياستها الداخلية وبدلا من ذلك فقد مارست نوعا من الضغوط على تلك الدول لتتكيف مع الولايات المتحدة.

عندما ساد نظام التعددية في العقدين السابع والثامن من هذا القرن، لم يكن هناك قوة مسيطرة تتمكن من حل المعضلة التي ادت في النتيجة الى تفاقم الازمة. ولكن بقيت الدول تتعاون فيما بينها لمواجهة هذه الازمة كما حدث في مشاكل الجنية عام ٧٦ والدولار عام ٧٨ وازمة الديون عامي ٨٢ و٨٣ ولكن لم يكن باستطاعة هذه الدول ان تذهب ابعد من احتواء المشكلة لتنسيق سياسة اسعار الصرف وعلاوة على ذلك لتنسيق السياسات الاقتصادية الداخلية والتي تعد من اسباب عدم استقرار اسعار الصرف.

واخيرا فان تعويم اسعار الصرف لم يحل معضلة الاعتماد المتبادل، وتوصلت الدول اخيرا الى ان التعويم لم يؤدي الى استغلال السياسة الوطنية وبدلا من ذلك فانه يعقد ادارة الاقتصاد الداخلية.

والسبب يعود الى ان اسعار الصرف المعومة لم تؤدي الى تسويات مناسبة لان تعويم الاسعار لم تخلص السياسة الوطنية من قيود وميزان المدفوعات بسبب التاثيرات العكسية قصيرة الاجل وزادت من التضخم واعاقت عودة الاقتصاد الى مسارة الطبيعي.

وبسبب عدم استقرار اسعار الصرف فانهم في الحقيقة يعيقوا عمل السياسة الاقتصادية الوطنية وانه عام ١٩٨٠ بدأت القوى النقدية في العالم تبحث جاهدة عن طرق لاستقرار النظام النقدي الدولي.

ادارة وطنية، اقليمية ام جماعية

لقد قامت دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية بعدة محاولات فاشلة لربط اسعار الصرف في محاولة لتجنب الفوضى في السياسات الوطنية وسياسات المجموعة الاقتصادية عن طريق السياسة الزراعية المشتركة والمبنية على الاسعار المشتركة والمعتمدة على اسعار صرف مستقرة. وبسبب هذه الاخفاقات فقد تبين ان النداء الذي قدمة رئيس لجنة المجموعة الاقتصادية الاوروبية حول النظام النقدي الاوروبي في بداية عام ١٩٧٧ قد تبين انه نداء غير واقعي.

ان التاثيرات المعيقة لاسواق الصرف غير المستقرة خاصة مشكلة ضعف الدولار،قد ادت الى دعم سياسي نحو خطوة اوروبية جديدة لتثبيت الاسعار داخل المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

وفي تحرك مفاجىء، ايد المستشار الالماني هلمت شمت الدعوة الى نظام نقدي اوروبي وقد دفع المستشار الالماني الغربي مع الرئيس الفرنسي فاليرى حيسكار دي ستان دفعا الاعضاء الاخرين الى اتفاقية حول «منطقة الاستقرار النقدي» في اوروبا. وفي كانون اول ١٩٧٨ اتفق اعضاء المجموعة الاقتصادية الاوروبية على ما يلي :

١ ــ نظام اسعار صرف ثابتة داخل دول الاعضاء، وتعويم تلك الاسعار مع العالم الخارجي .

٢ ــ خلق وحدة النقد الاوروبي والتي تمثل سله من العملات الاوروبية وتستخدم كأساس لتثبيت اسعار الصرف .

٣ ــ شبكة من الترتيبات الائتمانية ووضع الخطط نحو صندوق النقد الاوروبي لتمويل الدفعات الغير متوازنة ودعم اسعار الصرف الثابتة وتم اقناع كافة الاعضاء للحفاظ عند الحاجة على فوائد خاصة، لكن المملكة المتحدة لم توافق على الاشتراك في التدخل للحفاظ على اسعار صرف ثابتة .

ومن المنتظر ان يكون نظام النقد الاوروبي خطوة للامام نحو تنسيق السياسات الوطنية لاستقرار اسعار الصرف بسبب النزاع المورروث بين الاعتماد المتبادل والسيادة الوطنية . وقد ثبت عدم جدوى سياسة التنسيق .

وبالرغم من ان معظم الدول الاعضاء حاولت العمل على استقرار اقتصادياتها بعيدا عن التضخم الذي يتبع الطفرة النفطية الثابتة، ولكن هناك خلافات مهمة حول نسب التضخم والبطالة المرتفعة في بعض الدول والاختلاف في درجات النجاح لضبط العجز في الحسابات الجارية والعجز المالي، كل ذلك ادى الى تقسيمات واسعة حول اولويات السياسة الاقتصادية . وتم في عامي ٧٩ و ٨٣ ربط حوالي سبع عملات ضمن النظام النقدي الاوروبي بالرغم من التدخل الكبير للبنوك المركزية .

وكانت الولايات المتحدة عام ١٩٧٨ غير راضية عن عدم استقرارية النظام النقدي وتاثيرة العكسي على السياسة الداخلية وقامت بتغيير، ليس فقط توجهها نحو ادارة الاقتصاد الدولي، بل السياسة الاقتصادية الداخلية في محاولة منها لحفظ توازن النظام النقدي الدولي، وان اسباب التغيير كانت الادارة الجديدة المستلمة للسلطة وازمة الدولار عامي ١٩٧٧، ١٩٧٨ . ولقد ايدت ادارة الرئيس الامريكي كارتر التي جاءت الى السلطة في يناير ١٩٧٧، ايدت الادارة الجماعية للعلاقات الاقتصادية الدولية وان كثيرا من الخبراء الاقتصاديين في ادارة الرئيس كارتر بما فيهم الرئيس كارتر شخصيا، قد عملوا في لجنة ثلاثية وهي عبارة عن منظمة خاصة

تضم الامريكين والاوروبين واليابانين والتي كانت تهدف الى تنمية التعاون في السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة واثبات نجاح عمل الادارة الجماعية كطريقة لتحسين واعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية.

وكان لادارة الرئيس كارتر هدف رئيسي وهو تحقيق النمو الاقتصادي الدولي من خلال التعاون الجماعي المشترك وكانت الاستراتيجية الامريكية لتحقيق ذلك مبنية على «نظرية العربة». والتي تدعوا الى سياسات اقتصادية وطنية منسقة وتدعوا الدول ذات الفوائض في ميزان مدفوعاتها مثل المانيا واليابان ان تتبع سياسات توسعية لكي تعمل عمل المحركات لنمو وتطور باقي دول العالم. وكانت مؤتمرات القمة الاقتصادية بمثابة الطريق الرئيسية التي اتبعتها ادارة الرئيس كارتر من اجل تحقيق الادارة الجماعية. وان اول محاولة لتنسيق السياسة الاقتصادية الداخلية جاءت في مؤتمر قمة لندن في ايار ١٩٧٧ عندما حاولت الولايات المتحدة جاهدة ولكن بفشل في الحصول على التزامات من المانيا واليابان لاتباع سياسات توسعية، واستمرت الولايات المتحدة في الدعوة الى تنسيق السياسة الاقتصادية وذلك اثناء المباحثات التمهيدية التي سبقت مؤتمر قمة بون عام ١٩٧٨.

وبعد شهور من المباحثات الصعبة فقد وافق المؤتمر على صفقة متوازنة من الالتزامات، فوافقت المانيا وفرنسا واليابان على اتباع سياسات اكثر توسعية، ووافقت الولايات المتحدة وبالتناوب على برنامج لكبح جماح التضخم واستهلاك الطاقة. ولعدة شهور تلت فقد حافظ السبعة المجتمعون على التزاماتهم ولقد كانت قمة بون علامة مميزة حيث برهن ان القوى الاقتصادية في العالم قادرة على التباحث ومن ثم الاتفاق على تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية. وقد بينت الدور الرئيسي الذي يجب ان تلعبه الولايات المتحدة كقوة قائدة خلف الادارة الجماعية، ولكن قمة بون لم تكن ذات اهمية قصوى اذ انه وخلال اسابيع فقط ظهرت ازمة الدولار والتي افسدت جو النجاح الذي ساد القمة وبعد عدة شهور ظهرت ازمة النفط الثانية والتي دمرت بشدة الخطط الاقتصادية الوطنية والتعاون الاقتصادي الدولي.

بدأت ازمة الدولار عام ١٩٧٧ عندما كان الاقتصاد الامريكي خارجا من فترة الركود الاقتصادي في اواسط السبعينات من هذا القرن اسرع من اوروبا واليابان وكنتيجة لذلك بلغ العجز التجاري الامريكي ٣١ بليون دولار وارتفع العجز في الحسابات الجارية الى نحو

١٣,٥ بليون دولار. وان نسبة التضخم الامريكية قد تجاوزت نسب التضخم لكل من المانيا الغربية واليابان وسويسرا وعندما ارتفع العجز والتضخم وبدأت الثقة بالسياسات الامريكية تهبط شيئا فشيئا والنتيجة استمرار انخفاض قيمة الدولار ولعدة شهور قاومت الولايات المتحدة اية خطوات رئيسية من اجل الدفاع عن الدولار بوسائل خارجية او تخفيف معدل النمو الداخلي بحجة ان مشكلة الدولار سوف تعدل نفسها بنفسها.

ومع بداية عام ١٩٧٨ ومع استمرار انخفاض قيمة الدولار فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها مجبرة على تغيير سياستها ونظرا لعدم رغبة الحكومة بفرض قيود على النشاط الاقتصادي الداخل، فان الحكومة حاولت حل المشكلة بالسياسات الخارجية، وهي التدخل في اسواق صرف العملات ومضاعفة شبكة مقايضة العملات مع المانيا الغربية وبيع الذهب ووحدات حقوق السحب الخاصة.

وقد استقرت اسواق الصرف لفترة من الوقت بعدها جاء الدولار ليواجه ازمة جديدة وكنتيجة لذلك فقد ازدادت الضغوط على الولايات المتحدة لاتخاذ خطوات عملية على المستوى الداخلي والخارجي.

وان انخفاض الدولار قد ساهم في التضخم الامريكي عن طريق رفع اسعار الصادرات وهددت القوة التنافسية التصديرية بان هناك نية لتخفيض قيمة الدولار ومع ذلك فقد قاومت الحكومة اتخاذ اجراءات داخلية صارمة. وفي خطوة اولى للتأثير على الاقتصاد الداخلي فقد شدد بنك الاحتياطي الفدرالي من الاقتراض الداخلي ولكن استمر الدولار بالهبوط وبعد ذلك بشهور اعلنت الحكومة برنامجا مضادا للتضخم والذي ركز على حرية الاجور وسياسات الاسعار وقيود السياسة المالية ولم يكن يضم سياسة اقتصادية مقيدة او اجراءات واضحة لاسعار الصرف. وان الخطة لم تكن ملائمة للتعامل مع الدولار المريض او مع تفاقم ازمة الثقة والخوف والذعر الذي اصاب اسواق العملة الاجنبية والهبوط الحاد في قيمة الدولار. وانخفض الدولار (١٩٪) في الفترة الواقعة بين ايلول ٧٧ ـــ نهاية تشرين ١٩٧٨ في المقابل فقد ارتفع كل من الين ٤٠٪ والمارك الالماني ١٣٪ والفرنك السويسري ٣٥٪. وفي تشرين اول ١٩٧٨ انخفض الدولار (٦٪) وارتفعت نتيجة لذلك قيم العملات الرئيسية الاخرى. وقد توصلت الولايات المتحدة م نهاية تشرين اول ١٩٧٨ الى انه ولاسباب داخلية ودولية فان عليها ان تعمل جاهدة وبقوة. ففي الاول من تشرين ثاني اعلن الرئيس الامريكي كارتر برنامجا للدفاع عن الدولار والبرنامج الاقتصادي وسياسة نقدية

مشددة وتجميع ٣٠ بليون دولار بالعملات الاجنبية لمواجهة احتمالات الدخول في اسواق العملات الاجنبية وسياسة التدخل الفعال في مثل هذه الاسواق وتوسيع عملية بيع الذهب الامريكي وكانت نقطة تشرين الثاني نقطة تحول في السياسة الامريكية.

خلال فترة «برايتون وود» تمكنت الولايات المتحدة من تنفيذ سياسة داخلية مستقلة عن الاهتمامات النقدية الدولية. وفي آب ١٩٧١ عمل الرئيس الامريكي نيكسون على تمكين الولايات المتحدة من الاستمرار في اتباع سياسة اقتصادية بعيدة عن القيود المفروضة من قبل نظام اسعار الصرف الثابتة. ولكن في تشرين ثاني ١٩٧٨ قام الرئيس الامريكي كارتر ولاول مرة في فترة مابعد الحرب بتغيير مسار السياسة الاقتصادية الداخلية للولايات المتحدة ولاسباب نقدية دولية، وبالرغم من اهمية هذه الخطوة الا انها لم تكن دائمة وكان برنامج تشرين اول الذي اندمج مع الميزان التجاري الامريكي المحسن، قد ادى الى سنة من الاستقرار النسبي للدولار ولاسواق الصرف ولكن في تشرين اول ١٩٧٩ عانى الدولار مرة اخرى بسبب ارتفاع نسبة التضخم في الولايات المتحدة. ومرة اخرى اتخذت الولايات المتحدة خطوات دولية ومحلية لتهدئة الاسواق العالمية ولخفض التضخم، واستمرت الولايات المتحدة على المستوى الدولي في اتباع سياسة التدخل الفعال في اسواق العملات الاجنبية، وعلى المستوى المحلي فقد رفع مجلس ادارة بنك الاحتياطي الفدرالي نسبة الفائدة والمتطلبات الاحتياطية على اقتراض البنوك. وفي تشرين اول ١٩٧٩، اعلن بنك الاحتياطي الفدرالي عن سياسة جديدة تهدف الى السيطرة على التضخم الامريكي ولكن قبل هذا التاريخ ركز الاحتياطي الفدرالي على اسعار الفائدة كموجه رئيسي لسياسته في تنفيذ وظيفة البنك المركزي المتمثلة في مراقبة الائتمان وعرض النقد. وقد اتخذ الاحتياطي الفدرالي عدة سياسات نقدية لادارة الاقتصاد الامريكي منها :ـــ

١ ـــ رفع او خفض سعر الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوح.

٢ ـــ رفع او خفض سعر الخصم الذي يقدم بموجبه القروض الى البنوك الاعضاء.

وتحول في عام ١٩٧٩ الاحتياطي الفدرالي من ادارة سعر الفائدة الى ادارة حجم عرض النقد في الدولة وذلك عن طريق التركيز على حجم نمو بعض المجموعات النقدية وعن طريق الاستجابة السريعة للتغيرات في حجم هذه المجموعات، وتمكن بنك الاحتياطي الفدرالي من هذه الخطوات ان يستطيع السيطرة على التضخم. وتعرف هذه السياسة بـ «السياسة النقدية» التي لها اثار واسعة على الاقتصاد الامريكي والعالمي.

ولقد شهد عام ١٩٨١ نقلة اخرى في السياسة الامريكية التي غيرت مجرى النظام الاقتصادي الدولي والتي كان سببها مجيء الرئيس الامريكي رونالد ريغان الى السلطة وقد توصل الى الرئاسة بسياسات اقتصادية مختلفة تماما عن تلك التي جاء بها من سبقه من الرؤساء الامركيين.

فعلى المستوى المحلي جمعت ادارة الرئيس ريغان بين السياسة الاقتصادية المنشودة واسلوب السياسة النقدية والتي بدأت عام ٧٩ بسياسة مالية توسعية عرفت بـ «اقتصاديات جانب العرض» وسعت الولايات المتحدة نحو سياسة اقتصادية متشددة مبنية على الالتزام الكامل للاهداف النقدية من اجل محاربة التضخم وفي نفس الوقت، فقد زادت من النفقات خاصة الدفاعية منها، ووفقا لنظرية جانب العرض فقد خفضت الضرائب المفروضة في محاولة منها للحث على التوفير والاستثمار والنمو.

وعلى المستوى الدولي فقد عادت الولايات المتحدة، الفردية الاقتصادية في سياستها النقدية الدولية ولاجل التحويل الكلي عن السياسة السابقة فقد رفضت ادارة الرئيس الامريكي ريغان التدخل في اسواق العملات الاجنبية وأيدت الولايات المتحدة عام ١٩٨١ بانها لن تتدخل في اسواق العملات الاجنبية حتى ولو كان هذا التدخل لتعديل التذبذبات المؤقتة، وبعيدا عن الخطوات السياسية للرئيس السابق كارتر، فقد جمعت الولايات المتحدة جهودها لتنسيق السياسات الاقتصادية القومية، وكان هناك بعض التأثيرات المقيدة للسياسة الجديدة منها تخفيف حدة التضخم.

ومع تنامي الثقة، فقد انتقل الدولار من عملة ضعيفة الى عملة قوية، لكن هذه السياسة كانت مكلفة فانه ومع السياسة المالية التوسعية فقد اعتمدت الولايات المتحدة وبشكل كبير على سياسة نقدية مشددة وحقيقية من خلال اهداف نقدية صلبة لاجل السيطرة على التضخم، وقد ادت هذه السياسة الى تصعيد الاسواق المالية الامريكية والدولية، في الوقت الذي ادت سياسة عدم التدخل الى تضخيم وتصعيد اسعار الصرف. والاهم من ذلك فقد ادت السياسة النقدية المتشددة الى زيادة في اسعار الفائدة محليا ودوليا الى اعلى مستوياتها. وادى ارتفاع اسعار الفائدة الامريكية الى ان يتم تقدير الدولار باعلى من قيمته الحقيقية بالمقاييس التجارية والى عدم الاستقرار في اسواق العملات. واخيرا في عام ١٩٨١ انتقل العالم الى اسوء هبوط اقتصادي منذ «الكساد العظيم».

ان بقايا التعاون الدولي والقيادة الامريكية للادارة النقدية هما احدى الضحايا الرئيسيين للسياسة الجديدة، وبالرغم من الاثار العميقة للسياسات الامريكية التي كانت في بعض الحالات مؤلمة ومدمرة الا ان الولايات المتحدة استمرت في تحمل اعباء النقلة الحادة واستمرت في تنفيذ سياستها المالية، ليس فقط دون مشاورات جادة وليس ايضا دون الاخذ بعين الاعتبار تأثير تلك السياسات على الدول الاخرى. وواجهت بعض الدول خيارات سياسية صعبة منها رفع اسعار الفائدة فوق ما تسمح به اوضاعهم الاقتصادية وبذلك تجنبوا تدفق الاموال الى الولايات المتحدة ولكن ادى ذلك الى هبوط مستويات النمو. او ابقاء الاسعار متدنية والسماح بتدفق رؤوس الاموال الى الولايات المتحدة او فرض رقابة على رأس المال. وكان القرار في اقصى حالاته لتجنب الرقابة على رأس المال وزيادة اسعار الفائدة، ولكن وفي النهاية وجدوا انفسهم في وضع سيء في كلتا الحالتين وهما الركود الاقتصادي وتدفقات رأس المال. وعلاوة على ذلك فان المكاسب التجارية من انخفاض القوة الشرائية لعملات هذه الدول مقابل الدولار كانت قد تم تسويتها جزئيا عن طريق رفع اسعار الواردات الضرورية واهم هذه الواردات هو النفط والذي كان مسعرا بالدولار وكانت النتائج سيئة بالنسبة للدول النامية.

واخذت الولايات المتحدة على عاتقها اتباع سياسة اقتصادية محلية دون الاخذ بعين الاعتبار النتائج الدولية السلبية على الاقتصاد الامريكي. ان هذه النتائج كانت صعبة للغاية ارتفاع في قيمة الدولار والتراجع الاقتصادي الدولي اديا الى هبوط الصادرات الامريكية وعجز في الميزان التجاري بلغ (٦١ بليون دولار) في عام ٨٣. وفي المقابل، فان الهبوط في الصادرات الامريكية قد اعاق نمو الاقتصاد الامريكي. واصبح النظام النقدي الذي كان الهدف منه تشجيع الاستثمار والتجارة اصبح هذا النظام هو المعيق لهذه الاهداف. وكان هناك ضغوطاً سياسية للحفاظ على درجة معينة من الادارة الجماعية للنقد. وقد احتلت المسائل لاقتصادية ولاول مرة منذ عام ١٩٧٥ مركزا مهما على جدول اعمال القيمة التي عقد في فرساي ــ فرنسا في حزيران قد اعلن عن اتفاق للعمل على استقرار اكبر وتطوير منظم للنظام النقدي الدولي، اضافة الى التدخل في اسواق صرف العملات من اجل مقاومة الحالات الغير منتظمة واعداد دراسة مشتركة للتدخل في اسواق العملات والتعاون مع صندوق النقد الدولي لتقوية المراقبة الجماعية للصندوق والسعر للتقريب بين السياسات الاقتصادية، ويبدو ان المؤتمر قد اعطى صانعي السياسة صلاحيات لتنسيق سياسات الاقتصاد الموسع واقامة اساس لنظام نقدي دولي مستقر. لكن اتفاقية فرساي تشبه

«التعديل الثاني» فقد عكست المبادىء اكثر من عكسها للحقائق. وكانت في الحقيقة محاولة لحفظ ماء الوجه لتغطية الخلافات العميقة حول تأثير سياسة التدخل والرغبة في الجدوى من سياسة التنسيق وتأثير سياسة «الاقتصاد الموسع» الامريكية. وفي عهد الادارة الفردية الامريكية، فانه لا يوجد اي امل في حل هذه الخلافات. وقام المؤتمر بوضع الاساس لابعاد الخلافات ولكن ليس بالضرورة تحقيق التعاون. وطغت المسائل النقدية على مباحثات قمة وليمز بيرغ في ايار ١٩٨٣ ودعى اعلان وليمز بيرغ وزراء المالية للعمل مع صندوق النقد الدولي لتحديد وتعريف حالات تحسين النظام النقدي الدولي. ومرة اخرى وافقت الدول السبع على تنسيق سياسة التدخل والسعي لتحقيق التقارب. وفي امتياز اعطى للفرنسيين وهم الذين كانوا يطالبون بمؤتمر جديد «لبرايتون وود» فقد وافقت الدول السبع على منحهم الدور الذي قد يلعبونه في الوقت المناسب في هذا الصدد بعقد مؤتمر نقدي دولي رفيع المستوى ولكن عمليا لم يتم تحقيق الا القليل في مؤتمر وليمز بيرغ بجانب الحفاظ على مظهر الوحدة السياسية ولم يكن للولايات المتحدة النية لعقد مؤتمر جديد حول النقد الدولي وزاد التدخل في اسواق الصرف الاجنبية ليس بسبب ماتم تحقيقه في مؤتمر وليمز بيرغ وبقي الغموض يكتنف سياسة التعاون.

وبينما كان قادرة المؤتمر يجاهدون من اجل الارتقاء فوق الخلافات المتعلقة باصلاح النظام النقدي الدولي والتدخل في اسواق الصرف وسياسات «الاقتصاد الموسع» وجاءت ازمة الديون العالمية كما فعلت في وقت التوتر الاقتصادي والمالي حيث عملت على اعادة فحص عمل النظام النقدي الدولي وعملت كحافز للتغيير.

أزمـــة الديـــن

كما شاهدنا آنفا فان ازمة النفط والركود الاقتصادي المستحث بالعجز في ميزان المدفوعات الذي ساد في السبعينات لم تتم ادارتهما عن طريق السلطات السياسية بل عن طريق نظام الصرف الخاص. وتحولت سياسة اقراض البنوك في الثمانينات الى الدول النامية، تحولت الى مشكلة للادارة الدولية للنقد. ولكي نستطيع فهم الدور المتطور للاقراض المصرفي للدول الاقل تطورا، علينا ان نتفحص التغيرات التي طرأت على النظام المصرفي والتي بدأت بسنوات قبل ازمة النفط. وفي نهاية عقد الستينات، لم تكن البنوك فعالة في الدول الاقل تطورا وبدلا من ذلك ركزت على الاسواق المحلية. وكان النمو السريع الذي

حصل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ان زاد البنوك المتورطة في الاقراض الدولي تورطا وهي ذات النمو البطيء بدأت وكأنها اسواق غير مرغوب فيها.

وكنتيجة لذلك فان الاقراض المصرفي للدول النامية اصبح محدودا خاصة في التحويل التجاري قصير الأجل. وتغير هذا الوضع في نهاية العقد السادس وبداية العقد السابع. وكثير من البنوك في دول منظمة التعاون الاقتصادي قد جذبتها الارباح التي يمكن تحقيقها في الاسواق الدولية. وادى النمو البطيء نسبيا في الدول المتقدمة الى اضعاف الطلب على القروض وعلى العكس من ذلك فان النمو السريع في بعض الدول النامية والتي تدعى الدول الصناعية الحديثة قد خلق طلبا على القروض ذات نسب اكثر جاذبية من تلك التي تتمتع بها معظم الدول المتقدمة والجديرة بالثقة.

ومع نضب معين المساعدات الرسمية فان الدول الصناعية الحديثة قد تحولت اكثر فاكثر الى البنوك من اجل التمويل وكانت البنوك راغبة في التوسع من نطاق التمويل التجاري الى نطاق اقراض المشاريع. اما بالنسبة للبنوك الامريكية فان المصالح والنشاطات المتنامية في اسواق ماوراء البحار قد تم تقويتها بواسطة القيود المنظمة والتي حددت انتشار النشاطات المصرفية على المستوى الجغرافي ومستوى النشاطات داخل الولايات المتحدة.

لقد نما الاقراض الى الدول الاقل تطورا بشكل كبير وسريع خاصة بعد ازمة النفط عام ١٩٧٣ ومع غزارة العرض على ودائع الدولار النفطي فانه قد ادى الى طلب كبير من الدول الاقل تطورا والتشجيع الرسمي من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعنية باعادة الدورة التجارية وتدفقت البنوك نحو الدول الاقل تطورا وقد وصل الدين الخاص للدول النامية عام ١٩٧٧ الى ١٦٧ بليون دولار وارتفع عام ١٩٧٩ ليصل الى ٢٤٩ بليون دولار. وان مثل هذا النمو السريع لمثل هذا الاقراض لم يشكل مشكلة للنظام الدولي للنقد ولكن في الحقيقة فان الاقراض قد حل مشكلة اعادة الدورة التجارية وان الأوضاع المالية جعلت من الاقتراض شيئا جذابا وان التضخم الناتج يعني ان اسعار الفائدة الحقيقية كانت سالبة وان الاقراض يساعد على تحسين الطاقة الانتاجية للدول النامية والمحافظة على النمو، بالمقابل ساعد الاقراض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على تحسين وضعها بعد ازمة الركود الاقتصادي عامي ٧٤ و ٧٥ وذلك عن طريق خلق الطلب على صادرات هذه الدول وعلاوة على ذلك فانه بسبب نمو الصادرات من الدول النامية جنبا الى جنب مع ديونها فان قدرة هذه الدول على خدمة الدين بقيت قوية. والذي انعكس في نسبة الدين/الصادرات

والتي ارتفعت بشكل ضئيل من ١٢٠٪ عام ١٩٧٥ الى ١٣٣٪ عام ١٩٧٩ . اضافة الى ان بعض المبالغ المقترضة من قبل الدول النامية تذهب لزيادة احتياطيات هذه الدول من القطع الاجنبي والتي ارتفعت من ٣٣ بليون دولار عام ٧٥ الى ٧٥ بليون دولار عام ١٩٧٩ . في تلك الفترة انخفضت اسعار النفط الحقيقية والتي ادت الى تخفيف عبء الدفعات ، وقد استخدم هذا النظام للتسويات .

بعد ازمة النفط الثانية عام ١٩٧٩ فقد تغير هذا الوضع جذريا وقد ادى التغير في الاقتصاد السياسي النفطي وانعدام الاستقرار السياسي في الشرق الاوسط ، اديا الى زيادة كبرى في اسعار النفط الحقيقية ، نسبة الى عام ١٩٧٣/١٩٧٤ . اضافة الى ان ازمة النفط عام ١٩٧٩ قد رافقتها سياسات نقدية متشددة في معظم الدول الصناعية الرئيسية ، وارتفاع في اسعار الفائدة والركود الاقتصادي العالمي . والنتيجة ان الدول المدينة والاقل تطورا واجهت انخفاضاً في القيود المفروضة على التجارة ، وزيادة اسعار النفط ثلاثة اضعاف وانخفاض الكميات المصدرة وبسبب زيادة اسعار الفائدة فقد ارتفعت نسبة القدرة على خدمة هذا الدين بحوالي (٧٠٪) بين اعوام ٧٨ و ٨١ لتصل الى ٨٣ بليون دولار لكافة المقترضين من الدول الاقل تطورا والى ٥٨ بليون دولار لحوالي اكبر ثلاثة عشر مقترض ومع ذلك فقد استمرت الدول الاقل تطورا بالاقتراض واستمرت البنوك بالاقراض . وازداد الدين الخاص حوالي ٨٠٪ بين عام ٧٨ و ١٩٨٢ ليصل الى ٣٧١ بليون دولار ، ومع زيادة المديونية ونقص في الصادرات عام ١٩٨٢ ، ادى ذلك الوضع الى ان تصبح نسبة الدين/الصادرات حوالي ١٧٠٪ للمقترضين الرئيسيين وان المبالغ المقترحة سابقا كانت نسبيا طويلة الاجل من ٣ ــ ٥ سنوات ومع صحوة المقرضين ، فقد تحول المقترضين بشكل كبير الى ائتمان قصير الاجل والذي جعلهم اكثر عرضة للتغيرات في رغبة المقرضين للاستمرار في التمويل . وفي بعض الحالات فان الاقراض الجديد كان لغايات استهلاكية وليس لزيادة القدرة الانتاجية ، وفي بعض الدول مثل الارجنتين وتشيلي والمكسيك فان بعض المبالغ المقترضة كانت قد انفقت في تقلبات رأس المال . وقد اثر اقراض الدول الاقل تطورا على البنوك الى انخفاض نسبة رأس المال/الموجودات وقد نبه كثير من النقاد الى الخطر المحدق من سهولة التسويات في عقد السبعينات لزيادة اقراض الدول النامية والتوقعات الغير دقيقة عن نهضة العالم وانخفاض سعر الفائدة اضافة الى قدرة النظام على ادارة الديون السابقة واعادة جدولتها دون ابقاء على النتائج الخاصة بالنظام الدولي . كل ذلك ادى الى الرضى من جانب

جدول ٢ـ٣ الدول النامية : رصيد الديون الخارجية ١٩٧٧ـ١٩٨٤ (ملايين الدولارات الامريكية)

	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الدول النامية	329.3	398.2	472.0	559.9	646.5	724.8	767.6	812.4
ديون قصير الاجل	51.7	63.7	75.8	106.5	128.1	148.2	126.2	97.6
ديون طويلة الاجل	277.7	334.5	396.3	453.4	518.4	576.6	641.4	714.8
حسب نوع الدائنين								
دائنون رسميون	111.0	130.6	148.5	169.1	186.0	205.4	229.6	254.4
حكومات	79.1	91.8	102.2	114.3	123.6	134.9	150.8	166.4
مؤسسات دولية	31.9	38.8	46.4	54.8	62.4	70.5	78.9	88.0
ديون غير مكفولة	166.7	203.9	247.7	284.3	332.4	371.2	411.8	460.4
ديون مكفولة	55.1	56.6	67.8	81.0	100.8	108.4	110.5	112.3
	111.6	147.3	179.9	203.2	231.6	262.8	301.3	348.1
مؤسسات مالية	78.9	107.4	137.5	160.0	185.5	212.4	250.0	296.3
دائنون خصوصيون اخرون	32.7	39.9	42.4	43.2	46.1	50.4	51.3	51.8
والتي منها								
مقترضون رئيسيون	256.0	311.9	370.9	440.1	514.3	576.4	606.9	640.1
ديون قصيرة الاجل	47.9	60.2	70.3	99.3	121.6	140.5	120.2	91.5
ديون طويلة الأجل	208.1	251.7	300.6	340.8	392.7	435.9	486.7	548.6
دائنون رسميون	75.5	88.4	97.9	109.5	118.5	128.3	142.2	157.3
دائنون خصوصيون	132.7	163.3	202.7	231.4	274.2	307.6	344.5	391.3
دول نامية غير نفطية	280.3	334.3	395.3	475.2	559.6	633.3	668.6	710.9
ديون قصيرة الاجل	43.2	51.6	59.1	84.5	103.8	125.1	102.2	88.2
ديون طويلة الاجل	237.2	282.7	336.2	390.8	455.8	508.2	566.4	622.8
حسب نوع الدائنين								
دائنون رسميون	97.6	116.3	133.4	153.2	170.2	189.3	211.9	235.0

حكومات	68.3	80.5	90.1	101.8	111.5	123.2	138.3	153.3
مؤسسات دولية	29.3	35.8	43.2	51.4	58.6	66.1	73.7	81.7
دائنون خصوصيون	139.6	166.4	202.8	237.6	285.6	318.9	354.5	387.8
ديون غير مكفولة	50.4	51.7	62.4	75.2	94.2	102.0	104.2	103.4
ديون مكفولة	89.2	114.7	140.4	162.4	191.4	216.9	250.2	284.4
مؤسسات مالية	63.1	83.7	108.0	128.9	154.7	176.4	209.6	243.2
دائنون خصوصيون واخرون	26.1	31.0	32.4	33.5	36.7	40.5	40.6	41.2
ديون قصيرة وطويلة الاجل حسب المجموعة التحليلية								
مصدروا النفط	59.7	68.4	79.3	95.4	125.4	147.7	154.9	164.1
مستوردوا النفط	220.7	265.9	315.9	379.8	434.2	485.7	513.7	546.9
مصدروا الصناعات الرئيسيون	105.3	128.4	154.0	188.1	220.2	249.9	261.3	274.8
دول ذات دخل متدني	48.6	54.8	62.7	71.4	75.2	81.8	87.8	94.8
استثناء الصين والهند	28.1	32.4	38.1	44.2	49.4	54.6	58.6	62.8
مستوردوا نفط اخرون	66.8	82.8	99.2	120.3	138.8	154.0	164.6	177.2
ديون قصيرة وطويلة الاجل حسب المنطقة								
افريقيا باستثناء (جنوب افريقيا)	30.8	36.9	45.3	50.9	55.5	62.5	66.3	70.7
اسيـا	68.7	78.7	92.8	114.6	131.2	152.6	165.0	179.3
اوروبـا	37.6	47.0	55.0	67.2	71.1	72.3	74.8	76.6
الشرق الاوسط	21.9	26.7	32.0	36.3	40.6	45.6	50.7	56.2
نصف الكرة الغربي	109.1	132.4	157.8	192.6	246.0	283.1	294.4	310.5

البنوك والمسؤولين الحكوميين في كل من الدول المتقدمة والدول الاقل تقدما وعندما وضع هذا النظام كان اساسا لازمة اقتصادية.

ان اول المؤشرات على الانهيار المتزايد لبناء الدين الدولي جاءت عام ١٩٨١ واوائل عام ١٩٨٢، وكانت بولندا تقترب من درجة الاخلال في سداد ديونها البالغة ٢٣ بليون دولار وأرجأت الارجنتين سداد دفعاتها البالغة ٣٧ بليون دولار والتي تمثل ديونا خارجية نتيجة لهزيمتها بعد حرب الفوكلاند مع بريطانيا عام ١٩٨٢. اعلنت المكسيك انها غير قادرة على خدمة ديونها التي كانت السبب في انفجار ازمة الديون.

وترجع ازمة المكسيك الى عدة اسباب داخلية وخارجية، اولا على المستوى الداخلي، سياسات النمو الطموحة التي ادت الى زيادة التضخم الاقتصادي وقد بلغ العجز في الميزانية ١٦٪ من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٨٢ وبالرغم من الرقابة على الاسعار والدعم الحكومي الا ان التضخم وصل الى ٣٠٪ وثانيا على المستوى الخارجي فان ضعف سوق النفط الدولي ادى الى خفض في صادرات البترول المكسيكي عام ١٩٨٢، والتي تشكل ثلاث ارباع صادراتها من ٢٠ بليون دولار لتصل الى ١٦ بليون دولار وان ارتفاع اسعار الفائدة ونمو الديون اديا الى زيادة نسبة خدمة الديون من ٥,٤٪ عام ١٩٨٠ الى ٨,٢٪ عام ١٩٨١ وان ارتفاع قيمة العملة المكسيكية زاد تضخم مشاكل الحساب الجاري والتي ادت الى زيادة الواردات من ٦ بليون دولار عام ١٩٧٧ الى ٢٣ بليون دولار عام ١٩٨١ وازداد الامر سوءا بهروب رأس المال.

ولقد فعلت الحكومة المكسيكية القليل لمواجهة هذا الوضع لغاية شباط ١٩٨٢ عندما خفضت الحكومة قيمة العملة مقابل الدولار من ٤٥ — ٢٦ بيزو للدولار. ونتيجة للانتخابات الرئاسية القادمة آنذاك لم ترغب الحكومة في اتخاذ خطوات صعبة التحقيق. وفي آب، اي بعد شهر من الانتخابات، حدثت ازمة مالية، ونتيجة للنقص في الاحتياطيات من العملة الصعبة فقد جمدت الحكومة ودائع الدولار المحلية واغلقت مؤقتا اسواق الصرف المحلية.

وعندما تم اعادة فتح اسواق الصرف بعد عدة ايام من اغلاقها، فرضت الحكومة رقابة شديدة على اسواق الصرف وفرضت قانون سعر الصرف الثنائي على اساس ان الدولار يساوي ٦٠ بيزو وتم تأميم النظام المصرفي الخاص. وعندما رفعت الحكومة الحظر المفروض على اسواق صرف العملات في بداية ١٩٨٣ فقد ارتفعت قيمة الدولار الى حوالي ١٢٠

جدول ٢ــ٤ اعادة تسوية الديون عن طريق المفاوضات
ملايين الدولارات الجارية

الدولة	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
الارجنتين			● 970							○
بوليفيا							● 29	● 408		
البرازيل										○
جمهورية افريقيا الوسطى								■ 55		
تشيلي	■ 509	■ 216								○
كوستاريكا										■ 215
										○
كوبا										○
الاكوادور										○ 970
الغابون					■ 105					
غانا	■ 190									
غينيا						● 29			● 14	
الهند	□ 179	□ 157	□ 169							
جمايكا						● 126		● 103		
لايبيريا							■ 30	■ 25	● 27	
مدغشقر								■ 142	■ 103	○
ملاوي									■ 42	
المكسيك										○
نيكاراغوا							● 582	● 190	● 55	
الباكستان	□ 650							□ 263		
البيرو			● 387		■ 478	● 821				
بولندا									● 4600	
رومانيا									■ 234	
									● 1544	
السنيغال								■ 77	■ 84	
سيراليون				■ 27			■ 39			
السودان						■ 373		● 553	■ 174	■ 300
توغو						■ 170	● 68	■ 92		■ 181
تركيا						□ 873				
					□ 1223	● 2640	□ 2600		● 3100	
اوغندا								■ 27	■ 10	
يوغسلافيا										○
زائير			■ 270	■ 210	■ 1147	● 402	■ 606			

ملاحظة : □ نادي باريس لاعادة المفاوضات □ اعادة مفاوضات مساعدات الاتحادات المالية

○ اعادة مفاوضات البنوك التجارية ، تقديرات البنك الدولي بالارقام المائلة ، وامكانية الربط بين تقديرات البنك الدولي مع اي من الفئات الثلاث الاولى في اية سنة .

○ المفاوضات لاتزال جارية ، ولم يتم التوصل الى اتفاقية رسمية لغاية كانون ثاني ١٩٨٣ .

المصدر : البنك الدولي ، تقرير الانماء الدولي ١٩٨٣ ، نيويورك : مطبعة جامعة اكسفور ١٩٨٣ (ص ٢٣).

جدول ٢ــ٥ اوضاع اكبر الدول النامية مع البنوك الامريكية

حزيران ١٩٨٣	ملايين الدولارات الامريكية	٪ من رأس المال	٪ من السوق العالمية
١ ــ المكسيك	26,641	35.7	38.2
٢ ــ البرازيل	23,000	30.8	33.7
٣ ــ كوريا	13,975	18.7	53.9
٤ ــ فنزويلا	11,687	15.6	41.7
٥ ــ الارجنتين	9,352	12.5	34.5
٦ ــ الفلبين	6,764	9.1	44.3
٧ ــ تشيلي	5,848	7.8	49.7
٨ ــ اندونيسيا	4,310	5.8	30.6
٩ ــ كولومبيا	4,118	5.5	54.3
١٠ ــ البيرو	2,989	4.0	47.6

المصدر : الدين العالمي، البنوك والدول النامية نشرة بنك امريكيا، الاوراق الخاصة رقم (١٠) آذار ١٩٨٤ لندن (المؤسسة المصرفية الامريكية الدولية آذار ١٩٨٤ ص (٣٦).

بيزو . وقد شكلت ازمة الديون المكسيكية تحد للنظام المالي الدولي . واعتبرت مشاكل الديون الشبيهة بديون المكسيك على انها مشاكل نادرة وتتعلق عادة بمبالغ صغيرة على شكل اقتراض من البنوك التجارية ، واعتبرت اعادة جدولة الديون التركية البالغة ٣ بليون دولار اكبر عملية اعادة جدولة لعام ١٩٧٩ . وعلى النقيض فقد بلغت ديون المكسيك الخارجية اكثر من ٨٠ بليون دولار وتشمل قروضا اعتبرت على انها نسبة كبيرة من رأس مال البنوك الامريكية عام ١٩٨٢ وتشتمل على عدد كبير من البنوك الامريكية الصغيرة التي لم تأخذ عملية اقراض المكسيك على انها مخاطرة دولية . وفي نهاية عام ١٩٨٢ ، بلغت الديون المتوجه الى كل من الارجنتين ، البرازيل ، المكسيك ، فنزويلا وتشيلي اكثر من ٢٥٠ بليون دولار . فقد اقترضت البرازيل لوحدها ٨٦ بليون دولار وان بعض البنوك الرئيسية الخاصة في العالم وخاصة البنوك الامريكية قدمت قروض لهذه الدول .

ان عجز الدول المدينة له نتائج خطيرة على مستوى النظام النقدي الدولي منها انهيار الثقة في النظام المصرفي الدولي وامكانية توفير السيولة او عجز البنوك للوفاء والمعيقات الخطيرة للاسواق المالية وفي اسوأ حالة يتعرض العالم الى الكساد او الركود الاقتصادي .

وقد التزم محافظو البنوك المركزية ووزراء المالية ورؤساء الحكومات بابعاد بالاخطار المحدقة والمهددة للنظام المالي الدولي ولذلك فقد ايدوا تقديم المساعدات للدول المدينة والبنوك . ولعبت الولايات المتحدة دورا قياديا مهما في تحريك الادارة الدولية وفي هذه الاثناء فان البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي قد تبنوا دورا مهما في ادارة هذه الديون .

وخلال يومين من ازمة البيزو (عملة المكسيك) قدمت الولايات المتحدة للمكسيك مبلغ بليوني دولار على شكل دفعات مقدمة للنفط واعتمادات لشراء المنتجات الزراعية الامريكية وساعدت على تنظيم قرض مرحلي بمبلغ بليون دولار من مجموعة من البنوك المركزية التي تعمل من خلال (بنك التسويات الدولي) وتحت الضغط المتواصل من البنوك المركزية للبنوك الدائنة الاجنبية ومن بنك الاحتياطي الامريكي ، فقد وافقت هذه البنوك على تأجيل اقساط خدمة الديون لمدة ثلاثة اشهر . وتحت الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة فقد بدأت المكسيك وصندوق النقد الدولي مباحثات لترتيبات طويلة الاجل وبذلك فقد تم تفادي الازمة المالية .

وفي العاشر من تشرين ثاني ١٩٨٢ تم التوصل الى اتفاق بين المكسيك وصندوق النقد الدولي، يقدم بموجبه الصندوق مبلغ ٣,٨٤ بليون دولار بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ وفي المقابل، توافق السلطات المكسيكية ان تتبنى برامج متقشفة تشمل تخفيض العجز في الميزانية من ١٦,٥٪ من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٨٢ الى ٨,٥٪ عام ١٩٨٣ و ٣,٥٪ عام ١٩٨٥ وتحديد الاقراض الخارجي للقطاع العام بحوالي ٥ بليون دولار عام ١٩٨٣ وتخفيض او ايقاف الدعم ومشاريع الاشغال العامة. وجدير بالذكر ان صندوق النقد الدولي قد رفض التوقيع على الاتفاقية الا بعد ان توافق البنوك التجارية على اقراض المكسيك مبلغ ٥ بليون دولار وكانت اول مرة في التاريخ التي يصر فيها صندوق النقد الدولي على تحويل تكميلي ضخم من البنوك كشرط اساسي لاتفاقية اقراض من صندوق النقد الدولي. وفي نفس الوقت فقد وافقت الحكومة المكسيكية التي تعمل نيابة عن المدينين المكسيكيين وادئنيها الخصوصيين، على البدء في المباحثات الخاصة بتأجيل دفعات الدين وتمديد جدول الدفعات.

وأدت ازمة المكسيك الى ان تهتم الولايات المتحدة وتلتزم بالاستقرار المالي على مستوى العالم، وفي اثناء الازمة، خففت الولايات المتحدة من سياستها النقدية المتشددة من اجل تخفيف اسعار الفائدة عالميا واصبح لدى الولايات المتحدة الرغبة للتدخل من اجل تخفيف الوضع المتفجر التي تعيشه اسواق العملات الاجنبية، وعلى عكس السياسة السابقة، فقد ايدت الولايات المتحدة زيادة حصص صندوق النقد الدولي من اجل تمكينه من الاستمرار في ادارة الديون. وبدأت الضغوطات من داخل حكومة الولايات المتحدة من اجل سياسة نقدية ومالية متوازنة واصبحت الولايات المتحدة اكثر تفتحا لمناقشة الاصلاح النقدي. ومع ذلك فقد بقي اهتمام الولايات المتحدة بالاستقرار المالي الدولي متضاربا وخاصة ان التدخل الامريكي في الاسواق المالية بقي محدودا وبقيت السياسة المالية والنقدية غير متوازنة ومعقدة اضافة الى الخلافات داخل حكومة الولايات المتحدة حول حصص صندوق النقد الدولي. وبالرغم من التأثير السريع للولايات المتحدة فان البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي والازمة المكسيكية قادت الدائنين الى عكس وجهة النظر السائدة والقائلة بان الدول المدينة الاقل تطورا قادرة على خدمة ديونها. وتم تخفيض الاقراض المصرفي منذ بداية عام ١٩٨٢ وخاصة بعد حرب جزر الفوكلاند، ولكن كنتيجة للازمة المكسيكية فان الاقراض المصرفي للدول النامية قد توقف بشكل مفاجىء بعد آب ١٩٨٢ وانتشرت ازمة الديون بشكل واسع من المكسيك الى امريكا الاتينية ومن ثم الى باقي الدول النامية. وفي كانون اول ١٩٨٢ عاشت

البرازيل وضعا صعبا خاصة وانها مدينة بمبلغ ٨٦ بليون دولار . وخلال ١٩٨٣ فان البرازيل والبنوك الدائنة وصندوق النقد الدولي عملت جاهدة لايجاد برنامج سياسي واقتصادي قابل للتطبيق خاص بادارة جدولة ديون البرازيل . ومع نهاية عام ١٩٨٣ كانت البرازيل ومعظم دول امريكا اللاتينية وعدد من الدول الافريقية قد اعادوا جدولة ديونهم وطبقوا البرامج التقشفية لصندوق النقد الدولي .

ومع نهاية عام ١٩٧٣ كان هناك اكثر من خمسة وعشرون دولة من دول العالم ومجموع ديونها ٢٠٠ بليون دولار كانت متاخرة في سداد اقساط الديون . واصبحت المكسيك نموذج في ادارة ازمات الديون . وبالرغم من ان هناك اختلاف في الطريقة من بلد الى اخر الا انه نشأ هناك نموذج لادارة الازمات . وبعض الدول التي يوجد لبنوكها حضور كبير في دولة معينة ، مثل المانيا الغربية في تركيا او الولايات المتحدة في المكسيك قد باشروا وبسرعة في ديون خاصة من اجل كبح جماح المد الحالي وكسب الوقت وقد تردد بنك التسويات الدولي والذي يمثل بنك البنوك المركزية في منح قروض مرحلية قصيرة الاجل . واستغلت الدول المدينة هذه الفرصة قصيرة الأجل للبحث حول اتفاقية مع صندوق النقد الدولي حول اعادة جدولة الديون واصبح التوصل مع صندوق النقد الدولي الى اتفاقية حول برامج التقشف الداخلية من الامور الهامة في اعادة جدولة الديون التي تم الحصول عليها من قبل المؤسسات العامة والخاصة . وبالرغم من ان ديون صندوق النقد الدولي صغيرة بالمقارنة مع مجموع الديون ، الا ان الصندوق يزود البنوك والحكومات بالوسائل الهامة لفرض ومراقبة السياسات الاقتصادية الهامة من اجل سداد الديون . وعلى سبيل المثال فقد اوقف صندوق النقد الدولي الدفعات المقررة الى البرازيل لحين تطبيق البرازيل للالتزامات الاقتصادية المتفق عليها ، اضافة الى ان الالتزام الخاص باقراض جديدالى دولة مدينة اصبح عنصرا مهما في اية صفقة خاصة باعادة جدولة الديون وعندا كانت اتفاقية صندوق النقد الدولي قيد البحث فان الدائنين الخصوصيين قد انضموا الى مباحثات مع حكومات الدول المدينة .

وعادة فان هذه المباحثات ترعاها لجنة من البنوك الرئيسية التي لها مراكز مهمة في الدولة والتي عليها واجب التوصل الى اتفاقية ليس فقط مع المدين ، بل ايضا مع الدائنون الاخرون الذي لهم حضور اقل في دولة معينة ويرغبون بالانسحاب . ولذلك فقد اصبح صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية متورطين بعمق في الضغط على الدائنين للاستمرار في اقراض

الدول النامية. وفي الحقيقة فان البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي يطلبون عمليا من البنوك الخاصة الالتزام بتقديم اموال اضافية الى دول المدينة، ووفقا لنظام توزيع الحصص والمبني على مركز كل بنك في هذه الدولة. واخيرا فان الحكومات الدائنة التي لها مؤسسات لمنح الديون مثل وكالات الائتمان التصديري وتملك قروض للدول النامية، عليها ان تعيد جدولة هذه الديون من انفسها ويتم عمل هذل البرنامج من خلال ما يسمى بنادي باريس لدائنين الحكومة الذي يتباحث كمجموعة مع الدول المدينة. ان اعادة الجدولة تقتضي فترة سنة واحدة فقط، ولذلك اصبحت اجتماعات اعادة الجدولة من الاحداث المتكررة بانتظام.

لقد استطاع هذه النظام التغلب على اول جانب من جوانب ازمة الدين وهي التباحث حول اعادة الجدولة من اجل تجنب التخلف الوشيك عن الوفاء بالالتزامات، لكن يجب التحرك الان نحو حلول دائمة.

وان حل ازمة الديون يقع في ازالة اسباب هذه الازمة والمتمثلة في التراجع الاقتصادي واسعار الفائدة المرتفعة وسوء الادارة الاقتصادية. على كل حال، فان التقلبات السياسية والاقتصادية التي خلقتها ازمة الدين تتطلب اصلاحا في الادارة وان الخطوة المهمة التي تضيف استقرارا اكبر وقابلية التنبؤ بالنظام هي من خلال اعادة جدولة طويلة الامد للديون.

في ايلول من عام ١٩٨٤ توصلت المكسيك والدائنين الى اول اتفاقية طويلة الاجل والتي منحت استحقاقا اخيرا للديون مدتة اربعة عشر عاما مع اسعار فائدة مخفضة. وبمساعدة الانجازات الاقتصادية للبنوك المكسيكية لمدة طويلة الاجل وحق البنوك لرفض المضي قدما في الجانب الثاني من اعادة الجدولة اذا لم تحقق المكسيك اهدافها الاقتصادية، وبالرغم من ذلك فقد اكد الدائنون على اخذ كل دولة على حده وعلى اساس كل حالة بحالة. وان اعادة الجدولة طويلة الاجل للمكسيك يمكن اعتبارها كأساس لاعادة بناء ديون الدول الاقل تطورا. والخطوة التالية هي التأكيد على ان لدى صندوق النقد الدولي الموارد الكافية للاستمرار في تنفيذ دور ادارة الديون، وليس غريبا ان تشكل ازمة الديون ضغوطا مالية شديدة على الصندوق فمنذ نيسان ١٩٨٢ الى نيسان ١٩٨٣ ازداد الاقراض من صندوق النقد الدولي بنسبة (٥٠٪) وانخفضت موارد الصندوق من نيسان ١٩٨١ الى نيسان ١٩٨٣ انخفضت من ٢٣,٤ بليون وحده من حقوق السحب الخاصة الى ١٤,٤ بليون وحده من حقوق السحب الخاصة. وفي محاولة من اعضاء صندوق النقد الدولي لدعم الصندوق، فقد وافق الاعضاء في اذار من عام ١٩٨٣ على زيادة حصصهم بنسبة

(٤٧,٥٪) لترتفع من ٦٧ بليون دولار (٦١ بليون وحده من حقوق السحب الخاصة) الى ٩٨ بليون دولار (٩٠ بليون من حقوق السحب) وفي نفس الوقت فقد وافقت دول «مجموعة العشرة» على زيادة مايسمى بالاتفاقيات العامة للاقراض من ٧,١ بليون دولار الى ٩ بليون دولار واعطاء الحق لاعضاء صندوق النقد الدولي من غير اعضاء مجموعة العشرة بالحصول على القروض من الاتفاقيات العامة بالاقتراض اذا كانت مشاكلهم تهدد وبشكل جدي النظام النقدي الدولي.

وعلى الحكومات ايجاد الطرق والوسائل من اجل ملىء الفجوة في الاقراض طويل الاجل. وبالرغم من ذلك فهناك امكانيات باستمرار انخفاض العجز في الحسابات الجارية للدول المدينة خلال العقد الثامن، وتوقع صندوق النقد الدولي بظهور الحاجة الى مبالغ كبيرة للاقراض من البنوك التجارية. واذا لم يكن بالامكان التوقع ان تقوم البنوك التجارية تلقائيا بملىء الفجوة في الاقراض فان على المؤسسات العامة ان تلعب دورا هاما وذلك عن طريق الضغط على البنوك للاستمرار في تدفقاتهم وان تزول تلك البنوك بموارد جديدة للاقراض.

وكان هناك عدة عروض مقدمة، تهدف الى تحسين واستمرار التدفقات المالية التجارية الى الدول النامية. وفي نفس الوقت تضمن سلامة وطمأنينة البنوك والنظام المالي الدولي. ركز بعض هذه القروض على تخفيف عبىء اسعار الفائدة على الدول المدينة وعرض اخر يفترض ايجاد غطاء لسعر الفائدة. والذي يهدف الى انه وفوق مبلغ معين فاي جزء من الفائدة المستحقة يضاف الى المبلغ الاصلي وبذلك يخفف عبىء خدمة الدين. والبعض الاخر افترض تقديم تسهيلات مالية تعويضية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتمكين الدول المدينة من الاقتراض من اجل تسوية تكاليف الفائدة المرتفعة والتي تشبه التمويل التعويضي الذي يقدمه صندوق النقد الدولي من اجل مواجهة النقص في عائدات الصادرات بسبب هبوط اسعار تلك الصادرات وبرامج اخرى اقترحت ان تتولى البنوك المركزية الديون واصدار السندات وكان هناك برامج اخرى للتأمين ضد المخاطر السياسية.

وكان هناك بعض الضغوط السياسية من اجل الاصلاح في الدول المتقدمة، على سبيل المثال، فقد عقد اجتماع في ايار من عام ١٩٨٤ في مقر بنك الاحتياطي الفدرالي لمدينة نيويورك حضره ممثلون عن البنوك المركزية والبنوك التجارية لبحث حلول طويلة الاجل. وتم ايضا بحث مسألة الديون في مؤتمر القمة الذي عقد في لندن عام ١٩٨٤ ودعى البيان الختامي للمؤتمر الى مدى اوسع للتفكير، مثل اعادة الجدولة لسنوات متعددة واستثمارات

مباشرة طويلة الاجل واستبدال التمويل طويل الاجل والمتزن باقراض مصرفي قصير الاجل.

وكان اقوى المدافعين عن حلول طويلة الاجل لمشكلة الديون هي الدول المدينة انفسها، وبعد المرحلة الاولى من الازمة، وذلك عندما كانت الجهود السياسية مركزة على مباحثات اعادة الجدولة من اجل تجنب حالة التخلف عن الوفاء بالديون، بدأت الدول المدينة باتخاذ خطوات سياسية من اجل تغيير شروط المباحثات السياسية من التركيز على الاستقرار المالي، الى التركيز الذي يشتمل على التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي في الدول المدينة. وبدأت الدول النامية العمل فرديا وجماعيا من اجل تخفيف عبىء الدين والاصلاح المنظم. في عام ١٩٨٤ وعلى سبيل المثال فقد قاومت الحكومة الارجنتينية برنامج صندوق النقد الدولي المقترح والخاص ببرامج التقشف، وذلك عن طريق رفضها دفع الفوائد على ذلك الدين. انضمت الارجنتين الى دول مدينة في امريكا اللاتينية فيما يعرف بـ «مجموعة كارتبينا» من اجل تقديم مقترحات محدودة للاصلاح والتي تشتمل على تحديد دفعات الدين الى نسبة معقولة من عائدات الصادرات وتخفيف برنامج التقشف الذي قدمه صندوق النقد الدولي. عن طريق اعطاء الاولويات للنمو الاقتصادي وعليه فان السياسات الجديدة للدول المدينة ستكون واحدة من المسائل المركزية للادارة الدولية للدين في العقد الثامن.

الادارة النقدية في العقد الثامن.

وبقي ان نعرف فيما اذا كانت الدول على استعداد لحشد طاقاتها السياسية لاقامة وادارة نظام نقدي جديد وفقا للقوانين الجديدة والمؤسسات.

ان جدول الاصلاح طويل ومعقد، وان الخطوات السياسية واجهت صعوبات كبيرة، ولقد ولت تلك الايام التي كان باستطاعة الولايات المتحدة وبريطانيا ان تضع الاسس الدستورية لنظام نقدي عالمي.

وفي عالم تقدمت فية القوة النقدية بشكل واسع، وان الاصلاح لا يعتمد على الافضليات التي تفرضها القوى المسيطرة فقط ولكن على مباحثات القوى الرئيسية المختلفة التي من بينها الولايات المتحدة، وللعلم فان القوة النقدية قد تفرقت بشكل واسع، لكن هذا التفرق لم يكن متساويا. وبقيت الولايات المتحدة القوة النقدية المسيطرة واذا لم تقم بدور فعال في هذا المجال، فان الاصلاح النقدي سيكون صعبا. فتجارب العقد السابع واوائل

الثامن من هذا القرن تبين ان التوصل الى اتفاقية في ظل النظام الجماعي سيكون شيئا تدريجيا وطويلا. وقد تعتمد على مبدأ التجربة والخطأ وتطور القانون المشترك كما هو في المباحثات الرسمية.

لم تكن هذه الخطوات سيئة بالضرورة لان كثيرا من القوانين لا يعمل بها كما كان مخططا لها من قبل. فعلى سبيل المثال، فان اتفاقية «برايتون وود» لم تطبق كما كانت تنوي الولايات المتحدة لها. لكن في فترة «برايتون وود»، كان هناك قوة مسيطرة للمضي قدما في اقامة قوانين جديدة من اجل تخفيف النزاعات القائمة. واليوم وبالرغم من اهمية الولايات المتحدة الا انها غير مسيطرة تماما لتقوم بدورها السابق وان الخطر في النظام الجماعي الحالي يكمن في عدم تنظيم الازمات اضافة الى الاصلاحات الغير مكتملة. وقد يكون الاصلاح معقدا بسبب الاعتماد المتبادل في عالم يعتمد على بعضه البعض وستكون الادارة الدولية في وضع لا يمكنها من تجنب مواجهة السيادة الوطنية. واذا اريد للاعتماد الدولي المتبادل ان تتم ادارته، فان ذلك يتطلب اشكالا جديدة للسلطة الدولية التي تتحمل المسؤوليات التي يعتقد انها من امتيازات الحكومة الوطنية.

وان قادة الدول المتقدمة لديهم الوقت والحث مرة اخرى على ضرورة الاعتماد المتبادل والتنسيق من اجل الحفاظ على الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي.

الجزء الثالث

التجارة الدولية والسياسات المحلية

لقد تركت السياسة الدولية للنقد في كثير من الشعوب الى بنوكها المركزية ووزراء ماليتها ومجموعة من الخبراء الذين يتفهمون تعقيدات ادارة اسعار الصرف، وحقوق السحب الخاصة واسواق العملات الاوروبية، وان السياسة التجارية عبارة عن مجموعة من السياسات المحلية مثل التعرفة الجمركية والحصص وان العوائق غير الجمركية هي قضايا مألوفة لمجموعات اقتصادية واسعة من مزارعي القمح الى منتجي القطن ومن بائعي تويوتا الى صانعي الكمبيوتر، ومن اتحاد العمل الامريكي وهيئة المنظمات الصناعية الى الاتحاد الوطني للصناعيين الى مكتب الزراعة الامريكي.

ان تفاصيل السياسة التجارية ليست معروفة فقط، بل ايضا موضوع البحث في كثير من المسائل السياسية الداخلية لسبب بسيط وهو انها تحدد الركاد او الرخاء، الارباح او الخسائر، البقاء او الموت لكثير من الصناعات.

في الولايات المتحدة وضع الدستور الازمة السياسية فوق السياسة التجارية باعطاءه الكونغرس القوة لفرض الضرائب وتنظيم التجارة الخارجية. وان الازمة داخل الكونغرس وبين الكونغرس والسلطة التنفيذية هي من اهم ميزات السياسة التجارية الامريكية لان اعضاء الكونغرس مسؤولون امام الناخبين ولذلك عليهم الاستجابة لاهتماماتهم الاقتصادية، وتوجد في بعض الحالات ضغوط داخل الكونغرس لسياسة تجارية تعكس وتحمي بعض المصالح الخاصة، وعلى سبيل المثال فقد تم فرض قانون عام ١٩٣٠ يعرف بقانون هولي يسموث الذي يعد اعظم قانون للحماية التجارية في القرن الحالي والذي فرض عندما كانت هناك محاولة لمساعدة المجموعات الزراعية المظلومة ادت الى حركات للحماية من قبل مجموعات اخرى. وعلى خلاف الكونغرس الذي يربط السياسة التجارية ببعض المصالح الداخلية فان السلطة التنفيذية لديها اولويات اخرى مختلفة وعادة تربط السياسة التجارية باهداف السياسة الخارجية والاهداف الاقتصادية الخارجية. ولذلك ومنذ العقد الثالث، فان الرؤساء

الامريكيون قد دافعوا عن سياسة التجارة الحرة، كسياسة اقتصادية مفضلة لديهم لاسباب استراتيجية واقتصادية واسعة.

وقد واجة الرؤساء الامريكيون قيودا من الكونغرس عند محاولاتهم لتبني سياسة تهدف الى التخفيف من الضرائب، والاهم من ذلك فان الرئيس يحتاج الى موافقة الكونغرس قبل الموافقة على اية اتفاقية تجارية وحاول الرؤساء التغلب على هذه القضية بالطلب من الكونغرس بان يمنح السلطة للرئيس الامريكي لاتمام الاتفاقيات التجارية ودون الموافقة المسبقة من الكونغرس. ومنذ عام ١٩٣٤، تم منح هذه السلطات للرؤساء لفترات محددة من الوقت وبقيود محدودة.

ان السياسة الداخلية من اهم القيود والضوابط على الادارة الدولية وانه ليس من السهل على نخبة صغيرة نسبيا ادارة العلاقات كما هو الحال في النظام النقدي، وعلى الادارة التجارية ان تأخذ في الحسبان عدد كبير من العناصر ومن المصالح وليس من السهل على امة واحدة ان تدير التجارة الدولية، كما هو الحال في الادارة النقدية، ونفس العناصر التي ادت الى خلق ادارة نظام نقدي دولي بعد الحرب العالمية الثانية هي نفسها التي قادت الى اول محاولة لتعرض التجارة الى المراقبة الدولية المنظمة. ان الحماية التجارية وتفسخ التجارة الدولية في الثلاثينات قد ادت الى خلق مصلحة مشتركة في نظام للتجارة المفتوحة وان على الدول ان تتعاون من اجل تحقيق والحفاظ على هذا النظام. ان التراجع الذي اصاب سياسة الحماية التجارية في اثناء الحرب قد ادى ليس فقط الى الدمار الاقتصادي بل تعداه الى الحرب العالمية ويجب خلق تقنيات الحماية ضد القومية الاقتصادية في فترة مابعد الحرب وتقليل وتنظيم القيود على التجارة.

ان اشد نصير للاعتقاد بالتجارة الحرة، قد وجد في شخص وزير الخارجية الامريكي جوردن هل الذي يعتقد في النظرية التحررية التي تفيد بان التجارة الحرة سوف تقود الى الرخاء الاقتصادي والسلام العالمي. وقد تمت ترجمة ارائه الخاصة بالنظام المفتوح في سياسة وزراء الخارجية الامريكية ومن ثم في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وقد تمت الرغبة الامريكية في فترة مابعد الحرب لقيادة هذا النظام، تماما مثل العلاقات النقدية، فان الولايات المتحدة قد تعلمت درسا من فترة الركود الكبير ان هذا النظام يحتاج الى قائد وان الولايات المتحدة تتمتع بميزات هذا القائد.

ومع حلول عام ١٩٣٤، كانت الولايات المتحدة قد ضغطت من اجل تطبيق نظام التجارة الحرة، وقد جعلت النزاعات السياسية الداخلية ترجمة الاهداف المشتركة امرا صعبا تحقيقه في شكل نظام دولي للتجارة.

اتفاقيــة هافانـا

كان اتفاق هافانا بداية النزاع بين السياسات المحلية والادارة الدولية وهي او محاولة لبناء نظام دولي للتجارة. وكان الاتفاق جزء حيوي من خطة تهدف الى خلق نظام اقتصادي مدار دوليا في فترة مابعد الحرب وكان هذا الاتفاق كباقي الخطة من انتاج القيادة الامريكية القوية وقد بدأت الجهود الامريكية لخلق نظام مفتوح من ايام قانون اتفاقيات التبادل التجاري عام ١٩٣٤ الذي اوجده جوردن هل.

وبموجب هذا القانون فان الولايات المتحدة قد اتمت عدد من الاتفاقيات الخاصة بخفض جزء من الضرائب العالية في بداية الثلاثينات، واستخدمت الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية وضعها الدولي كقائد امني وسياسي للحصول على التزامات لنظام تجاري دولي مبني على تحرير التجارة الدولية.

وفي عام ١٩٤٥ قدمت الولايات المتحدة خطة لمؤتمر التجارة المشتركة والذي كان سينظم ويخفف من قيود التجارة الدولية، وقد قدم هذا المؤتمر القوانين المتعلقة بمظاهر التجارة الدولية مثل التعرفة، الافضليات، القيود الكمية، المساعدات، تجارة الدولة، اتفاقيات السلع الدولية ووضع الاساس لمنظمة التجارة الدولية والتي تعادل صندوق النقد الدولي في المجال التجاري وذلك لمراقبة النظام التجاري ودعت الولايات المتحدة عام ١٩٤٦ الى عقد مئتمر دولي لمناقشة الاقتراح الامريكي وتطبيق نظام التجارة الجديد.

ومع ذلك فان الاتفاق على نظام تجاري عالمي كان اصعب من الاتفاق على نظام نقدي. وكانت المباحثات اصعب بكثير من تلك التي سادت «برايتون وود» وقد لعبت الولايات المتحدة دور القيادة الواضح اثناء المباحثات، لكن بسبب القيود السياسية الداخلية لكل مشترك في هذه المباحثات فلم تستطع الولايات المتحدة فرض خطتها على الاخرين.

فمثلا، ركزت بريطانيا على خصائص نظامها الامبراطوري اما بعض الدول الاوروبية فقد ركزت على الاجراءات الوقائية لمشاكل ميزان المدفوعات في حين ركزت الدول النامية على

الاجراءات الوقائية لمشاكل ميزان المدفوعات في حين ركزت الدول النامية على الاجراءات الخاصة بالتطور الاقتصادي، والنتيجة كانت مباحثات طويلة استغرقت من عام ١٩٤٣ ولغاية ١٩٤٧ وكانت اتفاقة هافانا اتفاقية معقدة، حيث انها وبالرغم من تطبيقها لرغبات كل طرف، الا انها لم ترض ايا من هذه الاطراف. وبالرغم من ان الولايات المتحدة كانت تحت ادارة الرؤساء روزفلت وترومان وهما من اشد الداعين الى نظام تجاري جديد وقايدة هذا النظام الدولي من خلال مباحثات معقدة، الا ان الكونغرس حال دون ان تلتزم الولايات المتحدة باتفاقية هافانا عن طريق سياسة الضرائب المرتفعة التقليدية للحزب الجمهوري.

ومعارضة كل من المؤمنين بمبدأ الحماية التجارية لاعتقادهم ان الاتفاق ذهب بعيدا جدا عن اهدافهم، والتحررين الذين شعروا بان الاتفاق لم يذهب بعيدا في اتجاه التجارة الحرة وكذلك المعارضة من المجموعات التجارية التي تعارض الحلول الوسط في التجارة الحرة وفي نفس الوقت كانت لديها مخاوف من ازدياد التدخل الحكومي في ادارة التجارة، فشكلوا اغلبية ضد الاتفاق الامريكي نفسه. وبعد تأخر دام ثلاثة سنوات، قررت ادارة الرئيس ترومان عام ١٩٥٠ عدم تقديم الاتفاق الى الكونغرس للمصادقة عليه، وبهذا الانسحاب من طرف الولايات المتحدة اعتبر الاتفاق ميتا. وبالرغم من وجود قاعدة للتعاون الدولي، الا ان الاتفاق على ادارة دولية للتجارة شيء خيالي.

الادارة الجماعية تحت القيادة الامريكية

ان انتهاء اتفاقية هافانا لم يعيق الادارة الدولية للتجارة في فترة ما بعد الحرب الا انه يعني ان ادارة هذه التجارة سوف تكون اكثر محدودية من ماكان يعتقد لها. وانتهت منظمة التجارة الدولية والكثير من قوانين اتفاقية هافانا، الا ان الشعور بضرورة وجود نظام دولي جديد للتجارة لازال حيا، حيث تجسد في ما عرف بالاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة «الجات» التي اقيمت عام ١٩٤٧ لاقامة المبادىء الاساسية لمباحثات التعرفة والتي عقد فيما بعد في جنيف. وكان يقصد منها ان تكون معاهدة مؤقتة لحين تطبيق اتفاق هافانا، وبما ان هذا الاتفاق قد مات والى الابد، فان اتفاقية الجات اصبحت تعبر عن الشعور الدولي نحو التجارة. وتعكس الجات الاتفاقية السائدة حول التجارة الحرة والشعور الاقتصادي بان التجارة الحرة سوف تسمح للدول بالتخصص وفق افضلياتها المقارنة. وبذلك يتم تحقيق اعلى مستوى من النمو والرخاء والشعور السياسي بان نظاما تجاريا حرا

سوف يؤدي ليس فقط للرخاء بل ايضا للسلام.

ان مبدأ الجات الخاص بعدم التمييز كان اهم المبادىء في تطبيق التجارة الحرة. وقد اتفقت كافة الاطراف على الالتزام والتقيد بمبدأ الدولة الاكثر رعاية والاستثناء الوحيد في هذه القاعدة العامة كان انظمة التفضيل القائمة ومستقبل اتحادات الجمارك ومنظمات التجارة الحرة.

واقامت الجات نظاما تجاريا دوليا بقوانين تشمل على قضايا مثل الاقراض والمعونات، وان اهم مبدأ هو تحريم استخدام القيود الكمية، مثل الحصص، ماعدا لغايات ميزان المدفوعات. واستبعدت الجات المناطق التي كان من الممكن ان تنظم بموجب اتفاق هافانا، ولم تشمل الجات على شروط التطور الاقتصادي واتفاقيات السلع والممارسات التجارية المحظورة، اما المواضيع الاخرى التي تركت دون ان يشملها هذا النظام، فقد اصبحت مشكلة رئيسية امام ادارة التجارة الدولية.

وقدمت الجات قائمة من القوانين والخطوات التي اعتبرت الطريق الرئيسية لادارة التجارة الودلية في فترة مابعد الحرب وهي مباحثات التجارة الجماعية، واشتملت المقدمة على التزام الدول بهذه المباحثات.

واهم هذه القوانين، هو قانون «التبادلية» والذي يوضح ان الرافعات الضريبية يجب ان تكون ذات فائدة مشتركة. ومن معاهدة مؤقتة، اصبحت الجات منظمة دولية لها سكرتارية ومدير عام لمراقبة تطبيق القوانين الخاصة بهذه المنظمة والقيام بالاعمال التحضيرية لمؤتمرات التجارة الدولية واصبحت الجات منتدى لاجراء المباحثات التجارية.

ريثما وضعت الجات اطار العمل لتحقيق الحرية التجارية، قامت الولايات المتحدة بوضع هذا الاطار موضع التنفيذ، وفي الحقيقة انه ومع قدوم الحرب الباردة، اخذت التجارة الحرة دورا مهما كوسيلة لرخاء الغرب والامن الغربي في وجه التهديد السوفيتي.

لقد استخدمت اهمية اقامة نظام دولي للتجارة الحرة بين الدول الغربية استخداما منطقيا لخطة مارشال.

وكان من اهم اسباب الرغبة الامريكية في قيادة نظام نحو تحرير التجارة هي القوة الاقتصادية الامريكية واغراءات اسواق الصرف الاجنبية. ولعقدين من الزمان تلك التي تلت الحرب العالمية الثانية، قادت الولايات المتحدة النظام تساعدها لدول الاوروبية واليابان على

اعادة بناء الانتاج والتوجه نحو تحرير التجارة، وفي السنوات الاولى، كانت خطة مارشال لاعادة احياء اوروبا هي ادارة القيادة الامريكية في اوروبا، وكما رأينا سابقا، فان الولايات المتحدة لعبت دورا رئيسيا في تمويل التجارة الدولية وتشجيع التنافس التجاري الاوروبي طويل الاجل من خلال خطة مارشال. واستخدمت الولايات المتحدة هذه الخطة كأداة لتشجيع تحرير التجارة الاقلمية في اوروبا وهناك كثير من القيود المهمة على التجارة الاوروبية قد تم رفعها اثناء الحرب وبعد الحرب مباشرة والتي اكدت على القيود التجارية منذ الثلاثينات من هذا القرن. وشجعت الولايات المتحدة على الحرية الاقليمية داخل اوروبا، وبالرغم من ذلك فان هذه المشكلة ادت الى تمييز مباشر في بعض الاحيان موجة ضد الولايات المتحدة. واستخدمت الولايات المتحدة حق التصويت المرجح من اجل دفع الحرية التجارية والدفعات داخل دول اوروبا الغربية وفي بعض الحالات من اجل الحصول على الاموال اللازمة لمثل هذه الحرية. ولعبت الولايات المتحدة دورا قياديا مهما مع اليابان، وفي فترة احتلال اليابان سيطر القائد الاعلى لقوات الحلفاء وادارته مباشرة على التجارة اليابانية وعلى النظام النقدي الياباني.

ولغاية الستينات من هذا القرن، ساعدت الولايات المتحدة على تطوير وبناء اليابان عن طريق ابقاء الاسواق الامريكية مفتوحة للمنتوجات اليابانية والقبول سياسا الحماية التجارية اليابانية. والكثير من هذه السياسات قد تم انشائها تحت الاحتلال وايدت الولايات المتحدة عضوية اليابان في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات وطلبوا من الاوروبيين، لكن دون نجاح ان يفتحوا اسواقهم للصادرات اليابانية، واخيرا فقد اخذت الولايات المتحدة دورا قياديا في مباحثات التجارة الجماعية... وان الفكرة حول خلق نظام اكثر انفتاحا من خلال المباحثات الخاصة بازالة التعاريف والقيود التجارية الاخرى، قد تأصلت في قانون اتفاقيات التجارة التبادلية لعام ١٩٣٤، والذي ادى الى سلسلة من المباحثات الثنائية وقد اقيمت تخفيضات التعاريف على اساس التبادلية الذي الغى التوجه نحو المعارضة السياسية الداخلية لتخفيض التعرفة داخل الولايات المتحدة. وتم توسيع التخفيضات في المباحثات الثنائية من اتفاقيات الدولة الاكثر رعاية والتي رسمتها الولايات المتحدة مع عدد من الدول الاخرى بموجب معاهدات تجارية متعددة.

ان اسلوب المباحثات الثنائية هذا، كان قد تطور وتوسع في فترة مابعد الحرب، وكانت هناك ستة مباحثات تجارية متعددة اجريت بين اعضاء من الجات بين اعوام ١٩٤٧ و ١٩٦٧ وان اول خمسة جولات من المباحثات جرت على اساس تناول كل بند بمفرده.

وقام الموردون الرئيسيون بمناقشة هذه الاتفاقيات فيما بينهم، وبع ذلك تم تعميمها من خلال التزامات الجات بعدم التمييز. وكانت التخفيضات التي تمت في المباحثات الثنائية اثناء الثلاثينات من هذا القرن، كانت على الاساس التبادلي والمصلحة المشتركة.

وكانت الجولة السادسة من المباحثات مايسمى بـ «جولة كندي» والتي استخدمت تقنيات حديثة في المباحثات، والتي تهدف الى تخفيض التعرفة الجمركية بين اعضاء الجات، وان هذه التقنيات ادت الى تسهيل المباحثات ومكنت من ايجاد قوانين تحررية وبشكل اوسع.

وحيث ان الولايات المتحدة اكبر قوة اقتصادية في العالم وملكيتها لنسبة كبيرة من التجارة الدولية فقد كانت القوة المحركة في هذه المباحثات. ولكون الولايات المتحدة في كثير من الحالات من اكبر الموردين الرئيسيين في العالم فقد كان اشتراكها مطلوبا بموجب قوانين مباحثات الجات. ونظرا للاهمية الكبرى التي يتمتع بها السوق الامريكي كان هناك امكانية قليلة لتحقيق التبادلية في مباحثات التعرفة بدون الولايات المتحدة. والاهم من ذلك فانه وبدون المبادرات الامريكية فان المفاوضات قد لا تنعقد ابدا. وان المبادرات الامريكية كانت سببا وراء المباحثات التجارية الستة من مؤتمر جنيف ١٩٤٧ الى جولة كندي ١٩٦٧ وكان وجود المفاوضين الامركيين امرا ضروريا من اجل تحريك الاوضاع السائدة في المفاوضات وعلاوة على ذلك فقد قبلت الولايات المتحدة خلال الاربعينات والخمسينات من هذا القرن بعض المنافع المحدودة من المفاوضات التجارية وبالرغم من ان التعرفات قد خفضت وفقا لقوانين الجات على اساس التبادلية والمصالح المشتركة الا ان الشركاء التجاريون قد كسبوا اكثر مما كسبته الولايات المتحدة.

وبسبب الرقابة على الصرف في الدول الاوروبية واليابان التي سادت خلال الخمسينات فان الامتيازات التجارية كان لها تأثيرا محدودا على صادرات الولايات المتحدة، ونظرا لعدم فرض الولايات المتحدة للقوانين فقد حصلت اوروبا واليابان على بعض المكاسب نتيجة لتخفيضات التعرفة. وقد قبلت الولايات المتحدة هذه المنافع الغير متماثلة بسبب التزاماتها تجاه اوروبا واليابان في سبيل تصحيح اوضاعهم الاقتصادية، وبسبب توقعات الولايات المتحدة للاستفادة من هذه التخفيضات عندما تزال كافة القيود المفروضة على الصرف، ولرغبتها في المحافظة على زخم التحرك لاقامة نظام تجاري حر.

لقد عمل النظام بشكل جيد في مصلحة الدول المتقدمة وتم ازالة معظم القيود المفروضة على اسعار الصرف وعلى الحصص بالرغم من ذلك ولاسباب سياسية داخلية بقيت القيود المفروضة على المنتجات الزراعية. وكان النمو السريع للتجارة من اهم موارد الرخاء الاقتصادي. واهم مراحل هذه الفترة كانت مباحثات جولة كندي الخاصة بالادارة التجارية والتي بلغت ذروتها عام ١٩٦٧.

وبالرغم من عدم توصل الدول الى اتفاقية هامة على تجارة المنتجات الزراعية فقد تم تخفيض التعاريف المفروضة على المنتجات الغير زراعية في الدول المتقدمة بحوالي ٣٣٪ وبعد تخفيضات جولة كندي تم تخفيض التعاريف على البضائع الخاضعة للضريبة وعلى المنتجات الغير زراعية الى حوالي ٩,٩٪ في الولايات المتحدة و ٨,٦٪ في دول السوق الاوروبية المشتركة و ١٠,٨٪ في بريطانيا و ١٠,٧٪ في اليابان. وقد كانت جولة كندي تمثل اهم مرحلة في مباحثات التعاون التجاري الا انها كانت ايضا مقدمة لمشاكل النظام وانهياره ومع حلول عام ٦٨ ادت التغيرات البنيوية الى انبثاق تحديات سياسية داخلية لادارة التجارة الدولية. وعندما لم يكن هناك اية مباحثات تجارية جديدة فقد ظهرت بوادر انحلال النظام الحالي.

قـوى التغييـر

ان قوى التغيير في العلاقات النقدية زادت من الاعتماد المتبادل والتغيرات في بناء الاقتصاديات الوطنية والتعددية والتضخم الذي صاحب الركود الاقتصادي.

اضافة الى ذلك وبسبب العلاقات الحميمة بين العلاقات النقدية والتجارية، فقد عمل انهيار النظام النقدي كقوة فعالة في تغيير التجارة الدولية. وبعد الحرب العالمية الثانية، فقد ادى النمو الاقتصادي والحرية التجارية وانخفاض تكاليف وسائل النقل الى زيادة كبيرة في التجارة بين اقتصاديات الاسواق المتقدمة. فقد تضاعفت التجارة بين اقتصاديات الاسواق المتقدمة اكثر من اربعة اضعاف بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٣ وزادت اكثر من مرتين ونصف من ١٩٧٣ الى ١٩٨٢ وارتفعت نسبة التبادل التجاري بين الدول الغربية من ٦٤٪ الى ٦٨٪ من حجم التجارة الدولية، وادى ارتفاع اسعار البترول الى انخفاض نسبة التبادل التجاري للدول الغربية الى ٦٢٪ من حجم التجارة الدولية عام ١٩٨٢ وساهمت الواردات

والصادرات في ما مجموعه ١٧,٥٪ من الناتج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة و ٢٦,١٪ في اليابان و ٣٨,٩٪ في فرنسا و ٤٧,٤٪ في ايطاليا.

وادى ازدياد الاعتماد المتبادل للتجارة الى تغيرات في بناء الاقتصاديات الوطنية واحدى هذه التغيرات هو التقارب المتنامي لاقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ان التجمع السريع لرأس المال الطبيعي والبشري ونقل التكنولوجيا ونمو التشابهات في الاجور قد ضيق من الفروقات في عامل الهبات الطبيعية التي تعد الاساس للافادة النسبية والتجارة الحرة.

في عام ١٩٥٨ كانت الولايات المتحدة تملك ٥٣٪ من مجموع رأس المال العالمي وتقلصت هذه النسبة في عام ١٩٧٢ الى ٣٢٪ فقط وفي تلك السنوات زادت نسبة اليابان من رأس المال العالمي من ٤٪ الى ١٥٪ والمانيا الغربية من ٦٪ الى ١١٪ وفي عام ١٩٥٨ كانت نسبة رأس المال/العمالة في الولايات المتحدة ثمانية اضعاف ماهي عليه في المانيا الغربية. وكانت في عام ١٩٧٥ نسبة الولايات المتحدة اكثر بقليل من تلك في اليابان واقل من تلك النسبة في المانيا الغربية، وان التغيرات الصغيرة في عامل الهبات الطبيعية قد ادى الى نقلات كبيرة في الافادة النسبية وفي التجارة والانتاج والعمالة.

ان التغيير الثاني في انشاءات الاقتصاديات الوطنية كان الطبيعة الانتقالية للانتاج والافادة النسبية على مدى العالم وادت التغيرات في عامل الهبات الطبيعية الى اختلاف المراكز التنافسية لعدد من الصناعات في الدول المتقدمة، بما فيها اشهر ماركات السيارات والحديد والنسيج والملاحة والبتروكيماويات. ولقد ادى انخفاض الاستثمارات الرأسمالية في الدول المتقدمة اضافة الى زيادة انتاج العامل وانخفاض تكاليف العمل والسياسات التصديرية في بعض الدول النامية قد ادى الى نقلة في الافادة النسبية نحو الدول الصناعية الجديدة مثل تايوان، كوريا، البرازيل وبعض الدول المتقدمة مثل اليابان التي لديها سياسات انتاجية معتدلة في هذه القطاعات وان اهم المظاهر الاقتصادية لهذه النقلة كانت المنافسة الشديدة في الواردات والطاقة الاضافية. والتي تمثل الطلب الغير متعادل للحفاظ على الاسعار والارباح والعمالة على مستويات مقبولة سياسيا. وفي صناعات مثل السيارات وصناعات الحديد والصلب التي كانت الدعامات الاساسية للكثير من الصناعات. وان اهم المظاهر السياسية كانت الضغوط التي مارستها هذه القطاعات من اجل الحماية التجارية. وفي

الوقت الذي واجهت فيه الصناعات التقليدية في الدول المتقدمة ضغوط تنافسية متزايدة من الصادرات فقد ظهرت قطاعات جديدة في الدول المتقدمة والتي واجهت تنافسا دوليا كبيرا. واصبحت الصناعات ذات التقنيات العالية مثل الحاسبات الالكترونية والاتصالات من اكبر المصدرين والاهمية الاخرى هي ظهور الخدمات في الاقتصاديات الوطنية والتجارة الدولية. واحتلت الخدمات في نهاية العقد السابع حوالي ثلثي الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة وحوالي ٥٠٪ من الناتج القومي الاجمالي لاثني عشر دولة متقدمة اخرى. واصبحت الخدمات من العوامل المهمة في عالم التجارة، خاصة في تجارة الدول المتقدمة وعلى سبيل المثال فان الخدمات بلغت عام ١٩٨٠ حوالي ٦٠ بليون دولار من الصادرات الامريكية وحوالي ٢٠٪ من تجارة العالم.

وقد بقيت القطاعات النشطة في الدول المتقدمة خارج اطار العمل المالي الخاص بادارة التجارة الدولية، على سبيل المثال تقنيات المعلومات التي تشمل الحاسبات الالكترونية والاتصالات التي هي عرضة الى عدة حواجز غير الخاضعة للتعرفة والتي تشمل التنظيم وبراءة الاختراع وحقوق الطبع وقيود الامن القومي، وقد تخضع الخدمات للقيود والحواجز وهي غير مغطاة بنظام الجات والعامل الاخير في تغيير بنية الاقتصاديات الوطنية هو دور الحكومة، وكما اوضحنا سابقا فان الادارة الاقتصادية اصبحت من اهم نشاطات الحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ان اهم مظاهر الادارة العامة الذي اصبح اكثر اهمية في العقدين السابع والثامن، الا وهو السياسة الصناعية والتي تعنى استخدام عدة ادوات مثل المعونات والتفضيلات الضريبية والاتحادات الصناعية المشتركة «كارتيل» والترتيبات التعاونية التي قامت بها الحكومات لتشجيع قيام الصناعات الحديثة او عزل الصناعات القديمة من تأثيرات التغيرات البنيوية والتنافس الدولي. وعلى سبيل المثال فان اليابان قد ركزت على الصناعات الالكترونية بينما ركزت الدول الاوروبية على بناء الطائرات وركزت بعض الدول الاوروبية على مساعدة صناعات السفن والحديد والصلب ولقد استمرت السياسة الصناعية طيلة فترة مابعد الحرب ان توافق الاعتماد المتبادل والتغيرات في بناء الاقتصاديات الوطنية جعل هذه الاقتصاديات اكثر حساسية للحوادث الخارجية وحرضت المعارضة الداخلية ضد التجارة الحرة. وزادت ردة فعل القطاعات الاقتصادية الحساسة ضد التنافس الخارجي المتزايد، على سبيل المثال واردات الغزل والنسيج والحديد والصلب والالكترونيات التي احلت مكانة

مرموقة في الاسواق الامريكية. وطالب المنتجين المحليين بالحماية التجارية لهذه القطاعات واوجد الاعتماد المتبادل مشاكل لطريق التجارة الحرة، ومع الغاء التعاريف والحصص المفروضة على المنتجات المصنعة فان على الدول ان تقلل القيود الاخرى على التجارة اذا كانت هذه الدول راغبة في استمرار عمليات تحرر التجارة.

وان العوائق الرئيسية المتبقية كانت غير خاضعة للتعرفة، ونظرا لرغبة الدول المتزايدة في ادارة اقتصادياتها وجمعياتها وبسبب تحريم استخدام الحصص والتعاريف كادوات سياسية، فقد تزايدت التشويهات التجارية الغير خاضعة للتعرفة. ان مراقبة التعاريف الغير خاضعة للقيود اصعب بكثير من تعديلات والغاء التعاريف والحصص. فمثل هذه السياسات في العاده جزء لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية الوطنية والاجتماعية، ولان هذه السياسات قد نفذت لاسباب غير تلك الاسباب الخاصة بالحماية التجارية. وقد اعتبرت مثل هذه السياسات من الامتيازات الوطنية وغير خاضعة للمباحثات الدولية. وقد اعتبرت المباحثات الدولية حول هذه السياسات ليس فقط تحديا لرقابة السياسة الوطنية ولكن ايضا تهديدا لتحريض احزاب المعارضة الداخلية. وان الاشكال المختلفة التعرفه الغير خاضعة للقيود والهيئات الحكومية المختلفة ذات السلطة التي اعاقت المباحثات الدولية، كتلك التي اعاقت مباحثات التعرفات.

ان تخفيض التعرفات الغير خاضعة للقيود يتطلب اتفاقيات دولية لتنسيق عدد كبير من السياسات وعلى ذلك فقط قدمت الجات قليلا من الخطوط العريضة. ولذلك تظهر التجربة القليلة في مثل هذا التنسيق والتوافق.

واخيرا والاكثر اهمية ان الاعتماد المتبادل جعل من المباحثات نموذجا غير مناسبا لادارة التجارة وان المباحثات ضرورية من اجل التجارة الحرة وتوافق المصالح الوطنية والدولية في سبيل تجارة عادلة. لكن وفي عهد الاعتماد المتبادل ودولة الرخاء. فان المباحثات الدورية الموجهة نحو تحرير التجارة والتسويات لا تستطيع ان تتغلب على الاقتصاديات الوطنية للحوادث الاقتصادية الخارجية وسياساتها.

ومع التبادلية تظهر الحاجه الى مشاورات ثابتة وتنسيق وحتى تنسيق السياسات اصبح ضروريا لتجنب معوقات الاقتصاديات الوطنية والدولية. ان زيادة الاعتماد المتبادل قاد الى الشك حول رغبة الادارة في تخفيف القيود.

والتغير البنيوي الاخر هو التعددية، وان النقلة في القوة السياسية والاقتصادية في النظام النقدي كانت متوازية في الادارة التجارية، واوضح تغير هو الهبوط النسبي في وضع الولايات المتحدة وظهور مركز اليابان ودول المجموعة الاقتصادية الاوروبية. لقد انخفضت التجارة الامريكية كنسبة من مجموع تجارة العالم وبدأ زوال الفوائض التجارية الامريكية التي تعد من اضخم الفوائض منذ عام ١٨٩٣ وبدأ هذا الزوال منذ عام ١٩٧١ باستثناء عام ١٩٧٣ و ١٩٧٥ حيث تحول الى عجز ثابت ومتنامي في الميزان التجاري.

وقد تحولت فوائض التجارة التقليدية الامريكية مع اليابان الى عجز في عام ١٩٦٥، والفوائض الامريكية مع بعض دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية كانت ثابتة ولكن في بعض الحالات تتحول ضد مصالح الولايات المتحدة. وان التحول في الوضع التجاري الامريكي قد حد وبشكل تدريجي من قدرة الولايات المتحدة ورغبتها في قيادة هذا النظام واهم مفهوم للتعددية كان هو ظهور المجموعة الاقتصادية الاوروبية كنظام مستقل. ومنذ عام ١٩٥٨، فقد اسست المجموعة اتحاد الجمارك مع تجارة داخلية حرة من المصنوعات المنتجة. وتعرفات خارجية على هذه البضائع، وسياسة زراعية مشتركة، ويمكن القول بان المجموعة الاقتصادية الاوروبية عبارة عن كتلة تجارية قوية ازدهرت تجارتها مع العالم بشكل سريع اكبر من ازدهار تجارتها مع الولايات المتحدة وتجارتها مع دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية نفسها قد تنافست بشكل سريع. لقد كانت الرقابة الجماعية اهم اداة من ادوات بناء اوروبا القوية سياسيا والمتحدة اقتصاديا. ولكن هذه الجماعية قد ابتعدت اثناء بناء اوروبا المتحدة عن قوانين الجات الخاصة بعدم التفرقة، ولذلك اصبح من الصعوبة ان تدخل السياسة التجارية الاقيمية لدول المجموعة الاقتصادية الاوروبية ضمن نظاما دوليا اوسع نطاقا والمهم ايضا هو ظهور القوة التنافسية اليابانية كقوة في عالم التجارة. فقد ظهرت اليابان في السبعينات من هذا القرن، كثاني اكبر اقتصاد متقدم بعد الولايات المتحدة وقوة تجارية متساوية مع المانيا الغربية والاهم من ذلك ان الصناعات التصديرية التنافسية والقيود المفروضة على الاستيراد جعلت من اليابان مورد احتكاك للتجارة في السبعينات والثمانينات من هذا القرن.

والتحدي الاخر لادارة التجارة كان انهيار النظام النقدي. وشجعت المشاكل النقدية على الحماية التجارية، وان الازمات التي جاءت بعد عام ١٩٦٧ ادت الى خطوط تجارية متعددة تهدف الى حماية موازين المدفوعات مثل مراقبة الصرافة واسعار الصرف والرسوم الخاصة والرقابة على رأس المال، كل ذلك ادى الى اضعاف قوانين الجات، وادى الانهيار النقدي الى تعقيد العمليات الخاصة بالاصلاح التجاري.

وفي ظل نظام اسعار الصرف الثابتة، فانه بمقدر المفاوضين ان يقدروا اثر الاتفاقيات على تجارتهم وموازين المدفوعات الخاصة بهم اما بالنسبة لنظام اسعار الصرف الثابتة، فانه بمقدور المفاوضين ان يقدورا اثر الاتفاقيات على تجارتهم وموازين المدفوعات الخاصة بهم. اما بالنسبة لاسعار الصرف المعومة، فان مثل هذه الحسابات تصبح صعبة جدا. وهذا النظام قد ربط بين المباحثات التجارية والنقدية وادى الى تعقيدها.

وعلى سبيل المثال، فان الاوروبيون واليابانيون رفضوا المفاوضة على الاتفاقيات التجارية لحين التوصل الى اصلاح النظام النقدي الدولي في حين عارضت الولايات المتحدة اي اصلاح نقدي بدون التأكيد على نظام تجاري جديد. والتغير الجديد الذي ترك آثاره على التجارة، كان فترة الركود الاقتصادي والتضخم التي سادت خلال السبعينات والثمانينات. وحدثت ادارة تجارة مابعد الحرب خلال فترة الاستقرار والنمو التي لم يسبق لها مثيل. وفي الاقتصاد العالمي المنتشر فان الدول والمجموعات، كانت قادرة على ان تعي المميزات الايجابية للتعاون والحرية التجارية وادى الركود الاقتصادي والتضخم الى ازدياد فرص الاعمال الوطنية التذمرية وانهيار الادارة. وفي اوقات الازمات الاقتصادية فان هناك كثير من الحوافز لتبني سياسات «افقار الجار» مثل التعرفات ومعونات التصدير. وعندما انفجرت ازمة البترول على سبيل المثال فقد ارتفع العجز المالي الذي كان سببه ازمة النفط وكان هناك خطرا من ان تستخدم الدول المستهلكة القيود التجارية لتحسين اوضاع موازين المدفوعات. وكان التراجع الاقتصادي الذي شهدته الثمانينات من هذا القرن مع البطالة الفعلية سبب في خلق تهديد باستخدام الحماية التجارية ضد نظام التجارة الحرة.

المعوقات والتحول

ان التغيرات التي طرأت على العلاقات التجارية قد ادت الى اعاقة الادارة الدولية فبعد عام ١٩٦٧ لم يكن هناك مباحثات تجارية جماعية، ومع الفراغ الذي احدثه غياب هذه المباحثات فقد اتبعت الدول سياسات معينة، ادت الى التآكل التدريجي لنظام القيادة والمفاهيم التعاونية التي وجدت في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية.

وقد هددت كل من دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية واليابان والولايات المتحدة، بخلق الفوضى في النظام آنذاك.

فقد حاولت ستة دول اوروبية وازداد الرقم الى عشرة دول، حاولت بناء وحدة سياسة اقتصادية مشتركة، لكن هذه المحاولات اثبتت انها مشكلة مستعصية، وكان الهدف الاول لدول المجموعة الاقتصادية الاوروبية هو بناء اتحاد جمارك وتجارة حرة داخلية مع تعرفة خارجية مشتركة. وقد سمح بانشاء اتحادات الجمارك كاستثناءات لقوانين الجات الخاصة بعدم التفرقة.

ومنذ ايام خطة مارشال، كانت الولايات المتحدة تشجع اقامة اتحاد اوروبي كوسيلة لتقوية الغرب، وعندما رأت الولايات المتحدة ان المجموعة الاقتصادية الاوروبية سوف تزيد من التعرفة التجارية. اكدت من خلال قانون توسيع التجارة الذي صدر عام ١٩٦٢ بان الوحدة الاوروبية ستبقى مفتوحة وغير عنصرية. وبالرغم من ان نجاح جولة كندي اظهر ان اوروبا قد تبقى ملتزمة بالمذهب الجماعي والتحرري، الا انه وفي نهاية الستينات، بدى للولايات المتحدة بان اوروبا تذهب بالاتجاه المعاكس، وكانت السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة والتي ادت الى اغلاق المجموعة امام الواردات، كانت تعد مشكلة كبيرة. ومنذ وضع قانون السياسة الزراعية موضع التنفيذ عام ١٩٦٦ كان الهدف منه الحفاظ على مستوى مقبول سياسيا لمداخيل المزارعين داخل المجموعة وذلك عن طريق دعم الاسعار محليا.

ولكن للمحافظة على ارتفاع الاسعار محليا، فرضت دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية تعرفة خارجية مرنة على المستوردات الزراعية والتي اكدت بان اسعار المنتجات المستوردة ستكون اكثر ارتفاعا من المنتجات المحلية. وكان الغرض من فرص هذه التذبذبات هو تنظيم وتعديل الفرق بين الاسعار المدعمة واسعار الواردات وان البضائع المستوردة تكون فقط لتغطية العجز الذي لا يستطيع منتجي المجموعة من تغطيته.

والميزة الاخرى للسياسة الزراعية المشتركة هي غياب الرقابة الانتاجية، وقد خلقت الاسعار المدعمة بدون رقابة الكميات من الاغذية الفائضة. ومن اجل التخلص من هذا الفائض قامت دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية بتقديم اعانات للتصدير والتي تم دفعها عن طريق الرسوم المتغيرة للواردات وتعتبر السياسة الزراعية المشتركة ذات حماية تجارية مرتفعة خاصة تجاه الولايات المتحدة.

ان نسبة كبيرة من الصادرات الامريكية تذهب الى دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية حيث استوردت دول المجموعة عندما تم تأسيسها ٥١٪ من صادرات الطيور الداجنة

و ٣٦٪ من صادرات فول الصويا و ٣٦٪ من صادرات حبوب العلف و ٢٧٪ من صادرات القطن.

وبالرغم من ارتفاع الصادرات الامريكية لدول المجموعة منذ فرض قانون السياسة الزراعية المشتركة، الا ان الصادرات الامريكية من المواد المحظورة قد انخفضت بشكل رئيسي. مثال ذلك ان الصادرات الامريكية من الحبوب والارز الى دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية بلغت عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ قبل فرض قانون الرسوم المختلفة حوالي ٧٠٨ مليون دولار، ولكن وبعد فرض هذا القانون، انخفضت الصادرات الى حوالي ٣٢٧ مليون دولار وايضا فان قيمة الصادرات من البيض والطيور الداجنة الى دول المجموعة بلغ ٣٢ مليون دولار عامي ٦٥ و ٦٦ الا انها انخفضت عامي ٦٩ ــ ١٩٧٠ الى حوالي ١٤ مليون دولار.

وبالرغم من تاثير الحماية التجارية، الا ان دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية لم تكن راغبة في اجراء اي تعديلات جذرية على السياسة الزراعية المشتركة. ولقد حاولت الولايات المتحدة ان تضع السياسة الزراعية المشتركة على جدول اعمال جولة كندي قبل ان يوضع النظام موضع التنفيذ، لكن دول المجموعة رفضت ذلك، وفي السنوات التالية رفضت المجموعة بثبات تقديم اي تنازلات مهمة.

ونظرا للقوة السياسية والاقتصادية للمصالح الزراعية، فان تقديم اي تنازلات سوف يؤدي الى مشاكل سياسية داخلية. وان التنازلات سوف تهدد البناء الاساسي للاتفاق السياسي لدول المجموعة الاقتصادية.

وقد خلقت المجموعة الاقتصادية الاوروبية مشكلة اخرى وهي التوسع في الترتيبات التجارية المميزة التي خرجت بوضوح عن قانون الجات الخاص بعدم التفرقة. وفي عام ١٩٥٨ بدأت المجموعة وباتفاقية مع المستعمرات الفرنسية في افريقيا في ذلك الوقت، بدأت بمباحثات اتفاقيات تفصيلية مع معظم دول حوض البحر الابيض المتوسط والعديد من الدول الافريقية وحتى بعض دول اوروبا الغربية المتقدمة. ونظرت المجموعة الاقتصادية الاوروبية الى هذه الاتفاقيات على انها مساعدات للدول النامية وعلى انها تعديلات للتاثيرات العنصرية للسياسة الزراعية المشتركة.

والمشكلة الثالثة كانت بسبب التوسع في المجموعة لانضمام بريطانيا والدنمارك وايرلندا

واخيرا اليونان. ولم يكن التوسع فقط زيادة في حجم النظام للحماية الزراعية ونظام التفضيل القائم، لكن ايضا اصبح قوة لا تساعد افضليات المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

ان بعض دول منطقة التجارة الحرة الاوروبية التي لم تنضم الى المجموعة الاقتصادية الاوروبية لاسباب سياسية اضافة الى بعض دول الكومنولث، اصبحت مرتبطة بالمجموعة الاقتصادية الاوروبية من خلال اتفاقيات التجارة التفضيلية.

وفي نهاية العقد السادس بدأت اليابان بخلق مشاكل تجارية، وبالرغم من ان هذا البلد كان عام ١٩٦٨ ثالث اكبر دولة في العالم من حيث الناتج القومي الاجمالي، بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، الا انها بقيت خارج النظام التجاري الذي وضعت اسسة الولايات المتحدة واوروبا الغربية. وبقيت الفلسفة اليابانية وسياستها مختلفة تماما عن المفاهيم والممارسات العامة للاعضاء الاخرين في النظام. ولقد بدى لكل من الولايات المتحدة واوروبا الغربية ان اليابان تتبع سياسة التاميم الاقتصادي المحمي وتبرر ذلك بالايام السوداء التي تلت الحرب العالمية الثانية ولكن وبكل وضوح تخلصت منها في العقد السادس من هذا القرن.

وبالرغم من برنامج التحرر الذي بدأ عام ١٩٦٠ والذي الغى قيودا مهمة على العملات الاجنبية لصالح التجارة والبدىء بالتخلص من القيود الكمية على العديد من الواردات، الا ان اليابان بقيت مؤيدة للحماية التجارية. وبقيت القيود الكمية على كثير من المواد، اضافة الى كثير من المنتوجات الزراعية والمواد الاولية والصناعات الاولية مثل الحاسب الالي ومولدات الكهرباء الضخمة والالات الثقيلة والسيارات، اضافة الى ان القوانين الادارية مثل رخص وتامينات الاستيراد قد عملت كعوائق امام التجارة. واخيرا اكدت اليابان على ضرورة الحفاظ على الين باقل من قيمتة الحقيقية، والذي شجع الصادرات اليابانية ومع قيود الاستيراد لكان هناك فوائض كبيرة في الميزان التجاري الياباني. ومن وجهة النظر اليابانية فان الانتقادات الغربية لسياسة اليابان التجارية تبدو غير عقلانية وزائفة، وان الدفاع عن حرية التجارة له جذور فكرية بسيطة والقليل من الدعم الداخلي في اليابان. وان الالتزام الغربي نحو التحررية يبدو غير عقلانيا. وعارض اليابانيون المناقشة الزائدة والتي يربطونها بسياسات عدم التدخل والتجارة الحرة، ويطالبون بدلا من ذلك بالتوافق والتعاون من خلال ادارة حكومية جماعيا للاقتصاد. وان نظام الحماية التجارية الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية كان ليس بالضرورة استجابة مؤقتة للظروف السيئة ولكن ايضا سياسة ذات جذور تاريخية وفلسفية.

وان استمرار الحماية التجارية وان تكن بشكل محسن في فترة استعادة الاوضاع كانت تعتبر وسيلة جيدة للنمو الاقتصادي والانماء.

وتبدو المطالب الغربية بحرية التجارة اليابانية زائفة لان اليابانيون واجهوا قيود مشددة على صادراتهم الى اوروبا والولايات المتحدة. وعندما اصبحت اليابان عضوا في الجات عام ١٩٥٥، نفذت معظم الدول الاوروبية المادة ٣٥ من قانون الجات والتي تسمح لهم بنقض مبدأ «الدولة الاكثر رعاية» في معاملة اليابان والاستمرار في التفرقة ضد الواردات اليابانية، لكن الولايات المتحدة لم تستخدم هذه المادة ضد اليابان الا عندما ازدهر النشاط التجاري الياباني حينذاك فرضت الولايات المتحدة سلسلة من الاتفاقيات الاختيارية على اليابان والتي تحد من دخول عدد من السلع اليابانية الى الاسواق الامريكية. ان هذه القيود الموجهة ضد اليابان تبدو اكثر تفرقة من التفرقة اليابانية نفسها ولكن تطبيقها العالمي له رقابة كمية.

واخيرا وبالرغم من انبعاث الاقتصاد الياباني، الا انهم احتفظو بوجهة نظرهم الخاصة بان اليابان دولة غير مؤمنة اقتصاديا، وبالرغم من الفوائض الضخمة في موازين المدفوعات الا انهم استمروا بالاعتقاد بان الاقتصاد الياباني له اتجاه بنيوي نحو عدم التوازن في موازين المدفوعات وكذلك يجب ان تتم مراقبة التجارة الخارجية بشكل جيد.

واستمر اليابانيون بالاعتقاد، بالرغم من قوة اقتصادياتهم، بان الدول الغربية تريد فرض الحرية التجارية كوسيلة للسيطرة الاقتصادية على اليابان. ويرى اليابانيون بان اجراءاتهم نحو الحرية التجارية في العقد السادس والسابع من هذا القرن تبدو سريعة وتتجه نحو ايجاد نظام دولي للتجارة. ولكن ومن وجهة النظر الغربية، وخاصة الامريكيين بان اليابان رفضت تبني نظام التجارة الحرة وبقيت تؤمن بالحماية التجارية بشكل واسع عندما اختفت كل الحوافز الاقتصادية لهذه الحماية منذ امد بعيد.

واخيرا وبعد جولة كندي، بدأ دعم نظام التجارة الحرة الجماعية بالتضائل في الولايات المتحدة واصاب الشلل القيادة الامريكية. وكانت هناك اسباب عديدة لهذا التغير في الاتجاهات والسياسة الامريكية منها التهديد المستمر لبعض الصناعات والضعف العام والمستمر لبعض الصناعات والضعف العام والمستمر للاقتصاد الامريكي ووضع الميزان التجاري الامريكي السيىء واخيرا الشعور بان السياسات الحمائية لدول المجموعة الاقتصادية الاوروبية واليابان كانت سبب المشاكل الامريكية ومباشرة وبعد جولة كندي بدأ ممثلون لبعض

الصناعات المتدهورة مثل النسيج والحديد والصلب والالكترونيات والاحذية، بدأو بالضغط على الكونغرس الامريكي لتخفيف حدة التنافس في الواردات.

وطالبت بعض قطاعات الصناعة بما فيها العمال الذين يعتبرون من اكثر مؤيدي التجارة الحرة، بدأو يطالبون بالحماية التجارية. ومع بداية عام ١٩٦٨ بدأ اتحاد العمل الامريكي وهيئة التنظيمات الصناعية بالدعوة الى حماية التجارة الامريكية وفي عام ١٩٧٠ تحولت هذه التنظيمات من دعمها للحرية التجارية الى المطالبة والحث على الحماية.

وقد استجاب الكونغرس مباشرة، وبعد شهور من جولة كندي تم تقديم حوالي الف قانون خاصة بالقيود التجارية، والتي تطالب بحصص على بعض المواد من المعدات الالكترونية الى الفواكه.

وفي عام ١٩٦٨، قدم الرئيس الامريكي لندن جونسون قانون تجاري يسمح بان تستمر الولايات المتحدة بالمشاركة فيمباحثات التجارة الدولية، وبسبب انتهاء الصلاحيات الممنوحة للرئيس الامريكي للدخول في اتفاقيات دولية بعد قانون التوسع التجاري في حزيران ١٩٦٧، فان القانون منح الرئيس سلطات محددة لاجراء التعديلات القليلة على التعرفة. وعمل القانون على ازالة سعر البيع الامريكي وهي تعرفة غير خاضعة للقيود على المنتوجات الكيماوية وان هذه الازالة التي تم التباحث بشأنها كجزء من صفقة لتسوية شاملة لجولة كندي.

وبسبب معارضة الكونغرس فانه لم يتم التصويت على قانون التوسع التجاري وكنتيجة لذلك، فان جزءا مهما من اتفاقية جولة كندي لم يتم تطبيقه، وترك الرئيس بدون صلاحيات لاتمام حتى اتفاقيات تجارية دولية صغيرة.

في عام ١٩٦٩، حاول الرئيس الامريكي ريتشارد نكسون مرة اخرى الحصول على موافقة الكونغرس لاشتراك الولايات المتحدة في المباحثات التجارية عن طريق تقديمه لمشروع قانون محدود، وهذه المرة، قامت القوى المؤيدة للحماية بحملة واسعة النطاق من اجل قانون الحماية التجارية.

وفي عام ١٩٧٠، اعد الكونغرس قانونا يعتبر تغييراً لسياسة الولايات المتحدة التجارية لفترة مابعد الحرب. ويفرض هذا القانون الحصص التي تم تحريمها في قانون الجات، على

المنسوحات والاحذية ويعمل على تسويات لحماية التعرفة والمساعدة على تسويات يسهل الحصول عليها. ولكن ايضا كما هو الحال، فان القانون التجاري لعام ١٩٧٠ لم يتم التصوي عليه، وقام المؤيدون لحرية التجارة بتحويل الانظار عن الحماية التجارية على حساب السلطات التفاوضية للرئيس وابعاد سعر البيع الامريكي. ولم يمض وقت طويل قبل ان يطور الكونغرس.قانون الحماية التجارية والذي سمي قانون التجارة الخارجية والاستثمار لعام ١٩٧٢ والمعروف ايضا بقانون «بركي وهارتكي». والذي زاد امكانيات تسوية الحماية على التعرفة والذي اوصى بحصص شاملة على الواردات الا انه بقي بعيدا عن التصويت الى حين قامت المعارضة بحملة واسعة للتصويت عليه.

ان الحالة النفسية المتزايدة للشعب والكونغرس في سبيل الحماية التجارية لها اثر في تقييد السلطة التنفيذية. وبقيت ادارات الرئيسين جونسون ونكسون ملتزمتين من حيث المبدأ نحو المباحثات الدولية وللتخلص من القيود المفروضة على التجارة. ولأن السلطة التنفيذية كان عليها ان تواجه الكونغرس في معركة من اجل تجنب اصدار تشريع للحماية، فان الولايات المتحدة اصبحت غير قادرة على لعب دور القيادة في النظام. ولم يعد الرئيس يعتمد على الاغلبية في تحرير التجارة ولم يعد قادر على استخدام هذه الاغلبية كما فعل الرئساء السابقون، عن طريق ربط التجارة الحرة بالامن والسياسة الخارجية وفي عصر الانفراج وهيجان الكونغرس لم تعد هذه النداءات ذات فائدة او مغزى لان المناداة بالحرية التجارية توقفت عن كونها بند اساسي من بنود السياسة التجارية للولايات المتحدة ولذلك فقد ركز الرئيسين جونسون ونكسون على سياسة محدودة والتي تحتوي على القوى الداخلية المؤيده للحماية التجارية. وللفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٥، لم يعد لدى الرئيس الامريكي السلطة لاتمام اي اتفاقيات تجارية، وبذلك فقد توقف الاساس الذي تقام علية المباحثات التجارية، وعلاوة على ذلك فقد كان الرئيس ملزم باتخاذ خطوات فردية التي كانت السبب في تقويض النظام والتي كان اهمها سلسلة من قيود الواردات الاختيارية. وتحت الضغوط المتواصلة من الكونغرس وهيئاتة السياسية، فقد اجبرت ادارتي الرئيس جونسون ونكسون شركاء امريكا التجاريين توجية صادراتهم الى الولايات المتحدة فقط.

وعلى سبيل المثال فقد توصل الرئيس جونسون الى اتفاقية حول صادرات الحديد والصلب مع اليابانيين والاوروبيون، وفرض الرئيس نكسون اتفاقية المنسوجات على اليابانين وبعض دول اسيا الشرقية وعندما رفضت اليابان التوصل الى اتفاقية حول المنسوجات مع الولايات المتحدة، طالب الرئيس نكسون عام ١٩٧٠ فرض نظام الحصص على اليابان وقد

عمل التوجة الامريكي الفردي نحو هذه الاتفاقيات على اضعاف الادارة الجماعية وتفاقم اجواء الازمة التي توصف بها العلاقات التجارية.

الذهاب الى طوكيو

وبحلول عام ١٩٧١، لم تعد سياسة الغاء دور القوى المؤيدة للحماية مقبولة لادارة الرئيس نكسون. وكان الاقتصاد الامريكي يتجة نحو الازمة بسبب زيادة التضخم وركود الانتاج وبسبب اول عجز تجاري في القرن العشرين واصبح رخاء الاقتصاد المحلي والتوافق الاقتصادي الدولي، يعتمدان على احياء التجارة الخارجية، ولذلك قررت ادارة الرئيس نكسون عام ١٩٧١ احياء مبادرات التجارة الدولية. وانعكس التفكير الامريكي الخاص بالتغير في السياسة والمبادرات الامريكية الجديدة، انعكس في «تقارير وليمز وبرتسون» اللذان قدما تقريريهما لادارة الرئيس نكسون في النصف الاول من عام ١٩٧١ حول العلاقات الاقتصادية الدولية. لقد ركز هذان التقريران حول الالتزام التقليدي نحو التجارة الحرة عن طريق المباحثات الدولية الجماعية واوصت تلك الدراسة بان على الولايات المتحدة ان تكسر الجمود وتبادر في مباحثات جماعية كل المشاكل الكبرى، اضافة الى التجارة، المشاكل النقدية الدولية وقوانين الاستثمارات الخارجية والاشتراك في الاعباء الدفاعية. وفي خريف عام ١٩٧١ كان هناك الكثير من التقارير من موظفي الادارة عن سياسة تجارية صارمة وزيادة المطالبة بان تتعاون اوروبا واليابان في اعادة بناء نظام تجاري عادل. وفي منتصف اب ١٩٧١ اعلن الرئيس الامريكي عن السياسة الاقتصادية الجديدة من وجهة النظر الامريكية وكانت تسعى لان تتعامل هذه السياسة مع الموارد المحلية للتجارة والانهيار النقدي من خلال الاجور ومراقبة الاسعار والخطوات نحو تشجيع زيادة الانتاجية. وكانت تسعى للتعامل مع الشركاء التجاريين عن طريق فرض ضريبة اضافية مقدارها ١٠٪ على الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية والمطالبة باتحاد العملات لاعادة بناء التوازن في ميزان المدفوعات الامريكي.

ان الفوضى التي اثارها اعلان الرئيس نكسون في النظام التجاري الغربي كانت مركز عليها اثناء المباحثات التي تلت هذه الاعلان وقد طالبت الولايات المتحدة تنازلات فردية من اوروبا واليابان باعادة النظر في السياسة الزراعية المشتركة واعادة النظر في نظام التفضيل لدول المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

وتوقف التوسع في الاتفاقيات التفضيلية لدول المجموعة الاقتصادية الاوروبية والغاء القيود اليابانية وطالبت الولايات المتحدة بفوائض تجارية دائمة مضمونة كجزء من الاتفاقيات النقدية.

وبالرغم من رفض الاوروبيون واليابانيون للمطالب الامريكية الخاصة بالتنازلات الفردية، الا انهم لم يتخذوا اي خطوات انتقامية ووافقوا على تقديم بعض التنازلات المهمة سياسيا لكنها صغيرة وقصد منها تهدئة القوى المطالبة بالحماية التجارية في الكونغرس وفي المقابل، سحبت الولايات المتحدة مطالبها بتنازلات كبرى ووافقت على الدخول مع اليابانيين والاوروبيين في مباحثات تجارية جماعية للتاثير على اصلاح التجارة الدولية.

وعلى كل حال فقد تمت عرقلة الاصلاح التجاري بواسطة القيود المحلية وتعرقلت ادارة الرئيس نكسون بالضغوط المتواصلة للقوى المؤيدة للحماية التجارية وبالتحديد الحاجة للدخول في معركة مع تقرير يوركي وهارنكي واكد الاوروبيون بانهم غير قادرين على الدخول في مباحثات جماعية لحين البحث في دخول اعضاء جدد الى المجموعة الاقتصادية الاوروبية وكان الاوروبيون واليابانيون حذرون من الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة، حتى يمنح الكونغرس الرئيس صلاحيات اتمام الاتفاقيات التجارية. وكانت في نفس الوقت بعض القوى التي تعمل من اجل التعاون الدولي تحظى بتاثير ادارة الرئيس الامريكي نكسون. وبالرغم من العدوانية في تقرير لجنة بترسون ولجنة وليمز، الا انهما حثا على سلسلة من المباحثات الجماعية. وكان في الكونغرس بعض الجماعات التي تعمل ضد الاتجاهات المؤيدة للحماية وتتلقى الدعم من الجماعات ذات المصلحة في هذا الشأن. واعترف اليابانيون والاوروبيون بان عليهم ارضاء الجماعات المعنية داخل الكونغرس اذا رغبوا في العودة الى مباحثات الادارة الدولية، وكنتيجة لذلك فقد تباحث الاوروبيون واليابانيون حول اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة التي الغت بعض القيود السياسية المهمة الهادفة الى الحصول على موافقة الكونغرس من اجل اصدار تشريع حول التجارة الحرة. وكان هناك تعاونا داخل المنتديات الدولية وقد تم التحضير لمباحثات جديدة ضمن الجات.

واصبحت منظمة التعاون الاقتصادي والانماء منتدى مهما لمباحثات تجارية غير رسمية. وتم تشكيل لجنة على مستوى عال بدعوة من الولايات المتحدة عام ١٩٧١ للتباحث حول الاقتراحات الخاصة بالتجارة والاصلاحات الاقتصادية الاخرى، وكانت منظمة التعاون الاقتصادي والانماء تعمل كمنتدى للمناقشات السياسية.

وفي نهاية عام ١٩٧٣، تم الاتفاق على البدء في مباحثات جماعية تعقد في طوكيو في ايلول من عام ١٩٧٣. وفي اذار ١٩٧٣، قدم الرئيس الامريكي قانون الاصلاح التجاري الذي كان يهدف لارضاء اعضاء الكونغرس المؤيدين للحماية التجارية واعطاء الرئيس

سلطات اقوى اثناء المباحثات القادمة . وبموجب هذا القانون ، فقد اعطى الرئيس سلطات لم يسبق لقوتها مثيل لاتمام الاتفاقيات التجارية والتي تشمل على الغاء التعرفات نهائيا والتعرفات الغير خاضعة للقيود ومنح افضليات لصادرات الدول النامية ومنح امتيازات الدولة الاكثر رعاية للدول التي لها علاقات تجارية مع الولايات المتحدة . والعمل على تنفيذ برامج جديدة للمساعدة على التسويات . وفي نفس الوقت ، فقد منح الرئيس صلاحيات انتقامية ضد الدول التي لها ممارسات تجارية غير عادلة وزيادة القيود التجارية في حالة الازمات الداخلية .

وكان قانون الاصلاح التجاري يعد نقلة في تقويض سلطات الكونغرس وكان يهدف ايضا لان يكون اداة قوية في يد الرئيس الامريكي . وقد ادى النزاع السياسي الداخلي الى تأجيل قانون الرئيس الامريكي نكسون الخاص بالاصلاح التجاري حوالي ثلاثة سنوات ، وقد جاهد اعضاء الكونغرس واللجنة التنفيذية من اجل اعادة النظر في مبدأ الدولة الاكثر رعاية للاتحاد السوفيتي . وتأجيل بحث القانون ايضا عندما اصبح الكونغرس مشغولا بفضيحة ووترجيت . وعدم الرغبة في تقويض صلاحيات اكبر الى الرئيس نكسون .

وعندما تم افتتاح المباحثات التجارية الرسمية عام ١٩٧٣ ، كان الرئيس الامريكي لا يملك اية سلطات تفاوضية وحتى كانون ثاني عام ١٩٧٥ ، لم يكن قانون التجارة لعام ١٩٧٤ ، قد اصبح قانونا فاقد المفعول وحتى لذلك التاريخ لم تكن المباحثات التجارية الجادة قد بدأت .

طوكيـــو وما بعدهـــا

في ايلول ١٩٧٣ بدأ ممثلون من حوالي مائة دولة مباحثات في طوكيو من اجل ايجاد نظام تجاري دولي . وتعهد الممثلون في اعلانهم بالاستمرار في توسيع وتحرير التجارة الدولية .

لقد بدأت جولة طوكيو في ايلول من ذلك العام واستمرت بعد اقرار قانون التجارة الامريكي في شباط ١٩٧٥ في العمل على البدء في مباحثات تجارية جماعية ، لكنها كانت مختلفة تماما عن الستة جولات التي سبقتها . لقد بدأت جولة طوكيو او مفاوضات التجارة الجماعية في ظروف اقتصادية وسياسية تختلف تماما عن الجولات السابقة فقد تزامنت هذه المفاوضات مع الانسحاب من التحررية وبدء فترة قيل عنها انها بداية للحماية التجارية

الجديدة. ولقد نمت الحماية التجارية الجديدة في ظروف خصبة من الأزمة النفطية وعدم الاستقرار النقدي والركود الاقتصادي والاعتماد المتبادل. وعدم التوازن في الحسابات الجارية لكثير من الدول المستوردة للنفط والذي سببه ارتفاع اسعار النفط وعدم فعالية تسويات الحسابات الجارية في ظل اسعار الصرف المعومة، كل ذلك فرض ضغوطا على الحكومات من اجل تحسين عدم التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تحسين القوانين التجارية.

وادى التراجع الاقتصادي بشكل عام الى صعوبات في عدد كبير من الصناعات التي تواجه منافسات خارجية. وفي عهد الاعتماد المتبادل فقد واجهت قطاعات اقتصادية كثيرة مشاكل المنافسة الخارجية وحثت كثير من الصناعات على المطالبة بحلول دولية لأزمات الدورة التجارية لصناعاتهم ولم تكن الضغوط التي مارستها كثير من الصناعات المتضررة ظاهرة جديدة حيث ان التحرك السياسي المركزي لادارة التجارة في فترة مابعد الحرب كان ثمرة جهود الحكومات لادارة هذه الضغوط من اجل خلق والمحافظة على نظام تجاري دولي حر. ولغاية منتصف السبعينات كانت الحكومات قادرة مع الكثير من الصعوبات على احتواء هذه الضغوطات التي تدعو الى الحماية التجارية. ولقد مكن النمو المتواصل وارتفاع نسبة العمالة خلال الحماية التجارية. ولقد مكن النمو المتواصل وارتفاع نسبة العمالة خلال الثلاثة عقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، مكنت الحكومات من السماح للصناعات ان تعدل اوضاعها حسب حالات السوق المتغيرة دون ردة فعل سياسية كبيرة ومع انخفاض نسب النمو والتراجع الاقتصادي والمشاكل البنيوية في كثير من القطاعات، اصبحت هذه المشاكل مكلفة على المستويين السياسي والاقتصادي للحكومات التي تقدم تسهيلات خاصة بالتسويات. والعامل الاخير في الحماية التجارية الجديدة، كان التغير الذي طرأ على دور الولايات المتحدة حيث انه وخلال مباحثات التجارة الجماعية، اصبحت الولايات المتحدة من اكثر الداعين الى الحماية التجارية الجديدة، بسبب الاستجابة الى المشاكل الاقتصادية الحقيقية والضغوطات السياسية للقطاعات المضطربة وايضا من اجل احتواء هذه القوى ومنها تدير مباحثات التجارة الجماعية. ولقد عملت الولايات المتحدة على تقديم مبادرات جديدة عملت على التحول الكبير من التجارة الحرة الى الحماية التجارية.

واتخذت الحماية التجارية الجديدة عدة اشكال، كان اهمها ترتيبات قيود الواردات الاختيارية. وبموجب هذه الاتفاقيات التي تكون عادة سرية وثنائية يمتنع مصدري البضائع ذات الاسعار المنخفضة عن تصدير منتوجاتهم الى تلك الدول التي تهدد بضائعهم ومصانع

تلك الدول وتزيد من البطالة وهناك تاريخ طويل لمثل هذه الاتفاقيات.

ولقد بحثت الولايات المتحدة في الخمسينات والستينات من هذا القرن عدد من قوانين مراقبة الصادرات الاختيارية مع اليابان وعدد من الدول الاقل تطورا، والتي بموجبها قد قيد المصدرون مبيعاتهم في اسواق الدول المتقدمة. وهناك اتفاقيتان تم بحثهما جماعيا وضمن قوانين الجات وهما :

١ ــ اتفاقية النسيج طويلة الاجل لعام ١٩٦٢.
٢ ــ اتفاقية الالياف المتعددة الاطراف عام ١٩٧٤.

وكانت هاتنان الاتفاقيتان تهدفان الى تجنب قوانين الجات الخاصة بعدم التفرقة واتفاقيات الجات الخاصة بالغاء الحصص وتخفيضات التعرفات على هذه الموارد وقد نظر اليهما على انهما خطوات غير عادية واستثناءات لعمل الجات الطبيعي، واما الجديد في اتفاقيات القيود التصديرية الاختيارية في الفترة الحالية فهو النمو الذي لم يسبق له مثيل في استخدام هذه الاتفاقيات، وقد تكاثر استخدام هذه الاتفاقيات في السبعينات في قطاعات مختلفة مثل الحديد والصلب والنسيج والالكترونيات والملاحة واخيرا الاحذية، لان هذه الاتفاقيات لا تشجع التجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية، لكن ايضا التجارة بين الامم الصناعية نفسها كما هو الحال في اتفاقيات الحديد والصلب والملاحة.

ولم تعد اتفاقيات القيود التصديرية الاختيارية استثنائية للقانون، لكن وسيلة مقبولة وجديدة لتنظيم التجارة. وزادت الدول المتقدمة من استخدامها للخطوات ضد الاغراقية في الضرائب الجمركية المضادة وتعتبر هذه الخطوات مشروعة في ظل قوانين الجات التي تسمح للدول باتخاذ خطوات ضد الاغراق ومعونات الصادرات وتسمح ايضا باجراء وقائي مؤقت ضد منافسة الاستيراد الضارة الناتجة عن الحرية التجارية وخلال السبعينات كان هناك خلاف حول شرعية الاغراق والمنافسة الغير عادلة وماهية الاوضاع التي تشرع مثل هذا الاجراء الوقائي. فعلى سبيل المثال اصبح بحكم قانون اصلاح التجارة الامريكي لعام ١٩٧٤، اصبح من السهل على الصناعات الامريكية ان تثبت ضررها الناتج عن التنازلات التجارية ويترك الامر للمحكمة لاصدار قرارات ايجابية بخصوص الاغراق الاجنبي والمنافسة الاجنبية الغير عادلة. ولجأت الصناعة الامريكية الى المحاكم من اجل اجبار الحكومة على فرض التعرفات وفرض الضرائب المضادة لمنح مساعدات من اجل التسوية وللتفاوض حول القيود المفروضة على الصادرات الاختيارية. وفي حادثة واحدة، فان الضغط الذي مارسته صناعة

الحديد والصلب الامريكية من خلال الكونغرس ادى الى ان تجد الادارة مايسمى بـ «الية تحريك الاسعار» التي سببت في حماية صناعة الصلب الامريكية من زيادة الواردات من الصلب عن طريق فرض الضرائب المضادة عندما كان يباع الصلب الاجنبي باقل من الاسعار المحددة سابقا. والنموذج الاخر للحماية التجارية في الفترة الحالية هو السياسات الصناعية الوطنية، ولجأت الدول الى التعرفة الغير خاضعة للقيود مثل المعونات وافضليات الضرائب لمساعدة الصناعات الضعيفة. وكثير من الدول الاوروبية، على سبيل المثال، قدمت مساعدات مباشرة لصناعة الصلب وبناء السفن.

وكان اثر الحماية التجارية يتمثل في زيادة مستويات هذه الحماية، وتقول دراسة للجات بانه منذ عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٧٧ ساهمت القيود الجديدة المفروضة من ٣٪ الى ٥٪ من تدفقات التجارة الدولية والتي تبلغ من حوالي ٣٠ ــ ٥٠ بليون دولار. وخلصت الدراسة الى القول بان الدول المتقدمة كانت المورد الرئيسي لهذه الحماية التجارية الجديدة.

واذا كان المقصود من المباحثات التجارية الجماعية ان تحفظ وتوسع هذا النظام، فان عليها ان تجد الطرق لادارة الحماية الجديدة. وبالرغم من ان المباحثات التجارية الجماعية عملت في ظروف اقل ملائمة من تلك التي سادت المباحثات السابقة، الا ان اهدافها كانت اكثر طموحا من الجولات السابقة.

في الوقت الذي كانت تهدف فيه الجولات السابقة الى تخفيض الحصص وقيود التعرفة خاصة على المنتجات الغير زراعية وتطبيق قوانين الجات واهدافها، الا ان جولة طوكيو استمرت في تخفيض التعرفة، ولكن ايضا حاولت ان تذهب بعيدا في تنظيم المناطق الغير واردة على قوائم التجارة الدولية. ولقد حاولت ليس فقط تخفيض القيود التجارية، لكن ايضا رسم الخطوط الرئيسية لعمل الادارة التجارية.

ولقد عكست المباحثات التجارية للمجموعات العاملة، عكست الضوء على المباحثات التجارية، فقد تمشت اعمال مجموعة التعرفة مع الاعمال التقليدية للجات والمباحثات التجارية، وركزت مجموعة المنتوجات الاستوائية ومجموعة تحسين قوانين الجات على المشاكل الخاصة للتجارة مع الدول الاقل تطورا وبحثت المجموعات الاربعة الاخرى المشاكل الجديدة للتجارة بين الدول المتقدمة. وتعهدت مجموعة اخرى ان تنظم وتخفض من التعرفة الغير خاضعة للقيود. وتناولت مجموعة حماية الاجراءات الوقائية بشكل الحماية الجديدة وهي ازدياد استعمال الحكومات للاجراءات الفردية مثل اتفاقيات القيود التصديرية الاختيارية

من اجل حماية الصناعات المحدودة. وكانت تهدف الى توسع وجود قوانين الجات التي لم تكن مناسبة لادارة التهور في هذه السياسات.

وبموجب المادة ١٩ من قانون الجات، فانه يحق للحكومة ان تفرض اجراءات وقائية دون اخذ اذن مسبق من الجات. اذا تأكد ان هناك تدهور غير منظور في الواردات مما يسبب اضرار كبيرة للصناعة المحلية لكن لم يتم استخدام المادة (١٩) هذه الا نادرا لانه يجب تطبيقها على اساس مفاوضات الدولة الاكثر رعاية لكافة الموردين. في الوقت الذي تفضل فيه الحكومات مراقبة الاستيراد من بعض الموردين. وحاولت مجموعة الزراعة ان توسع الادارة الدولية للتجارة من الزراعة، وحاولت هذه المجموعة ان تختبر امكانية التعامل مع المسائل التجارية على اساس صناعة بضاعة. وان هذه الطريقة سوف تمكن المفاوضين ان يناقشوا عدة انواع من المعوقات التجارية العاملة ضمن صناعة واحدة.

في نيسان عام ١٩٧٩، وبعد ستة سنوات ونصف من الاجتماع الاول في طوكيو اختتمت مباحثات التجارة الجماعية. وتم تخفيض بعض من الاهداف الخاصة ببعض المشاركين مثل تخفيض التعاريف على المنتجات المصنعة وتم وضع قوانين للتعرفة الغير خاضعة للقيود، وبعض التغيرات في تطبيق قوانين الجات نحو الدول الاقل تطورا. لكن المحاولات الاخرى قد انهارت بما فيها الحرية التجارية على الزراعة والاكثر احراجا كانت المحاولة لتنظيم الاجراءات الوقائية.

والنتيجة الاكثر اهمية في مباحثات طوكيو هي التقدم الذي تم احرازه لتنظيم التعرفة الغير خاضعة للقيود في التجارة ج وتضمنت اتفاقيات التجارة الجماعية عدة قوانين جديدة تهدف الى تحسين نظام الجات عن طريق توسيع الادارة التجارية لتنظيم التعرفة الغير خاضعة للقيود في التجارة. وكان قانون المعونات والرسوم المضادة خطوة نحو التعامل مع السياسات الصناعية الوطنية. وقد اعترف القانون بالمعونات المقدمة الى المنتجات المصنعة وليس الى المواد الاولية كتفرقة تجارية غير خاضعة للقيود. وتسمح بشكل فردي للدول ان تفرض الرسوم المضادة عندما تؤدي المعونات الى ضرر مادي للدولة المستوردة، وبتفويض من كافة الموقعين على هذه الاتفاقية، بفرض مثل هذه الرسوم اذا كانت المعونات ستؤدي الى ضرر للصادرات في الاسواق الاخرى ويقيم قانون الاغراض قوانين مقارنة لاتخاذ خطوات ضد الاغراق.

ويعتبر قانون التدابير الحكومية سياسات الشراء الحكومية تعرفة غير خاضعة للقيود. وتضع القوانين لاعطاء المساواة في التعامل للشركات المحلية والاجنبية عند تقديم العطاءات لمقاولات من جهات رسمية. وبالرغم من ان الهيئات الحكومية المغطاة في ظل هذا القانون، تعتبر صغيرة الا انها سابقة مهمة.

وهناك قوانين اخرى تعطى المقاييس الصناعية وتقيم الضرائب والترخيص لاقامة القوانين الخاصة بتنظيم التعرفة الغير خاضعة للقيود. ولكل من هذه القوانين لجنة من الموقعين، الذين يتمتع البعض منهم بسلطات الاستشارة والمراقبة والبعض الاخرى يتمتع بسلطات تسوية الخلافات. وبالرغم من النقلة الجديدة التي احدقتها قوانين التعرفة الغير خاضعة للقيود الا انه لا يزال هناك الكثير من التساؤلات عن مدى فعالية هذه القوانين لان هذه القوانين يمكن تطبيقها على الموقعين عليها فقط، ولاول مرة تعتمد هذه القوانين عن مبدأ الجات الخاص بعدم التفرقة. وبينما وقعت الدول المتقدمة قوانين اتفاقيات التجارة الجماعية الا ان معظم الدول الاقل تطورا والدول الصناعية الحديثة لم تكن مقتنعة باهمية هذه القوانين واختارت ان تبقى بعيدا عن هذه القوانين. وبذلك بقيت تلك الدول تتمتع بسياسة التفرقة المسموح بها بموجب قوانين الجات. وليس فقط ان هذه القوانين ليست عالمية بل لانها ايضا غير مكتملة. وعلى سبيل المثال فان قانون المعونات والضرائب المضادة لم يبين بالتحديد انواع التدخل الحكومي واي تدخل اكثر لمعونات الصادرات المباشرة فانه يعتبر قيودا تجارية. والاكثر اهمية هو فشل التوصل الى اتفاقية حول قانون الاجراءات الوقائية من اجل سرعة تكاثر القيود التصديرية تحت الادارة الجماعية.

وقد واجهت المحاولات الجادة لاجل مد الادارة التجارية لتصل الى الزراعة، واجهت بعض النجاح. الا ان المباحثات لم تنجح في تقريب وجهات النظر المتعارضة بخصوص اهداف وطبيعة المراقبة الدولية للزراعة. وايدت الولايات المتحدة حرية التجارة الزراعية بما فيها تحسين السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الاقتصادية الاوروبية. ومن جهة اخرى، فقد حثت دول المجموعة الاقتصادية على استخدام اتفاقيات البضائع لاستقرار الاسعار العالمية والتوريد طويل الاجل ورفضت التفاوض حول اسس السياسة الزراعية المشتركة. ولم ترغب اليابان ولاسباب سياسية داخلية في الحرية التجارية للزراعة. والنتيجة كانت ضئيلة وهي عبارة عن اتفاقية للمشاورات حول بعض المشاكل الزراعية المحددة بما فيها المشاكل المتصلة بمنتوجات الالبان واللحوم لكن كانت هناك نتيجة مهمة لباحثات القطاعات وهي اتفاقية حول الطائرات المدنية والتي ادت الى تحرر تجارة هذه الصناعة.

واخيرا فان جولة طوكيو لم تتبنى مسألة تجارة الخدمات والتي كانت تمثل جزءا متناميا من التجارة الدولية والذي بقي خارج الجات. وبالرغم من ان المباحثات التجارية الجماعية، كانت خطوة مهمة، الا انها كانت خطوة محدودة ولم تكن ملائمة لكبح انتشار ضغوطات الحماية التجارية في الثمانينات من هذا القرن.

تجارة حرة ام عادلة

بالرغم من توقيع اتفاقيات طوكيو، الا انه كان هناك قوى سياسية اقتصادية جديدة تتجمع لتقوى الحماية التجارية في بداية العقد الثامن.

والمشكلة الرئيسية كانت فترة الكورد الاقتصادي. وواجهت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عدة مشاكل مع نهاية العقد السابع. وادى عقد كامل من التغيرات البنيوية الى تنقلات رئيسية في تكوين الناتج القومي الاجمالي للدول والى مشاكل رئيسية في الصناعات القديمة، تضخم عقيم، وهو عبارة عن نقص في تكوين رأس المال، ونقص الانتاج الذى ادى الى تباطىء النمو الاقتصادي، وكان التأكيد على هذه المسائل في السياسات المضادة للتضخم في الثمانينات نتيجة انخفاض اقتصادي حاد لم يسبق له مثيل منذ الكساد الكبير. وحتى قبل فترة الركود فقد انخفضت نسبة نمو الناتج القومي الاجمالي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من مامعدله ٤,٧٪ سنويا بين ١٩٦٠ و ١٩٧٣ الى ٣,٢٪ سنويا بين ١٩٧٣ و ١٩٧٩ وبعد عام ١٩٧٩ تم تبني سياسات انكماشية بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ادت الى نمو في معدل الناتج القومي فقط ١,٣٪ عام ١٩٨٠ و ١,٢٪ عام ١٩٨١ و ٣,٪ عام ١٩٨٢ ونتيجة لذلك فقد شهدت السنوات ١٩٨٠ الى ١٩٨٢ اقل معدل للنمو والذي كان ٠,٧٥٪ سنويا.

وبسبب الركود، فقد كسدت تجارة العالم وانخفضت بالفعل وانخفض حجم التجارة الدولية من معدلات نمو سنوية اكثر من ٥٪ بين اعوام ١٩٧٧ و ١٩٧٩ حيث انخفض الى ١,٥٪ عام ١٩٨٠ وصفر عام ١٩٨١ وبالحقيقة انخفض ٢٪ عام ١٩٨٢. وكان هذا ثالث انخفاض منذ الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٧٥ وبعد ازمة النفط، انخفض حجم التجارة بنسبة ٣٪ وان هذا الانخفاض كان مدعوما بزيادة ٣,٥٪ عام ١٩٧٤ و ١١٪ عام ١٩٧٦. وسجلت التجارة الدولية عام ١٩٨٠ اقل اداء لها منذ الحرب العالمية الثانية.

جدول ٣ ــ ١ معدل البطالة اليومية في الدول الصناعية الكبرى ١٩٦٠ــ١٩٨٣

احصائية ربع سنوية تعدل فصليا

السنة او الربع	الولايات المتحدة		كندا	فرنسا	المانية الغربية	ايطاليا	بريطانيا
1960	5.5	6.5	1.7	1.6	1.1	3.2	2.1
1961	6.7	6.7	1.5	1.4	.6	2.8	1.9
1962	5.5	5.5	1.3	1.3	.6	2.5	2.7
1963	5.7	5.2	1.3	1.2	.5	2.1	3.3
1964	5.2	4.4	1.2	1.3	.4	2.4	2.4
1965	4.5	3.6	1.2	1.4	.3	3.0	2.1
1966	3.8	3.4	1.4	1.7	.3	3.3	2.2
1967	3.8	3.8	1.3	1.8	1.3	3.0	3.2
1968	3.6	4.5	1.2	2.4	1.1	3.1	3.2
1969	3.5	4.4	1.1	2.2	.6	3.1	3.0
1970	4.9	5.7	1.2	2.4	.5	2.8	3.1
1971	5.9	6.2	1.3	2.7	.6	2.9	3.9
1972	5.6	6.2	1.4	2.8	.7	3.4	4.2

1973	4.9	5.5	1.3	2.7	.7	3.2	3.2
1974	5.6	5.3	1.4	2.9	1.6	2.8	3.1
1975	8.5	6.9	1.9	4.2	3.4	3.2	4.6
1976	7.7	7.1	2.0	4.6	3.4	3.6	6.0
1977	7.1	8.1	2.0	5.0	3.5	3.6	6.3
1978	6.1	8.4	2.3	5.4	3.4	3.7	6.2
1979	5.8	7.5	2.1	6.1	3.0	3.9	5.6
1980	7.1	7.5	2.0	6.5	2.9	3.9	7.0
1981	7.6	7.6	2.2	7.7	4.1	4.3	10.6
1982	9.7	11.0	2.4	8.7	5.9	4.8	12.3
1983	9.6	11.9	2.7		7.3	5.1	
1982							
I	8.8	8.9	2.3	8.4	5.3	5.0	11.9
II	9.4	10.5	2.4	8.7	5.7	5.0	12.1
III	10.0	12.1	2.4	8.8	6.1	4.6	12.6
IV	10.6	12.7	2.4	8.8	6.6	4.5	12.9
1983							
I	10.4	12.5	2.7	8.7	7.1	4.9	13.5
II	10.1	12.4	2.7	8.8	7.4	5.7	13.8
III	9.4	11.7	2.7	8.8	7.5	4.8	13.6
IV	8.5	11.1	2.6		7.2	5.0	

المصدر : تقرير الرئيس الاقتصادي (واشنطن مكتب مطبعة الحكومة الامريكية ١٩٨٤ ص ٣٤٣) .

وادى الركود الى البطالة الكبيرة في بداية الثمانينات والتي زادت من الاثار السياسية والاقتصادية للبطالة البنيوية والتي نمت بشكل جيد قبل عام ١٩٧٩ . وهناك العديد من العوامل التي تقف خلف زيادة البطالة في الدول الصناعية مثل النمو البطيء والتوسع في عدد السكان وزيادة اعداد المرأة العاملة وان زيادة الاستثمار في معدات الانتاج الكثيف والات توفير العمالة قد زادت من البطالة في الدول الرئيسية السبع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في السبعينات وفي نهاية عام ١٩٨٣ فقد دفع الركود الاقتصادي نسبة البطالة في هذه الدول السبع الى ١/٤ ٨٪ ، وتركزت البطالة في الصناعات التي واجهت منافسة اجنبية شديدة ، على سبيل المثال ، بلغت البطالة في الولايات المتحدة في كانون اول ١٩٨٢ ١٠,٦٪ والبطالة في قطاع السيارات ٢٣,٢٪ . وبلغت النسبة في صناعة المعدات الاساسية ٢٩,٢٪ .

وبعد هدوء التضخم كانت الوظائف مسألة سياسية هامة في الثمانينات ومع ازدياد الوعي الجماهيري لاثر المنافسة الاجنبية على الصناعات المنافسة للاستيراد ، فقد زادت الضغوط من اجل الحماية التجارية . وقد ساهم وضع النظام النقدي الدولي في تعميق المطالبة بالحماية ، ففي الثمانينات اصبحت اسعار الصرف تحدد بافضلية الموجودات وليس بالموازين التجارية وان عدم ملائمة اسعار الصرف ادت الى انحراف العلاقات التجارية واضافت الى المطالبة المتزايدة بالحماية التجارية . وخاصة الزيادة المفاجئة في قيمة الدولار بعد ١٩٨٠ والذي اصبح بعدها قوة للحماية . وادت الزيادة المرتفعة في قيمة الدولار الى ضعف المركز التنافسي للصادرات الامريكية وزيادة القوة التنافسية للواردات الاجنبية . وادت الزيادة في الواردات والنقص في الصادرات الى العجز في الميزان التجاري الذي بلغ ٣٦ بليون دولار عام ١٩٨٢ و ٦٩ بليون دولار عام ١٩٨٣ والذي اصبح نقطة نقاش قوية من اجل الحماية . واستجابت الحكومات الى ازمات الثمانينات بجولة جديدة من الحماية والكثير من الصناعات كانت عرضة للقيود التصديرية الاختيارية والمعونات وقيود الواردات . وادت الزيادة في القيود على التجارة الى سوء وضع التراجع الاقتصادي الذي كان السبب الرئيسي لخطوات الحماية التجارية . وادى التآكل في التجارة الحرة للسيارات والذي بلغ اقصاه عام ١٩٨١ بين الولايات المتحدة واليابان على اساس القيود التصديرية الاختيارية على سيارات الركاب قد اوضح الاسباب الكافية لخلق الحماية التجارية .

وقد واجهت صناعة السيارات في منتصف العقد السادس تغييرات بنيوية جذرية ففي عام ١٩٦٣ تمركزت صناعة سيارات الركاب في الولايات المتحدة واوروبا الغربية، وانتجت الولايات المتحدة مانسبته ٤٨٪ من مجموع السيارات المنتجة في الدول الصناعية وانتجت الدول الغربية ٤٦٪ اما اليابان فكان انتاجها ٢,٦٪. وفقط ٢٠٪ من السيارات المنتجة تمت تجارتها منها ٥٪ للولايات المتحدة و ١٪ لليابان واحتلت واردات السيارات في عام ١٩٦٣ نسبة ضئيلة من الانتاج المحلي ٥٪ في الولايات المتحدة و ١٩٪ في اوروبا و ٢٪ في اليابان.

شهد عام ١٩٨١ انتقال مراكز الانتاج وتغير دور الصادرات والواردات واهم هذه التغيرات كان ظهور اليابان كمنتج رئيسي ومصدّر للسيارات وانخفضت في عام ١٩٨١ حصة الولايات المتحدة من مجموع انتاج الدول الصناعية الى ٢٥٪ من صناعة السيارات وانخفضت نسبة الدول الاوروبية الى ٤٤٪ لكن ارتفعت نسبة اليابان الى ٢٨٪ وبلغت حصة اليابان التي تمت متاجرتها عام ١٩٨١ حوالي ٤٦٪ من مجموع السيارات المصنعة في الدول الصناعية.

وحافظت الولايات المتحدة على نسبتها البالغة ٥٪ لكن انخفضت نسبة الدول الاوروبية الى ٥٣٪ وارتفعت نسبة اليابان الى ٣٧٪ واخيرا ارتفعت نسبة الصادرات كحصة من مجموع الناتج المحلي للولايات المتحدة واوروبا، حيث بلغت ٥٠٪ في الولايات المتحدة و ٥١٪ في اوروبا عام ١٩٨١ واحتلت السيارات اليابانية عام ١٩٨١ مانسبته ٢١,٨٪ من سوق السيارات الامريكي.

ان هناك عدة اسباب معقدة للتغيرات الهيكلية في صناعة السيارات منها الانتاجية المرتفعة المستوى للصناعات اليابانية والتنافسية المرتفعة والنوعية العالية للسيارات اليابانية وتعدد انواعها وازمة النفط، خاصة في الولايات المتحدة. وكانت النتائج السياسية لاندفاع الصادرات اليابانية سهلة نسبيا حيث انها كانت ضغطا لابقاء السيارات اليابانية بعيدة عن اسواق اوروبا الغربية وامريكا. وتم التوصل عام ١٩٧٦ الى اول القيود التصديرية الاختيارية عندما ارغمت بريطانيا اليابان على ان تحدد صادراتها بما نسبته ١١٪ من سوق السيارات البريطاني. وفي السنة التالية اعلنت فرنسا انها لن تسمح للسيارات اليابانية بان تمثل اكثر من ٣٪ من مجموع سوق السيارات الفرنسي ولكن بقيت سوق الولايات المتحدة مفتوحة امام السيارات اليابانية.

وشهد الركود الاقتصادي للاعوام ١٩٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ تغيرات في المناخ السياسي ، فقد انخفض الطلب على سيارات الركاب بشكل رئيسي. فمنذ عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨١ انخفضت نسبة الانتاج اليابانية ١٣٪ وبالرغم من هذه الانخفاضات الا ان نسبة الواردات بقيت ثابتة نسبيا ، ففي الولايات المتحدة انخفضت الواردات ٤٪ و ٥٪ في اوروبا وبين اعوام ١٩٧٨ و ١٩٨١ خسر المنتجون الامريكيون مامجموعه ٢٣ بليون دولار وبقيت نسبة البطالة في صناعة السيارات الامريكية ٧,٥٪ عام ٧٩ و ٢٠,٢٪ عام ١٩٨٠ و ١٤,٦٪ عام ١٩٨١.

وفي عام ١٩٨١ وبالحاح شديد من صناعة السيارات فقد تم تقديم تشريع داخلي للكونغرس موجه ضد اليابان ، ويوصي هذا التشريع بانه بحلول عام ١٩٨٥ ، وخاصة تلك الشركات التي تبيع نصف مليون سيارة في الولايات المتحدة ، فان ٩٠٪ من قيمة هذه السيارات يجب ان تأتي من الانتاج في الولايات المتحدة او كندا . وفي نفس الوقت وبسبب الضغط المتواصل من صناعة السيارات ، فقد تم تقديم عدة مشاريع قوانين للكونغرس والتي تحدد مبدأ «الدول الاكثر رعاية» الجماعي والذي اعتمدت عليه الجات والسياسة التجارية للولايات المتحدة لمدة اربعة عقود متتالية ، ويقترح التشريع المقترح حماية انتقامية للولايات المتحدة من تلك الدول التي لم تمنح الولايات المتحدة فرص تجارية متساوية مع تلك التي منحتها الولايات المتحدة لهذه الدول . وادت الضغوط المطالبة بالحماية داخل الولايات المتحدة الى احتكاك تجاري بينها وبين اليابان ، والتي ادت الى الغاء التشريع في سبيل تسهيل المشكلة السياسية والمتنامية بين الدولتين ونتيجة لذلك وافقت اليابان والولايات المتحدة على قيود تصديرية اختيارية مدتها سنتان تحدد بموجبها اليابان صادراتها من السيارات الى الولايات المتحدة بنسبة ١٦,٥٪ فقط من السوق الامريكي بانخفاض نسبته ٥,٣٪ وبعد شهر وافقت اليابان على تحديد نسبة النمو في صادراتها الى المانيا الغربية بنسبة (١٠٪) .

وفي حزيران ١٩٨١ ، حصلت كل من كندا ، هولندا ، بلجيكا ولكسمبورج على قيود تصديرية اختيارية على اليابان . وتم تمديد اتفاقية السيارات الامريكية اليابانية عام ١٩٨٢ الى سنة ثالثة وسنة رابعة وتم تطبيق هذا النموذج في اتفاقيات السيارات في عدة صناعات اخرى واهم تلك الصناعات الالكترونيات والحديد . والنتيجة كانت تفاقم «التجارة المدارة» والتي تعرف بانها التجارة التي هي عرضة لبعض التعرفات الغير مراقبة من قبل المصدر او المستورد او كليهما . ولذلك لم تحدد من قبل قوى السوق . وفي عام ١٩٨٠ كان قد تم ادارة حوالي

٤٨٪ من تجارة العالم. وفي مجال الصناعة التي بلغت ٤٠٪ من تجارة العالم ارتفعت نسبة التجارة المدارة الى مجموع التجارة من ١٣٪ عام ١٩٧٤ الى ٣٠٪ عام ١٩٨٤. ويبدو ان نظام الجات لم يكن مؤثرا في وجه الحماية الجديدة. ويبدو ان اتفاقيات المباحثات التجارية الجماعية لم تكن مناسبة للتعامل مع قيود الصادرات الاختيارية والسياسات الصناعية.

وحتى في ظل الاتفاقيات الدولية، فان الدول كانت اكثر استجابة للضغوط السياسية الداخلية اكثر من استجابتها للقوانين الجماعية. واهم من ذلك فقد تعرضت شرعية هذه القوانين للهجوم.

وفي عصر التدخل الحكومي في الاقتصاد وانتقال الافادة النسبية والفوائض في عدد من القطاعات والابتعاد المتواصل عن قوانين الجات فان العديد من صانعي السياسة والمحللين بدأوا في المطالبة بنظام يقوم على العدل والتجارة المدارة. وليس التجارة الحرة.

وسوف يعترف نظام التجارة العادلة بالحقيقة والرغبة بالتدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني من اجل ان تقرر الافادة النسبية والاتفاقيات الحكومية في سبيل ادارة التجارة الدولية.

ان عناصر هذا النظام التي اقترحها المحللين كانت متنوعة وغير دقيقة. وتنوعت من الدفاع الكلي عن قيود التعرفة كأداة للسياسة الوطنية الى الاقتراحات من اجل مباحثات دولية لتقسيم الانتاج العالمي الى مجموعات من الانظمة التي تقوم على مستويات مختلفة من التدخل الحكومي ومن ادارة الفائض التجاري الى التجارة الحرة في القطاعات المتقدمة.

وبالرغم من ان التآكل بدأ يدب في نظام الجات، الا انه لم ينهار كليا. وان الوعي السياسي فيما بعد الحرب المؤيد للتجارة المفتوحة، بقي حيا وفي وضع جيد. واستخدم قادة الدول الصناعية مؤتمر القمة واجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من اجل التأكيد على التزامهم بمبادىء التجارة الحرة وحل بعض المشاكل المحدودة. وعملت الدول على ايجاد نماذج من اجل المناقشات الدولية. وتم استخدام الاجتماعات الثنائية، التي كان اهمها تلك الاجتماعات التي عقدت بين الولايات المتحدة واليابان، من اجل ايجاد الحلول للنزاعات التجارية. واستخدمت ايضا الاجتماعات الرباعية بين الولايات المتحدة واليابان والمجموعة الاوروبية وكندا من اجل ايجاد الحلول للمسائل التنظيمية. وفي عام ١٩٨١ ومن اجل ايقاف

انهيار النظام، فقد دعُي المجلس الحاكم للجات الى اجتماع وزاري عقد في عام ١٩٨٢ وكان هذا هو الاول منذ ايلول ١٩٧٣ والذي نتج عنه جولة طوكيو.

وكان الامل يراود المراقبون بان يذهب الوزراء الى ما بعد التاكيدات العادية لالتزاماتهم تجاة التجارة الحرة لمواجهة عدد من المشاكل الجديدة والقديمة بما فيها اعادة النظر بقوانين جولة طوكيو الخاصة بالتعرفات الغير خاضعة للقيود. واستمرار المباحثات حول شفافية قانون الاجراءات الوقائية والذي كان سينهي القيود التصديرية الاختيارية والمتضمن لقوانين الحماية المقبولة من كافة اعضاء الجات. والعمل على استمرار الجهود المبذولة في سبيل انضمام الزراعة الى قوانين الجات. والنظر في القوانين الجديدة على تجارة التكنولوجيا العالية والخدمات.

وانعقد الاجتماع في شهر تشرين ثاني في جو من التردد والحيرة والتازم وكان كل وزير راغب بالتاكيد على التزام حكومتة لمبادىء نظام التجارة الحرة لكن لم يكن اي منهم مستعد ولاسباب سياسية داخلية ان يتخلى عن مبدأ الحماية من اجل التجارة الحرة وانتهى الاجتماع بعد ستة ايام من المناقشات الصعبة، لكنة كان فاشلا على كافة الاصعدة، وبدلا من الالتزامات الاكيدة فقد تعهد الوزراء لعمل امكانيات محدودة من اجل التاكيد على ان السياسات التجارية لدولهم لا تزال تتماش مع قوانين الجات. واعادوا التعهد السابق بعقد مفاوضات للتفاهم الشامل حول الاجراءات الوقائية وبدلا من العمل ببرنامج الجات حول الخدمات فانهم وافقوا على ادخال الموضوع في جدول اعمال الجات لعام ١٩٨٤ ودعوة الحكومات لدراسة تجارتهم حول الخدمات ومشاركة اعضاء الجات بعضهم البعض في هذه الدراسات.

وتم انشاء لجنة جديدة لدراسة التجارة الزراعية. ولم تتم مناقشة المنطقة الصعبة لتجارة التكنولوجيا ذات المستوى العالي. ودعا ان النتيجة الايجابية للاجتماع الوزاري هو الاعتراف الواسع بان نظام التجارة الدولي قد واجة انهيارا عاما. وان فشل الوزراء في التوصل الى حلول حول المواضيع التي تم بحثها بين مؤتمر جنيف يبين للعالم باسرة ان.عليه ان يرى الانهيار السريع الذي اصاب نظام التجارة.

وبعد اقل من عام على نهاية اجتماع جنيف فقد دعت السكرتارية العامة للجان في ايلول ١٩٨٣ لعقد جولة جديدة من المفاوضات الجماعية، وفي نفس الشهر فقد اصدرت ادارة

الرئيس الامريكي ريغان دعوتها لمباحثات جديدة في اجتماع لوزراء التجارة لكل من الولايات المتحدة، كندا، اليابان ودول المجموعة الاقتصادية الاوروبية والذي حث الولايات المتحدة على عقد مثل هذا الاجتماع هو كونها مدعومة بالانتعاش الاقتصادي الذي بدأ يأخذ مجراه في الولايات المتحدة، وبالرغم من ان اليابان ايدت عقد جولة جديدة من المباحثات الجماعية الا ان ممثلي دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية اعربوا عن رأيهم بان الوقت كان غير مناسب لعقد مثل هذا الاجتماع، سيما وان دولهم تواجه مشكلة البطالة المتزايدة والركود الاقتصادي المستمر وانخفاض المنافسة السياسية.

وبالرغم من توقف المناقسات العامة، الا انه تم احراز بعض التقدم في مسألة الخدمات، وبعد الاجتماع الوزاري تبنت الولايات المتحدة وبعض الحكومات القيام بدراسات وطنية شاملة لمجال الخدمات في التجارة وفي نفس الوقت قامت الولايات المتحدة ببعض المحاولات الدبلوماسية الجادة من اجل جمع الدعم لقانون الخدمات بين الدول المتقدمة ودفع مسألة الخدمات على جدول اعمال مؤتمر القمة الاقتصادية الذي كان سينعقد في لندن عام ١٩٨٤. وفي اواسط عام ٨٣، اكتسبت مبادرات الولايات المتحدة في مجال الخدمات في التجارة دعم وتأييد كل من اليابان والمجموعة الاقتصادية الاوروبية بالرغم من معارضة بعض الدول لهذه المبادارات. وفي كانون اول ١٩٨٣، افصح الممثل التجاري الامريكي عن الدراسة المصحوبة بطلب الولايات المتحدة لقانون عام في السلوك كأساس للمباحثات التجارية الجماعية الخاصة بالخدمات في عام ١٩٨٥ او ١٩٨٦. واذا مابقيت الولايات المتحدة واليابان تضغطان لجولة جديدة في المباحثات التجارية واذا استمر الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في الولايات المتحدة عام ١٩٨٣ فانه من الممكن البدء في مباحثات تجارية جماعية في الثمانينات من هذا القرن. وفي الحقيقة فقد ايد مؤتمر القمة الاقتصادية الذي عقد في لندن عام ١٩٨٤، ايد فكرة عقد جولة مباحثات تجارية جديدة الا انهم لم تحدد تاريخا لذلك. وقد تعتمد المفاوضات التجارية الجماعية على اعمال المفاوضات التجارية الجماعية من اجل الحماية الجديدة تحت الادارة الجماعية. واذا كان تاريخ مابعد الحرب شيء رئيسي فانه يعمل ايضا كعائق امام التقدم في الحماية التجارية.

وحتى اذا بدأت بالفعل المباحثات الجماعية فانها اداة غير مناسبة للادارة. ولم يعد النظام التجاري الدولي يُدار بمفاوضات دولية وبشكل دوري. في حين كانت المفاوضات الدولية الدورية كافية في الوقت الذي كانت فيه الاقتصاديات منفصلة نسبيا مع اعتدال النمو الاقتصادي.

أدى الاعتماد المتبادل والتدخل الحكومي في الاقتصاد والتغير الاقتصادي السريع، ادى الى خلق مشاكل تجارية جديدة يصعب مراقبتها والسيطرة عليها من خلال هذه المفاوضات. وان الضغوط المتزايدة من قبل المؤيدين للحماية التجارية لا يمكن السيطرة على تنظيمها من خلال عمليات الجات النشطة او التنبؤ بها عن طريق اصعب القوانين المحتمل التوصل اليها. واصبحت السرعة والمرونة امران ضروريان وان العالم لا يستطيع الاعتماد على الولايات المتحدة لتصبح القوة المحركة للادارة التجارية في العالم. وقد جعلت القيود التي فرضتها السياسات الداخلية وانخفاض السيطرة الامريكية، الى ان من الصعب سياسيا ان تستعيد الولايات المتحدة مركزها السابق وهناك حل وحيد لمواجهة الحاجة الى ادارة تعددية، وهو اقامة منظمة جديدة للتجارة الدولية او توسيع مدى وتأثير المؤسسات القائمة مثل الجات او منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية او من خلال الاتصالات غير الرسمية مع موظفي الحكومة.

وهل ستكون الدول المتقدمة قادرة على تحقيق هذا الحل الجديد من الادارة فان ذلك سيكون من المسائل المركزية الهامة في السياسات الدولية للتجارة في العقد الثامن.

الجزء الرابع

الشركات المتعددة الجنسية
ومسألة الادارة

ان الاستثمار الخارجي المباشر ليس ظاهرة جديدة، ومنذ بدأ الانسان يتبادل التجارة مع انسان اخر، فقد وضعوا اسس العمليات التجارية. وقد وصل الاستثمار التجاري الخارجي اعلى نقطة له في تطور الشركات التجارية الكبرى مثل شركة الهند الشرقية وشركة خليج هودسون وشهد القرن التاسع عشر استثمارا خارجيا مباشرا في مجالات الزراعة والتعدين والصناعة وفي اوائل العقد التاسع من القرن الماضي كان لبعض الشركات الامريكية استثمارات تصنيعية في الخارج مثل سنجر، ستاندرد اويل وغيرها.

وفي اثناء الحرب العالمية الاولى، بلغت قيمة الاستثمارات الامريكية الخارجية حوالي ٢,٦٥ بليون دولار، وتشكل ٧٪ من مجموع الناتج القومي الاجمالي في ذلك الوقت، لكن من المفهوم الاخر فان الاستثمار الدولي ظاهرة جديدة من حيث طبيعتها. وحدث تغير لابعاد وطبيعة التجارة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية ادت الى خلق شكل جديد وقوى للاستثمار الدولي، وذلك هو الشركات المتعددة.

الشركات متعددة الجنسيات

لقد تكتلت مجموعة من الصناعات الدولية مع بعضها البعض لتشكل الشركات متعددة الجنسية التي تتراوح بين استخراج المعادن الاولية الى تصنيع المنتجات ومن بضائع استهلاكية مثل المشروبات الغازية الى منتجات تكنولوجية مثل الحاسوب الالي الى الخدمات مثل التأمين والصرافة.

وتختلف الشركات المتعددة الجنسية ليس من ناحية نوعية العمل فحسب ولكن ايضا من ناحية كيفية اداء هذا العمل، والمستوى التكنولوجي، والبناء التنظيمي وبنية السوق الذي يستوعب منتجات تلك الشركات. وبالرغم من ذلك، الا ان هناك بعض الميزات المشتركة للعديد من الشركات متعددة الجنسية، يمكن استخدامها لوصف هذه الظاهرة وتميز المشاكل التي تخلقها هذه الشركات.

ان الشركة متعدد الجنسيات هي شركة مع عدد من الشركات الاجنبية التابعة لها والتي تستطيع ان توصل انتاج الشركة الام وتسويقه خارج حدود اية دولة وهذه الشركات ليست فقط شركات ضخمة باستطاعتها تسويق انتاجها في الخارج لكنهم شركات صدرت ربطات من رأس المال والتكنولوجيا والقدرات الادارية والمهارات التسويقية من اجل القيام بالانتاج في دولة اجنبية. وفي كثير من الحالات فان انتاج هذه الشركات يغطي العالم باسره مع اختلاف في مراحل الانتاج المتبعة في دول مختلفة والتسويق ايضا على مستوى دولي احيانا وبيع البضائع المصنعة في دولة او دول في جميع انحاء العالم واخيرا تهدف الشركات متعددة الجنسيات الى ايجاد شركات تابعة في العديد من الدول، وقد عرّف احد المحللين الشركات المتعددة الجنسيات بانها الشركات التي لها استثمارات في ستة او اكثر من الدول الاجنبية ووجد ان مثل هذه الشركات تمثل مانسبته (٨٠٪) من جميع الشركات التابعة الاجنبية للشركات الامريكية الضخمة.

وتأتي الشركات متعددة الجنسيات ضمن اكبر المؤسسات في العالم. في عام ١٩٨٠ بلغت مبيعات اكبر من مئتي شركة اكثر من ٣,٨ بليون دولار. وان مبيعات اكبر خمسة شركات كانت اكثر من ٥٠ بليون دولار للشركة الواحدة وان اكبر شركة وهي شركة «اكسون» بلغت مبيعاتها في عام ١٩٨٠ اكثر من ٧٧ بليون دولار وان مبيعات كل شركة من الشركات المتعددة الجنسيات العشرة في العالم بلغت اكثر من ٢٨ بليون دولار والتي تعتبر اكثر من الناتج المحلي الاجمالي لاكثر من ٨٧ دولة باستثناء الاتحاد السوفيتي و «اوروبا الغربية» وفي الحقيقة فقد بلغت مبيعات «اكسون» عام ١٩٨٠ اكثر من الناتج المحلي الاجمالي لاكثر من ٩٦ دولة باستثناء الاتحاد السوفيتي واوروبا الغربية. وان هذه الشركات العملاقة تنوي اتباع طريق احتكار القلة.

وباستطاعتهم السيطرة على الاسواق بسبب حجمهم الكبير وقوة مواردهم المالية وسيطرتهم على التكنولوجيا او امتلاكهم لانتاج خاص ومميز. ولهذه الشركات متعددة الجنسيات خصائص تنظيمية مميزة، اذ ان الشركات التابعة الاجنبية اما ان تكون مملوكة مباشرة من قبل الشركة الام من خلال الملكية المطلقة او من خلال مشاريع مشتركة مع مجموعات حكومية او خاصة، وبالرغم من التغير الذي طرأ، فان الملكية المطلقة اصبحت مفضلة من وجهة نظر اصحاب العمل لانها تسمح بوضع مراقبة قصوى على العمل. وتهدف الشركات متعددة الجنسيات الى مركزية اتخاذ القرار في هذه الشركات بالرغم من اختلاف البناء الاداري من شركة الى اخرى.

وكان التطور التقليدي للاستثمار الدولي قد بدأ من العمليات الخارجية شبه المستقلة الى اتحاد العمليات الدولية في تقسيمة دولية منفصلة الى توحيد العمليات الدولية في داخل الشركة ككل.

وبالرغم من ان الشركات متعددة الجنسيات قد اتبعت سياسة عدم مركزية القرارات على المستوى المحلي، الا ن القرارات الرئيسية التي تتعلق بالنشاطات الخارجية مثل توزيع الانتاج وتوزيع الاسواق وتنويع الدراسات والابحاث والتخطيط طويل الاجل وخاصة الاستثمارات الرأسمالية فان اتخاذ مثل هذه القرارات بقي في ايدي الشركة الام.

وهناك ميزة تنظيمية لهذه الشركات وهي توحيد الانتاج والتسويق على مستوى دولي، بحيث من الممكن ان يمر الانتاج لسلعة معينة في عدة دول لحين اكتمال الانتاج وقد يتم تسويق هذه السلعة في دول اخرى.

ويؤكد توحيد الانتاج والتسويق الى ضرورة الحاجة الى مركزية اتخاذ القرار والتخطيط المركزي والذي يكون اسهل عن طريق المراقبة والادارة المركزية. وتكون هذه الشركات عادة مرنة ومتحركة وبعضها مرتبطة ببعض الدول بسبب الحاجة الى المواد الاولية وبسبب الالتزام بتقديم رأس مال كبير والبعض الاخر استطاع ان ينقل عملياته خارج الحدود الدولية لغايات زيادة ارباح الشركة واسواقها وامنها للحفاظ على بقائها. ان المرونة او الحركة يعتمدان على الخطوات البنيوية لمركزية اتخاذ القرار. ان البناء التنظيمي الموحد والمركزي يؤكد رغبة الشركات المتعددة الجنسيات لاتخاذ القرارات باهتمام نحو الشركة ونحو الاجواء الدولية وليس باهتمام نحو تلك الدول التي تعمل فيها.

ان حجم الشركات الكبير والتنظيم المركزي والانتاج الموحد والتسويق، كلها موارد قوية تستطيع المؤسسة استخدامها من اجل تحقيق اهدافها الدولية وتطبيق سياستها المرسومة. وتخلق المميزات الخاصة للشركات المتعددة الجنسيات ازمات مع الدول وان المجال الدولي لهذه الشركات قد عرف بخلقه للمشاكل السياسية وقد تبحث الشركات المتعددة الجنسيات عن اهداف او تتبع سياسات ذات فائدة من وجهة النظر الدولية للشركة لكن هذه السياسات قد لا يكون مرغوبا فيها من وجهة النظر الوطنية. وقد تتعارض مع اهداف وسياسات تلك الدول العاملة فيها اضافة الى مشكلة تشريعية متعلقة بتلك الاهداف. ومن الناحية القانونية فان لدى الشركات المتعددة الجنسيات عدة هويات وطنية ولذلك فانها عرضة لعدة تشريعات مختلفة. لانه لا يوجد هناك دولة او هيئة مسؤولة عن النظام

التشريعي باكملة ولان هذا التشريع عادة غير واضح المعالم وانه من الصعب في بعض الاوقات على الدول ان تمارس رقابة قانونية على الشركات المتعددة الجنسيات المقيمة فيها.

قوة من اجل التغيير
انتشار الشركات متعددة الجنسيات

بالرغم من قوتها الفريدة التي قد تؤدي الى تفجر الصراع بين الدول. الا ان الشركات المتعددة الجنسيات ما كان ان تصبح لها مشكلة ادارة لو ان هذه المشكلة لم تتفاقم على شكل نمو ظاهري في فترة ما بعد الحرب.

وكان انتشار الشركاتمتعددة الجنسيات وخاصة الشركات الامريكية احدى خواص الاقتصاد الدولي المعاصر. وارتفعت بين عامي ١٩٦٧ ــ ١٩٧٨ اسهم الاستثمارات الامريكية المباشرة، مقومة بالقيمة الدفترية، ارتفعت من ٥٦,٦ بليون دولار الى ١٦٨,١ بليون دولار. وبلغ الاستثمار الامريكي المباشر عام ١٩٨٢. ٢٢١,٣ بليون دولار. وللفترة من عام ٦٧ الى ٧٨ ارتفعت قيمة الاسهم التي تملكها المانيا الغربية من ٣ بليون دولار الى ١٣,٨ بليون دولار، وارتفعت قيمة الاسهم التي تمتلكها المملكة المتحدة من ١٧,٥ بليون دولار الى ٤١,١ بليون دولار وارتفعت قيمة الاسهم التي تمتلكها اليابان من ١,٥ بليون دولار الى ٢٦,٨ بليون دولار وبلغت قيمة الانتاج الدولي عام ١٩٧٦ حوالي ٨٣٠ بليون دولار اذا ما قارناة بمجموع صادرات العالم التي بلغت ٩١٨ بليون دولار في نفس العام.

ان معظم النمو الذي طرأ على الشركات المتغددة الجنسيات حصل في اقتصاديات الاسواق المتطورة. وان حوالي ٩٥٪ من تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة قد نشأ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وان حوالي ثلاثة ارباع هذا الاستثمار قد ذهب الى دول اخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد لعبت الاستثمارات الخارجية في الستينات من هذا القرن دورا هاما في اقتصاديات الدول المتطورة.

وكانت كندا اكثر الحالات بعداً حيث تعد من الدول التقليدية ذات الاستثمارات الخارجية الواسعة، ففي نهاية عام ١٩٧٣ بلغت نسبة الشركات التي كانت اسهمها مملوكة من الخارج حوالي ٥٨٪ من رأس المال الصناعي الكندي، ٧٥٪ في الصناعات البترولية والغاز الطبيعي، ٥٨٪ في التعدين وصهر المعادن و ٣٤٪ من جميع الصناعات عدا المالية والزراعية.

جدول ٤ــ١ مساهمة الاستثمارات المباشرة من وفي اقتصاديات الاسواق المتطورة ١٩٦٧ــ١٩٧٣ــ١٩٧٨

الدولة او الاقليم	مساهمة الاستثمارات المباشرة في الخارج						مساهمة الاستثمارات الداخلية المباشرة					
	1967		1973		1978		1967		1973		1978	
	بليون دولار	(٪)	بليون دولار	(٪)	بليون دولار	(٪)	بليون دولار	(٪)	بليون دولار	(٪)	بليون دولار	(٪)
امريكيا الشمالية	60.3	53.7	109.1	52.7	181.7	48.9	29.1	40.4	53.5	38.1	84.0	34.4
كندا	3.7	3.3	7.8	3.8	13.6	3.7	19.2	26.6	32.9	23.4	43.2	17.7
الولايات المتحدة	56.6	50.4	101.3	48.9	168.1	45.2	9.9	13.7	20.6	14.7	40.8	16.7
اوروبا الغربية	48.2	42.9	84.8	41.0	158.1	42.5	28.7	39.8	66.1	47.1	133.8	54.9
بلجيكا ولكسمبورغ	1.3	1.1	2.2	1.1	4.7	1.3	1.4	1.9	3.8	2.7	9.6	3.9
فرنسا	6.0	5.3	8.8	4.3	14.9	4.0	3.0	4.2	5.8	4.1	14.9	6.1
المانية	3.0	2.6	11.9	5.8	31.8	8.5	3.6	5.0	13.1	9.3	29.2	12.0
ايطاليا	2.1	1.9	3.2	1.5	3.3	0.9	2.6	3.6	6.8	4.8	10.1	4.2
هولندا	11.0	9.8	15.4	7.4	23.7	6.4	4.9	6.8	7.5	5.4	12.8	5.3
السويد	1.7	1.5	3.0	1.4	6.0	1.6	0.5	0.7	1.0	0.7	1.3	0.5
سويسرا	3.7	3.3	10.2	4.9	27.8	7.5	0.4	0.5	2.2	1.6	7.7	3.2
بريطانيا	17.5	15.6	26.9	13.0	41.1	11.0	8.2	11.4	17.4	12.4	32.5	13.3
اليابان	1.5	1.3	10.3	5.0	26.8	7.2	0.6	0.8	1.2	0.8	2.2	0.9
منتصف الكرة الجنوبي	2.4	2.1	2.7	1.3	5.2	1.4	13.7	19.0	19.7	14.0	23.9	9.8
استراليا	0.4	0.4	0.5	0.2	1.1	0.3	5.4	7.5	10.2	7.3	10.9	4.4
جنوب افريقيا	1.9	1.7	2.1	1.0	3.8	1.0	7.2	10.0	8.1	5.7	10.8	4.4
المجموع	112.4	100.0	207.0	100.0	371.8	100.0	72.1	100.0	140.5	100.0	243.9	100.0

المصدر : الحكومات وشركات متعددة الجنسيات ــ السياسات في الدول المتقدمة ــ واشنطن اللجنة البريطانية لشمال امريكيا، كانون الاول ١٩٨٣ .

جدول ٤ـ٢ اقتصاديات الاسواق المتطورة : التدفقات الخارجية
للاستثمارات المباشرة حسب الدولة ١٩٧٠ـ١٩٨٠ (ملايين الدولارات)

الدولة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
استراليا	111.0	104.3	124.9	205.0	247.7	161.5	269.0	251.0	231.6	317.8	482.9
النمسا	11.0	36.1	28.2	35.8	21.6	29.1	57.7	85.2	83.9	85.3	100.2
بلجيكا	156.0	180.5	177.0	268.2	478.7	235.5	352.1	463.5	557.1	1 335.9	204.3
كندا	300.0	241.7	405.0	764.2	829.8	896.0	869.4	1 506.1	2 485.2	2 372.1	2 994.8
دنمارك	29.0	52.2	147.7	97.8	—	78.9	−63.5	161.1	32.6	—	—
فنلندا	52.0	46.1	60.8	15.5	28.9	25.5	30.0	72.4	62.6	125.3	130.2
فرنسا	373.0	397.2	595.0	934.6	781.7	1 578.4	1 648.7	1 113.8	2 024.5	2 029.7	3 023.5
المانية الغربية	873.0	1 045.1	1 563.4	1 669.0	1 924.2	2 015.5	2 459.1	2 230.0	3 618.3	4 638.3	4 529.3
ايطاليا	110.0	400.2	215.0	259.9	200.8	346.0	160.5	551.1	169.0	542.6	−584.4
اليابان	355.0	360.1	727.4	1 895.5	1 876.1	1 760.5	1 985.8	1 634.5	2 366.3	2 894.1	2 394.8
هولندا	519.0	440.3	731.8	913.2	1 712.6	1 647.6	1 118.7	1 516.6	1 759.1	2 180.9	2 689.0
نيوزلندا	1.0	−1.0	8.7	−1.2	1.2	3.6	—	5.8	3.8	−12.9	−39.0
النرويج	32.0	32.1	—	50.1	147.9	171.2	192.8	124.9	63.9	43.9	252.5
البرتغال	—	—	6.5	44.1	37.3	8.5	5.8	2.3	6.3	−11.6	13.0
جنوب افريقيا	17.0	29.1	19.5	50.1	114.3	121.4	32.3	67.7	259.2	9.0	—
اسبانيا	43.0	25.1	36.9	52.5	85.4	91.1	54.3	140.1	131.5	220.9	311.1
السويد	213.0	175.5	263.8	294.5	425.7	435.9	596.9	735.5	415.7	617.6	619.5
بريطانيا	1 310.0	1 645.9	1 833.8	3 957.9	3 686.1	2 599.5	3 870.0	3 288.9	5 245.9	5 914.8	6 106.8
الولايات المتحدة	7 589.0	7 616.6	7 741.1	11 396.8	9 079.9	14 242.0	11 926.2	11 897.0	16 063.2	23 966.6	18 611.9
المجموع	12 094.0	12 827.1	14 686.4	22 903.2	21 680.0	26 447.8	25 565.7	25 847.7	35 579.3	47 270.4	41 840.3

علامة (—) تشير الى انخفاض مساهمة الدولة في الاستثمارات الخارجية المباشرة.

المصدر : الامم المتحدة والشركات العابرة للقوميات في النمو العالمي : اعادة اختبار ـ نيويورك الامم المتحدة ١٩٨١ ص ٢٨٥ .

جدول ٤ــ٣ التدفقات الداخلية للاستثمارات الخارجية المباشرة حسب الدولة والاقليم ١٩٧٠ــ١٩٨٠ (ملايين الدولارات)

الدولة او الاقليم	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
اسواق الدول المتقدمة											
استراليا	898.0	1 148.4	1 042.3	138.3	1 334.9	433.5	1 054.1	1 150.0	1 658.9	1 678.3	2 124.1
النمسا	95.0	79.2	77.1	107.3	172.0	99.6	107.4	124.9	157.8	192.5	239.5
بلجيكا	318.0	446.3	386.5	718.9	1 137.7	958.0	871.7	1 273.8	1 429.8	1 134.4	1 547.5
كندا	866.0	929.8	625.4	825.0	862.3	709.1	−191.7	1 030.9	1 184.4	1 608.5	622.1
الدنمارك	104.0	125.4	163.9	212.2	—	267.1	−190.5	75.9	88.9	103.4	—
فنلندا	18.0	25.1	36.9	13.1	34.9	68.0	58.9	47.9	33.8	27.1	28.6
فرنسا	622.0	525.6	687.3	1 126.6	1 853.3	1 555.3	1 062.2	2 021.0	2 919.7	2 537.5	3 249.9
المانيا الغربية	595.0	1 131.4	1 932.6	2 026.6	2 140.7	692.1	1 073.7	840.6	1 540.0	1 111.1	1 119.3
اليونان	50.0	42.1	55.4	62.0	67.3	24.3	10.4	24.5	17.5	19.4	74.2
ايسلندا	5.0	20.1	3.3	−1.2	13.2	42.5	4.6	4.7	7.5	2.6	23.4
ايطاليا	32.0	25.1	31.5	52.5	51.7	159.1	173.2	135.4	375.6	337.2	—
اليابان	606.0	518.5	1 803.4	619.9	600.1	631.4	95.8	1 138.3	509.6	360.5	−744.5
هولندا	94.0	209.6	162.9	−35.8	204.4	230.7	115.5	23.4	12.5	232.6	273.3
نيوزيلندا	537.0	585.7	603.7	858.3	952.5	977.4	349.8	359.6	671.1	1 200.3	1 241.7
النرويج	23.0	55.2	83.6	−32.2	166.0	193.0	179.0	168.1	12.5	33.6	37.7
البرتغال	64.0	94.3	120.5	208.6	346.4	214.9	372.9	765.9	485.8	399.2	58.6
جنوب افريقيا	—	—	72.7	95.4	105.8	115.3	52.0	49.0	56.3	47.8	114.5
اسبانيا	335.0	259.8	117.3	27.4	692.7	184.6	18.5	−121.4	−127.7	−484.5	—
السويد	222.0	201.6	268.2	389.8	358.4	307.2	221.7	520.7	919.0	1 397.9	1 492.9
المملكة المتحدة	108.0	83.2	67.3	72.7	75.8	80.1	4.6	80.6	71.4	112.4	251.2
الولايات المتحدة	850.0	1 078.2	1 017.3	1 783.4	1 997.6	1 364.7	1 453.5	2 310.5	2 501.5	3 881.2	4 885.9
	1 464.0	366.1	955.4	2 801.5	4 762.5	2 634.7	4 341.0	3 712.7	7 900.1	11 860.6	0 854.8
المجموع الجزئي	7 906.0	7 950.6	10 314.2	12 070.3	17 930.2	11 942.4	11 238.1	15 737.0	22 425.8	27 793.5	27 494.8
الدول النامية											
امريكا اللاتينية	815.0	1 555.6	1 019.5	2 389.0	1 894.2	3 428.8	1 749.1	3 082.3	4 059.0	5 396.7	5 249.1
افريقيا	369.0	852.5	570.0	603.2	689.1	302.3	431.8	678.3	565.9	2 028.4	2 187.9
غرب اسيا	142.0	−133.4	192.2	−468.5	−3 557.4	2 288.7	−1 086.4	1 056.6	855.1	−980.6	−3 097.6
جنوب شرق اسيا	486.0	561.7	780.6	1 425.8	1 445.6	1 709.6	1 690.2	1 437.2	1 888.0	2 286.8	3 230.4
اوروبا	22.0	27.1	22.8	28.6	39.7	35.2	46.2	59.5	78.9	87.9	84.6
المجموع الجزئي	1 834.0	2 863.5	2 585.1	3 978.1	508.7	7 764.5	2 830.9	6 313.9	7 446.9	8 819.2	7 654.3
مجموع الدول	9 740.0	10 814.1	12 899.3	16 048.5	18 438.9	19 706.9	14 069.0	22 051.0	29 872.7	36 612.7	35 149.1

علامة (.) تشير الى انخفاض مساهمة الدول في الاستثمارات الخارجية المباشرة .

المصدر : الامم المتحدة والشركات العابرة للمقومات في النمو العالمي . اعادة اختبار ــ نيويورك الامم المتحدة ١٩٨١ ص ٢٨٦ .

وبحلول عام ١٩٨١، انخفضت هذه الارقام الى حوالي ٥٠٪ في الصناعة و ٤٤٪ في الصناعات البترولية والغاز و ٤٦٪ في التعدين و ٢٦٪ في جميع الصناعات عدا المالية والزراعة.

وفي نهاية العقد السابع، بلغت حصة الشركات المتعددة الجنسيات من الاقتصاد البريطاني حوالي ١٧٪ من الانتاج الصناعي و ١٣٪ من العمالة الصناعية وفي نفس الوقت بلغت حصة الشركات الاجنبية العاملة في المانيا الغربية ١٩٪ من الانتاج الصناعي وفي فرنسا ٢٣٪. والجدير بالذكر ان الرقابة الخارجية على صناعة التكنولوجيا ذات المستوى العالي في اوروبا كانت اكبر بكثير من الارقام العامة المقترحة.

وقد ساهمت عدة عوامل في النمو الكبير للشركات المتعددة الجنسيات وخلقت التكنولوجيا وتعقيدات الادارة امكانية الانتشار، وان التطور الذي حدث في مجال الاتصالات وتقنيات الادارة والتنظيم قد مكن من المركزية والتداخل وسهولة الحركة.

وقد كان الكومبيوتر والاتصالات وتطور التنظيم التعاوني الذي استخدمته الشركات الامريكية، من العوامل المهمة التي ادت الى سيطرة الشركات الامريكية. وادى النظام النقدي الدولي الاقل قيودا الى وضع مفضل لانتشار الشركات المتعددة الجنسيات في فترة مابعد الحرب، وكان للتخلص من القيود المفروضة على تدفقات رأس المال والتجارة اثر على امكانية انتشار الاستثمار المباشر. وخلق الكنديون والاوروبيون الحوافز الهادفة الى جذب الاستثمارات الاجنبية.

ونظرا لامتلاك الشركات الامريكية لاعظم الموارد المالية والتقنية، فقد كانت قادرة على الاستفادة من الظروف الدولية السائدة وبعيدا عن الوضع المفضل للانتشار فهناك حوافز للشركات الدولية للتحرك الى الخارج.

وظهرت عدة نظريات توضح الحوافز الموضوعة من اجل انتشار الشركات المتعددة الجنسيات.

فبينت نظرية الدورة الانتاجية بان خروج الشركات الى الخارج كان استجابة لتهديد اسواق التصدير. وطورت الشركات صناعات جديدة وطرق جديدة للتصنيع تم تصديرها الى الخارج من خلال الصادرات. وعندما كان الوضع التصديري لهذه الشركات مهددا،

فانهم عملوا على تأسيس شركات تابعة في محاولة من اجل استعادة مصالحهم وعندما تفقد الشركة مصالحها، فمن الممكن ان تتحول الى نوعية جديدة من الانتاج، وان تحاول خلق مصالح جديدة عن طريق تغيير الانتاج او البحث عن مواقع انتاج قليلة التكلفة في دول اخرى.

ان نظرية الاحتكار واحتكار الاقلية تحتوي على بعض المتشابهات لاسباب تحرك الشركات الى الخارج من اجل استقلال القوة الاحتكارية التي يملكونها من خلال بعض العوامل مثل المنتجات الفردية والخبرات التسويقية ومراقبة التكنولوجيا والمهارات الادارية، وهناك نظرية اخرى تفترض ان سبب انتشار الشركات الى الخارج يعود الى رغبها في استغلال الموارد الخارجية مثل رخص الايدي العاملة والتكنولوجيا او انخفاض الضرائب والتعرفات.

ويمكن تفسير النمو السريع للشركات متعددة الجنسيات في اوروبا بعد عام ١٩٥٥ بتوحيد عوامل المفاضلة وهي انتعاش اوروبا الاقتصادي والعودة الى نظام التحويل للعملات الاوروبية وازدياد الاستقرار السياسي على المستويين الداخلي والخارجي وتشكيل المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

والاكثر حداثة هو النمو المتسارع لاستثمارات الشركات الاوروبية واليابانية داخل الولايات المتحدة، بينما كانت تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة في بداية الستينات ضئيلة جدا حيث بلغت عام ١٩٧٨ بليون دولار في الاستثمارات الخارجية المباشرة تبعها في عام ١٩٧٩ حوالي ١٢ بليون دولار وفي عام ١٩٨٠ بلغت ١١ بليون دولار. وبلغت تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة في عام ١٩٧٠ الى الولايات المتحدة حوالي ٢٠٪ من الاستثمارات الامريكية المباشرة الى الخارج وفي عام ١٩٨٠ بلغت تلك النسبة حوالي ٦٠٪ وكانت هناك عدة اسباب لازدياد فرص الاستثمار داخل الولايات المتحدة.

احد هذه الاسباب كان ازدياد عدد الشركات الغير امريكية والسبب الاخر هو انخفاض قيمة الدولار في السبعينات من هذا القرن مما ادى الى انخفاض تكلفة امتلاك الشركات الامريكية الذي جعل هذه الشركات اكثر جاذبية للشركات الاجنبية والحافز الاخر للاستثمار داخل الولايات المتحدة هو سياسة التجارة الامريكية الخاصة بالحماية التجارية. خاصة في بعض القطاعات مثل الاجهزة الكهربائية والسيارات. وبذلك فقد ضمنت الصناعة في الولايات المتحدة لنفسها استمرارية تدفقها الى السوق الامريكية الضخمة.

واخيرا فقد اجتذبت الاسواق الامريكية المستثمرين الخارجيين نتيجة الاستقرار السياسي النسبي خاصة اذا ما قارناه بكثير من الدول النامية، وحتى العديد من الدول الاوروبية. وهناك بعد جديد للاستثمارات الاجنبية في الولايات المتحدة، وهو تدفق البنوك الاجنبية التي تم اجتذابها عن طريق العملاء متعددي الجنسيات والذين استقروا داخل الولايات المتحدة، او عن طريق الارباح التي يجب ان تنتج داخل الاسواق المالية الامريكية. او السعر المنخفض لامتلاك البنوك الامريكية وبالخوف من الرقابة المستقبلية على استثمارات البنوك الاجنبية.

ان اسباب مشاكل الادارة الدولية تعود الى تشكيلة الخصائص الاستثنائية داخل اقتصاديات الاسواق المتطورة، ويسود الخوف من ان تسبب سياسة مصالح الشركات متعددة الجنسيات في خلق النزاع مع السياسات والمصالح الوطنية في ثلاثة مجالات، اولا الكفاءة الاقتصادية والنمو والرخاء، وثانيا الرقابة الاقتصادية الوطنية وثالثا كيفية تسيير السياسة الوطنية.

لقد اعطت الحكومات الحديثة اولوية خاصة لاهداف السياسة العامة المتعلقة بالكفاءة الاقتصادية والنمو وتحسين مستوى المعيشة. وعندما نُقيم اثر الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الاسواق المتطورة وتحديد المشاكل الادارية التي خلقتها هذه الشركات، علينا ان نحكم على اثر هذه الشركات على الاداء الاقتصادي.

ويدعي المؤيدون للشركات المتعددة الجنسيات بان هذا النموذج الجديد من الشركات هو وسيلة لاجل زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين النمو. وقد ساعدت الشركات المتعددة الجنسيات كما يدعي المؤيدون لها على زيادة كفاءة العالم والاسراع بالنمو وبالتالي تحسين الرخاء، كل ذلك عن طريق انتقال رأس المال، والتكنولوجيا والخبرة الفنية وايضا عن طريق استغلال الموارد المحلية.

وعلى النقيض من ذلك يعتقد البعض بان احتكارات القلة الدولية قد تؤدي الى انخفاض مستوى الكفاءة وايقاف النمو، وقد تكون الشركات المتعددة الجنسيات، خاصة في غياب المنافسة، قادرة على تحديد الانتاج وفرض الاسعار المرتفعة وكسب اجور احتكارية وبالتالي تؤدي الى خفض الكفاءة، وقد بين المعارضون، بان هذه الشركات قد توقف النمو الاقتصادي عن طريق استهلاك رأس المال المحلي بدلا من تزويد الاقتصاد برأس المال الجديد وتطبيق التقنيات الغير مناسبة وتشغيل الاجانب بدلا من تعيين الموظفين

المحليين. ويبن هؤلاء المعارضون بانه ليس من الضروري ان تؤدي الكفاءة العالية والنمو الى زيادة الكفاءة والنمو في بعض الاقتصاديات الوطنية الفردية.

ولفترة قريبة بقيت التحليلات والنقاشات المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات، عبارة عن نظريات، وهناك بعض الدراسات العملية نسبيا عن اثر هذه الشركات على بعض الاقتصاديات الفردية.

وهناك العديد من الاسباب المتعلقة بقدرة الدراسات العملية والتي من اهمها عدم توفر الاحصاءات الصحيحة وغياب الاطار النظري المناسب لقياس اثر هذه الشركات على الكفاءة الوطنية وعلى النمو والرخاء.

ومع التحسينات في الاحصاءات والتحليلات في السنوات الاخيرة، فانه من الممكن ان يتوفر لدينا تفهم اكثر عن اثر هذه الشركات في الحياة الاقتصادية وبالرغم من حدود هذه التحليلات، الا انه باستطاعتنا ان نقيم هذه الشركات من خلال الاحصائيات المتوفرة حاليا، وتبين معظم الدراسات المتعلقة بالاثار الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات في الاسواق المضيفة لها بان لها اثار ايجابية بشكل عام.

واحدى هذه الحالات كندا، فبسبب التغلغل الواسع لهذه الشركات فقد اصبحت الاستثمارات الاجنبية مسألة عامة ذات اهمية وعرضة لدراسات رسمية وشبه رسمية ولاختبارات الباحثين. وقد خلصت هذه الدراسات الى ان لهذه الشركات اثار ايجابية على الاقتصاد الكندي.

وتوصل تقرير وتكنز لعام ١٩٦٨، والذي يُعد انتقادا للاستثمارات الاجنبية، توصل الى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة، خاصة الامريكية منها كانت من العوامل الاساسية لنمو الاقتصاد الكندي بشكل عام وعامل رئيسي في بناء رأس المال وتحسين الصادرات وموازين المدفوعات. وخلص التقرير الى ان هذه الاستثمارات كانت مباشرة وليست محفظة استثمارية، حيث انها لم تجلب فقط الموارد المالية، بل ايضا ربطات تصنيعية، تكنولوجيا الادارة والدخول الى الاسواق. واشار التقرير الى وجود بعض المشاكل مع الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتي ادت الى اعاقة سوق رأس المال الكندي. وتدمير المبادرات الخاصة باصحاب العمل المحليين. الا ان التقرير بين في خلاصته ان الدولة المضيفة قد استفادت من الاستثمارات الاجنبية المباشرة بشكل رئيسي.

وتوصلت اوروبا الى مثل هذه النتائج من خلال تقرير «كابورن» عام ١٩٨١ ، والذي تبناه برلمان المجموعة الاقتصادية الاوروبية والذي دعى الى فرض تعليمات اشد على عمل الشركات المتعددة الجنسيات قد وجدت ان هذه الشركات قد رفعت من مستوى النشاط الاقتصادي العالمي وذو اثار ايجابية على الانتاجية ونسب النمو وبشكل عام على العمالة. وقد اوضحت احدى الدراسات ان للاستثمارات الاجنبية المباشرة اثار استراتيجية على الاقتصاد الفرنسي. وان اكثر هذه الفوائد عادت الى ميزان المدفوعات، وايضا زادت الاستثمارات الاجنبية من المستوى التكنولوجي ومستوى الابحاث والنمو والتصنيع واخيرا المنافسة،ولذلك فان هذه الاستثمارات كما بينت الدراسة جعلت الاقتصاد الفرنسي اكثر نشاطا ومنافسة وخاصة داخل دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

واوضحت احدى الدراسات ايضا النتائج الايجابية للاستثمارات الاجنبية على الاقتصاد البريطاني، حيث اضافت هذه الاستثمارات في الستينات حوالى ٢, الى ٢,٥٪ سنويا الى الناتج القومي الاجمالي والتي كانت تعمل في مناطق تعد فيها البطالة اكثر من المعدل وتستخدم موارد ماكان لها ان تستخدم سابقا وان حوالى ٠,٦٪ من مساهمة هذه الشركات في الناتج القومي الاجمالي جاء من خلال افضلية توزيع الموارد والتركيز على القطاعات الانتاجية. وبينت دراسة اخرى، قام بها نفس الكاتب السابق، الفوائد المتعددة التي عادت على الاقتصاد البريطاني نتيجة الاستثمارات الاجنبية بما فيها الاستخدام الداخلي للمصادر والابحاث والانماء ورأس المال والعمالة والمنافسة والتطور الاقليمي، وفوق كل ذلك هناك التطور الاقتصادي وتطور موازين المدفوعات.

بالرغم من الفوائد الملموسة للشركات المتعددة الجنسيات الا ان هذا الاستثمار لابد وان يكلف الدولة المضيفة بعض الشيء، بعض هذه التكاليف لا يمكن الشفاء منها، لان مايمكن ان يكون مناسبا للشركة، قد يكون اقل فائدة للدولة المضيفة، مثال ذلك الخوف من الاعتماد على التكنولوجيا، وبالرغم من ان وصول التكنولوجيا المتقدمة الى الدولة المضيفة احد الاهداف الاقتصادية الرئيسية للشركات المتعددة الجنسيات، الا ان تكلفة هذا الوصول سوف تؤدي الى تجميد الابحاث الداخلية والتطور وان تمركز الابحاث والتطور في الدولة الام خاصة الولايات المتحدة قد لا يشجع على تنشيط الابحاث في الدولة المضيفة والنتيجة بقاء الدولة المضيفة خاضعة للتكنولوجيا المدارة من الخارج وهناك اهتمام بالغ بان الدولة المضيفة قد تدفع اسعارا مرتفعة للتكنولوجيا المستوردة لان السيطرة الاحتكارية على

التكنولوجيا من قبل الشركات المتعددة الجنسيات قد يمكن الدولة الام من فرض اجور احتكارية مقابل استعمال هذه التكنولوجيا.

وهناك اهتمام اخر بان نقل المهارات الادارية الى الدولة المضيفة سيكون مصدرا للكفاءة والنمو. لكن استخدام هذه الشركات لمدراء اجانب سيؤدي الى ضياع القدرات الادارية المحلية وحرمان المواطنين من توفر تطوير واستخدام قدراتهم.

والاهتمام الاخر، ينتج من الطبيعة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات، حيث ان دخول المنافسين الاجانب سيؤدي الى تحسين في المنافسة الداخلية وبالنتيجة تشجيع الكفاءات، لكن في نفس الوقت سوف يؤدي الى انخفاض مستوى المنافسة وتهديد الصناعات المحلية القائمة. وقد تكون السيطرة على مثل هذه الاسواق من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ذو فائدة اذا جاءت بتقنيات جديدة وكفاءات اقتصادية جديدة. لكن اذا لم تقدم هذه الشركات مثل هذه التحسينات فانها ستؤدي الى نقص الكفاءات وهناك اهتمام اخر اظهرتة الدول خاصة عندما تدمج الشركات المتعددة الجنسيات بعض الشركات الوطنية القائمة، وصحيح ان هذا الدمج قد يعطي الشركات المحلية فرص الحصول على رأس المال والتكنولوجيا والموارد الاخرى، وبذلك يتم تحسين الاداء في العمل، لكنها ايضا وبانتقال هذه الملكية، فانها لا تضيف كفاءات جديدة.

وظهرت بعض الاهتمامات الخاصة بتوجية وارد من الشركات المتعددة الجنسيات، وقد وجد تقرير «جراى» ان الشركات التابعة في كندا على سبيل المثال، تفضل ايجاد التموين والخدمات داخل الشركة على عكس ايجادها داخل الدولة.

ان تفضيل الاستيراد من الشركة الام، سوف يؤدي الى الحصول على بضائع وخدمات ذات جودة عالية ولكنها قد تعيق تطور قطاعات الخدمات والصناعات الكندية وتؤدي الى الحد من تأثير الاستثمارات الاجنبية على انحاء مختلفة من الاقتصاد الكندي...

وهناك اهتمام اخر حول تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على موازين المدفوعات، وانه من الصعب في ظل الاحصائيات والطرق الحالية ان تحكم على عواقب دفعات الشركات المتعددة الجنسيات، لكن هناك شعور بان النتائج سوف تكون سلبية على المدى الطويل وعند تقييم المشاكل التي وجدت بسبب النزاع بين الشركات المتعددة الجنسيات وبين الدول المضيفة حول الكفاءة الاقتصادية والنمو والرخاء، يجب على احدنا ان يذهب ابعد من

التحليل الاقتصادي والمساوي في الاهمية وهي الطريقة التي يفضي بها مواطني الدولة المضيفة الى اثر هذه الشركات على الاقتصاد الوطني.

ففي مسح لاراء حوالي ثلاثة عشر الف مواطن من دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية التسع، قد سلط الضوء على بعض النتائج الهامة.

فقد بين هذا المسح انه وبالرغم من معارضة غالبية الاوروبيين للشركات المتعددة الجنسيات، الا انهم يؤمنون بشكل عام ان لهذه الشركات اثار اقتصادية وايجابية كثيرة. وينظرون الى الاستثمارات الاجنبية على انها قوة تطويرية من شأنها ابقاء الاسعار في ادنى مستوى لها وانها تساعد على التطور الاقتصادي وتطوير الوسائل التجارية. وبالرغم من ذلك الا انه لا يزال لدى بعض الاوروبيون بعض التحفظات حول الاثار التدميرية للشركات المتعددة الجنسيات على النظام النقدي الدولي وخاصة قدرة هذه الشركات على نقل الانتاج دون اعتبار للنتائج التي قد تسببها للدولة المضيفة.

الاراء المؤيدة لهذه الشركات كانت اراء رعايا ايرلندا، هولندا وبريطانيا اما رعايا الدول التي كان تأييدها اقل فكانت الدنمارك، ايطاليا والمانيا الغربية. وفئات المواطنين المئيدة كانت تتمثل في رجال الاعمال وموظفي الحكومة اما السياسين والاكاديميين ورجال الدين فقد كانوا اكثر حذرا. لكن فئات الطلاب واعضاء الاتحادات العمالية وقادة السباب، فقد كانوا اكثر الفئات معارضة لهذه الشركات.

الخلاصة ان الاثار الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات كانت ايجابية على الدولة المضيفة بشكل عام، وان الشعب بصورة عامة يدرك ويعي الاثار الايجابية لهذه الشركات.

ان الاختبارات التي اجريت في الستينات والسبعينات من هذا القرن حول اثار الشركات المتعددة الجنسيات قد تركزت حول الدول المضيفة مع الافتراض ان هذه هي التي تجني الفوائد الاقتصادية. وفي السنوات الاخيرة تعرض الافتراض القائل بان هذه الشركات جيدة للاقتصاد الوطني، تعرض للهجوم الشديد، مثال ذلك ان بعض المحللين والمجموعات ذات النفوذ في الولايات المتحدة خاصة ممثلي اتحاد العمل الامريكي وهيئة المنظمات الصناعية شعروا بان الاستثمارات الامريكية المباشرة لها تأثير عكسي على الاقتصاد الامريكي وذلك بتفضيل الاستثمارات الاجنبية على التجارة الخارجية والانتاج داخل الولايات المتحدة، وتصدير الوظائف بدلا من البضائع وهروب ضرائب العائدات واضعاف التطور الاقتصادي الداخلي بارسال رأس المال الى الخارج بدلا من استخدامة في الداخل. وبالرغم من ان لهذه

الاحتياجات اهمية سياسية متزايدة الا ان العديد من الدراسات حول اثر الاستثمارات الخارجية على الاقتصاد الامريكي قد كشف النقاب عن ان هذه الاستثمارات لم تحدث على حساب الاستثمارات المحلية او التجارة او العمالة.

الرقابة الاقتصادية الوطنية

والمجال الثاني للصراع بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة لها في الدول المتقدمة هو تدخل هذه الشركات في الرقابة الوطنية على الاقتصاد. ولما كانت الدول المتقدمة تقصد من ادارة اقتصادياتها، ان تحسن من الكفاءة الاقتصادية، والنمو والرخاء، فقد ظهر اهتمام الشعب بالقيود الخارجية المفروضة على هذه الرقابة من قبل الشركة متعددة الجنسيات وتم الكشف عن هذا الاهتمام في الدراسات التي اجريت حول الاتجاهات نحو الاستثمارات الاجنبية.

وقد تبين من مسح للرأي العام الاوروبي، ان معظم وجهات النظر السلبية نحو الشركات المتعددة الجنسيات تركزت حول المخاوف من ان تعمل هذه الشركات على انهاء الرقابة الوطنية على الاقتصاد. وقال معظم من ادلوا بارائهم بان هناك فروقات كبيرة بين الشركات المتعددة الجنسيات الامريكية والاوروبية، اما بخصوص الشركات الامريكية فرأيهم انها قوية، ونشيطة وعلى مستوى عالي من التنظيم، لكنها ايضا غير مراقبة جيدا ومشكوك في اخلاقياتها، اما الشركات الاوروبية فرأيهم انها اجتماعية انسانية ومخلصة لشركائها في التجارة.... وبينت دراسة لاتجاهات الكنديون ان الشعور المضاد لهذه الشركات كان سببة فقدان السيطرة على هذه الشركات ويعتقد الكندين بان هناك تناوب بين المصالح الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات وبين التأثير المعاكس على رقابة الشؤون الوطنية للدولة المضيفة. وان الشعور بفقدان السيطرة يعكس جزئيا شعورا غير ملموس بان القرارات الحاسمة والمتعلقة بالاقتصاد الوطني يتم وضعها خارج البلاد. وان الفهم السائد هو انه ليس بالضرورة ان تكون هذه القرارات ذات نتائج عكسية، لكن فقط لانها صنعت في الخارج وان اتجاة الشركات المتعددة الجنسيات نحو مركزية القرارات في الدولة الام، يوحي بان المخاوف من نقل صنع القرار من الدولة المضيفة الى الدولة المستثمرة، هي دائما عادلة. ان الخوف من فقدان السيطرة على صنع القرار ليس له علاقة بمستوى الاستثمارات الاجنبية على سبيل المثال، فان الكنديين وبالرغم من وجود استثمارات اجنبية ضخمة في بلادهم، الا انها اقل اهتماما من

البريطانيين الذين لديهم استثمارات اجنبية اقل من تلك الموجودة في كندا . والفرنسيين الذين لديهم مستوى قليل من الاستثمارات الخارجية ، فانهم اكثر اهتماما بموضوع فقدان السيطرة على صنع القرار . ومن ذلك يتبين بان المخاوف من فقدان السيطرة متعلقة بمختلف التوقعات الوطنية الخاصة بالحاجة الى الاستقلال اكثر من التهديد الحقيقي لهذا الاستقلال .

وكان الخوف شديدا من السيطرة المفقودة على بعض الصناعات الحساسة والدول ، بما فيها الولايات المتحدة ، كانت معنية دائما بخصوص الملكية الاجنبية لبعض القطاعات الهامة مثل الاتصالات ، النقل ، والتمويل ويشعر المسؤولون الحكوميون بان الصناعات ذات التأثير الواسع على الاقتصاد مثل السيارات والصناعات البترولية والالكترونيات يجب ان تبقى تحت السيطرة الوطنية ومع ذلك فان تلك الصناعات هي ذاتها المسيطر عليها من قبل الشركات متعددة الجنسيات .

وفي الوقت الذي لعبت فيه الشركات متعددة الجنسيات دورا بارزا في تحقيق الاهداف الوطنية ، الا انه هناك مخاوف من ان هذه الشركات اقل استجابة للتخطيط الاقتصادي الوطني من تلك الشركات المملوكة محليا والتي تعمل في السوق الوطنية . والقلق الاول تجاه هذه الشركات هو ان النشاطات العقلانية للشركات الدولية قد لا تشير وفق ماتم تخطيطه للاقتصاد الوطني وثانيا ان الشركات متعددة الجنسيات لديها القدرة على تطويق الاعمال الخاصة بتطبيق الخطط الوطنية ولان هذه الشركات لديها الموارد المالية الخارجية فان هذه الشركات لا تعتمد كثيرا كما هو الحال بالنسبة للشركات الوطنية ، على التمويل الحكومي الوطني ولذلك فانهم لا يستجيبوا للحوافز الحكومية للاستثمار في بعض الصناعات او حتى بعض المناطق .

ونظرا لان هذه الشركات اقل ارتباطا بالاقتصاد الوطني وسياسة الدولة التي تعمل بها فهناك مخاوف من عدم تعاون هذه الشركات بمحض اختيارها مع اهداف التخطيذ الوطني .

في الستينات من هذا القرن ، كان الفرنسيون قلقون من ازدياد استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات الامريكية في صناعة السيارات . وهناك قلق اخر هو ان هذه الشركات قد تقلل من تأثير السياسة النقدية الوطنية من خلال قدراتها على الوصول على موارد مالية خارجية . وقد تستخدم الشركات متعددة الجنسيات ، خاصة في اثناء فرض القيود النقدية ،

التمويل الخارجي من اجل اتباع سياسات توسعية وعلى العكس من ذلك، فانه في فترات التوسع النقدي، قد تستخدم هذه الشركات اسعار فائدة اقل من اجل تصدير الأموال الى الخارج بدلا من استخدامها في الداخل. وقد بين تقرير «كرى» انه بالرغم من ان كندا، تلك الدولة التي تتميز باكبر استثمارات اجنبية كان هناك تدخل قليل من قبل الشركات المتعددة الجنسيات في السياسة النقدية الوطنية، ونظرا لقدرة هذه الشركات على نقل الاموال الى الخارج، فانها قد تتدخل في سياسة اسعار الصرف الوطنية.

والقلق الاكبر هو ان هذه الشركات قادرة على التهرب من الضرائب المحلية، وتستطيع هذه الشركات من خلال سياسة التسعير المركزية ان تحصل على الارباح من الدول التي تنخفض فيها نسبة الضرائب وتتجنب اظهار اية ارباح في الدول التي تكون لديها نسبة الضرائب مرتفعة نسبيا.

ونظرا لأن المعاملات التجارية للشركات التابعة لنفس الشركة متعددة الجنسيات لا تحددها اسعار السوق الحرة وتستطيع وحدة صنع القرار المركزية ان تحدد وبشكل زائف اسعار هذه المعاملات التجارية. ويمكن التلاعب بما يسمى باسعار التحويل من تخفيض الضرائب.

والبعد الاخر لتدخل هذه الشركات في الرقابة الوطنية هو ما اطلق عليه احد الكتاب اسم «النظام الوطني» لأن هناك ادعاء بان هذه الشركات اقل ارتباطا بالقوانين الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية للدول المضيفة. ولذلك فان الروابط بين التجارة والحكومة الظاهرة في اوروبا واليابان والتي تعد أداة لادارة الاقتصاد الوطني قد تكون اكثر غموضا واقل تأثيرا بين الحكومات الوطنية وادارة الشركات المتعددة الجنسيات.

والمظهر الاخر لـ «النظام الوطني» هو علاقات العمال باصحاب العمل، وقد قيل بان الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات قد اتبعت سياسات معادية للسياسات العمالية الوطنية، وهناك اتهام بان هذه الشركات ترغب في فصل العمال من عملهم اكثر من ان تستثمرهم في صنع القرارات المتعلقة بهم.

تدخل حكومات الشركات
متعـددة الجنسيـات

ان البعد الاخر لمشكلة الرقابة ليس التهديد من هذه الشركات نفسها، ولكن تهديد الحكومات المحلية لهذه الشركات للدولة المضيفة خاصة التهديد الامريكي للدول المضيفة للشركات الامريكية متعددة الجنسيات وقد يحدث هذا التدخل عندما تطبق القوانين الامريكية خارج الحدود الامريكية على هذه الشركات او توابعها. والمجال الوحيد للتدخل الامريكي هو من خلال تطبيق القوانين المتعلقة برقابة الصادرات الامريكية، خارج الاراضي الامريكية. وما كانت القوانين الامريكية مثل قانون التجارة مع العدو لعام ١٩١٧ وقانون مراقبة الصادرات لعام ١٩٤٩، وقانون ادارة الصادرات لعام ١٩٦٩ الا من اجل مراقبة معاملات الفروع الاجنبية للشركات الامريكية.

وقد اعطى قانون التجارة مع العدو، الرئيس الامريكي القوة لتنظيم كافة المعاملات التجارية والمالية للامركيين مع الدول الاجنبية او مواطني الدول الاخرى في وقت الحرب او حالة الطوارىء الوطنية. وقد استخدم هذا القانون من اجل تحريم التجارة مع كوبا، كوريا الشمالية، فيتنام الشمالية والصين. وقد اعطى القانونين الاخرين الادارة التنفيذية السلطة من اجل تحريم كافة الصادرات التجارية بما فيها المهارات الفنية الى الدول الشيوعية من شركات امريكية او احدى الشركات التابعة لها ولان الشركات الامريكية الام تعتبر مسؤولة امام المحاكم الامريكية عن اعمال الفروع الاجنبية التابعة لها، فان لدى الشركات المتعددة الجنسيات حافز كبير من اجل التعاون مع القوانين الامريكية. وهناك كثير من الحالات التي اوقفت فيها الولايات المتحدة، الشركات التابعة الامريكية، المعاملات التجارية للخارج والتي تعتبر مشروعة في قوانين الدول المضيفة لها. مثال ذلك انها رفضت اعطاء ترخيص الى شركة امريكية مملوكة لبلجيكا من اجل تصدير معدات زراعية الى كوبا واجبرت شركة جنوب افريقيا فورد ــ كندا ان ترفض طلبا من جنوب افريقيا لتزويدها بشاحنات عسكرية مسلحة، واعظم هذه الحوادث السياسية الشهيرة هو رفض الولايات المتحدة لشركة اي ــ بي ــ ام الفرنسية من ان تبيع معدات الى الحكومة الفرنسية من اجل استخدامها في برامجها الذرية والفضائية وذلك بتنفيذ بنود معاهدة عدم التكاثر التي لم توقع عليها فرنسا.

وفي عام ١٩٨٢ امرت الولايات المتحدة جميع الشركات الامريكية متعددة الجنسيات ان تذعن للحظر الامريكي على تصدير منتجات ذات تكنولوجيا عالية الى الاتحاد السوفيتي لاستخدامها في انشاء واقامة خط الغاز من الاتحاد السوفياتي الى اوروبا الغربية وكانت هذه العقوبات التي أعلنت في كانون اول ١٩٨١ بعد اعلان الاحكام العرفية في بولندا قد وصلت في حزيران ١٩٨٢ الى الشركات التابعة لشركات امريكية او شركات اجنبية تعمل بتصاريح امريكية. وتم تطبيق هذا الحظر ايضا على التكنولوجيا التي تم شراؤها قبل فرض الرقابة على الصادرات الامريكية.

ان هذه الحادثة اثارت نزاعات حادة بين الولايات المتحدة وحلفاؤها الاوروبيون، الذين رأوا ان هذا العمل الامريكي كان عملا فرديا وتطبيقا رجعيا لسلطة القانون خارج حدود الولايات المتحدة. بعض الدول الاوروبية اصدرت اوامر رسمية تطلب من الشركات المقيمة ان تحترم الاتفاقيات المعقودة معها، وعندما جاءت هذه الشركات لتنفيذ عقود الاتفاقيات قامت الولايات المتحدة بفرض العقوبات عليها بما فيها الغاء التصاريح الممنوحة لهذه الشركات. ومع ذلك فلم تكن حكومة الولايات المتحدة هي المنتصرة دائما، وعلى سبيل المثال فلم تستطع الحكومة الامريكية من ان تمنع شركة (فريهوف) الامريكية التي تعمل في فرنسا لصنع الشاحنات، لم تمنعها من ان تبيع الشاحنات الى شركة فرنسية اخرى وتضيف اليها المركبات وتعيد تصديرها الى جمهورية الصين الشعبية. وادت مقاومة الحكومة والمحاكم الفرنسية الا ان تلغي الولايات المتحدة قيودها المفروضة، وبعد خمسة شهور تم التراجع عن القرار الامريكي الخاص بانابيب الغاز السوفيتية الى اوروبا الغربية، بعد التوصل الى اتفاقية بين اعضاء حلف شمال الاطلسي «الناتو» لدراسة التجارة بين الشرق والغرب. وهناك العديد من الحالات التي بينت ان حكومة الولايات المتحدة عادة ما تلغي هذه القيود، اذا ما اصرت الدول الاجنبية على ذلك.

والمجال الاخر للتدخل كان من خلال التشريع الخاص بعدم تضخيم الرساميل. وقد اقترحت قوانين «شيرمان وكليتون» ان تلغى القيود الخاصة بالمنافسة بين الولايات المتحدة وفي تجارة الصادرات والواردات الامريكية. وقد فرضت المحاكم الامريكية العديد من تشريعات القوانين لتطبيقها خارج الولايات المتحدة بما فيها التطبيق على الشركات التابعة للشركات الامريكية متعددة الجنسيات ونظرا لكون الشركة الامريكية هي الام لشركات تابعة، فهذا يكفي لتطبيق تشريع المحاكم الامريكية عليها. وعلى هذا الاساس، فقد حاولت الحكومة

الامريكية ان تجبر الشركات التابعة على افشاء الاسرار. وقد فرضت الحكومة الامريكية على الشركات الام ان تجرد نفسها من الفروع الاجنبية او تغير من سلوك هذه الفروع حتى وان كان هذا التغيير مشروعا في قوانين الدولة المضيفة، فعلى سبيل المثال، الزمت المحاكم الامريكية شركة بيق امريكية ان تتخلص من الشركة التابعة لها في كندا واجبرت الشركات الامريكية الام ان يلزموا الشركات التابعة لهم بايقاف العمل باتحاد الاذاعة الكندي، بالرغم من ان هذا الاتحاد قد وافقت عليه كندا.

وفي حالة اخرى ادعت محاكم الولايات المتحدة الحق القانوني في دعوى خاصة لمنع تجميع الرساميل ضد شركات اجنبية انضمت الى اتحاد اليورانيوم خارج الولايات المتحدة بالموافقة المعلنة لحكوماتهم، وبدلاً من الشركات المدعى عليها فقد لجأت الحكومات المعنية بما فيها كندا وبريطانيا الى المحاكم واعربت عن رأيها بان الولايات المتحدة لا تستطيع ممارسة حقها القانوني لانها حرضت الاتحاد عن طريق حظر استخدام اليوارنيوم من اصل اجنبي في المفاعلات النووية الامريكية. ولان هذا الاتحاد وجد كنتيجة لسياسة الحكومة ولان القوانين خارج الولايات المتحدة لا تعتبر مثل هذه الاتحادات غير شرعية. ولم ترفض المحكمة هذه الاحتجاجات فحسب، بل انتقدت هذه الحكومات لجوُها الى المحاكم بدلاً من الشركات المعنية.

واخيرا، فقد كان هناك تدخلا من خلال سياسات موازين المدفوعات الامريكية، واتخذت حكومة الولايات المتحدة في الستينات من هذا القرن خطوة واحدة لتحسين ميزان المدفوعات وذلك عن طريق تخفيف تدفقات رأس المال من الولايات المتحدة. وبموجب برنامج القيود الاختيارية على رأس المال لعام ١٩٦٥ فقد طلبت الولايات المتحدة من الشركات الامريكية ان تحد من استثماراتها الخارجية الجديدة في الدول المتقدمة، من اجل زيادة كمية الاستثمارات الخارجية المحولة عن طريق الاقتراض الخارجي، وزيادة عودة ارباح الاموال وعائدات الموجودات قصيرة الاجل من الفروع الاجنبية. وفي عام ١٩٦٨ تم فرض قيود اجبارية تتطلب تخفيض او توقيف مستوى الاستثمارات المتدفقة خارج الولايات المتحدة الى الدول المتقدمة باستثناء كندا، وقد تعاونت الشركات الامريكية مع هذه القوانين التي خلفت اثارا جادة على الاستثمار في الخارج وخاصة اوروبا.

لقد الغيت قيود رأس المال في السبعينات بعد ظهور ظاهرة تعويم العملات والتحسن في ميزان المدفوعات الامريكي، لكن بقيت هناك احتمالات لاعادة فرض هذه القيود في المستقبل.

والخلاصة ان احتمال زعزعة الشركات متعددة الجنسيات للرقابة الوطنية هو احتمال حقيقي. ولكن اذا اعتبرنا حجم العمليات التجارية التي تقوم بها هذه الشركات فان حجم التهديدات يكون صغيرا. واذا اخذنا مشكلة اثر الشركات المتعددة الجنسيات على الكفاءة الاقتصادية والنمو والرخاء فان المشكلة تبدو وكأنها مسألة تقليل التكاليف وزيادة الفوائد بدلا من رفض الشركات متعددة الجنسيات لانها مكلفة جدا للاستقلال الوطني.

الشركات المتعددة الجنسيات
ومعالجة السياسة الوطنية

ان المجال الاخير والاهم والذي من الممكن ان تتدخل فيه الشركات متعددة الجنسيات هو التدخل في سياسات الدول المضيفة. وكما هو الحال مع اي شركة وطنية او في الدول المضيفة فان هذه الشركات تعتبر قوة سياسية تستطيع التدخل او التأثير على القانون والسياسة العامة مما يترك اثارا على الأجواء السياسية في الدولة. وان طبيعة واهمية اثر الشركات متعددة الجنسيات على السياسات الوطنية في الدول المتقدمة، تلك مجالات لم يتم اختبارها بشكل جيد كاف لانه لا يعرف عنها الا القليل. فهناك عدة طرق تستطيع من خلالها الشركات المتعددة الجنسيات ان تؤثر على السياسات في الدولة المضيفة وفي ابعد الحدود تستطيع اسقاط الحكومة المعادية لها، او المحافظة على النظام في السلطة. وقد تتدخل في الانتخابات من خلال الحملات الانتخابية القانونية او غير القانونية وبالتالي تستطيع التأثير على الثقافة السياسية الوطنية وذلك عن طريق تشكيل القيم والمفاهيم والاتجاهات السياسية العامة، وفي جميع هذه الحالات فان الشركات تقدم على هذا العمل على مسؤوليتها الخاصة او بتأييد من الحكومة الام. وفي حالة كندا فان تقرير «كرى» توصل الى ان للشركات متعددة الجنسيات تأثير قليل على السياسة العامة الكندية. وكان تأثير الاستثمارات الخارجية وفقا لهذه الدراسة، هو في تشكيل البدائل المتاحة لصانعي القرار الكنديين، على سبيل المثال، وبسبب هيكلة الصناعة الكندية وحقيقة ان بعض الشركات مراقبة من الخارج، فان السياسة العامة محدودة في محاولاتها لتنظيم الصناعة. ووجدت لجنة مجلس الشيوخ الفرعية الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات ان هذه الشركات قد تورطت في دفعات مالية قانونية وغير قانونية في الدول المتقدمة، لكن هذه اللجنة لم توضح كيفية تأثير هذه الدفعات على السياسة العامة.

وقد تؤثر الشركات متعددة الجنسيات على السياسة العامة في الدولة الام، واظهرت دراسة حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة ان التأثير المباشر لاي شركة متعددة الجنسيات من المحتمل ان تتم موازنته عن طريق قوى مساوية له، وبالرغم من ذلك، هناك بعضا من مجموعات الشركات قد تعمل على تشكيل السياسات الخاصة بالدولة الام. وخلصت الدراسة الى ان اهم تأثير لهذه الشركات هو قدرة التجارة بشكل عام على التأثير على الاجماع السياسي الذي انبعثت منه السياسة الخارجية الامريكية. وان سيطرة الفكر التحرري على العلاقات الاقتصادية الدولية هو دليل على هذا التأثير.

وقد ظهرت وجهة نظر مختلفة في اجتماع اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ وهي ان هذه الشركات في بعض الاوقات تكون جزءا مهما في صنع السياسة الامريكية الخارجية وتقدم المبادرات وتزود المعلومات وفي بعض الحالات تساعد في تنفيذ السياسات. اما الانطباع الاخر فكان ان هذه الشركات وفي بعض الاوقات تتبع سياسة مستقلة عن السياسة الحكومية الرسمية او حتى متناقضة معها.

والتأثير الاخر للشركات المتعددة الجنسيات على السياسات الوطنية هو من خلال التأثير على التركيب الاجتماعي. وبينت احدى الدراسات ان هذه الشركات تعتبر من تركيبات الطبقات الاجتماعية، وخلق قطاعات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة او وفقا لهذه الدراسة، فان هناك تركيبة جديدة تتكون من اداريين تتخطى الحدود الدولية وتؤيد قيام نظام اقتصادي عالمي حر وطبقة كبيرة من العمال المستقرين مع عمالة مضمونة ومركز اجتماعي في مجتمعهم. وهذا هو الهدف الرئيسي للتشريع الاجتماعي والادارة الاقتصادية الذي ادى الى مجموعة من الهوامش الاجتماعية التي لم تندمج في المجتمع الصناعي الجديد ومعاناتها من التكلفة الاجتماعية للنظام.

ووجدت الدراسة ان التركيب الطبقي الجديد والتي تشكله الشركات متعددة الجنسيات يخلق صراعات اجتماعية لا يمكن مراقبتها من خلال المؤسسات القائمة حاليا.

وفي الخلاصة، ظهر الاهتمام في السنوات الاخيرة ومع هذا الاهتمام ظهرت الصراعات على الشركات متعددة الجنسيات. ان تنظيم هذه الشركات لم يصبح مسألة سياسية في العالم الغربي كما هو الحال في العالم الثالث. وبالرغم من ان هناك اعتقاد متزايد بانه يجب ادارة الشركات متعددة الجنسيات من اجل تعظيم الفوائد، الا ان هناك فهم عام ومتزايد حول اهمية الاستثمارات الدولية.

ادارة الشركات متعددة الجنسيات

بالمقارنة مع الرقابة على التجارة والنقد، فان الادارة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات محدودة للغاية. والسبب الوحيد لغياب نظام استثماري دولي هو ان الشركات متعددة الجنسيات اصبحت منذ فترة وجيزة مشكلة للعلاقات الاقتصادية الدولية فيما بين اقتصاديات الأسواق المتطورة. واصبحت الحاجة الى انظمة تجارية ونقدية واضحة كنتيجة لأزمة الثلاثينات من هذا القرن والتي كانت القوة الحاسمة خلف اقامة تقنيات ادارة مابعد الحرب. ولم يظهر الشعور نحو الشركات متعددة الجنسيات الا في بداية الستينات، عندما اصبحت هذه الشركات ظاهرة اقتصادية دولية مهمة. وحتى عندما بدأت هذه الشركات تمثل مشكلة دولية في الغرب، فان مدى هذه المشكلة قد فهم بشكل محدود وقد تعادلت المخاوف من التكاليف الاقتصادية وفقدان السيطرة الوطنية، تعادلت مع الفهم العام للفوائد الاقتصادية التي ستجنيها الشعوب من الاستثمارات الاجنبية. وان العامل المهم الذي شكل لمفاهيم الايجابية نحو الشركات متعددة الجنسيات هو سيطرة الفلسفة الرأسمالية.

ووفقا لوجهة النظر هذه، فان الاستثمارات الاجنبية مقيدة من الناحية الاقتصادية وانه لا ينظر الى دور الشركات الكبرى في السياسات على انه خطر على الدول في الوقت الذي تقوم بهذا الدور شركات محلية.

وان هذا القبول العام لرأس المال الدولي، يؤثر على ردة فعل المثقفين والنخبة تجاه الشركات متعددة الجنسيات. وجدير بالذكر ان المعارضة الرئيسية جاءت من العمال النخبة في المملكة المتحدة، فرنسا وكندا وعلاوة على ذلك فان الدولتين اللتان شهدت سياساتهما معارضة للشركات المتعددة الجنسيات هما فرنسا واليابان دولتان لا تشكل التحررية جزءا من فلسفتهما الوطنية التقليدية.

والسبب الاخر لتهديد الفهم المحدود هو العلاقة القوية بين الشركات متعددة الجنسيات وحكومات الدول المتطورة. فلا تؤخذ الشركات متعددة الجنسيات في الدول المتطورة على انها تهديدا رئيسيا للقوة الحكومية. ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه الشركات التأثير على الادارة الاقتصادية والتدخل في الادارة الاقتصادية للدولة، الا انها لا تستطيع السيطرة على سلطة هذه الحكومات القوية المتطورة. وبالرغم من ان هذه الشركات تسيطر على قطاعات

حساسة من الاقتصاد الوطني الا انها لا تبدو للعيان ــ باستثناء كندا ــ كبيرة في الاقتصاد الوطني بحيث تشعر الحكومات ان عليها الاذعان لقوة هذه الشركات. وعلاوة على ذلك فان الحكومات الغربية لا تملك فقط الخبراء، المحامين، المحاسبين، الاقتصاديين وخبراء التجارة من اجل تنظيم الشركات متعددة الجنسيات، بل انهم على ثقة ايضا من ان في امكانهم ايجاد الوسائل للسيطرة على هذه الشركات.

والسبب الاخر لمثل هذا الخوف في الغرب، هو ان كافة الدول المتطورة، تملك فعليا شركات متعددة الجنسيات. وبالرغم من سيطرة الاقتصاد الامريكي الا ان معظم الدول الاخرى تملك شركاتها الخاصة والتي تنتشر في الغرب والجنوب. وان الواقع الذي تعيشه حكومات اقتصاديات الاسواق المتطورة سواء في الداخل او في الدولة المضيفة، فان هذا الواقع يهدىء من رغباتهم في تقييد الشركات متعددة الجنسيات. ان فرض هذا المفهوم المحدود على الاستثمارات الاجنبية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات كان المشهد الاقتصادي المضطرب في الغرب، والتي كان من اهم خصائصها انخفاض تكون رأس المال.

وكان هناك معارضة شديدة حول بحث مورد اي استثمارات رأسمالية جديدة.. والبعد الاخر للتهديد المحدود ونقص الرقابة الدولية على الشركات متعددة الجنسيات هو غياب الاهتمام الامريكي في مثل هذه الادارات والمفهوم الامريكي للحاجة لهذه الادارة لم يظهر في حقل الاستثمار الدولي. وان نقص الفهم الواعي لمشاكل الانظمة الاقتصادية والسياسية الامريكية وسيطرة الفكر التحرري والاهمية السياسية للشركات متعددة الجنسيات في السياسات الامريكية قد منع القيادة الامريكية من التعامل في مجال مراقبة الاستثمارات الاجنبية.

الادارة الوطنيــة

ان معظم المحاولات الهادفة لرقابة الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الدولي الجديد تأتي من داخل الدولة المضيفة. وبالرغم من ان سياسات اقتصاديات الاسواق المتطورة كانت متفتحة نحو الاستثمارات الاجنبية، الا انه كان هناك بعض المحاولات الهادفة الى تنظيم الشركات الاجنبية من اجل تعظيم المنافع الاقتصادية والتقليل من فقدان السيطرة عليها.

واهم شكل من اشكال التنظيم هو رقابة الاستثمارات الرأسمالية الاولية. وحاولت الدول ان تقيد الاستثمار الوطني في القطاعات الاساسية وتنظيم درجة الملكية الاجنبية او الرقابة على القطاعات المفتوحة للاستثمارات الاجنبية. وبالرغم من ان معظم الدول لديها شكل من اشكال الرقابة على القطاعات الاساسية فان لدى معظم اقتصاديات السوق المفتوحة بعض القوانين الشاملة او حتى سياسة وطنية واضحة بخصوص الاستثمارات الاجنبية، فقد كانت اليابان الدولة الوحيدة التي اتبعت سياسة مقيدة وشاملة. اما بخصوص الاستثمارات والتجارة، فان الفلسفة اليابانية العامة والسياسة الحكومية تختلف من سياسات وفلسفات الدول الغربية. وكانت اليابان منذ عهد «فيجي» (١٨٦٨ ــ ١٩١٢)، عندما كان التصنيع يهدف الى المحافظة على الاستقلال الوطني من الغزوات الاجنبية، فقد فرضت قيود متعمدة على الاستثمارات الاجنبية. واعتمدت سياسة مابعد الحرب على قانون مراقبة العملة الاجنبية لعام ١٩٤٩، وقانون الاستثمارات الاجنبية لعام ١٩٥٠ والذي اعطى الحكومة السلطة لمنع اية استثمارات اجنبية جديدة ولمنع اعادة ارباح ورأس المال الخاص بالمستثمرين الاجانب. وتم تحديد الاستثمارات الاجنبية الجديدة في بعض الصناعات بحيث لا تتعدى الملكية لهذه الصناعات ٤٩٪ من قيمتها الكلية. وبالرغم من الاستثمارات المقيدة والمباشرة، الا ان اليابان حاولت الحصول على الفوائد من الشركات متعددة الجنسيات عن طريق الفصل بين ربطات الموارد التي قدمتها المؤسسة التجارية. والاهم ان الشركات اليابانية قد حصلت على التكنولوجيا المتقدمة من خلال اتفاقيات الترخيص بدلا من القيود الاجنبية. ونتيجة لهذه السياسة المفيدة والشاملة فان الاستثمارات الاجنبية في اليابان كانت قليلة بشكل ملحوظ.

وفي عام ١٩٦٧ نفذت اليابان برامج تحرير الاستثمارات الاجنبية عندما كان وضع ميزان المدفوعات الياباني قويا وتزايدت الضغوط الخارجية المطالبة بتبني السياسات التحررية. وتم تخفيض عدد الصناعات وسمح بالملكية الكاملة ١٠٠٪ في العديد من الصناعات. واقرت الحكومة اليابانية بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ قانون مراقبة التجارة الخارجية والعملات الاجنبية والذي اطلق حرية العملات الاجنبية والغى القيود الرسمية على دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة. مع استثناء القطاعات المقيدة مثل الصناعات المتعلقة بالزراعة، الثروة الغابية، الثروة السمكية، التعدين، البترول، الجلود والصناعات الجلدية. وسمح بالملكية المطلقة ١٠٠٪ من خلال استثمارات جديدة او امتلاك شركات جديدة. وبقي هناك مراجعة هذه العمليات من خلال لجنة العملات الاجنبية والعمليات التجارية الاخرى التابعة

لوزارة المالية والتي يقع على عاتقها تقييم الاستثمارات الاجنبية وفقا للاولوية مثل تأثيرها على الامن الوطني واثرها على التجارة الداخلية في نفس التجارة او الصناعات المتعلقة بها، الاداء السلس للاقتصاد الوطني، التبادل التجاري مع الدولة الام للمستثمر الاجنبي والحاجة الى الموافقة على عمليات تصدير رأس المال. وارتفعت الاستثمارات الاجنبية في اليابان كنتيجة لاتباع الحرية التجارية، الا انها لا تزال اقل بكثير من تلك الاستثمارات الاجنبية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ووضعت كندا ايضا سياسة خاصة بتنظيم تدفق الاستثمارات الاجنبية لها. وتم تأسيس وكالة لمراجعة الاستثمارات الاجنبية من خلال قانون مراجعة الاستثمارات الاجنبية الكندي لعام ١٩٧٢ من اجل فحص ومعاينة كافة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كندا. ويغطي عمل هذه الوكالة بشكل شامل بما فيها الاعمال التجارية الجديدة وكافة انواع ومستويات الامتلاك والتوسع في الشركات الاجنبية الحالية الى القيام باعمال لا تتعلق في مجالها الاصلي وتقيد الملكية الاجنبية. واستثنيت من المراجعة الشركات التي تم تأسيسها سابقا في كندا طالما ان استثماراتها الجديدة في حدود ماتسمح به الاستثمارات الحالية. ورفضت وكالة مراجعة الاستثمارات الاجنبية السيطرة الخارجية على الاذاعة، السكك الحديدية، الطيران، الصحافة، الطاقة الذرية والبنوك لعلاقتها بالسياسة الوطنية.

ويتم من خلال المعايير والمقاييس تقييم الفوائد التي عادت على الاقتصاد الكندي من خلال الاستثمارات الاجنبية مثل مساهمتها في العمالة، الاستثمارات الجديدة، الصادرات عمليات استخراج المواد الاولية، شراء التوريدات في كندا والدخول في التكنولوجيا المعقدة والانتاجية المحسنة والتنافس وايضا مساهمة رأس المال الكندي.

خلال السنوات الثماني الاولى من العمل بهذا القانون، رفضت وكالة مراجعة الاستثمارات الاجنبية الكندية حوالي ١٠٪ من طلبات الاستثمارات الاجنبية، وتعتبر هذه النسبة اعلى من اي نسبة رفض في الدول المتقدمة الاخري، واصرت الوكالة ان على المستثمرين الخارجيين ان يحققوا متطلبات انجاز معينة مقابل السماح لهم بالاستثمار في كندا. وتشمل هذه الالتزامات متطلبات بدائل الاستيراد واهداف التصدير ومصاريف الابحاث والتطور التي يتم عملها في كندا وضمانات المشاركات في رأس المال المحلي والترتيبات المقصورة للتصنيع في كندا.

وقد امتنع الكثير من المستثمرين عن تقديم الطلبات الى وكالة مراجعة الاستثمارات الاجنبية، لكن استجاب البعض الاخر لهذه المتطلبات. واثارت القيود التي فرضتها الوكالة ردة فعل سلبية من قبل الولايات المتحدة، التي رفعت احتجاج الى الجات تتدعي بموجبه بان متطلبات انجاز الوكالة غير قانونية. ووجدت محكمة الجات عام ١٩٨٣ ان المتطلبات الكندية الخاصة بالتزام الشركات المستثمرة في كندا على شراء نسبة محددة من البضائع والخدمات في كندا على انها متطلبات غير قانونية بموجب قانون الجات. ولكن متطلبات انجاز التصدير وجدت منسجمة مع قوانين الجات وبحثت بعض الدول عن استثمارات جديدة، فقد اعتمدت بريطانيا على اعتماد بهذا الخصوص لطلبات من اجل استثمارات اجنبية مباشرة جديدة. تلك الاستثمارات التي قد تؤدي الى السيطرة الاجنبية على قطاعات اقتصادية مهمة وتدير البحث والتطور البريطاني والتدخل بالخطط الرسمية للترشيد الصناعي ولذلك فقد تم مراجعة هذه الامور من قبل الوزارات والوكالات المعنية. لقد كانت السياسة البريطانية سياسة مفتوحة، واعتمدت على التزامات المستثمرين الجدد وليس رفض الاستثمارات.

وفي حالة امتلاك شركة روتس للسيارات عام ١٩٦٧، على سبيل المثال، فقد اشترطت بريطانيا على كرايزلر ان تحفاظ على اكثرية المدراء البريطانيين في مجلس الادارة وانتخاب مدير روتس البريطاني ليصبح مديرا لشركة كرايزلر الفرنسية وكرايزلر الدولية، وبذلك زادت عدد الوحدات الصناعية في بريطانيا وزادت صادراتها كنتيجة لذلك.

وبحثت فرنسا عن استثمارات جديدة، فمنذ عام ١٩٦٧ يجب ان تحصل جميع الطلبات للاستثمارات الاجنبية المباشرة على الموافقة المسبقة لوزارة المالية. وتتمتع الوزارة بسلطات تستطيع من خلالها تأجيل الاستثمار مؤقت لتسمح بمزيد من الدراسة الحكومية او لتسمح للمستثمر بتغيير المشروع من اجل مواجهة المتطلبات الحكومية. وتستطيع وزارة المالية ايضا ان ترفض طلبات الاستثمار. وفرنسا شبيهة ببريطانيا، حيث ان كلتا الدولتين لايوجد لديها جهاز رسمي حكومي لتقييم الاستثمار الاجنبي.

وفي الحياة العملية كانت كل الاستثمارات تتجه نحو الاستثمارات التي تقيد العمالة وميزان المدفوعات والبحث والتطوير والصادرات والتي تؤدي الى خلق شركات تجارية جديدة بدلا من امتلاك الشركات القائمة حاليا وهذا يشجع الادارة الفرنسية على المستوى الوطني وعلى مستوى الوطن الام للمستثمر مما يتوافق مع الخطط الحكومية من اجل اعادة التنظيم الصناعي.

وفي الوقت الذي كانت فيه السياسة الفرنسية تقيدية في منتصف الستينات الا ان السياسة العامة منذ ذلك الوقت كانت متفتحة بشكل كبير على الاستثمارات الاجنبية. وبجانب فرض متطلبات الدخول، فان الدول قد تحاول ادارة سلوك الشركات المتعددة الجنسيات حال تأسيسها في دولتها. ان القدرة للسيطرة على سلوك الشركات المتعددة الجنسيات مسألة في غاية الصعوبة بالنسبة للادارة لان ذلك يدخل في نشاطات قد تؤثر على اداء الاقتصاد الوطني والرقابة الوطنية مثل الضرائب وسياسة العمال وتنقلات رأس المال وسياسة المنافسة. وفي الحقيقة ان حكومات الدول المتطورة تنظم وبشكل جيد عمليات الشركات متعددة الجنسيات سواء كانت شركات وطنية ام دولية العاملة ضمن حدود هذه الدول. ومع بعض الاستثناءات، فلم تقم حكومات الدول المتقدمة بفرض قيود خاصة او مميزة على عمل الشركات متعددة الجنسيات.

وانه من الصعب فرض رقابة على تدفقات رؤوس الاموال في هذه الشركات، لان ذلك قد يحمل في طياته التحريض على الانتقام، وقد يعمل كعائق للاستثمارات الاجنبية والتي ينظر اليها نظرة ايجابية في اسواق الدول المتطورة. وعلاوة على ذلك فان لدى حكومات الدول المتطورة القدرة الادارية والقانونية على مراقبة هذه الشركات من خلال التشريعات والتنظيمات والممارسة الادارية والتي تطبق على الشركات المحلية والاجنبية معا. واخيرا مبدأ المعاملة الوطنية، والتي يعني ان تعامل الشركات الاجنبية بنفس ماتعامل به الشركات المحلية ويعمل كعائق امام التمييز ضد الشركات متعددة الجنسيات، وبالرغم من ان هذا المبدأ ليس مقبولا عالميا ولا يطبق بانتظام، الا انه يتم تجسيده في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية، مثل معاهدات الصداقة، التجارة والمعاهدات البحرية مع الولايات المتحدة وفي القوانين الجماعية الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبذلك تستخدم كضوابط على السياسة الحكومية، ويوجد هناك استثناءات بالنسبة لمبدأ المعاملة الوطنية في مجالات المعونات الحكومية، المشتروات الحكومية، تصاريح العمل وسياسة الهجرة، المشاركة في المجموعات الصناعية التي تتبنى سياسة قطاعية وتطبق الحكومات قيود غير رسمية على الشركات لاتباع السياسات لتوسع المصانع او الصادرات والالتزام بممارسات العمال الوطنية، وراقبت الحكومات بعناية التزام الشركات الاجنبية بالتشريعات الضريبية الوطنية وقوانين صرف العملة. وكما ان الحكومات وخاصة في اوروبا قد وسعت من تدخلها في الاقتصاد الوطني من خلال القانون والنظام، فان المستثمرين الاجانب ايضا التزموا بتبني بعض الممارسات، على سبيل المثال، سياسات العلاقات العمالية التي تتناسب والقوانين المعمول بها في الدولة المضيفة.

واخيرا عندما يكون هناك تضاربا في تطبيق القانون او السياسة بين الدولة المضيفة او الدولة الام للشركة المتعددة الجنسيات، كما هو الحال في رقابة الصادرات الامريكية المضيفة خارج الولايات المتحدة، فان حكومات الدول المضيفة تصر على تطبيق التشريعات الداخلية على الشركات متعددة الجنسيات المقيمة في اراضيها. ولذلك وكما هو الحال في قضية (فروهوف) فقد عارضت فرنسا وبنجاح مطالب الحكومة الامريكية فرض حظر على الصادرات وطلبت الحكومة الكندية الحصول على استثناءات من برامج قيود رأس المال الامريكية للاعوام ١٩٦٥ و١٩٦٨. وقد فرضت كندا تشريعا يُطلب بموجبه موافقة القضاء الكندي لعمل سياسة ضد تفاقم الرساميل في كندا والعديد من الدول طلبت من الشركات المقيمة فيها تجاهل القيود الامريكية على صادرات خط انابيب الغاز الى الاتحاد السوفيتي.

واخيرا كان هناك بعض المحاولات في الدول الكبرى الام مثل الولايات المتحدة لتنظيم الشركات متعددة الجنسيات. لقد ادى الاهتمام بعجز ميزان المدفوعات الى اتباع خطوات خاصة بالرقابة على رأس المال وأبدت التنظيمات العالمية اهتمامها حول تصدير الوظائف وهروب الضرائب التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات ويبين التحقيق التي اجرتة اللجنة الفرعية في مجلس الشيوخ والخاصة في الشركات المتعددة الجنسيات في منتصف السبعينات، يبين عددا من مشاكل السياسة الخارجية التي سببتها الشركات متعددة الجنسيات. وفي عام ١٩٧٧ فرض الكونغرس تشريعا يقضي بمنع استخدام الرشوات للاغراض السياسية من قبل الشركات الامريكية العاملة في الخارج، وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات شرعت عدد من الولايات المتحدة داخل الولايات المتحدة الامريكية قانون الضريبة المركزية والتي تؤخذ من الشركات المحلية والاجنبية على مداخليهم في جميع انحاء العالم بدلا من اخذها على الدخل المتحقق في ولاية واحدة من اجل موازنة قدرة الشركات المتعددة على اختيار الولاية او الدولة ذات الضريبة الاقل. وكانت النتيجة احتجاج عنيف من اوروبا واليابان لانها تسبب اخلالا في معاهدات الضريبة التي تمنع الضريبة المزدوجة ونظرا لان العديد من اقتصاديات الاسواق المتطورة كانت غير راغبة في فرض قيود شددة على الشركات متعددة الجنسيات فان العديد منها حاول ان يقلل من تكلفة هذه الشركات بطرق مختلفة.
وحاولت العديد من الدول ان تقوي من صناعتها المحلية وتشمل هذه السياسات جزءا من سياسات صناعية اوسع، التشجيع الحكومي والدعم للتركيز الصناعي وترشيد السياسة الصناعية، تشجيع الابحاث والتطوير، الحفاظ على الصناعات والشركات الاساسية، وتطوير اسواق رأس المال الوطنية والكفاءات الادارية الوطنية، وتشمل الطرق المتبعة، المساعدة

المالية الحكومية امتيازات الضريبة، المشاركة الحكومية في الصناعة، تشجيع الربح، تمويل الابحاث وبرامج التدريب. واوضح مثال على المحاولات الحكومية لدعم الصناعة الوطنية، هو الدعم الفرنسي والبريطاني للرقابة الوطنية على صناعة الكمبيوتر ففي عام ١٩٦٦ دعمت الحكومة ماليا انشاء شركة جديدة هي الشركة الوطنية للمعلومات، وفي عام ١٩٦٧، اعطت الحكومة البريطانية الدعم المالي لدمج ثلاثة شركات بريطانية لتكون الحاسبات الدولية المحدودة. وفي عام ١٩٨١ تبنت الحكومة الفرنسية سياسة تأميم الشركات الفرنسية والاجنبية العاملة في مجال الحاسبات الالكترونية والاتصالات والصناعات الدوائية في محاولات منها لدعم الابطال الوطنيين. وقامت كندا باتخاذ عدد من الخطوات لتشجيع الصناعة الوطنية من اجل ان تنافس الشركات المتعددة الجنسيات اي لتقليل الحاجة الى الاستثمارات الاجنبية. فتم تأسيس مؤسسة اعمار كندا عام ١٩٧١، (٤٩٪ حكومية) من اجل استثمار الاموال الاساسية في الشركات الكندية الجديدة، وتوفير رأس المال للشركات القائمة والمهددة بالسيطرة الاجنبية ولحشد الاستثمار الكندي الخاص لدعم الصناعات الكندية الجديدة والقائمة حاليا وانهمكت في محاولات للسيطرة على رقابة الاستثمارات الاجنبية القائمة حاليا. وفي عام ١٩٧٣ وبعد معركة قانونية على الشركة الام، قامت مؤسسة اعمار كندا بشراء ٣٠٪ من تكساس غولف المحدودة وهي شركة امريكية للموارد الطبيعية وتتركز اعمالها في كندا، وبالرغم من ان مؤسسة اعمار كندا لم تحصل على سيطرة كبيرة، لكنها حصلت على درجة من الرقابة من خلال وجود اعضاء مجلس ادارتها في مجلس ادارة تكساس غولف، وفي عام ١٩٧٥ قامت الحكومة الفدرالية في (اوتاوا) بتأسيس شركة (بتروكندا) كادارة لسياسة الطاقة الوطنية ومن اجل استخدامها لكسب المزيد من التغلغل الوطني المضمون في الموارد البترولية. فعلى سبيل المثال، قامت بتروكندا بتأسيس علاقات مباشرة مع شركات البترول الوطنية في كل من فنزويلا والمكسيك اللتان تصدران كميات ضخمة من النفط الى السوق الكندية، وبذلك تقلل من الاعتماد الكندي على شركات البترول الاجنبية. وفي عام ١٩٨٠ اعلنت الحكومة الكندية عن نقلة نوعية جديدة، هي برنامج الطاقة الوطنية والذي يهدف الى جعل صناعة البترول والغاز الكندية مائة بالمائة وكسب ٥٠٪ للملكية الكندية من الانتاج مع حلول عام ١٩٩٠ والسيطرة الكندية على قطاعات البترول والغاز وزيادة حصة الحكومة في صناعة البترول والغاز. وقد عملت من اجل تحقيق هذه الاهداف على اعادة بناء الحوافز الضريبية من اجل تشجيع الملكية الكندية ومنع الانتاج على الاراضي الكندية من قبل اي شركة لا تكون غالبية ملكيتها كندية، وعن طريق فرض ضريبة

استهلاك البترول والغاز من اجل مساعدة الحكومة على شراء شركات البترول الاجنبية العاملة في كندا. وفي عام ١٩٨٣ اوجدت الحكومة الكندية طريقة جديدة لتعزيز الاهداف الصناعية الوطنية بما فيها تعزيز الملكية الكندية في الصناعة، ولقد عملت مؤسسة تطوير الاستثمار الكندي وهي مؤسسة مملوكة بالكامل للحكومة الكندية كشركة قابضة لمؤسسة اعمار كندا وبترو كندا وللشركات المؤممة الاخرى. وكان متوقعا لمؤسسة تطوير الاستثمار الكندي ان تكون اكثر استجابة للسياسة الحكومية من مؤسسة اعمار كندا والتي كانت مراقبة جزئيا من قبل الحكومة. وعملت المقاطعات الكندية على مراقبة نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات العاملة ضمن سلطاتها القضائية. وبين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٨، ومن اجل زيادة العائدات الاقليمية فقد اشترت مقاطعة ساسكانشوان اكبر اربعة عشرة من مناجم الفوسفات من الشركات المتعددة الجنسيات واشترت مقاطعة كويبك ثالث اكبر منجم للاسبست من شركة امريكية متعددة الجنسيات من اجل رفع مستوى تصنيع الاسبست في المقاطعة. واقامت المقاطعتين الاخريين، وهما كولومبيا البريطانية والبرتا، اقامتا شركات رسمية لاغراض عامة ضمن حدود مؤسسة اعمار كندا، وبالرغم من النمو المتوقع والتأثير الفعال، فان الحلول الوطنية تبقى محدودة بعدم قدرتها على رقابة سلوك الشركات المتعددة الجنسيات خارج الحدود الاقليمية للدولة ولهذا السبب هناك شعور متنامي بالحاجة الى شكل اوسع من الادارة.

الادارة الاقليمية

ان المنتدى المهم والوحيد للادارة الجماعية للشركات المتعددة الجنسيات هو المجموعة الاقتصادية الاوروبية. ويظهر الحل الاوروبي بشكل واضح في تحليل الانتقادات الاوروبية للاستثمارات الامريكية الجماعية في اوروبا وتم اقتراح طريقتين للسياسة الاقليمية.

احداهما تطوير القوانين المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات والتشجيع الوطني للشركات الاوروبية التي توازي مستوى الشركات الامريكية متعددة الجنسيات. ولكن واجهت الادارة الاقليمية عدة عقبات، وبالرغم من وجود سياسة منافسة المجموعة الاقتصادية الاوروبية، الا انه لا يوجد قانون في معاهدة روما، تلك المعاهدة التي تمخضت عنها المجموعة الاقتصادية الاوروبية من اجل السيطرة على استثمارات غير المجموعة الاوروبية او فرض السياسة الدولية للمجموعة الاقتصادية الاوروبية والتي قد تعمل على توازن الاستثمارات

الاجنبية. ورفض اعضاء المجموعة الاقتصادية الاوروبية منح الصلاحيات الوطنية للمجموعة لتنظيم سياسة التصنيع. وقد رفض اعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوروبية الاقتراح الفرنسي الخاصة بالسيطرة الوطنية على الاستثمارات الاجنبية. وقد دعى تقرير «كايرون» والذي تبناة البرلمان الاوروبي عام ١٩٨١، دعى الى تعظيم الاثار الايجابية للشركات متعددة الجنسيات وتقليل اثارها السلبية عن طريق اقامة اطار عمل مناسب لقوة مساوية على مستوى دولي من خلال التشريعات القانونية، والاتفاقات الجماعية، ومن خلال التعاون الكبير والتبادل بين الدول، وقد دعت تعليمات قانون الشركة السابع الى تعزيز تقديم التقارير المالية من اجل مراجعة عادلة للتجارة ككل ودعت التعليمات الى مشاورات اكبر بين الادارة والعمال بخصوص سياسة وخطط الشركة. وقد حصلت المجموعة على بعض التقدم في تحقيق السياسة الصناعية المشتركة لتوازن الشركات المتعددة الجنسيات الاجنبية. وحققت اللجنة بعض النجاح في تطبيق سياسة صناعية واحده لتشمل انسجام الضرائب الوطنية وقوانين الشركات ومن اجل دعم الاندماج الاقليمي للشركات الاوروبية. وتم رفض مقترحات السياسة التصنيعية الخاصة بمعاهدة الدمج الدولي للشركات، عن طريق السياسة التصنيعية الوطنية ومحاولة خلق ابطال وطنيين. وثم تقييد سياسة المجموعة الاقتصادية الاوروبية عن طريق الافتقار للادارة السياسية للسياسة المشتركة في الدول الاعضاء.

الادارة الدولية

ولغاية العقد السابع لم يكن هناك ادارة دولية للشركات المتعددة الجنسيات. وهدفت القوانين الدولية والاتفاقيات الى تشجيع انتشار الشركات المتعددة الجنسيات وليس الى مراقبة عمليات هذه الشركات. وقد زود القانون الدولي الغربي الذي تم وضعة قبل الحرب العالمية الثانية، الحماية للاستثمارات الجنبية، وعمل القانون التقليدي الخاص بالتعويضات المناسبة والفعالة للتأميمات ومعاهدات حقوق الاختراع وحقوق الطبع، قد تم عملهم لهذا الغرض، وقد سمحت قوانين صندوق النقد الدولي الخاصة بالمقابلية التحويلية للنقود باعادة رأس المال والارباح وسهلت عمليات تدفق رأس المال الدولية. وقد عمل تخفيض تعرفة الجات على تسهيل الانتاج الدولي والتنقلات بين الشركات متعددة الجنسيات.

واقام قانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأسس الخاصة بعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والاجانب داخل الدولة الواحدة وحرية التأسيس وحرية تحويل الاموال.

وبالرغم من وجود نظم دولية من خلال وكالات دولية متعددة واتفاقيات دولية والتي تعطي جزءا من العمليات متعددة الجنسيات، كان هناك ولغاية ١٩٧٠، بعض المحاولات لادارة الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى دولي، ولكن فشلت معظم هذه المحاولات. وقد اجهضت احدى هذه المحاولات مع اعلان هافانا. ولم تكن ادارة الاستثمارات الدولية جزءا من البرنامج الامريكي للنظام الاقتصادي لما بعد الحرب. واستجابة للضغط المتواصل من مجموعات الاعمال الامريكية فقد اقترح الوفد الامريكي في جنيف، مادة خاصة بالاستثمارات الاجنبية، وتهدف هذه المادة الى تقنين الاتجاة الاوروبي التحرري القائم نحو الاستثمارات الاجنبية وحقوق الدول المصدرة لرأس المال والتي تعمل على الحماية ضد التأميم والتفرقة. وعندما وضع الموضوع على جدول الاعمال، حدث هناك تغيير كلي في شكل الموضوع، وقد رفضت الدول النامية، بقيادة دول امريكا اللاتينية، وبشدة المادة المقترحة لحماية موردين رأس المال وليس مصدرين رأس المال. وقد سمحت اتفاقيات اعلان هافانا للدول المستوردة لرأس المال بوضع متطلبات وطنية لملكية الاستثمارات الاجنبية الحالية او المستقبلية ولتحديد حالات الاستثمارات الاجنبية المستقبلية. وكان تضمين قوانين الاستثمار هذه سببا رئيسيا لرفض الشركات الامريكية لاعلان هافانا ولفشل الاعلان الحتمي، ولم تحتوي اتفاقيات الجان التي جاءت بعد اعلان هافانا على اي تدابير استثمارية.

كان هناك محاولات لكتابة القوانين الدولية للاستثمارات الخارجية مثل محاولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة في الخمسينات ومحاولات الجات في الستينات والخاصة بالممارسات التجارية المقيدة التي طفت على السطح، ولكن بدون نتيجة. وفي نهاية الستينات ومع الاهتمام المتزايد، فقد تم وضع مقترحات اكثر شمولية لنظام اداري دولي. وقد طلبت تلك الاقتراحات انشاء هيئة ذات قانون دولي تنظم بموجبها الشركات متعددة الجنسيات وتقوم منظمة دولية بادارة هذه القيود والنظم. وانه من غير المنطقي ان تتوقع تطبيق مثل هذه الخطة المتخطية للحدود الدولية في النظام الدولي القائم، لانه وبكل سهولة لا توجد ادارة سياسية في النظام الغربي لمنح القوانين لهيئة تتخطى الحدود الدولية للدول. وعلاوة على ذلك، فان التجربة مع صندوق النقد الدولي والجات تبين ان التنظيم من قبل منظمة دولية ليست طريق فعالة في الادارة الاقتصادية. وان المشاورات الدولية الرسمية والغير رسمية والتعاون هم ادوات اولية في الرقابة الاقتصادية الدولية.

وهناك العديد من الاقتراحات الواقعية التي تقترح نظاما محدودا للادارة واحد هذه الاقتراحات يؤيد تطوير شكل يشبة الجات خاص بالاستثمارات يكون عبارة عن اتفاقية عامة

فيما بين الحكومات تهدف الى التعاون الدولي لاقامة مجموعة القوانين المقبولة، وبالرغم من ان هذه الاتفاقية ستكون قانونا للسلوك وليس مجموعة من القوانين الملزمة، الا ان مثل هذه القوانين قد يشجع على تطور اكبر وتطبيق اوسع للمقاييس الدولية على الاستثمارات الاجنبية. ويبين الاقتراح ايضا تأسيس وكالة للتحقيق وتقديم الاقتراحات بخصوص خلق وفرض القوانين كما فعلت منظمة الجات. وان مثل هذه الوكالة لا تملك سلطات اجبارية، لكنها تملك حق نشر كل استنتاجاتها وتقديمها للرأي العام، واقترحت الولايات المتحدة ان تتم مناقشة المسائل الاستثمارية المتعلقة بالتجارة داخل الجات نفسها.

وكانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية شكلا اخرا من اشكال ايجاد نظام للاستثمار الدولي. وفي عام ١٩٧٦ وبسبب الضغط المتزايد من الدول المتقدمة على نظام السلوك الاختياري للشركات المتعددة الجنسيات، واحد العوامل التي ادت الى هذه الاتفاقية هو المصلحة الامريكية في مثل هذا النظام الدولي، وقد خلق وضوح الرؤية العامة والخاصة بالرشاوي المشتركة والنشاطات السياسية الغير مشروعة ضغوطا داخلية لتنظيم الشركات الامريكية. فقد حاولت الشركات الامريكية منع من خلال اتفاقية دولية وتشريع الكونغرس وتدويل اية قيود تفرض على الشركات الامريكية، وكان الهدف المعلق لقانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو لتعظيم الاستثمار الدولي ويقترح الخطوط المنهجية لسلوك التعاون مثل انشاء المعلومات بشكل اوسع والتعاون في مجال القوانين والسياسات للدول المضيفة والتقليل من السلوك المضاد للمنافسة والتقليل من النشاطات السياسية الغير مناسبة واحترام حق العمال في الاتحاد والتعاون مع الحكومات من اجل المناهج الاختيارية لسلوك التعاون.

واتفقت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كجزء من اتفاقية دولية، على خطوط منهجية لسياسة حكومية من اجل الشركات متعددة الجنسيات بما فيها عدم التمييز ضد الشركات الاجنبية والمعاملة المتساوية تحت القانون الدولي واحترام العقود، والتعاون الحكومي من اجل الابتعاد عن سياسات «افقار الجار» الاستثمارية. واخيرا وافقت الدول المتقدمة على اقامة خطوات استشارية من اجل مراجعة الخطوط المنهجية المتفق عليها. وبالرغم من ان قانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو قانون اختياري، الا انه قد يخدم كخطوة اولى نحو التطور وتطبيق القوانين الدولية.

والحل الدولي الاخر والمحدود، جاء من الامم المتحدة وخاصة كنتيجة من الضغوط التي مارستها دول العالم الثالث. ففي عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥، تم تأسيس منظمتين جديدتين

ضمن نظام الامم المتحدة. احدهما مركز الشركات العابرة للدول لتجميع وخلق المعلومات عن الشركات المتعددة الجنسيات، وثانيهما لجنة الشركات العابرة للدول، لتعمل كنتدى لدراسة المسائل المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات والقيام بالاستعلامات ومراقبة المركز. وتركزت نشاطات اللجنة على تطوير نظام دولي للسلوك خاص بالشركات المتعددة الجنسيات. وبعد حوالي عقد من الزمان وصلت المفاوضات حول قانون السلوك الى طريق مسدود حول عدد من المسائل واصعب هذه المسائل هو تعريف الشركات العابرة للدول، حيث ان الدول المتقدمة ارادت ان تشمل الشركات المملوكة من حكومة الشركة العابرة للدول ورفضت الدول الشيوعية هذا الاقتراح، وطلب الدول المتقدمة الحصول على تأكيدات بمعاملة الشركات المتعددة الجنسيات من قبل الدول المضيفة، مقابل التنازلات التي تحكم سلوك الشركات المتعددة الجنسيات. ومع ذلك فقد تم التوصل الى بعض التقدم، ومن المحتمل في الثمانينات ان يتم التوصل الى اتفاقية حول قانون السلوك الاختياري والذي سوف ينظم مسائل متنوعة من الممارسات الحساسة الى الاستثمار في جنوب افريقيا.

وكان المركز نشطا منذ تأسيسه عام ١٩٧٥، من اجل اقامة وتنفيذ القوانين المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات. ويجب على الواحد ان تتوفر لديه المعلومات الكافية عن عمل هذه الشركات والاثار التي تتركها على الاقتصاد الوطني، لكن قلة هذه المعلومات كانت عقبة كبرى امام الرقابة. وحاول المركز ان يعالج هذا الوضع بدراسة عمليات واثار الشركات متعددة الجنسيات وتقديم النصيحة الفنية للدول الاعضاء كذلك تقديم التوصيات الخاصة بسياسة اللجنة وفي هذه الاثناء فقد حصل المركز على معلومات كثيرة عن الشركات المتعددة الجنسيات وجعل خدمات متوفرة للدول التي يؤدي افتقارها لهذه المعلومات لان تصبح في وضع غير ملائم في المفاوضات مع الشركات الاجنبية. وتم تحقيق تقدم اخر في الامم المتحدة نحو تنظيم النشاطات المختلفة للشركات المتعددة الجنسيات. فقد شكل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقد عام ١٩٨٠ قانونا خاصا بالممارسات التجارية المحظورة والتي تقيم المبادىء والقوانين للسيطرة على السلوك الغير تنافسي، مثل سوء استخدام قوة السوق، وقد كان هناك اتفاقية اساسية حول مسودة معاهدة خاصة بالدفعات الغير مشروعة والتي ستؤدي الى رقابة الرشوة في العمليات التجارية.

وبدأت المفاوضات في مختلف اقسام نظام الامم المتحدة الخاص بنقل التكنولوجيا واتفاقيات البراءة الدولية.

والنموذج الاخير للادارة الدولية الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات لا يضم نظاما مركزيا موحدا فقط، بل نظاما معقدا من المفاوضات الثنائية وربما الجماعية بين الدول وقد تؤدي الى سلسلة من الاتفاقيات على مسائل معينة وطرق نحو تسوية الازمات والخلافات. مثل الضرائب، قوانين منع تمركز الرساميل، حقوق البراءة، وقيود الصادرات وقيود موازين المدفوعات التي قد تنجم من خلال هذه المفاوضات.

والاسلوب الثاني قد يكون اقامة التحكيم او الحكم القضائي او بسهولة الخطوات الاستشارية والتي قد تحتل مكان التنظيمات والقوانين عندما يصعب الاتفاق على القوانين. ولا تبدو سهلة سياسيا عملية منح سلطات لهيئة تحكيم دولية. لقد اسس البنك الدولي هذه الهيئة والتي تسمى المركز الدولي لتسوية خلافات الاستثمار، لكن عدد قليل من الدول خاصة الدول المتقدمة، قد اغرقت بهذه المنظمة وان هناك مؤسسات لاي دول او شركات ودول ترغب في ايجاد حل. وان مثل هذه الهيئات تظن في الدول الشيوعية من اجل ادارة الخلافات بين الدولة والشركات ولكن هناك العديد من المشاورات الثنائية بين الولايات المتحدة وكندا من اجل التعامل مع المشاكل مثل مراقبة الصادرات وقانون منح تنظيم الرساميل.

وفي الختام فان الادارة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات في مراحل التطور الاولية. ولم يكن هناك لغاية السبعينات اية محاولات لاقامة قوانين السلوك، ولذلك فقد جاءت معظم الدوافع السياسية من الدول النامية، وبالرغم من التوتر الدولي والقلق الوطني نحو الشركات المتعددة الجنسيات فلم يوجد هناك فهم للمضلحة المشتركة في الادارة في اقتصاديات الدول المتقدمة ولحين وجود اجماع دولي للادارة ستبقى الرقابة الدولية محدودة على الشركات متعددة الجنسيات لذلك فان مستقبل الادارة في السنوات القادمة لا يكمن في النظام الدولي بل في الرقابة الوطنية.

البـاب الثالــث

نظام الشمال والجنوب

الجزء الخامس

نظام الشمال والجنوب
وامكانيـة التغيـير

هناك اختلافات واضحة بين مشاكل ادارة نظام الشمال والجنوب ومشاكل ادارة النظام الغربي. والمعضلة بالنسبة لاقتصاديات الاسواق المتطورة تكمن فيما اذا كان بالامكان تحقيق القدرة السياسية الدولية الضرورية لادارة علاقات اقتصادية دولية ذات فائدة مشتركة. ومعضلة الادارة في نظام الشمال والجنوب تكمن فيما اذا كان بالامكان تحقيق القدرة السياسية الدولية الضرورية لخلق نظام يكون ذو فائدة مشتركة للجميع.

ان الرقابة في النظام الغربي بسبب المصلحة المشتركة الواعية في النظام، لكن في نظام الشمال والجنوب لا يوجد مثل هذا الوعي للمصلحة المشتركة. وتشعر الدول ذات الاقتصاديات المتطورة بشرعية نظام التبعية لانه يعطيها المنافع التي تعتقد بانها تشمل النظام باكملة. وتشعر الدول الجنوبية بان نظام التبعية غير مشروع لانها لم تتذوق نتائجة الاقتصادية ومن وجهة نظر تلك الدول فان هذا النظام عمل على عرقلة تطورها الاقتصادي. وان ترتيبات الادارة لنظام الشمال والجنوب تختلف اختلافا تاما عن تلك الترتيبا الخاصة بالنظام الغربي.

ويوجد في الغرب نظام مراقبة متطور نسبيا يتكون من منظمات دولية، شبكات ومحطات ممتازة، وترتيبات للمفاوضات والمعايير المتفق عليها. وبالرغم من ان القوة غير موزعة في الغرب بشكل متساو، الا ان جميع الاعضاء لهم الحق في الوصول الى انظمة الادارة الرسمية وغير الرسمية. وعلى النقيض من ذلك، فانه لا يوجد في علاقات الشمال والجنوب نظاما متطورا يسمح بوصول الجميع اليه، وقد تم استبعاد الجنوب بشكل منتظم من ترتيبات نظام الادارة الرسمي وغير الرسمي.

ان العلاقات بين الشمال والجنوب يتم مراقبتها من قبل الشمال، لكونه مكملا للنظام الغربي ولذلك، يعي الغرب، ان هذا النظام شرعيا في الوقت الذي يقيم الجنوب هذا النظام بغير الشرعية. لذلك فقد ركزت سياسة الشمال على الحفاظ على هذا النظام، في الوقت

الذي عملت سياسة الجنوب على تغييرة. ان هذا الصراع بين محاولات الشمال الثري من اجل الحفاظ على وضع النظام وبين الضغوطات المتنامية من الجنوب لتغييرة، هو المحرك السياسي الرئيسي للعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب. وتكمن المشكلة السياسية المركزية لنظام الشمال والجنوب هو فيما اذا كان من السهل على دول الجنوب ان تغير نظام التبعية ام لا ؟؟؟

ان المحاولات الجنوبية لتغيير النظام الاقتصادي الدولي قد ركزت على عقبتين رئيسيتين من اجل تغيرهما. السوق الدولية الحالية وتركيبة الادارة. وتكمن المشكلة الرئيسية فيما اذا كان بالامكان تغيير النظام الاقتصادي الحالي، او يجب تغيرة نهائيا وابدالة بنظام جديد كليا يكون قادرا على اداء المنافع الاقتصادية للجنوب. وسيتحدد اصلاح الادارة بقوة الجنوب التأثير على الشمال، وقدرة الشمال ورغبتة في الموافقة على تحديث نظام الادارة وتوزيع المكافئات. وطاقة الشمال والجنوب مجتمعة لاصلاح النظام او خلق نظام جديد كليا وقدمت ثلاثة مدارس فكرية نظريات مختلفة بخصوص المشكلة وامكانية التغيير،

١ ــ المدرسة التحررية
٢ ــ المدرسة الماركسية
٣ ــ المدرسة البنيوية

التحرريــــون

لقد كانت النظريات التحررية للتطور الاقتصادي اكثر تفاؤلا حول امكانيات التطور الجنوبي داخل بنية السوق الدولية الحالية. في الحقيقة، وفقا للمدرسة الفكرية، فان الاتصال مع اقتصاديات الاسواق المتقدمة يعتبر احد الوسائل لتعزيز التطور وتقدمة. ومن وجهة نظر هذه المدرسة الفكرية، فان المشاكل الرئيسية تكمن في ضعف عوامل الانتاج المختلفة خاصة رأس المال والعمال. وتعتبر التجارة والاستثمارات الاجنبية والمساعدات الخارجية من العوامل الحاسمة للتغلب على هذا الضعف.

ووفقا لتحليلات التحرريين فان التجارة تعمل كالة للنمو ويتم التخصص وفقا لمبدأ الافادة النسبية، وان التجارة الدولية تزيد من الدخل. ان التخصص والتجارة في المنتجات خاصة المناسبة لعامل الهبات الوطني يمكن من توزيع اكفأ للموارد وتحصيل عائدات اكبر.

ومثل هذا التخصص ذو اهمية خاصة للدول النامية لانها تميل للاسواق المحلية الصغيرة. ويمكن ترجمة المداخيل الصغيرة الى وفر يمكن استخدامة من اجل الارتقاء بالتطور من خلال النفقات المحلية لتحسين الانتاج او لاستيراد المعدات الرأسمالية الضرورية.

وينظر التحرريون الى التجارة الخاصة على ان لها تأثير على التطور وذلك عن طريق تزويد العملات الاجنبية والسلع المادية الضرورية للتطور مثل انتشار التقنية والكفاءات الادارية وتشجيع رأس المال ودخول رأس المال من خلال الاستثمارات الاجنبية والحث على المنافسة. وينظر للاستثمارات الاجنبية على انها تأتي بقدرات ادارية وتقنية تؤدي الى زيادة الانتاج ويعتقد ايضا ان المساعدات الاجنبية من الدول المتقدمة تساعد في ملىء فجوة الموارد في الدول النامية عن طريق رأس المال والتقنيات والتعليم.

الماركسيــون

يتبنى الفكر الماركسي وجهة النظر المعاكسة الخاصة بنظام السوق الدولي. وتقول النظرية الماركسية بان التوزيع العادل للمنافع لا يمكن ان يحدث في ظل النظام الرأسمالي الدولي القائم حاليا. وان الدول الجنوبية لا تزال فقيرة ومستغلة لان تاريخها كعناصر خاضعة في النظام الرأسمالي. وان هذه الحالة ستستمر طالما بقيت هذه الدول تشكل جزء من هذا النظام.

ان السوق الدولي يقع تحت السيطرة الاحتكارية للدول المتقدمة، ولذلك فهو يعمل كمسبب لابقاء الدول النامية مرتبطة به. وبكل سهولة، فان عمليات السوق الدولي تمكن الدول المتقدمة من انتزاع الثروة الاقتصادية من الدول النامية لغاياتها الخاصة. وان التجارة بين الشمال والجنوب تعتبر تبادلا غير متساوي لان الرقابة في السوق الدولي من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة تؤدي الى خفض اسعار المواد الاولية المنتجة في دول الجنوب النامية ورفع اسعار السلع المصنعة في دول الشمال المتقدمة، لذلك فان معدلات التبادل التجاري في السوق الدولي متحيزة ضد دول الجنوب. اضافة الى ان التجارة الدولية تشجع الجنوب للتركيز على نماذج مختلفة من الانتاج، تكون عائقا امام التنمية، علاوة على ان الاستثمارات الاجنبية تعيق وتشوة التنمية في دول الجنوب وذلك عن طريق السيطرة على الصناعات المحلية الفعالة ومصادرة الفائض الاقتصادي لهذه القطاعات عن طريق اعادة تصدير الارباح ورسوم الاشارات والتصاريح. ووفقا للعديد من الماركسيين، هناك تدفق لرأس المال من دول الجنوب

الجنوب الى دول الشمال، اضافة الى ان الاستثمارات الاجنبية تساهم في البطالة عن طريق انشاء صناعات ذات رأس مال مكثف وتفاقم توزيع الدخل الغير متوازن واستبدال رأس المال المحلي والمقاولين المحليين، اضافة الى التركيز على الانتاج من اجل التصدير وتنشيط نماذج الاستهلاك الغير مرغوب فيها. وهناك بعد اخر للخلق الرأسمالي واستمرارية التخلف، هو النظام المالي الدولي. وتؤدي التجارة والاستثمارات الى الغاء رأس المال من الجنوب والى خلق ضرورة الاقتراض من المؤسسات المالية الغربية العامة والخاصة. لكن خدمة الديون واعادة الدفع قد استهلكت ثروة العالم الثالث.

واخيرا فان المساعدات الاجنبية تعمل على تعزيز النمو الغير سوي. وذلك عن طريق تسهيل الاستثمارات الاجنبية والتجارة على حساب النمو الحقيقي وابتلاع الثروة من خلال خدمة الديون. وان تعزيز اسس التبعية للسوق الخارجي، وفقا للنظرية الماركسية، يقوم على طبقات العملاء الاجتماعية داخل الدول النامية. وان النخبة المحلية التي ترى مصالحها في بناء القوة المحلية المسيطرة والمحتكرة، فانها تتعاون مع نخبة الرأسمالية الدولية من اجل الابقاء على النظام الرأسمالي.

ونتيجة عمليات السوق الدولية ووجود بقاء تبعية نخبة العملاء وكذلك واي تطور في ظل الرأسمالية الدولية، يبقى غير مستقر وفي افضل حالاتة يكون جزئيا.

البنيويـــون

ان تحليل المدرسة البنيوية، يشبه الى حد كبير التحليل الماركسي، حيث يؤكد على ان بنية السوق الدولي تعمل على بناء التخلف والتبعية في الجنوب. وتشجع على سيطرت دول الشمال. وقد اظهر السيد «جونز مايردال» والذي يعتبر احد اصحاب النظريات البنيوية البارزين، اظهر ان السوق يؤيد الدول المحظوظة سلفا ويعيق تقدم الدول النامية، والتجارة الدولية الغير منتظمة وان تحركات رأس المال قد تظهر وتبرز التفاوتات الدولية لكن لا تلغيها.

ان الانحراف البنيوي للسوق الدولية، وفقا لهذه النظرية، يعتمد في غالبيته على تفاوتات النظام التجاري الدولي. وان التجارة لا تعمل كآلة للنمو لكنها توسع من الفجوة بين الشمال والجنوب وانها تعمل هكذا **اولا** بسبب هبوط معدلات التبادل التجاري لدول الجنوب. وان عدم مرونة الطلب على صادرات السلع الاولية للدول النامية. ووجود سوق

التنافس الدولي لهذه المنتجات، سيؤدي الى انخفاض اسعار صادرات دول العالم الثالث. **وثانيا** ان البيئة الاحتكارية لاسواق دول الشمال وارتفاع الطلب على السلع المصنعة يؤدي الى ارتفاع في الاسعار بالنسبة للمنتوجات الصناعية الخاصة بدول الشمال.

ولذلك وفي ضوء ظروف السوق العادية فان التجارة الدولية تعمل في الحقيقة على انتقال الاموال والمداخيل من الجنوب الى الشمال. ويعتقد ايضا بان التجارة الدولية لها تأثيرات سلبية على النمو الوطني لسبب اخر وهو ان التخصص في اقتصاديات دول الجنوب والتركيز على الصناعات التصديرية المتخلفة لا تعمل على تدعيم باقي الاقتصاد، كما كان مخططا له من قبل اصحاب المذهب التحرري. وبدلاً من ذلك، فان التجارة تعمل على خلق قطاع متقدم ذو تأثير قليل على باقي الاقتصاد وان ذلك يؤدي الى استنزاف الموارد من باقي اجزاء الاقتصاد ولذلك فان التجارة تخلق نظاما اقتصاديا مزدوجا مركبا من القطاع التصديري المنعزل والمتطور ومن قطاع اقتصادي نامي بشكل عام.

ثانيا : ان الاستثمارات الخارجية وهي الجزء الثاني من الانحراف البنيوي عادة مايتجنب دول الجنوب في الوقت الذي تكون فيه الارباح والضمانات اقل من الارباح والضمانات الموجودة في اقتصاديات الاسواق المتطورة. عندما تتدفق الاستثمارات الى الجنوب فانها تحاول التركيز على القطاعات التصديرية، ولذلك فانها تعمل على تفاقم الاقتصاد الثنائي وعلى تفاقم التأثيرات السلبية للتجارة. واخيرا فان الاستثمارات الخارجية تؤدي الى تدفق الارباح والمصالح الى اسواق الشمال المتطورة وذات القدرة على تصدير رأس المال.

التغيـر البنيـوي

ان التحليل البنيوي لنظرية السوق الدولية، يشبه الى حد كبير التحليل الماركسي، وذو تأثير واضح في اظهار نقاط الضعف التي تعانيها النظرية التحررية التقليدية، ومع ذلك فهناك نقطة تختلف حولها النظرية البنيوية والنظرية الماركسية، وهي ان البنيويون يعتقدون بوجود امكانية اعادة تشكيل النظام الرأسمالي العالمي. وهي امكانية تغيير العمليات الطبيعية بالرغم من اختلاف النظريات المتعددة حول النماذج المفضلة لاعادة التشكيل والتي منها المساعدات الخارجية، الحماية، الوصول الى اسواق الدول الشمالية، وتؤمن كلا النظريتين

بامكانية تحقيق التصنيع داخل سوق دولي جديد وان هذا التصنيع سيعمل على تضييق فجوة النمو .

ومن جهة اخرى يعتقد الماركسيون بعدم امكانية اجراء تغييرات على النظام الرأسمالي وان اقتصاديات الاسواق المتطورة غير قادرة على تقبل نظام يتم تشكيله من جديد وان التغيير الوحيد هو الثورة ، ونعني بها تدمير النظام الرأسمالي الدولي واستبداله بنظام اشتراكي دولي . وبشكل عام هناك تفسيران حول عدم امكانية تقبل دول الشمال لاي تغيير .

احد هذين التفسيرين يرتكز على الفكرة القائلة بان الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة غير قادرة على استيعاب الفوائض الاقتصادية او الارباح المتأتية من الانتاج في النظام الرأسمالي . وان الدول الرأسمالية غير قادرة على استيعاب فوائضها المتنامية داخليا . وذلك عن طريق الاستهلاك المحلي ، لان دخل العمال في تلك الدول لا ينمو بسرعة نمو الارباح الرأسمالية . ولتجنب البطالة والازمات التي لامفر منها التي تعاني منها الرأسمالية والناتجة عن الانتاج الزائد والاستهلاك المتدني ، فقد لجأت الدول الرأسمالية الى استثمار اكبر لرأس المال وتصدير الفائض من الانتاج الى الدول النامية . وهناك طريقة اخرى لاستيعاب الفوائض المتزايدة وتجنب ازمات الرأسمالية وفقا لبعض الاراء ، وهي الاستثمار في المنتجات العسكرية في الداخل ، والذي يؤدي الى الضغط نحو التوسع ضرورية لبقاء هذا النظام . وتعمل هذه الاشكال على استيعاب الفائض والذي ان لم يتم استيعابه فسيعمل على تدمير النظام الرأسمالي . وتحتاج اقتصاديات الاسواق المتطورة الى السيطرة والى التبعية والى الامبريالية لبقائها .

والتفسير الثاني لضرورة الرأسمالية الامبريالية ، يظهر من حاجة دول الشمال الى المواد الاولية من دول الجنوب . وتعتمد الاقتصاديات الرأسمالية على الواردات الاجنبية ، وان الرغبة في السيطرة على هذه الواردات يقود الى السيطرة الشمالية . ان النزاعات حول لون السيطرة ضرورة اقتصادية لدول الشمال لا تستطيع مقاومة الاختبارات العملية . وعلى النقيض من ذلك تبين الظواهر بانه بالرغم من اهمية العلاقات الاقتصادية مع دول الجنوب بالنسبة للدول المتقدمة ، الا ان هذه الروابط لاتعد ذات ضرورة بالغة للرخاء الاقتصادي لدول الشمال .

اولا : ضعف النزاعات حول الاستهلاك المتدني لان اقتصاديات الدول المتقدمة قادرة على استيعاب الفوائض الاقتصادية لديها . وبكل تأكيد عانت الاقتصاديات المتقدمة من مشكلة الحفاظ على المستويات المقبولة للطلب الاجمالي .

ويبدو ان هذه الدول قادرة على حل المشكلة محليا من خلال عدة سياسات تعد جزءا من دولة الرخاء الحديثة، وهي اعادة توزيع الدخل، السياسات النقدية والمالية، والنفقات العامة والاجتماعية. وبالرغم من استمرار مواجهة الدول المتقدمة لعدة مشاكل اقتصادية صعبة، مثل التضخم، النمو البطيء، والطاقة الصناعية الفائضة، الا ان هذه المشاكل لا يمكن شرحها بشكل مناسب من قبل نظريات الاستهلاك المتدني.

ثانيا : ان الاستثمارات الخارجية، خاصة في اسواق الدول النامية تشكل اهمية حيوية لاقتصاديات الاسواق المتطورة، كما هو الحال في الولايات المتحدة التي تعد المستثمر الخارجي الرئيسي، حيث شكلت الاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة نسبة مئوية ضئيلة نسبيا من المجموع الكلي للاستثمارات الامريكية، فقد بلغ مجموع الاستثمارات الامريكية الخارجية المباشرة عام ١٩٨٣، ٢٢١ بليون دولار في الوقت الذي بلغ فيه مجموع الاستثمارات عدة الاف من البلايين من الدولارات. اضافة الى ان الجنوب ليس منطقة رئيسية للاستثمارات الامريكية، وفي الحقيقة هناك هبوط في اهمية الجنوب بالنسبة لتلك الاستثمارات وبلغت حصة الدول النامية من مجموع الاستثمارات الامريكية الخارجية عام ١٩٨٢ حوالي ٢٤٪ فقط في الوقت الذي بلغت فيه حصة الدول المتقدمة من هذه الاستثمارات حوالي ٧٤٪ وبلغت حصة الجنوب من الاستثمارات الامريكية المباشرة عام ١٩٦٠، ٣٥٪ مقابل ٦١٪ في الدول المتقدمة. وعلاوة على ان الدخل من الدول النامية لا يشكل اهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة حيث بلغ الدخل من الاستثمارات الخارجية عام ١٩٨٢، ٢٢,٩ بليون دولار مقابل ارباح التجارة الداخلية الاجمالية البالغة ٤١٤ بليون دولار وبلغ الدخل القومي الاجمالي ٣٠٧٣ بليون دولار.

وبالرغم من ان الاستثمارات الجنوبية تشكل جزءا صغيرا من مجموع الاستثمارات، الا ان العائدات من هذه الاستثمارات تكون اكبر في الدول النامية، وقد بلغت نسبة العائد على الاستثمارات الامريكية في دول العالم الثالث عام ١٩٨٢، ١٥,٨٪ بالمقارنة مع ٨,٢٪ عائد في دول الشمال، وبلغت عام ١٩٨٢ العوائد المالية لدول الجنوب فقط ٣٨٪ من مجموع العوائد المالية الامريكية من الاستثمارات الخارجية، و ٣,٧٪ من مكاسب المتاجرة الاجمالية وجزء صغيرا جدا من مجموع الناتج القومي الاجمالي. ويشكل النفط اكبر مورد للمكاسب المالية، حيث بلغت المكاسب المالية للاستثمارات البترولية الامريكية عام ١٩٨٢ في الجنوب ٣٣٪ من نسبة العائد. وان ٥٤٪ من مجموع العوائد المالية في الجنوب جاءت من

الاستثمارات البترولية. مقابل ١٠٪ من الصناعات. واخيرا فان الاستثمارات الامريكية وارباحها من الدول النامية تعتبران بالغتا الاهمية، لكنهما لا يشكلان وضعا خاصا في الاقتصاد الامريكي بشكل عام. وبشكل عام فالتجارة مع الجنوب لا تشكل اهمية اقتصادية كبرى لدى دول الشمال، حيث بلغت نسبة الصادرات من الدول المتقدمة الى الدول النامية عام ١٩٨٢، ٢٩٪ من مجموع صادراتها والتي ذهب منها ١٠٪ من الصادرات الى الدول المصدرة للنفط في دول العالم الثالث. وفي نفس العام بلغت واردات الدول المتقدمة من الدول النامية ٣٠٪ من مجموع وارداتها وجاء ١٤٪ منها جاءت من الدول المصدرة للنفط. ويمكن ايضاح الاهمية الضئيلة للتجارة بين الولايات المتحدة والجنوب ببيان حقيقة ان الصادرات الامريكية للدول النامية، بلغت عام ١٩٨٢، ١,٩٪ من مجموع الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة. لذلك فان حالة التبعية كمنفذ ضروري للفائض الرأسمالي، لايبدو طويل البقاء. وان الدول النامية تمول اقتصاديات الدول المتقدمة بعوائد حيوية واستثمارات هامة ومنافذ تصديرية، لكنها ليست بالضرورة موجهة نحو الشمال.

والمفهوم الثاني للنظرية الماركسية حول ضرورة السيطرة الشمالية يقوم على الاعتماد الشمالي على المواد الاولية في دول الجنوب، حيث ان هناك بعض المواد الاولية التي تعتبر هامة وحساسة لاقتصاديات الدول المتقدمة، لكن وحسب النظرية الماركسية فالمواد الاولية غير مهمة، وفي الحالات التي تكون فيها هذه المواد مهمة، فان الاعتماد على المواد الاولية قد يعمل ضد الدول المتقدمة وليس لصالحها.

وتعتمد الولايات المتحدة والى حد كبير الدول الاوروبية واليابان على استيراد محدود لبعض المواد الاولية، مثل البوكسات والالمنيوم والكروميوم والنحاس والرصاص والمنغنيس والنيكل والفوسفات والقصدير والتنجستون والزنك، وفي بعض الحالات القليلة تعتبر فيها دول الجنوب من المصدرين الرئيسيين لبعض هذه المواد مثل، النحاس، الحديد، الرصاص، المنغنيس الفوسفات، القصدير والبترول. على ان الاعتماد الاجنبي قد يكون في بعض الحالات مسألة خيار وليست ضرورة ملحة. ومسألة سعر اكثر منها اعتمادا على الموارد. وان الموارد البديلة لتوريد العديد من المواد موجودة، لكنها لا تستخدم وذلك لاعتبارات التكلفة، ويتم استخدام الواردات نظرا لرخص اسعارها وليس لانها ضرورية من منظور طويل الاجل.

وان فشل معظم محاولات دول الشمال لتشكيل انتاج السلع تظهر انه لمعظم المواد الاولية الضرورية، هناك بدائل ذوات اسعار خاصة على فترات زمنية معينة، والخلاصة ان المفاهيم القائلة بان سيطرة واستقلال دول الجنوب، يعدان من الاشياء الضرورية لقتصاديات الرأسمالية، لم يتم اختبارها بشكل عام. ويعد الجنوب مهما لدول الشمال، لكن ليس حيويا.

وهناك مجادلة في النظرية الماركسية حول التبعية، بالرغم من عدم اهميتها للاقتصاديات الرأسمالية ككل، الا انها ضرورية لطبقة معينة داخل تلك الاقتصاديات خاصة الطبقة الرأسمالية التي تسيطر على الاقتصاد والسياسة. ووفقا لهذه النظريات، فان المجموعات الرأسمالية تحاول ان تسيطر على الدول النامية في محاولتها للبحث عن الارباح. ولان هذه المجموعات تسيطر على حكومات الدول المتقدمة، فانها قادرة على استخدام ادوات الحكومة لتحقيق اهداف الطبقة التي ينتمون اليها.

ولغايات تقييم هذه النظرية، فانه من الضروري، ان تحدد ما اذا كانت الطبقة الرأسمالية ككل لها مصلحة مشتركة في الدول النامية كما هو ظاهر من التجارة الخارجية والاستثمارات. وقد بين احد الباحثين ان الطبقة الرأسمالية باكملها لها مصلحة في السيطرة والتوسع الخارجي، بما فيهم اولئك الرأسماليين الذين ليس لهم مصلحة او علاقة بهذا التوسع. وقد بين الباحث صحة هذا القول لان هناك مصالح مشتركة في هذا التوسع لانه يعمل للحفاظ على هذه النظام.

ان التحليل السابق حول اهمية الاقتصاد الكلي لدول العالم الثالث يبين ان الدول النامية ليست على درجة عالية من الاهمية الاقتصادية لدول الشمال وان هناك بعض المجموعات الاقتصادية في الشمال مثل الصناعات البترولية تتمتع بمعظم فوائد العلاقات الاقتصادية مع الجنوب. لذلك فانه ليس من السهل الجدال حول مصلحة الطبقة الرأسمالية ككل في دول الجنوب وفي السيطرة لانه هناك نسبة ضئيلة من هذه الطبقة المستفيدة من السيطرة. ولان النظام نفسه لا يعمل على السيطرة.

والجدل الاقوى هو ان بعض الرأسماليين الاقوياء مثل مدراء الشركات المتعددة الجنسيات لهم مصالح حساسة في دول الجنوب وفي سيطرة دول الشمال. وبكل وضوح، هناك بعض المؤسسات والمجموعات المستفيدة من بنية السوق الدولي الحالية، وان السؤال هو دور هذه المؤسسات وهذه المجموعات في السياسة الحكومية لدول الشمال. والواضح ان هذه

المجموعات المستفيدة من السيطرة الاقتصادية لدول الشمال تستطيع التأثير على السياسات الخارجية لهذه الحكومات. على سبيل المثال اظهرت التحقيقات التي قامت بها اللجنة الفرعية في مجلس الشيوخ الامريكي حول الشركات المتعددة الجنسيات، اظهرت دور هذه الشركات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في تشيلي والشرق الاوسط. لكن هناك بعض العناصر في الطبقة الرأسمالية لا تريد السيطرة على السياسة الخارجية للدول المتقدمة. على سبيل المثال، السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط بالرغم من اهمية عائدات النفط ولم تكن تعكس دائما مصالح شركات النفط الامريكية.

في المقابل، فان السيطرة مهمة لاقتصاديات الدول المتقدمة وخاصة لبعض المجموعات داخل الاقتصاديات، ولم تكن السيطرة ضرورية ولا حتمية وهناك احتمال للتغيير. وفي ظل الظروف السياسية المناسبة، فانه بمقدور اقتصاديات الدول المتقدمة ان تستجيب للمتطلبات الاقتصادية للدول النامية.

واذا كان بالامكان تغيير النظام، فان المشكلة تكمن في تحديد ما اذا كان باستطاعة الدول النامية ان تؤثر في مثل هذه التغييرات في ادارة وتوزيع المكافئات وتحت اية ظروف يمكن معها حث دول الشمال للاستجابة. وبسبب هذه المشكلة، فان تحليل العلاقات بين الشمال والجنوب سيتم تناوله في الفصول الاربعة القادمة من هذا الكتاب.

الجزء السادس

استخدام المساعدات

ان الاكاديميين وصانعي السياسة في العادة هم المؤيدون للمساعدات الاقتصادية الخارجية كطريق نحو النمو والتطور. حيث تم استخدام الاموال العامة الامتيازية لتعزيز النمو في فترة مابعد الحرب نظرا لتداخلها مع رغبة الدول المتقدمة في الحفاظ على البناء الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية، وفي نفس الوقت لكسب التأثير السياسي في العالم النامي عن طريق الاستجابة لرغبات دول الجنوب في النمو والتطور. وعلى كل حال فقد اعتبرت المساعدات ثاني افضل الحلول لدول الجنوب لانها لا تعني تغيرا في ادارة العلاقات بين الشمال والجنوب ولا تعني اعادة توزيع حقيقية للفوائد الاقتصادية ولان المساعدات تعتمد على الظروف السياسية لدول الشمال، فانها تعتبر موردا غير موثوق به لرأس المال والتقنيات لدول الجنوب.

المساعدات في فترة
نظام ما بعد الحرب

لقد حاولت الدول النامية المستقلة خلال فترة تشكيل نظام «برايتون وود»، ان تجعل من نظام مابعد الحرب بيئة افضل لتطورهم الاقتصادي، وحاولت الدول النامية ان تعدل من مشاريع الشمال وخططه لدمج اهدافها في التطور الاقتصادي، لان التطور بالنسبة لهذه الدول لا يعتبر مصلحة عادلة لها، وكان من الضروري ايضا ان تعي اهداف الرخاء الدولي والسلام لفترة مابعد الحرب. وان المحاولة الكبرى للدول النامية في تلك الفترة المبكرة كانت محاولاتها لتعديل نظام التجارة الدولي.

وكان هناك بعض المحاولات المحدودة المتعلقة بالمساعدات الخارجية، احدها محاولة التأثير على اوضاع البنك الدولي للانشاء والتعمير، ويمكن الاستدلال من اسم البنك ان له غايتان، اولى، اعادة البناء والانشاء في الدول المتضررة من الحرب، والثانية، تمويل التطور لسكان الدول الاعضاء في البنك وصندوق النقد الدولي سواء أكانت من الدول المتطورة او النامية.

ونتيجة لعجز الديون اثناء فترة الحرب ، كان المتوقع من الدول النامية والدول المتقدمة ان تواجه صعوبات في جذب رأس المال بعد الحرب. وكان هدف البنك الدولي هو التعامل مع مشكلة الثقة وذلك بكفالة القروض الخاصة وتزويد الاستثمارات المباشرة بالاموال اللازمة بسعر فائدة يساوي سعر فائدة السوق. وكانت محاولات الدول النامية في «بريتون وود» تهدف الى التأكد من ان النمو له نفس الاهمية التي يحظى بها الانشاء والتعمير. والمحاولة الاخرى التي تقدمت بها الدول النامية كانت تهدف الى تضمين المخصصات المالية في اعلان هافانا لدعم طلبات قروض البنك الدولي وللمساعدة في تقديم قروض رأسمالية غير مربحة.

وخلال هذه السنوات المبكرة، كان الشمال وخاصة القوى الشمالية في وضع يمكنها من تحويل الاموال الى الدول النامية، وقد رفضت هذه الدول المساعدات كطريق للتطور، ولم تهمل الولايات المتحدة النمو الاقتصادي في السنوات التي تلت الحرب مباشرة. وفي الحقيقة، فقد اعتبرت الولايات المتحدة التطور الاقتصادي جزء لا يمكن الاستغناء عنه في الخطة الامريكية لنظام مابعد الحرب المبني على الرخاء الاقتصادي والسلام الدولي. لكن من وجهة نظر المسؤولين الامريكيين فان التطور الاقتصادي لا يحتاج لرأس مال دولي. وان المحاولات المحلية في الدول الجنوبية ورأس المال المحلي، وليس الخارجي، يجب ان تكون الوسائل الرئيسية للتطور الاقتصادي، وسيتم تعزيز هذه المحاولات المحلية وتخفيض الحاجة لرأس المال الاجنبي وذلك بتحرير التجارة. وان التوسع التجاري سيعوض التدفقات الرأسمالية الى الداخل وبالرغم من ان المحاولات المحلية يجب ان تكون الطريق الرئيسي نحو التطور، الا ان هناك حاجة لرأس المال الاجنبي. وان رأس المال هذا سيكون خاصا. ومن اجل تعزيز التطور، يجب على دول الجنوب ان تستحث تدفق مثل هذه الاموال الخاصة. ان التحرير التجاري سيعمل على حث الاستثمارات الاجنبية الخاصة وذلك بتحسين فرص التصدير لهذه الاستثمارات، وان خلق المناخ الاستثماري الجديد في الدول النامية سيجذب رأس المال الاجنبي. ولكن تحقيق المناخ الملائم برفض تأميم الاموال واتباع سياسات مالية ونقدية مقبولة، والحد من المنافسة الحكومية مع القطاع الخاص. واخيرا هناك اعتراف من الولايات المتحدة انه في بعض الحالات يمكن ان يكون رأس المال الحكومي الخارجي مناسبا، وان مثل هذا التمويل يكون محدودا في كميته ويكون صعبا في عرضه. ووفقا لرأي الولايات المتحدة، فان تدفق مثل هذه الاموال الى الجنوب يجب ان ينتظر تحقيق اولوية اعلى وهي اعادة بناء اوروبا بعد الحرب حيث ان اعادة البناء مهمة لدول العالم الثالث لانها تعيد فتح التجارة الاوروبية واسواق رأس المال الاوروبي امام دول الجنوب.

ونظرا لسيطرة اراء الدول الغربية على المساعدات وضعف الدول النامية في الضغط من اجل التغييرات التي يرونها مناسبة حول المساعدات، لم يتم ترتيب مخصصات الاموال ذات الامتياز لغايات تعزيز التطور في النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب.

ان البنك الدولي الذي يعتبر احد المؤسسات الدولية المعنية بتقديم المساعدات الى الدول النامية، لم يكن مناسبا لهذا الغرض. وفي النهاية كان هناك تحديدا لنشاطات البنك الدولي وهي الانشاء وليس التطوير.

في الوقت الذي حاولت فيه الدول النامية ان تجعل من التطوير احدى الغايات الرئيسية لها، ضعفت الدول الاوروبية وخاصة الاتحاد السوفياتي من اجل ان يكون التعمير هدفا رئيسيا للمنظمة الجديدة. من الناحية النظرية تعطى مواد الاتفاقية وزنا متساويا للانشاء والتعمير، لكنها طلبت من البنك ان يعير انتباها خاصا لمساعدة تلك الدول التي عانت من دمار كبير من الاحتلال الاجنبي، بالاضافة الى ان الدول المتقدمة والتي تملك حصصا كبيرة من رأس مال البنك وبذلك تراقب سياسته، ركزت على اعادة البناء كنشاط رئيسي للبنك.

ان مواد الاتفاقية ووعيها من قبل رؤساء ومدراء البنك الدولي ايضا اموال البنك المتوفرة لاستخدامها في التطوير الاقتصادي لدول الجنوب. وتعمل مقاييس ومعايير الحصول على قروض البنك، تعمل على اعانة المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية. وللبقاء ضمن الفلسفة السائدة في تطوير دول الجنوب. لم يكن بمقدور البنك المنافسة مع رأس المال الخاص، وكان في الحقيقة يشجع تدفق رأس المال الخاص كمورد رئيسي للتمويل الخارجي.

وكانت شروط اقراض البنك الدولي للانشاء والتعمير متحفظة، حيث قدم البنك قروضا صعبة فقط. وعكست اسعار الفائدة السائدة في السوق على ان تسدد تلك القروض بالعملة الصعبة. ان اسعار الفائدة ومعايير منح القروض وامكانية تصفية القروض لنفسها، كل ذلك اعاق تدفقات القروض الى العديد من الدول الفقيرة. وهناك العديد من القروض التي فرضت على المقترضين، والتي لم تكن بالضرورة قيودا اقتصادية. فقد رفض البنك طلبات من الدول التي لها اسبقيات في الديون المعدومة (والتي قد لا تؤثر على قدرة الدولة في سداد قروض البنك) وهناك العديد من السياسات الاقتصادية والسياسية التي يحددها البنك، مثل تأييده للسياسات الحكومية المؤيدة لملكية الدولة للتجارة، كانت هذه السياسات تعمل ضد التطوير الاقتصادي.

واخيرا، ولاجل مجاراة فلسفة دول الشمال والاوضاع المتشددة للقروض في ذلك الوقت، فان الاموال الموجودة لاجل الاقراض في ظل تلك القيود، كانت محدودة ايضا. وقد بلغت كافة القروض الممنوحة للدول النامية حتى حزيران ١٩٥٢، حوالي ٥٨٣ بليون دولار. وزادت رغبة الدول النامية، في بداية الخمسينات في الحصول على المساعدات. وكانت هناك اسباب ادت الى اتجاه الدول النامية للحصول على الاموال الامتيازية من اجل التطور الاقتصادي، منها، تزايد الضغط الوطني من اجل التطور، والفشل في تحقيق اصلاح التجارة الدولية عدم ملائمة شروط اقراض البنك الدولي، وقد اتجهت الدول النامية الى الامم المتحدة والى بعض الدول المتقدمة لتحقيق متطلباتها، بعد ان تم استبعاد تلك الدول من المشاركة او الحصول على صوت في المؤسسات الاقتصادية التي انشأت بعد الحرب. وكانت فرصة الدول النامية موجودة في الامم المتحدة، حيث بدأت بتشكيل وتنسيق مطالبها المشتركة في الحصول على المساعدات وحصلت على مشاركة اكبر واكثر فعالية في ادارة تلك المساعدات. وكانت المحاولات السابقة التي قامت بها الدول النامية في الامم المتحدة، تهدف الى دعم اية مؤسسة دولية عامة تستطيع تقديم القروض السهلة والمساعدات للمساهمة في تطوير دول الجنوب. وتم تقديم اول اقتراح في سبيل التغيير المؤسسي في تقرير قدم في اذار ١٩٤٩، من قبل اللجنة الفرعية للتطوير الاقتصادي المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكانت اللجنة الفرعية تنتقد قدرة البنك الدولي على تقديم مشاركة فعالة في الاستثمارات الضخمة التي يتطلبها التطور الاقتصادي وبين التقرير الامكانيات المتوفرة لفتح الطريق امام موارد جديدة للتمويل الدولي برعاية الامم المتحدة.

وقد ذهب رئيس اللجنة الفرعية، الهندي، ابعد من ذلك واقترح تشكيل منظمة دولية جديدة وهي ادارة الامم المتحدة للتطوير الاقتصادي، يتم تمويلها من التبرعات التي تقدمها الحكومات الاعضاء وان هذه الادارة تستطيع تقديم هذه القروض بشروط ايسر للسداد باسعار فائدة اسمية. ورفضت الدول المتقدمة هذا الاقتراح، والدليل على موقف دول الشمال كان استجابة احد الخبراء الامريكان في اللجنة الفرعية لاقتراح تشكيل ادارة تطوير اقتصادي، ان قال بان على الدول النامية ان تعتمد على البنك الدولي للانشاء والتعمير في سبيل تمويل انواع محدودة من مشاريع التطوير التي لم تكن جاهزة للتطبيق من قبل مصادر التمويل الخاص.

ورفضت الدول المتقدمة المقترحات الاخرى التي تقدمت بها الدول النامية، وقد اقترح تقرير اعد عام ١٩٥١ لتأسيس هيئة تطوير دولية لتقديم المساعدات والمنح للتطوير الاقتصادي وبالرغم من معارضة دول الشمال بالاجماع لهذا الاقتراح، تمكنت الدول النامية من ان تضمن قرار الجمعية العامة الداعي الى تأسيس صندوق خاص لتقديم القروض السهلة للدول النامية. ولم يقدم هذا القرار اية مخصصات لهذا الصندوق، ولم يتمتع باية قوة يستطيع فرضها على دول الشمال.

وفي عام ١٩٥٣، قدمت لجنة من الخبراء خطة لتأسيس صندوق الامم المتحدة الخاص بالتطوير الاقتصادي، وكان اول اقتراح لهذا الصندوق، ليس فقط تقديم القروض السهلة لدول الجنوب، بل دعوة تلك الدول للمشاركة في ادارة هذا الصندوق. وان التمثيل في المجلس التنفيذي للصندوق لم يكن وفقا للمساعدات المالية، كما هو الحال في البنك الدولي، لكن تم تقسيم التمثيل بين المساهمين والدول المنتفعة بهذه المساعدات. ولم تقبل دول الشمال كلا من القروض السهلة والتدابير الادارية ولذلك فقد نجحت تلك الدول في معارضة تأسيس هذا الصندوق.

ولجأت الدول النامية الى مناشدة دول الشمال بشكل فردي وخاصة الولايات المتحدة التي تعتبر الدولة الوحيدة بعد سنوات الحرب، والقادرة على تحويل موارد هامة الى الدول النامية، وفي نهاية العقد الرابع اقترحت السياسة الخارجية الامريكية بان مساعدات التطوير كانت من السمات الرئيسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وقد بين قانون التطوير الدولي لعام ١٩٥٠ ان مساعدات التطوير ستصبح اهم سمات السياسة الخارجية للولايات المتحدة. بالرغم من كل هذه الاعلانات الطنانة، كانت السياسة الامريكية حول طلبات الدول النامية في المساعدات الثنائية تشبة الى حد كبير الاستجابات الامريكية في المنتديات الدولية، فقد كان التركيز على المساعدات الذاتية وفي الوقت الذي تكون فيه الحاجة ماسة لرأس المال فان هذا المال يجب ان يكون من مصادر خاصة، وعندما لم يكن هذا المال متوفرا، فان التمويل الخارجي، يجب ان يتم من خلال البنك الدولي. وفي هذه الاثناء قامت الولايات المتحدة بتنفيذ برنامجين.فقط للمساعدات الاقتصادية. قدم في احدها بنك التصدير والاستيراد قروضا متوسطة الاجل لتمويل التجارة الامريكية والثاني برنامج المساعدات الخارجية الذي قدم بموجبة عدد قليل من المنح المالية.

وبلغت مساعدات التطوير لما وراء البحار بين اعوام ١٩٥٠، ١٩٥٥ من جميع الدول المتقدمة ما معدلة ١,٨ بليون دولار سنويا اما المساعدات الجماعية فبلغت حوالي ١٠٠ بليون دولار سنويا.

العودة الى المساعدات

وحتى حلول العقد الثاني لما بعد الحرب، عندما اصبحت المساعدات نموذجا هاما. للتداخلات الاقتصادية بين الشمال والجنوب وبدأت التغيرات في السياسات الشمالية نحو المساعدات الاقتصادية كنتيجة لتغيرات عديدة في النظام الدولي.

اولى هذه التغيرات هو بروز الدول النامية كدول نشطة وفعالة في العلاقات الدولية وخلال العقدين الذين تليا الحرب العالمية الثانية، بدأ الانحلال يصيب امبرطوريات القرن التاسع عشر وحصلت العديد من الدول الاسيوية والافريقية على استقلالها السياسي. وبعد المصالحة التي تمت عام ١٩٥٥ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بدأقبول الدول في الأمم المتحدة بشكل منتظم، ومع نهاية العقد الثاني بعد الحرب، بلغ عدد الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ١٢٢ دولة منها ٨٧ من الدول النامية، وبدأت تلك الدول من خلال الجمعية العامة تشكيل الجماعات والبدء بتنسيق طلباتها، وتركزت معظم مساعدات الدول النامية في صندوق الأمم المتحدة الخاص بالتطوير الاقتصادي، وبالرغم من معارضة دول الشمال لهذا الصندوق وخاصة الولايات المتحدة، الا ان دول الجنوب، رفضت ان تسمح بموت هذا الاقتراح. ونظرا لعدم رضى هذه الدول عن البنك الدولي وبرامج المساعدات الثنائية، فقد استمرت هذه الدول في الضغط والمناورة من اجل اقامة المنظمة المقترحة.

ومع ان هذا الصندوق لم يخرج الى حيز الوجود، فقد كان لضغوط دول الجنوب اثرا في الحث على بعض التغيرات. وادت هذه الضغوط في عام ١٩٥٩ الى تأسيس صندوق الأمم المتحدة الخاص لتمويل العديد من المشاريع من خلال المنح المالية. وان التبرعات للصندوق الخاص كانت خيارية ولم تصل ابدأ الى الهدف المحدود وهو ١٠٠ مليون دولار.

وكان للضغط نحو تأسيس صندوق الأمم المتحده الخاص بالتطوير الاقتصادي اثرة الفعال في التعديلات التي طرأت على نظام البنك الدولي. وبالتحديد في تأسيس المؤسسة المالية الدولية وجمعية التنمية الدولية. وبالرغم من بقاء الأمم المتحدة الهدف الرئيسي لضغوطات الدول الجنوبية، الا ان هناك منتدى اخر بدأ في الظهور في هذا الوقت. والذي كان المؤتمر الدولي للدول النامية والذي عقد أول مرة في «باندونج» اندونيسيا حيث اجتمعت ٢٩ دولة اسيوية وافريقية في نيسان من عام ١٩٥٥ لمناقشة مشاكلهم المشتركة. ومع ان معظم المناقشات تركزت حول المشاكل السياسية، مثل تصفية الاستعمار وعدم الانحياز، الا ان

بعض الاقتراحات الاقتصادية تم مناقشتها ايضا. وان معظم التوصيات الاقتصادية دعت الى تغيرات في العلاقات التجارية خاصة لاقامة اتفاقيات سلعية لتحسين التجارة مع الدول النامية. وكان هناك ايضا توصيات لاقامة مؤسسة جديدة للمساعدات المالية، وان يقوم البنك الدولي بتوجية بعض مواردة المالية الى افريقيا واسيا. واثناء مناقشة المشاكل السياسية في مؤتمر باندونج دفعت دول الجنوب باستراتيجيتها نحو الشمال، ولاول مرة، تجتمع كتلة ضخمة من الدول النامية في منتداهم الخاص وبعيدا عن المؤسسات التي تسيطر عليها دول الشمال. وتم التركيز في هذا الاجتماع على محاولة هذه الدول لتحقيق التعاون السياسي والاقتصادي وتشكيل مجموعة من دول الجنوب ذات اراء وطلبات محددة ومترابطة. ولذلك ومنذ منتصف الخمسينات، اصبحت الدول النامية اكثر عددا واكثر تكلما واكثر وحدة ودقة في طلباتها لاصلاح الاقتصاد الدولي، لكن هذه التغيرات لوحدها لم تقد الدول المتقدمة للعودة الى المساعدات. وان التغيير الحقيقي جاء عندما ملكت الدول الجنوبية اهمية امنية وسياسية بالنسبة لدول الشمال. واخيرا قامت دول الشمال بدراسة طلبات التغييرات الاقتصادية، ليس لان دول الجنوب اصبحت اكثر ازعاجا، بل لان اقتصاديات الدول المتقدمة بدأت تواجهة تهديدا حقيقيا لمركزها التقليدي في الهيئة السياسية الامريكية التي بدأت في اوائل الخمسينات بعد وصول الشيوعين الى الحكم في الصين عان ١٩٤٩، النزاع الكوري عام ١٩٥٠، حيث وسعت الولايات المتحدة من مصالحها الامنية الى بعض الدول في الجنوب وخاصة تلك الدول التي تحد الاتحاد السوفيتي والصين وبعض دول الشرق الاوسط. وبدأت في تقديم برامج للمساعدات العسكرية لهذه الدول الجنوبية. ومع ان هذه المساعدات ركزت على الجانب العسكري لدعم القوات المسلحة المحلية، الا انه تم تقديم مساعدات مالية للتطوير الاقتصادي المخصص لدعم القدرة العسكرية محليا. وهناك العديد من التقارير الرسمية وغير الرسمية ظهرت في هذا الوقت والتي بينت انه كان هناك صلة ما بين الامن الامريكي والتطوير الاقتصادي لدول الجنوب. وبدأت هذه الصلة بالتزايد، فقط، عندما اصبح الاتحاد السوفيتي يمثل تهديدا لدول العالم الثالث.

وقد اظهر الاتحاد السوفيتي، اثناء حكم ستالين، قليلا من الاهتمام في دول الجنوب وذهبت تلك المساعدات الى الاحزاب الشيوعية المحلية. وبعد موت ستالين عام ١٩٥٣ اعلن الاتحاد السوفيتي عن تغيير سياستة واستعدادة للمساهمة في برنامج الأمم المتحدة للمساعدات الفنية.

وفي نفس الوقت، بدأ الاتحاد السوفيتي في مفاوضات حول اتفاقيات تجارية مع دول الجنوب لتطوير العلاقات السياسية والتجارية معها. وفي عام ١٩٥٦ اعلن رئيس الوزراء

السوفيتي نيكيتا خورتشوف الى اللجنة المركزية، اثناء المؤتمر العشرين للحزب، اعلن عن سياسة سوفيتية جديدة في دول العالم الثالث. واعلن رئيس الوزراء السوفيتي ان المنافسة مع الدول الغربية يجب ان تمتد الى الدول النامية، وحتى قبل هذا الخطاب كان الاتحاد السوفيتي قد دخل فصلا من اتفاقيات المساعدات، وفي عام ١٩٥٥ توصل الاتحاد السوفيتي الى اتفاقية حول الاسلحة مع مصر وبدأ مفاوضات من اجل تمويل سوفيتي للسد العالي في اسوان، وفي نفس العام، اعلن الاتحاد السوفيتي انه سيقوم ببناء مصانع حديد وصلب في الهند وسوريا واندونيسيا واصبحت ايضا افغانستان من الدول المتلقية للمساعدات السوفيتية. وبسبب المصالح والنشاطات السوفيتية الجديدة في الجنوب، اخذت طلبات دول العالم الثالث للتطوير اهمية كبرى، واصبح ظهور الدول الجنوبية يمثل عهدا من المنافسة في الحَرب الباردة، وكما كان الحال في السنوات من ١٩٤٧ ــ ١٩٤٩، عندما كان الاتحاد السوفيتي يمثل تهديدا لدول اوروبا الغربية فان الولايات المتحدة اعادت تقييم سياستها السابقة، وكما فعلت في خطة مارشال لانعاش الاقتصاد الاوروبي، فقد تحولت اهتمامات الولايات المتحدة الى برنامج جديد للمساعدات الاقتصادية الخارجية. ومن ١٩٥٦ الى ١٩٥٧ حول صانعي السياسة الامريكية اهتمامهم لاول مرة الى الاعتبارات الجادة للمساعدات الاقتصادية الخارجية الى الدول النامية. والنتيجة كانت تحديد بان المساعدات الاقتصادية لدول الجنوب، قد تكون اداة فعالة في الحرب الباردة. كانت هذه الخلاصة مبنية على اعتبارات متعددة، منها ان هناك اقتناع كامل بانه بسبب اتساع الحرب الباردة، كان على الغرب ان يستجيب للطلبات المتزايدة لدول الجنوب للحث على التطوير الاقتصادي، وكان هناك اعتراف بان سياسة ما بعد الحرب لم تكن مؤثرة اقتصاديا وغير مقبولة سياسيا للدول النامية.

ان فشل السياسة السابقة والحاجة الى فعل شيء ما، ترك هناك خيارين اثنين، اما اصلاح التجارة الدولية، او فسخ المساعدات الاقتصادية الخارجية. وكان الاصلاح التجاري هو الحل المفضل لدى الدول النامية، وان تحقيق المطالب التجارية للدول النامية بعني من وجهة النظر الغربية، تعطيل وابطال عمل الحرية التجارية والتي تعد حجر الاساس في النظام الاقتصادي لما بعد الحرب. وتعني ايضا تبديل الامتيازات التي حصلت عليها دول الشمال من هذا النظام. وبالمقارنة فان المساعدات الاقتصادية تعد اكثر الحلول الغير مؤلمة نسبيا. وفقا للتحليل الاقتصادي فان تطور الدول النامية كان مفيدا بشكل رئيسي بنقص الاستثمارات الرأس مالية والتي كانت بدورها مفيدة بنقص المدخرات والعملات الاجنبية.

وقد بين التحليل الاقتصادي ان المساعدات المالية الخارجية قد تعمل على ملء فجوة الموارد، وبذلك تجعل النمو ممكنا وان المساعدات الرأسمالية والمساعدات الفنية لتحسين استخدام كل من رأس المال المحلي والخارجي قد يمكن من خلق ظروف للنمو الاقتصادي الذاتي. وقد يكون لهذا النمو الاقتصادي الذاتي نتائج سياسية هامة ويكون مخرجاً بناءً للتأميم وتشجيع التطور الاجتماعي وتطوير القيادة السياسية وتشجيع الثقة في العملية الديموقراطية. واخيرا فقد تعمل المساعدات على خدمة السياسة الخارجية للولايات المتحدة عن طريق مساعدة تلك الجمعيات التي لا تهدد الامن الامريكي. وفي الختام، فان المساعدات قد تقود الى التطور، والذي قد يقود الى الاستقرار السياسي وبالتالي يقود الدول الى تبني مواقف اكثر صداقة تجاة الدول الاوروبية الغربية.

ان النقلة في المواقف الامريكية نحو المساعدات الخارجية يوازي النقلة في سياسات الدول المتقدمة الاخرى خاصة داخل الامبراطوريات القوية السابقة، فرنسا، بريطانيا، حيث ان سياسات المساعدات لهذه الدول، تمت من خلال التاريخ الاستعماري وليس من خلال الحرب الباردة. وقامت الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية الحميمة بين الدولة الام والمستعمرة خلال سنوات الامبراطوريات الفرنسية والبريطانية والتي لم يكن من الضرورة ان يتم فصلها بعد الاستقلال. ان هذه الروابط التاريخية اضافة الى المصالح الحقيقية في الحفاظ على منطقة نفوذ ومصالح اقتصادية في المستعمرات السابقة، ادت في نهاية الخمسينات لان تقوم دول الامبراطوريات السابقة، بتطوير سياسة تهدف الى تقديم المساعدات الخارجية. وكانت النتيجة الرئيسية للربط الجديد بين المساعدات والسياسة الخارجية لدول الشمال هي انتشار برامج المساعدات الخارجية الثنائية، ففي الولايات المتحدة، تم تأسيس صندوق قرض التنمية عام ١٩٥٨ بمخصص مالي قدرة ٣٠٠ مليون دولار ومع حلول عام ١٩٦١ كانت مخصصات الصندوق تبلغ ٦٠٠ مليون دولار.

وبعد ان تم حشد وصقل نائب الرئيس الامريكي رتشارد نكسون في رحلة الى امريكا اللاتينية عام ١٩٥٨، وبعد الثورة الكوبية عام ١٩٦٠، تم صياغة العديد من برامج المساعدات لامريكا اللاتينية. وفي عام ١٩٥٨ غيرت الولايات المتحدة من معارضتها القديمة ووافقت على تأسيس بنك التنمية الامريكي، حيث قدمت ٣٥٠ مليون دولار من رأس مال البنك البالغ بليون دولار. وقد اقترح الرئيس الامريكي جون كندي عام ١٩٦٠ برنامج التحالف من اجل التقدم وهو برنامج للمساعدات الاقتصادية لامريكيا اللاتينية، وتم

ارسال ما مجموعة ٤,٨ بليون دولار الى امريكيا اللاتينية ما بين ١٩٦١ ــ ١٩٦٩ . وتم زيادة مبلغ المساعدات الامريكية السنوية من ٢ بليون دولار عام ١٩٥٦ لتصل الى ٣,٧ بليون دولار عام ١٩٦٣ . ونشطت الولايات المتحدة ايضا في اقناع العديد من الدول المتقدمة ، لزيادة نفقاتها المالية الى دول الجنوب . وحثت الولايات المتحدة بشكل علني اليابان واوروبا الغربية للقيام بدور اكبر في المساعدات الخارجية . وايدت الولايات المتحدة قيام لجنة مساعدة التنمية داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، من اجل ان تشغل نفسها في سياسات المساعدات ، وبالرغم من صغر المبالغ التي قدمتها فرنسا وبريطانيا ، الا انها زادت بشكل ملحوظ في تلك الفترة . وتضاعفت المساعدات البريطانية من ٢٠٥ مليون دولار عام ١٩٥٦ لتصل الى ٤١٤ مليون دولار عام ١٩٦٣ وارتفع حجم المساعدات الفرنسية من ٦٤٨ مليون دولار عام ١٩٥٦ ليصل الى ٨٦٣ مليون دولار عام ١٩٦٣ . ومع ازدياد منح المساعدات في دول الشمال ، فقد نمت المساعدات الخارجية داخل البروقراطيات الوطنية . وادى خلق الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لان تقوم الوزارة الفرنسية والوزراة البريطانية لتطوير ما وراء البحار والعديد من المؤسسات الشبيهة في الدول الشمالية الاخرى باقامة مكان دائم للمدافعيين عن المساعدات الخارجية ضمن خطوات صنع القرار في دول الشمال وساعدت على ان تكون المساعدات الخارجية نموذجا منتظما للتفاعلات السياسية والاقتصادية الدولية .

ان هذه النقلة السياسية الوطنية ، انعكست في النقلة في المساعدات الجماعية ، وفي عام ١٩٥٦ وبدعم من الولايات المتحدة ، قام اعضاء البنك الدولي بتأسيس «المؤسسة المالية الدولية» من اجل منح قروض صعبة للاستثمارات الخاصة في الدول النامية دون الحاجة الى كفالة الحكومة على قروض البنك الدولي . وكان الهدف من هذه المؤسسة التي يبلغ رأس مالها المكتتب به مائة مليون دولار ، هو ان تستثمر في اسهم الشركات وتقديم العروض وتتعهد الاصدارات العامة ، وان تعمل كوسيط مع جميع الشركاء المحليين والخارجيين وان تعمل كصاحب عمل . وهي تشبة البنك الدولي حيث بقيت في دول الشمال وخاصة في ايدي امريكية .

وفي عام ١٩٥٨ وبمبادرة من الولايات المتحدة ، تم رفع القدرة الاقراضية للبنك الدولي من ١٠ الى ٢٠ بليون دولار وبعد انتعاش اقتصاديات الدول المتقدمة وقدرتها على الاقتراض من اسواق رأس المال على حسابهم الخاص ، نقل البنك الدولي تدفقات اموالة الى الدول النامية .

وفي عام ١٩٦٠ ، بمبادرة من الولايات المتحدة تم تأسيس «جمعية التنمية الدولية» برأس مال مبدأي قدرة ٧٠٠ بليون دولار كمؤسسة منفصلة ذات صلة وثيقة بالبنك الدولي ولكونها ابتكار جديد في منح المساعدات الدولية ، فانها تقدم القروض السهلة وباسعار فائدة رمزية وطويلة الامد للتطوير الاقتصادي في دول العالم الثالث . وان معايير الحصول على قروض من الجمعية ، جعلت اكثر يسرا من معايير قروض البنك الدولي ، وبالرغم من بقاء الجمعية تحت سيطرة الدول المتقدمة .

وزادت مبالغ المساعدات الخارجية بسبب الحرب الباردة ومقاومة الدول المتقدمة لاعادة البناء الاقتصادي في العقد الثاني لما بعد الحرب . واخذت المساعدات شكلا اكثر تنظيما لدى كل من صانعي السياسة المحلية والمنظمة الدولية . لكن المساعدات لم تغير من توزيع الثروة او القوة .

اتســـاع الفجــوة

لم تستطع المساعدات ان تمول دول الجنوب ولذلك كان لها تأثيرا قليلا على العلاقات بين الشمال والجنوب وفي الكثير من الحالات اصبحت المساعدات مظهرا جديدا للتبعية الاقتصادية . ولم تؤدي بالضرورة الى النمو ، وان الربط بين المساعدات والنمو الاقتصادي ساهمت في نمو بعض الدول مثل الباكستان ، كوريا الجنوبية وتايوان ، وكانت المساعدات تمثل في هذه الدول نسبة كبيرة من مجموع الاستثمارات وكمصدر لتمويل الواردات الهامة وكمصدر للتحسنات التقنية . وفي بعض الدول الاخرى مثل المكسيك وتايلاند ، فان النمو الاقتصادي دون مساعدات مالية ، وفي بعض الدول مثل الهند ، فان المساعدات كان لها تأثيرا قليلا على النمو الاقتصادي .

وعندما حدث النمو في دول الجنوب نتيجة للمساعدات والعوامل الاخرى ، كان محدودا . وقد حققت الدول النامية مجتمعة ، ناتجا قوميا اجماليا سنويا قدرة ٥,٤٪ بين اعـــوام ١٩٥٥ ــ ١٩٧٠ ونظرا لازدياد عدد السكان فان الناتج القومي الاجمالي للفرد في تلك السنوات ، ارتفع بمعدل سنوي قدرة ٣,١٪ وكان الاداء ، بين اعوام ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠ ، متشابها للنسبة السابقة . ومع ان نسبة النمو السنوية كانت ٥,٣٪ الا ان دخل الفرد بقي يزيد بما نسبتة ٣,١٪ . وحتى ان معظم دول العالم الثالث ، لم تواجة هذه النسبة من الزيادة .

وكانت معظم دول العالم الثالث ذات المداخيل المتوسطة، مسؤولة عن معظم النمو في دول الجنوب. عملت الدول النامية مثل البرازيل المكسيك، تايوان وكوريا الجنوبية، عملت على اقامة الجسور لتقليل تلك الفجوة. لكن معظم دول العالم الثالث بقيت على الجانب الاخر المتسع من الفجوة. وبين اعوام ١٩٥٥، ١٩٨٠ كان ثلثي عدد السكان في دول العالم الثالث يعيشون في دول كان نمو حصة الفرد في الناتج القومي الاجمالي حوالي ١,٩٪ سنويا. وكان اداء النمو النسبي اكثر تثبيطاً لسبب بسيط، وهو ان الفجوة بين الغني والفقير لم تتضيق. وحسب تقديرات البنك، فان حصة الفرد في الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٨٠ في الدول المتقدمة كان (١٠,٤٤٠) دولار وفي الدول النامية كان فقط ٦٥٠ دولار.

واخيرا فان زيادة حصة الفرد في الناتج القومي الاجمالي، لم يتوافق دائما مع التطور الاقتصادي ككل. ومع النمو الذاتي والرخاء الاجتماعي. وبالرغم من الزيادة في الناتج القومي الاجمالي، الا ان قيود التطور البنيوية، بقيت كما هي عليه، بل في بعض الحالات اشتدت سوءاً مع النمو. وبالرغم من النجاح الاولي الذي حققتة الثورة الخضراء على سبيل المثال والتي ادت الى زيادة الانتاج من الارز والقمح، الا ان معظم البنية الزراعية للدول الجنوبية، مثل ملكية الارض واستخدام التقنيات المحسنة، بقيت كما هي دون تغيير.... وطرأت زيادة طفيفة على الانتاج الزراعي وكان قادرا على ان يبقى مع مستوى النمو السكاني. وعلى سبيل المثال، كانت نسبة النمو السكاني للدول الجنوبية بين اعوام ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ حوالي ٢,٥٪ سنويا، لكن نمو الانتاج الزراعي لنفس الفترة كان ٣,١٪ سنويا. لكن سنوات العقد السابع شهدت تباطىء في الانتاج الزراعي بلغ ٢,٣٪ سنويا وهذه النسبة اقل قليلا من نسبة النمو السكاني التي بلغت ٢,٤٪ سنويا.

والمشكلة البنيوية الاخرى كانت الاقتصادي الثنائي. والتي تعني تطوير قطاع متحرك وحديث، جنبا الى جنب مع القطاع التقليدي الجامد والغير متطور. وظهرت حالة من البطالة ومن انخفاض مستوى العمالة التي يحصل فيها العمال على الاعمال بالمناسبات ويكسبون ايضا بالمناسبات، وينتجون اقل من المطلوب، كل ذلك مرتبط بالثنائية الاقتصادية. وفي العديد من الدول الجنوبية كانت المساعدات وعوامل التطور الاخرى قد اثرت فقط على جزء من الاقتصاد. وجاءت زيادة الانتاج في القطاع المتطور نتيجة للزيادة الكبيرة في استخدام رأس المال وليس من زيادة العمالة. لذلك كان القطاع المتحرك غير قادر على امتصاص قوة العمل الكبيرة التي كانت نتيجة للزيادة في عدد السكان. وحسب

تقديرات البنك الدولي، فان الدول النامية تستطيع استيعاب بين ما نسبتة ٢٠ ــ ٣٥٪ في القطاع الصناعي من قوة العمل الزائدة. وفي بعض الدول النامية فان حوالي ٢٠٪ من قوة العمل عاطلة عن العمل والاكثر ازعاجا، ان احد المقدرين ذكر ان نسبة البطالة في الدول النامية بلغت عام ١٩٨٢، ٤٤٨,١ مليون انسان او ما يعادل ٥١٪ من عدد السكان ويظهر سبب هذه البطالة الضخمة الى ان القطاع المتطور لم يساعد عدد كبير من السكان في الحصول على عمل. وقد ثبت خطأ الاعتقاد القائل بان المساعدات قد تقود الى مرحلة الانطلاق في التطوير الذاتي. وحتى ان معظم التقارير المتفائلة خلصت الى نتيجة واحدة وهي ان التطوير الذاتي غير ممكن في القرن العشرين. ولذلك فان معظم الدول الجنوبية تتوقع ان تستمر في الاعتماد على المساعدات لسنوات كثيرة قادمة.

واخيرا، فان المساعدات لم تؤدي في بعض الحالات الى الرخاء الاجتماعي، وفي الحقيقة عملت المساعدات على تفاقم مشكلة التوزيع الغير عادل للدخل في العديد من دول الجنوب. التي بقي فيها الدخل القومي متركزا في ايدي القلة من المواطنين. في البرازيل على سبيل المثال، نما الدخل القومي الاجمالي حوالي ٧,٥٪ سنويا من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٦، لكن حصة الدخل التي حصلت عليها الطبقات الفقيرة من الشعب والبالغة ٤٠٪ من عدد السكان قد انخفضت من ١١٪ عام ١٩٦٠ الى ٩٪ عام ١٩٧٦. وفي نفس الوقت نمت حصة الاغنياء البالغين ١٠٪ من السكان نمت من ٤٠٪ الى ٥٠٪ وبالرغم من بقاء توزيع الدخل مشكلة داخلية للدول النامية، الا انه يبدو ان المساعدات كان لها القليل من التأثير على العدالة في تلك المجتمعات.

فشــل المساعـدات

هناك العديد من التفسيرات التي قدمت حول دور المساعدات في تضييق فجوة النمو. احد هذه المدارس والتي تضم معظم دول الجنوب، تدعى بان كميات المساعدات لم تكن كافية وان سياسات هذه المساعدات كانت مضللة. وتقول هذه المدرسة بان الشمال قد اعطى كميات قليلة نسبيا من المساعدات، لانه ليس له اية مصالح حقيقية في تغيير نظام الشمال والجنوب. علاوة على ان عدم الكفاءات مثل تقييد المساعدات لشراء البضائع والخدمات من الدول المتبرعة وتمويل تكاليف العملات الصعبة فقط اعاق كفاءات تلك

الكمية الصغيرة من المساعدات. ان استراتيجيات المساعدات التي تم توظيفها في الخمسينات والستينات من هذا القرن والتي ركزت على التصنيع على حساب التطوير الزراعي قد اساءت الى العمالة والى الاضطرابات الاجتماعية.

وهناك اختلاف في النقاش حول هذه المسألة وهي ان فشل المساعدات بسبب السياسات السيئة يصنع اللوم على الدول النامية نفسها وان انتقالات السياسات الغير مناسبة داخل الدول النامية موجهة نحو مناطق الرقابات الاقتصادية مثل التركيز على الصناعة على حساب الزراعة والفساد وسوء ادارة هذه المساعدات. واكد بعض النقاد الاخرين على انه من طبيعة المساعدات انها لا تعمل على تشجيع التطور. ويعتقد البعض الاخر بان المساعدات لا تستطيع التأثير على عوامل تحديد التطور الاولية، وهي عوامل اجتماعية ـــ سياسية واقتصادية في الدول الجنوبية.

والذين يأخذون بهذا الرأي، يعتقدون بان الولايات المتحدة قد ارتكبت خطأ جسيما عندما ساوت بين المساعدات الى الدول النامية والمساعدات الى اوروبا الغربية بوجب خطة مارشال. وقد نجح برنامج الانعاش الاوروبي لان هناك كميات ضخمة من التحويلات المالية دخلت الى تربة خصبة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا في اوروبا الغربية. ويذهب بعض النقاد الى ابعد من ذلك بقولهم ان للمساعدات تأثير سلبي على التطور. وقد بين هؤلاء النقاد بان المساعدات، تبقى على عدم الكفاءات او تفيد الاقتصاد الوطني والالتزامات. واكد النقاد الرديكاليون بان المساعدات لا تعمل على تشجيع التطور لانها مهيئة لكي تبقي وتزيد من التخلف. وفي رأيهم ان المساعدات تعيق التقدم الزراعي، وتعمل على تشجيع الاستثمار والتبعية وتعزز من سيطرة النخبة المسيطرة على الدول الجنوبية. وهناك ايضا احصائيات غير كافية حول ربط المساعدات الاقتصادية الخارجية مباشرة بالتجارة والاستثمار. ومن الواضح بان سياسات التطوير لمعظم دول الشمال قد اتجهت نحو تعزيز روابطها الاقتصادية مع دول الجنوب. على سبيل المثال، فقد استخدمت الولايات المتحدة لكي تشجع على عدم مصادرة الاستثمارات القائمة في سبيل المصلحة الوطنية. وقد بين تعديل «هكن لويد» الخاص بقانون المساعدات الخارجية، بين انه يجب مراقبة المساعدات الامريكية في ضوء التأميم او المصادرة دون التعويض المناسب. وقد شجعت الولايات المتحدة الاستثمارات الخارجية الجديدة وذلك بتزويد المعلومات والمساهمة في تكاليف منح الاستثمارات وضمانة هذه الاستثمارات ضد المخاطر. وقد ركزت المساعدات الامريكية على دعم الروابط التجارية

عن طريق تشجيع استخدام السلع الامريكية خاصة من خلال مساعدات مشددة. وعدم تشجيع التطوير في بعض حالات التنافس الصناعي. وقد ركزت المساعدات في كثير من الحالات على الروابط السياسية للتبعية. وقد عملت هذه المساعدات على ان تصل دول الشمال الى مناطق صنع القرار الاقتصادي لدول الجنوب.

ان طرق منح المساعدات والشروط المفروضة عليها، كانت تعد ادوات للتأثير على السياسات الاقتصادية للدول النامية المتلقية للمساعدات. وعلى سبيل المثال، فرض الولايات المتحدة شروطا اقتصادية على المساعدات التي شكلت السياسة المالية والنقدية والسياسية الاستثمارية والسياسة الاقتصادية الدولية مثل اسعار صرف العملات وسياسة التأميم. وقد زاد تدخل الادارة الامريكية في مراكز صنع القرار في الدول المتلقية للمساعدات وذلك عن طريق مراقبة المشاريع التي يتم تمويلها من تلك المساعدات. وحدث مايشبه ذلك في المساعدات الفرنسية الى المستعمرات الفرنسية السابقة «في الصحراء الافريقية» وقد كان للمساعدات الفنية الفرنسية دورا رئيسيا في العمل الحكومي والوظائف الاقتصادية والتطور الاقتصادي في الدول المتلقية للمساعدات. وحدث مثل هذا التأثير في برامج المساعدات الجماعية ايضا. على سبيل المثال، استخدم البنك الدولي مساعداته المالية لتشجيع تسويات الديون ودعم الاستثمارات الخاصة في دول الجنوب. وقد عملت المساعدات على تركيز تبعية الشمال والجنوب عن طريق منح الشمال نفوذا سياسيا في الجنوب. وقد استخدمت المساعدات لدعم السياسات الداخلية والخارجية المفضلة لدى الدول المتلقية للمساعدات وأستخدم الغاء المساعدات او التهديد بالغائها للتعبير عن عدم الرضا او لمعارضة بعض السياسات الداخلية والخارجية، وطبق هذا النوع من التأثير بصورة اوسع على المساعدات الثنائية، وكان هدفا واضحا لتقديم هذه المساعدات.

ان الطرق المتعددة، التي اتبعتها الولايات المتحدة لاستخدام المساعدات للمحاولة في التأثير على السياسة والتطويرات السياسية في الدول المتلقية للمساعدات، تعتبر من الشواهد الجيدة للطرق التي تم فيها استخدام هذه المساعدات من قبل دول الشمال، على سبيل المثال، قدمت الولايات المتحدة دعما طارئا اثناء الازمات الاقتصادية، كطريق لدعم الانظمة الجديدة كما حدث في جمهورية الدومنيكان عام ١٩٦٢ والبرازيل عام ١٩٦٤، ودعمت الانظمة القديمة التي واجهت ازمات مالية (ايران عام ١٩٦١، كولومبيا عام ١٩٦٢، تركيا عام ١٩٧٩ والمكسيك عام ١٩٨٢) وقدمت الاعانات لبعض ظروف

البطالة المهددة سياسيا (البيرو عام ١٩٦١ ، هندوراس عام ١٩٦٣) ودعمت المرشحين في الانتخابات (تشيلي ١٩٦٤ ، ١٩٧١) ، وقد اظهرت الولايات المتحدة معارضتها من خلال عملية الانتخابات وذلك بمنع المساعدات في حالة الانقلاب العسكري ، وعدم نأييد مثل هذا الانقلاب او حتى تغيير تركيب الحكومة فيتنام (١٩٦٣) . استخدمت المساعدات لتنشيط السياسات الخارجية وذلك بمنح حقوق اساسية ودعم للنزاعات مع الاتحاد السوفيتي .

ومع ان المساعدات قد خلقت اداة جديدة لسيطرة دول الشمال ، الا انها لم تعزز من قوة دول الشمال على المساومة وان نسبة سيطرة دول الشمال من خلال المساعدات قد اختلفت ، ليس فقط من خلال مقاييس ، هادفة لتأثر دول الشمال ، بل ايضا في عيون الملاحظين وان الدول المتبرعة عادة ما تشعر بان تلك المساعدات قد قدمت لاسباب انانية بدون شروط سياسية وبدلا من ذلك فقد شعر المتبرعون بانه قد تم تقديم المساعدات لاسباب سياسية لكن تأثيرها يكاد يكون معدوما . من جهة اخرى ، كانت الدول المتقبلة للمساعدات تشعر بان تلك المساعدات تشكل ليس فقط تأثيرا بل تدخلا في السياسة الوطنية .

الركود وانخفاض المساعدات

لقد كان لتأثير المساعدات كاستراتيجية للتطوير محدوديات اخرى ، فقد كانت تعتمد على استمرار رضى دول الشمال ، وان معظم المساعدات الاقتصادية كانت مساعدات ثنائية وحتى ان المؤسسات الجماعية والبرامج اعتمدت على استمرارية دعم دول الشمال لها . ولو ان الشمال ولاي سبب من الاسباب ، قرر انه لا مصلحة له في تمويل الموارد الى دول الجنوب ، فليس هناك ما تستطيع دول الجنوب عمله ازاء هذا الوضع . وقد اكتشفت دول الجنوب هذا الضعف في منتصف الستينات عندما بدأت دول الشمال تتحرر من التزاماتها في المساعدات بشكل متزايد واصبحت غير عابئة بدول الجنوب . وجاء تحرر دول الشمال في معظمه ، نتيجة لان المساعدات لم تحقق توقعات دول الشمال ، بان المساعدات قد تؤدي الى التطور الاقتصادي ، والديمقراطية السياسية والاستقرار والاخلاص في الحرب الباردة . وبكل وضوح فان المساعدات لم تعمل من وجهة نظر اقتصادية او سياسية . والربط بين المساعدات والتطور السياسي المؤيد للدول الغربية قد تبين عدم صحته .

ولم تؤدي المساعدات لا الى حكومات ديمقراطية ولا للاستقرار السياسي. ويبدو ان عدم الاستقرار والتهديد القوي بازدياد مستمر، وليس هناك اي نقص مع التطور. وليس بالضرورة ان تؤدي المساعدات الى كسب الاصدقاء والافراد ذوي النفوذ. ومع ان دول الجنوب نظرت الى المساعدات على انها اداة للتبعية، فان دول الشمال رأت في دول العالم الثالث دولا صعبة المراس ودولا بغيضة مستهترة بسياسات دول الشمال. ومع انقضاء العقد السادس، بدأت اهمية دول الجنوب السياسية والعسكرية وتهديدها لمصالح الدول الشمالية بالاقوال. ويعود السبب في هذا الانخفاض الى انتهاء الحرب الباردة. وتم بناء علاقات استراتيجية بعد عام ١٩٦٢ بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبدأ نزاع الدول العظمى بالاعتدال، وكنتيجة لذلك فمكسب او خسارة ولاء دول العالم الثالث اصبحت تبدو تدريجيا اقل اهمية لكلا الطرفين، وقد تكشف لكلا الطرفين بانه من الصعب، بل ومن المستحيل كسب الصداقة من خلال المساعدات الاقتصادية، وقرر كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بان كسب هذه الصداقات لا يعني شيئا في كثير من الحالات. وتوصل الاوروبيون لنفس النتيجة لكن لاسباب مختلفة، مع ان فرنسا حافظت على مصالحها في صحراء افريقيا لفوائد اقتصادية وفرض الهيبة على تلك الدول، الا ان اهمية هذا الجزء من العالم للامن الفرنسي بدأت في الاختفاء ايضا، وانخفض دور هذه المناطق في سياسة فرنسا الخارجية ومع الغاء بريطانيا لالتزاماتها العسكرية شرقي قناة السويس وتحركها نحو سياسة خارجية اوروبية الاتجاه. فقد تضاءلت حوافزها العسكرية والامنية نحو تقديم المساعدات الى دول الكومنولث.

واخيرا كانت المساعدات باهظة الثمن، ومع بطلان الفرضية التي تربط مابين المساعدات والتطور الاقتصادي فقد حدث اتساع في تكلفة ومدة المساعدات. وعلى ضوء هذه التكاليف والمشاكل الاقتصادية المحلية التي واجهت الدول الغربية. حدث هنالك تحطم وانحلال في الاجماع السياسي نحو المساعدات. ومع زيادة النفقات العسكرية الامريكية لفيتنام والاوضاع السيئة لميزان المدفوعات الامريكي، انخفضت مساعدات الانماء الامريكية، على سبيل المثال، انخفضت مساعدات الانماء لما وراء البحار عام ١٩٧٣ لتصل الى ٢,٩٧ بليون دولار. وبالمقابل زادت بعض الدول المتقدمة من كميات المساعدات التي تقدمها، لكن مع ظهور المشاكل الاقتصادية في تلك الدول، انخفضت مساعداتهم الخارجية ايضا.

ولم تعمر طويلا مصالح دول الشمال في منح المساعدات، حيث لم يتم التوصل الى تحقيق هدف عقد الامم المتحدة الاول للانماء والذي بموجبه تعطي الدول المتقدمة (١٪) من دخلها القومي، وانخفضت نسبة المساعدات من الناتج القومي. وكان هناك زيادة في مساعدات الدول المتقدمة في العقد الثالث بعد الحرب، حيث ارتفع مجموع المساعدات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ٦,٦ بليون دولار في عام ١٩٦٨ الى ٩,٤ بليون دولار عام ١٩٧٤، وكانت هذه الزيادة اكثر من ان تتعامل بعدة عوامل، ومع زيادة نسبة التضخم والاتحادات المتعددة للعملات، وبالرغم من الزيادة المطلقة في كميات الدولار، الا انه لم يكن هناك زيادة حقيقية في المساعدات. وفي مفاهيم القيمة الثابتة، كان هناك انخفاض في المقدار الحقيقي للمساعدات بما نسبته ٧٪ اي من ٣,٥ بليون دولار عام ١٩٦٧ الى ٣ بليون دولار عام ١٩٧٣ ولكن في مفهوم قيمة الموارد الحقيقية، فانها انخفضت من ٣,٥ بليون دولار الى ٢ بليون دولار، وتم تقييد المساعدات بشكل متزايد وفرض على الدول المتقبلة للمساعدات ان تشتري البضائع من الدول المقدمة للمساعدات، وان تستعمل الوسائل الملاحية والتأمينات الخاصة بالدول المقدمة للمساعدات اضافة الى الاسعار التي تكون عادة اعلى بكثير من الاسعار التنافسية في السوق العالمية، وهناك تقديرات حول تكاليف المساعدات في اي دولة فوجدت على انها تزيد عن ٢٠٪.

وقد كان الجنوب مثقلا بخدمات الديون اكثر واكثر، وبعد عام ١٩٦٠، انخفض صافي تحويلات المساعدات الى الدول النامية. وان الزيادة في خدمة الدفعات على الديون الرسمية او المكفولة رسميا لحوالي ثمانين دولة نامية، قد فاقت الزيادة في التدفقات الاجمالية للمساعدا الرأسمالية الجديدة. وخلال الستينات، نمت الديون الخارجية لهذه الدول الثمانين النامية بنسبة ١٤٪ سنويا ونمت خدمات الدفعات بما معدله ٩٪ سنويا.

واخيرا فان المساعدات قد تم توزيعها بشكل متفاوت، وان الدول المقدمة للمساعدات، او بشكل فردي قد احتفظت بمصالح اقتصادية واستراتيجية وسياسية في الدول الجنوبية والاقاليم الجنوبية للحفاظ على برامج المساعدات الهامة. على سبيل المثال، فقد استمرت الولايات المتحدة في تقديم المساعدات الى كوريا الجنوبية، فيتنام الجنوبية، لاوس، اسرائيل والاردن وايضا فرنسا حافظت على تقديم المساعدات الى مستعمراتها السابقة في افريقيا واستمرت بريطانيا في تقديم المساعدات الى بعض من اعضاء دول الكومنولث. وان بعض الدول النامية التي لها علاقات خاصة مع بعض الدول المتقدمة، قد استلمت حصة غير

متكافئة من مجموع تدفقات المساعدات الثنائية والتي بلغت على سبيل المثال ٣٪ فقط من مجموع عدد السكان في دول الجنوب، لكن تلك الدول استلمت مانسبته ٢٨٪ من التزامات المساعدات الثنائية بين اعوام ١٩٦٩ و ١٩٧٢.

وقاد فشل المساعدات في تغيير التبعية والانخفاض في تحويلات المساعدات، قاد الى تحرر دول الجنوب، وان بعض دول الجنوب خاصة، تنزانيا وبورما قد رفضتا المساعدات وتحولتا الى سياسات اخرى من الاكتفاء الذاتي. وكان التركيز الرئيسي في معظم دول العالم الثالث، قد انصب على هدف الاصلاح التجاري والرقابة على الاستثمارات الاجنبية والمواد الاولية. وبالرغم من ذلك، فقد حاولت الدول النامية اصلاح المساعدات الاقتصادية. وللضغط من اجل اصلاح الاستثمارات والاصلاح التجاري، ولتحسين المساعدات، فقد حاولت الدول النامية ان تشكل كتلة جنوبية متحدة لتحسين مركزها في المساومات مع دول الشمال. وكان ينظر الى الوحدة المنظمة والمطالب المشتركة على انهما سيعوضان الاهمال المتزايد من دول الشمال.

وبناء على تجربة العمل المشترك في الامم المتحدة وفي منتديات العالم الثالث، مثل مؤتمر «باندونج»، فقد بدأت دول الجنوب تدريجيا في بناء كتلة العالم الثالث والتي تمثلت في مجموعة السبعة وسبعون لمواجهة دول الشمال بالمطالب المشتركة لاجراء تغييرات في النظام الاقتصادي الدولي وقد حاولت دول الجنوب من ان تزيد من مقدار المساعدات وان تحسن من نوعيتها. وحاولت الدول النامية ان تمارس ضغطا على الدول الشمالية المتقدمة من خلال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لكي تلزمها على تحويل مانسبته (١٪) ومن ثم (٠,٧٪) من الناتج القومي الاجمالي لتلك الدول. وكان هناك العديد من الاقتراحات، لحث دول الشمال على تحسين شروط المساعدات وذلك بزيادة القروض السهلة، واطالة مدة هذه القروض وتخفيف عبىء الديون، ومنح قروض غير مشددة. وحاولت كتلة الدول الجنوبية للحصول على مشاركة في ادارة المساعدات وبذلك تزيد من سيطرتها على تلك المساعدات.

وتم رفع العديد من المطالب وتقديمها الى دول الشمال والتي تطالب بتحديد رقابة دول الشمال عن طريق زيادة العناصر المتعددة للمساعدات وزيادة كفاءة الية تحويل المساعدات.

ان الجدول الرئيسي لتغيير ادارة المساعدات هو الربط بين الاصلاح النقدي الدولي وبين التمويل الانمائي. وكان هناك اقتراحات لربط خلق حقوق السحب الخاصة مع انتقال

الموارد الى الدول النامية. وكان جوهر هذه الخطط يهدف الى ضخ كميات كبيرة من حقوق السحب الخاصة الى هذا النظام لتوزيعها على الدول النامية وليس على الدول المتقدمة. وقد اهتمت دول الجنوب بالمقترحات الداعية الى تخصيص كميات كبيرة ومباشرة من حقوق السحب الخاصة الجديدة الى الدول النامية، ومن خلال جمعية التنمية الدولية او من خلال بنوك التنمية الاقليمية. وادى تقرير لجنة الخبراء في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٦٥ الي تبني الربط كهدف تنموي لدول الجنوب وللمؤتمر. وقد بين التقرير ان الربط قد يكون عملية الية ومنظمة لمنح القروض. وبذلك تم تجنب خطوات اتخاذ القرار في الدول المتقدمة، والتي تحولت الى معارضة التمويل الانمائي. وعلاوة على ان دول الجنوب تتجنب بذلك فكرة دول الشمال القائلة بان المساعدات اصبحت باهظة التكاليف من وجهة نظر موازيين المدفوعات لتلك الدول. وبتجنب تكاليف ميزان المدفوعات فان الربط قد يزيد من تدفق المساعدات. ولم تتقبل دول الشمال مواجهة اي من المقترحات الجنوبية حول المساعدات بشكل قصري ورفضت الدول المتقدمة وبشكل قوي اي مقترحات حول الربط، مدعية بذلك ان هذا الربط قد يسيء الى مصداقية حقوق السحب الخاصة، وقد يكون تضخيما ايضا.

وفي عقد الامم المتحدة الثاني للانماء، وافقت الدول الشمالية، باستثناء الولايات المتحدة على هدف المساعدات لتحويل (٠,٧٪) من مجموع الناتج القومي الاجمالي وبالتالي وافقت على تخفيف شروط المساعدات. وقد نظرت دول الشمال الى تلك الاتفاقيات على انها اهداف وليست التزامات وفي معظم الحالات، لم يتم القيام بهذه الالتزامات. وكان من الواضح ان وحدة دول الجنوب لن تقدم بديلا لقوة المساومة الحقيقية مع دول الشمال، وبالرغم من المطالب الملحة والشديدة لدول الجنوب، فان دول الشمال بقيت دون حراك ولم تفعل شيئا.

أزمات العقدين السابع والثامن

لقد ساءت نتائج اهمال دول الشمال لدول الجنوب، بشكل خطر في سنوات السبعينات والثمانينات من هذا القرن، وكان للازمات الثلاث، الغذاء، الطاقة ونمو دول الشمال اثار عميقة ومتناقضة على تدفقات الشمال والجنوب للمساعدات. وخلقت هذه

الازمات حاجة جديدة الى المساعدات الاقتصادية في الدول النامية، لكنها في نفس الوقت اضعفت الدعم السياسي للدول النامية.

وشكلت الازمات تهديدا خطيرا لاقتصاديات دول الجنوب لكنها اضعفت قدرة دول الجنوب على مواجهة هذا التهديد لانها اثرت على دول الجنوب بعدة طرق وبذلك ابرزت الانقسامات داخل الدول النامية. وقد تأصلت جذور ازمة الغذاء في استراتيجيات الانماء لفترة مابعد الحرب والتي وصلت الى نسب مفجعة في السبعينات واستمرت في التأثير على مناطق عديدة من دول العالم الثالث في الثمانينات. ومع ذلك ولاسباب عديدة فان المصلحة السياسية لدول الشمال في ازمة الغذاء قد تأرجحت بشكل ملحوظ.

وكانت المشكلة الهيكلية الرئيسية للدول النامية والتي لم تتطرق اليها المساعدات، هي مشكلة الزراعة، ولم يكن باستطاعة الانتاج الزراعي لدول الجنوب مواجهة النمو السكاني المتزايد. ولقد كان للثورة الخضراء في الستينات اثارا محدودة على معظم المناطق الزراعية في دول الجنوب. وبالرغم من تحقيق دول الجنوب لنجاح كبير في انتاج القمح والارز، الا انه كان هناك تقدم قليل في المنتجات الاخرى والتي تعتبر من المواد الرئيسية للغذاء في معظم الدول النامية مثل النشا، الجذور والحبوب، علاوة على الزيادة في انتاج القمح والأرز تعتمد على عوامل محفوفة بالمخاطر مثل الري ونوعية البذور والاسمدة التي يجب ان تكون مناسبة في كمياتها ووقتها. والتدريب على استخدام الاليات والتقنيات الحديثة، وتطوير السوق اضافة الى التركيز على التصنيع السريع، كل ذلك ترك قطاع الزراعة اقل انتاجية من ذي قبل.

وقد واجهة الجنوب شكلا جديدا من الاعتماد على دول الشمال في استيراد الاغذية لمواجهة الفجوة بين الانتاج والاستهلاك. وارتفعت واردات دول الجنوب من الحبوب من ١٢ مليون طن بين اعوام ١٩٤٩، ١٩٥١ الى ٣٦ مليون طن عام ١٩٧٢. ولقد اجهدت مثل هذه الواردات موازين المدفوعات لدول الجنوب لانها لا تملك العملات الصعبة لمواجهة الحاجة المتزايدة لاستيراد المواد الغذائيه. ولذلك فقد اصبح العجز والنقص الغذائي وايضا التبعية الغذائية من ميزات وخصائص تخلف دول الجنوب. وكانت امكانية دول الشمال القوية من التبعية الغذائية، امكانية عميقة. وبالرغم من زيادة الاعتماد الغذائي، الا ان الاوضاع الغذائية في الجنوب لم تصل الى مستوى الازمات حتى عام ١٩٧٣. وان الزيادة المحدودة في الانتاج الفردي في دول الجنوب قد تم تعويضها بزيادات كبيرة في انتاج دول الشمال وقد ساعدت المساعدات الغذائية الدولية في ملء فجوة التموين والعملات الاجنبية.

لكن وبعد عام ١٩٧٢، حدث تغير جذري في سياسة الاقتصاد الغذائي، وحدث نقص في انتاج العالم من الغذاء بسبب الجفاف والفيضانات. وان النقص الغذائي وزيادة مشتروات الاتحاد السوفيتي والسياسات الزراعية المضللة في معظم دول الشمال المنتجة للغذاء ادى الى انهاء الفائض الغذائي والى نقص في مخزون العالم من الغذاء والى زيادة متساوية في اسعار الغذاء العالمي. ولقد ادت هذه التغيرات الى نقص حاد في المواد الغذائية والى ازمات في موازين المدفوعات في العديد من دول الجنوب، وحدث ارتفاع في قيمة واردات الدول النامية من المنتجات الزراعية بلغت ٢٠٪ سنويا خلال السنوات من ١٩٧٠، والى ١٩٨٠. في الماضي كان يتم تخفيف النقص الغذائي وازمات موازين المدفوعات بمساعدات دول الشمال، وخلال الخمسينات والستينات كانت مساعدات منح الغذاء غير مؤلمة نسبيا لدول الشمال ونتيجة لمستويات عالية من الانتاج مع اسعار منخفضة، وفي الحقيقة كان برنامج مساعدات الغذاء الامريكي ـــ بي ال ٤٨٠ ـــ او الغذاء من اجل السلام ـــ كان ثانويا، لانه وفي الاساس كان طريقا لتصريف الفوائض الامريكية الناتجة عن برنامج دعم الاسعار. لكن في السبعينات كانت مثل هذه المساعدات اكثر تكلفة واقل مصلحة سياسية ولذلك كان شحيحا في وجودة. ومع نقص المخزون وزيادة الاسعار، فان حجم المساعدات الغذائية قد انخفض بشكل كبير، على سبيل المثال، بلغت القيمة الحقيقية لمساعدات الغذاء عام ١٩٧٢ حوالي ١,١٣ بليون دولار. وفي عام ١٩٧٣، عندما انخفض الانتاج الزراعي في دول الجنوب وزادت قيمة فاتورة الاستيراد، انخفضت القيمة الحقيقية لمساعدات الغذاء الى ٥٥٣٠ مليون دولار ومع انتشار النقص الغذائي عام ١٩٧٤، زادت الدول المتقدمة من مساعدات الاغذية الى حوالي بليون دولار عام ١٩٧٥، حيث بقي هذا الرقم الى نهاية العقد السابع، ومع ازدياد تبعية الجنوب الغذائية، فان الدول النامية واجهت امكانية استخدام الوصول الى الغذاء كسلاح سياسي.

لقد كانت اسوء فترة في ازمة الغذاء بين عامي ١٩٧٣ ـــ ١٩٧٥، وبعد عام ١٩٧٥ ظهرت تحسنات كبيرة في سياسة الاقتصاد الغذائي، بعضها كان لاسباب انسانية والاخر لتأثر دول الشمال من النقص الغذائي. وكانت الدول المتقدمة راغبة في تطوير نظام الغذاء العالمي.

وعقد مؤتمر الغذاء العالمي في روما عام ١٩٧٤ والذي جذب انتباها سياسيا لهذه الازمة والذي قاد الى خلق مجلس الغذاء العالمي لمراقبة وضع الغذاء الدولي والى خلق الصندوق

الدولي للانماء الزراعي برأس مال مبدئي قدرة بليون دولار. واصبح الصندوق الدولي للانماء الزراعي موردا هاما للمساعدات الغذائية للدول الاكثر فقرا. وازدادت المساعدات الغذائية الثنائية الجماعية بعد عام ١٩٧٣. وازدادت من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٨١ كميات المساعدات الغذائية خمسة اضعاف حسب الاسعار الجارية وضعف واحد حسب الاسعار الثابتة. وزادت كميات الانتاج الغذائي في الدول النامية. ومع زيادة المقدار الحقيقي للواردات الغذائية، الا ان سعر تكلفة الواردات الغذائية كنسبة من مداخيل الصادرات بالنسبة للدول الاقل دخلا والتي تعاني من عجز غذائي، قد انخفضت تلك التكلفة.

واخيرا فقد بدأت المفاوضات لاقامة احتياطيات عالمية من الحبوب لتجنب النقص الغذائي الحاد في ضوء فشل المحاصيل المنتشرة واية كوارث طبيعية. ومع قدوم العقد الثامن، ظهرت بعض الشواهد الدالة على خفة حدة ازمة الغذاء، لكن الحقيقة كانت اقل وعدا. وان تحسنات الانتاج الزراعي في العديد من دول الجنوب والمساعدات الغذائية تم القضاء عليها بزيادة عدد السكان، وفي اسيا، وبالرغم مما حققتة الثورة الخضراء، الا ان النسبة بين زيادة عدد السكان وزيادة الانتاج الزراعي لم تتغير على مدى عقدين من الزمان. وفي افريقيا ساءت ازمة الغذاء في نهاية العقد السابع وبداية العقد الثامن، وذلك بسبب الربط بين عدد السكان المتزايد والسياسات الاقتصادية التي لا تشجع على الانتاج الغذائي بابقائها على اسعار المواد الغذائية منخفضة وبين ادارة التربة الفقيرة التي تقلل الانتاج. لقد كان معدل النمو السنوي للانتاج الزراعي والحيواني للفرد، قليلا في الستينات ولكنة اصبح سلبيا في العقدين السابع والثامن. وانخفض الانتاج الغذائي للفرد في افريقيا من بداية العقد السابع الى بداية العقد الثامن، حوالي (١,١٪) سنويا. وكنتيجة لذلك زادت فاتورة شراء افريقيا من الغذاء بنسبة (١٧٪) عام ١٩٨٢ اي ما يعادل بليون دولار، وهذا المبلغ يعادل مجموع برنامج المساعدات الامريكي لافريقيا. واخيرا ومع بداية العقد الثامن، انخفضت الاهمية السياسية للمساعدات الغذائية والامن الغذائي التي ظهرت في السبعينات. وان المساعدات الغذائية التي ارتفعت ١٨٪ حسب الاسعار الثابتة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٨ ارتفعت فقط ٢,٦٪ من ١٩٧٨ ــ ١٩٨١ علاوة على ان الولايات المتحدة هددت بالانسحاب من الصندوق الدولي للانماء الزراعي وركزت على خفض نسبة مساهمتها في جمعية التنمية الدولية التي تعتبر من المصادر الرئيسية للمساعدات الغذائية للدول الفقيرة، وقد فشلت المحاولات لاقامة احتياطي دولي من الحبوب. ولقد كان تناقض المصالح السياسية لدول الشمال في

قضايا الغذاء، كان جزء من انخفاض شامل في المساعدات الغذائية، لكن تم التركيز عليها بتحسين اسعار الغذاء لدول الشمال وبحقيقة ان معظم الدول المتضررة، هي الدول الاكثر فقرا في افريقيا والتي كان لها اولوية متدنية لدى معظم الدول المتقدمة.

اما الازمة الثانية التي اصابت دول الجنوب في العقدين السابع الثامن فقد كانت ازمة النفط والطاقة. وان زيادة اسعار النفط التي بلغت من (١,٨٠٪) دولار للبرميل عام ١٩٧١ الى (٣٤) دولار للبرميل عام ١٩٨٢، قد هددت تطور دول الجنوب. وان التأثير الاكثر وضوحا لارتفاع اسعار النفط والمنتجات المتعلقة به، مثل الاسمدة الكيماوية، كان على ميزان المدفوعات للدول المستوردة للنفط، وارتفع العجز في الحسابات الجارية للدول الغير منتجة للنفط من ١١,٣ بليون دولار عام ١٩٧٣ الى ٣٧ بليون دولار عام ١٩٧٤ و ٤٦,٣ بليون دولار عام ١٩٧٥. ومع الزيادة الثانية لاسعار النفط، تفاقم العجز بشكل كبير. ومن عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٠ زاد العجز في الحسابات الجارية للدول النامية المستوردة للنفط من ٤١,٣ بليون دولار الى ٨٩ بليون دولار. ولقد حاولت الدول المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط ان تمول العجز في الحسابات الجارية عن طريق الاقتراض من الاسواق المالية الخاصة.

وكما شاهدنا في الفصل الثاني، فان الاقراض الخاص الى الدول النامية ذوات الدخل المتوسط قد ارتفع في السبعينات نتيجة للطلب المتزايد على تمويل المشاريع الانمائية، وانضمام ذلك الى العرض الوافر من الدولارات النفطية على الودائع في بنوك الدول المتقدمة والتشجيع الرسمي من الدول المعنية في منظمة التعاون الدولي والتنمية، حول الدورة التجارية والجاذبية الواعية والنمو السريع للدول الصناعية الحديثة، كأسواق لتقديم القروض، ومن عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٥ زاد الاقراض السنوي للدول النامية المستوردة للنفط من المؤسسات المالية، من ٦,٥ بليون دولار الى ١٤,٢ بليون دولار، ومع حلول عام ١٩٧٨، بلغت التدفقات السنوية حوالي ١٩,٥ بليون دولار، وبلغت في عام ١٩٨١، ٣٥,٧ بليون دولار. ونظرا للزيادة في الاقراض المصرفي، كانت الدولة المقترضة قادرة على الحفاظ على نموها الاقتصادي بعد الارتفاع الاول لاسعار النفط. ومن عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٩، حققت الدول النامية المستوردة للنفط معدلا سنويا لنمو الناتج المحلي الاجمالي يبلغ (٥,٥٪) في الوقت الذي نمت فيه قيمة الناتج المحلي الاجمالي للدول الصناعية بما نسبته (٢,٨٪) سنويا. وبعد

جدول ٦ــ١ مجموع صافي مقبوضات الدول النامية من جميع المصادر ١٩٧٠ــ١٩٨٢ حسب الاسعار السائدة (بلايين الدولارات الامريكية)

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
١ــ مساعدات التنمية الرسمية	8.23	9.14	9.84	12.68	16.50	20.95	20.35	20.98	28.10	31.93	37.33	36.63	34.24
المساعدات الثنائية	7.16	7.84	8.46	10.72	13.68	17.11	16.49	16.15	22.09	25.69	29.54	28.70	26.79
أ ــ دول	5.66	6.31	6.61	7.08	8.23	9.79	9.50	10.08	13.12	16.33	18.11	18.28	18.53
ب ــ دول منظمة الدول المصدرة للنفط	0.39	0.44	0.66	2.03	4.15	5.68	5.17	4.28	6.90	6.96	8.73	7.61	5.51
جـ ــ متبرعون اخرون	1.11	1.09	1.19	1.61	1.30	1.64	1.81	1.79	2.07	2.40	2.70	2.81	2.75
الوكالات الجماعية	1.07	1.30	1.38	1.96	2.82	3.84	3.87	4.83	6.01	6.24	7.79	7.93	7.45
٢ ــ منح من الوكالات الاختيارية الخصوصية	0.86	0.91	1.04	1.37	1.22	1.34	1.35	1.49	1.65	1.95	2.31	2.02	2.31
٣ ــ تدفقات غير امتيازية	10.95	11.83	13.30	19.86	19.81	34.31	34.89	44.56	57.91	57.72	56.41	62.27	56.63
تدفقات مدعومة رسميا وشبه رسميا	3.96	4.92	3.75	4.86	7.64	10.53	12.66	15.74	19.21	18.72	22.49	22.14	22.63
أ ــ اعتمادات تصدير خصوصية	2.09	2.71	1.44	1.16	2.40	4.42	6.74	8.84	9.70	8.85	11.12	11.33	(9.00)
ب ــ اعتمادات تصدير رسمية	0.59	0.72	0.74	1.13	0.80	1.20	1.39	1.44	2.22	1.73	2.46	2.01	(2.45)
جـ ــ اعتمادات تصدير جماعية	0.71	0.92	1.01	1.31	1.81	2.53	2.54	2.69	3.09	4.16	4.85	5.68	(6.68)
د ــ تدفقات رسمية وخصوصية اخر	0.25	0.28	0.45	1.02	0.83	0.75	0.80	0.63	1.36	1.14	2.24	1.96	(3.00)
هـ ــ متبرعون اخرون	0.32	0.29	0.11	0.24	1.80	1.63	1.19	2.14	2.84	2.84	1.82	1.16	(1.50)
خصوصيون	6.99	6.91	9.55	15.00	12.17	23.78	22.23	28.82	38.70	39.00	33.92	47.13	34.00
أ ــ استثمار مباشر	3.69	3.31	4.23	4.72	1.89	11.36	8.31	9.82	11.59	13.42	10.54	16.13	(11.00)
ب ــ القطاع المصرفي	3.00	3.30	4.80	9.70	10.00	12.00	12.70	15.80	23.20	24.90	22.00	29.00	21.00
جـ ــ اقراص السندات	0.30	0.30	0.52	0.58	0.28	0.42	1.22	3.20	3.91	0.68	1.38	2.00	2.00
مجموع المقبوضات (١ + ٢ + ٣)	20.04	21.88	24.18	33.91	37.53	56.60	56.59	67.03	87.66	91.60	96.05	107.92	93.18

المصدر : منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية ١٩٨٣ باريس ص ٥١ .

جدول ٦ـ٢ مجموع صافي مقبوضات الدول النامية من جميع المصادر ١٩٧٠ـ١٩٨٢ حسب الاسعار ١٩٨١ (بلايين الدولارات الامريكية)

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
١ ـ مساعدات التنمية الرسمية	21.30	22.18	21.48	24.72	29.10	32.03	30.19	28.82	33.53	33.79	36.21	36.62	34.97
المساعدات الثنائية	18.45	19.03	18.47	20.90	24.13	26.16	24.45	22.18	26.36	27.19	28.65	28.70	27.37
أ ـ دول	14.58	15.31	14.43	13.80	14.51	14.97	14.09	13.85	15.66	17.28	17.56	18.28	18.93
ب ـ دول منظمة الدول المصدرة للنفط	1.00	1.07	1.44	3.96	7.32	8.69	7.67	5.88	8.23	7.36	8.47	7.61	5.63
جـ ـ دول لجنة مساعدات التنمية ومتبرعون اخرون	2.86	2.65	2.60	3.14	2.29	2.51	2.69	2.46	2.47	2.54	2.62	2.81	2.81
الوكالات الجماعية	2.86	3.16	3.01	3.82	4.97	5.87	5.74	6.63	7.17	6.60	7.56	7.93	(7.61)
٢ ـ منح من الوكالات الاختيارية الخصوصية	2.22	2.21	2.27	2.67	2.15	2.05	2.00	2.04	1.97	2.06	2.24	2.02	2.36
٣ ـ تدفقات غير امتيازية	28.22	28.71	29.04	38.71	34.94	52.46	51.77	61.21	69.11	61.08	54.71	69.27	(57.84)
تدفقات مدعومة رسميا وشبه رسميا	10.20	11.94	8.19	9.47	13.47	16.10	18.78	21.62	22.92	19.81	21.81	22.14	23.12
أ ـ اعتمادات تصدير خصوصية	5.39	6.58	3.14	2.26	4.23	6.76	10.00	12.14	11.58	9.37	10.79	11.33	(9.19)
ب ـ اعتمادات تصدير رسمية	1.52	1.75	1.62	2.20	1.41	1.83	2.06	1.98	2.65	1.83	2.39	2.01	(2.50)
جـ ـ اعتمادات تصدير جماعية	1.83	2.23	2.21	2.55	3.19	3.87	3.77	3.70	3.68	4.40	4.70	5.68	6.82
د ـ تدفقات رسمية وخصوصية اخرى	0.64	0.68	0.98	1.99	1.46	1.15	1.19	0.86	1.62	1.21	2.17	1.96	(3.07)
هـ متبرعون اخرون	0.82	0.70	0.24	0.47	3.18	2.49	1.76	2.94	3.39	3.01	1.77	1.16	(1.53)
خصوصي	18.01	16.77	20.86	29.24	21.46	36.36	32.98	39.59	46.18	41.27	32.90	47.13	34.73
أ ـ استثمار مباشر	9.51	8.03	9.24	9.20	3.33	17.37	12.33	13.49	13.83	14.20	10.22	16.13	(11.24)
ب ـ القطاع المصرفي	7.73	8.01	10.48	18.91	17.64	18.35	18.84	21.70	27.68	26.35	21.34	29.00	(21.45)
جـ ـ اقراض السندات	0.77	0.73	1.14	1.13	0.49	0.64	1.81	4.40	4.67	0.72	1.34	2.00	2.04
مجموع المقبوضات (١ + ٢ + ٣)	51.75	53.11	52.79	66.10	66.19	86.54	83.96	92.07	104.61	96.93	93.16	107.92	95.18

المصدر : منظمة تعاون الاقتصاد والتنمية ١٩٨٣ باريس ص ٥٢ .

زيادة اسعار النفط عام ١٩٧٩ ، تم استخدام الاقتراض المصرفي للاستهلاك الجاري، وادى الركود العالمي وارتفاع اسعار النفط الى انخفاض النمو ، وفي عام ١٩٨٠ ، انخفض نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول المستوردة للنفط الى (٤,٢٪) وانخفضت تلك النسبة الى (١,١٪) من عام ١٩٨١ الى ١٩٨٣ .

وبالرغم من الزيادة الملحوظة على التدفقات المصرفية كنسبة من مجموع التدفقات المالية الى الدول النامية بعد عام ١٩٧٣ ، الا ان معظم الدول لم تتمتع بقدرة على الوصول الى اسواق المال الخاصة ، ولم تكن الدول النامية ذات الدخل المتوسط دولا ذوات جاذبية للبنوك وظلت معتمدة على المساعدات الامتيازية . ومثلت مساعدات التنمية ٧٥٪ من مجموع التدفقات المالية الى الدول ذات الدخل المتوسط ، وبعد الزيادة الاولى في اسعار النفط ، تمكنت الدول النامية ذات الدخل المتدني من البقاء نظرا لزيادة تدفقات المساعدات عليها . وبالرغم من ان تدفقات المساعدات ككل لم تزد بشكل كبير ، الا ان التدفقات الى الدول ذات الدخل المتدني زادت وساعدت على تسوية آثار الزيادة في اسعار النفط . ومن عام ١٩٧٣ ، الى عام ١٩٧٩ حافظت الدول ذات الدخل المتدني على زيادة سنوية في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل (٥,١٪) ، وبعد صدمات التراجع الاقتصادي وزيادة اسعار النفط في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، ومع ذلك فلم تزيد المساعدات وحدث تراجع في النمو . وفي عام ١٩٨٠ نما الناتج المحلي الاجمالي للدول ذات الدخل المتدني (٦,٦٪) لكن في عامي ١٩٨١ ، و ١٩٨٢ ، بلغت نسبة النمو لتلك الدول (٣,٧٪) . ولقد كان للصدمات الخارجية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات اثرها التدميري على مجالات النمو المتجدد والتطور او حتى في الحفاظ على المستويات القائمة حاليا لدخل الفرد الحقيقي في الدول ذات الدخل المتدني . وقد عملت كل من اسعار النفط المرتفعة والركود الدولي الى امتصاص العملات الاجنبية وفرض تقليص الواردات الضرورية للتنمية ولبقاء هذه الدول . ويعني النقص في الطاقة الى نقص في الانتاج والاستهلاك ككل ، واللتان تعدان منخفضتان بشكل محفوف بالمخاطر . وبالنسبة للدول ذوات الدخل المتدني فان اي امل للنمو يتوقف ، الى درجة كبيرة ، على الزيادة في القيمة الحقيقية لمساعدات التنمية الرسمية .

ان الازمة الثالثة التي اصابت الدول النامية ، هي تلك الازمة التي نتجت عن السياسات المضادة للتضخم والركود الاقتصادي في الدول النامية ، وكان للازمة الاقتصادية التي ضربت الدول المتقدمة في بداية العقد الثامن ، اثرها الواضح على دول العالم

جدول ٦ــ٣ ميزان مدفوعات الدول النامية ١٩٧٠ــ١٩٨٢
(بلايين الدولارات)

	1970	1978	1979	1980	1981	1982[a]
الحساب الجاري						
ميزان الموارد	−7.2	−28.8	−22.2	−42.3	−91.6	−85.7
تحويلات العمال (ب) أ	1.4	14.2	18.1	19.7	20.8	22.6
دفعات الفائدة (جـ)	−2.7	−16.8	−24.3	−32.9	−41.8	−49.5
جاري اخرى						
صفقات تجارية	−3.5	−4.4	−2.9	−3.4	−6.0	−5.6
رصيد الحساب الجاري الممول من صافي رأس المال	−12.0	−35.9	−31.3	−58.9	−118.6	−118.2
التدفقات	12.7	65.1	81.1	81.6	96.6	85.2
مساعدات التنمية الاخرى (د)	4.7	16.1	19.6	24.4	23.2	23.9
قروض رسمية غير امتيازية	1.1	5.3	7.3	9.8	10.1	11.0
قروض خصوصية	4.7	35.1	42.6	35.3	47.7	35.0
استثمار خصوصي مباشر	2.2	8.4	11.6	12.1	15.6	15.3
استقدام الاحتياطيات (هـ)	−0.7	−29.3	−49.7	−22.8	22.0	33.0
مواد رصيد الدين	69.4	311.7	370.3	424.2	491.6	548.0
رسمي	34.0	120.4	136.1	157.2	177.6	199.0
خصوصي	35.3	191.3	234.2	267.0	314.0	349.0
فجوة الموارد كنسبة من الناتج القومي الاجمالي	1.4	1.8	1.2	1.9	4.3	3.7
العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج القومي الاجمالي	2.3	2.2	1.6	2.7	5.5	5.0
صافي تدفقات رأس المال كنسبة من الناتج القومي الاجمالي	2.5	4.0	4.3	3.7	4.5	3.6
خدمة الدين كنسبة من الناتج القومي الاجمالي	1.8	3.2	3.5	3.4	4.1	4.7
خدمة الدين كنسبة من الصادرات	13.5	15.4	15.0	13.6	16.3	20.7
دفعات الفائدة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي	0.5	5.0	5.5	5.9	2.0	2.1
المخفض (و)	38.4	83.0	91.7	100.0	99.3	98.4

أــ تقديري

ب ــ صافي دفعات التحويل

جــ دفعات الفائدة على القروض طويلة ومتوسطة الاجل

د ــ تصرف كصافي نفقات القروض الرسمية الغير امتيازية + صافي التحويلات الرسمية

هــ يشمل الاقتراض قصير الاجل

و ــ الناتج القومي الاجمالي للدول الصناعية

المصدر : البنك الدولي تقرير التنمية الدولي ١٩٨٣ نيويورك مطبعة جامعة اكسفورد ١٩٨٣ ص ١٩ .

الجنوبية. وادى الركود الى نقلة سلبية في الشروط التجارية للدول النامية. وانخفضت اسعار السلع بشكل ملحوظ، وحاولت حفنة من الدول النامية ان تزيد من صادراتها من المنتجات المصنعة الى دول الشمال، لكن بالنسبة لمعظم دول الجنوب، فقد بقي الطلب على المنتجات المصنعة، ثابتا وقوي التراجع من حدة ضغوطات الحماية التي عملت بعد ذلك على تقييد تصدير السلع المصنعة. وفي نفس الوقت، فان السياسات المضادرة للتضخم اضافة الى العجز المالي في الدول المتقدمة واسباب اخرى، ادت الى ارتفاع لم يسبق له مثيل في اسعار الفائدة مما نتج عنه زيادة في ثقل الديون وان الزيادة في قيمة الدولار، ادت الى انخفاض في اسعار السلع والى ارتفاع في تكلفة واردات العديد من الدول النامية التي تدفع بالدولار الامريكي. وقد تفاقمت الصدمات الناتجة عن النظام الدولي نتيجة للسياسات المحلية الغير ملائمة في العديد من الدول النامية، خاصة زيادة النفقات الحكومية التي ادت الى تفاقم العجز المالي.

ويمكن ملاحظة اثر تلك الصدمات من خلال الزيادة في العجز التجاري حيث ارتفع ذلك العجز من ٢٢,٢ بليون دولار عام ١٩٧٩ الى ٩١,٦ بليون دولار في عام ١٩٨١، وزيادة دفعات الفائدة من ٢٤,٣ بليون دولار عام ١٩٧٩ الى ٤١,٨ بليون دولار عام ١٩٨١، وزاد العجز في الحساب الجاري من ٣١,٣ بليون دولار عام ١٩٧٩، الى ١١٨,٦ بليون دولار عام ١٩٨١. وخلال عام ١٩٨١، فان معظم دفعات الفائدة قد تعادلت مع الاقراض الخاص الجديد. ومع حلول عام ١٩٨٢، عندما حدثت ازمة الديون، فقد زادت دفعات الفائدة عن الاقراض الجديد بحوالي ٤,٥ بليون دولار. وقد تعرضت ازمة التمويل الى ضربة وبشكل قوي عام ١٩٨٢، حيث نجحت ادارتها باستنزاف الاحتياطيات، واعادت جدولة الديون التي حالت دون حدوث هبوط قوي في اقراض البنوك والاقتراض من صندوق النقد الدولي والبرامج التقشفية لصندوق النقد الدولي، كل ذلك ادى الى خفض الواردات وتحسين الميزان التجاري.

وقد اجبرت البرامج التقشفية لصندوق النقد الدولي، الدول المدينة على نقل اهتمام سياستها الاقتصادية من التركيز على التنمية الى التركيز على الاستقرار المالي واعادة دفع الديون. وعلى سبيل المثال فقد تضمن برنامج استقرار المكسيك، خفض العجز في القطاع العام من ١٨٪ من مجموع الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٨٢ الى (٨٪) عام ١٩٨٣. وزيادات كبرى في الاسعار والمراقبة للمنتجات النفطية والكهرباء والغذاء وخفض اجور

القطاع العام بما نسبته ٢٠٪ والتنسيق مع حركة اتحاد العمال للابقاء على زيادات الاجور اقل من التضخم وارتفاع في اسعار الفائدة وتقديم اموال جديدة. وعلى كل حال، فان اثار برنامج التقشف كانت تدميرية، حيث عانت المكسيك عام ١٩٨٣ من انخفاض غير متوقع في الناتج المحلي الاجمالي بما نسبته ٤,٧٪. وفي نفس العام انخفضت الأجور الدنيا بالتقديرات الحقيقية بما نسبته ١٦٪ وبانخفاض تراكمي بلغ مانسبته ٢٦٪ بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣. وبلغت نسبة البطالة في عام ١٩٨٣، (١٢٪) من القوة العاملة وحوالي ٥٠٪ نقص في العمالة، علاوة على ذلك فان التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري قد تم تحقيقه ليس من خلال الصادرات التي بقيت ثابتة، ولكن من خلال خفض الاستيراد الذي انخفض بنسبة ٤٩٪ بين عامي ١٩٨٢، ١٩٨٣ وبحوالي ٦٨٪ بين عامي ١٩٨١، ١٩٨٣. ولم تكن المكسيك لوحدها، اذ ان السياسات التقشفية المحلية والقيود الخارجية ادت الى هبوط النشاط الاقتصادي في معظم الدول النامية. وبلغت نسبة النمو القومي الاجمالي لجميع الدول النامية حوالي ٥,١٪ بين اعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٩. وانخفضت تلك النسبة في عام ١٩٨٠ الى ٣٪ وعام ١٩٨١ الى ٢٪ وعام ١٩٨٢ الى ١,٩٪ وادت الزيادة في عدد السكان الى انخفاض النمو الفردي الى حوالي الصفر. وظهر ان انخفاض النشاط الاقتصادي في البطالة، وادى الركود الاقتصادي الى اضطرابات اجتماعية وضغوط سياسية شديدة على العديد من حكومات الدول النامية.

وكانت ازمة السبعينات سببا في العجز الكبير في الحسابات الجارية الذي خلق حاجة جديدة ملحة لرأس المال الاجنبي. وقدرت احدى المؤسسات بان الدول النامية ستحتاج الى تمويل خارجي من ٧٥ بليون دولار الى ٨٠ بليون دولار سنويا لتحقيق نسبة نمو ٤,٥٪ عام ١٩٨٦ وحتى لو زادت كمية المساعدات التنموية الرسمية قليلا حسب المقادير الحقيقية، فان هناك كميات من التمويل الخارجي كافية لمواجهة حاجات الدول النامية فقط اذا استمرت البنوك التجارية في تقديم ٢٥ بليون دولار سنويا وذلك بزيادة التعرض لخسارة مقدارها ٧٪ سنويا واذا مكنت زيادة حصص صندوق النقد الدولي من اقراض ٨ بليون دولار سنويا. لكن، اذا لم يتمكن الاقراض المصرفي وموارد صندوق النقد الدولي من مواجهة هذه المستويات، فان التمويل الخارجي سيكون غير مناسب لتغطية الحسابات الرأسمالية للدول النامية بالرغم من محاولات التسوية واوضاعها المحسنة خلال فترة الانتعاش الدولي.

جدول ٦ـ٤ حجم التنفيذ المقارن للمتبرعين الرئيسيين
صافي نفقات مساعدات النمو الرسمية

	1975	1980	1981	1982
بلايين الدولارات (الأسعار الجارية)				
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	13.8	27.3	25.6	27.9
منظمة الدول المصدرة للبترول	6.2	9.7	8.5	6.8
دول الكومكون	1.2	2.4	2.4	2.4
مساهمة الناتج القومي الاجمالي (٪)	0.36	0.38	0.35	0.38
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2.92	1.84	1.50	1.22
منظمة الدول المصدرة للبترول	0.11	0.15	0.14	0.14
دول الكمكون				
حصة مجموع مساعدة التنمية الرسمية اعلاه	65	69	70	75
منظمة الدول المصدرة للبترول	29	25	23	18
دول الكمكون	6	6	7	7

واخيرا ومع الانكماش الاقتصادي، فقد نمت في دول الشمال المعارضة السياسية المحلية لنفقات المساعدات الخارجية، وادت تلك الاتجاهات الت بدأت في الستينات من هذا القرن الى ركود المساعدات وظهرت في العقدين السابع والثامن من خلال الازمة الاقتصادية الدولية.

ان استمرار الانكماش الاقتصادي والتضخم في الدول المتقدمة، قاد الرأي العام والقادة السياسيين الى التركيز على المشاكل الاقتصادية الداخلية. وفي اوقات البطالة الداخلية على الاقل في الولايات المتحدة، فانه من المستحيل سياسيا اجراء نقص في برامج الرخاء وزيادة او نقصان المساعدات الخارجية وعلاوة على ان الازمات الاقتصادية ادت الى صراعات داخل الدول المتقدمة اضافة الى تقليص الاهتمام السياسي نحو الدول النامية. وكانت النتيجة انخفاض اكثر في حجم المساعدات، حيث بلغ حجم مساعدات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٦٠ (٠,٥١٪) من مجموع الناتج القومي الاجمالي وبلغت هذه النسبة عام ١٩٧٠ (٠,٣٤٪) وفي عام ١٩٨٢ (٠,٣٣٪) وهناك اربع دول تجاوزت نسبة (٠,٧٪) وهي الدنمارك، هولندا النرويج والسويد. وقد تم تسوية هذه النسبة بضعف اداء المساعدات من قبل بعض دول الشمال المتبرعة، على سبيل المثال، الولايات المتحدة (التي لم تقبل ابدا نسبة «٠,٧٪») انخفضت نسبة مساعداتها من مجموع الناتج القومي الاجمالي من (٠,٣٢٪) عام ١٩٧٠ الى (٠,٢٧٪) عام ١٩٨٢. وكنتيجة لضغوطات الركود الاقتصادي، فقد انخفضت المساعدات المقدمة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ٢٧,٣ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٢٥,٦ بليون دولار عام ١٩٨١، ومع حلول عام ١٩٨٢، ارتفعت نسبة مساعدات دول تلك المنظمة الى ٢٧,٩٪ وانخفضت المساعدات الامريكية بين عامي ٨١ و ٨٢ من ٧,١ بليون دولار الى ٥,٨ بليون دولار. لكن في عام ١٩٨٢، ارتفعت الى ٨,٣ بليون دولار ومع ذلك استمرت المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالانخفاض التدريجي.

النظام الاقتصادي الدولي الجديد
استراتيجية للعقد السابع

في محاولة منها لمواجهة ازمات الغذاء والطاقة والنمو، بحثت دول الجنوب عن طريق من اجل تحسين نظام التبعية، بما فيها طرق لزيادة التدفقات المالية الى الدول النامية. وكانت الاستراتيجية الرئيسية خلال السبعينات، هي التركيز على المساعدات وعلى وحدة دول الجنوب. ولقد حاولت الدول النامية خلال الستينات ان تزيد من قوتها في المساومة والحصول على اعفاءات اكبر من دول الشمال وذلك بقيامها ككتلة واحدة في التفاوض مع الدول المتقدمة. وبالرغم من ان الوحدة حققت بعض المكاسب الضرورية لدول الجنوب في الستينات وبداية السبعينات من هذا القرن، الا انها لم تؤدي الى تغيرات رئيسية في طريقة عمل النظام. وفي مستهل ازمات العقد السابع، شعر الجنوب بانه حصل على فعالية جديدة في المفاوضات مع دول الشمال، لذلك فقد حاولت تلك الدول ان تستخدم هذه الفعالية للحصول على تغييرات بنيوية متنوعة، بما فيها زيادة المساعدات وفق شروط افضل.

وجاءت اول قوة مفاوضات لدول الجنوب، من ازمات النفط، حيث ان تصرف الدول المنتجة للنفط، والتي شكلت تهديدا قويا لدول الجنوب، كان سببا في وحدة وتعاون دول الجنوب، وكان هناك تأثيرا نفسيا واحدا. وان قدرة منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك)، لتركز تهديدها على، ولتحقق، مكاسب هامة من دول الشمال، قد اظهر التأثير الكامن لوحدة دول الجنوب في المفاوضات مع دول الشمال، وخلقت ايضا، ولو مؤقتا، شعورا من التضامن الجنوبي. وتستطيع دول النفط، ايذاء الشمال بعدم تصدير النفط اليها او برفع اسعاره، او انهم يستطيعون تقديم عروض مغرية الى دول الشمال مثل اتفاقيات الطاقة او مباحثات حول الطاقة، واذا مابقيت الدول المنتجة للنفط جزءا من الكتلة الجنوبية، فان دول الجنوب ستزيد من استخدامها لسلاح النفط. ويمكن الربط بين عصى النفط ومطالب دول الجنوب الخاصة باصلاحات النظام، وكنتيجة لذلك فقد يحدث تغييرا في ميزان القوى.

واخيرا فان بعض دول منظمة الاوبك كانت راغبة ليس فقط في الانضمان الى الكتلة، لكن ايضا في تشجيع تضامن دول الجنوب وتوحيد مطالب دول الجنوب بتهديدات المواد

الاولية او الاغراءات، وتعتبر ادوار الجزائر وفنزويلا امثلة لمحاولات تلك القيادة. وفي المؤتمر الدولي حول التعاون الاقتصادي الذي عقد بين عامي ١٩٧٥ـ١٩٧٧، وفي محاولات لاقناع دول الشمال للدخول في مفاوضات دولية في الامم المتحدة من بداية عام ١٩٧٩ فصاعدا، فان منتجي النفط بدعم من المكسيك كانوا قادرين على ربط مسائل الطاقة والنمو في مفاوضات الشمال والجنوب. ولعبت الدول الاخرى المنتجة للنفط دورا قليلا في تجمع دول الجنوب وفي مباحثات الشمال والجنوب. ولم تكن دول الخليج العربي عامة والمملكة العربية السعودية خاصة، ذوات فعالية في محافل الامم المتحدة. ونتج عن مثل هذا الغياب مشاكل كبيرة لدول الجنوب في محاولاتها الرامية الى استخدام سلاح النفط. وفي ايام العنف التي تلت نجاح الدول المنتجة للنفط في زيادة اسعار النفط، فقد حاولت دول الجنوب وبكل شجاعة ان تفرض اصلاحات منظمة على دول الشمال. ففي ربيع عام ١٩٧٤، دعت دول الجنوب الى نظام اقتصادي دولي جديد والذي يتضمن نظاما للتدفقات المالية. ودعا اعلان وبرنامج العمل للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، الى الربط بين حقوق السحب الخاصة وتمويل الانماء وتطبيق نسبة الـ (٠,٧٪) من الناتج القومي الاجمالي كهدف اقامته الامم المتحدة ومشاركة اكبر للدول النامية في البنك الدولي وفي جمعية التنمية الدولية وفي صنع القرار داخل صندوق النقد الدولي. وخلال سنوات السبعينات، حاولت الدول النامية وبكل قوة اثناء مباحثاتها الجماعية مع الدول المتقدمة، حاولت ان تحقق النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وعارضت دول الشمال وبكل حدة محاولات دول الجنوب لخلق النظام الاقتصادي الدولي الجديد بالرغم من قدرة دول الجنوب على اجبار دول الشمال على مناقشة مفهوم الاصلاح تحت مظلة الامم المتحدة وفي المنتديات الجماعية الاخرى، الا انها كانت غير قادرة على جعل دول الشمال قادرة فعليا للتفاوض حول تغييرات منتظمة.

ولم يكن بمقدور دول الجنوب، ان تلعب بورقة النفط من اجل ان تستجيب دول الشمال لمطالبها. ولم تكن دول منظمة الاوبك راغبة في ربط الاسعار وامكانية وجود النفط في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ونظرا لضغوطات دول الجنوب ورغبة دول الشمال في تخفيف ازمة السبعينات، كان هناك بعض التحركات خلال ذلك العقد نحو تحسين الادارة الجماعية للتدفقات المالية الى دول الجنوب. واصبح صندوق النقد الدولي تدريجيا اكثر استجابة لمشاكل الدول النامية وذلك بخلقه وسائل مؤقتة ومتعددة للتعامل مع ازمات الدفعات التي تلت ازمتي النفط، احدهما التسهيلات النفطية التي وجدت عام ١٩٧٤ لتمويل عجز المدفوعات والذي كان سببه ارتفاع اسعار النفط والثاني صندوق ائتمان ويتم تمويله

من خلال بيع الذهب الموجود لدى صندوق النقد الدولي والذي عرف التسهيلات المالية التكميلية التي وجدت عام ١٩٧٩ للمساعدة في تخفيف اختلال التوازن في الدفعات ومنح امكانية اكبر للسماح للدول التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها، ان تقترض نسبا مئوية عالية من حصصهم. وكان هناك ايضا تغييرات دائمة في صندوق النقد الدولي التي افادت الدول النامية مثل، تسهيلات الصندوق الممتدة والتي وجدت عام ١٩٧٤ من اجل توفير النقد لمدد اطول وبكميات اكبر من سحوبات صندوق النقد الدولي، وتسهيلات التمويل التعويضي التي ساعدت الدول المتضررة من الانخفاض الحاد في اسعار السلع الاساسية، قد اتسعت وامتدت لتشمل واردات الحبوب.

وشهد البنك الدولي اتساعا كبيرا خلال السبعينات من هذا القرن، فاضافة الى دعمه التقليدي للمشاريع فان البنك بدأ بترتيب قروض لمشاريع الحاجات الانسانية الاساسية بما فيها تنمية الزراعة الضرورية والسكن المناسب ورعاية الصحة الاولية. وزاد البنك الدولي في اواخر السبعينات من اقراضه لتنمية الطاقة، واستجابة لازمة النفط الثانية، بدأ باقراض التسويات البنيوية وهي شكل من اشكال الدعم المتوسط الاجل لميزان المدفوعات لتمكين الدول من اتباع بناء الانتاج، خاصة التغيرات في اسعار الطاقة والمواد الغذائية. واخيرا حاول البنك الدولي عام ١٩٨٠، ان يحسن من الاقراض التجاري الى الدول النامية من خلال التمويل المشترك والمشاريع المشتركة المتكونة من اموال البنك الدولي والاموال الخاصة.

والنجاح الاخر الذي شهدته السبعينات، كان قدرة الدول النامية الغير منتجة للنفط في الحصول على المساعدات من الدول الغنية حديثا وهي الدول المنتجة للنفط. وعلى مدى سنوات السبعينات كانت محاولة الحصول على مساعدات من الدول المصدرة للنفط تعتبر استراتيجية هامة لدول الجنوب. وتبين هذه الاستراتيجية جزئيا غياب ردة الفعل الجنوبية على الزيادة في اسعار النفط والتي عملت على تدمير اقتصاديات تلك الدول. وناشدت الدول الفقيرة، الدول الغنية، انطلاقا من تضامن دول العالم الثالث وتاريخ العمل المشترك وتقاسم المشاكل، كل ذلك جعل الدول المنتجة للنفط، اكثر تقبلا لبعض من مطالب دول الجنوب.

وخلال السبعينات، ونتيجة لعدم قدرة بعض الدول المنتجة للنفط على امتصاص ثرواتها الجديدة، وجدت تلك الدول انه من السهل نسبيا ان تساعد في التمويل التنموي،

وفي اثناء ذلك الوقت، نظرت دول الشمال ايضا الى الدول المنتجة للنفط كمورد اساسي للتمويل التنموي، وان تسهيلات صندوق النقد الدولي الجديدة، على سبيل المثال، كانت مبنية جزئيا على التمويل من دول منظمة الاوبك. وتحملت دول منظمة اوبك بعضا من امال دول الجنوب والشمال. فقد مثلت مساعدات دول الاوبك في الفترة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٢ نسبة كبيرة من الناتج القومي الاجمالي، اكثر مما فعلته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومثلت نسبة هامة من مجموع تدفقات المساعدات الى الدول النامية. وساعدت الدول المنتجة للنفط، الدول النامية بتحويلات مالية بشروط غير امتيازية وبانتظام من خلال المشاركات في المنظمات الجماعية والقروض الثنائية.

واخيرا فقد زاد تدفق الاموال الغير امتيازية الى الدول النامية خلال السبعينات ففي عام ١٩٧٠، تساوت الدفعات الامتيازية والغير امتيازية، لكن مع حلول عام ١٩٨٠ بلغت التدفقات الغير امتيازية ثلثي التدفقات الامتيازية. وان اكبر زيادة كانت في الاقراض المصرفي الخاص، الذي ارتفع من ٣ بليون دولار عام ١٩٧٠، الى ٢٥ بليون دولار عام ١٩٧٩ والذي كان قريبا جدا من مجموع تدفقات المساعدات التي بلغت ٣٢ بليون دولار في تلك السنة. وذهبت هذه التدفقات المصرفية بشكل رئيسي الى الدول الصناعية الحديثة والى بعض الدول المتقدمة في العالم الثالث.

وباختصار، فانه بالرغم من عدم تحقيق مطالب الدول الجنوبية في زيادة المساعدات في تغييرات هامة في صنع القرار، الا انه كان هناك تغيرات هامة في التدفقات المالية خلال السبعينات : تدفقات امتيازية كثيرة الى الدول النامية ذات المداخيل القليلة ومساعدات جماعية كبيرة والتي تعتبر موردا جديدا للمساعدات من دول منظمة الاوبك وتدفقات مصرفية ضخمة.

سنوات العقد الثامن
المـأزق والتجزئـة

لقد تعثرت استراتيجية الدول الجنوبية خلال الثمانينات في الحصول على المساعدات من خلال الوحدة، تحت ثقل التغيرات السياسية والاقتصادية. وتم اختبار دور المساعدات كوسيلة للتنمية الاقتصادية واداة للسياسة الخارجية. وقد تأكلت وحدة الدول الجنوبية

وانتقلت سياسات التدفقات المالية من التركيز على التدفقات الامتيازية الى الانهماك في التدفقات الغير امتيازية، وكما رأينا سابقا، فان الانكماش الاقتصادي قد غير ما كان ممكنا قبوله سياسا لدول الشمال. وتعززت المعارضة للمساعدات الخارجية في الثمانينات، الناتجة عن الانكماش الاقتصادي، بالتحدي الجوهري للمساعدات الخارجية كطريق للانماء واداة للسياسة الخارجية. واكدت الحكومات المحافظة والتي انتخبت خلال الثمانينات في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، اكدت على ان المساعدات الخارجية لها دور محدود فقط في عملية الانماء. ووفقا لاراء حكومات الرئيس رغان ورئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر، فانه يجب ان يتم بناء الانتعاش الاقتصادي بالعودة الى مبادىء السوق الحرة. وفوق كل ذلك، فان على الدول المتقدمة ان تقدم الحوافز والقروض التجارية الى الشركات الخاصة المحلية والاجنبية. وقد تكون المساعدات الخارجية محدودة في كمياتها ولا تستطيع المنافسة مع المحاولات الخاصة، وفي الحقيقة، فانها تملك تأثير الشركات الخاصة والاسواق الحرة. ووفقا لوجهة النظر هذه، فان الكثير من المساعدات الخارجية، وخاصة المساعدات من المؤسسات الجماعية، لم تكن بمستوى هذه المعايير.

وفقدت المساعدات الخارجية خلال الثمانينات كثيرا من مبادئها السياسية، على الاقل بالنسبة للولايات المتحدة، ومع ازدياد التوجهات الدفاعية للشرق والغرب، فقد اهتمت ادارة الرئيس ريغان بزيادة ميزانية الدفاع عن طريق تقديمها لمساعدات عسكرية بدلا من المساعدات الانمائية الخارجية وبمنح مساعدات ثنائية اكثر من منحها مساعدات جماعية.

وادت هذه التغيرات السياسية والاقتصادية الى انخفاض اكبر في المساعدات خاصة المساعدات الجماعية، ووسعت الولايات المتحدة من مساهمتها المتفق عليها في «التغذية المالية السادسة» لجمعية التنمية الدولية من ثلاث الى اربع سنوات وخفضت مساهمتها السنوية في «التغذية المالية السابعة» بحوالي ٢٥٠ مليون دولار اي من بليون دولار الى ٧٥٠ مليون دولار. وباتباع الدول الاخرى لهذا التخفيض، فقد انخفضت مساعدات جمعية التنمية الدولية من ١٦ بليون دولار على مدى ثلاثة سنوات، انخفضت الى ٩ بليون دولار، وتشابهة سياسة الولايات المتحدة نحو المؤسسات الجماعية الاخرى. ومع تخفيض الولايات المتحدة لالتزاماتها نحو الصندوق الدولي للانماء الزراعي، فقد عملت على مقاومة زيادات رأس المال الخاص بالبنك الدولي. ووقفت ضد زيادة حصصها في صندوق النقد الدولي. وحاولت الولايات المتحدة تحقيق بعض التغييرات في طرق استخدام المساعدات الجماعية. ورفضت

بعض المشاريع مثل تمويل الطاقة والتي اعتبرتها قابلة للنمو تجاريا، وحثت على ان بعض الدول مثل الهند والصين، يجب الا تستفيد من الاموال الامتيازية لان بمقدور تلك الدول الوصول الى الاسواق الخاصة للحصول على رأس المال. واخيرا حاولت الولايات المتحدة ان تربط تدفق المساعدات ببعض الشروط التي قد تنمي المشاريع الخاصة ورأس المال الاستثماري.

ومع الركود الذي اصاب المساعدات الجماعية، اصبحت المساعدات الثنائية اكثر توجها نحو الدفاع من التوجه نحو الانماء. ففي عام ١٩٧٣، كان هناك ٢٢٪ من مجموع المساعدات الثنائية الامريكية موجها نحو اغراض استراتيجية سياسية و ٧٨٪ للانماء، وفي عام ١٩٨٢، بلغت نسبة الاقراض الاستراتيجية السياسية حوالي ٤١٪ من مجموع المساعدات الثنائية وفقط ٥٩٪ للانماء. ومع الانكماش الاقتصادي والتغيرات التي طرأت على الاقتصاد السياسي للنفط، ضعفت الرغبة لدى دول الاوبك في تحويلات المساعدات ومع بداية عام ١٩٨٠، انخفضت مساعدات دول الاوبك كنسبة من مجموع الناتج القومي الاجمالي وكنسبة من مجموع مساعدات الانماء الرسمية. ومن عام ١٩٨٠ الى ١٩٨٢، انخفض مجموع مساعدات دول الاوبك بما نسبته ٣٠٪، اي من ٩,٧ بليون دولار الى ٦,٨ بليون دولار. وكان اكبر انخفاض من اكبر المتبرعين، وهي المملكة العربية السعودية والتي انخفضت مساعدتها بحوالي الربع اي من حوالي ٦ بليون دولار الى ٤,٥ بليون دولار.

وشهد العقد الثامن ضعف وحدة الجنوب، وتعتبر الآثار المتزايدة لازمات السبعينات والثمانينات تفرقا متزايدا داخل العالم الثالث، مثل الدول النفطية وغير النفطية الدول الصناعية الحديثة والدول النامية، والدول المدينة وغير المدينة... الخ. ومع تنامي التواترات داخل مجموعة الدول الجنوبية، فقد ثبت عدم فعالية قوة مساومة دول الجنوب، ومع استمرار مأزق دول الشمال، فقد بدأ التصدع يدب في تضامن دول الجنوب. ويمكن رؤية مشكلة استراتيجية الوحدة في النداء الذي وجهته دول الجنوب الداعي الى برنامج عمل سريع وان الاستجابة الوحيدة لدول الجنوب للظروف السيئة التي عاشتها سنوات الثمانينات كان التحسن الذي طرأ على الاستراتيجية التقليدية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، لجعله اكثر مرونة واكثر واقعية. ومع ان الدول النامية لم تتنازل عن مطلبها الخاص باعادة البناء الاساسي للنظام الاقتصادي الدولي، الا انها قللت من التركيز على النظام الاقتصادي الدولي الجديد وركزت بدلا من ذلك على الحاجة الى عمل سريع في ظل النظام القائم من

اجل تخفيف مشاكل دول الجنوب، وقد اقترحت الدول النامية في العديد من المحافل مثل اجتماعات دول عدم الانحياز ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الخاص، اقترحت تلك الدول برنامج عمل سريع يدعو الى اتساع الاقراض وتسويات بنيوية اقراضية من قبل البنك الدولي منها زيادة حصص صندوق النقد الدولي بنسبة (١٠٠٪) والتخصيص السريع لحقوق السحب الخاصة الجديدة للدول النامية، وتخفيف شروط صندوق النقد الدولي وتسهيلات اقراض متوسطة المدى من صندوق النقد الدولي وزيادة في مساعدات الانماء الرسمية ووضع اهداف مؤقتة. وعند تقديمها لهذا البرنامج الى الدول المتقدمة، اكدت الدول النامية بان على دول الشمال ان تكون مسؤولة عن مصالحها الذاتية. واكدت دول الجنوب بان حل مشكلة الركود العالمي يكمن في اتخاذ خطوات عالمية صادقة وبسبب طبيعة الاعتماد المتبادل للانظمة التجارية والمالية العالمية، فان انعاش دول الشمال سيكون قصيرا مالم يتم اعادة تنشيط النمو من خلال التدفقات النقدية الى التجارة مع دول العالم الثالث، وبينت دول الجنوب بالتحديد ان مشكلة الديون تشكل مشكلة هامة لبنوك دول الشمال ولاقتصاديات دول الشمال وللنظام المالي الدولي باكمله. واصبح من الضروري على الدول المتقدمة ايجاد تقنيات جديدة لضمان التدفقات المالية الى الدول النامية. ورفضت الدول المتقدمة برنامج العمل السريع، جزئيا لاسباب سياسية.

وكما شاهدنا سابقا فان الركود الاقتصادي فرض حدودا شديدة على قدرة الدول المتقدمة ورغبتها في تقديم تنازلات معتدلة الى الدول النامية. وجاء الرفض ايضا من الاختلاف الاساسي حول تحليل حالة الاقتصاد الدولي. وشعرت دول الشمال وخاصة الولايات المتحدة، بان الركود الاقتصادي الدولي كان ظاهرة دورية يمكن حلها بانتعاش دول الشمال وان الدول النامية ستستفيد من الانتعاش القادم الى دول الشمال، ولذلك فان اتخاذ خطوات خاصة كتلك التي اقترحتها دول الجنوب، سوف تكون غير مناسبة وغير منتجة. واخيرا فقد رفض الشمال استراتيجية جديدة للمفاوضات مع الدول النامية. ومن البداية لم تكن دول الشمال راغبة في اجراء مفاوضات مع دول الجنوب ككتلة واحدة. وان برنامج الكتلة كان راديكاليا اكثر من برنامج الدول النامية الفردية، ومن وجهة نظر دول الشمال، فان سياسات دول الجنوب اصبحت بعيدة عن الحقيقة السياسية واصبح اسلوبها اكثر حدة وان دول الشمال التي اظهرت التباين داخل الدول النامية، كانت تفضل دائما التعامل مع دول الجنوب ثنائيا او اقليميا.

لقد استمرت دول الشمال، على مدى فترة الوحدة الجنوبية، بالشعور بان المصلحة الحقيقية في التعامل مع دول الجنوب هي اخذ مكانها في العلاقات الثنائية او في التنديات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي «والاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة» حيث لم تعمل دول الجنوب ككتلة واحدة داخل هذه المنتديات الدولية. واجبرت وحدة دول الجنوب في العقدين السادس والسابع، اجبرت دول الشمال على التفاوض مع ككتلة واحدة في منتديات الامم المتحدة. وان ازمات العقين السابع والثامن، والتي عملت على تجزئة دول الجنوب قد جعلت من الممكن سياسيا، اتباع طريق مهيمنة اقليمية او ثنائية. وتم تعزيز استراتيجية العودة الى المفاوضات الثنائية او الاقليمية بازمة الديون. وكان الاثر المتميز للازمة مع اهتمام دول الشمال حول امكانية اتحاد المدينون او للابتزاز من قبل الدول المدينة، قاد ذلك دول العالم الثالث لاتباع سياسة ناجحة في المفاوضات مع الدول المدينة على اساس حالة بحالة. وكانت نتيجة العمل السريع خلال الثمانينات الدخول في مأزق تام، ورفضت الدول النامية بكل سهولة التفاوض وتركت دول الجنوب مجزئة بدون استراتيجية.

ان العامل الاخير الذي قوض استراتيجية دول الجنوب، كان ازمة الديون وتركزت سياسات التدفقات المالية خلال العقدين السابع والثامن على التدفقات الامتيازية والتدفقات الى الدول الاكثر حاجة، ومع بداية ازمة الديون، فقد انتقلت المسألة الى التدفقات الغير امتيازية لمساعدة الدول المدينة وتحولت الاهتمامات السياسية للدول المتقدمة والدول النامية المدينة، الى اعادة جدولة الديون، واقراض موازين المدفوعات الى الدول المدينة وطرق تمكين الدول المدينة على البدىء ببعض من النمو الاقتصادي تستطيع معه تلك الدول ان تعيد دفع ديونها وتتجنب الاضطرابات السياسية، وتركز هذا الاهتمام على البرازيل والمكسيك، وليس على دول افريقيا، لكن قوة المفاوضات التي ظهرت من ازمة الديون، قد استخدمت من قبل الدول النامية فرديا وليس نيابة عن دول الجنوب عامة وليس حتى نيابة عن المدينين الاخرين. واصبحت الدول التي تمكنت من الحصول على امتيازات مالية من دول الشمال خلال ازمة الديون، اصبحت الان اكثر الدول النامية تقدما.

وتشكل امكانية عدم القدرة على سداد الديون، تهديدا خطيرا للدول المتقدمة، لذلك فان ازمة الديون قد عملت على تجزئة دول الجنوب واضعفت الدول النامية التي لم تكن مؤهلة للاقراض التجاري الخاص.

مستقبـل المساعـدات

وكنتيجة للازمات التي سادت خلال العقدين السابع والثامن فان مستقبل المساعدات الانمائية الدولية غير معروف. وعمل استمرار الاهمال السياسي والضعف الاقتصادي والتجزئة والطلبات التنافسية على موارد دول الجنوب نتيجة للازمات الاقتصادية الداخلية والنقلة التي حدثت في الاستراتيجيات الدبلوماسية لدول الشمال، كل ذلك عمل على تقويض الاساس السياسي لتدفق المساعدات، خاصة التدفقات الجماعية. وقد يكون هناك بعضا من القوى التي تعمل على اخلال التوازن، احدى هذه القوى، ازمة الادرار المتنامي نتيجة الاعتراف بحالة اليأس التي تعيشها دول الجنوب خاصة الدول النامية. وقد ادت مشاكل اقاليم افريقيا شبه الصحراوية خلال العقد الثامن، الى ان يدعو الرئيس ريغان ورئيس البنك الدولي الى تقديم مساعدات خاصة لذلك الاقليم. وقد يكون لازمة الادراك اثر مركزي على عمليات الاغاثة المؤقتة مثل مساعدات الغذاء ومساعدات ميزان المدفوعات للدول الاكثر فقرا في الدول الجنوبية. لكن المسؤولية الاخلاقية كما يبينها تاريخ المساعدات اصبحت سهما ضعيفا تبنى عليه المطالب الخاصة بتحويلات الموارد. وقد تؤدي الى اغاثة مؤقتة في اوقات الازمات، لكن مثل هذه الاعمال عادة ليست الاساس لاي تغييرات في المساعدات، ومن الممكن ان تجد دول الشمال اهتمامات جديدة لادارة الاقتصاد الدولي.

وقد اثرت ازمة الغذاء وازمة الطاقة والركود الاقتصادي على دول الشمال والجنوب على حد سواء. وبالرغم من ان الاختلال الاقتصادي كان اقل حدة في دول الشمال، الا انه خلق رغبة في تحسين اداء قوى السوق وفي بعض الحالات مثل الولايات المتحدة في عهد الرئيس ريغان، فان رغبتها في تحسين ظروف عمل السوق قد ادت الى سياسة من عدم التدخل في السوق والابتعاد عن الادارة الجماعية، لكن بعض الرؤساء وبعض الدول الاخرى قد اكدوا بان لدول الشمال مصلحة في ادارة مالية دولية من خلال التعاون الدولي، وان مثل هذه الادارة قد تفيد دول الجنوب وقد تتطلب بعض الحالات انضمام بعض من دول الجنوب في الادارة. وبالاعتماد على تعريف الدول المقرضة الجنوبية لعلاقاتها مع بعض الدول النامية الاخرى، فان دول الجنوب قد لا تستفيد كثيرا من مطالبها المحدودة بل ستستفيد من الاعتراف بان المشاكل التي تواجه دول الجنوب، هي نفسها التي تواجه دول الشمال ايضا. ان اهم مصدر للتغيير في اتجاهات دول الشمال هي الاهمية المتنامية لاقتصاديات دول الجنوب للدول الصناعية وان اسواق دول العالم الثالث في اتساع مستمر خاصة الدول

الصناعية الحديثة مثل البرازيل، والمكسيك وكوريا الجنوبية. واصبحت هذه الاسواق ذات اهمية عالية بالنسبة لصادرات دول الشمال. وقد ارتفعت نسبة الصادرات الشمالية الى الدول النامية من ٢٣٪ عام ٧٣ الى ٢٨٪ عام ١٩٨٠. ومن اجل المحافظة على هذا الطلب، فان دول الشمال تعتبر من مصلحتها ان تنمي التطور الاقتصادي للدول الجنوبية. علاوة على ان مسألة ديون العالم الثالث، تربط المستقبل الاقتصادي لكل من دول الشمال والجنوب.

وتستطيع الدول النامية خدمة ديون بنوك الشمال فقط اذا استطاعت تلك الدول ان تحافظ على نموها الاقتصادي، لذلك، فان المساعدات كأداة لرقي التطور الاقتصادي لدول العالم الثالث قد تراها دول الشمال كطريقة مفيدة لحماية مصالحها الاقتصادية.

وفي الختام هناك بعض العلامات للتحرك نحو الاصلاح فيما يتعلق بتدفقات المساعدات دون الاقتراح بان المساعدات خلال الثمانينات قد تفعل اكثر لتنمية دول الجنوب مما فعلته المساعدات خلال العقدين السادس والسابع. وان نمو الثنائية في المساعدات وتجزئة الجنوب قد تعني بان بعضا من دول الجنوب قد تكون في وضع افضل للحصول على المساعدات من الدول المتقدمة، لذلك فان سياسات المساعدات قد تعزز من التفرقة المتنامية لدول الجنوب وان بعض دول العالم الثالث كالبرازيل وتايوان وكوريا الجنوبية ستتخطى فجوة التطوير، لكن غالبية الدول ستبقى في الخلف. ولن تكون نهاية تبعية دول العالم الثالث نتيجة للاضطراب الاقتصادي، ولكن النتيجة ستكون خلق عالم رابع وبائس.

الجزء السابع

استرتيجية التجارة

تعتمد معظم اقتصاديات الدول الجنوبية وبشكل كبير على التجارة مع دول الشمال، وتشكل ارباح الصادرات نسبة كبيرة من الناتج القومي الاجمالي لتلك الدول، وتعتبر السلع المستوردة ضرورية لتطور تلك الدول. ومع ذلك، فان العديد من الدول النامية تعتقد بان السوق الدولية. ونظام الادارة التجارية قد تأسس من قبل الدول الشمالية ولها، وحرمهم من العديد من المكاسب التجارية واستبعدهم من ادارة النظام السياسية، ولذلك ومنذ الحرب العالمية الثانية، قامت الدول النامية باختبار العديد من الاستراتيجيات في محاولة منها لتعزيز النظام التجاري الدولي ولتحقيق اهدافها واماها بالتطور والاستقلال.

الابتعاد والانعزل الذاتي
عن النظام التجاري لما بعد الحرب

بعد الحرب العالمية الثانية، جاهدت الدول الجنوبية المستقلة من اجل ادخال مصالحها ضمن النظام التجاري الدولي الجديد والذي بدأ بعد الحرب. ولم يكن التطور الاقتصادي للجنوب يحظى باهتمام كبير في التخطيط الاقتصادي سواء اثناء او بعد الحرب، فقد اعارت الحكومتين الامريكية والبريطانية، وهما المسؤلتين عن التخطيط لنظام التجارة الجديد، قليلا من الانتباة لاهداف النمو الخاصة لدول الجنوب والحاجات الماسة لانشاء نظام تجاري جديد.

وبين مخططي ما بعد الحرب، ان مصالح الدول الجنوبية، تتفق مع رغبات الدول الشمالية في خلق نظام مبني على التجارة الحرة، وبينت دول الشمال ان تحرير التجارة الدولية قد يعطي حوافز كبيرة لنمو دول الجنوب، وقد يجنب دول الجنوب الحاجة الى مساعدات اقتصادية هامة، وفقا لرأي الدول الشمالية، فان التجارة الحرة، قد تؤدي الى كفاءة اكبر استخدام مربح لعوامل الانتاج الوطنية، وتزيد من الدخل القومي وارباح تبادل العملات وجذب رأس المال الاجنبي الخاص.

لكن شعور الدول الجنوبية كان مختلفا تماما، فمن وجهة نظر هذه الدول، فان النظام الذي اقترحتة دول الشمال، يخدم مصالحها ومصالح الدول القوية صناعيا ويعطي املا قليلا لتطوير الدول الجنوبية. واكدت الدول النامية بان التجارة الحرة تهدد سياسات التطوير لديها من خلال التصنيع الوطني والحماية من المنافسة الاجنبية. وقد بينت هذه السياسة على حجة الصناعة الاولية القائلة بان الحماية التجارية ضرورية لتشجيع تطوير تلك الصناعة التي تعتبر مناسبة لعامل هبة الطبيعة للدولة لكن ذلك قد لا يتطور دون الحماية التجارية المؤقتة من المنافسة الاجنبية. وتمكن الحماية التجارية في المراحل الاولية من المنافسة الاجنبية، تمكن المنتج المحلي من الوصول الى اكبر حجم وتحقيق اقتصاديات التوسع الحجمي داخل الاسواق المحلية. وعند اتمام مرحلة الصناعة الاولية، يمكن رفع الحماية التجارية، وفي نفس الوقت المشاركة في تمار الوصول الاكبر لصادراتها الى اسواق الدول المتقدمة.

وحاولت الدول النامية المستقلة في مفاوضات ما بعد الحرب، ان تحسن من نظام التجارة الحرة الذي فرضتة دول الشمال، فعلى سبيل المثال، عارضت الدول النامية الحظر المفروض على استخدام حصص الاستيراد وعلى اقامة انظمة تجارية تفضيلية جديدة، والتمست بدلا من ذلك الحرية لاستخدام مثل هذه الاجراءات للتطوير، وقدمت الدول النامية اقتراحات لاعفاء السلع من قوانين التجارة الحرة. وطلبت تلك الدول ان تكون قادرة على عقد اتفاقيات بين المنتجين والمستهلكين، وبين المنتجين فقط من اجل استقرار اسعار السلع، ولكي تضمن اقل الاسعار. وقد عارضت دول الشمال، اقتراحات دول الجنوب هذه كاستثناءات للتجارة الحرة وكتهديد لاساس النظام التجاري الحر والتي حاولت دول الشمال وخاصة الولايات المتحدة، ان تقيمة، ونظرا لحاجة دول الشمال في الحصول على موافقة الدول النامية على اعلان التجارة الجديد، فقد كان بمقدور دول الجنوب ان تجد طريقها في المفاوضات الشمالية وان تحسن قدرتها على المساومة في فرض مطالبها على دول الشمال، وهذه الامكانية او المقدرة اصبحت في وضع افضل من اي وقت مضى وسيبقى لوقت طويل بعد ذلك. وكنتيجة لذلك وبالرغم من عدم تحقيق دول الجنوب لاصلاحات هامة في نظام التجارة الحرة لدول الشمال، الا انها تمكنت من تحقيق بعض التعديلات المحدودة.

وتم ادخال فصل جديد في اعلان هافانا حول التطور الاقتصادي والذي لم يكن ضمن الاتفاقيات الاصلية لدول الشمال. وبناء على ظروف محددة تم اعفاء الدول النامية من

الالتزام التام بالتجارة الحرة، شريطة الموافقة المسبقة من منظمة التجارة الدولية و /أو من اطراف العقود التجارية، المعفيين، وباتباع توجيهات مقيدة، تستطيع الدول الحصول على استثناءات حول الحظر المفروض على ضوابط الاستيراد واقامة انظمة تفضيلية اقليمية لتعزيز النمو الاقتصادي والدخول في اتفاقيات السلع. ولم يكن اعتراف اعلان هافانا بالمشاكل الخاصة للدول النامية وحاجتها الى معاملة الجنوب في الادارة، وبالرغم من سيطرة دول الشمال، فان لدول الجنوب القدرة على الوصول الى هيئات صنع القرار داخل منظمة التجارة الدولية. علاوة على ان شروط الاعلان ومواردة الخاصة بالنمو الاقتصادي قد تكون الاساس لادخال اهتمامات الدول النامية في ادارة التجارة وان الاهتمام بهذه المطالب قد يعتمد على الدول المتقدمة في ترجمة وتطبيق الاعلان، لكن ترك اعلان هافانا فرصة مع انها محدودة، لترجمة الاعلان لتكون مؤيدة لمطالب الدول الجنوبية، وخلق اساسا قانونيا لتحقيق هذه المطالب.

وبموت اعلان هافانا فقد انتهت امكانيات تكامل اهتمامات الدول النامية في تنظيم التجارة الدولية. وقد استبدل الاعلان باتفاقية التعرفات الجمركية والتجارة التي اعتبرت الدستور للنظام التجاري الجديد، والتي استثنت مصالح الدول النامية. وتم وضع اتفاقية الجات الاصلية كاجراء مؤقت، ولم تتضمن ايا من بنود الانماء التي شملها اعلان هافانا والتي ادخلتها دول الجنوب الى الاعلان. ولم تتضمن اية بنود حول التعاون الانمائي وعقود السلع وانظمة تجارية تفضيلية لدول الجنوب او استخدام القيود لمزيد من الانماء. وهناك مادة واحدة تعاملت مع المشاكل الخاصة بدول الجنوب، حيث سمحت تلك المادة باستخدام قيود كمية غير تمييزية للمساعدة على النمو الاقتصادي او اعادة البناء. ان مثل هذه الاستثناءات التي تتطلب موافقة مسبقة من الاطراف المتعاقدة والتي نعني بها دول الشمال، كانت محددة في مدتها الزمنية وتتطلب تقديم تقارير سنوية. وعلى ارض الواقع فان مثل هذه القيود جعلت هذه المادة عديمة الفائدة فعليا. واخيرا فان فقدان اعلان هافانا، ترك الدول النامية بدون منظمة للتجارة الدولية والتي قدمت الاساس القانوني لامكانية التكامل المستقبلي لمطالبهم التجارية. وليس فقط استثناء المواد القانونية والتنموية من الجات، بل ايضا عملت مفاوضات الجات على استبعاد مصالح دول الجنوب من الادارة الدولية للتجارة. وقد تضررت قدرة دول الجنوب على المساومة في العديد من المفاوضات الخاصة بالتعرفة وذلك بقوانين الجات الخاصة بالتجارة الحرة. وان عدم التمييز او مبدأ الدولة الاكثر رعاية، والذي يشترط ان الامتيازات التجارية بين اية دولتين يجب ان تمتد وبالتساوي الى جميع الاطراف المتعاقدة

وامكانية استبعاد اتفاقيات التجارة التفضيلية للاغراض الانمائية. وان مبدأ الجات الخاص بالتبادلية بين ان كافة التنازلات التجارية يجب ان تكون متبادلة، لكن كان لدى دول الشمال القليل من اجل استبداله بتنازلات لصالحها، ولذلك تعثرت في قدراتها على المساومات.

وتضررت دول الجنوب من وسائل الجات في المفاوضات بين الموردين الرئيسيين، وبموجب ممارسات الجات، فقد تم التفاوض حول التنازلات التجارية بين الدول المستوردة والموردين الرئيسيين لاي مادة معينة. ولقد استبعدت من مفاوضاتها الجات العديد من المنتجات ذات الفائدة للدول النامية لان الموردين الرئيسيين لم يتوفروا. وفي حالات اخرى، عندما كانت الدول النامية هي المورد الرئيسي، لم يكن باستطاعتها ان تفرض المنتجات او المسائل المهمة بالنسبة لها على جدول اعمال الجات. الا ان دول الجنوب كانت تمثل اقلية في عضوية الجات وفي قوتها. وكان مبدأ المورد الرئيسي، يهدف الى استبعاد المنتجات الزراعية واسقاط التعرفات من مفاوضات التعرفة. وقد قيدت الدول النامية بضعف موقفها التفاوضي. ونظرا لاقتصار تلك الدول الى هيئة من الممثلين القادرين على مقاومة المفاوضات التجارية الصعبة والمعقدة مع الدول المتقدمة، فانه لم يتم تمثيل مصالحها بشكل مناسب. ونظرا لهذه التمييزات والانحرافات، فان العديد من الدول النامية اختارت عدم الانضمام الى الجات او عدم المشاركة في المفاوضات التجارية الدولية التي ترعاها الجات، ودخلت الدول النامية في بعض الاتفاقيات التجارية وحصلت على بعض المكاسب من عمليات سير المفاوضات والتي تم بموجبها ادارة التجارة. وبعد استبعادها عن الجات، وجهت الدول النامية محاولاتها الى تعديل النظام التجاري نحو محافل دولية اخرى، مثل الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الهيئات الاقليمية للامم المتحدة وهيئاتها التجارية ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية. ولم تكن محاولات اصلاح النظام التجاري الدولي من خلال الادارة الدولية لم تكن الاستراتيجية الرئيسية لهذه الفترة.

وبعد عزل تلك الدول عن نظام الادارة، حاولت بعد ذلك ان تعزل نفسها عن الظروف الغير ملائمة للسوق الدولية. وخلال العقد الاول لما بعد الحرب، فان السياسة التجارية التي تبعتها العديد من الدول الجنوبية، كانت تعد سياسة داخلية للتصنيع من خلال بدائل الاستيراد. وكان هدف هذه السياسة هو عزل النمو الوطني عن السوق الدولية. وقد تكون رغبة دول الجنوب في عزل انفسها عن السوق الدولية عائدة الى تجاربها خلال فترة الحرب

العالمية الثانية. وان انهيار اسعار السلع وارتفاع الديون الخارجية بعد عام ١٩٢٩، قد شلت طاقة الاستيراد لدى دول الجنوب، وقد ادت قدرة الشمال على توريد المنتجات المصنعة الضرورية خلال فترة الحرب، الى تشجيع دول الجنوب لكي تخشى من الاعتماد على الاسواق الاجنبية وعلى الموردين الخارجيين وان تفضل اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي. وتم تعزيز هذه التجربة التاريخية من خلال سياسة الاستقلال السياسي. وزادت هذه التجربة من رغبة تلك الدول في النمو والاستقلال الاقتصادي. كانت الحماية التجارية تعتبر، تاريخيا، طريقا نحو النمو في دول الشمال، وكان الرجاء معقودا على ان الحماية الجمركية ستساعد على تصنيع ونمو الدول الشمالية. وبدت بدائل الاستيراد للدول النامية كطريق لتحسين اوضاع موازين مدفوعاتها بتخفيض الاستيراد.

ولذلك وبعد الحرب العالمية الثانية، كان العديد من الدول النامية، خاصة في امريكيا اللاتينية اما استمرت في اتباع الحماية الجمركية، التي بدأت قبل او اثناء الحرب او اقامت قيودا جديدة للحماية الجمركية في محاولة منها لتطوير السوق المحلي من اجل الانتاج المحلي. وتم الحصول على نسب عالية من الحماية الجمركية من خلال التعاريف الجمركية والقيود الكمية واسعار الصرف المضاعفة، وتعمل الحماية الجمركية على تشجيع الصناعة المحلية وذلك بتقديم الاسواق المكفولة وتوجيه المؤثرات المحلية نحو الصناعة من خلال الارباح الصناعية المتزايدة.

وتعني بدائل الاستيراد، فرض العزلة على التصدير الى جانب الاستيراد من السوق الدولية. وبالرغم من عدم تقويض الصادرات بطريقة مقصودة، الا انه تم منح قليل من التأكيدات خلال هذه الفترة لتحسين الانتاج من اجل التصدير. وكان هناك اثرا واحدا للتركيز على بدائل الاستيراد والتصنيع كما سنرى وهو تدمير صادرات دول الجنوب.

حوافز التغيير

مع نهاية العقد الخامس، كان واضحا فشل استراتيجية دول الجنوب المبنية على الانفصال من النظام التجاري الدولي، ولم تؤدي هذه الاستراتيجية الى النمو او الى الاستقلال وفي الحقيقة فان الاثر السلبي للتجارة الدولية على دول الجنوب قد تفاقم بشكل كبير، ونظرا لازدياد عدم القناعة بطريقة عمل السوق الدولي، ونتيجة لاستبعاد الدول

النامية من ادارتة، وعدم قدرة هذه الدول في كثير من الحالات على تبني اصلاحات محلية من اجل ازدياد النمو الاقتصادي فقد بدأت الدول النامية في البحث عن استراتيجية تجارية جديدة.

ان اول سبب لتغيير الاستراتيجية، كان تدهور الاوضاع الاقتصادية في الدول الجنوبية. ولم تقدم بدائل الاستيراد، الاجابة الشافية. وعملت في الحقيقة على تشجيع بعض الصناعات، لكن بتكاليف مرتفعة جدا. وبالرغم من المحاولات الجادة، الا ان الانتاج الصناعي كان لا يزال يمثل نسبة قليلة من الناتج القومي الاجمالي لدول الجنوب. ومع ان بعض من هذا الانتاج كان ذو كفاءة عالية، الا ان العديد من الصناعات الحديثة كانت بكفاءة عالية اضافة الى ارتفاع في تكاليفها. ان سياسات ووسائل الانتاج ذات الكفاءة الرأس مالية، كتفضيل الارباح على الاجور، وعدم تشجيع الصناعات التي تتطلب ايد عاملة، يعني ذلك بان الصناعة الجديدة لا تساهم في حل مشكلة البطالة، وان التصنيع من خلال بدائل الاستيراد له ايضا تاثير سلبي على القطاعات الاقتصادية الاخرى. ودفعت الزراعة بشكل خاص، ثمنا غاليا ولذلك كانت الزراعة هي القطاع الذي مول التصنيع. ان الاستثمارات الجديدة في الزراعة كانت محدودة، وانخفضت الارباح الحقيقية نتيجة لارتفاع الارباح الصناعية، وتفاقمت تباينات الدخل بين الزراعة والصناعة. وكنتيجة لهذه الانحرافات الاقتصادية، بدأ الناس بهجرة الريف الى المدن، لكن الصناعة الجديدة لا تستطيع استيعاب الزيادة السريعة في عدد السكان، ولذلك ساءت اوضاع البطالة وزادت التباينات في الدخل.

واخيرا، فان بدائل الاستيراد لم تساعد ميزان المدفوعات، وان الصناعات المحلية ذات التكلفة المرتفعة لا تستطيع مجابهة التنافس الدولي، ولذلك لم يتم تصديرها كما وان زيادة تكاليف عناصر الانتاج وزيادة قيمة العملة اضرت بالصادرات الزراعية التقليدية علاوة عاى ان بدائل الاستيراد لم تعمل على خفض الواردات، بل عملت على تغيير مكونات هذه الواردات وبدلا من استيراد منتجات كاملة الصنع، فان الدول الجنوبية تستورد الان المواد الخام وقطع الغيار والسلع الرأسمالية وكميات كبيرة من المنتجات الزراعية.

وكان ينظر الى بدائل الاستيراد والعزلة عن السوق الدولية، كنهاية مسدودة. وان الاصلاحات المحلية كانت صعبة وتشكل خطورة سياسية. ولذلك خلصت العديد من حكومات الدول الجنوبية الى ان تجارتهم الدولية وسياسة النمو الاقتصادي يجب ان تبنى على

التوسع التصديري. وبدأ الشعور سائدا بان نمو الصادرات سيزيد من كفاءة الانتاج وزيادة المكاسب المالية والعملات الاجنبية المتوفرة للتنمية. وحسب اراء الدول النامية، فان مثل هذا التوسع والمكاسب ما كان له ان يحدث دون اعادة بناء النظام التجاري الدولي. ولذلك فقد اعاق هذا النظام النمو التصديري.

اولا: وحسب رأى الدول النامية، كان هناك تدهور طويل الاجل في معدلات التبادل التجاري لدول الجنوب. وهناك انخفاض في اسعار المواد الخام التي تصدرها الدول النامية بالمقارنة مع اسعار المنتجات المصنعة التي تستوردها الدول النامية من الدول المتقدمة. ونتيجة لاتحادات العمال والاسواق الاحتكارية في الدول المتقدمة، كان هناك قناعة بان الانتاجية الزائدة في التصنيع في الدول الشمالية كان يتم استيعابها عن طريق الاجور المرتفعة والارباح ولم تؤدي الى خفض في اسعار السلع.

وفي الجانب الاخر، فانه في الدول النامية ونتيجة للبطالة وغياب التنظيمات العمالية اضافة الى وجود السوق التنافسية الدولية للمواد الخام من دول الجنوب، فان زيادة انتاجية السلع الرئيسية لم تؤدي الى زيادة الاجور او الارباح، لكن الى انخفاض في اسعار تلك السلع. وقد تحولت الشروط التجارية ضد دول الجنوب نتيجة لعدم مرونة الطلب في دول الشمال على السلع الرئيسية، وادت الزيادة في انتاج المواد الخام الى خفض اسعارها بدلا من زيادة الاستهلاك عليها.

واخيرا، فان اسعار المنتجات الجنوبية تتجه نحو الهبوط نتيجة لتطور التصنيع الكيماوي والبدائل. على سبيل المثال، تم استبدال النايلون عوضا عن القطن في دول الشمال. وتفاقم الهبوط الهيكلي في الشروط التجارية للمنتجين الرئيسيين نتيجة لسياسات الحماية الجمركية في دول الشمال، ووفقا لاراء دول الجنوب، فان تطوير المنتجات التنافسية والزراعية والالية في دول الشمال من خلال انظمة الحماية الجمركية وتطوير استخراج المعادن المحلية بموجب سياسات الحماية الجمركية الوطنية الامنية وضرائب دول الشمال المفروضة على المواد الغذائية الاستوائية، كل ذلك ابرز الوضع المتدهور للسلع التصديرية.

وهناك مشكلة اخرى للسوق الدولية، حسب رأي دول الجنوب، وهي عدم استقرار متوازن في اسعار السلع وتذبذبات الاسعار، والذي يؤدي الى هبوط في مكاسب التصدير المالية، كل ذلك حسب رأي تلك الدول يعيق الاستثمار ويعطل خطط التنمية.

اخيرا شعرت دول الجنوب بان ان امكانياتها الحقيقية لتصدير المنتجات المصنعة قد قيدت بسيطرة دول الشمال على السوق الدولية، وان البداية الرئيسية لدول الشمال والتي اعطت الدول المتقدمة اوضاعا ثابتة في الاسواق الدولية او الحماية الجمركية لدول الشمال، كل ذلك حال دون التوسع في الصادرات الصناعية للدول الجنوبية. وواجهت دول الجنوب اوضاعا حرجة ناتجة عن اجراءات الحماية الجمركية التي لا تعد ولا تحصى والتي فرضتها دول الشمال. على سبيل المثال، ممارسات فرض تعرفة مرتفعة على المنتجات المصنعة او الوسيطة اكثر من فرضها على المواد الخام. وغزارة التعرفات الجمركية هذا يعني ان النسبة الحقيقية للحماية الجمركية على الانتاج المصنع كانت اكثر بكثير مما كانت عليه النسبة الاسمية. وان اثر التعرفات الجمركية التفضيلية كان والى جانب استيراد المواد الخام من الدول النامية حتى لا تشجع استيراد المنتجات المصنعة، وبذلك تعمل على عدم تطوير صناعات دول الجنوب. وتم فرض التعرفات الجمركية الاستثنائية او حصص الاستيراد على العديد من صناعات دول الجنوب، مثل الانسجة، الاحذية والمنتجات الجلدية والتي تنافس الصناعات الشمالية. وفي الوقت الذي لم يكن فيه قيود كمية او تعرفات جمركية، عادة ما تفرض الدول الشمالية اتفاقيات تقيدية لصادرات الدول الجنوبية التي من شأنها اجبار الدول الجنوبية على مراقبة كميات صادراتهم. وان القيود الغير خاضعة للتعرفة مثل مستويات الصحة والمتطلبات التصنيفية واجراءات الجمارك كل ذلك يشكل عقبات صعبة امام الدول الجنوبية اضافة الى افتقار تلك الدول الى الخبرة التسويقية.

لقد اضعفت القيود المفروضة على الصادرات الى الدول النامية، دور دول الجنوب في التجارة الدولية وانخفضت نسبة مساهمة الدول الجنوبية من صادرات العالم من ٣١,٦٪ عام ١٩٥٠ الى ٢١,٤٪ عام ١٩٦٠، وفي نفس الوقت نمت مساهمة الدول المتقدمة في صادرات العالم حيث ارتفعت النسبة من ٦٠,٤٪ عام ١٩٥٠ الى ٦٦,٨٪ عام ١٩٦٠ وارتفعت مساهمة الدول الاشتراكية من ٨٪ الى ١١,٨٪ ونمت صادرات الدول المتقدمة ٨,٧٪ بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ في نفس الوقت الذي نمت فيه صادرات الدول النامية ٣,٥٪ فقط.

وقد ادى الاستياء من طريق عمل السوق الدولية وسياسة دول الشمال الى زيادة استياء الدول الجنوبية، نتيجة استبعادها من ادارة النظام التجاري الدولي. وكما اوضحنا سابقا فان مبادىء التجارة الحرة التي اعلنتها الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة ونظام

المفاوضات الموجه ضد دول الجنوب. وقد استبعدت الدول النامية من المنافع التجارية، وطالما بقيت دول الجنوب تتبع بدائل الاستيراد والتقليل من التركيز على التجارة الدولية، فان مثل هذا الاستبعاد كان ضروريا لكن ليس خطرا. وعندما بدأت دول الجنوب في محاولاتها لتوسيع تجارتها، اصبح العزل عن الادارة امرا غير مقبولا.

وخلال الخمسينات وبالتحديد النصف الثاني منها، زاد ضغط الدول الجنوبية من اجل احداث تغيرات داخل الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية. وزاد عدد الدول الجنوبية المستقلة، وحثت تلك الدول القديمة منها والحديثة من خلال مؤتمر باندونج ومحافل الامم المتحدة وداخل الجات، حثت على مراعاة اكبر لمشاكل هذه الدول. واثناء ذلك، لم يعد باستطاعة الدول المتقدمة ان تتجاهل حقيقة تدهور مركز دول الجنوب في التجارة الدولية وفشل توقعاتهم السابقة والقائلة بان هناك امكانية لتحقيق النمو من خلال التجارة الحرة. علاوة على ان الضغوط لهذه المراعاة لمشاكل دول الجنوب التجارية، قد جاءت من الاتحاد السوفيتي.

وفي منتصف العقد الخامس وجد الاتحاد السوفيتي مصلحة جديدة في توثيق الروابط مع دول العالم الثالث من خلال المساعدات والبرامج التجارية. وفي عامي ١٩٥٦ و١٩٥٨، اقترح الاتحاد السوفيتي عقد مؤتمر دولي للتجارة وامكانية خلق منظمة دولية للتجارة خارج منظمة الجات. وعارضت دول الشمال اي تغيير في سيطرة الجات على ادارة التجارة، وحاولت هذه الدول اقناع دول الجنوب برفض اقتراح الاتحاد السوفيتي من اجل اجراء اصلاحات داخل الجات نفسها. ولكن مع زيادة اهتمام دول الجنوب، وازمة ميزان المدفوعات في دول الجنوب والتحدي من الاتحاد السوفيتي، شعرت دول الشمال بانه لم يعد بامكانها تجاهل مشاكل دول الجنوب.

وفي عام ١٩٥٧، عينت الاطراف الموقعة على اتفاقية الجات، هيئة من الخبراء لبحث المشاكل التجارية لدول الجنوب. وقد عرف تقرير هذه الهيئة بتقرير «هايدلر» والذي نشر في عام ١٩٥٨ وتوصل التقرير الى بعض النتائج التي توصل اليها بعض الاقتصاديين والدول الجنوبية نفسها حول المشاكل التجارية لتلك الدول. وركزت الهيئة على تجارة الصادرات في المنتجات الرئيسية واوضحت الهيئة العديد من المشاكل مثل:ــ قيود الشمال التجارية، وتدهور اسعار منتجات الدول النامية وسياسات بدائل الاستيراد للدول الجنوبية. وكان هناك تلميح بسيط لمشكلة صادرات الدول الجنوبية من المنتجات المصنعة.

وأدى هذا التقرير عام ١٩٥٨، الى برنامج الجات الخاص بتوسيع التجارة الدولية. وتم تأسيس ثلاثة لجان داخل الجات، احد هذه اللجان من اجل التعامل مع مشاكل دول الجنوب التجارية خاصة صادرات دول الجنوب من المنتجات الرئيسية والسلع المصنعة وتقديم توصيات للدول الشمالية من اجل التوسع في العوائد المالية لصادرات دول الجنوب من المنتجات الرئيسية والسلع المصنعة، وتقديم توصيات للدول الشمالية من اجل التوسع في العوائد المالية لصادرات دول الجنوب. ولكن بقيت توصيات هذه اللجنة كتوصيات فقط ولم يتم تبني هذه التوصيات كسياسة من قبل دول الشمال. واستمرت الحماية الجمركية والتفرقة ضد منتجات الدول الجنوبية.

ونتيجة افتقار الاهتمام لدى القيادة، والقيود التي فرضتها المجموعات المنتظمة بشكل جيد وذات المصالح في دول الشمال، فقد فهمت هذه الامور، بان الدول المتقدمة كانت غير راغبة في ان تذهب ابعد من التلميح في دراستها لمشاكل الدول الجنوبية، وزاد الاستياء من الجات، حيث ان العديد من الدول المستقلة حديثا الجنوب قد انضمت الى هذه المنظمة على امل بان المصالح الجديدة في الجنوب قد تؤدي الى تغيير في السياسة، وفي بداية عام ١٩٦١، اخذت الدول المستقلة حديثا ودولا اخرى، مطالبها من اجل تغييرات في السياسة الى مؤتمر وزراء الجات. وطالبت احدى وعشرون دولة نامية داخل الجات، بان تتبنى الاطراف الموقعة برنامجهم الجديد من اجل العمل.

وفي عام ١٩٦٣، وافقت الاطراف الموقعة على الاتفاقية، على برنامج من ستة نقاط والذي يدعو الى تجميد كامل للتعرفة وللقيود الغير خاضعة للتعرفة على صادرات الدول الجنوبية، والغاء القيود الكمية التي تتنافى مع قوانين الجات. والغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الاستوائية، والمنتجات الرئيسية والتي تشكل اهمية لتجارة الدول النامية، وتخفيض والغاء التعرفات الجمركية على صادرات الدول الجنوبية المصنعة وشبه المصنعة وتخفيض دول الجنوب للضرائب الداخلية ورسوم الدخل على المنتجات المصنعة بشكل اولي او كامل في الدول الجنوبية ... واثبت البرنامج الجديد بانه مجموعة من الاهداف وليس سياسة التزام. ولم تقبل دول الشمال اية جداول زمنية لتطبيق هذا البرنامج. واعلنت المجموعة الاقتصادية الاوروبية عن تحفظاتها الشديدة نحو هذا الموضوع. ولذلك تحولت الدول النامية الى اتباع استراتيجية جديدة، بعد ان خاب املها في النزاعات التجارية وفي بنية الادارة. واوشكت دول الجنوب ان تتوصل الى نتيجة مفادها بان الطريق لتعديل النظام، ليست من خلال اصلاح الجات من الداخل بل من خلال الهجوم عليها من الخارج.

الوحــدة والمجابهــة

كانت استراتيجية دول الجنوب خلال العقد السادس تمثل الوحدة والمجابهة. ففي بداية عام ١٩٦١، شكلت دول الجنوب ائتلافا ضعيفا ومن ثم جبهة موحدة للضغط على دول الشمال لاحداث تغييرات في الادارة التجارية، وفي عمل النظام التجاري الدولي. وقد عملت الدول النامية من خلال مؤتمرات دول العالم الثالث ومحافل الامم المتحدة، عملت على تقديم مطالبها بشكل اعلانات وتوصيات وقرارات حول التجارة والاصلاحات التجارية الاخرى.

واول مطلب للدول الجنوبية كان عقد مؤتمر دولي حول التجارة والتنمية وجاءت اول محاولة لتوحيد دول الجنوب خلف هذا المطلب في مؤتمر بلغراد لدول عدم الانحياز الذي عقد في ايلول ١٩٦١، وفي هذا المؤتمر المكون من الدول الافريقية والاسيوية، اقترح الرئيس اليوغسلافي «تيتو» عقد مؤتمر دولي ضمن اطار الامم المتحدة لدراسة المشاكل الاقتصادية المهمة لدول الجنوب. ودعى اعلان بلغراد جميع الدول المعنية للدعوة لمثل هذا المؤتمر الاقتصادي الدولي. وفي دورة الجمعية العامة للامم المتحدة التي عقدت عام ١٩٦١، اقترحت الدول الجنوبية، وبالرغم من معارضة الدول الشمالية، ونجحت في اصدار قرار يدعو الامم المتحدة للتشاور مع حكومات الدول الاعضاء من اجل عقد مؤتمر دولي للتجارة، وجدول الاعمال الممكن لمثل هذا المؤتمر. وتم تقديم المقترحات الخاصة بتطوير الجبهة الجنوبية وطلب عقد مؤتمر دولي، الى مؤتمر مشاكل الدول النامية والذي عقد في القاهرة في تموز من عام ١٩٦٢، وانضمت ولاول مرة العديد من دول امريكيا اللاتينية الى الامم المتحدة الافريقية والاسيوية في محاولة موحدة لدول الجنوب لتشكيل سياسة ومطالب مشتركة بخصوص الدول المتقدمة. واصدر مؤتمر القاهرة اعلانا يدعو فيه الى عقد مؤتمر لدراسة مشاكل التجارة الدولية والسلع الرئيسية والعلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة.

وقد ادركت دول الشمال بانه لم يعد بمقدورها مقاومة عقد مؤتمر للامم المتحدة حول التجارة والتنمية، ونظرا لتنامي وحدة الجنوب وسيطرتها العددية المتنامية في الجمعية العامة للامم المتحدة وبسبب العمل الموحد لمؤتمر القاهرة، فقد تخلت دول الشمال عن سياستها المعارضة، ووافقت على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة عام ١٩٦٢ من

اجل الدعوة الى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. وفي نفس العام، صادقت الجمعية العامة للامم المتحدة على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بالاجماع ..... ولذلك ونتيجة لوحدة دول الجنوب وسيطرتها العددية داخل الامم المتحدة، فقد نجحت تلك الدول في الدعوة الى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاول والذي عقد في جنيف عام ١٩٦٤ .

لقد اثمرت استراتيجية الدول الجنوبية الخاصة بالمجابهة الجماعية عن تحقيق الاصلاح التجاري من خلال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، وفي سبيل تحقيق جبهة موحدة، تم دمج الائتلاف الضعيف الذي سبق فترة تأسيس مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، ثم دمجة بشكل رسمي واكثر تنظيما فيما عرف بمجموعة السبعة والسبعون. وبناء على اسس العمل المشترك في الامم المتحدة وفي مؤتمرات دول العالم الثالث، فقد بدأت المجموعة تمثل سبعة وسبعون دولة اضافة للاعلان المشترك للدول النامية الذي تم تقديمة للجمعية العامة عام ١٩٦٣ والذي اعلنت بموجبة لأول مرة كتلة الدول الجنوبية عن اهدافها المشتركة للاصلاح التجاري.

ولأجل تحقيق اهدافها، تقدمت الدول الجنوبية بسلسلة من الأهداف العامة الى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية منها :ـــ تحسين الترتيبات التنظمية والتي تشمل تأسيس الية جديدة وطرق جديدة، تخفيض تدريجي واستئصال مبكر لكافة القيود والحواجز التي تعيق الصادرات الجنوبية، وزيادة صادرات المنتجات الاساسية مثل المواد الخام او المواد المصنعة الى الدول المتقدمة واستقرار الاسعار عند مستويات عادلة ومتكافئة. والتوسع في اسواق الصادرات القادمة من الدول النامية والتي تشمل على المنتجات المصنعة والمزيد من الموارد المالية المناسبة بشروط معقولة لتمكين الدول النامية من زيادة وارداتها من السلع الرأسمالية والمواد الخام الصناعية الضرورية للتنمية. وتنسيق افضل بين السياسات التجارية وسياسات المساعدات وتحسين تجارة الدول الحنوبية الغير منظورة خاصة خفض تكاليف الشحن والتامين.

وبعد اعلان ١٩٦٣ ، اصبحت مجموعة السبعة والسبعون كمجموعة سياسية دائمة تمثل مصالح الدول الجنوبية وحافظت المجموعة على اسمها مع انها تبلغ الان حوالي ١٢٨ دولة. وقامت وحدة دول المجموعة على المصلحة المشتركة في تغيير النظام الاقتصادي الدولي وعلى الاعتقاد بان الوحدة ستعزز قوتها في المساومة مع دول الشمال وبذلك يتم تحقيق اهدافها في التنمية. وحافظت المجموعة على وحدتها من خلال عملية صنع القرار الداخلي، حيث يتم

الموافقة من قبل اعضاء المجموعة على جميع الاقتراحات قبل تقديمها للمفاوضات مع الدول المتقدمة ويجب ان تتم الموافقة بالاجماع من قبل كافة اعضاء المجموعة على اية اقتراحات. ويتم تنسيق سياسات المجموعة من خلال عدة اجتماعات ومؤتمرات قبل وخلال فترات المفاوضات مع دول الشمال. وهناك قوة هامة عملت على الحفاظ على الجبهة الجنوبية المتحدة وهي اقامة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية كمنظمة دائمة بسكرتارية منفصلة.

وقد عززت السكرتارية وسكرتيرها العام، ادراكهم للمصلحة المشتركة وذلك بتقديمهم مبدء يقوم على اساس ان المصلحة المشتركة والازمات المشتركة يجب ان تكون اساسا للعمل المشترك. وان مبدأ المؤتمر كان وَلِحَدٍ كبير، عملا للسكرتير العام الأول للمؤتمر «رول بربيش» الذي عكس تحليلة الهيكلي للعلاقات بين الشمال والجنوب. فوفقا لمبدأ المؤتمر، فان العالم منقسم الى :ــ المركز وهي الدول المتقدمة، والمحيط وهي الدول النامية. وان نشاط السوق يعمل ضد الدول النامية بسبب الهبوط الهيكلي في معدلات التبادل التجاري للدول الجنوبية الناتجة عن سياسات الحماية التي تتبعها دول الشمال والتي تميز ضد صادرات الدول الجنوبية، وكنتيجة لذلك فقد تكون لدى دول الجنوب نزعة مستمرة نحو اختلال التوازن الخارجي، والذي دعاة سكرتير العام بالفجوة التجارية التي لا يمكن التغلب عليها الا باتخاذ خطوات جادة لابطال النزعة الهيكلية ضد دول الجنوب واذا لم يتم اتخاذ مثل هذه الخطوات، فان الدول النامية لا تستطيع تحقيق اهداف النمو المعتدلة. ووفقا لمبدأ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، فان ما تحتاجة الدول النامية، هو اعادة توزيع موارد العالم من اجل مساعدة دول الجنوب. واعداة هيكلة التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب، لتنهض باعباء انتقال الموارد من الشمال الى الجنوب. وان مسؤولية هذا الانتقال تقع على دول الشمال. وقد قدم مؤتمر الامم المتحدة هذا وحدة دول الجنوب بتقديمة خدمات فنية هامة. وزودت دراسات المؤتمر دول الجنوب بالمعلومات الضرورية لمجابهة دول الشمال اثناء المفاوضات، وكانت مقترحات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في كثير من الحالات، اساسا لتشكيل الحلول المقترحة والتوصيات التي تقدمت بها دول الجنوب، وفي بعض الاوقات عمل السكرتير العام من اجل التقريب بين الخلافات داخل مجموعة السبعة والسبعون، وكنتيجة لتلك القوى المتعددة العاملة من اجل وحدة الجنوب. فقد تمكنت مجموعة السبعة والسبعون من تقديم مقترحات مشتركة من اجل انتداب الناطقين الرسمين والمفاوضين للتباحث مع دول الشمال، وللتصويت كمجموعة داخل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، وامتدت تدريجيا وحدة دول الجنوب داخل مؤتمر الامم المتحدة

للتجارة والتنمية من خلال مجموعة السبعة والسبعين، الى العديد من محافل الامم المتحدة، مثل صندوق النقد الدولي والعديد من مؤتمرات الامم المتحدة مثل مؤتمر قانون البحار، وخلال الثمانينات وصلت الى «الجات».

حدود مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

ادت استراتيجية جبهة الدول الجنوبية الموحدة الى بعض النجاحات المحدودة. فقد حسنت من مركز الجنوب التفاوضي امام دول الشمال، والذي ادى الى خلق مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وادخلت بعض التعديلات الممكنة على النظام التجاري الدولي. لكن وحدة دول الجنوب ومؤتمر الامم المتحدة، لم يتمكنا من احداث تغيرات كبيرة في ادارة التجارة او عمل السوق الدولي. وكان هناك مشكلة واحدة مع هذه الاستراتيجية وهي الصعوبة في الحفاظ على وحدة الدول الجنوبية، حيث كان هناك العديد من الانقسامات السياسية والفكرية، ومستويات مختلفة من النمو والعلاقات المختلفة مع دول الشمال التي عملت على تجزئة دول الجنوب، وبالرغم من عدم وجود اية مشكلة في التوصل الى اتفاقية حول الاهداف العامة المشتركة قصيرة الاجل ومحددة. على سبيل المثال، فان افضليات امتياز صناعات دول الجنوب داخل اسواق دول الشمال تتجة نحو منفعة الدول الجنوبية الاكثر تطورا على حساب تلك الاقل تطورا.

ان الافضليات الاقليمية للمجموعة الاقتصادية الاوروبية الخاصة بالدول النامية كانت نقطة خلاف بين الدول المنتسبة للمجموعة والدول الغير منتسبة. ومؤخرا كان الانشقاق بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له قد اصبح يمثل تهديدا ممكنا للسياسة المشتركة لدول الجنوب. وبالاخص بعد الارتفاع في اسعار النفط عام ١٩٧٩ اصبحت الدول الجنوبية المستوردة للنفط، اقل رغبة في قبول ارتفاعات في اسعار النفط من اجل تضامن الكتلة الجنوبية، ونتيجة لغياب البناء التنظيمي لمجموعة السبعة والسبعون وفقدان القيادة القوية فان التوصل الى حل للصراع الداخلي قد ثبتت صعوبتة.

لقد اعاقت الانقسامات داخل مجموعة السبعة والسبعون، صياغة سياسة مشتركة بعدة طرق، منها، منع تنمية بعض البرامج الخاصة بالمفاوضات مع دول الشمال وعدم الموافقة على تفاصيل برنامج الافضليات والذي اعاق المفاوضات مع دول الشمال. والتفاصيل حول

اقتراح الربط، قد اوقف تطوير برنامج عمل الدول الجنوبية الخاص بالاصلاح النقدي. وعملت هذه الخلافات على اما تصعيد المطالب او القبول باقل مستوى من الاتفاقية. واضعف كلا الحالتين مركز دول الجنوب في المفاوضات وصبغ الاتفاق حول اكثر الاوضاع حدة، صبغ الصراع والمواجهة مع الدول الشمالية بصبغة سياسية حالت دون مفاوضات جادة. لكن قبول اقل مستوى من الاتفاقية اضعف مطالب دول الجنوب. وتم اضعاف اثر التعاون بين دول الجنوب بجبهة معارضة موحدة من الدول المتقدمة، ولم توافق الدول المتقدمة فيما بينها على العديد من المسائل المركزية مثل افضليات التجارة واسعار السلع، وبالرغم من ذلك، فقد وافقت الدول المتقدمة على العديد من المسائل الاخرى مثل معارضة قيام مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وعدم الرغبة في معاملة مثل هذا المؤتمر على اساس منتدا شرعي للمفاوضات وعلى استراتيجية التعامل مع القضايا التجارية داخل الجات.

وعلاوة على ذلك فان مطالب الدول النامية، قد تجاوزت ما يمكن ان تمنحة اكثر الدول المتقدمة مرونة. ولذلك واجهت مجموعة السبعة والسبعون معارضة كبيرة من دول الشمال، وان المعارضة الشمالية اضافة الى الوحدة الجنوبية، جعلت من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية منتدى للنزاعات اكثر منه منتدى للتعاون. والاكثر اهمية، فان الاستراتيجية الجنوبية قد تعطلت نتيجة لعدم القدرة على التأثير في دول الشمال. وتكون الوحدة والمواجهة مؤثرات فقط اذا كانت دول الجنوب تمتلك بعض الشيء الذي قد يحتاج له الشمال او يريدة. لكن لدى دول الجنوب القليل مما تستطيع معه تهديد دول الشمال.

ان الاهمية الاقتصادية الجدية لدول الجنوب والتي تتناقص اهميتها كمنطقة لتنافس القوى العظمى وانقساماتها الداخلية، جعلت من السهل على دول الشمال ان تهدم او تضعف قرارات دول الجنوب المقترحة، وحتى عندما كانت دول الجنوب، قادرة على ممارسة الضغوط من خلال القرارات والتوصيات، فان دول الشمال التي كانت تمتلك الموارد السياسية والمادية الضرورية لتطبيق مثل هذه القرارات والتوصيات، كانت قادرة على اهمال الدول الجنوبية او رفض التعاون معها. ويبين تاريخ مفاوضات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية حول المطالب الرئيسية الثلاث التي قدمتها دول الجنوب، ان استراتيجية دول الجنوب الخاصة بالوحدة والمجابهة قد حققت القليل من النجاح، وان المطالب الثلاث الرئيسية قد وجدت في الاعلان المشترك لعام ١٩٦٣ وتقرير السكرتير العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاول، والذي دعى الى تغيير في الهيكل التنظيمي، والتحسين في تصدير الصناعات الجنوبية وتقدم تجارة الدول الجنوبية من السلع.

وحققت مجموعة السبعة والسبعون نجاحا كبيرا في هدف التغيير التنظيمي وبالرغم من استمرار معارضة دول الشمال، كان بمقدور دول الجنوب الموحدة ان تعمل من خلال دورة جنيف لعام ١٩٦٤، على تأسيس مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، كمنظمة دائمة داخل اطار عمل الهيئة العامة للامم المتحدة. ويتكون مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من المؤتمر الذي يجتمع مرة كل ثلاث سنوات ومجلس التجارة والتنمية والذي يعمل كلجنة دائمة للمؤتمر مرتين في العام.. واربع لجان دائمة والتي تجتمع مرة على الاقل سنويا. والسكرتارية مع السكرتير العام للمؤتمر الذي يعتبر شكليا تابعا للامم المتحدة ولكنة يتمتع باستقلال ذاتي فعال. وان تنظيم الامم المتحدة للتجارة والتنمية كان خطوة نحو مشاركة دول الجنوب في ادارة وتعديل النظام التجاري الدولي، واصبح المؤتمر، منتدا للتعبير عن مطالب دول الجنوب ووسيلة من خلالها توجة مجموعة السبعة والسبعون مطالبها في النظام الدولي ووسائل من خلالها تتمكن دول الشمال من مواجهة اهتمامات دول الجنوب. ونتيجة للاغلبية التلقائية لدول الجنوب، فان قرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية تؤيد وجهة نظر الدول النامية وان مثل هذه القرارات يمكن ان تعمل كضغط على دول الشمال من اجل عمل فعال، ولهذا فقد دعى احد المحللين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية على انه مجموعة ضغط للامم الفقيرة. وان المؤتمر يعزز من وحدة الدول الجنوبية ومن تأثير مطالبها وذلك بالتأثير الفعال للمصالح الجنوبية. وكان لانشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية كمنظمة دائمة، اثر على التغيير التنظيمي داخل الجات.

وعندما طلبت دول الجنوب احداث تغيير تنظيمي في بداية العقد السادس، حاولت الدول المتقدمة ان تحافظ على سيطرة الجات في ادارة التجارة. ومع الاعتراف بان الجات لم تكن سريعة الاستجابة بشكل كاف لحاجات واهتمامات دول الجنوب، فان دول الشمال بينت بان الجات، كانت مرنة وبالامكان تبينها لتلبية مصالح الجنوب دون الحاجة الى بناء انشاء جديد مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. واستجابة للمطالب الاولية الخاصة بالتنظيم والتأسيس الفعلي لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤، فقد وافقت الاطراف المتعاقدة على اضافة جزء جديد على اتفاقية الجات، خاص بالتجارة والتنمية.

ان الجزء الرابع الجديد الذي بدىء العمل به عام ١٩٦٥، كان محاولة لاظهار فشل الجات بمظهر حسن من اجل اضافة الجزء الخاص بالتنمية الاقتصادية والموجود ضمن اعلان هافانا. ويدعوا الجزء الرابع، الدول الى ان تحجم عن زيادة القيود التجارية ضد المنتجات

ذات الاهمية الخاصة للدول النامية واعطاء الاولوية والغاء مثل هذه القيود . ويمنح الجزء الرابع بعض الاستثناءات لقوانين التجارة الحرة للدول النامية مثل، ازالة قانون التبادلية في مفاوضات التجارة وقبول اتفاقيات السلع لاستقرار وتعادل اكثر للاسعار . واخيرا فان الفصل الجديد يدعو لعمل مشترك في سبيل تقدم التجارة والتنمية والذي كان الاساس في اقامة لجنة التنمية والتجارة داخل الجات ، للعمل على ازالة وخفض القيود التجارية .

وبالرغم من ان هذه التغييرات التنظيمية ، كانت خطوة اولى نحو مشاركة دول الجنوب في الادارة التجارية ، الا ان هذه التغييرات لم تذهب اكثر من تقديم منتدى لربط مطالب دول الجنوب ، ووسائل لتحسين صيغة هذه المطالب . وبالرغم من ان دول الجنوب ارادت مؤسسة تستطيع ان تعمل وتطبق القرارات ، الا ان دول الشمال ، اصرت على بناء اكثر ضعفا لهذه المؤسسة . ولذلك فان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لا يستطيع اجبار اعضائة على اتخاذ اي عمل ، فقط يستطيع تقديم مقترحات ، وبالرغم من ان هذه المقترحات خلقت ضغوطا عامة على الاعضاء من اجل الاستجابة ، الا انه لم يكن هناك اية طريقة لاجبار الاعضاء على ذلك . ولذلك فان على دول الجنوب ان تعتمد على رغبة دول الشمال السياسية في تنفيذ هذه البرامج . وان الالتزام بالعمل ضمن الجزء الرابع من قانون الجات هو ايضا مفيد . وميزات هذا الجزء تجعلة غير اجباري . وتعبيرا للهدف ومن خلال سلسلة من المفاوضات ، لكن لم تكن ملزمة للفيام باي عمل ، ويجب اتباع عدة خطوات الى اقصى مدى ممكن ومنح استثناءات كبيرة عندما يكون هناك اسباب قصرية والتي تشمل اسبابا مشروعة قد تجعل من هذه الخطوات شيئا مستحيلا . وكانت المقاومة المستمرة من قبل دول الشمال واضحة اثناء مفاوضات جولة كندي داخل الجات .

ومع ان الدول النامية حصلت على بعض المنافع من خفض قيود التعرفة على المنتجات المصنعة ، الا ان الجنوب كان بشكل عام غير راض عن نتائج المفاوضات التجارية الاولى والتي تلت تطبيق الجزء الرابع . وكانت القيود المفروضة على صناعات دول الجنوب اعلى من عادية خاصة لبعض المنتجات مثل الحديد والمعادن ومنتجات الانسجة والملابس والتي تتمتع باهتمام خاص في الدول النامية . ومع احراز بعض التقدم مثل التخفيضات على المنتجات الاستوائية ، فقد بقيت الحماية الزراعية كما هي عليه دون المساس بها . وبالرغم من انخفاض بعض قيود التعرفة ، الا ان القيود الكمية الغير خاضعة للتعرفة استمرت في الحد من صادرات الدول الجنوبية بشكل عام .

وكما تم توضيحه مرات ومرات، فان توصيات الجات ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، كانت غير كافية لحث دول الشمال من اجل العمل. وظهرت قدرة دول الجنوب المحدودة في تغيير سياسة دول الشمال مرة اخرى عندما طالبت دول الجنوب ببرنامج اولويات عامة واستعدادات سلعية. وكان احد المطالب الرئيسية لمجموعة السبعة والسبعون داخل الجات هو التوسع في الصادرات الصناعية للدول النامية وان مثل هذا التوسع لا يمكن تحقيقه فقط بمبدأ التجارة الحرة الخاص بالغاء العقوبات امام الصادرات. ومن الضروري ان يتم تطوير الصادرات الصناعية للدول النامية عن طريق منحها امتيازات للوصول الى اسواق دول الشمال وان نظام التمييز قد يقدم تعرفات للدول النامية اقل من تلك التي يقدمها للدول المتقدمة. مما يساعد الصناعات الجنوبية في التغلب على مشكلة التكاليف المرتفعة وبفتح اسواق كبيرة، يمكن لتلك الصناعات ان تخفض تكاليفها وبالتالي القدرة على المنافسة في الاسواق العالمية بدون امتيازات.

وقد حقق نظام الامتيازات العامة بعض النجاح، وفي المؤتمر الاول لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، عارضت الولايات المتحدة طلب التفضيل واستجابت له بعض الدول المتقدمة واكدت الولايات المتحدة بان للامتيازات اثار ايجابية على الفجوة التجارية، ولذلك قد يكون لها نتائج سلبية في اضعاف نظام التجارة الحرة وذلك بتشجيع ممارسات تمييزية جديدة والانتاج غير الاقتصادي وباعاقة محاولات خفض قيود التعرفة بشكل عام. وكانت الدول الشمالية الاخرى اكثر تعاطفا، بريطانيا، المانيا الغربية، هولندا والدنمارك، ايدت من حيث المبدأ برنامجا عاما للامتيازات، في الوقت الذي ايدت فيه فرنسا وبلجيكا نظاما محددا للامتيازات. ومع المعارضة الشديدة من قبل الولايات المتحدة وانقسام الاطراف الاخرى حول المسألة، رفع المؤتمر الاول لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المسألة الى مجلس التجارة والتنمية وتم احراز بعض التقدم عام ١٩٦٨ بين المؤتمرين الاول والثاني لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، استمرت مجموعة السبعة والسبعون في ممارسة الضغوطات، مدعمة بفشل مفاوضات جولة كندي لخفض القيود على الصادرات الصناعية للدول الجنوبية. وقامت دول الشمال ببحث المسألة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكن لم يتم تحقيق اي تقدم لغاية عام ١٩٦٧ عندما غيرت الولايات المتحدة من وضعها. ان انعزال الولايات المتحدة المتزايد في نظر كل من دول الشمال والجنوب، وتكاثر افضليات المجموعة الاقتصادية الاوروبية، والتي تنظر اليها الولايات المتحدة على انها اكثر سوءا من البرنامج العام للافضليات، وضغط امريكا اللاتينية، كل ذلك ادى الى تغيير سياسة

الولايات المتحدة. وكنتيجة لذلك تم التوصل في المؤتمر الثاني لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في نيودلهي الى اتفاق من حيث المبدأ على تأسيس برنامج تفضيلي. وتم اقامة اللجنة الخاصة بالافضليات للاستمرار في المفاوضات ولوضع خطة محددة. وكان من المتوقع التوصل الى الاتفاق في عام ١٩٦٩، الا ان المفاوضات بعد المؤتمر الثاني لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، عجزت عن تحقيق اي تقدم، حيث كان هناك نزاع داخل مجموعات الجنوب والشمال وداخل كل مجموعة حول اي المنتجات التي يجب ان تحظى بالافضليات وحجم تلك الافضليات، والاستثناءات والاجراءات الوقائية والبرنامج العام مقابل البرامج الخاصة. وبحلول عام ١٩٧٠، تم التوصل الى اتفاقية حول البرنامج يتم تقديمها في عام ١٩٧١، لكن كان هناك بعض التأخير، حيث انه لم تقم كافة الدول الشمالية بتنفيذ برامجها بشكل سريع. واخيرا وفي عام ١٩٧٦، عندما بدىء العمل في القانون الامريكي للاصلاح التجاري، وضعت كافة الدول المتقدمة برامج تفضيلية، ويسمى البرنامج الذي اسست بموجبة تلك البرامج، نظام الافضليات العام. والذي تم وضعة ليدوم عشرة اعوام. ومع ذلك، ففي عام ١٩٨٠ وافقت لجنة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية على تمديد فترة عمل البرنامج لفترة غير محدودة. ومع ذلك فان البرامج التي ظهرت لم تكن تلك التي ارادتها الدول النامية، حيث تفضل الدول النامية نظاما دائما تستطيع من خلالة كافة الدول المتقدمة ان تسمح وبدون قيود او رسوم لجميع الصادرات الصناعية بما فيها المنتجات الصناعية الكاملة الصنع او شبة المصنعة والمواد الاولية لكافة الدول النامية من لوصول الى اسواقها بكل حرية. ويجب ان تكون هناك مشاورات دولية قبل اعفاء اي انتاج من نظام الافضليات العام، او اي استخدام لاي مادة من النظام للتهرب منه. ويجب اظهار الافضليات المضادة القائمة والانظمة التفضيلية الخاصة. واخيرا يجب وضع مخططات خاصة لمساعدة الدول النامية الاقل تطورا والتي حصلت على قليل من المنافع من نظام الافضليات العام.

وهناك اختلاف واضح بين برامج الافضليات لدى دول الشمال وبين اقتراحات دول الجنوب. ونظرا لعدم قدرة دول الشمال علي الموافقة على نظام مشترك عام، فان الدول فرادى وجماعات قد ثبّتَ برامج متشابهة مع بعض الاختلافات. وكانت تلك البرامج مؤقتة، على سبيل المثال، فان البرنامج الامريكي الذي تمت الموافقة عليه عام ١٩٧٥ بقي لمدة عشرة سنوات وتم تجديدة من قبل مجلس النواب، وان تطبيق مثل تلك البرامج محكوم بالقيود الكمية، وان البرامج الرئيسية عرضة لسقوف محددة على كمية او قيمة اية مستوردات

تتمتع بافضليات ضمن تلك البرامج. وتطبيق المعاملة التفضيلية على سقف اي انتاج او كما هو في البرنامج الامريكي، على اي انتاج من اية دولة منفردة. وتخضع المستوردات التي تزيد عن اي سقف انتاج لرسوم التعرفة العادية، ولذلك هناك حصص على كميات المستوردات التي تتمتع بمعاملة تفضيلية اضافة الى تحديد عدد المنتجات المشمولة بالمعاملة التفضيلية بشكل صارم. وهناك العديد من المنتجات المستثناة من المعاملة التفضيلية وهي المنسوجات والبضائع الجلدية التي تتمتع دول الجنوب بافادة نسبية فيها. ولقد استثنى برنامج الولايات المتحدة، على سبيل المثال، المنسوجات او اية مادة عرضة لاتفاقيات المنسوجات، والساعات والمواد الالكترونية والمواد الفولاذية ذات الحساسية للاستيراد وبعض الاحذية والمنتوجات الزجاجية ذات الحساسية للاستيراد، او اية مادة اخرى يحددها الرئيس على انها ذات حساسية للاستيراد.

اضافة الى احتفاظ الدول المتقدمة بحقها في رفض منح اية افضليات لاية دولة تختارها، الا ان الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة التي استخدمت هذا الحق. فقد رفض برنامج الولايات المتحدة منح الافضليات لكافة اعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط. وتم تعديلة ليسمح لبعض اعضاء دول المنظمة التي تدخل في اتفاقيات تجارية ثنائية مع الولايات المتحدة ان تتمتع ببعض الافضليات. وبشكل عام، فان برنامج الولايات المتحدة، يمنع اية دولة من التمتع بالافضليات لاشتراكها في اي عمل يؤدي اثرة الى منع امدادات موارد سلعة حيوية عن التجارة الدولية او رفع اسعار تلك السلع الى مستويات غير معقولة. او اية دولة تؤمم او تصادر او تستولي على ممتلكات امريكية او التي تتنكر او تلغي اي عقد او اتفاقية مع مواطن امريكي دون تعويض مناسب او فعال. وايضا لكافة الدول الشيوعية والدول التي رفضت التعاون مع الولايات المتحدة في رقابة تجارة المخدرات.

ان برامج الافضليات تنهض باعباء تطبيق الاجراءات الوقائية من جانب واحد من قبل الدول المتقدمة بدون المشاورات المسبقة. وبقيت استفادة الدول النامية، غير واضحة من هذه الافضليات المحددة. وبالرغم من اتخاذ دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية لترتيبات خاصة للدول النامية، فان تلك الدول تمكنت من تصدير بعض السلع التي مكنتها من الاستخدام الفعال لبرامج الافضليات. وبكل تأكيد فان نجاح الجات في حرية التجارة العامة، يعمل على الغاء الفرق بين المعاملة التفضيلية والمعاملة العامة، وتعمل على تأكل المزايا التفضيلية، ولذلك فان تبني برنامج الافضليات العام، يمثل نجاحا ظاهريا لدول الجنوب اكثر منه حقيقيا.

ان الترتيبات السلعية تمثل فائدة كبيرة لدول الجنوب لانها تمثل نسبة كبيرة من صادراتها ومن ارباح العملات الاجنبية. ففي عام ١٩٨٠، على سبيل المثال، كان هناك اكثر من ٨٠٪ من عائدات الصادرات لدول الجنوب قد جاءت من السلع الرئيسية. ولتجارة السلع مشاكل عديدة ومتنوعة، مثل تذبذبات الاسعار التي تؤثر على عائدات العملات الاجنبية الخاصة بالتنمية والحماية التجارية لدول الشمال وسياسات الضرائب التمييزية، والمنافسة من قبل المواد المصنعة والبدائل. وغطت مقترحات الدول الجنوبية المقدمة الى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الكثير من مشاكل السلع، مثل عقود السلع لاستقرار الاسعار وتأسيس اسعار متساوية ومتكافئة، وبرامج التعويضات المالية لتخفيف تذبذبات العوائد المالية، وتحرير الحماية التجارية لدول الشمال ضد السلع الجنوبية، وتقديم المساعدات المالية للمنتوجات التي تواجة منافسة من البدائل والمواد المصنعة.

وحتى ازمة النفط واثارها، لم تكن هناك اي فعل عملي جاد في اي من هذه المجالات.... ونجح الشمال فعليا في مقاومة عمليات اعادة تنظيم السلع. ولذلك كان واضحا مع بداية العقد السابع بان استراتيجية العقد السادس الشبية بتلك للعقد الخامس، قد فشلت وان وحدة دول الجنوب والمجابهة بدون تهديد موثوق به قد ثبتت انها ادوات ضعيفة للتفاوض مع دول الشمال.

لقد ادى انتصار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الى تعديلات قليلة في تبعية دول الجنوب. ولم تحقق مجموعة السبعة والسبعون نجاحا لانها لم تكن قادرة على اقناع الدول المتقدمة للتباحث بشكل جدي، وكانت النتيجة الكثير من الفشل والعداء من قبل الدول النامية في العالم.

قوة السلطة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد

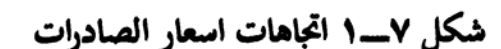
ظهرت عدة تغييرات في بداية العقد السابع بدت على انها فرصة امام الدول الجنوبية لتهديد الشمال. وفجاة كان بالامكان امام الدول النامية من خلال سيطرتها على المواد الخام الحيوية، ان تتفاوض وبشكل فعال مع دول الشمال. ولاسباب عديدة، اصبح الشمال اكثر اعتمادا على استيراد بعض المواد الخام من دول الجنوب. ومع ازدياد الاستهلاك بشكل

عام، فان امدادات دول الشمال للعديد من المواد ذات الجودة العالية قد بدأت بالاستنزاف. وان استخلاص تلك المواد من دول الشمال، اصبح مكلفا بشكل متزايد وفي المقابل، فان الامدادات من الدول النامية كانت غزيرة، وتكاليف الانتاج منخفضة. وكانت النتيجة ان واردات دول الشمال من المواد الخام والتي جاء معظمها من الدول النامية، تمثل نسبة عالية من الاستهلاك، كما يظهر من الجدول التالي :ـــ

الاعتماد على الواردات المعدنية من الدول النامية (١٩٧٣) كنسبة من الاستهلاك

اسم المادة	الولايات المتحدة	اليابان	اوروبا الغربية
١ البوكسيت والالمنيوم	٪٦٧	٪٤٧	٪٢٢
٢ الكــروم	٪٣١	٪٣٨	٪٣٨
٣ النحــاس	٥١	٤٩	٥٧
٤ الحديد الخام	٣٤	٤٤	٣٠
٥ الرصــاص	٢٥	١٦	١٦
٦ المنجنيـز	٦٨	٢١	٤٢
٧ النيكــل	٧	٨٨	٢
٨ الفوسفـات	ـ	٣٩	٦٧
٩ القصديـر	٩٤	٩٠	٨٥
١٠ التنجستـون	٦١	٩٦	٥٨
١١ الزنــك	١١	٣٢	١٦

المصدر : مجلس السياسة الاقتصادية الدولية، التقرير الاقتصادي الدولي للرئيس الامريكي، مكتب مطبعة الحكومة الامريكية، نيسان ١٩٧٥، من صفحة ١٦١، الى صفحة ١٦٢.



شكل ٧ـ١ اتجاهات اسعار الصادرات

المصدر : الامم المتحدة : قسم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المكتب الاحصائي الطرق المستخدمة في تصنيف مؤشرات الامم المتحدة لاسعار السلع الاساسية في التجارة الدولية نيويورك : الامم المتحدة ١٩٧٩ ـ الامم المتحدة النشرة الاحصائية الشهرية آب ١٩٨٠ .

وقد تأكدت حاجة الدول الشمالية للمواد الخام من دول الجنوب اثناء الازدهار الاقتصادي والتضخم الذي حدث في اسواق الدول المتقدمة. وكان الازدهار الاقتصادي، الذي شهدته الدول المتقدمة في نهاية العقد السادس وبداية العقد السابع قد ادى الى الاندفاع في طلب دول الشمال للمواد الخام من الدول النامية. وادى التضخم والشك في تعويم اسعار صرف العملات، ادى ذلك الى تحويل اموال المضاربة الى سلع. وادى ذلك الى زيادة الطلب. ان ثمن التضخم ونقص الامدادات من السلع في بداية السبعينات اظهر وبقوة اعتماد دول الشمال على المواد الاولية من دول الجنوب. واصبحت الاسعار والعرض مسألة سياسية عامة في الدول المتقدمة من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي الوطني وعلى المستهلكين في الدول المتقدمة.

وبالرغم من الاهتمام المتزايد بالاسعار وبوجود الامدادات، كان هناك تناقص في قدرة او رغبة دول الشمال لضمان مثل تلك الامدادات من خلال عمل سياسي او عسكري. وضعفت الرقابة السياسية بانتهاء الاستعمار وانحسار التأثير الغربي على حكومات دول العالم الثالث الذي نتج عن الشعور العدائي لدول الشمال اضافة الى ذلك فان اتجاهات الناس المتغيرة والخطر المتصاعد، ادى الى تقييد العمل العسكري لحماية المصالح الاقتصادية للدول الغربية. واخيرا فان المتاعب الاقتصادية والنزاعات قد انهت قدرة دول الشمال في الوصول الى عمل عسكري سياسي واقتصادي مشترك لمواجهة مشاكل الامدادات.

وفي نفس الوقت كان هناك العديد من العوامل التي عملت على تقوية قدرة دول الجنوب للسيطرة على موادها الخام. وكان هناك العديد من الكوادر الجديدة المهاجرة في الدول الجنوبية قد حصلت على المعلومات والخبرات في صناعة المواد الخام وفي حالات عمليات سوق السلع الدولي. وقد سهلت زيادة الرقابة الوطنية على انتاج المواد الخام، عملية رقابة الامدادات، ومع ازدياد خيبة الامل تجاه دول الشمال، اصبح القادة السياسيين لدول الجنوب اكثر رغبة في استعمال المهارات الجديدة من اجل المناورة في امدادات المواد الخام. ويعتبر تلاعب منظمة الاوبك في الامدادات النفطية، مثالا حاسما لحدة مفهوم دول الشمال للتبعية وشعور دول الجنوب بالحاجة الى السيطرة المتزايدة والذي اظهر بوضوح لكل من الدول المتقدمة والنامية بان الدول الجنوبية المنتجة للمواد الخام يمكن ان تمثل تهديدا حقيقيا لدول الشمال وذلك بايقاف او التهديد بايقاف امدادات المواد الخام. وتبين ايضا لدول الجنوب بان استجابة دول الشمال الموحدة او انتقام دول الشمال لاي عمل من هذا النوع كان شيئا متوقعا.

ان اكتشاف دول العالم الثالث لقوة السلطة، ادى الى فترة جديدة من العلاقات بين الشمال والجنوب. وحاولت دول الجنوب ان تستخدم وبشدة سلاح السلع واية موارد اخرى اقتصادية كانت ام سياسية متوفرة لاقناع دول الشمال لاعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي. ووضعت مجموعة السبعة والسبعون امام مؤتمرات العالم الثالث في اعوام ٧٤، ٧٥، و ١٩٧٦ برنامجا لنظام اقتصادي دولي جديد. وضغطت الكتلة الجنوبية على دول الشمال لتحقيق مطالبها في المحافل المؤتمرات الدولية. فعرضت تلك المطالب على الدورات الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة في ايار ١٩٧٤، وايلول ١٩٧٥، وآب ١٩٨٠. وعلى مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي عامي ٧٥ و ١٩٧٧ على التوالي. ومن خلال المحاولات لعقد مفاوضات دولية تحت رعاية الجمعية العامة للامم المتحدة والتي بدأت عام ١٩٧٩. وقد تم تبني الاعلان وبرنامج العمل لتأسيس نظام اقتصادي دولي جديد في دورة خاصة للامم المتحدة عقدت في ايار ١٩٧٤ والتي تعكس المفهوم الجديد للقوة لدى لدول العالم الثالث.

وينعكس برنامج دول العالم الثالث للنظام الاقتصادي الدولي الجديد في العديد من التوصيات التي قدمتها الدول النامية والتي تمس كافة مجالات التفاعل الاقتصادي الدولي، ودعت المقترحات الخاصة بالمساعدات، الى التزام دول الشمال بتحويل مانسبته ٠,٧٪ من مجموع الناتج القومي لديها كما قدّره عقد الانماء الثاني للامم المتحدة، وتدفقات اكبر للاموال الطارئة والخاصة بشراء المواد الغذائية والطاقة ولمواجهة ازمات التضخم والركود الاقتصادي، واعادة التفاوض بشأن ديون العالم النامي ولتحقيق الربط في الاصلاح النقدي. ودعت توصيات الاستثمارات الخارجية الى حق المصادرة ومراقبة اكثر من دول الشمال على الشركات المتعددة الجنسيات وتطبيق اكثر فاعلية للتقنية من قبل المستثمرين الخارجيين وتحسين طرق نقل التقنية الى الدول النامية.

وكانت التجارة العنصر الهام في المقترحات الداعية الى نظام اقتصادي دولي جديد. ودعت دول الجنوب بشدة الى اصلاح التجارة ووجهت معظم نشاطها السياسي نحو المسائل التجارية. ودعت مجموعة السبعة والسبعون الى خفض قيود التعرفة التي فرضتها دول الشمال على اساس غير تبادلي ولتحسين اداء البرامج التي تطبقها الدول المتقدمة والى المزيد من مساعدات التسوية الفعالة في الدول النامية لتخفيف تكاليف الواردات الى الدول النامية وللقضاء على المعارضة السياسية والاتفاقيات الدولية حول السلع. وكان هناك مظهر هام لبرنامج دول الجنوب وهو البرنامج الموحد للسلع، والذي تم تطويره من قبل مجموعة السبعة

والسبعون بمساعدة سكرتارية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. ودعى الاقتراح الذي قُدم الى الاجتماع الرابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في نيروبي، كينيا، عام ١٩٧٦، دعى الى ضرورة وجود وكالة دولية منفردة وصندوق مشترك برأس مال قدره ٦ بلايين دولار لدعم اسعار عشرة سلع.

ان قدرة الدول النامية على استخدام سلاح السلع لاحداث تغيرات في النظام الاقتصادي الدولي القديم تعتمد جزئيا على وحدة دول الجنوب في المفاوضات مع الدول المتقدمة. واذا كان بمقدور دول العالم الثالث ان تربط بين العديد من تهديدات السلع، وخاصة اذا كان تهديد النفط او ايجاد اتفاقية دولية حسب اسعار النفط، يمكن ربطها مع المطالب الاخرى لدول العالم الثالث، فسيكون امام دول الجنوب فرصة جيدة لاجبار دول الشمال على تقديم تنازلات هامة.

وحاولت دول الجنوب استخدام العديد من الوسائل الاخرى، غير سلاح السلع للضغط على دول الشمال. ان وسائل دول العالم الثالث في مفاوضات الشمال والجنوب والتي تشمل السيطرة الجماعية في الاتفاقيات الاقتصادية الدولية مثل جولة طوكيو للاتفاقيات التجارية، اعتبرتها دول الشمال مهمة وربطت بين القوة المالية لدول الاوبك وبين القضايا الاقتصادية الدولية الاخرى. لكن استمرت قوى هامة في تجزئة دول الجنوب. ولا زالت الانقسامات الناشئة عن الخلافات العرقية مصدر ازعاج لمجموعة السبعة والسبعون. واثرت ازمات الطاقة والغذاء والركود الاقتصادي على دول العالم الثالث بدرجات مختلفة. واحد مصادر التوتر داخل دول الكتلة الجنوبية هو اثر ارتفاع اسعار النفط على الدول النامية المستوردة له. وكان هناك عنصر اخر على الانقسام ذلك هو الانفراج الاقتصادي بين الدول الصناعية الحديثة وبين غالبية دول العالم الثالث. وتمتعت الدول الصناعية الجديدة خلال العقد السابع نبسب نمو جيدة وتوسعت صادراتها لتشمل الدول المتقدمة وبدأت في التغلب على عقبات النمو الاقتصادي التي واجهت معظم الدول الجنوبية. وارتفع الانتاج الصناعي بين عامي ١٩٧٠، ١٩٧٨ لثماني دول بارزة من الدول الصناعية الحديثة هي، البرازيل، كوريا الجنوبية، المكسيك، البرتغال، سنغافورة، اسبانيا، تايوان، ويوغسلافيا، ارتفع الى ضعف النسبة التي حققتها باقي الدول النامية. وهددت مثل تلك الفوارق في النمو، مفهوم دول الجنوب للمصلحة المشتركة في اتخاذ عمل جماعي وعملت على تشجيع الدول للتركيز على السياسات الاقليمية او الوطنية فعملت على الاضرار في وحدة الجنوب.

وبالرغم من تلك القوى المفرقة، فقد اظهرت دول الجنوب، درجة مذهلة من التماسك بمطالبها لايجاد نظام اقتصادي دولي جديد وتماسك في نشاطاتها في الامم المتحدة وفي المؤتمر الدولي للتعاون الاقتصادي وفي الاجتماعين الرابع والخامس لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وفي صندوق النقد الدولي. وعملت التجربة التي اكتسبتها دول مجموعة السبعة والسبعون على تقوية تضامن وتأثير دول الجنوب وعمل الاقتصاد على تنمية اوضاعهم وجاءوا بشكل جيد للمفاوضات الدولية، واثناء تلك الفترة ظهرت قوة للوحدة وهي ظهور قيادة منظمة الدول المصدر للنفط «اوبك». وكانت بعض الدول المنتجة للنفط وخاصة الجزائر وفنزويلا، قادرة وراغبة في تحريك الجبهة الجنوبية المشتركة لكي تربط قضية النفط مع القضايا الاخرى لدول العالم الثالث. وساعدت «الاوبك» على تنظيم المجموعة في الدورات الخاصة للامم المتحدة وطالبت في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي بالربط بين قضايا النفط وقضايا دول العالم الثالث.

وكان هناك عاملا مهما في استراتيجية السلعة وهي قدرة دول الجنوب على تهديد دول الشمال وان تأثير فعل المفاوضات على السلع يعتمد على ما اذا كان هناك تغييرات هيكلية طويلة الاجل في الاقتصاد الدولي والذي نتج عنه تهديدا دائما للسلعة او ان النفط كان استثناءاً وان قوة السلعة كان ظاهرة قصيرة الاجل مبنية على النواقص المؤقتة. وتعتمد ايضا على مصداقية تهديد عمل المنتج المنسق على السلع والذي سيكون ضارا لدول الشمال، وعند تحليل اتحادات السلع فان الدراسة هذه تقترح بان لدى بعض الدول الجنوبية القوة المحركة لكن في اغلب الحالات امكانيات قصيرة الاجل لارباك اقتصاديات دول الشمال المتقدمة.

وخلال العقد السابع بدأت دول الشمال القوية بالاستجابة لنداء دول الجنوب من اجل نظام اقتصادي دولي جديد. وتحركت دول الشمال فرادى وجماعات للاستجابة لمطالب دول الجنوب وذلك نظرا للاسباب التالية: ـــ تهديد السلع اضافة الى اهتمامات دول الشمال حول الارتباطات المالية المتزايدة مع الدول النامية والقوة المالية الهائلة للدول المصدرة للنفط ذات الفوائض الرأسمالية والمصالح المتزايدة في دول الجنوب. وكانت فرنسا ذات التخطيط الاقتصادي التقليدي والشعور بامكانية قطع الامدادات، كانت اول دولة شمالية تقر فكرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

ومارست فرنسا ضغطا على المنظمة ولاجل الادارة الدولية للمواد الخام اثناء انعقاد الدورة السادسة الخاصة للهيئة العامة للامم المتحدة. واقترحت فرنسا اقامة مباحثات بين المنتج والمستهلك كبديل لسياسة المواجهة الامريكية. وفي ايار ١٩٧٥ وفي اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث الذي عقد في جاميكا، اعلن رئيس الوزراء البريطاني، هارولد ولسون عن سياسة بريطانية جديدة، وهي اتفاق جديد في اقتصاديات العالم وفي التجارة بين الامم وبين معدلات التبادل لتلك التجارة. واقترح السيد ولسون الاتفاق الجديد والذي يشمل ايضا اتفاقية السلع الدولية العامة، واتفاقيات السلع المحددة، واستقرار عائدات التصدير، ومراعاة فهرسة اسعار المواد الاولية والمنتجات المصنعة.

واظهرت المجموعة الاقتصادية الاوروبية مرونة جديدة، وكانت معاهدة «لومي» الاولى الموقعة في شباط ١٩٧٥ بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية و ٤٦ دولة في افريقيا والكاريبي والمحيط الهادي والتي شكلت نواة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد. وزادت معاهدة «لومي» المساعدات لتلك الدول ومنحتهم صوت اقوى في ادارة المساعدات. ومنحت الاتفاقيات افضليات لمنتجات تلك الدول لتصل الى اسواق المجموعة الاقتصادية الاوروبية، دون الافادة التبادلية لمنتجات المجموعة الاقتصادية الاوروبية، واوجدت تلك الاتفاقيات ايضا برنامجا للتعويضات المالية لتثبيت عوائد الصادرات المالية للدول المشتركة من ١٢ سلعة اساسية.

وفي مفاوضات معاهدة «لومي» الثانية التي وقعت في تشرين اول ١٩٧٩، كانت المفاوضات صعبة للغاية حيث حاولت الدول الموقعة على المعاهدة الاولى، بدون نجاح، توسيع المعاهدة فعليا. وكانت الشروط الرئيسية لمعاهدة «لومي» الثانية والتي شملت في عام ١٩٨٤، ٤٦ دولة، شملت تلك الشروط زيادة في المساعدات تصل الى ٧٠٪ وتدعو الى تعاون اقتصادي اكبر بين الدول الاوروبية والدول الاخرى الموقعة على المعاهدة. وعلى كل حال فقد منحت معاهدة «لومي» الثانية تنازلات تجارية اضافية قليلة للدول النامية وخاصة على القليل من المنتجات الزراعية والسلع المصنعة.

وبالرغم من ان سياسات الدول الاوروبية واليابان كانت تتجه نحو استيعاب مطالب الدول الجنوبية، الا ان الولايات المتحدة بقيت معارضة للمباحثات بين الشمال والجنوب وخاصة بمراجعة النظام الاقتصادي، وشعرت الولايات المتحدة، وهي الدولة المؤيدة للسوق

الحرة وللمزيد من الاكتفاء الذاتي شعرت بان الدول الشمالية الاخرى بدأت تتفاعل بسرعة شديدة وبذعر قوي من تهديد قوة السلطة. ومن وجهة نظر صانعي السياسة الأمريكية، لم يكن هناك اي تهديد من اي طرف عدا عن الدول المنتجة للنفط. وفي نهاية الامر، عندما شعرت دول العالم الثالث المستهلكة للنفط بان دول «الاوبك» تعمل على تدمير اقتصادياتها، اعتقدت الولايات المتحدة بان دول العالم الثالث سوف تقاوم الدول المنتجة للنفط.

وفي النهاية فان العوامل القصيرة الاجل والتي ادت الى فشل الدول الشمالية المؤقت ستختفي وتؤدي بالتالي الى انخفاض اسعار السلع. ومع مرور الوقت ستشعر الدول الاوروبية واليابان بانه ليس هناك اي تهديد. ووفقا لاراء الولايات المتحدة، فان على دول الغرب ان لا تسمح لقوة النفط بان ترتبط باي قضايا اخرى وفوق ذلك كله، فان على الدول المتقدمة ان لا تقدم على اجراء مفاوضات طائشة مع دول الجنوب، تكون مبنية على وضع سلبي مؤقت، ولذلك كانت الولايات المتحدة ترغب في مناقشة قضايا الطاقة والنفط، لكنها كانت تعارض اية مفاوضات موسعة بين المنتج والمستهلك والتي قد تؤدي الى ربط الطاقة بقضايا اخرى في النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وعندما طالبت الدول المنتجة للنفط وبعض الدول النامية الاخرى بمثل هذه الترابط في المؤتمر التمهيدي للمنتج والمستهلك الذي عقد في نيسان ١٩٧٥، رفضت الولايات المتحدة الموافقة على مثل هذا الترابط، ولذلك انهار المؤتمر.

وفي ايار من عام ١٩٧٥، غيرت الولايات المتحدة من موقفها، حيث تعلمت درسا من المؤتمر التحضيري، بان تضامن العالم الثالث لم يكن شيئا سريع الزوال كما كانت تعتقد سابقا. واكتشفت ايضا اهمية قيادة منظمة الدول المصدرة للنفط عندما هدد المنتجين برفع اسعارهم في الاجتماع الذي عقد في ايلول ١٩٧٥ اذا لم تستجب الولايات المتحدة لمطالبهم في ايجاد نظام اقتصادي دولي جديد. اما السبب الاخر لتغيير سياسة الولايات المتحدة كان شعور الثقة في تضامن المستهلكين وايضا الاعتراف بان اليابانيين والاوروبيين، كانوا على استعداد للمضي قدما لتوقيع عقود مع دول العالم الثالث حتى اذا استمرت الولايات المتحدة في جر اقدامها. وفي آيار من عام ١٩٧٥، اعلن وزير الخارجية الامريكي آنذاك بان لدى الولايات المتحدة الاستعداد للتباحث حول ترتيبات جديدة في السلع الفردية على اساس حالة بحالة، وان تقترح على البنك الدولي لايجاد طرق جديدة لتمويل استثمارات المواد الخام في الدول المنتجة.

وفي ايلول من نفس العام، وفي الدورة السابعة الخاصة لجمعية العامة للامم المتحدة، اعلن وزير الخارجية الامريكي برنامجا امريكيا لتحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد. ويشمل هذا البرنامج على الافضليات التجارية والمنافع لصادرات الدول الجنوبية واقتراحا لبرنامج تمويل تعويضي وبرامج لتحسين وصول دول العالم الثالث الى اسواق رأس المال الخاص، وعلى سلسلة من المؤسسات وصناديق التمويل لنقل التقنيات ولتطوير تقنيات جديدة مناسبة لدول الجنوب. وعلى قوانين دولية جديدة تحكم الشركات المتعددة الجنسيات.

ان خطابات كيسنجر ابرزت نقلة مهمة، لكن ليست اساسية في سياسة الادارة الامريكية، وتعاونت الولايات المتحدة في خلق برنامج محسن للتمويل التعويضي داخل صندوق النقد الدولي وخلق ائتمان داخل صندوق النقد الدولي تستطيع الدول النامية ان تستلم من خلاله ارباحا تمثل السدس من ثمن بيع الذهب الموجود لدى الصندوق. ووافقت الولايات المتحدة في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي للدخول في مفاوضات داخل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بصندوق مشترك للسلع ووقعت اتفاقيات للقصدير والقهوة، لكن رفضت توقيع اتفاقية الكوكا. وقامت بتأسيس برنامج افضليات للصادرات الجنوبية، هذا من جهة ومن وجهة اخرى كان اصلاح السياسة ضعيفا، ولم يتم تطبيق معظم تفاصيل مقترحات الوزير كيسنجر، ولم يخرج الى النطاق العملي العديد من الافكار، وعارضت الكثير من القوى داخل الحكومة، الكثير من مقترحات وزير الخارجية، خاصة الرغبة في بحث امور اتفاقيات السلع. ومع استمرار التراجع الاقتصادي والتضخم اللذان استمرا خلال العقد السابع، كان هناك ضغوطا من اجل الحماية التجارية للاسواق الامريكية من نمو صادرات الدول الجنوبية.

التفاوض بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد

ان بيانات وبرامج سياسة دول الشمال خلال العقد السابع، تُظهر مرونة كبيرة حول مسائل الاصلاح النقدي الدولي، ولم تحدث هذه المرونة ثورة في العلاقات الاقتصادية الدولية. وبالرغم من انعقاد العديد من المفاوضات، فقد تم احراز القليل من التقدم نحو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

وكانت هناك هيئة تفاوضية واحدة اختتمت اعمالها، وهي مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي. واجتمع مؤتمر المنتج والمستهلك والمكون من ٢٧ ممثلا، من كانون اول ١٩٧٥ الى حزيران ١٩٧٧. وتوقفت نتائج هذا المؤتمر على رغبات دول الشمال في عامي ١٩٧٤و ١٩٧٥، لفتح حوار حول الطاقة مع منظمة «اوبك»، وعندما اقترحت فرنسا اجراء مثل هذه المباحثات اصرت الدول النامية ان يتوسع جدول الاعمال ليشمل قضايا اخرى تهم تلك الدول. وتم تأسيس هذا المؤتمر كمنتدى يتم من خلالة ترجمة اقتراحات دول الجنوب المبهمة الى اصلاحات ملموسة واقعية. وبدأت المفاوضات بأربعة لجان هي الطاقة، المواد الاولية، التمويل والانماء. وقد ثبتت صعوبة مفاوضات مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي نظرا لان المؤتمر واجهه عقبات صعبة مثل الخلافات الفكرية المتضاربة بين الشمال والجنوب والهالة الكبيرة من عدم الثقة المشتركة والانقسامات داخل الكتل ذاتها، والافتقار الى القيادة المؤثرة والبناء التنظيمي الغير عملي. وكانت نتائج المؤتمر قليلة نسبيا. وكانت الاطراف قادرة على التوصل الى ثلاثة اتفاقيات على مستوى عالي من الاهمية، اتفاقية من حيث المبدأ لاقامة صندوق من اجل استقرار السلع، تحقيق وعد من دول الشمال بمضاعفة جهودها للوصول الى نسبة (٠,٧٪) من مجموع الناتج القومي الاجمالي، وكان هذا هو هدف عقد الامم المتحدة الثاني حول التنمية، وتعهد من دول الشمال بمنح بليون دولار كجزء من برنامج النشاط الخاص للدول النامية، علاوة على ان الاتفاقية حول برنامج النشاط الخاص كانت اقل اهمية مما تبدو عليه، حيث ان معظم المبلغ كانت قد التزمت به دول الشمال سابقا، ولم يستطيع المؤتمر تحقيق تقدم في القضايا الرئيسية لاسعرا النفط وعرضة وحول الاصلاح النقدي الدولي.

وبالرغم من الفشل في تحقيق اية نتائج حقيقية، كان للمؤتمر سمات ايجابية حيث بقي المؤتمر يمثل المباحثات الهادئة والعقلانية وتجنب المبادلات المتكلفة التي ميزت العلاقات بين الشمال والجنوب خلال عام ١٩٧٤، واتخذ الجانبان اسلوبا عمليا نحو القضايا المحددة للاصلاح الاقتصادي الدولي. وكان المؤتمر يمثل منتداً مهما لتوليد الافكار وتعليم كل طرف افكار واراء الطرف الاخر، وكان المؤتمر يمثل هدف دول الجنوب في ممارسة الضغوط على دول الشمال. وكان المنتدى الفكري الاخر لمفاوضات الشمال والجنوب، كان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وقد اظهر الاجتماع الرابع والذي عقد عام ١٩٧٦، اظهر وحدة دول الجنوب الجديدة واستراتيجيتها الهجومية، وشكلت الدول النامية جبهة متحدة ومهيئة ضد الدول المتقدمة المتفرقة.

ومكنت هذه هذه الوحدة وهذا الاستعداد مجموعة السبعة والسبعون من ان ترفض اقتراح الولايات المتحدة لانشاء بنك الموارد الدولي. حيث اعتبرت الدول النامية هذا الاقتراح بمثابة مناورة ضد برنامج الدول النامية حول السلع، ولاجبار الدول المتقدمة للموافقة على حضور مؤتمر يعقد في آذار ١٩٧٧، لبحث النظام الدولي للسلع الرئيسية. واحرزت الدول النامية ايضا بعض التقدم في مباحثات اعادة جدولة الديون.

بالرغم من كل ذلك، فقد اظهر الاجتماع الرابع مدى حدوده كمنتدى للمفاوضات وان معظم الوقت كان صراعا بين الشمال والجنوب، حيث رفضت دول الشمال برنامج السلع، ورفضت دول الجنوب اقتراح الولايات المتحدة الخاص ببنك الموارد الدولي. واعترف البيان الذي صدر حول برنامج السلع بالخلافات في وجهات النظر حول اهداف وتشكيلات السلع، وعلى كل حال فقد الزمت هذه الاتفاقيات الدول المتقدمة، على حضور هذا المؤتمر. وبدى هناك احتمال ضئيل في امكانية تعاون الدول المتقدمة في هذا المؤتمر حيث عارضت هذا المؤتمر كل من الولايات المتحدة والمانيا. وبعد الاجتماع الرابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، اكدت الولايات المتحدة انها لم تلزم نفسها ولا بأي شكل من الاشكال بفكرة برنامج السلعة الشامل. ولذلك وكما حدث في السابق، فان هذا المؤتمر اصبح منتدى غير فعال وغير مجدى للمفاوضات. وادت تنظيمات الكتل الى استقطاب المواقع واعطت الدعاية صبغة سياسية للصراع واعاقت اجراء المفاوضات الجادة اضافة الى ان دول الشمال لم تنظر الى مؤتمر الامم المتحدة على انه المنتدى المناسب لاجراء المفاوضات. وطمال بقي المؤتمر غير قادر على فرض القرارات، فانه بقي غير فعال وغير مجدي لاي شيء اكثر من ممارسة الضغوط السياسية. وتشبه قصة الاجتماع الخامس للمؤتمر والذي عقد في عام ١٩٧٩، تشبه الى حد كبيز قصة الاجتماع الرابع ففي الوقت الذي تركزت فيه جهود الدول النامية خلال الاجتماع الرابع على برنامج السلع الموسع، فقد تبنت دول العالم الثالث خلال الاجتماع الخامس اسلوبا اكثر شمولية، وضغطت من اجل اصلاحات واسعة. وتمثل انعقاد الاجتماع الخاص للمؤتمر من خلال ثمانية مجموعات تفاوضية والتي غطت قضايا عديدة مثل الاعتماد المتبادل والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الدولي، والنقد والتقنية والملاحة والتجارة بين الدول النامية والدول الشيوعية. وكان هناك العديد من المآزق في معظم هذه القضايا المتعددة، وان العديد من قرارات المؤتمر التي صدرت بالرغم من معارضة دول الشمال، كانت في غالبها قرارات تحذيرية. الا انه كان هناك القليل من الاتفاقيات المحددة حول خطوات محددة للاصلاح، ماعدا سياسة السلع، وتأسيس برنامج جديد لمساعدة الدول الاكثر فقرا، وطُرقا جديدة للمضي قدما في تعزيز

التعاون الاقتصادي بين الدول النامية ، وبالرغم من النتائج القليلة لهذا الاجتماع ، فقد تجنب الاجتماع الخامس مواجهة علنية بين الشمال والجنوب وعمل الاجتماع كوسيلة من اجل مساعدة دول الجنوب في الاستمرار في ممارسة ضغوطاتها لتلبية مطالبها. وقد تأكد ان دور مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية كمجموعة للضغط اكثر من كونه منتدى مؤثرا للمفاوضات .

وبالرغم من فشل معظم مبادرات مؤتمر الامم المتحدة ، فانه يبدو لبعض الوقت ان المؤتمر قد احرز نجاحا محدودا في التوصل الى اتفاقية حول صندوق مشترك محدود لاستقرار اسعار السلع . وقبلت الدول الشمالية مبدأ الصندوق المشترك اثناء انعقاد مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي . لكنها رفضت الاقتراحات الطموحة لدول الجنوب ، ولم يتم تطبيق مواد اتفاقية الصندوق حتى مع حلول عام ١٩٨٠ .

لقد فتح الاتفاق مصراعين للاقتراض ، الاول توفير مبلغ ٤٠٠ مليون دولار للاتفاقيات الدولية للسلع من اجل الحفاظ على المخزون الاحتياطي ، والتي يتم استخدامها لبقاء اسعار السلع ضمن مدى محدد سلفا . حيث عند انخفاض الاسعار الى اقل مستوى لها ، يتم شراء السلعة من السوق المفتوح لدعم سعرها . وفي المقابل ، اذا ارتفع الطلب على سلعة ما بسرعة او لم تكن الكميات المعروضة كافية ، يتم بيع جزء من المخزون لمنع ارتفاع الاسعار الى مستويات عالية . ويقدم المصراع الثاني للصندوق المشترك ٣٥٠ مليون دولار ، يتم جمع معظم المبلغ اختياريا من اجل تسويق السلع واجراء ابحاث انتاجية في الدول النامية . وعندما تم تبني اتفاقية الصندوق المشترك ، كانت تعتبر اهم الانجازات التي حققتها الدول النامية في محاولاتها لايجاد النظام الاقتصادي الدولي الجديد . لكن لم يتم وضع اتفاقية الصندوق موضع التنفيذ ، حيث انها لا زالت تفتقر الى العديد من التصديقات التي تتطلبها من اجل وضعها موضع التنفيذ ، بما فيها تصديق الولايات المتحدة عليها . وان معظم الدول المتقدمة والتي كانت تنتقد انشاء الصندوق منذ البداية لم تبين تلك الدول اي حماس لهذا الصندوق ، وظهرت بعض الشكوك لدى الدول النامية نتيجة للتغيرات التي طرأت على اسواق السلع خلال العقد الثامن .

وحتى اذا تمت المصادقة فعلا على قوانين الصندوق ، فانها ستواجه مشاكل عدة ، وسوف تكون اتفاقيات السلع الدولية هي فقط الاطراف المكونة لهذا الصندوق ، وهناك الكثير مما يجب عمله وتعتبر اتفاقيات السلع الدولية اتفاقيات بين المستهلكين والمنتجين

لسلع محددة. وترى الدول الجنوبية هذا الشكل من الادارة التجارية على انه الطريق نحو توزيع الدخل من خلال التجارة. وتقوم اتفاقيات السلع الدولية برقابة تذبذبات الأسعار وتضمن اقل واعلى مستوى للاسعار .... وتتكون هذه الاتفاقيات من ثلاثة اجزاء:ـــ

١ ـــ برامج المخزون الاحتياطي، مثل اتفاقية التصدير الدولية التي يتم بموجبها مراقبة الأسعار من خلال المشتريات او المبيعات من الصندوق المركزي في اوقات التذبذبات القصوى.

٢ ـــ حصص الصادرات، مثل تلك التي استخدمت في اتفاقية القهوة الدولية، حيث تم ادارة الأسعار عن طريق منح حصص للانتاج للدول المشاركة لمراقبة العرض.

٣ ـــ العقود الجماعية، حيث تم ابرام العقود للدول المستوردة لشراء كميات محددة باسعار منخفضة عندما تكون اسعار السوق الدولية اقل من ذلك السعر وعندما توافق الدول المصدرة على بيع كميات معينة بسعر محدد في حين تفوق الاسعار العالمية ذلك السعر المتفق عليه.

وتواجة اتفاقيات السلع الدولية عدة مشاكل، احدها الأهداف المختلفة للمنتجين والمستهلكين. حيث يرغب المنتجين في استخدام تلك الاتفاقيات لرفع اسعار منتجاتهم، ويرغب المستهلكين في استخدام تلك الاتفاقيات لاستقرار الاسعار، لذلك فانة من الصعب التوفيق بين هذه الاهداف المتضاربة. والاكثر تعقيدا هي المشاكل العملية لادارة السلع. وقد اصيبت الاتفاقيات السابقة بالكوارث نتيجة هذه المشاكل، حيث كان هناك اغراءات للخداع عندما ترتفع الأسعار، والفروقات بين الأسعار والعرض لكميات مختلفة من نفس السلعة. والتشجيع لاستخدام البدائل، والصعوبة في فرض تخفيضات جذرية في الانتاج او التصدير، والتكلفة المالية المرتفعة للمخزون الاحتياطي. علاوة على ان بعض النقاد يقولون بان اتفاقيات السلع الدولية لا تتمتع بالكفاءة العالية حيث تشجع على سوء استخدام الموارد، ويرى الاخرون بان تلك الاتفاقيات تساعد بعض الدول النامية وتؤذي الدول الاخرى التي تواجة اسعارا مرتفعة بسبب هذه الاتفاقيات.

ان درجة نجاح عقد تلك الاتفاقيات كانت قليلة، وفي الوقت الحاضر هناك اتفاقيات تشمل ستة منتجات، هي، القصدير، السكر، القهوة، الكوكا، المطاط الطبيعي، والاشجار الاستوائية، ويعود تاريخ العديد من هذه الاتفاقيات الى سنوات العقد السادس وليس نتيجة للحملة الحالية التي تقوم بها دول الجنوب من اجل نظام اقتصادي دولي

جديد. وكانت اتفاقيات المطاط الطبيعي والاشجار الاستوائية هي الوحيدة التي تم ابرامها ضمن البرنامج الموحد للسلع ضمن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، وكانت اتفاقية الاشجار الاستوائية نتيجة للتعاون والتشاور حول بعض القضايا مثل الانتاج وتطور الاسواق وصيانة واعادة تحريج الغابات وليس نتيجة لاستقرار الاسعار. ولم تنجح المفاوضات الاخرى حول اتفاقيات السلع الدولية، وهناك عدة طرق لضمان العائدات المالية من الصادرات للدول النامية المنتجة للسلع، والطريقة الوحيدة لتجنب قيود اتفاقيات السلع الدولية عند اجاز اهدافها، هي من خلال التمويل التعويضي. وتحاول هذه البرامج ان تعمل على استقرار وزيادة العوائد المالية للدول النامية، لا عن طريق التلاعب في الاسعار، ولكن عن طريق تعويض الدول الجنوبية عندما يؤدي انخفاض اسعار السلع الى انخفاض في العائدات المالية للصادرات. ويتم اجاز ذلك من خلال صندوق لتعويض الدول التي تعاني من نقص في العائدات المالية للصادرات.

واحد برامج التعويض المالي، ثم اقامتة من قبل صندوق النقد الدولي عام ١٩٦٣ ،وتوسع بشكل كبير عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٩، والبرنامج التعويضي الاخر كان برنامج «ستابكس» الذي أسس من قبل المجموعة الاقتصادية الاوروبية بموجب اتفاقية «لومي» وعمل هذا البرنامج على تأسيس صندوق يتم الدفع من خلالة للدول الموقعة على اتفاقية «لومي» كتعويضات لها عندما تنخفض اسعار بعض السلع الى اقل من المستويات المعقولة. ويتم تعويض دول اتفاقية «لومي» بمنحها قروضا بدون فائدة ويتم تعويض الدول الفقيرة عن طريق اعطائها منحا مالية غير مستردة.

وبالرغم من ان ترتيبات «ستابكس» كانت تعتبر نموذجا للترتيبات السلعية، الا انها عانت خلال العقد الثامن من اوقات عصيبة، حيث فشلت في وقف الانخفاض في الانتاج الغذائي للدول الموقعة على اتفاقية «لومي». وعانت مرتين من عجز مالي نتيجة لانخفاض اسعار السلع، وفي اتفاقية «لومي» الثالثة التي تم التوقيع عليها عام ١٩٨٤، حصلت المجموعة الاقتصادية الاوروبية على رقابة اكثر على استخدام اموال «ستابكس» وقاومت محاولات الدول الموقعة على اتفاقية لومي من اجل زيادة مساهمتها في الصندوق.

ولم تكن مبادرات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، هي النقطة الهامة الوحيدة لمحاولات الدول الشمالية حول الاصلاح التجاري. وكانت الجات هي الطريق الاخر لمفاوضات الشمال والجنوب خلال السبعينات. وهناك العديد من القضايا ذات الاهتمام

الخاص للدول النامية، تمت مناقشتها خلال جولة طوكيو الخاصة بمفاوضات التجارة الجماعية.

هناك مشكلة على مستوى عال من الاهمية لدول الجنوب وخاصة للدول الصناعية الجديدة، وهي ظهور الحماية التجارية الجديدة في دول الشمال. وكانت سياسات دول الشمال تهدف الى حماية بعض الصناعات مثل، المنسوجات، التي تملك فيها دول الشمال علاقة اقتصادية وخلال جولة طوكيو، كانت الدول النامية ترغب في توسيع قوانين الاجراءات الوقائية للجات لحماية صناعاتهم التصديرية ضد اجراءات الحماية الفردية لدول الشمال.

لقد اعتبر فشل جولة طوكيو في تحقيق قانون الاجراء الوقائي، على انه اعاقة كبيرة للدول النامية، وكان الخلاف حول قضية الاجراء الوقائي بين الدول النامية مدعومة باليابان، وبين المجموعة الاقتصادية الاوروبية. وطالبت دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية بحقها في اتخاذ اجراءات وقائية فردية ضد المصدرين، واكدت على وجوب مراجعة لاتفاقية الجات فيما بعد، وعارضت الدول النامية هذه المعادلة، بحجة انها تقترح فرض اجراءات حمائية واهتمت الدول النامية بمبدأ الانتقائية وهو ان المصدر الفرد يتم اخراجه ويكون عرضة للاجراءات الوقائية ووضع معايير واضحة لمدى الضرر الذي يصيب المنتجين في الدول المستوردة.

وادى الاخفاق في التوصل الى قوانين تحكم الاجراءات الوقائية خلال جولة طوكيو الى ان تقوم الجات في تشرين ثاني ١٩٧٩، بتأسيس لجنة خاصة لاستمرار المفاوضات حول هذه القضية. وحققت هذه اللجنة بعض التقدم.

ومع بداية العقد الثامن، بقيت مسالة الاجراءات الوقائية بدون حل نظرا لظهور واحدة من اصعب المشاكل التي تهددها العلاقات التجارية المعاصرة بين الشمال والجنوب وهي نهاية فترة اعتماد العديد من الدول الجنوبية على نمو الصناعات التصديرية مع حاجة الحكومات الشمالية لحماية الصناعات المحلية المتضعضعة والقوية سياسيا في نفس الوقت.

والقضية الثانية التي حظيت باهتمام الدول النامية اثناء فترة انعقاد جولة طوكيو كانت انتشار المزايا التجارية الخاصة والتي تم الاتفاق عليها. واحد اهداف الدول الجنوبية هو التصديق على نظام الافضليات العام في ظل الاطار العام للجات. وعندما تم تأسيس هذا

النظام، كان ينظر اليه انه استثناء خاص لمبدأ الجات الاساس وهو «الدولة الاكثر رعاية»، ونجحت الدول النامية اثناء انعقاد جولة طوكيو في الحصول على ما عرف باصلاح اطار العمل الخاص بسلوك التجارة الدولية. وتم انجاز ذلك عن طريق «وثيقة التحويل» التي بينت مبدأ المعاملة التميزية الخاصة للدول النامية ضمن قوانين الجات. ايضا استثنت اتفاقيات التجارة الجماعية، أستثنت نظام الافضليات العام، واستثنيت الدول النامية من بعض شروط القوانين الجديدة حول التعرفة الغير خاضعة للقيود على سبيل المثال، فقد سمح للدول الجنوبية بموجب قانون المشتروات الحكومية، الحكومة تعتمد على المشتروات المحلية عندما تكون هناك حاجة ماسة لحماية الصناعات الاولية وتحسين اوضاع ميزان المدفوعات. وان قانون المعايير لا يلزم الدول الجنوبية عندما تتعارض قوانينها مع الحاجات التجارية، المالية، النمو.

وبالرغم من الانتصار الظاهري للدول النامية في تحقيق المعاملة الخاصة، الا ان تلك الدول لم تكن راضية عن نتائج جولة طوكيو، ورفضت العديد من الدول المصادقة على تلك الاتفاقيات. وكان التذمر الرئيسي لدول الجنوب هو ان جولة طوكيو لم تذهب بعيدا في تصحيح الانحرافات الهيكلية في النظام التجاري الدولي. ويرى العديد من قادة دول الجنوب، ان رفض دول الشمال الموافقة على قانون الاجراءات الوقائية يبين ان الدول الصناعية ترغب في استخدام قوانينها الحرة طالما كان ذلك مناسبا لها. علاوة على ان الاصلاحات في اطار العمل الخاص بسلوك التجارة الدولية جاء على حساب دول الجنوب او نتيجة لاصرار الولايات المتحدة، كان هناك فصلا حول المعاملة الخاصة والتميزية للدول النامية والتي تشمل «وثيقة التدريج» التي توضح مبدأ وهو انه كلما وصلت الدول الجنوبية الى مستويات اعلى من النمو والتطور اوتدريجيا يجب اعطاءها معاملة خاصة اقل من السابق ويجب ان تسير على قدم المساواة مع الدول الصناعية. وعارضت الدول النامية هذا المبدأ، بكل حماس، خاصة الدول الصناعية الحديثة، التي رأت في هذا المبدأ وسيلة يمكن لدول الشمال ان تستخدمها لالغاء المعاملة التفضيلية عندما تبدأ الدول النامية بتهديد اقتصاديات الدول الشمالية. وتم تحقيق مطالب الدول المتقدمة في التدريج في برامج نظام الافضليات العام وفي المفاوضات التجارية.

ومع نهاية العقد السابع، استمرت استراتيجية دول الجنوب المبنية على الوحدة، قوة السلطة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، اسفرت عن نتائج محدودة، وبدىء في انشاء نظام اقتصادي دولي جديد، اكثر مراوغة من ذي قبل. واعاقت التطورات التي شهدها الاقتصاد الدولي، جهود دول الجنوب الرامية الى خلق مثل هذا النظام.

النظام الجديد للعقد الثامن

عندما ركزت دول الجنوب خلال العقد السابع على قوة السلعة والادارة اثناء مفاوضاتها مع دول الشمال، كانت التجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية تخضع لتغيرات اذت الى تغير السياسات التجارية بين الشمال والجنوب خلال العقد الثامن. اول هذه التغيرات كان زيادة دور المنتجات الصناعية في صادرات الدول النامية، وخلال العقد السابع بدأت سياسات الصناعات التصديرية لدول الجنوب بطرح ثمارها. واستخدمت دول الجنوب نقلة الافادة النسبية لتصدير العديد من منتجاتها الصناعية الى دول الشمال ان انخفاض اجور العمالة في الصناعات ذات الكثافة العمالية مثل المنسوجات والاحذية وابتكارات الانتاج التي يتم الحصول عليها عادة من الشمال، كما هو الحال في الحديد والصلب، قد مكن بعض الدول النامية من ان تنافس وبنجاح الموردين الشماليين خاصة في الصناعات التقليدية.

وبين عامي ٦٥ ــ ١٩٨٠، تضاعفت نسبة مساهمة السلع المصنعة في صادرات الدول النامية غير الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول «اوبك» حيث وصلت النسبة الى ٤٢,٤٪ من مجموع صادرات تلك الدول خلال عام ١٩٨٠. وساهم الصناعيون الجنوبيون بنسبة كبيرة في واردات الدول الشمالية، حيث بلغت نسبة المساهمة عام ١٩٧٠ ٦,٤٪ من مجموع الواردات المصنعة للدول المتقدمة ومع حلول عام ١٩٨٠ بلغت تلك النسبة (٩٪)، وفي عام ١٩٨٠ بلغت نسبة الواردات الامريكية من المنتجات الصناعية القادمة من الدول النامية حوالي (٢١,٢٪) في حين كانت تلك النسبة عام ١٩٧٠ (١٢,٧٪) فقط. وفي عام ١٩٨٠ استوردت اليابان (٢٨,٤٪) من مجموع وارداتها الصناعية من الدول الجنوبية. وزادت نسبة استهلاك دول الشمال من المنتجات الصناعية لدول الجنوب.

وبالرغم من ازدياد الحماية التجارية، فقد ارتفعت صادرات الدول النامية من الملابس على سبيل المثال، من (٤٪) من مجموع استهلاك الدول المتقدمة عام ١٩٧٠ الى (١٦,٣٪) عام ١٩٨٠، وارتفعت نسبة الاحذية من (٢,٦٪) الى (١٦,٣٪)، وارتفعت نسبة المنتوجات الجلدية من (٦,٢٪) الى (١٧,٣٪) ونسبة الراديوات والتلفزيونات من (١,١٪) الى (٦,٧٪) لنفس الفترة وكانت الدول المستفيدة بشكل رئيسي من هذه

التغيرات هي الدول الصناعية الحديثة، كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة وكانت هونكونج قد ساهمت بنسبة (٦٠٪) من صادرات الدول النامية المصنعة. ومع بعض الدول ذات الدخل المتوسط مثل البرازيل، المكسيك والارجنتين، بلغت مساهمة الدول الصناعية الحديثة من الصادرات حوالي (٧٥٪) وقد عكس نمو الصادرات من السلع المصنعة من دول الجنوب الى دول الشمال، عكس التغيرات في الافادة النسبية حيث اصبحت الدول النامية اكثر منافسة في قطاعات الصناعات الاساسية مثل النسيج والصلب. اما بخصوص الدول المتقدمة فقد انحصرت افادتها النسبية في التقنيات العالية وفي الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية وفي الخدمات.

ومن منظور اقتصادي، دعت هذه النقلة في الافادة النسبية، دول الشمال لاستغلال فرصة الواردات منخفضة التكلفة من الدول الجنوبية من اجل تحسين التعديلات الهيكلية في الدول المتقدمة لابعاد الموارد عن الصناعات الضعيفة وتوجيهها نحو القطاعات التنافسية. ومن المنظور السياسي فقد شكلت الواردات المصنعة لدول الجنوب، تهديدا حقيقيا للصناعات الضعيفة مع حشودات عالية من العمالة في دول الشمال ولذلك كان هناك تحريضا لممارسة ضغوطات سياسية قوية من اجل الحماية. ولذلك، تعرضت تجارة الشمال والجنوب من السلع المصنعة للعديد من القيود، خاصة قيود الصادرات الاختيارية، ويمكن شرح اثر الصادرات الجنوبية المصنعة على تجارة الشمال من خلال حالة الغزل والنسيج، حيث يتمتع الجنوب بافادة نسبية في اجزاء هامة من صناعة الغزل والنسيج والتي تحتاج الى كثافة عمالية وتقنيات قليلة، ونفس اقسام صناعة الغزل والنسيج السابقة تمثل حصة هامة في الناتج المحلي الاجمالي للدول المتقدمة وفي مستوى العمالة. في عام ١٩٦٣، على سبيل المثال، مثلت صناعة الغزل والنسيج (٥,٣٪) من الناتج و (٩,٨٪) من العمالة في الدول المتقدمة، وفي عام ١٩٧٦ بلغت تلك النسبة (٤,٢٪) و (٧,٢٪) على التوالي.

علاوة على ان صناعة الغزل والنسيج تنحرف نحو التركيز الجغرافي والتنظيم السياسي الجديد، مما يجعلها قوة مؤثرة في السياسات التجارية المحلية في جميع الدول المتقدمة. وفي عام ١٩٦٢ عندما امتلكت الدول النامية قوة تنافسية في اسواق الغزل والنسيج لدول الشمال، تفاوض اعضاء الجات بخصوص اتفاقية طويلة الأجل التجارة الدولية في قطن الغزل والنسيج، وكانت تلك الاتفاقية مبادرة امريكية قُصد منها موازنة المصالح المتناسبة والغير

متناسبة وهي الضغط السياسي المحلي للحماية ضد صناعة الغزل والنسيج القوية، والرغبة في عدم انتهاك قوانين الجات ومحاولة لاقناع الدول الاوروبية للمشاركة في تحمل اعباء مستوردات الغزل والنسيج، ومحاولة ايضا لاستيعاب الافادة النسبية المتزايدة لدى الدول النامية، واعتبرت الاتفاقية طويلة الاجل على انها اتفاقية جماعية تم التفاوض بشأنها داخل الجات والتي سمحت للانتقال من الجات كحصص لمستوردات الغزل والنسيج ولتنظيم حصة السوق. وكان هناك اتفاقيات ثنائية تم التفاوض بشأنها داخل الاطار العام للاتفاقية طويلة الاجل. وعندما اصبحت الدول النامية قوة تنافسية، ليس فقط في قطن الغزل والنسيج، لكن ايضا في الانسجة المصنعة والصوف، تم التوسع في نظام الحماية التجارية. وفي عام ١٩٧٤، وقعت الدول النامية والدول المتقدمة، على اتفاقية بخصوص تجارة الغزل والنسيج الدولية والتي عرفت باتفاقية «الالياف المتعددة الاطراف» والتي تشبه اتفاقية طويلة الاجل لانها اوجدت الارضية لاطار عمل جماعي لتنفيذ تجارة الغزل والنسيج والتي تم بموجبها التفاوض حول الرقابات الثنائية وتم التوقيع على اتفاقية «الالياف المتعددة الاطراف» في عام ١٩٧٦. وتم تمديدها في عام ١٩٨١ الى عام ١٩٨٥. ان تمديد الاتفاقيات الثنائية التي تم التفاوض حولها، جعل النظام اكثر تقييدا وذلك بتوسيع التغطية النقدية، وتخفيض النمو في مساهمة الدول النامية في سوق الغزل والنسيج. وكان لاتفاقية «الالياف المتعددة الاطراف» اثر سلبي على صادرات الدول النامية من الانسجة، وفي القطاعات المحمية، كان النمو في مساهمة السوق يعتبر منخفضا جدا او سلبي، ومنذ عام ١٩٦٣ ظلت مساهمة سوق الغزل والنسيج في الدول النامية وفي اوروبا وشمال امريكيا، ثابتة، حوالي (١٥٪) وارتفعت مساهمة الملابس المصدرة من (٣١٪) من نسبة السوق عام ١٩٧٣ الى (٤٠٪) عام ١٩٧٦، لكن انخفضت تلك النسبة الى (٣٧٪) عام ٧٩ وارتفعت مرة اخرى الى (٣٩٪) عام ١٩٨٠. وتكررت حالة الغزل والنسيج، بطرق اقل تنظيما لكنها متساوية في اضرارها، في العديد من القطاعات. وقد اعاقت كل من قيود التصدير الاختيارية والرسوم المتساوية، قدرة الدول الجنوبية في الوصول الى اسواق الدول الشمالية.

وكنتيجة للاهمية الجديدة للصناعات والنماذج الجديدة للحماية التجارية، فقد ركزت السياسة التجارية للدول النامية اكثر واكثر على القدرة في الوصول الى اسواق الدول المتقدمة بشكل عام وعن طريق مراقبة قيود التصدير الاختيارية بشكل خاص. وبقيت عدم قدرة الجات على التوصل الى اتفاقية حول الاجراءات الوقائية، تمثل مشكلة كبرى لدول الجنوب. واظهرت اهمية الصادرات المصنعة، قضية التدريج، ومع ازدياد القوة التنافسية للدول

الصناعية الحديثة في العديد من المنتجات المصنعة، بدأت حكومات الدول الشمالية بالادعاء بان الدول الصناعية الحديثة لا تستحق منحها مزايا خاصة مثل برنامج الافضليات العام او معاملة خاصة في الجات. وبدأت دول الشمال في العديد من المنتديات تطالب الدول الصناعية الحديثة بتحمل نفس الالتزامات والمسؤوليات في النظام التجاري الدولي كتلك التي تتحملها الدول المتقدمة. وخلال العقد السابع، اصبحت الدول النامية، ليس فقط مصدرا مهما للمنتجات المصنعة الى دول الشمال، بل ايضا سوقا اكثر اهمية للدول المتقدمة. ومن عام ١٩٧٣ ــ ١٩٨٠، ارتفعت حصة الدول النامية في مجموع الصادرات التجارية من الدول المتقدمة، من (٢٣٪) الى (٢٨٪) وفي عام ١٩٨٠، بلغت نسبة الصادرات الامريكية الى الدول النامية (٣٧٪) في حين بلغت هذه النسبة عام ١٩٧٣ (٢٩٪). وفي عام ١٩٨١، ابتاعت الدول النامية (٤٥٪) من مجموع الصادرات المصنعة الامريكية في حين بلغت هذه النسبة عام ١٩٧٠ فقط (٢٩٪). وهناك احدى عشرة دولة من اصل عشرون دولة تتعامل تجاريا مع الولايات المتحدة، تعتبر دولا نامية، والتي تشمل ليس فقط اعضاء منظمة «الاوبك» مثل المملكة العربية السعودية وفنزويلا، لكن ايضا الدول الصناعية الحديثة مثل المكسيك، تايوان، كوريا الجنوبية والبرازيل، وكما تبين الحالة الامريكية فان الاسواق الرئيسية المتنامية لصادرات الدول المتقدمة هي دول «الاوبك» والدول الصناعية الحديثة.

لقد عملت صادرات الدول الجنوبية من المنتجات المصنعة الى الدول الشمالية ونمو صادرات دول الشمال الى الدول الجنوبية، عملت على تغيير اساليب اعتماد الشمال والجنوب. على الاقل بالنسبة لدول «الاوبك» والدول الصناعية الحديثة. ان حيوية واهمية العديد من الصناعات الشمالية خاصة اقتصاديات الدول الشمالية بشكل عام تعتمد على طلب الدول النامية. وانعكست اساليب التجارة المتغيرة وظهرت في العلاقات المالية القوية بين الدول النامية والدول الشمالية. وبالرغم من بقاء العديد من الدول النامية تعاني من الاعتماد على السلعة، الا ان هناك بعض الدول النامية التي عملت على تغيير الخلل في علاقاتها التجارية مع الدول المتقدمة، واصبحت هذه الدول بعيدة اقتصاديا وسياسيا عن باقي دول الجنوب.

وبين بعض المراقبون ان العديد من الدول الصناعية الحديثة قد انضمت الى دول الشمال، واصبحت ايضا اعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تعتبر المنظمة الاقتصادية الدولية الرئيسية للدول الصناعية.

وادى الركود الاقتصادي وازمات الديون التي سادت خلال العقد الثامن الى التركيز على تلك القوى. ونتج عن ذلك تغيرات في الاستراتيجية التجارية لدول الجنوب. اما النفوذ الاقتصادي فقد قوض مصداقية قوة السلعة لدول العالم الثالث وايضا نفوذ دول الاوبك كقوة تفاوضية مع دول الشمال. وخلال السبعينات عندما ارتفعت اسعار السلع وقل العرض، نجحت محاولات استخدام الحدود الدنيا التفاوضية لتلك الدول نجاحا جزئيا. لكن عندما انهارت اسعار السلع خلال الثمانينات، اختفت تلك الحدود الدنيا للتفاوض، وهناك اسباب عديدة لانهيار اسعار السلع الاخرى غير الوقود، منها التراجع الاقتصادي الذي قلل الطلب، موسم الحصاد الجيد الذي زاد من امدادات السلع واسعار الفائدة المرتفعة، جعلت من الاحتفاظ بمخزون من السلع شيئا مكلفا جدا. ومنذ نهاية عام ١٩٨٠ الى نهاية عام ١٩٨٢ انخفضت اسعار السلع من غير الوقود بالمقاييس الاسمية الى مستواها الذي بلغته عام ١٩٧٨. وانخفضت اسعار السلع المقومة بالدولار عام ١٩٨٢ الى اقل مستوى لها منذ الحرب العالمية الثانية. وانخفضت اسعار المواد الغذائية بنسبة (٣٠٪) وانخفضت السلع الزراعية غير الغذائية بنسبة (٢٤٪) وانخفضت اسعار المعادن بنسبة (١٧٪) وباستثناء القهوة فان اتفاقيات استقرار السلعة الدولية لم تكن قادرة للتأثير على الانخفاض في الاسعار.

وكنتيجة لذلك فقد عانى المنتجون الرئيسيون لغير الوقود من انخفاض في معدلات تبادلهم التجاري ومنذ عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٢، بلغ الانخفاض في معدلات التبادل التجاري للدول الاسيوية ذات الدخل المنخفض مانسبته (٢٪) وللدول الافريقية الاقل دخلا (١٣,٨٪) وللدول المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط (١٠,٧٪) وانخفضت اسعار النفط في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣. وبذلك اضعفت الحدود الدنيا التفاوضية للنفط. واظهرت كلا من ازمة الديون والتراجع الاقتصادي، اهمية التجارة بين الدول النامية المتقدمة ودول الشمال.

وكان المصدرون الرئيسيون للصناعات، والذين اندمجت اقتصادياتهم في الانظمة المالية والتجارية الدولية، كانوا اكثر المتضررين من الازمات الاقتصادية الدولية ومن الانخفاض الكبير في النمو الاقتصادي. ومن عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٣، استقر الانتاج الاقتصادي المشترك لتلك الدول. وفي عام ١٩٨٠ وبينما كانت الدول المصدرة الرئيسية لاتزال تعاني من الزيادة في اسعار النفط لعام ١٩٧٩، فقد تضررت نتيجة انخفاض الطلب على منتجاتها بسبب الركود الاقتصادي ومبدأ الحماية التجارية. ونمت صادرات تلك الدول بنسبة (١٧,٧٪) سنويا بين عامي ٦٧ و ٧٦ وبنسبة (٢٤٪) بين عامي ٧٧ و ٨٠، اما في عام

١٩٨١ فقد انخفضت تلك النسبة الى (٧,٦٪) وفي عام ١٩٨٢ انخفضت الى (٦,٩٪) وانخفضت معدلات التبادل التجاري لتلك الدول الى معدل سنوي مقداره (٤٪). وقد ساهم انخفاض الصادرات في زيادة عجز الميزان التجاري. وتضاعف العجز في الميزان التجاري للمصدرين الرئيسيين للصناعات بين عامي ٧٨ و ١٩٧٩ اي من ١٠,٦ بليون دولار الى ٢٠,٣ بليون دولار. وفي عام ١٩٨١ مع انخفاض الصادرات، بلغت قيمة العجز ٢٧ بليون دولار، وساعد هذا العجز اضافة الى اسعار الفائدة المرتفعة، ساعد في تفجير ازمة الديون وان الحل طويل الاجل لازمة الديون يعتمد بشكل كبير على قدرة تلك الدول على تصدير منتجاتها المصنعة الى الدول المتقدمة. ولذلك، اصبحت ازمة الديون احد السمات الرئيسية في العلاقات التجارية بين الشرق والغرب. واظهر كل من الركود الاقتصادي وازمة الديون اهمية تجارة دول الجنوب الى دول الشمال. وكان انخفاض واردات الدول النامية من الدول الشمالية، يعتبر احد الخصائص الرئيسية للازمة.

وقد أُجبرت الدول النامية على تخفيض العجز في الحسابات الجارية نتيجة لصعوبة حصولها على تمويل اضافي من الخارج. ونظرا لمواجهتها اسواقا تصديرية ضعيفة وانخفاض في معدلات التبادل التجاري فقد عملت على تخفيض وارداتها بسبب سياسة صندوق النقد الدولي والحقائق الاقتصادية. وانخفض حجم الواردات لجميع الدول النامية بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ باستثناء الدول ذات الدخل المنخفض. وانخفضت قيمة الدولار لجميع الدول النامية المستوردة بنسبة (١٠٪) عام ١٩٨٢ و (٤٪) عام ١٩٨٣ وانخفضت واردات الدول المصدرة للنفط (٢٦٪) خلال عامي ٨٢ـــ٨٣. وانخفضت واردات المصدرين للمنتجات الصناعية وواردات الدول النامية ذات الدخل المتوسط بنسبة (١٣٪). ويمكن ملاحظة اثر انخفاضات الاستيراد على دول الشمال بكل وضوح في انخفاض صادرات الولايات المتحدة الى امريكا اللاتينية فانخفض مجموع الصادرات الامريكية بين عامي ٨١ـــ٨٣ (١٤٪) لكنها هبطت في امريكيا اللاتينية الى (٤٢٪). وانخفضت الصادرات الامريكية على نطاق واسع من السلع المصنعة بنسبة (١٤٪) بين عامي ٨١، ١٩٨٣ وانخفضت تلك الصادرات الى امريكا اللاتينية بنسبة (٤٩٪) وعلى عكس ظروف عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥ عندما عمل طلب الدول النامية على مساعدة الدول المتقدمة في الخروج من الركود الاقتصادي، فان انهيار طلب الدول النامية عامي ٨٢ و ٨٣، وبعد ذلك ادى الى تدهور الانتعاش الحديث. ومع ضعف قوة السلعة خلال العقد السابع، اصبحت الاهمية النسبية للتجارة بين الدول النامية المتقدمة ودول الشمال، تمثل الحدود الدنيا للتفاوض، المتوفرة لدى دول الجنوب خلال العقد الثامن من هذا القرن.

التجزئة الجديدة والمأزق القديم

ان الحقائق الجديدة التي ظهرت خلال العقد الثامن قد غيرت من المركز التفاوضي لدول الجنوب وخلقت مشاكل جديدة للدول النامية، وقد ضعفت قدرة دول الجنوب على المطالبة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد، نظرا لانخفاض تأثير دول الاوبك وهبوط مصادقية قوة السلعة لدول العالم الثالث كأقل الحدود الدنيا للتفاوض مع دول الشمال. وبالتصدعات التي اصابت تضامن مجموعة السبعة والسبعون حيث اندمجت العديد من دول العالم النامي المتقدمة في النظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم حاليا. وبضعف مركز اقتصاديات التوسع الحجمي لدول الجنوب، وفي نفس الوقت، فان الركود الاقتصادي والبطالة قد جعلت دول الشمال اكثر انطوائا واكثر تأييدا للحماية التجارية واقل استجابة لاية مقترحات بشأن العلاقات الهيكلية في النظام الاداري العالمي. وفي الواقع فان مصلحة دول الشمال في الحفاظ على الوضع الراهن قد تعززت بتحديات لذلك الوضع، والذي ظهرت نتيجة للتقلبات المالية والانحلال المتوقع في النظام التجاري الدولي. وتعزز ذلك الوضع باتباع سياسة عدم التدخل وسياسات السوق الموجهة للولايات المتحدة وبعض الدول الشمالية الاخرى. وكانت الحدود الدنيا الرئيسية للتفاوض في دول الجنوب في مثل هذا الوضع، هي قدرة تلك الدول على اقناع دول الشمال بان الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الدولي والامل في الانتعاش الاقتصادي يعتمدان على تحسين عدد من الدول النامية. ودعت القوى التي ظهرت خلال العقد الثامن، الى النظر في مسألة تأثير المنتديات التفاوضية لدول الجنوب في الادارة، خاصة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، والمفاوضات الدولية والتي ثبت وصولها الى طريق مسدود. واخيرا اظهر العقد الثامن المعضلة القديمة للدور المناسب للتجارة في الاستراتيجيات التنموية لدول الجنوب ولم تؤدي القوى الجديدة خلال العقد الثامن الى انعكاس تام لاستراتيجية دول الجنوب لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وان تلك الاستراتيجية قد بنيت على الاعتقاد القديم بضرورة اعادة بناء النظام التجاري الدولي. وكانت ايضا نتيجة للمفاوضات والمساومات داخل مجموعة الدول الجنوبية لعدة سنوات، واعطيت ايضا للتحركات السياسية لمجموعة السبعة والسبعون وكان من غير الممكن لتلك الاستراتيجية ان تعكس بسرعة. واذا ادت القوى الجديدة اية شيء، فقد ادت الى التجزئة الجديدة. ومن السمات الرئيسية لتلك التجزئة كانت الرغبة في ارجاء المفاوضات الخاصة بتغيرات هيكلية كبيرة والداعية الى نظام اقتصادي دولي جديد.

وان نتركز بدلا من ذلك على اجراءات فورية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية الجارية وكانت الحجة الرئيسية التي استخدمتها دول الجنوب في اثناء تقديمها لبرنامج العمل الفوري هي ان الاجراءات الخاصة بمساعدة دول الجنوب، كانت ضرورية للاستقرار العالمي والانتعاش الدولي، ووفقا لاراء الجنوب فقد كان العالم في غمرة ازمة عميقة وطويلة الامد تهدد مستقبل جميع الدول. ونظرا لان هذه الازمة قد سببت في الصعوبات الهيكلية في النظام الاقتصادي الدولي. وظهرت الحاجة الى اجراءات خاصة لتعزيز الانتعاش العالمي. ونتيجة للدمار الذي لحق بدول الجنوب نتيجة لهذه الازمة ولان الانتعاش الشمالي يعتمد على انتعاس دول الجنوب، فان مجموعة السبعة والسبعون طلبت من دول الشمال ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بمساعدة دول الجنوب.

وقد سعت دول الجنوب لهذه الاستراتيجية في العديد من المنتديات الفكرية الجماعية. على سبيل المثال، لدى اجتماع حركة عدم الانحياز، الهيئة العامة للامم المتحدة، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، دعت مجموعة السبعة والسبعون لاسلوب ثنائي الطور يؤدي الى اقامة نظام تجاري جديد برعاية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. لكن ذلك في الحقيقة سيركز على برنامج العمل الفوري الذي يهدف الى تحقيق الانتعاش العالمي وذلك باعادة تنشيط النمو الاقتصادي لدول العالم الثالث وان التركيز الرئيسي لبرنامج العمل الفوري في التجارة كان حق دخول اكبر لدول الجنوب في الوصول الى اسواق دول الشمال. وذلك بتعرية الحماية التجارية وايقاف الدعم الحكومي وتعليق الرسوم المتوازية والمضادة للاغراق وتطبيق سياسات تنظيمية هيلكية والتوسع في برنامج الافضليات العام وتقديم معاملة مميزة للدول النامية من اجل التجارة في الخدمات.

واقترحت دول مجموعة السبعة والسبعون برنامج عمل فوري للسلع، لا يشبه البرنامج الموحد للسلع والذي يقدم مقترحات من اجل اجراء تغييرات هيكلية في رقابة توزيع السلع والتقنيات المستخدمة فيها. ويركز برنامج العمل الفوري على اصلاحات هامة لكن ليست جذرية، مثل اتفاقيات السلع المؤقتة للمساعدة في استقرار اسعار السلع لحين التفاوض حول اتفاقيات السلع الدولية والتوسع في التسهيلات المالية والمخزون الاحتياطي لصندوق النقد الدولي، والتسهيلات المالية التعويضية ودراسات لبحث امكانية ايجاد تسهيلات مالية تعويضية جديدة لتغطية النقص في عوائد الصادرات المالية للدول التي تعتمد على صادرات السلع، وعقد اجتماع خاص لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية يهدف الى مساعدة الدول

النامية لزيادة قدراتها التصنيعية والتسويقية والنقل وفي توزيع بضائعها. وبالرغم من ابتعاد دول الجنوب عن اقتراحاتها حول ايجاد نظام اقتصادي دولي جديد، الا انها لم تبتعد بما فيه الكفاية عن دول الشمال. فعلى سبيل المثال، رفضت الدول المتقدمة المنطق الاساسي لبرنامج العمل الفوري، وحسب رأي الدول المتقدمة بان العالم يعاني من ركود اقتصادي، حاد ـــ الا ان العالم لا يواجه ازمة اساسية نتيجة للصعوبات الهيكلية. وكان الركود الاقتصادي عبارة عن انكماش في الدورة التجارية ناتجة عن سياسات وطنية مقصودة من اجل السيطرة على التضخم.

ومع انخفاض نسبة التضخم وبدىء الانتعاش الاقتصادي في العديد من الدول، خاصة الولايات المتحدة، لم تكن هناك حاجة لاية اجراءات خاصة من اجل القضاء على الركود الاقتصادي. وان الانتعاش فقط قد ينهي الدورة التجارية وسيستفيد من هذا الانتعاش كلا من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء. وكان اكبر تهديد يواجهه الانتعاش هو الحماية التجارية ولذلك فان الاجراءات التي يجب على المجموعة الدولية ان تتخذها هي الاجراءات التي تحفاظ على النظام المالي والتجاري الدولي حرا. اضافة الى ما اسمته الدول الجنوبية بالاجراءات الطارئة، على سبيل المثال، اتفاقيات السلع المؤقتة والتي تشبه التغيرات الهيكلية لدول الشمال. ان هذا التقدير للوضع الاقتصادي العالمي والاعتقاد بان دول الشمال لم تحسن لدرجة كبيرة من طرقها الهادفة الى اجراء تغيرات منتظمة، قد عمل كأساس لمعارضة دول الشمال لمعظم العناصر المقترحة لبرنامج العمل الفوري لمجموعة السبعة والسبعون وللاصلاح طويل الأجل للنظام الاقتصادي الدولي ومؤسساته.

وبسبب هذه الخلافات الاساسية، وضعف الموقف التفاوضي لمجموعة السبعة والسبعون وافتقار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الى الشرعية ليكون منتدى للتفاوض بين دول الشمال، فقد تمخض الاجتماع السادس لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عن نتائج هزيلة من وجهة نظر الدول النامية، مثل شجب الحماية التجارية ودعم الترتيبات الهيكلية التي تم تحقيقها من خلال حرية التجارة وتوسيع برنامج الافضليات العام ليشمل المنتجات التي لم يشملها سابقا، ولكن دون تغيير في الميزة الفردية لبرامج الافضليات العامة. وكان الاجتماع السادس لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية يمثل اقل المؤتمرات طموحا لدول الجنوب واثبتت على انها اقلها انتاجا.

واثبتت المناقشات حول المفاوضات الدولية، انها غير منتجة وقدمت الدول غير المنحازة في اجتماعها الذي عقد في هافانا عام ١٩٧٩، اقتراحا لبدء مفاوضات موسعة حول

القضايا الاقتصادية للشمال والجنوب برعاية الجمعية العامة للامم المتحدة، وتمت المصادقة على هذا الاقتراح من حيث المبدأ من قبل الجمعية العامة في نفس السنة، ومنذ ذلك الوقت فشلت دول الشمال والجنوب في مفاوضاتها حول اسس العمل المشترك. وفشلت المفاوضات التمهيدية لتسوية الخلافات بين الشمال والجنوب حول الشكل المقترح لمثل هذه المفاوضات والمواضيع التي يمكن ان تشملها هذه المفاوضات. وكانت الصعوبة في مشكلة التفاوض في هذه المحادثات العالمية حول تلك القضايا التي اعتبرت مقصورة على المنظمات القائمة حاليا، خاصة صندوق النقد الدولي والجات. وتريد ذول الجنوب ان تستخدم المفاوضات العالمية لاجراء تغييرات على عملية صنع القرار من اجل الوكالات المتخصصة على الاستجابة لقرارات المؤتمر الدولي. وركزت دول الشمال على سلطة المنظمات القائمة والتي يتم السيطرة فيها على الجمود الذي اصاب مؤتمر قمة الشمال والجنوب والذي عقد في «كانكون» المكسيك عام ١٩٨١ ونقلت المفاوضات الى نيويورك، وفشل الاقتراح الداعي لى مفاوضات ثنائية المرحلة ضمن خطوط اجراءات اكثر عملية اثناء انعقاد الاجتماع السادس لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. وبحلول عام ١٩٨٣ فقد تضاءلت حوافز. دول الشمال للدخول في تلك المفاوضات وتم تأجيل هذه الفكرة. وتبين المفاوضات موضوع المباحثات في الجمعية العامة، لكن الخلافات، جعلت من الاتفاقية شيئا غير متوقعا.

واخيرا، فقد كانت الجات عبارة عن سند تجاري لدول الجنوب، ومنذ ان خلقت الجات كانت دول الجنوب غير راضية عن النظام الاقتصادي الدولي السائد والمتجسد في الجات وغير راضية عن نتائج مفاوضات الجات. وبنيت معظم استراتيجيات دول الجنوب على المحاولة لتغيير الجات من الخارج ولممارسة الضغط من خلال تلك المنتديات كمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي والمفاوضات العالمية التي تتمتع مجموعة السبعة والسبعون فيها بوزن اكبر.

ولم تكن الجات موضع تركيز النشاط المتماسك لدول الجنوب، ولم يكن جميع اعضاء مجموعة السبعة السبعون من الاطراف الموقعة على اتفاقية الجات، ولم تؤدى بنية مفاوضات الجات الى اجراء متفق عليه للدول الجنوبية. وبالرغم من ان بعض الدول الحنوبية رأت في الجات منتدىً مفيدا للتفاوض حول بعض القضايا ذات المصلحة الوطنية مع دول الشمال، الا انه كان هناك قليلا من الوحدة، وليس هناك وضع جنوبي متفق عليه او على الناطقين داخل الجات.

وفي الحقيقة واثناء مفاوضات جولة طوكيو ، لم يكن هناك تنسيق رسمي او غير رسمي بين دول الجنوب. ومع ذلك بقيت الجات المنتدى المفضل لدول الشمال من اجل الادارة التجارية. ولذلك كان على دول الجنوب ان تشارك في هذا النظام اذا لم ترغب الخروج منه.

وخلال العقد الثامن انتقلت دول الجنوب تدريجيا نحو استراتيجية اكثر تنسيقا داخل الجات ، وفي اعقاب مفاوضات جولة طوكيو ، بدأت الدول الجنوبية الاعضاء في الجات ، اجتماعاتها لتحسين الاوضاع التفاوضية للدول الجنوبية الاعضاء كل على حده. وتعقد اجتماعات لمجموعة من الدول النامية من وقت اخر ، خاصة الاجتماعات الموسعة مثل اجتماع مجلس الجات. وطرأ تحسن على التعاون بين الدول الاقل تطورا من خلال الاجتماعات التحضرية للاجتماع الوزاري للجات عام ١٩٨٢ . وعارضت الدول النامية عقد مثل هذا الاجتماع لانها شعرت بان هذا الاجتماع سيحول الاهتمام بعيدا عن القضايا الغير مكتملة بجولة طوكيو والتي تعتبر على درجة من الاهمية لتلك الدول. ونظرا لعدم قدرتها على ايقاف الاجتماع ، فقد حاولت الدول النامية استخدام رغبة دول الشمال في تعاونهم كاداة مساومة لجعل الوزراء يصبون اهتمامهم على القضايا ذات الاهتمام لدول الجنوب.

واتخذت الدول الاقل تطورا وضعا مشتركا بشان القضايا مثل الاجراءات الوقائية ، المسؤوليات الخاصة للدول المتقدمة بموجب الجزء الرابع ، والتجارة مع الدول الاقل تطورا. وسيطرت قضايا دول الشمال على الاجتماع الوزاري ، ومع ذلك فقد تمكنت الدول النامية العاملة كمجموعة من الحصول على ملحق خاص بقوانين وانشطة الجات ذات الصلة بالدول النامية ، وفقرات في البيان الوزاري بخصوص الاجراءات الوقائية والمنتجات الزراعية والاستوائية ، وبعد الاجتماع الوزاري ، استخدمت الدول الاقل تطورا تعاونها داخل الجات كاداة للتفاوض ، وبالاخص عارضت تلك الدول ، محاولات دول الشمال لبدىء مفاوضات تجارية جماعية جديدة ، مدعين بان القضايا الغير مكتملة في الاجتماع الوزاري عام ١٩٨٢ يجب تكميلها قبل البدىء بجولة جديدة ، وفي ايار عام ١٩٨٤ وفي نقلة كبيرة ، قدم سفير الاورغواي والناطق الرسمي بلسان الدول النامية في الجات ، مذكرة مشتركة نيابة عن مجموعتة ..... وركز الاقتراح على تحسين العلاقات التجارية الدولية من خلال تطبيق برنامج عمل الجات وليس البدىء بجولة جديدة. وبالتحديد دعت المذكرة الى تحرير انظمة الاستيراد للغزل والنسيج والملابس والتخلص من القيود الكمية واية تعرفة اخرى غير خاضعة

للقيود في التجارة، وتخليص صادرات الدول الاقل تطورا من القيود على المنتجات الزراعية والاستوائية والعناية الخاصة بمشاكل التجارة للدول الاقل تطورا. واذا قررت الجات البدىء في جولة جديدة من المفاوضات التجارية، فسوف تحاول الدول الجنوبية، ان تعزز من قوة مساومتها من خلال بعض نماذج العمل المشترك.

ومع تقدم سنوات العقد الثامن، بدأت تتعرض استراتيجية الدول الجنوبية لعدة اختبارات. **احدها** سيكون قدرة تلك الدول في المحافظة على وحدتها في وجه التباينات المتنامية بين دول العالمين الثالث والرابع والخلافات المستمرة بين دولهما. ومع زيادة التباينات بين الدول الصناعية الحديثة وباقي دول الجنوب، فقد تتجة الدول النامية المتقدمة بعيدا عن الكتلة الجنوبية وتبحث عن عقود منفصلة مع الدول الشمالية بينما تحافظ على المظهر العام للوحدة الجنوبية، وسوف تحافظ عدد من الدول والاقاليم على علاقات تجارية خاصة مع الدول والجماعات في الشمال، بالاضافة الى ذلك، وبالرغم من ان مفاوضات «لومي» الثالثة قد عارضت الخلافات المتنامية بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية والدول المشاركة فيها من افريقيا، الكاريبي والهادي حول امتيازات التعرفة فان «ستابكس» وتدفقات المساعدات والعلاقة الخاصة بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية والدول الموقعة على اتفاقية ستستمر. وفي عام ١٩٨٢ وافقت الولايات المتحدة على القانون التجاري الذي يعطي دول حوض الكاريبي حقوقا تفضيلية للوصول الى الاسواق الامريكية، وتفاوضت اليابان حول اتفاقيات تجارية خاصة مع بعض الدول الاسيوية.

والاختيار الاخر لدول الجنوب سيكون بحثهم المستمر عن نفوذ وقوة في المفاوضات. ومع فقدان مصداقية الحدود المدنيا للسلع فان الجنوب قد ترك مع امكانية السقوط والفشل كافوى ادة للمساومة. وستكون السنوات القادمة اختبارا حول ما اذا كان الجنوب قادرا على اقناع دول الشمال بانه من المصلحة الشخصية للدول المتقدمة ان تقدم على تغيرات تساعد الدول النامية على التصدير وعلى الربح وخدمة ديونها وتقديم اسواق لدول الجنوب وكان للادارة التفاوضية الجديدة تناقضاتها الداخلية. ومع بقاء ازمات الدين والتراجع الاقتصادي، فانه سيكون من الصعب، اذا لم يكن من المستحيل، على دول الشمال ولاسباب سياسية داخلية ان تستجيب لدول الجنوب.

وخلال العقد الثامن، يجب على الجنوب ان يقيم فعالية العديد من المنتديات الخاصة بالتفاوض والادارة، وخلال فترة الركود الاقتصادي المنتشر عالميا وصلابة دول الشمال، فان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمفاوضات العالمية والتنديات الاخرى المفضلة لدول

الجنوب، كل ذلك سيصبح اقل تاثيرا. وعلى دول الجنوب ان تجد طرقا جديدة لتقوية وانعاش المؤسسات المفضلة او تعزز من تأثيرها في المؤسسات التقليدية المفضلة لدول الشمال.

وهناك تحدٍ واحد قد يشكل استجابة دول الجنوب لقرار دول الشمال الخاص ببدىء جولة جديدة من المفاوضات التجارية داخل الجات. واخيرا فان على دول الجنوب ان تقرر ليس فقط ماذا تريده، لكن ايضا ماذا تستطيع ان تحقق. وان الدعوة الى نظام اقتصادي دولي جديد لن تختفي، لان جذور هذه الدعوة قد تعمقت جيدا في التحليل السياسي والاقتصادي لدول الجنوب، وفي تاريخ مجموعة السبعة والسبعون. لكن تاريخ العقد السابق قد بين ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد ليس هدفا سياسيا واقعيا في المستقبل القريب. ونتيجة لهذه الاسباب طورت دول الجنوب تجزئتها الجديدة، لكن هذه التجزئة الجديدة لم تؤدي الى اي شيء. واذا استمرت الحماية التجارية وضعفت دول الجنوب في المفاوضات، فان العديد من الدول النامية ستجد نفسها مجبرة على اعادة تقييم استراتيجيتها في استخدام التجارة كالة للنمو وستعيد تقييم دورها في النظام التجاري الدولي. ولذلك ستكون سنوات العقد الثامن بمثابة اختبار للعلاقة بين التجارة والتطور والتي ستؤثر بعمق على مستقبل سياسات دول الجنوب والنظام التجاري الدولي.

الجزء الثامن

ادارة الشركات متعددة الجنسيات

لقد اصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تمثل مشكلة في الادارة الغربية للاعتماد المتبادل، وحظيت تلك الشركات باهتمام الدول النامية اكثر من اهتمام الدول المتقدمة فيها. وتتمتع هذه الشركات بقوة اعظم في دول الجنوب اكبر مما تتمتع به في دول الشمال، وهناك دلائل تشير الى ارتفاع تكاليف قوة هذه الشركات في الدول النامية اكثر مما هي عليه في الدول المتقدمة.

قوة الاقتصاد المحلي

ان اهمية الاستثمارات الخارجية تختلف من دولة الى اخرى، حيث تكون في بعض الدول تافهة نسبيا، وفي البعض الاخر تلعب دورا رئيسيا. وتتجة الشركات المتعددة الجنسيات الى التمركز في القليل من الدول النامية حيث ان هانك خمسة دول تحظى بما نسبتة ٤٠٪ من مجموع الاستثمارات الخارجية الخاصة في دول الجنوب وهي: الارجنتين، البرازيل، اندونيسيا، المكسيك وفنزويلا. والدول الاخرى مثل تشيلي، كولومبيا، هونكونج، الهند، كوريا الجنوبية، ماليزيا، البيرو والفلبين، تحظى بما نسبتة ٢١٪.

ولقد نمت الشركات المتعددة الجنسيات خارج وضعها الهيكلي داخل اقتصاديات صغيرة نسبيا ونامية في العديد من الدول الجنوبية. ونظرا لان معظم الناتج القومي الاجمالي للدول النامية، ياتي من قطاعات الزراعة والخدمات، فان الشركات المتعددة الجنسيات، تلعب دورا صغيرا نسبيا في مجموع الناتج القومي الاجمالي. لكن عادة ما تخص الاستثمارات الخارجية نسبة كبيرة من رأسمال الاستثمارات المحلية، ومن الناتج المحلي ومن المبيعات. وعلى سبيل المثال، وفي عام ١٩٨٠، سيطر المستثمرون الخارجيون على ٢٥٪ من مجموع الموجودات و ٤٠٪ من مجموع المبيعات في الصناعة البرازيلية. وفي عام ١٩٧٨، سيطرت الشركات المتعددة التابعة الاجنبية المملوكة بالكامل في سنغافورة على ٥٩٪ من الانتاج وعلى ٧١٪ من الصادرات وعلى ٣٦٪ من العمالة في القطاع الصناعي.

والاكثر اهمية ان الاستثمارات الاجنبية تسيطر على الصناعات الرئيسية في الدول الجنوبية وتاريخيا فان الشركات الشمالية، سيطرت على قطاع استخراج المعادن في الدول الجنوبية وعلى الموارد الاساسية للنمو، فعلى سبيل المثال، سيطرت الشركات المتعددة الجنسيات على البترول في الشرق الاوسط وعلى النحاس في تشيلي وزامبيا وعلى الالمنيوم في جامايكا وغينيا. وبالرغم من سيطرة الدول النامية في كثير من الحالات، على تلك المواد الخام، الا ان الدول الشمالية احتفظت بسيطرتها على اجزاء كبيرة من قطاع استخراج المعادن، وفي كثير من الحالات، حتى عندما انتقلت الرقابة وملكية الانتاج من الشركات المتعددة الجنسيات الى الشركات الوطنية، ظلت الدول النامية معتمدة على تلك الشركات في عمليات التصنيع وفي الملاحة وفي التسويق وتوزيع موادها الخام. على سبيلب المثال، وفي عام ١٩٨٠، وبالرغم من انتشار تأميم صناعة النفط في الدول النامية كان هناك ٤٣٪ من مجموع النفط الخام المنتج خارج امريكيا الشمالية والدول الشيوعية، كان اما منتجا او تم شراؤه من قبل اكبر سبع شركات نفط في العالم. وفي عام ١٩٨٢، كان هناك ٤٢٪ من انتاج العالم من البوكسايت، و ٥٠٪ اكسيد الالمنيوم و ٤٥٪ من انتاج العالم من الالمنيوم مملوكا من قبل اكبر ستة شركات متعددة الجنسيات.

ان القطاع الثاني والاكثر حداثة في الرقابة الشمالية، هو القطاع الصناعي. فمنذ الحرب العالمية الثانية، نشطت الدول النامية للتوسع في قطاعها الصناعي كوسائل رئيسية للنمو وعرضت تلك الدول، حوافز للاستثمار في هذا القطاع.

وكثيرا ما تأخذ الشركات المتعددة الجنسيات دورا قياديا في هذه القطاعات التنموية، وهناك نمو سريع للاستثمارات الاجنبية في الصناعة، ولذلك تتجه نحو السيطرة على قطاعات محددة من الصناعة الجنوبية الجديدة. وتعتبر البرازيل مثالا لذلك. وبالرغم من سيطرة الصناعات الحكومية والوطنية على العديد من القطاعات التقليدية مثل الصلب والبترول والغزل والنسيج والمنتجات الغذائية، فان الشركات المتعددة الجنسيات تنتشر في العديد من القطاعات ذات التقنيات العالية، ففي عام ١٩٨٠، بلغت نسبة سيطرة الشركات الاجنبية ٨٨٪ من صناعة معدات المكاتب، ٧٥٪ من المنتجات الكهربائية، ٥٤٪ من الادوات المنزلية المحلية، ٧٨٪ من الجرارات، ٧٨٪ من الادوية و ١٠٠٪ من السيارات. وتمثل الشركات الاجنبية نسبة هامة من الشركات القوية والكبرى في الدول الجنوبية. وتتركز الاستثمارات الاجنبية في دول العالم الثالث بشكل عام في الصناعات التي تسيطر عليها

شركات كبرى وقليلة العدد، على سبيل المثال، تتركز الاستثمارات الامريكية الخارجية في بعض الصناعات مثل البترول، النحاس، الالمنيوم، الكيماويات، النقل، المنتجات الغذائية والالات. ولدى الشركات الكبرى التي تسيطر على مثل تلك الصناعات القوة لرقابة العرض والاسعار، اكثر من الشركات المتواجدة في الصناعات الاكثر تنافسا، ولذلك فان البنية الاحتكارية للاستثمارات الاجنبية، تعني ان معظم القوة الاقتصادية تتمركز في ايدي قليل من الشركات الاجنبية الكبرى.

قوة الحكومة المحلية

ان مثل هذا الوضع من السيطرة الاقتصادية، لا يعني بالضرورة الغاء صنع القرار من قبل الرقابة الوطنية، ومن حيث المبدأ، كان باستطاعة الحكومات الجنوبية ان تفرض الرقابة الضرورية لابقاء صنع القرار مسألة محلية. ويمكن تطبيق قوانين الدول المضيفة من اجل تنظيم الشركات متعددة الجنسيات. ويمكن للحكومات المضيفة ان تفرض قيودا على هذه الشركات عند التفاوض بشأن اتفاقيات الاستثمار. ولغرض هذه القيود، يمكن للحكومات الجنوبية ان تستخدم ميزة تفاوضية هامة وهي الرقابة حول امكانية الوصول الى مناطق تلك الشركات. وان الرقابة على حق للوصول الى الموارد. وهذا ماتريده الشركات المتعددة الجنسيات مثل الوصول الى المواد الخام المحلية، العمالة والاسواق المحلية، حيث يمكن استخدام هذا المطلب من قبل الدول الجنوبية لفرض قيود على المستثمرين الاجانب وفي الواقع العملي على كل حال، ثبت ان ميزة التفاوض حول الرقابة على حق الوصول اداة ضعيفة في اديد الدول الجنوبية. واحد هذه المشاكل هو ان للشركات المتعددة الجنسيات ايضا سيطرة على الموارد التي تحتاجها الدول النامية في تطورها، وان رغبة دول الجنوب في الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، على سبيل المثال، القدرة على استغلال رواسب المواد الخام القيمة او امكانية انتشار التصنيع من خلال مصانع جديدة، تنطوي على معضلة لصانعي السياسة في تلك الدول. حيث ان الرسميين يريدون تنظيم الشركات متعددة الجنسيات من اجل تعظيم المنافع وتقليل التكاليف الوطنية، هذا من جهة، ولكن من جهة اخرى فانهم يريدون للتنظيم ان يكون تقيديا لدرجة اعاقة المستثمرين ذوي القدرة المالية. وان ما يتعلق بالرغبة في التنظيم

والخوف من التجاوز فيه هي مشكلة «الغموض». فقبل البدء فعلا في الاستثمار الاجنبي، فان المستثمرين غير متأكدين من النجاح النهائي للعملية ومن التكلفة النهائية لها. على سبيل المثال، فان الشركة التي تقترح التقصي عن امكانية وجود النفط في الدول النامية، لا يمكن ان تكون متأكدة من مجال عملها النهائي حتى تكون قد جمعت الدلائل حول امكانية وجود النفط، ولديها القدرة لاستخراج المعادن، وتبقى كذلك حتى تحدد امكانية استكشاف النفط باي سعر. وان ما يشبه ذلك، هو عندما تقترح احدى الشركات ان تقوم بتصنيع ماكينات للخياطة لسوق خارجي، قد لا تستطيع هذه الشركة ان تحدد قدرات ذلك السوق والاسعار النهائية لمنتجاتها. والخطر الاخر الذي يواجهه الشركات المتعددة الجنسيات هو الزعزعة السياسية في دول العالم الثالث المضيفة لهذه الشركات وعدم التأكد من تأثير التغيرات السياسية وامكانية الاضطراب الذي سيصيب هذا الاستثمار. وبالنسبة للمستثمرين الاجانب، فان مثل هذه الشكوك، تؤدي الى انخفاض الجاذبية لعوامل الانتاج المحلية وفي الاسواق المحلية، ولذلك تضعف يد الدولة المضيفة.

والعامل الاخر الذي يضعف قوة مساومة الدول النامية هو غياب المواد الاولية البديلة ورخص الايدي العاملة في مكان اخر. وفي بعض الاحيان فان الطبيعة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات التي تتمثل في حقيقة ان بعض الشركات التي تسيطر على الصناعة قد تتعاون مع بعضها البعض لتقليل التنافس، قد تضعف ايضا يد الدول النامية. وحتى اذا تمكنت الدول من حل المعضلة لصالح تنظيم الشركات، تبقى هناك بعض القيود على قدرة الدولة في تنفيذ السياسات التنظيمية.

وهناك مشكلة لعديد من الدول وهي مشكلة المهارة. ان بعض الدول الجنوبية، كانت غير قادرة على رقابة الشركات المتعددة الجنسيات او ان تستبقي قوة صنع القرار داخل الدولة نتيجة لافتقارها للاشخاص الماهرين في وضع وتطبيق القوانين وبحث الاتفاقيات التي تنظم الاستثمارات الاجنبية. فبدون المحامين والمحاسبين والاخصائيين المهرة في المجالات الصناعية والتجارية التي تريد الدولة تنظيمها، فان حكومات العالم الثالث لا تستطيع مجاراة الشركات متعددة الجنسيات.

والمشكلة الحكومية الاخرى هي قدرة الشركات المتعددة الجنسيات في التدخل في العملية السياسية الداخلية للدولة المضيفة لزيادة تلاحمهم كمعارضة لمصالح الحكومة المضيفة. وباستطاعة الشركات متعددة الجنسيات ان تستخدم مواردها في نشاطات سياسية شرعية

كانت او غير شرعية داخل حدود الدولة المضيفة. كنشاطات العلاقات العامة، والمساعدات المالية للحملات الانتخابية، الرشوة، والمقاطعات الاقتصادية. ولا تختلف الشركات المتعددة الجنسيات عن الشركات الوطنية في قدرتها على التدخل في السياسات المحلية، لكن مشكلة هذه الشركات لا تكمن في مجال الاستثمارات الاجنبية، لكن في قدرتها كمؤسسات خاصة في التأثير على الحكومة.

وتمتاز هذه الشركات بعدة صفات تميزها عن الشركات الوطنية، الامر الذي يجعل من مشاركتها في السياسات المحلية مشكلة لدول الجنوب. ونظرا لكون هذه الشركات، ممتلكات اجنبية، فتعتبر مشاركتها في العملية السياسية الوطنية، شيئا غير مشروعا. فقد لا تتفق مصالح هذه الشركات مع مصالح الدولة المضيفة. وقد تعكس سياسات هذه الشركات مصالح الدولة الام. ونتيجة لهذه الاسباب، فقد منعت العديد من الدول هذه الشركات من المشاركة في النشاطات السياسية فيها.

تحمل المشاركة السياسية للشركات متعددة الجنسيات في طياتها دلالة وفي بعض الاحيان حقيقة التحدي للسياسة الوطنية، اضافة الى ان تلك الشركات تسخر العديد من الموارد لنشاطاتها السياسية، حيث ان مواردها المالية والهيكلية الدولية يمكن اعتبارها ادوات سياسية قوية. ويمكن لهذه الشركات ان تستمد قوة كبيرة من علاقاتها مع حكومة الشركات الام. ان الاستثمار في الدول الجنوبية يتركز وفقا للدولة الام، فالاستثمارات الامريكية على سبيل المثال مسيطرة في امريكيا اللاتينية، في حين ان الشركات الفرنسية مسيطرة في المستعمرات الفرنسية السابقة في شبة الصحراء الافريقية، وكثيرا ما تلعب هذه الشركات دورا سياسيا مهما وقويا في الدولة الام، وان قدرة الشركات المتعددة الجنسات في ممارسة الضغط على الحكومة الام لاتخاذ بعض الاجراءات واتباع سياسات خارجية محددة للتأثير على الحكومات المضيفة لهذه الشركات، تضيف الى الاختلال القائم بين حكومات العالم الثالث والشركات المتعددة الجنسيات.

وفي الختام ونتيجة لوضع هذه الشركات القوى داخل اقتصاديات العالم الثالث، بالمقارنة مع حكومات العالم الثالث فان لديها القدرة في التأثير على الكفاءة الاقتصادية والرخاء وان تؤثر في سياسات الدول الجنوبية المضيفة لها.

والسؤال الان هو كيف استخدمت هذه الشركات قوتها.

يدعي المؤيدون للاستثمارات الخارجية بان لها تأاثيرا ايجابيا على التطور الاقتصادي لدول الجنوب ، لان مثل هذه الاستثمارات تعمل على ملء فجوات الموارد في الدول النامية وتحسن من نوعية عوامل الانتاج . واحد المساهمات الهامة هو رأس المال ، ولدى الشركات المتعددة الجنسيات القدرة للحصول على الموارد المالية الغير متاحة لدول الجنوب من خلال رأس مال الشركات وقدرتها على الوصول الى اسواق رأس المال الدولية . وتشير الأرقام الى ان معظم تدفقات رأس المال الى الدول النامية تأتي من الاستثمارات الخارجية . ففي عام ١٩٧٠ ، بلغت تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة الى الدول النامية حوالي (٤) بليون دولار او (١٨٪) من مجموع تحويلات الموارد الى الدول النامية . ومع حلول عام ١٩٨١ ، زادت قيمة تدفقات الاستثمارات الى (١٦) بليون دولار والتي تمثل (١٥٪) من مجموع التدفقات الى الدول النامية . وتضيف الشركات متعددة الجنسيات عوائد من العملات الاجنبية الى الدول النامية من خلال تأثير التجارة .

اولا : ان المهارات التسويقية الفريدة للشركات متعددة الجنسيات ومنتجاتها التنافسية ، تستطيعان خلق الصادرات مما ينتج عنه زيادة في عوائد العملات الاجنبية للدول المضيفة . وتعمل صناعة المنتجات للسوق المحلية، بدلا من استيرادها من الخارج ، على حفظ العملات الأجنبية .

ثانيا : فجوة الموارد التي تعمل الشركات متعددة الجنسيات ، حسب رأي المؤيدين للاستثمارات الخارجية ، هي التقنية «التكنولوجيا» حيث تسمح الشركات متعددة الجنسيات للدول الجنوبية ، بالاستفادة من برامج التطوير والابحاث المعقدة التي تقوم بها هذه الشركات لتوفير التقنيات للدول التي ماكان لها ان تصل الى مثل هذه التقنيات . وبذلك تعمل هذه التقنيات على تحسين كفاءة الانتاج وتشجيع النمو والتطور .

ثالثا : حسب رأي المؤيدين للاستثمارات الخارجية ، فان هذه الاستثمارات تحسن نوعية العامل في دول الجنوب لانها تقدم المهارات الادارية المطلوبة والتي تعمل على تحسين الانتاج وعلى خلق فرص العمل وتدريب العمال .

واخيرا يؤكد المؤيدون بان للشركات متعددة الجنسيات اثر ايجابي على الرخاء كما هو الحال على كفاءة الانتاج. ويعتقدون بان خلق فرص العمل وتوفير المنتجات الجديدة والافضل وبرامج تحسين الصحة والمسكن والتعليم للعمال والمجموعات المحلية، كل ذلك يحسن من مستوى المعيشة في دول العالم الثالث.

لكن وجهة النظر الايجابية هذه حول دور الشركات متعددة الجنسيات في النمو والكفاءة والرخاء قد واجهت تحديات من بعض النقاد للشركات المتعددة الجنسيات، ويؤكدون بان هذه السياسات التي تم تبينها لانها افضل السياسات للشركات التابعة او للدولة المضيفة، ولذلك فان هذه الشركات تستغل الدول النامية وتبقي على التبعية. ويبين النقاد بان الشركات متعددة الجنسيات لا تجلب رأس المال الى الجنوب وانها لا تأتي برأس مال اجنبي كما يؤكد مؤيدوا هذه الشركات.

ففي الغالب يتم تمويل الاستثمارات الاجنبية مع الدولة المضيفة وليس برأس مال اجنبي. فعلى سبيل المثال، حصلت الشركات التابعة الامريكية والعاملة في امريكيا اللاتينية بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٨ على (٨٠٪) من مجموع حاجاتها التمويلية من السوق المحلية من خلال الاقتراض او من العوائد المالية الاضافية. ووفقا لاراء هؤلاء النقاد، فان للتمويل المحلي من قبل الشركات متعددة الجنسيات اثارا ضارة اخرى. فنتيجة لقوة هذه الشركات، كثيرا ما تملك حق وصول امتيازي لمصادر رأس المال المحلي. ولديها القدرة على المنافسة بنجاح مع اصحاب الاعمال المحليون واعاقتهم. اضافة الى ان مثل هذا التمويل كثيرا مايستخدم لامتلاك الشركات الوطنية القائمة.

وتبين احدى الدراسات حول الاقتصاد المكسيكي، بان هناك ٤٣٪ من الشركات الامريكية متعددة الجنسيات قد دخلت المكسيك بامتلاكها للشركات القائمة وان ٨١٪ من هذا الشركات كان مملوكا من قبل لافراد مكسيكيين. وفي البرازيل هناك ٣٣٪ من الشركات الامريكية متعددة الجنسيات بدأت تعمل في البرازيل عن طريق امتلاك الشركات المحلية. ومع نهاية العقد السادس وبداية العقد السابع، كانت الشركات المملوكة تمثل (٥٠٪) من مجموع الشركات متعددة الجنسيات التابعة في البرازيل، وان (٦٣٪) من هذه الشركات كانت مملوكة في السابق لبرازيليين.

ويعتقد بعض النقاد بان الاستثمارات الخارجية في الدول النامية تؤدي في الحقيقة الى تدفق رأس المال الى الخارج. وان التدفقات الرأسمالية من الجنوب الى الشمال تتم عن طريق الارباح، خدمة الديون، الرسوم والضرائب والمضاربة باسعار الصادرات والواردات. وان مثل هذه التدفقات العكسية ليست نادرة او غير مناسبة في حد ذاتها، لكن مايدعيه النقاد هو ان مثل هذه التدفقات مرتفعة بشكل لايمكن تبريره. وان الارباح في الدول النامية اعلى فعليا من الارباح في الدول المتقدمة، وان معدل العائد على القيمة الدفترية للاستثمارات الخارجية المباشرة للولايات المتحدة في الدول المتقدمة بلغ (١٢,١٪) بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٨ في الوقت الذي بلغ فيه قيمة هذا العائد (٢٥,٨٪) في الدول النامية لنفس الفترة.

ويؤكد النقاد بان الارباح تمثل فقط جزءا صغيرا من العائد الفعلي للشركة الام حيث ان جزءا كبيرا من العائد الحقيقي يأتي من رسوم الترخيص وحقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة الى الشركة الام نظير استخدام التقنيات التي تسيطر عليها الشركة الام. ففي عام ١٩٧٢، بلغت نسبة الدفعات التي دفعتها الشركات الاجنبية التابعة نظير استخدامها للتقنيات حوالي ٣٠٪ من مجموع ايرادات الدخل و ٦٠٪ من مجموع الدخل المتأتي من الصناعات والتي حصلت عليه الشركات الام الامريكية.

ولا يدعي النقاد بان على الشركات التابعة ان لا تدفع تكاليف الابحاث والتطوير التي تقوم بها الشركة الام والتي تفيد في اخر الامر الشركة التابعة، لكن مايركز عليه النقاد هو ان الشركات التابعة في الدول النامية تدفع سعرا مرتفعا لايمكن تبريره ثمنا لهذه التقنيات وتتحمل حصة كبيرة غير عادلة من تكاليف الابحاث والتطوير.

ان الرقابة على احتكار التقنيات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات تمكن الشركة الام من انتزاع اجر احتكاري من الشركات التابعة لها، حيث ترغب الشركة الام في استخدام تلك القوة وان تتقاضى رسوما غير عادية لاخفاء الارباح المرتفعة وتتجنب الضرائب المحلية على تلك الارباح وحقوق الامتياز والالية الاخرى لتدفق رأس المال الى الخارج، عدا عن اخفاء الارباح وتجنب الضرائب، هي التجارة، حيث ان معظم تجارة الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسيات العاملة في الدول النامية هي عبارة عن تجارة ضمنية وكثيرا من الاحيان، تكون الشركات التابعة والموجودة في الدول النامية، ملتزمة باتفاقيات مع الشركة الام لشراء الامدادات من الشركة الام وتركز المبيعات مع الشركة الام ايضا. ولذلك فانه باستطاعة الشركة الام ان تتلاعب باسعار الصادرات والواردات الضمنية وهو سعر التحويل لمنفعة الشركة.

ويؤكد النقاد بان الشركات المتعددة الجنسيات تستخدم الية سعر التحويل للتبخيس في اسعار الصادرات والمغالاة في اسعار الواردات وبذلك يتم نقل رأس المال من الجنوب. وفي دراسة لاحدى الحالات المتطرفة بينت ام المغالاة في اسعار المستوردات الدوائية في كولومبيا بلغ ثلاثة بلايين دولار. ان التأثيرات العكسية لعدم الرسملة سوف تكون محدود اذا ماساهمت الشركات متعددة الجنسيات في التنمية المحلية. لكن النقاد يؤكدون بان مثل هذه المساهمات سوف تكون محدودة او عكسية وان التقنيات ليست نعمة كبرى على دول الجنوب كما يدعي ذلك المؤيدون للشركات المتعددة الجنسيات. والنقد الاخر هو ان استيراد التقنيات سيعيق تطوير قدرات التقنية المحلية. وهناك مشكلة اخرى وهي ملائمة التقنية، حيث انه وبالرغم من ان بعض الاستثمارات الخارجية دخلت الجنوب للاستفادة من ميزة الايدي العاملة الجنوبية الوفيرة ولذلك ساهمت في حل مشكلة العمالة الا ان هناك بعض الشركات متعددة الجنبسيات جلبت معها تقنيات متقدمة وذات كفاءة رأسمالية تم تطويرها في الدول المتقدمة ولصالح تلك الدول وان مثل هذه التقنيات لا تساهم في حل مشكلة البطالة في الدول النامية. ويؤكد النقاد ايضا على ان الشركات متعددة الجنسيات لاتفيد العمالة الجنوبية فقط تقوم تلك الشركات بمساهمة قليلة بالعمال وبعدم تشجيع اصحاب العمل المحليين على المنافسة معها في الاسواق المحلية لرأس المال عن طريق امتلاك الشركات القائمة وباستخدام مدراء اجانب بدلا من تدريب المواطنين المحليين وبتشغيل العمال المحليين المهرة بعيدا عن اوطانهم. واخيرا فان المنافع التجارية من الشركات متعددة الجنسيات محدودة للغاية حسب رأي النقاد وذلك بتقييد الممارسات التجارية. وقد تتضمن الاتفاقيات المكتوبة بين الشركة الام وبين الشركات التابعة لها على بعض الفقرات التي تقيد الصادرات وتطلب من الشركات التابعة ان تنتج فقط للسوق المحلي. وان سياسة الادارة ايضا قد توقف الانتاج الاضافي وتسويقه.

ويؤكد النقاد في الختام على ان الشركات متعددة الجنسيات تخلق نموذجا مشوها وغير مرغوب فيه من النمو غالبا ماتؤدي هذه الشركات الى خلق معوقات متطورة جدا ولا تساهم في التوسع الاقتصادي. وتستخدم هذه المعوقات تقنيات ذات كثافة رأسمالية والتي توظف عدد قليلا من السكان المحليين وتملك الامدادات الخارجية وليس داخليا وتستخدم اسعار امدادات التحويل واتفاقيات التقنيات في سبيل تجنب الضرائب وارسال العائدات المالية الى الدولة الام. ومن مفاهيم الرخاء فان فوائد المعوقات تصبح حقا شرعيا للدولة الام ولجزء صغير من الشعب المضيف المتحالف مع الشركات متعددة الجنسيات. وليس فقط ان هذه المقعوات لا تساهم في التطوير المحلي لكن غالبا ماتعيق مثل هذا التطوير وبكلمات اخرى

فان اقتصاد المعوقات يتطور على حساب الاقتصاد المحلي وبالنتيجة على حساب الرخاء المحلي ويعمل على امتصاص رأس المال المحلي وابعاد رأس المال من الدولة المضيفة وتدمير اصحاب العمل المحليين وتخلق طلبات استهلاك غير ملائمة والتي تحول الانتاج بعيدا عن الاساليب المرغوبة اجتماعيا واقتصاديا.

وبالرغم من الدراسات العملية التي تبحث في الاثر الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية فانه من الصعب التوصل الى استنتاج عام او محدد حول التأثير الشامل للشركة متعددة الجنسيات على التطور. وتختلف درجة تأثير الاستثمارات الخارجية من دولة الى اخرى ومن شركة الى اخرى او من مشروع الى اخر.. وتوضح بعض الدراسات التأثير المفيد للاستثمارات الخارجية المباشرة ويوضح البعض الاخر الاثار الضارة لهذه الاستثمارات وان الاثر الرئيسي للنقد الجديد حول الشركات متعددة الجنسيات وجد من اجل تغيير حقيقة السياسة للاستثمارات الخارجية في الدول النامية، ولم تعد الدول تقترض تلقائيا لان الاستثمارات الخارجية ستعمل على تحسين التطور وبدلا من ذلك فان هذه الحكومات حاولت تنظيم هذه الاستثمارات لكي تقدم افضل المكافئات للاقتصاد المضيف.

الاجراءات السياسية الوطنية

تبين الشواهد بان الشركات متعددة الجنسيات قد تدخلت في الاجراءات السياسية للدول المضيفة وقد اتخذت الشركات متعددة الجنسيات اجراءات قانونية وغير قانونية داخل الدول المضيفة لتؤيد الحكومات الصديقة وتعارض الحكومات الغير صديقة، لكي تحصل على معاملة ايجابية للشركة ولكي تقلق المحاولات الهادفة الى تقييد النشاطات المشركة. وقد انشغلت تلك الشركات في النشاطات القانونية مثل التبرع للاحزاب السياسية، ومحاولة كسب وتأييد النخبة المحلية وللقيام بحملات العلاقات العامة، وانشغلت ايضا تلك الشركات في نشاطات غير قانونية مثل التبرعات الغير مشروعة للاحزاب السياسية وتقديم رشوات الى المسؤولين المحليين ورفض الاذعان لقوانين الدولة المضيفة وانظمتها. واستخدمت هذه الشركات طرقا خارجة عن القانون مثل المقاطعات الدولية من اجل ممارسة الضغط على الحكومات الغير صديقة. واستخدمت هذه الشركات قوتها ايضا في سياسات الدولة الام للحصول على سياسات خارجية مؤيدة لمصالح هذه الشركات. وساعدت هذه الشركات في تشكيل وجهة نظر عالمية حرة، والتي حاولت حكومة الولايات المتحدة تطبيقها منذ الحرب العالمية الثانية والتي تؤيد الاستثمارات الخارجية المباشرة.

وقد عملت هذه الشركات من اجل تشريع محدد مثل تعديل «هيكن لودبر» والذي يمكن حكومة الولايات المتحدة من قطع المساعدات الى اية دولة تؤمم الاستثمارات الامريكية بدون تعويض، ومؤسسة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار والتي تقدم الضمانات حول الاستثمارات الخارجية في العديد من الدول الجنوبية. وعمل هذا التشريع على حماية الاستثمارات الخارجية وعادة تربط بين مصالح الشركات وبين مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وفي بعض الاوقات، فان الشركات متعددة الجنسيات قد ذهبت الى ابعد من التصديق للحصول على دعم حكومي لمعارضتها للانظمة السلبية في الدول المضيفة.

ولم تقف الشركات متعددة الجنسيات عند التدخل في تشكيل سياسات الحكومة للدولة الام، بل تعداه الى ان تصبح هذه الشركات، ادوات تلك السياسة. وتضمن هذا النشاط دعم مالي رئيسي يمتد من الاستثمار الى العمل كقناة للمساعدات الخارجية. على سبيل المثال فان قرار حومة الولايات المتحدة الذي اتخذته عام ١٩٥٠ اعفاء شركات النفط باستثناء دفعات الملكية من الضرائب الامريكية، وكان هذا القانون بمثابة اداة استخدمتها السلطة التنفيذية، لتحويل المساعدات الى دول الشرق الاوسط المنتجة للنفط، في الوقت الذي قد لا يكون من السهل الموافقة على هذه المساعدات من مجلس النواب.

ان احد الامثلة المشهورة ذات السمعة السيئة لتدخل الشركات متعددة الجنسيات في سياسات الدولة المضيفة واحد الامثلة التي توضح التهديد السياسي التي تملكه الشركات متعددة الجنسيات كان هو تدخل شركة التلفون والتلغراف الدولية في تشيلي بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٢، بمنع انتخاب سلفادور الندي كرئيس لجمهورية تشيلي، وعندما تم انتخابه الى السلطة، فان الشركات متعددة الجنسيات رتبت عملية خلعة عن الحكم. وفي هذه الاثناء لم تلجأ شركة التلفون والتلغراف الدولية بمفردها الى العديد من النشاطات الغير قانونية او الغير شرعية، لكن حاولت ايضا ان تدخل حكومة الولايات المتحدة في نشاطات علنية وسرية ضد الرئيس (الندي) وطلبت حكومة الولايات المتحدة من هذه الشركة ان تعمل كوكيل لسياستها في المنطقة.

ان الاستثمار الرئيسي لشركة التلفون والتلغراف الدولية في تشيلي، والسبب الرئيس وراء تدخلها السياسي كان شركة «تشيلتيكو» التي تعتبر شركة تلفونات مربحة حيث قيمتها شركة التلفون والتلغراف الدولية بمبلغ ١٥٣ مليون دولار. وكان لدى شركة التلفون والتلغراف

الدولية بعض المخاوف من ان «تشيلتيكو» سيتم تأميمها دون تعويض اذا فاز المرشح الماركسي «سلفادور الندي» في الانتخابات الرئاسية في تشرين عام ١٩٧٠. وكنتيجة لذلك قدمت شركة التلفون والتلغراف الدولية، الاموال اللازمة للصحف التشيلية المحافظة والمعادية للرئيس «الندي» وحاولت هذه الشركة ايضا دون نجاح ان تحصل على مساعدة وكالة المخابرات المركزية الامريكية في تقديم الاموال للمرشح المنافس، لكن عندما فاز سلفادور الندي بالانتخابات، عملت هذه الشركة مع وكالة المخابرات المركزية الامريكية على عدم استقرار الحكومة الجديدة. وقامت هذه الشركة بوضع برنامج للفوضى الاقتصادية والسياسية يتكون من ثمانية عشرة نقطة تم الموافقة عليه من قبل الحكومة الامريكية والشركات متعددة الجنسيات التابعة لها. وقد تضمن هذا البرنامج، منع المساعدات التمويلية الخاصة والعامة، ومقاطعة النحاس التشيلي، تأخير تسليم الوقود وتأخير عمليات نقل الاسلحة الخفيفة والذخائر. والقيام بحملة دعائية مضادة للرئيس الندي ودعم نشاطات وكالة المخابرات المركزية الامريكية. وفي اذار من عام ١٩٧٢، ادت تقارير الصحف لشركة التلفون والتلغراف الدولية ومحاولاتها لخلع الرئيس الندي، ادت ال تحقيق قام به مجلس الشيوخ الامريكي والذي اوضح مدى التدخل الذي قامت به هذه الشركة. وفي اليوم التالي، الغت حكومة الندي المفاوضات مع شركة التلفون والتلغراف الدولية والخاصة بالتعويض لشركة «تشيلتيكو» وفي الحادي عشر من ايلول عام ١٩٧٣، تم عزل الرئيس الندي بانقلاب عسكري.

ولا يعتبر تدخل شركة التلفون والتلغراف الدولية في السياسات التشيلية مثالا مميزا لسلوك الشركات متعددة الجنسيات في الدول الاجنبية، وبكل تأكيد، فان معظم الشركات متعددة الجنسيات لا تتبع سياسات قاسية في تدخلها، لكن هناك امثلة كافية من التدخل تبين ان الشركات متعددة الجنسيات في وضع يمكنها من ممارسة التأثير السياسي، وقد تستخدم هذا الوضع لتشجيع ماتشعر بانه في مصلحتها، وفي هذا المفهوم، فان الشركات متعددة الجنسيات تشكل تهديدا حقيقيا لاستقلال التدابير السياسية لدول الجنوب.

قـــوى التغيـــر

ان ممارسة الشركات متعددة الجنسيات لقوتها، ليست بظاهرة جديدة، ومع ذلك فقد عملت معظم الحكومات الجنوبية على تشجيع الاستثمارات الخارجية، وفرضت بعض القيود الجديدة على عمل المستثمرين الخارجيين في دولهم. وفي السنوات الاخيرة قامت العديد من الدول الجنوبية بانتقاد الشركات المتعددة الجنسيات، وقام البعض الاخر بتغيير سياسات

الباب المفتوح التي يمارسها. وتوجد اسباب التغيير في سياسات هذه الدول نتيجة للتحسن الذي طرأ على مركز المساومة لهذه الدول، وحدث تغيير في اتجاهات النخبة الحاكمة نحو الاستثمار الخارجي، كاستجابة للضغوط الشعبية الجديدة. وادت قوى التحديث الى تحرك سياسي للعديد من المجموعات ورجال الاعمال والعمال والطلاب والفلاحين، وحتى لموظفي الحكومة الذين يقومون الان بتقديم المطالب التي ستشكل مواقف الحكومات نحو الشركات متعددة الجنسيات، واحد هذه المطالب هو الاستقلال السياسي والاقتصادي. وكانت الشركات متعددة الجنسيات هدفا ملائما ومنطقيا للنقد القومي الجديد، واصبح الشعور القومي الذي تطور في نهاية العقدين الخامس والسادس، قوة هامة في تغيير مواقف النخبة، وان فضائح التدخل السياسي للشركات متعددة الجنسيات في سياسات دول الجنوب قد اثار غضب الشعوب الجنوبية، وادى الى تعاظم الرأي العام المضاد للشركات متعددة الجنسيات. ولعبت فضيحة شركة التلفون والتلغراف الدولية دورا حافزا هاما في تحريك الرأي العام ضد الشركات متعددة الجنسيات، وادت الظواهر المبدئية الى ان يقوم مجلس الشيوخ باجراء تحقيق في سلوك الشركات متعددة الجنسيات بشكل عام، والتي اظهرت العديد من الشواهد الاخرى لتدخل هذه الشركات في السياسة وان الدعاية لشركة التلفون والتلغراف الدولية وتشيلي، ادت ايضا الى تزايد الاحتجاجات الجنوبية الموحدة ضد الشركات متعددة الجنسيات والى ان تقوم الامم المتحدة بالتحقيق مع هذه الشركات. وادت عملية التجديد والتحرك السياسي الى نوع اخر من المطالب الشعبية والتي اثرت على الشركات متعددة الجنسيات، وهي مطالب لتحسين الرخاء الاقتصادي والنقل والعمل ولاتباع هذه الضغوطات الجديدة، وللاحتفاظ بقوتهم السياسية، فقد اتجهت النخبة الجنوبية الى شركات متعددة الجنسيات. وعلى ضوء حكم النخبة، تعتبر الشركات متعددة الجنسيات موردا غنيا لتحقيق المطالب الشعبية. وقد استجابت النخبة الحاكمة في الجنوب، والتي فيها العديد ممن يرأسون حكومات غير مستقرة، للضغوطات الشعبية الجديدة، وفي المقابل استخدمت النخبة هذه الضغوطات لصالحها افضل استخدام.

والعامل الاخرى الذي عمل على تغيير مواقف النخبة، كان التحليل الاقتصادي الانتقادي الجديد. ولحين ظهور هذا النقد، اكدت معظم التحاليل الاقتصادية على ان الشركات متعددة الجنسيات، تعتبر قوة ايجابية في النمو الاقتصادي. وقد اظهرت البيانات الجديدة بان الاثار الضارة للاستثمارات الاجنبية قد اثرت في المفاهيم حول اهمية النخبة.

وحدث التغير الثاني في مهارات دول الجنوب والسبب الاخر لتغيير قوة الدولة المضيفة مادعاه احد المحللين بالمنحنى التعليمي للدولة المضيفة، ونظرا للرغبة والضرورة السياسية لدى الدول المضيفة في رقابة الاستثمارات الخارجية، فقد بحثت تلك الدول في امكانيات تطوير المهارات والخبرات الضرورية لادارة الاستثمارات الاجنبية، وبدأت دول العالم الثالث تدريجيا بتدريب الكوادر الضرورية ذات المهارات القانونية المالية وادارة الاعمال من اجل مراقبة وتشغيل الشركات التابعة للشركة متعددة الجنسيات.

ومثال ذلك كانت الحالة، على سبيل المثال، مع صناعة النحاس في تشيلي وصناعة النفط في جميع ارجاء العالم. وان اي ارتقاء في اتجاه المنحنى التعليمي قد يمكن الدول الجنوبية من توليد واستخدام البيانات الخاصة بعمليات الشركات متعددة الجنسيات ولوضع قوانين مؤثرة، ولتشغيل هذه الشركات اذا تم تأميمها، عندما يتم تأميمها فعلا.

والبعد الاخر لتغيير قوة المساومة لدى الدول الجنوبية هو زيادة الشكوك، وقد بين المحللون بان من الواجب وضع تمييز بين وضع الدول المضيفة المساوم مع المستثمر القادر والمتمكن وبين وضعها في المساومة مع المستثمر الذي قام باستثمارات ناجحة وهامة في الدول المضيفة. فعندما تحتاج الدولة الى استثمار فانها تكون في وضع مساومة ضعيف. وكثف المستثمرون الخارجيون الشكوك حول نجاح العملية المشتركة وتكلفتها النهائية. ولتجاوز هذه الشكوك ولجذب الاستثمارات الخارجية، فان على الدول المضيفة اتباع سياسات استثمارية متساهلة. لكن اذا ماتم البدء بالاستثمارات الخارجية وحالفها النجاح، فان هناك تغييرات في علاقة المساومة وتزداد قوة الدولة المضيفة وتتمتع الدولة المضيفة حاليا بسلطات تشريعية فوق الموجودات القيمة للشركات متعددة الجنسيات. ومع تضاءل الشكوك، تبدأ الدول المضيفة بالندم والامتعاض من السياسات المتساهلة السابقة والاتفاقيات وان نجاح العملية سيقود الدولة المضيفة الى محاولة تعديل الاتفاقيات مع المستثمرين الخارجيين في الوقت الذي اضعف الالتزام المالي للشركة ومصالحها، اضعف وضع المساومة لديها، واضعف قدرتها على مقاومة الشروط الجديدة للعملية.

والعامل الأخير للتغيير، هو زيادة التنافس حول فرص الاستثمار في دول الجنوب. حيث يعني تزايد اعداد المستثمرين الخارجيين والدول مع الشركات متعددة الجنسيات. ولدى دول الجنوب بدائل اكثر لاختيار المستثمرين الخارجيين.

وهناك اهمية لهذا البدائل على مستوى المستثمر الفرد، حيث تسمح بمنافسة اكبر، ولذلك تمنح شروطا افضل للدولة المضيفة. وهذه البدائل مهمة ايضا في كونها تسمح للدول الجنوبية بتجنب تمركز الاستثمارات القادمة من احدى دول الشمال التقليدية المسيطرة. ولذلك، على سبيل المثال، فقد اظهرت الشركات متعددة الجنسيات اليابانية كبدائل للشركات الامريكية في امريكيا اللاتينية، وظهرت الشركات الامريكية كبدائل للشركات الفرنسية في افريقيا. ومع تزايد قوة المساومة للدول النامية المضيفة. فقد اظهرت العديد من الشركات متعددة الجنسيات ليونة اكبر في تعاملها مع شعوب الدول النامية واصبحت المشاريع المشتركة وتقاسم الانتاج واتفاقيات المساعدات الفنية شائعة بشكل كبير، واصبحت العديد من الشركات متعددة الجنسيات تقبل في اقل من نسبة الاغلبية في ملكية الشركات التابعة في الدول النامية. لكن كان هناك قبل عام ١٩٥١، (١٧٪) من الشركات التابعة الامريكية مملوكة للاقليات و ٣٨٪ من الشركات التي تم تأسيسها بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥، كانت من هذا النوع. واظهرت الشركات التي تأسست في دول اخرى ليونة اكبر وكانت الاقلية تملك فقط ١٥٪ من الشركات الموجودة في اوروبا قبل عام ١٩٥١ والشركات الاخرى ٢٩٪. ومع نهاية العقد السابع كانت النسبة حوالي ٤٩٪ و ٨٢٪ على التوالي.

ادارة الدول النامية
للاستثمـارات الخارجيــة

ان قوى التغيير التي ذكرناها سابقا، ادت الى محاولات الدول الجنوبية لادارة الاستثمارات الخارجية لبناء قدرات وطنية لتنظيم الشركات متعددة الجنسيات لكي تعمل على ايجاد تجانس بين نشاطات الشركات متعددة الجنسيات وبين الاولويات الوطنية. وكما تم شرحه سابقا، فقد اثمرت محاولات الدول الجنوبية في ايجاد ادارة دولية للشركات متعددة الجنسيات. ونظرا لعدم رغبة كل من حكومات الدول المضيفة وحكومات الشركات الام في التنازل عن اية قوى تنظيمية، فقد تم تحديد التنظيم والتعاون الدولي الخاص باقامة منتديات للدعاية ومؤسسات لجمع المعلومات. وبالرغم من بعض التقدم في محاولة لمركز الامم المتحدة للشركات متعددة الجنسيات من اجل وضع قانون السلوك الدولي. وان المفاوضات كانت صعبة للغاية، وهناك شكوك حول مدى قوة هذا القانون. وان المحاولة الحقيقية لفرض الرقابة على الشركات

متعددة الجنسيات ستأتي على وطني او اقليمي، كما هو الحال في محاولة «السوق الانديزية المشتركة» نسبة الى جبال الانديز. وكانت معظم المحاولات الجنوبية المعلن عنها لادارة الشركات متعددة الجنسيات عبارة عن تأميم للشركات التابعة المحلية. وان حكومة البيرو على سبيل المثال قامت بتأميم شركة البترول العالمية وعدد من البنوك وصناعة الاسماك وزيت الاسماك، واستولت تشيلي وزامبيا على مصانع النحاس وقامت العديد من الدول المنتجة للنفط بتأميم تلك الصناعات لديها.

وبالرغم من جدوى التأميم، الا انه ليس الطريق الوحيدة للادارة الجنوبية، او الاتجاه السائد للمحاولات الجنوبية نحو السيطرة. وتبحث معظم الدول النامية الاستثمارات الاجنبية وعن الفوائد الاقتصادية المرتبطة بهذه الاستثمارات. وفي الحقيقة فان التراجع الاقتصادي والعجز في ميزان المدفوعات خلال العقد الثامن، ادى الى ان تبدو حكومات الدول النامية اكثر تأييدا للاستثمارات الخارجية المباشرة. ولتؤكد على ان الاستثمارات الخارجية ستأتي بهذه الفوائد الى اقتصادياتها باقل التكاليف ولذلك سوف تساهم في التطور الاقتصادي واكثر اهمية من التأميمات المدوية الصيت، هو تشريع قوانين الاستثمار الخارجية وتبني سياسات اقتصادية جديدة للاستثمار الاجنبي وخلق نظم بيروقراطية جديدة لادارة هذه القوانين والسياسات الجديدة. وكانت اهداف هذه المحاولات الادارية هي تنظيم الاستثمار وفي نفس الوقت جذب رأس المال، التكنولوجيا والمهارات الاجنبية للتطوير القومي.

وتم استخدام عدد كبير من التقنيات التنظيمية والحوافز الايجابية لمواجهة هذه الاهداف، واحد وسائل الرقابة هو تنظيم دخول الاستثمارات الجديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة حاليا، حيث تمد قوانين الاستثمار الجديدة والقطاعات التي يسمح للاستثمارات الخارجية بها. وتم الاحتفاظ بالمصارف والاتصالات والنقل والمنافع العامة لتبقى ملكية وطنية.

وفي السبعينات، حاولت السوق الانديزية المشتركة وان لم تكن ناجحة، اقامة قطاعات متحفظ عليها. وفي القانون الموحد للاستثمارات الخارجية في السوق الانديزية المشتركة، فان القطاعات المتحفظ عليها، مغلقة ليس فقط في وجهة الاستثمارات الخارجية الجديدة بل ايضا في وجهة الاستثمارات الخارجية القائمة. وكان على الشركات التي تدير القطاعات المتحفظ عليها ان تعرض مالا يقل عن ٨٠٪ من اسهمها للبيع للمستثمرين الوطنيين وعلى كل حال، نجحت الهند بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٠ بتنفيذ برنامج شامل كان الهدف منه

خفض الملكية الاجنبية في اكثر من ٤٠٠ شركة وباستخدام قوانين صرف العملات فان الحكومة الهندية، طلب تقليص الملكية الاجنبية الى ٧٤٪ ، ٥٠٪ و ٤٠٪ معتمدة بذلك على طبيعة ونشاطات الشركات. وتم تنفيذ المتطلبات عن طريق طرح الاسهم للاكتتاب العام للشعب الهندي.

وتم فرض قيود على كمية المساهمة التي يستطيع الاجانب الاحتفاظ بها في الشركات المحلية، على سبيل المثال فان قانون الاستثمارات الاجنبية لعام ١٩٧٧ في المكسيك يحدد المساهمة الاجنبية والرقابة الادارية في المشاريع الجديدة بما يعادل ٤٩٪ .

وبالرغم من القيود المفروضة على المساهمات وعلى القطاعات، فان الحكومات تعمل على تشجيع اشكال جديدة من المشاركة الاجنبية مثل المشاريع المشتركة، اتفاقيات للتأجير، اتفاقيات ادارية وترتيبات تسليم مفتاح لاستبدالها بملكية الاغلبية. وكان الهدف هو ترتيب الربطات التمويلية للاستثمارات الخارجية لنقل التقنية والمهارات الادارية ولفصل قدرة الوصول للاسواق من المساهمة والرقابة.

ولدى الدول المضيفة ايضا اكتسابات منتظمة، وهناك العديد من الدول التي تتجه نحو منع الشركات المتعددة الجنسيات من الاستيلاء على الشركات الوطنية فالمكسيك مثلا تتطلب تمويلا مسبقا قبل السماح للمستثمر الاجنبي بامتلاك ٢٥٪ من اسهم رأس المال او ٤٩٪ من الموجودات الثابتة لاية شركة وطنية، واعطاء المستثمرين المكسيكيين فرصة الشراء بدلا من الاجانب.

وكان الوسائل الاخرى للرقابة التي قامت الدول النامية باختيارها، تهدف لتنظيم سلوك الشركات متعددة الجنسيات بعد دخولها للبلاد. ومنعت بعض الدول بما فيها دول السوق الانديزية المشتركة الشركات المتعددة الجنسيات من اخراج الارباح ورأس المال الى الخارج وبعض الدول الاخرى، كالمكسيك، اشرفت على اتفاقيات التأجير والتقنيات وتطلب بعض الدول الاخرى تسجيلا وقدرة مالية كبيرة لمثل هذه المعلومات مثل هيكلية رأس المال والتقنيات المستخدمة والقيود على استخدامها وسياسات اعادة الاستثمار والتقنية الثالثة للرقابة لا تعتمد على القيود بل الحوافز الايجابية. وتم استخدام الاغراءات مثل ميزات الضرائب والاعفاءات في مجالات جيدة او لاستخدام تقنيات حديثة من اجل الاستثمار في الصناعات التصديرية وفي اقاليم الدول النامية ولزيادة منافسة الصناعات، وقد اعتمدت البرازيل على مثل هذه الشركات متعددة الجنسيات.

والتقنية الرابعة هي دعم الصناعة الحكومية، وكانت المشاريع الحكومية في عديد من الصناعات ذات القيود المرتفعة، تعتبر البديل الوطني الفعلي الوحيد للاستثمارات الخارجية.. وفي كل من البرازيل والمكسيك، على سبيل المثال، تم تشكيل الشركات الحكومية في الصناعات الاساسية كصناعة النفط، الصلب، التمويل، الخدمات والنقل، وادى التركيز على الصناعة الحكومية كاستراتيجية لتوازن الاستثمارات الخارجية، ادى الى زيادة الاقتراض من البنوك التجارية الاجنبية لانفاقها على الصناعة الوطنية. وكان التدفق الكبير في اقتراض الدول النامية وفي ديونها نتيجة للاستراتيجيات الجديدة لبعض الدول النامية من اجل مواجهة الشركات متعددة الجنسيات. وقد بين احد المحللين انه عند تطبيق مثل هذه الاستراتيجيات فان الدول النامية تستبدل احد اشكال التبعية الاقتصادية بشكل اخر. وفي بعض الصناعات مثل الطاقة النووية والمواد الخام، والتي تكون فيها القدرات الوطنية محدودة، تتعاون الشركات متعددة الجنسيات مع الدول النامية لتشكل اما هيئات حكومية او هيئات متعددة الجنسيات شبه حكومية، والتي قد تقدم بديلا للاستثمار الخارجي المباشر.

والتقنية الاخيرة الخاصة بالرقابة، كانت اتحاد المنتجين، حيث حاول العديد من مصدري المواد الخام، خصوصا النفط، النحاس والبوكسايت، ان يديروا الشركات المتعددة الجنسيات لزيادة الاسعار وزيادة الحصة الوطنية من الارباح والملكية الوطنية ولحد الان، كانت منظمة الدول المصدرة للنفط، الاتحاد الوحيد الذي يستخدم هذه التقنية بنجاح.

وقد تختلف المحاولات الحقيقية لادارة الشركات متعددة الجنسيات من خلال التأميم او قوانين وسياسات جديدة تختلف من بلد الى اخر وداخل الدول نفسها ومن صناعة لأخرى ويعتمد الاختلاف في بعض الحالات على الخصائص المحددة للسياسات الداخلية، مثل التاريخ القديم او سلوك الاستثمار الخارجي او المفاهيم السائدة وعلى مدى التحرك داخل بعض المجموعات، لكن السياسة لا تحد بشكل رئيسي السياسات المحلية، وهناك عاملين محددين رئيسيين اكثر شيوعا، احدهما مستوى نمو الدولة والاخر عمر ذلك الاستثمار.

واقترح احد المحللين بان اتفاقيات الامتياز للمواد الخام تمر في اربعة مراحل، والتي يمكن تبنيها لشرح تذبذبات السياسة الاستثمارية داخل دول الجنوب.

اولا : في الوقت الذي تبحث فيه الدولة المضيفة عن استثمارات اجنبية وضعف مركزها التساومي، فان على تلك الدول اتباع سياسات اكثر مرونة من اجل جذب الاستثمارات وغالبا ماتكون سياسات الباب المفتوح مثل حوافز الضريبة والاستثناءات من قيود الواردات.

ثانيا : عندما تنجح الاستثمارات الخارجية تبدأ باجبار المستثمر على التقيد بالقوانين العامة مثل الضرائب، استخدام الارض، وقوانين ممارسات العمال.

ثالثا : ومن اجل تحسين الفوائد الاقتصادية الوطنية، فان الحكومات تحاول تطوير الروابط بين المستثمر الخارجي والاقتصادي المحلي الخاص، وفي مثل هذه المرحلة، فقد تجبر الحكومات المستثمرين الاجانب على استخدام الموردين المحليين او تدريب العمال المحليين.

رابعا : تسعى بعض الحكومات للاستيلاء على امتيازات الملكية للشركة، وتسعى هذه الحكومات لملكية حقيقية للاسهم او تصبح منخرطة في عمليات صنع القرار التجاري في تلك الامور مثل الاسعار والتوريدات.

وهناك العديد من الدول النامية التي لا تزال في مراحل مبكرة من هذه الدورة التجارية، وان معظم دول امريكيا الوسطى وشبه الصحراء الافريقية ومعظم آسيا (هونكونج، ماليزيا، سنغافورة، تايون) لا تزال تحاول جذب الاستثمارات الاجنبية وتقوم تلك الدول بفرض قليل من القيود وتقديم الكثير من الحوافز.

وتحاول بعض الدول المتقدمة خلق روابط مع الحكومات المحلية. وان بعض الدول مثل البرازيل، الفلبين، اندونيسيا، باكستان، غانا، نيجيريا لا تزال ترحب بالاستثمارات الاجنبية لكنها تطبق بعض القيود مثل تحديد المساهمة الاجنبية في بعض القطاعات وتطلب الموافقة المسبقة والمتطلبات الخاصة باستخدام الامدادات المحلية.

اخيرا، فان هناك بعض الدول مثل المكسيك، البرازيل واعضاء السوق الانديزية المشتركة، والهند في المرحلة الاخيرة من الدورة التجارية، وتبحث هذه الدول عن كيفية الحصول على رقابة الملكية او صنع القرار الخاص بالشركات الاجنبية وان هذه الدول هي التي فرضت قوانين لرقابة دخول وتنظيم سلوك الشركات متعددة الجنسيات وتعتبر هذه الدول متطورة نسبيا، ولديها تجربة طويلة مع الاستثمارات الاجنبية ولذلك تعتبر في مركز مرتفع على المنحنى التعليمي، ولديها القدرة على وضع وفرض الانظمة الخاصة بالاستثمارات الاجنبية. وفي جميع المراحل، كان هناك تذبذبات هامة لبعض الصناعات. وبعض الدول في المراحل المبكرة كمعظم الدول العربية المنتجة للنفط، تفرض قيودا على المواد الخام واستثمارات الخدمات العامة وتخضع هذه الاستثمارات لتحكم اكبر في بعض الدول التي قطعت شوطا كبيرا في الدورة التجارية. وتظهر هذه المعاملة لقدم الاستثمارات ولشمول التوجيه الوطني ولكونها استثمارات سياسية حساسة متصلة بالحالة الاولى للتراث الوطني الغابر والحالة الثانية لتعلقها بخدمات حساسة للسيادة الوطنية والامن.

ومن ناحية اخرى فقد تتبع بعض الدول المتقدمة في الدورة التجارية سياسات الباب المفتوح لبعض السياسات الجديدة. وعلى سبيل المثال، فان دول السوق الانديزية المشتركة تسمح باعفاء بعض الصناعات من القطاعات وشروط المشاركة، فقد استبدلت المكسيك على سبيل المثال حصصها لتضعها في مؤسسات تستثمر في اقاليمها الاقل تطورا.

ومع ان القوانين والسياسات الجديدة، ضرورية، الا انها مؤشر غير كاف لزيادة تحكم دول الشمال. وتبقى هناك قيودا مهمة لقدرة الحكومات في ادارة الشركات المتعددة الجنسيات، ويمكن تلخيص هذه القيود كالاتي: ـــ

اولا : ان ادارة نظام الاستثمارات بحاجة الى الخبرة والمعلومات لجعلها مؤثرة وكما لاحظنا، فان بعض الدول حصلت على مستوى معين من الخبرة لمراقبة وتنظيم الاستثمارات الاجنبية. واسست تلك الدول الهياكل البيروقراطية الضرورية لتطبيق القوانين الجديدة وتبحث عن معلومات جديدة لتأسيس هذا التحكم؟ ويبقى الامر غير جليا حيث ان الكوادر الجديدة والهياكل البيروقراطية ستكون على مقدرة لتتماشى مع الشركات المتعددة الجنسيات، حيث ان هذه الشركات لا تزال تملك العمالة وطرق المعلومات عن نشاطات الشركة، والذي يخول الشركات المتعددة الجنسيات لخفض تأثيرات القيود.

ثانيا : تكمن المشكلة الثانية في القدرة على التأكد من تحويل صنع القرار من الشركة المتعددة الجنسيات الى الحكومة المضيفة او شركاتها الوطنية. وتستمر بعض الشركات التابعة بالاعتماد على الشركة الام في مواردها مع ان الشركة التابعة تخضع للنظام الوطني وحتى الملكية الوطنية. وتداخل الشركات التابعة في الهيكل العالمي الاكبر للشركة الام، يبقى عقبة امام فرض قوانين وسياسات جديدة.

ثالثا : ان قدرة الشركات المتعددة الجنسيات على التدخل في عملية السياسة الداخلية او توريط حكومات هذه الشركات في اهدافها. فعندما فرضت حكومة هندوراس على سبيل المثال، ضريبة على صادرات الموز، قامت شركة الانواع المتحدة «سابقا الفواكه المتحدة» قامت برشوة احد اعضاء الحكومة لخفض الضرائب. اما شركة التلفون والتلغراف العالمية، فقد قامت باعمالها الشريرة ردا على مقترحات التأميم.

وتعتمد الشكوك الاخيرة بخصوص التأثير الحقيقي للقوانين والسياسات الجديدة، تعتمد على اتجاهات النخبة الحاكمة في الدول الجنوبية. وبالرغم من الغوطات الشعبية والتغيرات الظاهرية في مواقفهم وسياساتهم، الا ان الالتزامات الحقيقية للجنة الحاكمة في الدول

الجنوبية في مجال الاستثمارات الخارجية لاتزال قيد الاختبار . وخصوصا مع تردد الشمال ونقص تدفقات المساعدات للجنوب ، فان بدائل الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، اصبحت اقل تعددا ، وقد تكون حكومات الدول النامية محجمة عن منع اي نوع من الاستثمارات الجديدة المتوفرة .

وفي الواقع فان احد الحلول المقترحة والطويلة الاجل ، لديون العالم الثالث ، هو تشجيع اكبر لتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة بدلا من الاقتراض من البنوك التجارية او حتى تحويل القروض المستحقة الى نوع من انواع المشاركة . بالاضافة الى انه من غير المعروف هوية المنتفعين من ادارة الشركات متعددة الجنسيات .

فهل تجمع النخبة الحاكمة في دول الجنوب بين نظام الشركات المتعددة الجنسيات واعادة توزيع الدخل القومي ؟؟

او ان ذلك النظام سينتفع ويزيد من سلطة وثروة جزء صغير من سكان دول الجنوب ؟؟

وهل تؤدي ادارة الشركات متعددة الجنسيات ليس فقط الى نظام اقتصادي دولي جديد ، بل ايضا الى نظام وطني جديد ؟؟

الجزء التاسع

الفصـل التاسـع

البترول وقوة اتحاد المنتجين

في الوقت الذي اصبح فيه الجنوب اقل اهمية بالنسبة لدول الشمال، واصبح التذمر والغضب قدر الدول النامية، ظهرا فجأة شعاع من الامل. ففي عام ١٩٧٣ قامت الدول الجنوبية المصدرة للنفط باجراء تغييرات جذرية على نظام التبعية وزيادة ليس فقط العوائد الاقتصادية، بل ايضا قوتها السياسية، واصبحت استراتيجية منظمة الدول المصدرة للبترول «الاوبك» والتي تعتبر اتحادا للمنتجين، الامل الجديد للدول النامية.

نظام الاعتماد على البترول الدولي

كان النظام الدولي للبترول، والذي تم اسقاطه بواسطة المنتجين، مسيطر عليه منذ ايامه الاولى من قبل عدد قليل من شركات البترول العالمية وهي ماعرفت «بالشقيقات السبع»، خمسة شركات امريكية وهي إكسون، شركة نفط كالفورنيا، موبيل، الخليج، تكساكو، وشركة بريطانية واحدة هي برتش بتروليم وشركة اخرى هي، انجلو ــ دوتش.

لقد بدأ الاحتكار الدولي للنفط قبل الحرب العالمية الاولى في الولايات المتحدة عن طريق شركة «ستاندرد اويل ترست»، وبعد ذلك انتشر في جميع انحاء العالم. وهناك قليل من الشركات التي اتبعت طريق الشركة الامريكية سالفة الذكر، قد حققت مكاسب في السيطرة على صناعة البترول المحلية، وذلك بتطوير الدمج الرأسي وبواسطة السيطرة على التوريدات، النقل، التكرير والعمليات التسويقية، وتم تعزيز هذا الدمج الرأسي برقابة تقنيات التنقيب عن البترول وتكريره.

بدأت شركات البترول الكبرى في القرن التاسع عشر، بالتحرك للخارج، ومع مواردها المتعددة، بدأت في السيطرة على الامدادات الاجنبية بشروط افضلية جيدة. ومع ذلك فقد تم تهديد المركز الجيد لهذه الشركة في سنوات مابعد الحرب العالمية الاولى وذلك عن طريق

المنافسة الهدامة. وللمحافظة على سيطرتها تبنت شركات البترول الدولية سياسة تعاونية احتكارية والتي تتمثل في السيطرة على الامدادات، وتقاسمت الشركات السبع من خلال المشاريع المشتركة وفي بعض الاحيان تقسيم هذه المصادر بتطويع اتفاقيات صريحة وواضحة. والسيطرة على اسواقها ووافقت هذه الشركات على تقسيم الاسعار وتحديد الاسعار الدولية والتمييز ضد الغرباء. ولقد لعبت حكومات الشركات السبع دورا مساعدا في تلك المحاولات وقد عملت السيطرة السياسية للقوى الاستعمارية الشمالية على الاقاليم المنتجة للنفط، عملت على تسهيل عمليات الشركات، فاندونيسيا مثلا كان مسيطرا عليها من قبل شركات المانية والشرق الاوسط وشمال افريقيا من قبل الشركات البريطانية والفرنسية اما فنزويلا فمن قبل الولايات المتحدة.

وبعيدا عن الاجواء السياسية والعسكرية الايجابية، عادة ماتتخذ الحكومات خطوات واضحة لدعم شركات البترول التي يمتلكها مواطني هذه الدول. وبموجب اتفاقية «سان ريمو» مع فرنسا عام ١٩٢٠، حاولت الحكومة البريطانية ان تحدد امتيازات البترول في انيسوبوتاما لشركات فرنسية وبريطانية وبعد ذلك، قدمت الحكومة الامريكية مساعدة كبرى للشركات الامريكية العاملة في فنزويلا وبالنتيجة دعمت الحكومة الامريكية الشركات الامريكية العاملة في العراق والخليج العربي على حساب الشركات البريطانية، واصبحت الدول النامية تساوم من موقع ضعف نتيجة لمواجهتها لشركات بترول عملاقة والتي تسيطر على التقنية وقوة الوصول الى الاسواق والتي تعمل بدعم قوي من حكوماتها المحلية القوية. وعندما اضيفت قوة هذه الشركات الى الشكوك حول نجاح مشروعات النفط وامكانية وجود المصادر البديلة للتموين، اصبحت علاقة المساومة اكثر تشويها وتحريفا. وكنتيجة لذلك وفي مقابل دفع مبالغ صغيرة لحقوق الامتياز الى حكومات الدول المضيفة، سيطرت شركات البترول الدولية على معظم انتاج وبيع بترول دول العالم.

وطرأ تحول بسيط في هذا النظام اثناء العقد الذي تلى الحرب العالمية الثانية، والتغير الوحيد هو ظهور اعتماد اقتصاديات والاسواق المتقدمة على البترول المستورد واصبح البترول المرتفع ثمنا نسبيا اثناء العقد الخامس، المصدر الرئيسي للطاقة في الدول المتقدمة، واصبحت دول اوروبا الغربية واليابان من اكبر مستوردي البترول في العالم وفي الولايات المتحدة فقد اصبحت الولايات المتحدة من المستوردين الرئيسيين للبترول في العالم، والاكثر ملاحظة في فترة مابعد الحرب مباشرة هو تغيير موقف الدول المضيفة.

فمع تنامي الوطنية وظهور الوعي بفجوة التطور، نشأت مواقف معادية نحو الشركات السبع ومع هبوط الشكوك حول نجاح المشاريع النفطية وعدم رضى الدول عن شروط الاتفاقيات التي تم التفاوض بشأنها بموجب علاقات مساومة غير متساوية، كل ذلك عمل على تطوير سياسات اكثر عدائية. وفي تلك السنين، نجحت حكومات الدول المضيفة في اجراء تعديلات على اتفاقيات الامتياز التي تم التفاوض بشأنها قبل الحرب، اولا كانت فنزويلا اثناء الحرب وبعد ذلك العربية السعودية عام ١٩٥٠ واخيرا قامت دول الشرق الاوسط المنتجة للبترول باجراء مفاوضات حول الاتفاقيات مع الشركات الكبرى واعادت تلك الدول بيان اسس دفعات الملكية والامتياز وفرضت ضريبة دخل على عمليات البترول الاجنبية. وقامت تلك الدول بوضع مبدأ ثوري في ذلك الوقت، وهو ان حقوق الامتياز الجديدة اضافة الى الضرائب سوف تؤدي الى تقسيم الارباح بنسبة ٥٠٪ بين الشركات والحكومات المضيفة لها. وكنتيجة لذلك ارتفعت ارباح الدول المضيفة بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت حصة العربية السعودية من ثمن البرميل الواحد من (١٧) سنت عام ١٩٤٦ الى (٨٠) سنت عام ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧.

وبالرغم من هذه التغيرات في اعتماد دول الشمال ومشاركة دول الجنوب في الارباح، استمرت الشقيقات السبع في سيطرتها على نظام البترول الدولي، حيث سيطرت هذه الشركات على معظم احتياطيات البترول في العالم باستثناء الدول الشيوعية، وعلى الانتاج الرئيسي والتكرير والنقل والتسويق. وبهذه الوسائل كان بمقدور الشركات السبع ان تتحكم في اسعار البترول. وقد بيّن استمرار سيطرة الشقيقات السبع جزئيا على قدرة هذه الشركات في الحفاظ على قوتها الاحتكارية.

وتم ايقاف تمزق المتنافسين في عمليات مضاربة، وخاصة انتاج النفط الخام، ثم ايقافهم عن طريق سيطرة الشركات الكبرى من خلال اتفاقيات امتياز في العديد من المناطق الغنية بالبترول وعن طريق منح قروض طويلة الاجل لاستخراج البترول وتطويره في المناطق التي لا تديرها الشركات الكبرى. ومنع الغرباء ايضا من منافسة الشقيقات السبع في التكرير، النقل، وعمليات التسويق. ونظرا لعدم امتلاك المتنافسين لامدادات البترول الخام فقد كان عليهم شراء هذه الامدادات من الشركات الكبرى. ونظرا لرغبة الشركات الكبرى في الحصول على ارباح عالية، فقد فرضت اسعار مرتفعة للبترول الخام، بالمقارنة مع الانتاج النهائي فقد كان هناك ارباح ضئيلة لاتجاه عمليات هذه الشركات والتي شجعت على عدم دخول المتنافسين.

ان قدرة محتكري النفط على توجيه اسعار البترول لما فيه مصلحتهم قد تم تسهيلها عن طريق الطلب على البترول. حيث ان هذا الطلب غير مرن اطلاقا، على الاقل في المدى القصير، نظرا لعدم وجود بدائل في الوقت الحاضر ونظرا لصعوبة تخفيض الاستهلاك وان الزيادة في اسعار البترول لا تؤدي الى انخفاض الطلب عليه بشكل كبير. ولذلك فاذا كان بمقدور الشركات ان تحافظ على اسعار مرتفعة للبترول، فانها قد لاتحسن بالضرورة في مقادير المبيعات، ولذلك فستستمر الشركات في جني ارباح عالية. وبالفعل فهذا ما نجحت في تحقيقه الشقيقات السبع، فقد احتفظت تلك الشركات برقابتها على العرض وذلك لطرد المنافسين وتعاونها فيما بينها لحصر التوريد في سلسلة من المشاريع التعاونية: مثل اتفاقيات الانتاج المشترك والتكرير واتفاقيات العرض والشراء طويلة الاجل والملكية المشتركة لانابيب البترول والتسويق المشترك خارج الولايات المتحدة، منعت التنافس في الاسعار.

والاكثر متعة في هذا المجال، ان الدول المتقدمة قابلت الاسعار المرتفعة فوق المستوى الذي كان سائدا في ظل ظروف مناسبة، بمواجهة قليلة. وتم اخماد المعارضة الاوروبية لخفض الاسعار بالرغبه في حماية صناعة الفحم المحلية لان انخفاض اسعار البترول ستزيد من استهلاكه ويهدد بذلك صناعة الفحم وعمال مناجم الفحم، وتم توازن المعارضة الامريكية بالاهتمام في صناعة النفط المحلية، وايضا في القوه السياسية للشقيقات الامريكية الخمس. وكان سعر البترول الامريكي اكثر ارتفاعا من سعر البترول الاجنبي ويحتاج المنتجين المحليين الى الحماية من الانخفاض في الاسعار العالمية للبترول من اجل البقاء على قيد الحياه. ولذلك فان مصالح الشركات المحلية وشركات البترول الامريكية الدولية قد دعمت سعرا مرتفعا بالمقارنة مع تكلفة الانتاج. واخيرا دعم التدخل السياسي من قبل الصناعة والحكومات المحلية للشركات سيطرة الشقيقات السبع.

واحد الامثلة الواضحة لمثل هذا التدخل قد حدث في ايران في بداية الخمسينات. فبعد اعادة التفاوض حول اتفاقيات الامتياز بعد الحرب العالمية الثانية، بحثت الحكومة الايرانية عن اتفاقية جديدة مع شركة البترول الايرانية البريطانية، والتي كانت السلف لشركة (بريتش بتروليوم)، وعندما نتقطعت المباحثات بين الحكومة الايرانية والشركة في عام ١٩٥١، اعلنت الحكومة الايرانية برئاسة رئيس الوزراء محمد مصدق تأميم موجودات شركة البترول الايرانية البريطانية في ايران. ونشطت بعد ذلك الحكومة البريطانية كمحام للشركة، والتي كانت تملك جزءا كبيرا من اسهم هذه الشركة. وذهبت الحكومة البريطانية لحد فرض عقوبات

اقتصادية ومالية على ايران ، وهددت بالتدخل العسكري . وقد فرضت العقوبات البريطانية والحظر المفروض على البترول الايراني من قبل الشركات الكبرى الدولية ، قيودا سياسية واقتصادية شديدة على حكومة محمد مصدق ، ومع تفاقم النزاع السياسي الداخلي الموجود اصلا حول دور الشاه ، حاولت الحكومة الامريكية اولا التوسط بين بريطانيا وايران ، لكنها عندما فشلت المحاولات العديدة ورفض ايران للعرض الاخير الذي اعتبرته الولايات المتحدة عادلا ومعقولا ، انقلبت الولايات المتحدة ضد «مصدق» . وفي آب من عام ١٩٥٣ ، تم خلع محمد مصدق بواسطة معارضيه بما فيهم الشاه وبمساعدة وكالة المخابرات المركزية وتم بعد ذلك التفاوض حول امتياز جديد . وبذلك انتهى الضغط السياسي من الشركات ومن الحكومات المستهلكة للنفط .

قــوى التغيـيـر

هناك العديد من الحوادث التي غيرت في اخر الامر قوة شركات البترول الدولية واجبرت اولا الدول المنتجة ومن ثم الدول المستهلكة على تغيير اعتمادها على الشركات السبع واولى هذه التغيرات كان في البنية الاحتكارية لصناعة البترول العالمية ، وازداد التنافس في التكرير والتسويق نظرا لزيادة مصافي التكرير التي قامت ببنائها الشركات الخاصة والعامة . وفي نفس الوقت ، اصبح التنافس حول امتيازات التنقيب واستخراج البترول الخام اكثر شدة . ومع بداية عام ١٩٥٤ عندما انضم عدد قليل من الشركات الامريكية الى التجمع الايراني ، ظهرت عدة شركات جديدة وبنشاط جديد على مسرح البترول الدولي . وبدأت الشركات التي لم يكن لها نشاطات عالمية ، مثل الشركات الامريكية الخاصة والاوروبية واليابانية والفرنسية والشركات الحكومية الايطالية ، بدأت في البحث عن امتيازات في الاقاليم القائمة والجديدة المنتجة للبترول ، فقد ذهبت تلك الشركات الى الجزائر ، ليبيا ونيجريا ، وكانت هذه الشركات ناجحة في عملها .

وفي عام ١٩٥٢ انتجت الشركات السبع الكبرى ٩٠٪ من انتاج البترول الخام خارج امريكيا الشمالية والدول الشيوعية ، لكن في عام ١٩٦٨ ، بلغت هذه النسبة ٧٥٪ فقط ، وحدثت تغيرات ايضا في سيطرة الشركة على الاسعار . وان زيادة التنافس حول التوريدات يعني زيادة في الانتاج ، ومع نهاية العقد الخامس ، فان نمو الانتاج قد سبق النمو في السكان ، ولم يعد باستطاعة الشقيقات السبع المحافظة على سعر النفط حسب المستوى القديم له .

جدول ٩ــ١ موازين النفط العالمية ١٩٧٣ــ١٩٨٤

(بملايين البراميل يوميا)

	1973	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الدول المستوردة للنفط									
الانتاج	31.1	31.7	30.6	31.5	27.8	23.8	19.8	18.5	19.5
الاستهلاك	1.0	1.8	2.0	2.2	2.4	2.7	2.9	3.1	3.2
التسويات	0.5	0.6	0.3	0.7	0.7	0.6	0.6	0.4	0.3
صافي الصادرات	29.6	29.3	28.3	28.6	24.7	20.5	16.3	15.0	16.0
الدول النامية الاخرى									
صافي مصدري النفط									
الانتاج	2.8	4.6	5.3	5.8	6.4	6.7	7.3	7.5	7.7
الاستهلاك	2.2	3.2	3.4	3.6	3.8	4.0	4.1	4.1	4.2
التسويات	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	—	0.1	0.1	0.1
صافي الصادرات	0.5	1.3	1.8	2.1	2.4	2.7	3.1	3.3	3.4
مستوردي البترول المكرر									
الانتاج	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.7	1.9	2.1	2.3
الاستهلاك	5.3	6.4	6.7	7.1	7.1	6.9	6.8	6.8	6.9
التسويات	—	0.1	0:2	0.1	0.1	0.1	—	—	—
صافي الصادرات	3.8	5.0	5.4	5.7	5.7	5.3	4.9	4.7	4.6
الدول الصناعية									
الانتاج	13.8	13.3	14.1	14.7	14.8	14.8	15.2	15.6	15.9
الاستهلاك	39.7	39.8	40.6	40.9	37.8	35.4	33.6	32.8	33.6
التسويات	−0.3	0.1	−0.8	−0.1	−0.4	−1.0	−1.4	−1.3	−1.0
صافي الواردات	25.6	26.6	25.7	26.1	22.6	19.6	17.1	15.9	16.7
مستوردي النفط	23.2	25.6	25.0	26.0	22.9	20.3	18.1	17.2	18.2
مصدري النفط	2.4	1.0	0.7	0.1	−0.3	−0.7	−1.0	−1.3	−1.5
الدول الاخرى									
الانتاج	9.1	11.4	11.9	12.2	12.5	12.5	12.6	12.7	12.7
الاستهلاك	7.8	9.6	10.1	10.3	10.7	10.7	10.7	10.7	10.7
التسويات	0.1	—	—	—	—	−0.1	—	—	—
صافي الواردات	1.2	1.8	1.8	1.9	1.8	1.9	1.9	2.0	2.0
مستوردي النفط	2.5	3.4	3.5	3.6	3.6	3.6	3.5	3.6	3.6
مصدري النفط	−1.3	−1.6	−1.7	−1.7	−1.8	−1.7	−1.6	−1.6	−1.6
عناصر التنظيم									
مجموع الاستهلاك	56.0	60.8	62.8	64.1	61.8	59.7	58.1	57.5	58.6
التغير النسبي			*3.3*	*2.1*	*−3.6*	*−3.4*	*−2.7*	*−1.0*	*1.9*
اجمالي تجارة النفط		0.8	0.8	0.8	0.6	0.2	−0.7	−0.3	0.1
التماثل المنسوب									
افتقار التحول المصدر		−0.1	−0.1	—	−0.4	−0.5	−0.3	−0.1	
اخــرون		0.9	0.9	0.8	1.0	0.7	−0.4	−0.2	

المصدر : صندوق النقد الدولي ١٩٨٤ ص ١٢٩.

ومع تعاظم الزيادة في العرض، فقد فرضت الولايات المتحدة حصصا على استيراد النفط الخارجي، وتم البدء في هذه الحصص عام ١٩٥٨ بشكل ظاهري لحماية الامن القومي. وكان هناك ضرورة لحماية السوق الامريكية من النفط الخارجي ذو السعر المنخفض وذلك لضمان الانتاج المحلي والكفاءة الذاتية الوطنية. في الحقيقة، ان مثل هذ الحماية، خدمت المصالح الاقتصادية للمنتجين المحليين الامريكيين الذين ماكان لهم ان يستمروا بدون الحماية . وايضا مصالح الشركات الامريكية الخمس والتي تملك ايضا مصادر توريد محلية. وكان اثر الحصص لايقاف السوق الامريكية من استيعاب الامدادات الجديدة من النفط المنتج في الخارج. كنتيجة لذلك خفضت شركات البترول الدولية عام ١٩٥٩، ١٩٦٠ الاسعار المرتفعة للبترول والذي يمثل السعر الرسمي الذي تحسب على اساسه الضرائب. واعتبر هذا القانون الحافز الرئيسي لاتخاذ اجراء حكومي ضد الشركات البترولية، في الوقت الذي عملت فيه التغييرات الهيكلية في صناعة البترول الدولية على اضعاف سيطرة الشقيقات السبع، فان التغيرات في الدول المنتجة للبترول عملت على تحسين وضع هذه الدول التنافسي مع الشركات وان العوامل التي حسنت بشكل عام من مركز الدول المضيفة بالمقابل مع المستثمرين الخارجيين الذين يعملون في الدول المنتجة للبترول هي تغير مواقف النخبة وتحسين المهارات وتقليل الشكوك والكثرة من البدائل.

فقد ظهرت اهمية زيادة البدائل في الامتيازات التي تم التفاوض بشأنها مع شركات البترول الدولية الجديدة. وقد قدم ظهور المشاركين الجديد، الكثير من البدائل للدول المنتجة، ولذلك زاد من قوة الحكومات المضيفة على المساومة. وتمكنت الحكومات المضيفة من الحصول على نسب اكبر من العوائد المالية وعلى احتيطيات للاجراءات الغير مستغلة من الامتيازات. وكنتيجة لاعادة المفاوضات زادت الدول المنتجة للنفط من عائداتها المالية، وبدأت بتجميع احتياطيات هامة من العملات الصعبة، فعلى سبيل المثال، ارتفع مجموع الاحتياطات الرسمية بين عامي ١٩٦٤، ١٩٧٠ الخاصة بالدول الرئيسية المصدرة للبترول وهي الجزائر، اندونيسيا، ايران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، العربية السعودية، ترنداد وتوماغو وفنزويلا، ارتفعت من ٢,٨٧ بليون دولار الى ٥,١٧ بليون دولار وفي عام ١٩٧١ ارتفع الرقم الاخير الى ٨,١٨ بليون دولار، علاوة على ان هذه الاحتياطيات قد تركزت في عدد قليل من الدول خاصة ليبيا والعربية السعودية. وكان الهدف من الاحتياطيات النقدية هو ان تستطيع الدول المنتجة للبترول مواجهة الخسارة قصيرة الاجل في العائدات التي قد تكون ناتجة عن فرض الحظر او عن تخفيض الانتاج من اجل زيادة الاسعار او الحصول على

امتيازات اكبر من الشركات ومن الدول المستهلكة للبترول. وقد حسن التنسيق من المركز التنافسي للدول المضيفة، والذي عجل بهذا التنسيق هو انخفاض الاسعار في عامي ١٩٥٩، ١٩٦٠.

ونظرا لان العائدات الضريبية، يتم تحديدها بالسعر، فان الدول المصدرة للبترول كانت منزعجة من هذه الاجراءات الفردية. ولذلك وفي ايلول من عام ١٩٦٠، اجتمعت خمسة دول كبرى من الدول المصدرة للبترول وهي العراق، ايران، الكويت، العربية السعودية وفنزويلا، في بغداد لمناقشة اوضاع شركات البترول، وفي هذا الاجتماع قررت الدول الخمسة، تأسيس منظمة «الدول المصدرة للبترول» «OPEC» لحماية اسعار البترول وللحفاظ على مداخيل دولهم المالية.

وفي العقد الاول لهذه المنظمة ازداد عدد الدول الموقعة من خمسة الى ثلاثة عشرة عضوا ويمثلون ٨٥٪ من مجموع صادرات البترول في العالم. وبالرغم من سيطرة اعضاء منظمة الاوبك على سوق البترول الدولي، الا ان هذه المنظمة افتقرت الى قوة المساومة مع الشركات البترولية، وتعتمد امكانية منظمة الاوبك للتأثير على الاسعار او على مداخيل الحكومات، تعتمد على قدرة اعضائها في التنسيق لخفض الانتاج وزيادة الاسعار. وبالرغم من محاولة الاوبك، الا انها لم توافق على برامج خفض الانتاج وظهرت الاوبك خلال العقد السابع كقوة واداة فعالة للدول المنتجة. وكان التغيير الاخير والهام في الاقتصاد السياسي الدولي للبترول هو الوضع المتغير للدول الغربية المستهلكة، ومع زيادة اعتماد تلك الدول على البترول كمصدر رئيسي للطاقة ومع تناقص المصادر المحلية من البترول في الولايات المتحدة، اصبحت الدول المتقدمة تعتمد بشكل كبير على البترول الخارجي، وخاصة من الشرق الاوسط وشمال افريقيا. ومع حلول عام ١٩٧٢، حصلت اوروبا الغربية على مانسبته ٦٠٪ من الطاقة التي تحتاجها من البترول المستورد. وتشكل امدادات البترول ٧٣٪ من احتياجات اليابان من الطاقة وان معظم هذا البترول جاء فعليا من الخارج حتى الولايات المتحدة اصبحت اكثر عرضة للاستيراد. ففي عام ١٩٧٢ كانت نسبة النفط المستخدم تمثل ٤٩٪ من مجموع الطاقة التي تحتاجها الولايات المتحدة، وقد استوردت الولايات المتحدة حوالي ثلثي هذا النفط من الخارج.

واصبح كل من الشرق الاوسط وشمال افريقيا، بالنسبة لاوروبا الغربية واليابان يمثلان المصدر الرئيسي لواردات تلك الدول من البترول. ففي عام ١٩٧٢، بلغت نسبة واردات

اوروبا الغربية من هذه المناطق حوالي ٨٠,٤٪ وبلغت واردات اليابان ٧٨,٩٪ . وفي عام ١٩٧٢ ، اعتمدت الولايات المتحدة على مانسبته ١٤,٩٪ من وارداتها من البترول على البترول المستورد من الشرق الاوسط وشمال افريقيا، واصبحت اقتصاديات الدول المتقدمة اكثر عرضة لتهديد قطع الامدادات او تخفيضها .

وتم تأكيد امكانية السقوط هذه عن طريق تضائل التأثير السياسي لحكومات هذه الدول في المناطق المنتجة للبترول ، وفي غياب سياسات الطاقة الفردية او المشتركة لمواجهة اية تلاعب في امدادات البترول . وان مايمكن ملاحظته هو التحسن التدريجي الذي طرأ على قوة المساومة للشركات الثلاث الكبرى في السوق النفطي . وقد ضعف بشكل ملحوظ ، مركز الشركات البترولية ومركز اقتصاديات الاسواق المتقدمة في الوقت الذي قوي فيه مركز الدول المنتجة للبترول خاصة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

عملية التغيير
من المفاوضات الى القوة الاحادية

جرت خلال العقد السادس بعض التغيرات الطفيفة في هيكلة قوة البترول الدولية ، لكن من خلال سلسلة الامتيازات ، نجحت الدول المنتجة للبترول في زيادة عائدات حكوماتها ، ولم تعد الاسعار المرتفعة للبترول ثابتة على مستوياتها قبل عام ١٩٥٩ ، لكنها لم ترتفع ايضا خلال هذه الفترة ، وبدأتْ الدول المنتجة للبترول تدريجيا بتوسيع قدرتها وتجربتها في التعاون . واهم التغيرات في هذا النظام بدأ عام ١٩٧٠ . خلال العقد السابع تمكنت الدول المنتجة للنفط وخاصة الدول العربية المنتجة من بناء موقف قوي للمساومة مع الشركات والدول المستهلكة ، وقد عملت الظروف الاقتصادية والسياسية الدولية المواتية ، اضافة الى التعاون الداخلي فيما بينهم ، عملت اولا على السيطرة على الاسعار ، وثانياً تولت مهام الملكية الحقيقية للاستثمارات البترولية .

وكان الحافز للتغيير المستقبلي هو الاجراء الذي اتخذته الحكومة الليبية ضد شركات البترول عام ١٩٧٠ . ولما كانت ليبيا تصدر مانسبته ٢٥٪ من مجموع واردات اوروبا الغربية من البترول ، فان ذلك يعطيها ميزات محددة في علاقة المساومة مع الشركات . وكان البترول الليبي ايضا مهما لبعض الشركات البترولية المستقلة والتي تعتمد بشكل رئيسي على البترول الليبي

للاسواق الاوروبية والتي عملت الاوضاع على عزلها عن الشركات الكبرى العاملة في ليبيا ولذلك منعت حدوث وضع من المساومة مع الشركات بشكل عام، ونتيجة لزيادة احتياطيات ليبيا من العملات الصعبة فقد قوى مركزها التساومي.

وبعد وصول حكومة العقيد معمر القذافي الى الحكم في انقلاب عسكري في الفاتح من ايلول ١٩٦٩، طلبت اجراء مفاوضات مع شركات البترول لزيادة الاسعار والضرائب على البترول الليبي. وعندما توقفت المحادثات، هددت الحكومة الليبية بتأميم الشركات وايقاف انتاج البترول الليبي. وكهدف رئيسي اختارت الحكومة الليبية، الشركة المهددة بالسقوط وهي «اوكسدنتان بتروليم» والتي تعتمد بشكل رئيسي على البترول الليبي في تزويد اسواق اوروبا الغربية، وانها ستفقد هذه الاسواق بدون البترول الليبي وتم فرض تخفيضات الانتاج على هذه الشركة في جزيران واب من عام ١٩٧٠، وفي ايلول من نفس العام استسلمت الشركة وتبعتها بعد ذلك باقي الشركات.

كانت التسوية الليبية اشارة لاشياء قادمة، كان اولها زيادة اسعار البترول بحوالي ٠,٣٠ دولار حيث بلغ سعر البترول الليبي ٢,٥٣ دولار للبرميل الواحد من البترول الخام وبقيت الاسعار ترتفع بنسبة (٠,٠٢) دولار سنويا لغاية ١٩٧٥ عندما بلغ السعر ٢,٦٣ دولار وكان هناك اضافة الى ذلك زيادة (٥٪) في ضريبة الدخل على البترول، وكان للخلاف الليبي مع شركات البترول اثرا بالغ الاهمية على مواقف الدول الاخرى المنتجة للبترول. حيث اظهرت امكانية سقوط الشركات وعدمَ الاستعداد عند المستهلكين الغربيين على اتخاذ اجراءات فعالة لدعم هذه الشركات. وادى ذلك الى تغيير في مفاهيم الدول المنتجة، حيث اظهرت انه يمكن زيادة عائدات الحكومة، ليس فقط عن طريق زيادة الصادرات لكن ايضا عن طريق زيادة الاسعار.

وفي كانون اول ١٩٧٠، اجتمعت منظمة الدول المصدرة للبترول «اوبك» في «كراكاس» فنزويلا واصدرت عددا من القرارات الداعية الى زيادة في اسعار البترول والى زيادة ضريبة الدخل في الدول المضيفة على ذلك البترول. وكان امل شركات البترول ان تتجنب سياسة «فرق وهاجم» من اجل الدخول في مفاوضات مع جميع الدول المنتجة للبترول للحصول على اتفاقيات مستقرة وطويلة الاجل حول الزيادة في الاسعار وفي الضرائب واستمرت حكومات الدول المستهلكة للبترول في السماح للشركات في ادارة علاقاتها مع الدول المنتجة للبترول.

وفي طهران، بدأت المفاوضات بين اوبك وشركات البترول، في كانون ثاني عام ١٩٧١، وعندما عجزت المفاوضات عن تحقيق اي تقدم في شباط من نفس العام، هددت الدول بفرض تغييرات فردية وقطع امدادات البترول عن الشركات. واجبرت هذه التهديدات الشركات على التسوية، وعملت اتفاقية طهران على رفع سعر بترول الخليج العربي من ١,٨٠ دولار الى ٢,٢٩ دولار للبرميل الواحد، لتكون هذه الزيادة سببا في التضخم المتوقع، واشترطت الاتفاقية، زيادة سنوية مقدارها (٢,٥٪) في اسعار البترول علاوة على ذلك، فقد ارتفعت الامتيازات الحكومية والضرائب من ٥٠٪ الى ٥٥٪ وفي المقابل استلمت الشركات التزاما مدته خمس سنوات حول الاسعار وعائدات الحكومة.

وفي نيسان عام ١٩٧١، تم التوصل الى اتفاقية مماثلة، لكن باسعار مرتفعة مع الحكومة الليبية في طرابلس الغرب. وبعد اربعة شهور، عندما اعلن الرئيسي الامريكي نيكسون، عدم تحويل الدولار وفرض رسوم اضافية مقدارها (١٠٪)، انهار العمود الرئيسي الذي اعتمدت عليه اتفاقية الخمس سنوات، ونظرا لان اسعار البترول محددة بالدولار، حدث هناك تغييرات في مضمون اتفاقيات طهران وطرابلس الغرب نتيجة لتغيير قيمة الدولار، وبعد اتفاقية سميث، طالبت الدول المنتجة للبترول زيادة في اسعار النفط والاستمرار في تعديلات التغييرات في اسعار الصرف، وعندها ارتفع سعر برميل البترول من الخليج العربي الى ٢,٤٨ دولار.. وبالرغم من هذا التعديل، الا ان اتفاقية الخمس سنوات والتي تم التوصل اليها في طهران اثبتت انها سريعة الزوال، ولم يمضي وقت طويل على تسوية قضية الاسعار والعوائد الحكومية، حتى ظهرت قضية المشاركة.

في عام ١٩٧٢، طلبت الاوبك عقد مؤتمر جديد لمناقشة تأميم الشركات، والذي قاومته الشركات نفسها. واكدت هذه الشركات، بانه ليس للاوبك الحق في ان تطالب باعادة النظر في نظام البترول الدولي قبل عام ١٩٧٥، لكن الاوبك اكدت بان مسألة المشاركة، كانت موضوعا جديدا كليا والذي لم يتم تغطيته في اتفاقيتي طهران وطرابلس الغرب.

وعقدت المفاوضات، وتم التوصل الى اتفاق في كانون اول ١٩٧٢ بين العربية السعودية، قطر، ابو ظبي والشركات والذي قدم اطار عمل للحكومات المنتجة للتفاوض مع شركات البترول، حول امتلاك الشركات العاملة في دولهم، وتبدأ نسبة الملكية من ٢٥٪

وتزداد تدريجيا لتصل الى ٥١٪ بحلول عام ١٩٨٢، وبدأت الدول وبشكل فردي في الدخول في مفاوضات مع اصحاب امتيازات البترول، وعقدت المفاوضات النهائية بين الدول المنتجة والشركات في تشرين اول عام ١٩٧٣، وبالرغم من بعض الانجازات، بقيت الدول المنتجة للبترول غير راضية عن النتائج، وقد فاق الطلب المتزايد على البترول في الدول المستهلكة، فاق قدراتها. وادى النقص في امدادات البترول، الى زيادة في اسعاره، ولما كان السعر قد تم تحديده في اتفاقيات الخمس سنوات، فقد كانت الشركات هي المستفيد الوحيد من زيادة الاسعار وليس الدول المنتجة. اما السبب الاخر والذي جعل الدول المنتجة غير راضية عن النتائج هو وجود محاولات من الشركات للحصول على بترول مملوك للحكومة باسعار مرتفعة عن تلك الاسعار التي تم تحديدها في اتفاقيتي طهران وطرابلس الغرب. واخيرا، فان التضخم في الغرب، والتخفيض الثاني للعملات والتعويم المتنافس للدولار، قد قلل من القيمة الحقيقية لعائدات البترول وبالرغم من التعديل الثاني للاسعار لعكس التغيرات النقدية، الا ان الدول المنتجة بقيت غير راضية عن تلك النتائج.

ان الظروف التي خلقت هذا الاستياء، قد خلقت ايضا امكانية تفاقم هذا الاستياء. وكانت الظروف الاقتصادية السائدة في صالح دول الاوبك، والطلب المتزايد والنقص في الامدادات البترولية يعني ان اسواق الدول المتقدمة عرضة للسقوط نتيجة لايقاف الامدادات البترولية من اية دولة منتجة لوحدها. ولذلك كانت تلك الدول في وضع ضعيف اثناء المفاوضات حول الاسعار. وفي ايلول ١٩٧٣، دعت منظمة الاوبك الشركات للمفاوضات، وبالفعل جاءت الشركات، وفي الثاني من تشرين اول في فينا بدأت المفاوضات، حيث طالبت الدول المنتجة بزيادة جوهرية في اسعار البترول وفي الثاني عشر من نفس الشهر طالبت الشركات بتأجيل المباحثات لمدة اسبوعين للتشاور مع حكوماتها.

وبالفعل منحت الشركات هذا التأجيل، لكن ليس لمدة الاسبوعين المقترحة، بل الى الابد فقد عززت الظروف الاقتصادية والسياسية من قدرة الدول على التفاوض وتصاعدت المطالب من الدول القوية المنتجة للبترول، وهي الدول العربية. حيث بدأت الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة قبل يومين من بدء مباحثات فينا. فقد كانت المصلحة المشتركة في دعم

القضية العربية ضد اسرائيل ومؤيديها في الدول المستهلكة، كانت قوة مهمة في وحدة الدول العربية الاعضاء في الاوبك في مواجهتها الاقتصادية مع الشركات والدول المستهلكة للبترول.

في السادس عشر من تشرين اول عام ١٩٧٣، رفع اعضاء منظمة «الاوابك» وهي منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، رفعت اسعارها للبترول الخام من جانب واحد ليصل الى (٥,١٢) دولار للبروميل، وتبع المنتجون الاخرون. وفي الثالث والعشرون من كانون اول من نفس العام رفعت منظمة الاوبك، اسعار بترول الخليج العربي من جانب واحد لتصل الى (١١,٦٥) دولار للبرميل اعتبارا من الاول من كانون ثاني ١٩٧٤.

وقد اظهرت اجراءات تشرين اول وكانون ثاني ان الدول المنتجة لاتحتاج الى التفاوض مع الشركات او الدول المستهلكة في قضايا الاسعار، وملكت هذه الدول المنتجة القوة لفرض اسعارها من جانب واحد. وبعد عام ١٩٧٣، فان اسعار البترول يتم تحديدها من قبل الاوبك بوصفها اتحادا للمنتجين.

وبدأ المنتجون التفاوض حول الاسعار فيما بينهم ولفرض تلك الاسعار على الدول المستهلكة وبدأت منظمة الاوبك في تخفيضات الانتاج للتلاعب في ظروف العرض وللحفاظ على الاسعار وكانت نفس العملية قد تم اتباعها من قبل الشركات السبع «الشقيقات السبع» في مراحل سابقة. والاكثر خطورة لبرنامج الحفاظ على الاسعار عن طريق تقليل العرض، كان دور الدول ذات الاحتياطيات الضخمة والدول الكبرى المنتجة للبترول وهي العربية السعودية ودولة الكويت، اللتان كانتا ترغبان في دعم اتحاد المنتجين لوحدهما وذلك باستيعاب جزء كبير من تخفيضات الانتاج الضرورية للمحافظة على الاسعار. ولم يكن باستطاعة الشركات ان تقاوم انتقال القوة من الشركات الى الدول المضيفة. وعملت سيطرة الاوبك الاحتكارية على البترول وظروف السوق القاسية، على حرمان الشركات من اي نفوذ في هذا المجال. علاوة على ان لدى الشركات القليل من الحوافز للمقاومة. وفي احسن الحالات ماكان باستطاعة الشركات الا ان تمرر زيادة الاسعار هذه الى المستهلكين دون المعاناة المالية الناتجة عن فقدان السيطرة على الاسعار.

واكد المنتجون على قوتهم ليس فقط من خلال قضايا الاسعار، لكن ايضا من خلال قضايا الملكية. وقد ثبت ان اتفاقية المشاركة قد زالت كما زالت اتفاقيتي طهران وطرابلس. وترجم المفهوم الجديد لقوة الاسعار، الى الرغبة السريعة للسيطرة الكاملة والملكية. وقامت كافة الدول المنتجة للبترول بتوقيع اتفاقيات مع شركات البترول تؤدي الى ملكية وطنية كاملة للشركات التابعة والموجودة في تلك الدول.

ولذلك فقدت شركات البترول، مركزها القوي كمدراء للاقتصاد السياسي البترولي الدولي وانه من الخطأ الاعتقاد بان هذه الشركات قد اختفت. فالبرغم من انه لم يعد هناك وسطاء للعرض والسعر او اصحاب الامتيازات البترولية، الا ان الشقيقات السبع بقيت تلعب دورا حيويا على مسرح البترول الدولي. وكملاك للتقنيات وللاسواق، كانت هناك حاجة لتلك الشركات، اصبح دور هذه الشركات كمقاول رئيسي لتقديم الخدمات لتلك الدول، ولاتزال منذ زمن بعيد، منذ الايام التي قامت فيها الشركات بتقسيم المناطق المنتجة للبترول بين بعضهم البعض وملكت السيطرة على بترول العالم من لاشيء تقريبا. ومع افول نجم الشركات، حاولت الحكومات الشمالية المستهلكة للبترول ان تواجه الدول المنتجة، لكن المستهلكين، على خلاف المنتجين، لم يتفقوا على سياسة مشتركة.

حاولت الولايات المتحدة ان تشكل اتحاد منتجين مضاد من اجل تدمير «الاوبك» واكد صانعوا السياسة الامريكيون على ان المعارضة الموحدة للاوبك والتهديد بالانتقام الاقتصادي او العسكري سيضعف تضامن المنتجين مما يؤدي الى انخفاض في اسعار البترول. ولتحقيق هذه الغاية، ضغطت الولايات المتحدة على دول اوروبا الغربية واليابان لحضور مؤتمر المستهلك من اجل وضع سياسة موحدة. وقد برهن هذا المؤتمر الذي عقد في واشنطن في شباط ١٩٧٤ على عدم قدرة المستهلكين للاتفاق على استراتيجية مشتركة. وفي الوقت الذي الح فيه الامريكيون على الوحدة والمقاومة، عارض كل من اليابان والدول الاوروبية، انشاء اتحاد منتجين مضاد، واشاروا بالتعاون مع الدول المنتجة. وان الجهد المشترك الذي انبثق عن هذا المؤتمر هو الاتفاق على اقامة وكالة الطاقة الدولية للعمل على برنامج طوارىء لحصص النفط وللعمل على برنامج طويل الاجل لتطوير صيغ بديلة للطاقة.

وبعد مؤتمر واشنطن ذهبت كل من الولايات المتحدة واوروبا واليابان، كل في طريقه وحاولت الولايات المتحدة تدمير وحدة الدول المنتجة وان تبعد باقي دول العالم الثالث عن منطقة الاوبك. وذلك باستمرار الضغط من اجل وحدة المستهلكين والعمل على تطوير وكالة الطاقة الدولية. وبحثت الدول الاوروبية عن ترتيبات سياسية واقتصادية ثنائية مع الدول المنتجة للبترول وقاومت قيام استراتيجيات كتل للمنتجين. وطلبت فرنسا، وهي التي رفضت الانضمام الى وكالة الطاقة الدولية. طالبت بقيام حوار بين الدول المنتجة والمستهلكة.

وفي نهاية عام ١٩٧٤، تم التوصل الى حل وسط بين الولايات المتحدة وفرنسا، وحصلت الولايات المتحدة على قبول فرنسا المتذمر لوكالة الطاقة الدولية، مع ان فرنسا رفضت الانضمام اليها. وحصلت فرنسا على موافقة الولايات المتحدة المتذمرة لدعم قيام حوار بين الدول المستهلكة والمنتجة.

واخيرا وبعد نزاعات ومباحثات، انعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي في كانون اول ٧٥ وشكل المؤتمر اعترافا، اذا لم يكن مقبولا كليا من قبل الولايات المتحدة والدول المستهلكة الاخرى، بانه ليس في مقدورهم ان يغيروا من قوة سيطرة الدول المنتجة على اسعار البترول وان افضل مايمكنهم عمله هو التنسيق والتوفيق بين المصالح المشتركة، حتى ان التنسيق ثبت بانه شيء وهمي. وفي عام ١٩٧٧ فشلت محاولات مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي لايجاد منتدى للحوار بين المنتجين والمستهلكين.

إدارة الاوبـــك

منظمة الدول المصدرة للبترول

لقد بقي نظام البترول الدولي مستقرا لمدة خمس سنوات بالرغم من بعض التغيرات التي طرأت عليه، وقد عملت منظمة الاوبك على ادارة هذا النظام وهو تحديد سعر وعرض البترول، تحت قيادة المملكة العربية السعودية. وعقدت منظمة الاوبك اجتماعات دورية لتحديد سعر البترول، لكن العربية السعودية هي التي تحدد بشكل رئيسي هذا السعر وتحدد العرض الذي يدعم هذا السعر. ان سيطرة السعودية على انتاج منظمة الاوبك اضافة الى القوة المالية لهذه الدولة، كل هذا مكنها من ان تدير اتحاد منتجي البترول كليا بمفردها، وتمتلك العربية السعودية، ثلث انتاج وتصدير منظمة الاوبك لوحدها وتسيطر على اكبر طاقة انتاجية وعلى اكبر احتياطي بترولي في العالم اضافة الى امتلاكها لاحتياطيات مالية ضخمة. ففي فترات زيادة العرض عن الطلب، كتلك التي حدثت اثناء فترة الركود الاقتصادي عام ١٩٧٥، تمكنت السعودية، وليس اتحاد المنتجين من المحافظة على سعر الاوبك باستيعابها لكميات ضخمة من التخفيضات الضرورية في الانتاج. ولم يكن اثر هذه التخفيضات يكاد يذكر، نظرا لضخامة الاحتياطيات المالية لهذه الدولة، ولان تطورها الاقتصادي الطموح وحاجاتها العسكرية سوف تكونان اكثر سهولة عندم مستويات منخفضة من الصادرات البترولية.

جدول ٩ـ٢ انتاج العالم من النفط الخام ، ١٩٧٣ـ١٩٨٤
بملايين البراميل يوميا

	1973	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الدول المصدرة للنفط	**31.1**	**31.7**	**30.6**	**31.5**	**27.8**	**23.8**	**19.8**	**18.5**	**19.5**
العربية السعودية	7.6	9.2	8.3	9.5	9.9	9.8	6.5	4.9	...
الجمهورية الاسلامية ايرانية	5.9	5.7	5.4	3.1	1.7	1.4	2.0	2.4	...
فنزويــــلا	3.4	2.2	2.2	2.4	2.2	2.1	1.9	1.8	...
اندونيسيـــا	1.3	1.7	1.6	1.6	1.6	1.6	1.3	1.4	...
نيجيريـــا	2.0	2.1	1.9	2.3	2.0	1.4	1.3	1.3	...
الامارات العربية المتحدة	1.5	2.0	1.8	1.8	1.7	1.5	1.3	1.1	...
العـــراق	2.0	2.5	2.9	3.6	2.8	1.2	1.2	1.1	...
ليبيـــا	2.2	2.1	2.0	2.1	1.8	1.2	1.2	1.1	...
الجزائـــر	1.1	1.2	1.2	1.2	1.1	1.0	1.0	1.0	...
الكويـــت	3.0	2.0	2.1	2.5	1.7	1.1	0.8	1.1	...
عُمـــان	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	...
قطـــر	0.6	0.4	0.5	0.5	0.5	0.4	0.3	0.3	...
انتاج وسائل الغاز الطبيعي	0.3	0.4	0.4	0.5	0.6	0.7	0.7	0.6	...
الدول النامية الاخرى									
مصدري النفط المكرر	2.8	4.6	5.3	5.8	6.4	6.7	7.3	7.5	7.7
المكسيـــك	0.5	1.1	1.3	1.6	2.1	2.6	3.0	3.0	3.0
الصيـــن	1.1	1.9	2.1	2.1	2.1	2.0	2.0	2.1	2.1
مصـــر	0.2	0.4	0.5	0.5	0.6	0.6	0.7	0.7	0.8
ماليزيـــا	0.1	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4
آخـــرون	0.9	1.1	1.2	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.4
مستوردي النفط	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.7	1.9	2.1	2.3
الارجنتيـــن	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5
البرازيـــل	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.4
الهنـــد	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.4	0.5	0.6
رومانيـــا	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3
آخـــرون	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	0.6	0.6
الدول الصناعية	**13.8**	**13.3**	**14.1**	**14.7**	**14.8**	**14.8**	**15.2**	**15.6**	**15.9**
الولايات المتحدة	11.0	9.9	10.3	10.2	10.2	10.2	10.3	10.3	10.2
كنـــدا	2.1	1.6	1.6	1.8	1.8	1.6	1.6	1.6	1.6
بريطانيـــا	—	0.8	1.1	1.6	1.7	1.8	2.1	2.3	2.6
النرويـــج	—	0.3	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.6	0.7
استراليـــا	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
آخـــرون	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4
الدول الاخرى	**9.1**	**11.4**	**11.9**	**12.2**	**12.5**	**12.5**	**12.6**	**12.7**	**12.7**
الاتحاد السوفيتي	8.6	11.0	11.5	11.8	12.1	12.2	12.3	12.4	12.4
آخـــرون	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3
المجمـــوع	**58.3**	**62.5**	**63.4**	**65.7**	**63.0**	**59.5**	**56.8**	**56.4**	**58.1**

المصدر : صندوق النقد الدولي : توقعات الاقتصاد الدولي ، واشنطن ، صندوق النقد الدولي ١٩٨٤ ، ص ١٣٠ .

الاحتياطيات المثبتة للنفط الخام والغاز الطبيعي والفحم في نهاية عام ١٩٨٢

	النفط الخام بلايين البراميل	الغاز الطبيعي تريليون قدم مكعب	الحم ملايين الاطنان المترية
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية			
الولايات المتحدة	30	204	190,900
كنـدا	7	97	4,400
النرويـج	7	58	NA
المجموعة الاوروبية وبريطانيا	14	25	45,000
المانيا الغربية	NEGL	6	34,500
الدول الاخرى			
الجزائر	9	111	NA
البرازيل	1	2	900
الاكوادور	1	4	0
مصـــر	3	7	NEGL
الهنـد	3	15	13,100
اندونيسيا	10	30	200
ايـران	55	483	200
العـراق	41	29	0
الكويـت	64	30	0
ليبيـا	22	22	0
المكسيـك	57	75	1,500
نيجيريـا	17	32	100
عُمـان	3	3	0
قطـــر	3	62	0
العربية السعودية	162	117	0
جنوب افريقيا	0	0	25,300
سوريـا	2	1	0
الامارات العربية المتحدة	32	29	0
فنزويــلا	22	54	100
الدول الشيوعية			
الاتحاد السوفيتي			
واوروبا الشرقية			
الاتحاد السوفيتي اوروبا الشرقية	60–80	1,200	165,500
بولنـدا	NEGL	5	30,600
رومانيـا	1	9	400
اخـــرى			
كوريا الشمالية	0	0	10,000
يوغسلافيـا	NEGL	1	8,700

المصدر : المركز الوطني للتخمين الخارجي ، كتاب الاحصائيات الاقتصادية ١٩٨٣ واشنطن وكالة المخابرات المركزية ، ايلول ١٩٨٣ ص ١١٧ .

جدول ٩ـ٤ ، الاحتياطيات المالية الدولية لدول منظمة الدول المصدرة للنفط ١٩٨٢

البلـد	ملايين الدولارات
الجزائر	2,638
الاكوادور	320
الغابون	312
اندونيسيا	3,264
ايران	15,389
العراق	NA
الكويت	6,011
ليبيا	7,198
نيجيريا	1,639
قطـر	421
العربية السعودية	29,727
الامارات المتحدة	3,278
فنزويـلا	7,021

المصدر : المركز الوطني للتخمين الخارجي، كتاب الاحصائيات الاقتصادية ١٩٨٣ ، وكالة المخابرات المركزية ، ايلول ١٩٨٣ ص ٢٣

وفي فترات ندرة العرض ، زادت السعودية من انتاجها البترولي لتلافي الزيادة الغير معقولة في اسعار البترول ، وكدولة قليلة السكان ومع امكانيات محددة للتطور الصناعي ، وكأكبر احتياطي بترولي في العالم ، فان مستقبل السعودية الذي يختلف عن مستقبل العديد من اعضاء منظمة الاوبك ، يعتمد بشكل كبير على البترول ، وبالرغم من الاحتياطيات المالية الضخمة التي تم استثمارها في الدول المتقدمة ، الا ان لها باع طويل في استقرار النظام الاقتصادي الدولي ومع ان السعودية تريد رفع اسعار البترول ، الا انها لاتريد ان يرتفع السعر الى مستويات تخاطر بمستقبل نظام الطاقة القائم على البترول وان تخاطر بنمو الاقتصاد العالمي . وكان بمقدور المسؤولين السعوديين ان يزيدوا من الانتاج لتلافي الزيادة في اسعار البترول التي كان يرغب بها باقي اعضاء دول الاوبك الذين يريدون زيادة عوائدهم النفطية في المدى القصير ، على سبيل المثال ، وافق اعضاء منظمة الاوبك في اجتماعهم الذي عقد في كانون اول ١٩٧٥ وبالرغم من معارضة السعودية ، على زيادة فورية في الاسعار نسبتها ١٠٪ وتليها زيادة اخرى مقدارها ١٥٪ ، الا ان السعودية ودولة الامارات المتحدة انشقت مع اعضاء اخرين في المنظمة واعلنوا عن زيادة نبستها ٥٪ مع زيادة في الانتاج ، وفي حزيران من نفس العام اجبرت السعودية ، دول المنظمة على تحديد نسبة زيادة الاسعار لتصل الى (١٠٪) والتي كانت مقبولة لدى السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة . وفي عام ١٩٧٨ ، حافظ السعوديون على الاسعار باستيعاب معظم التخفيضات في الانتاج والصادرات والعوائد المالية . وفي عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، عندما اصبح العرض نادرا مرة اخرى ، رفع السعوديون من انتاجهم لتلافي اية انفجارات في الاسعار .

اضافة الى السياسة السعودية المعتدلة في ادارة اسعار البترول ، كان هناك ظروف ملائمة ساعدت على استقرار نظام البترول الدولي .

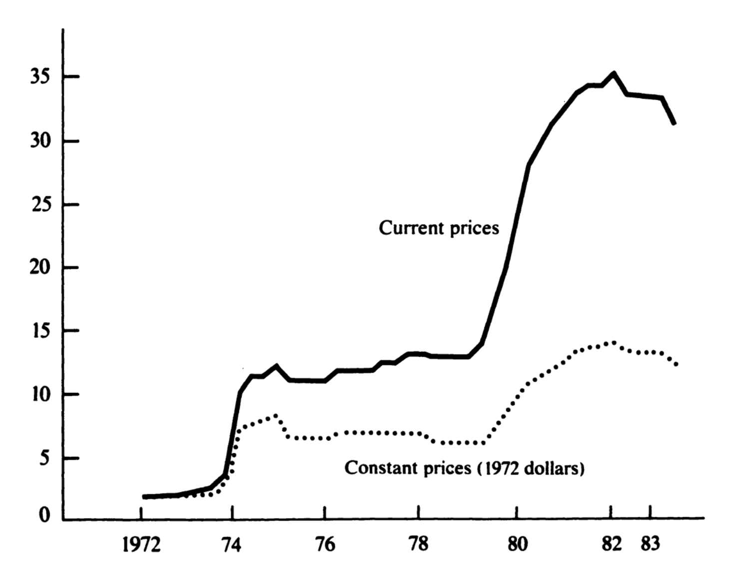
وفي منتصف السبعينات تعادلت الزيادة السريعة في الطلب على واردات البترول . وان التراجع الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، اضافة الى محاولات المحافظة التي ظهرت نتيجة للزيادة في الاسعار ، ادت الى استقرار الطلب على البترول . في الحقيقة ، فان الطلب في عام ١٩٧٧ ، كان بنفس المستوى الذي كان عليه عام ١٩٧٣ وفي نفس الوقت كان العرض ثابتا او حتى متناميا . وبقي انتاج منظمة الاوبك بقيادة السعودية ثابتا ، ولم يكن هناك اية محاولات جادة لتقليص العرض في سبيل دفع الاسعار الى اعلى .

ان مصادر البترول الجديدة في بحر الشمال والاسكا والمسكيك التي ظهرت بشكل كبير، ادت لان يتنبأ بعض المراقبين بحدوث تخمة بترولية في المستقبل. وان الظروف السياسية في كل من الدول المستهلكة والدول المنتجة قد عززت الاستقرار البترولي، حيث قامت دول الاوبك التي غمرتها الثروة الجديدة بتنفيذ برامج طموحة من التطور الاقتصادي، وفي الحقيقة كان بمقدور هذه الدول ان تصرف عوائدها المالية بمعدل اسرع مما كان يتوقعه معظم الاقتصاديون. وبين عامي ٧٤ ــ ١٩٧٨، انخفضت فوائض الحسابات الجارية لهذه الدول من ٣٥ الى ٥,٢ بليون دولار. ولذلك ارادت هذه الدول ان تحافظ على الانتاج وكذلك على العوائد المالية بمستويات عالية. اضافة الى ذلك فان الدول الرئيسية في منظمة الاوبك وهما السعودية وايران قد استجابتا لقلق الدول الغربية من مخاطر التمزق الاقتصادي الناتج عن سوء ادارة اسعار وعرض البترول.

وبقيت الدول الغربية منقسمة ومذعنة، ومع مرور الوقت اصبحت تلك الدول راضية عن نفسها بشكل متزايد. ولم تبدي ايا من هذه الدول قدرتها على تنفيذ برامج اعادة هيكلة استهلاك الطاقة لكن عدم القدرة هذا، سواء أكان فرديا ام جماعيا، لم يكن السبب في الوضع المتأزم، لان النظام كما يبدو قد استقر على مستويات مقبولة من الاسعار والعرض. وان السياسات الخارجية للدول الغربية، قد ضمنت امن العرض واستقرار الاسعار، خاصة السياسة الامريكية القائمة والمعتمدة عل علاقات خاصة مع السعودية وايران، اضافة الى سياسة الدول الاوروبية واليابان المعتمدة على الدعم السياسي العام للدول المنتجة.

ويبدو ان حكام السعودية الامنين في عروشهم والاصدقاء للولايات المتحدة (وباستثناء القضية العربية) والمدركين لمسؤولياتهم نحو الاقتصاد العالمي قد سيطروا على منظمة الاوبك بشكل جيد. وان حكومة ايران التي تبدو مستقرة وموثوق بها، تبدو اكثر اهتماما بالسعر من السعوديين، لكنها «حكومة الشاه» كانت اكثر اعتمادا على العرض لانها لم تكن مشتركة مباشرة في النزاع العربي الاسرائيلي.

وكنتيجة للادارة السعودية الفعالة والمعتدلة والظروف الملائمة، كانت الامدادات البترولية كافية. وبعد عام ١٩٧٤، انخفض سعر البترول بالمعايير الحقيقية لان زيادات الاسعار الدورية التي تقوم بفرضها منظمة الاوبك قد توازنت مع التضخم.


35
30
25
20
15
10
5
0
Current prices
Constant prices (1972 dollars)
1972
74
76
78
80
82
83

أزمة البترول الثانية
فقدان السيطرة على النظام

مع حلول عام ١٩٧٨، كان النظام الدولي للنفط على حافة تمزق كبير. واصبحت الاجواء السياسية والاقتصادية غير مستقرة، وتضاءلت قدرة ورغبة السعوديون في السيطرة على الاسعار وضمان الامدادات النفطية. ومع نهاية العقد السابع ازداد الطلب مرة اخرى على واردات النفط، حيث خرج الاقتصاد الغربي من ازمة التراجع الاقتصادي التي سادت خلال عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥ وزوال الازمة المبدئية لارتفاع الاسعار.

وبالرغم من ازدياد الطلب على البترول، الا انه كان هناك شواهد اثبتت ان هناك نقص في امدادات البترول، وانخفض انتاج ايران من البترول بشكل ملحوظ وكانت السعودية راغبة في زيادة انتاجها على المدى القصير، لوجود مصلحة ذاتية في ذلك، لكنها ابقت على مستوى الانتاج باقل من قدرتها واوضحت بانها لن تزيد مستوى الانتاج في المستقبل واعلنت الكويت ايضا عن خطط لخفض انتاجها من البترول.

ومع نهاية عام ١٩٧٨ كان النظام الدولي للبترول مرة اخرى عرضة للتمزق، وكانت امدادات العالم من البترول كافية ولكن بشكل صعب اذ ان اي نقص في العرض او زيادة في الطلب سوف يؤدي الى نقص عالمي في البترول مما يؤدي الى ضغوطات جادة على الاسعار، واذا كان النقص في العرض او الزيادة في الطلب صغيرا نسبيا، فباستطاعة العربية السعودية ان تسد الفجوة وتعمل على استقرار النظام ولكن عظمة الفجوة فليس باستطاعة حتى السعودية السيطرة على النظام. وكانت نقطة التحول الرئيسية في النظام الدولي البترولي هي الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٨. تلك الثورة التي سببت نقصا كبيرا في امدادات البترول ادت الى ارتباك في اسواق البترول الدولية.

في بداية عام ١٩٧٨، قامت ايران بتصدير ٥,٤ مليون برميل يوميا، ويمثل هذا حوالي ١٧٪ من مجموع صادرات دول الاوبك. وفي نهاية نفس العام وكجزء من محاولات ناجحة لخلع الشاه، اوقف عمال البترول جميع الصادرات البترولية من هذه الدولة.

ومع خريف عام ١٩٧٩، تمت تسوية الخسارة في البترول الايراني بشكل كبير عن طريق زيادة الانتاج في بعض الدول الاخرى المنتجة للبترول، فعلى سبيل المثال، رفعت المملكة العربية السعودية انتاجها من ٨,٣ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٨ الى ٩,٥ مليون برميل

يوميا عام ١٩٧٩ . ومع ذلك فان خسائر البترول الايراني لايمكن تسويتها من ناحية تأثيرها على الاسواق الدولية . وادت هذه الازمة ليس فقط الى نقص في العرض في الجزء الاخير من عام ١٩٧٨ والجزء الاول من عام ١٩٧٩ ، بل ايضا الى زيادة كبرى في الطلب على البترول نتيجة لرغبة المستهلكين في زيادة مخزونهم من البترول لمواجهة نقص الامدادات في المستقبل مما يؤدي الى اضطرابات في الاسواق الدولية للبترول .

وجاءت الاشارة الاولى لهذه الاضطرابات في اجتماع دول منظمة الاوبك الذي عقد في كانون اول ١٩٧٨ ، حيث ولاول مرة ، وافقت دول المنظمة على زيادة وحقيقية في اسعار البترول ، وكما اوضحنا سابقا فقد انخفض السعر الحقيقي للبترول بين عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٨ وفي ذلك الاجتماع وافقت دول منظمة الاوبك على زيادة مقدارها ٥٪ تبدأ اعتبارا من الاول من كانون ثاني ١٩٧٩ وعلى زيادة تدريجية تصل الى ١٤,٥٪ مع نهاية العام . وكان ذلك عبارة عن زيادة حقيقية مقدارها ١٠٪ لعام ١٩٧٩ وتفوق هذه النسبة نسب التضخم في الدول الغربية ولذلك كانت تعد اول زيادة حقيقية في اسعار البترول منذ خمسة سنين . وحتى هذه السياسة لم يتم المحافظة عليها ، اذ نشرت الثورة الايرانية الذعر في السوق الفوري للبترول ووصل هذا الذعر الى اسواق العقود طويلة الاجل ، حيث ان معظم البترول الخام يتم بيعه بعقود طويلة الاجل بين الدول المنتجة للبترول والشركات البترولية ، وان سعر البترول في هذه الاتفاقيات يتم تحديدة من قبل منظمة الاوبك ولم يكن البترول في العقود طويلة الاجل هو ذلك البترول الذي يباع في السوق الفوري حيث تتقلب الاسعار وفقا لظروف السوق ، وفي عامي ٧٨ و ٧٩ كانت تلك الظروف صعبة جدا وادت الى احداث ضغوط تصاعدية شديدة على اسعار السوق الفوري . وفي اوائل عام ١٩٧٩ ارتفعت الاسعار الفورية للبترول حوالي ثمانية دولارات فوق سعر منظمة الاوبك الذي كان حينئذ ١٣,٣٤ دولار للبرميل الوحد من البترول السعودي الخفيف وقد افاد الفارق بين سعر منظمة الاوبك في ظل عقود طويلة الاجل وبين السعر الفوري المرتفع ، افاد شركات البترول التي كان باستطاعتها شراء البترول باسعار قليلة نسبيا . وبدأ العديد من دول منظمة الاوبك الذين لا يرغبون لشركات النفط ان تستفيد من هذا الوضع ، بدأوا بفرض رسوم اضافية فوق سعر منظمة الاوبك للعقود طويلة الاجل والمتفق عليها . وحتى الغاء العقود طويلة الاجل من اجل بيع بترول تلك الدول في الاسواق الفورية .

وبالرغم من الزيادات التي طرأت على انتاجها ورفضها لفرض رسوم اضافية فلم يكن باستطاعة العربية السعودية، وربما كانت غير راغبة في اعادة النظام الى اسواق البترول العالمية. في اذار من عام ١٩٧٩ ، اكدت منظمة الاوبك على ماكان قائما اصلا وهو ان النظام قد خرج عن نطاق السيطرة، وبدلا من الزيادة التدريجية في الاسعار لتصل الى ١٤,٥٪ كما تم الاتفاق عليه في كانون اول ١٩٧٨ ، اعلنت منظمة الاوبك بانها سوف ترفع الاسعار الى تلك النسبة بشكل مباشر. والتي تعني زيادة اسعار البترول بنسبة (٩٪) والاكثر اهمية ان منظمة الاوبك اعلنت بان اعضاؤها احرارا في فرض سوم اضافية على بترولهم. واوضحت هذه الرسوم بانه لا منظمة الاوبك ولا السعودية كانوا قادرين على فرض السيطرة على اسعار البترول. اضافة الى محاولة اعضاء الاوبك للمحافظة على وضع السوق المتشدد والذي يؤيد زيادة الاسعار بالموافقة على خفض انتاجهم عندما عادت ايران الى سوق التصدير الدولي.

في اذار عام ١٩٧٩ ، التزم اعضاء وكالة الطاقة الدولية فخفض استهلاكهم من البترول بنسبة (٥٪) لتلك السنة، لكن لم يكن لديهم مايفعلونه في السوق قصيرة الاجل للمساعدة في استقرار النظام، وفي تموز من نفس العام، رفعت منظمة الاوبك اسعار البترول مرة اخرى، واوشك العالم ان يصبح على حافة فتح اسواق البترول امام الجميع. وفي منتصف عام ١٩٨٠ ، انتهت فترة فتح الاسواق البترولية امام الجميع. حيث ان مستويات انتاج السعودية العالية والاوضاع المستقرة لاستهلاك العالم، ادى الى تخفيف حدة الاسواق، مما شجع السعودية ودول اخرى في الاوبك ان يحاولوا فرض السيطرة مرة اخرى على الاسعار، واعادة توحيد مستويات الاسعار، وتطوير استراتيجية طويلة الاجل لمنظمة الاوبك، تعمل على زيادة الاسعار تدريجيا بما يتفق مع التضخم وتغيرات اسعار الصرف والنمو في الدول المتقدمة وناقشت منظمة الاوبك في الاجتماع الذي عقد في فينا في.ايلول من عام ١٩٨٠ ، ناقشت استراتيجية طويلة الاجل، ووضعوا الخطط للاستمرار في الحظر والتروي اثناء مؤتمر قمة دول الاوبك الذي كان سيعقد في بغداد في تشرين ثاني من عام ١٩٨٠ . لكن هذه الخطة فشلت باندلاع الحرب بين العراق وايران والتي بدأت في الثاني والعشرون من ايلول عام ١٩٨٠ ، حيث هاجمت كلا الدولتين المراكز البترولية في الدولة الاخرى، مما ادى الى

ايقاف الصادرات البترولية من هاتين الدولتين والى نقص في الصادرات البترولية في العام بحوالي ٣,٥ مليون برميل يوميا والتي تساوي ١٠٪ من مجموع صادرات العالم من البترول وقد اودت هذه الحرب بكل الامال في استقرار اسواق البترول العالمية. وتم تأجيل مؤتمر القمة الى اشعار اخر. وبدأ تدريجيا تأثير الضغط على السوق الفوري للبترول.

واثناء الاجتماع الذي عقد في كانون اول ١٩٨٠، في اندونيسيا، حدد اعضاء منظمة الاوبك سقفا جديدا لاسعار البترول وهو ٤١ دولار للبرميل الواحد. وتم تسوية النقص في صادرات البترول لكل من العراق وايران بعدة طرق منها، المستوى العالي لمخزون العالم من البترول وزيادة الانتاج في بعض دول الخليج العربي من مليون برميل يوميا الى حوالي مليون ونصف المليون برميل يوميا. وقلة الطلب الذي نتج عن التراجع الاقتصادي والمحاولات التي بذلها اعضاء وكالة الطاقة الدولية لاقناع الشركاء بالعدول عن دخول السوق الفورية للحد من الشراء الوقائي، كما فعلوا عام ١٩٧٩، ومع ان هذه العوامل قد منعت حدوث الذعر والتشويش، الا ان الضغط على اسعار السوق الفورية كان شيئا لايمكن تجنبه. لان الدول التي كانت تعتمد في السابق على البترول العراقي، قد تحولت الى الاسواق الفورية، ومع استمرار الاعمال العدائية، استمرت اسعار البترول بالارتفاع التدريجي واضعة الضغط على الاسعار طويلة الاجل. ان الدمار الذي لحق بالانتاج الدولي وبتسهيلات التصدير في كلتا الدولتين قد اثار التساؤلات حول امدادات البترول حتى بعد توقف الاعمال العدائية بينهما. ومع الانحلال الذي اصاب ظروف السوق والتي سببتها السياسات الخارجية للغرب، خاصة سياسات الولايات المتحدة، حيث كانت الولايات المتحدة تحتفظ بعلاقات خاصة مع ايران ابان حكم الشاه اصبحت على عداء مع ايران في ظل الحكومة الاسلامية الجديدة وحتى اصاب التهديد علاقة الولايات المتحدة مع العربية السعودية، فقد عملت اتفاقيات كامب ديفيد بين اسرائيل ومصر برعاية الولايات المتحدة على فتورة العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة.

اما بالنسبة للسعوديين، فان خلع الشاه وعدم قدرة الولايات المتحدة على ابقاءه في السلطة، او حتى منع احتجاز الرهائن الامريكيين في السفارة الامريكية في طهران، اثارت الشكوك حول قيمة ومدى الثقة في الدعم الامريكي. وادت الحوادث في ايران والعصيان المسلح في مكة عام ١٩٨٠ الى ظهور شبح عدم الاستقرار السياسي الداخلي في كل من

السعودية والولايات المتحدة . واضافة ظروف السوق السائدة مع زيادة الشكوك السياسية ، اعطت الفرصة لانتشار التوقعات المتشائمة حول استقرار اسعار البترول ، وعن امكانية وجود البترول ذاته في المستقبل. وفي قيمة الصدمة البترولية الثانية ، توقع الخبراء ان تستمر الدول المستوردة للبترول في مواجهة تقوضات حادة وانقاطاعات دورية في امدادات البترول على الاقل مع نهاية القرن الحالي التي عندها سيتم تطوير موارد بديلة للطاقة ، وكان من المتوقع ايضا من ادارة سوق الاوبك ان تحافظ على اسعار البترول لكي تفوق نسبة التضخم بحوالي ٢٪ . وتوقع المراقبون لوضع البترول الدولي في نهاية السبعينات ، احداث تغييرات عميقة مع بداية العقد الثامن ، تلك التغيرات التي لن تضعف فقط من قدرة الاحتكار البترولي على ادارة اسعار البترول ، لكن ايضا تهدد البقاء الاساسي لمنظمة الاوبك كاتحاد منتجين .

انحــدار الاوبــك
تخمـة البتـرول العالميـة

ان مايدعو للسخرية ان مشاكل منظمة الاوبك التي ظهرت في بداية العقد الثامن قد انتزعت من نجاحها ، وعملت سياسات ادارة اسعار اتحاذ المنتجين خلال منتصف العقد السابع وخلال الصدمة البترولية الثانية على تحويل اساسي في سوق البترول الدولي ، فقد انخفض الطلب على البترول ، ونمت الدول المنتجة للبترول من غير اعضاء منظمة الاوبك ونتيجة لذلك فقد شهدت سوق البترول الدولي فائضا طويل الاجل ، مما ضغط على الاسعار لانخفاضها . علاوة على ان الزيادة في العرض ، جعلت من الصعب ان لم يكن من المستحيل على دول الاوبك ان تسيطر على الاسعار كما فعلت في العقد الماضي. وساهمت عدة عوامل على تحويل احداث مسرح البترول الدولي ، حيث انخفض استهلاك الدول المتقدمة من البترول بحوالي (١٠٪) بين عامي ٧٩ ، ٨٣ وهذا الانخفاض الذي ارتفع بشكل متواصل لعدة قرون . وخلال نفس الفترة ، ساهمت بدائل الطاقة الجديدة بما نسبته ٢٠٪ من انخفاض مجموع استهلاك البترول في الدول الصناعية الغربية . وساهم وبشكل رئيسي الركود الاقتصادي العالمي وبطيء نسب النمو في الدول المستهلكة ، في انخفاض الاستهلاك . ويشير حجم النقلة الى وجود تغير طويل الاجل في اساليب الاستهلاك . والتي تعود الى عدة عوامل ، حيث ان زيادات الاسعار ادت الى بدائل وقود اخرى غير البترول ، خاصة في

جدول ٩ـ٥ نماذج استهلاك الطاقة : اعضاء وكالة الطاقة الدولية*

	ملايين اللاطنان من النفط			معدل النمو (٪ سنويا)		(٪) حصة من %		
	1973	1980	1981	1973–80	1980–81	1973	1980	1981
مجموع وكالة الطاقة الدولية								
مجموع متطلبات الطاقة الرئيسية	3303.4	3512.3	3437.6	0.9	−2.1	100.0	100.0	100.0
نفـــط	1714.0	1665.8	1558.2	−0.4	−6.5	51.9	47.4	45.3
الوقود الصلب	664.9	764.9	786.5	2.0	2.8	20.1	21.8	22.9
الغـــاز	683.3	717.0	712.2	0.7	−0.7	20.7	20.4	20.7
نـــووي	41.8	131.3	146.0	17.7	11.5	1.3	3.7	4.2
سوائل الهيدروجين واخرى	199.3	233.4	234.5	2.3	0.5	6.0	6.6	6.8

* اعضاء وكالة الطاقة بما فيهم اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي باستثناء فرنسا ، استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، المانيا ، اليونان ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لوكسمبرغ ، هولندا ، نيوزلندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، سويسرا ، تركيا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة .

المصدر : وكالة الطاقة الدولية : سياسات الطاقة وبرامج الدول الاعضاء في الوكالة نشرة ١٩٨٢ ، باريس ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١٩٨٣ ص ٢٢ .

الدول المتقدمة والتي وسعت من استلاكها من الفحم والغاز الطبيعي وفي بعض الدول من الطاقة الذرية . وحثت اسعار البترول المتزايدة على احداث نقلة قوية نحو حفظ الطاقة واجراء تعديلات هيكلية والتي عززتها القوانين الحكومية والحوافز .

ان رقابة الاسعار ، حفظت الاقتصاد الامريكي من تأثيرات زيادات اسعار البترول وشجعت الواردات ، وعملت على احباط محاولات الانتاج المحلي من البترول . وفي عام ١٩٨١ كان اثر الغاء القيود عكس هذه الاتجاهات ، مما ادى الى انخفاض ملحوظ في الواردات وتغير دائم في هيكلة الطلب في الولايات المتحدة ، وكاستجابة لزيادات اسعار البترول ، اصبحت السيارات اكثر كفاءة في استخدام البترول وتم عزل المنازل بشكل افضل وعززت زيادات الاسعار لاتجاه في الدول الصناعية المتقدمة بعيدا عن الصناعات التي تستخدم الطاقة بشكل مكثف مثل النقل ، الحديد والصلب وبعض الصناعات الاخرى والخدمات والاتصالات الالكترونية والصناعات الخفيفة واشكال اخرى من الانتاج الذي لايعتمد على الطاقة بشكل رئيسي . وهناك تقديرات بان الصناعة في الدول المتقدمة غير الشيوعية قد حسنت من كفاءة الطاقة لديها بحوالي ٣١,١٪ بين عامي ٧٣ ، ١٩٧٩ ، وهناك توقعات ايضا بان تستمر النقلة الهيكلية في المدى الطويل ، والتي تغير بشكل دائم طلب العالم من البترول . ويفترض بعض الخبراء بان اساليب الاستهلاك التي سادت في بداية العقد الثامن كانت نتاج التعديلات الهيكلية التي نتجت عن صدمة البترول الاولى . وهناك وقت لتجربة التعديلات واثار المحافظة لصدمة عامي ٧٩ ــ ١٩٨٠ .

اضافة الى الهبوط المستمر في طلب الاستهلاك ، فان الاسعار المرتفعة التي وقعت بها الاوبك في سنوات العقد السابع ، قد اجتذبت ايضا عددا من الموردين الجدد للسوق الدولي ، مما جعل هدف ادارة سوق الاوبك اكثر صعوبة ، حيث فقدت دول الاوبك جزءا هاما من مساهمتهم في انتاج العالم للدول المنتجة والغير اعضاء في الاوبك . وانخفضت مساهمة الاوبك في سوق البترول العالمي من ٦٣٪ عام ١٩٧٣ ، الى ٤٨٪ عام ٧٩ و ٣٣٪ عام ١٩٨٣ . وفقدت الاوبك ايضا جزءا من مساهمتها في السوق الدولية نحو الدول المصدرة والدول المستوردة . وظهر بشكل ثابت وقوي مساهمة انتاج الدول غير الاعضاء في الاوبك في صافي صادرات البترول للدول النامية ، حيث ارتفع من ٢,٨ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٣ ، الى ٧,٥ مليون برميل يوميا ١٩٨٣ . وكان معظم ذلك نتيجة للزيادة الملحوظة في انتاج المكسيك وانتاج بعض الدول الاخرى مثل الصين ، ومصر وماليزيا . وتم ملء عدد من

الصهاريج الضخمة بكامل طاقاتها من البترول الجديد، خاصة من بحر الشمال مما جعل كلا من النرويج وبريطانيا يلعبون دورا اكثر اهمية في لعبة البترول الدولية، اضافة الى زيادة انتاج الاتحاد السوفيتي وزيادة صادراته من البترول من اجل زيادة عائداته من العملات الصعبة. وفي نفس الوقت عملت ارتفاعات اسعار الطاقة على حث الدول الصناعية المستوردة للبترول على البحث عن انتاج بترول محلي، مما نتج عنه استثمارات عالية في قطاع البترول كرد فعل على زيادة الاسعار، اضافة الى فقدان السيطرة على اسعار البترول داخل الولايات المتحدة، ادى ايضا الى تشجيع بعض الشركات الجديدة في الدخول الى السوق للبحث عن مصادر خام جديدة وتطوير انابيب البترول القائمة او التي تم شراؤها حديثا. وكنتيجة لسياسة المحافظة والتعديلات وزيادة الانتاج المحلي، فقد خفضت الدول المتقدمة غير الشيوعية من طلبها على البترول بشكل عام بما نسبته ٤٠٪، مخفضين بذلك اعتمادهم على البترول الخارجي من ثلثي الاستهلاك المحلي عام ١٩٧٩، الى اقل من النصف عام ١٩٨٣.

بالرغم من ان لدى معظم الدول المتقدمة القليل من القدرة على موازنة متطلبات الاستيراد، فان بعض الدول النامية المستوردة للبترول كانت قادرة ايضا على التوسع في انتاج البترول المحلي. حيث زادت البرازيل من انتاجها بنسبة ٥٠٪ بين عامي ٧٣ و ١٩٨٣، وزادت الهند من انتاجها خمسة اضعاف. وكانت اتجاهات الاستهلاك في الدول النامية تختلف تماما عن تجربة الدول المتقدمة فاتسع استهلاك البترول في الدول النامية بشكل عام بما نسبته ٧٪ سنويا من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٩، ويعود السبب في ذلك الى النسب العالية من النمو الاقتصادي وانخفاض اسعار البترول المحلي بشكل عام والافتقار الى بدائل اخرى للبترول وطاقة الحفظ المحدودة. وبعد صدمة البترول الثانية ارتفع استهلاك الدول النامية من البترول بشكل بطيء ويعود السبب في معظم هذه الزيادة الى الدول المصدرة للبترول، ان الضغط التنازلي على اسعار البترول والناتج عن الهبوط الحاد في الطلب والزيادة في انتاج الدول من غير الاعضاء في منظمة الاوبك قد تفاقم نتيجة لانخفاض المخزون البترولي الذي لم يسبق له مثيل من قبل شركات البترول الدولية والتي بنت مخزونها الاحتياطي والخاص بها ذو المستويات العالية خلال فترة الشكوك المجهولة لصدمة البترول عامي ٧٩، ١٩٨٠ وان هذا الانخفاض الذي بلغ قمته في النصف الاول من عام ١٩٨٢، والذي كان بسبب انخفاض اسعار البترول وارتفاع اسعار الفائدة التي ادت الى ارتفاع تكاليف الاحتفاظ بهذا المخزون، والاكثر اهمية هو الادراك المتنامي بان الركود في الطلب العالمي للبترول كان نتيجة لتغيرات طويلة الاجل في اساليب الطلب وليست ظاهرة دورية بشكل ضروري.

وتعتبر التغيرات في ممارسات المخزون الان عبارة عن ظاهرة طويلة الاجل نسبيا وحيث ان الشركات تقوم الان بشراء ماتحتاجه فقط وتحافظ على نسبة قليلة من المخزون وهذا ما يثقل الاعباء المالية للدولة المنتجة.

لقد كان لكل من هذه العوامل تأثيرا على خفض اسعار البترول. فقد انخفضت اسعار السوق الفوري من ٤٠ دولار للبرميل الواحد عام ١٩٨٠ الى ٣٠ دولار للبرميل عام ١٩٨٢ مما داى الى خفض اسعار العقود طويلة الاجل. وكنتيجة لذلك، انخفض الناتج القومي الاجمالي لدول الاوبك بشكل عام كل سنة خلال تلك الفترة، وبالرغم من محافظة السعودية وبضع الدول ذات المداخيل العالية في الاوبك على موازين تجارية ايجابية، الا ان فوائض الحسابات الجارية للعديد من دول الاوبك قد اختفت تماما، مما قيد خطط التطور والاستيراد من تلك الدول ومواجهة التزامات خدمات الديون بالنسبة للدولة المدينة مثل نيجيريا وفنزويلا.

وفرض خفض الطلب ثقلا كبيرا على العربية السعودية بشكل خاص والتي تعتبر المدير غير الرسمي لسوق دول الاوبك، حيث اجبرت على خفض انتاجها جذريا من حوالي ٩,٩ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٠، الى اقل من خمسة ملايين برميل يوميا عام ١٩٨٣ للدفاع عن اسعار منظمة الاوبك. وانخفضت نتيجة لذلك العائدات البترولية للسعودية من (١٠٢) بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٣٧ بليون دولار عام ١٩٨٣. وقامت دول الخليج العربي الاخرى بخفض انتاجها لدعم محاولة السعودية لاستقرار اسعار البترول وكنتيجة لذلك انخفضت عائدات الكويت البترولية عام ١٩٨٠ من ١٩ بليون دولار الى ٩,٨ بليون دولار عام ١٩٨٣ وعاشت الامارات العربية المتحدة انخفاضا في عائدات البترول من ١٨ بليون دولار الى ١١ بليون دولار خلال نفس الفترة.

ان الاسلوب المتغير لانتاج البترول واستهلاكه قد زاد من مشاكل ادارة الاوبك وقوض تماسك دول اتحاد المنتجين «الاوبك» وكما شاهدنا فان العوامل التي ساعدت على نجاح الاوبك في العقد السابع قد تغيرت خلال العقد الثامن، وفي الوقت الذي كان فيه الطلب على البترول غير مرن في العقد السابع، فقد زادت بدائل البترول في العقد الثامن. وفي الوقت الذي كان فيه عرض البترول غير مرن في العقد السابع، عملت العديد من المصادر على تناقص الميزة الاساسية لاتحاد المنتجين كمورد رئيسي لبترول العالم. وعملت ايضا الدول المنتجة للبترول من غير اعضاء الاوبك على جعل ادارة الاوبك اكثر صعوبة. واخيرا ومع زيادة

العرض وانخفاض الاسعار فقد ظهرت الخلافات السياسية داخل دول الاوبك والتي اجهدت قدرة الاوبك في اتخاذ عمل جماعي مشترك . وادت الزيادة في العرض الى عدة توترات داخل الاوبك . وان تفاقم النزاعات التقليدية بين اعضاء الاوبك في محاولة لتعاظم عائداتهم البترولية في المدى القصير لزيادة الواردات والاستعجال بخطط التنمية و أردات بعض الدول مثل العربية السعودية ودول الخليج ، المحافظة على الاعتماد الاجنبي على بترول الاوبك لمدة طويلة وذلك بتحديد زيادات الاسعار . وبدأت مشاكل الاتحاد المتنامية بالظهور بين ايار ١٩٨١ واذار ١٩٨٣ ، عندما بدأ التفكك يصيب دول الاوبك نتيجة للمشكلة التقليدية التي تعامي منها كافة اتحادات الانتاج وهي الاحتيال «الخداع» . وفي محاولة لفرض النظام ، وافق اعضاء الاوبك في ايار من عام ١٩٨١ على برنامج مشاركة الانتاج ، لكن مع نهاية نفس العام كانت بعض الدول مثل الجزائر ، ايران ، ليبيا ، فنزويلا ونيجيريا لاتزال تعرض نظام ادارة اسعار الاتحاد عن طريق زيادة الانتاج فوق الحد المقرر لها وبتقديم خصميات في الاسعار .

وبخصم الاسعار غير المباشرة من خلال بعض الوسائل مثل تقديم شروط ائتمانية وعقود مقايضة وتحمل تكاليف الشحن من قبل البائع . وطالما بقيت السعودية راغبة في دعم ارتفاع الاسعار بتقييد انتاجها ، فقد احس اعضاء الاوبك بالثقة من امكانية انتهاك قوانين الاوبك دون تهديد مستقبل اتحاد المنتجين . وفي الحقيقة فان تخفيضات الانتاج السعودي قد منعت حدوث انهيار تام في الاسعار . وعلى كل حال ، فقد شعر السعوديون بالمرارة حول استمرارية تقديم هذه التضحية في وجه الخداع الذي يقوم به الاعضاء الاخرون في الاتحاد ، علاوة على ان حدود الانتاج السعودي كانت تقترب وبسرعة من عتبة هامة .

وبدأت السعودية ودول الخليج العربي الاخرى بالاعتماد على الغاز الطبيعي الذي يعتبر انتاجا جانبيا من انتاج البترول ، وكطاقة تستخدم لتوليد الكهرباء وتقديم الوقود اللازم لمحطات التقطير ، ولذلك لن ينخفض انتاجهم من البترول لدرجة اقل من تلك النقطة التي ينتج عنها نقص في انتاج الغاز الطبيعي ، وكان تفاقم الانحلال الذي اصاب نظام ادارة اسعار الاوبك عبارة عن مقدار موسع للبترول الذي تمت تجارته في السوق الفوري بعد عام ١٩٧٨ ، مما جعل من الصعب عل الاوبك ان تراقب صفقات اعضائها البترولية ، وبحلول عام ١٩٨٣ مع وجود مصادر للتوريد من غير دول الاوبك ، والوفرة الكبيرة لبترول رخيص من الاعضاء المخادعين داخل الاوبك ، والطلب الضعيف وقلة الخوف من ارتفاع الاسعار ، ادى كل ذلك

الى ان تكون الشركات البترولية اقل حاجة الى عقود طويلة الاجل وكثيرا ماتلبي طلباتها من السوق الفوري. وفي الوقت الذي بلغت فيه نسبة البترول الذي تمت تجارته بعقود طويلة الاجل حوالي ٩٥٪ عام ١٩٧٣، فان النسبة بلغت سنة ١٩٨٣ ٢٠٪ من السوق الفوري.

وخلال الربع الاول من عام ١٩٨٢، عندما فشل الغرب في تحقيق الانتعاش الاقتصادي فقد انخفض الطلب العالمي على البترول، واضعا ضغطا اضافيا على ادارة اسعار الاوبك وفشل اجتماع الاتحاد الذي عقد في تموز من عام ١٩٨٢ في فينا، فشل في الخروج باتفاق جماعي حول التعاون مع الخداع المتفشي واستمرت الخلافات لمدة ستة اشهر اخرى حول توزيع اعباء انخفاض الانتاج وان ايران بالذات حاولت الضغط للحفاظ على او زيادة حصتها من السوق على حساب السعودية، وعارضت دول الخليج العربي اية حصة انتاج مالم يكن هناك اتفاق لانهاء خصم الاسعار. ووافق وزراء الاوبك في الاجتماع الدوري الذي عقد في كانون اول من عام ١٩٨٢، وافقوا على ابقاء مستويات الانتاج بحدود ١٨,٥ مليون برميل يوميا والحفاظ على اسعار السوق لتصل الى ٣٤ دولار للبرميل الواحد، وفشل الاتفاق الجماعي حول استمرار النزاعات على حصص الانتاج الوطني.

وفي بداية عام ١٩٨٣، كان الوضع ينمو بشكل يائس وكنتيجة لذلك انخفض الطلب بشكل حاد في الدول الصناعية وكانت هذه الفترة تعتبر شهور قمة الاستهلاك، قد عجلت في هبوط الاسعار. واستمرت ادارة سوق الاوبك بالانحلال نتيجة لقيام كل من ليبيا، الجزائر، ايران ونيجيريا ببيع بترولهم بسعر اقل من سعر السوق الرسمي بحوالي ٤ دولارات للبرميل، والاكثر اهمية ان السعودية ودول الخليج قد هددت بخفض اسعار بترولها من اجل القضاء على المخادعين من اعضاء الاوبك.

وكنتيجة لتهديد حرب الاسعار، فقد لاح الهبوط المثير في الاسعار وكأنه وشيك الوقوع، فقد كانت هناك مخاوف واسعة الانتشار من النتائج المظلمة لمثل هذا الهبوط داخل وخارج الاوبك، ولانخفاض الاسعار اثار حادة على خطط النمو والتطور وعلى التقنيات العسكرية وعلى الاستقرار السياسي الداخلي لجميع الدول الاعضاء في منظمة الاوبك. اما بالنسبة لبعض الدول المصدرة للبترول مثل المكسيك، فنزويلا، نيجيريا واندونيسيا وللبنوك الدائنة لهذه الدول، كان هناك خوفا من ان يؤدي الانخفاض الحاد في الاسعار الى الافلاس والى

ازمات مالية واسعة النطاق. وايضا سوف تعاني الدول المصدرة للبترول غير الاعضاء في الاوبك مثل بريطانيا والنرويج والاتحاد السوفيتي من انخفاض الاسعار وايضا شركات البترول الكبرى، حتى في الولايات المتحدة، كان هناك اهتمام بهذا الموضوع، ليس فقط حول الاثار على صناعة البترول ولكن ايضا عن احتمالات الخسارة في الواردات الضخمة التي تحصل عليها الدولة من الضرائب المفروضة على صناعة البترول.

في كانون ثاني عام ١٩٨٣، وبعد خمسة اسابيع من انعقاد الدورة العادية، عقد اعضاء الاوبك اجتماعا طارئا في جنيف، وبالرغم من الاتفاق الجماعي لتقليص حصص الانتاج الى ١٧,٥ مليون برميل يوميا من اجل حماية سعر السوق البالغ ٣٤ دولار للبرميل الواحد الا ان الخلافات استمرت حول توزيع حصص الانتاج على الاعضاء، وفشل السعوديون في تحقيق اي اتفاق مع اصدقائهم الاعضاء في الاوبك لوقف خصم الاسعار. وبالرغم من النتائج المؤلمة، فقد انهار الاجتماع وفشل في تحقيق اي اتفاق حول اعادة فرض نظام الاوبك. وكان هناك ردة فعل عامة من اسواق البترول العالمية لاخبار انهيار اجتماع كانون الثاني، وانخفضت اسعار السوق الفوري، وبدأت شركات البترول باستنفاذ مخزونها. وجاء المنتجون تحت ضغوط متزايدة لتخفيض اسعار العقود طويلة الاجل، وخفض الاتحاد السوفيتي اسعاره، وكذلك فعلت بعض الدول المنتجة للبترول غير الاعضاء في الاوبك مثل مصر، وفي نفس الوقت، استمرت العربية السعودية مع بعض دول الخليج بالتهديد لخفض اسعار بترولهم، بمعدل اربعة دولارات للبرميل الواحد، اذا لم يتم التوصل الى بعض الاتفاقيات.

وكان بترول بحر الشمال هو العامل الاكثر اهمية، الذي كاد يعصف بشدة بالجولة القادمة من مفاوضات الاوبك، وفي مواجهة الضغط الذي يمارسه عملاء شركة النفط البريطانية لتخفيض اسعار البترول لتعكس بشكل صحيح الطلب المخنفض، فقد اقترحت شركة البترول الوطنية البريطانية في شباط ١٩٨٣ تخفيض سعر بترولها ليصل الى ٣٠,٥ دولار للبرميل الوحد وتبعتها النرويج بهذا الاجراء. وقد زاد خفض اسعار بترول بحر الشمال من التهديد بانه اذا انهار عضو او اكثر من اعضاء الاتحاد فسوف ينجم عنه حرب اسعار دولية كلية والى تمزق كامل لاتحاد المنتجين، واكثر الدول عرضة للسقوط كانت نيجيريا، التي يتنافس بترولها الخام الخفيف مباشرة مع بحر الشمال، وفي محاولة لتفادي الازمة، بدأ اعضاء الاوبك وخاصة فنزويلا ودول الخليج جولة من المشاورات الدولية المكثفة في محاولة منها لاقناع الدول المنتجة للبترول للالتزام ببرنامج ادارة الانتاج والاسعار او تواجه نتائج فاجعة في الاستقرار السياسي والتنمية الوطنية.

والاكثر اهمية، لاول مرة، هو ان اذعان الدول غير الاعضاء في الاوبك كان مغريا عاكسا الاهمية الكبيرة لهذه الدول في معادلة البترول الدولي، واصبحت المكسيك منخرطة تماما في اعداد الاتفاقية التي ظهرت اخيرا. وكانت قد بدأت الاتصالات الدولية مع بريطانيا والنرويج في محاولة لاقناعهما في السير وفقا لحصص الانتاج، ومع ذلك فقد بدت الدولتان مرتبكتان من ربط مصالحهما مع مصالح اعضاء منظمة الاوبك.

وبعد هذه المشاورات، اجتمع اعضاء الاوبك في لندن في اذار من عام ١٩٨٣ مع وجود ممثل للمكسيك بصفة مراقب، وبعد اثني عشر يوما من المفاوضات الشاقة، خرجت المجموعة ببرنامج مشترك لاول مرة في تاريخ الاتحاد والداعي الى اجراء تخفيضات في اسعار السوق من ٣٤ دولار للبرميل الواحد الى ٢٩ دولار للبرميل مع التزام الاعضاء بتلافي اعطاء خصميات في الاسعار. وللمحافظة على السعر الجديد، وافق الاعضاء على جدول مشاركة الانتاج الذي يحدد انتاج اعضاء الاوبك بحوالي ١٧,٥ مليون برميل يوميا، ونتيجة لاقتناعهم بظروف السوق لاعطاء تنازلات من اجل تحقيق الاتفاق، تمكن اعضاء الاوبك من انهاء خلافاتهم حول حصص الانتاج الوطني على الاقل مؤقتا. ومن مجموع انتاج الاوبك الكلي تم توزيع ١٢,٥ مليون برميل يوميا على احدى عشر عضوا عدا السعودية، التي وافقت على تعديل انتاجها الى مستوى اقل من حصتها البالغة خمسة ملايين برميل يوميا لدعم السعر الجديد الذي تم الاتفاق عليه، وبالرغم من ممارسة السعودية لهذا الاجراء عمليا، الا انها رفضت وقاومت المحاولات الهادفة لاعطاء هذا القانون الصفة الرسمية، لان ذلك يعتبر من حقوق السيادة الوطنية. ونجحت اتفاقية لندن في استقرار الاسعار. وان الصدمة التي عاشتها دول العالم خلال فترة الازمة والتي سبقت الاجتماع، عملت على تشجيع الالتزام بالنظام الجديد ومعظم الايام الباقية من السنة التزم الاعضاء المنتجين للنفط من غير الاوبك بالنظام الجديد، وحددت المكسيك مبيعاتها، ومارس الاتحاد السوفيتي بعض القيود على الصادرات وعملت قوى السوق على تخفيف ازمة الاتحاد مع بداية فترة الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة، التي بدأت في نهاية عام ١٩٨٣ وعمل ايضا انخفاض الاستهلاك على تجنب الازمة بعض الشيء.

وبالرغم من اقامة هدنة مؤقتة، الا ان احداث الاعوام من ٨١ــ١٩٨٣ قد اظهرت تعديلا طويل الاجل في قوة الاوبك كاتحاد لوضع الاسعار. واستمر البطىء في الطلب والزيادة في العرض طويل الامد، اضافة الى ذلك لايزال الضغط على اسعار الاوبك وعلى

حصص الانتاج لايزال يهدد تماسك الاوبك. واستمر اعضاء الاوبك في مواجهة مشاكل اقتصادية حادة ونقص في الاموال مما حثهم على كسر الانظمة بخفض الاسعار وتوسيع الانتاج. وادى تحسن طفيف على الطلب الى التزاحم داخل اعضاء الاوبك لزيادة حصص الانتاج الوطنية لدولهم. ففي تموز من عام ١٩٨٤ على سبيل المثال، اجبرت الاوبك على الموافقة لزيادة حصة الانتاج لنيجيريا بسبب الازمة الاقتصادية الحادة في تلك الدولة. ومع بقاء الطلب ثابتا، فان معظم الزيادة في الانتاج تقوم السعودية باستيعابها وان بعض الدول المنتجة من غير اعضاء الاوبك، خاصة بريطانيا والتي لا تشعر بشيء تجاه نظام الاوبك، قدمت اخلاصا غير معهود في ادارة اسعار الاوبك، ففي تشرين اول ١٩٨٤ على سبيل المثال خفضت كلا من بريطانيا والنرويج سعر البترول الخام الى اقل من اسعار الاوبك مما ادى الى تخفيض في اسعار البترول العالمية.

ان الايضاح القوي للتغيرات التي خدثت في سوق البترول الدولي منذ عام ١٩٨٠، كانت اثرا لاستمرار الحرب العراقية ــ الايرانية. وفي تباين حاد مع تجربة عام ١٩٨٠، وتصاعد العمليات العدائية عام ١٩٨٤ وضرب كل من الجانبين لناقلات البترول والوسائل الملاحية في الخليج العربي، نتج عنه بعض الاهتمام في الدول المستهلكة الرئيسية للبترول وكان له تأثيرا طفيفا على اسعار البترول العالمي، وحتى ان اليابان واوروبا الغربية لاتزال تعتمد بشكل رئيسي على بترول دول الخليج لسد جزء كبير من حاجات استهلاك الطاقة لديها. وهناك عدة اسباب لمثل هذه الظاهرة، اولها ان من الواضح على ضوء الاعاقة الكبيرة، فان الطاقة المتوفرة في بعض دول الاوبك وبعض الدول الاخرى غير الاعضاء في الاوبك، قد تكفي لسد الفجوة في الطلب لبعض الوقت. وكانت الدول المستهلكة ايضا تم تزويدها من المخزون العام. وعن طريق اتفاقية مشاركة الانتاج لوكالة الطاقة الدولية، وبموجب خطة وكالة الطاقة الدولية، فان مشاركة البترول بين اعضاء وكالة الطاقة الدولية قد تثار عندما تواجه دولة او عدة دول اعضاء نقصا في نسبة ٧٪ او اكثر من توريداتها البترولية. وبالرغم من ان هذا الترتيب لم يوضع موضع التنفيذ فان المخزون الضخم في الدول الاعضاء وخاصة الاحتياطيات الاستراتيجية للولايات المتحدة قد ضمنت بان اي نقص في الامدادات لاينتج عنه عدم استقرار الاسعار والتي عاشها العالم خلال العقد السابع، وان فشل الحرب العراقية ــ الايرانية في دفع الاسعار الى اعلى، يعود الى رغبة الدولتين في مزيد من عائدات البترول من اجل تمكينها من مواصلة الحرب. على سبيل المثال عرضت ايران خصم على الاسعار لعملائها لتعويضهم عن زيادة تكاليف تأمين الملاحة في الخليج العربي.

واخيرا لم يكن هناك اية صدمة بترولية جديدة. وكانت دول الاوبك مهتمة بشكل عادل حول قطع الامدادات التي يتبعها زيادة في الاسعار، سوف تعجل بالصيانة سوف تؤدي الى قلة الطلب والى نقطة لا تستطيع معها دول الاوبك الشفاء منها.

ومع ان الانتعاش الاقتصادي في الغرب سوف يرفع من طلب العالم على البترول وهناك احتمال لاستمرار عملية الصيانة والتعديلات الهيكلية التي نتج عنها زيادة في العرض. نظرا لارتفاع سعر البترول النسبي لانواع الوقود الاخرى وبالنسبة لسعر البترول الذي ساد خلال فترة الاستهلاك الكبير قبل عام ١٩٧٣، علاوة على ذلك، فان اية زيادة هامة في الطلب مصحوبة بارتفاع نسبة النمو قد تواجه باتساع اخر في الانتاج خارج دول الاوبك.

ومع تقلص حصة الاوبك من سوق البترول العالمي فانه من المحتمل ان يصبح السوق بالنسبة للبترول اكثر تشابها مع السلع الاخرى بدرجة اكبر لسرعة زوال الاسعار الدورية كاستجابة لتذبذبات العرض والطلب. وقد يكون من الصعوبة لاية مجموعة. ان ترسمل اثناء الارتفاع الدوري واذا ارادت الاوبك تحقيق نجاح في ادارة الاسعار فان عليها ان تعمل جاهدة على بقاء الدول المنتجة خارج الاوبك على نفس الطريق معها.

وعلى الرغم من ان المكسيك، والتي تعتبر من اكبر المصدرين للبترول من غير اعضاء الاوبك، قد تعاونت بشكل عام مع نظام الاوبك. الا انه ليس من المحتمل ان يوافق المكسيكيون على الانضمام الى الاوبك وان يضحوا بسيادتهم على انتاجهم من البترول وعلى سهولة تحقيق القطع الاجنبي من خلال صادرات البترول. ولا يمكن تصور بعض كبار المنتجين الاخرين مثل بريطانيا والنرويج ان ينضموا للاتحاد، مع امكانية وجود بعض التعاون غير الرسمي للحفاظ على اسعار البترول العالمي. وسيستمر الافتقار الى التماسك داخل الاوبك مما سيهدد فعالية الاتحاد. ومن اجل مواجهة المشاكل الاقتصادية والسياسية الداخلية. وانتشار الواردات والاسعار والنمو وخدمة ديونها، فانه من المحتمل ان يواصل اعضاء الاوبك ممارسة سياسات تصديرية متنافسة، وعندما تنتهي الحرب بين العراق وايران فان كلتا الدولتين ستكونان متشوقتان لتوسيع عائداتهما من القطع الاجنبي عن طريق صادرات البترول لدفع تكاليف الحرب ولاستئناف خطط التطوير لديهما من جديد.

وتستطيع العربية السعودية تسوية الخداع باستخدامها اعضاء اخرون لكن مع استمرار انخفاض الطلب او زيادة العرض قد يجعل من دور المنتج المتقلب شيئا لايمكن الوصول اليه، حتى بالنسبة للسعوديون، وكان السعوديين ينتجون عام ١٩٨٤ اكثر من الحد المسموح لهم به وهو خمسة ملايين برميل يوميا والتي تم الاتفاق عليها في مؤتمر لندن. وكانت هناك دلائل على ان قرار زيادة الانتاج قد مهد الطريق لظهور خلاف داخل العربية السعودية بين المؤيدين لاستمرار نظام الانتاج وبين المحاولين لزيادة عائداتهم من البترول لتزويد الاسطول السعودي بالطائرات النفاثة. وتشير هذه الحادثة الى ان النزاع حول سياسات ادارة الانتاج قد تظهر ليس فقط بين اعضاء الاتحاد، لكن ايضا داخل الدولة العضو نفسها، حتى تلك الدول التي لها ثقافات سياسية متجانسة نسبيا.

ومن المحتمل ايضا خلال السنوات القادمة يتركز هدف ادارة الاسعار في ايدي عدد قليل من الدول داخل الاوبك وسيصبح اكثر عبئا على هذه الدول. وان يمتلك بعض اعضاء الاوبك مثل الجزائر، الاكوادور، الغابون مع حلول العقد التاسع قدرة تصديرية محدودة. وهناك توقعات ايضا بالنسبة لبعض الدول الاعضاء مثل، ليبيا، اندونيسيا، نيجيريا، وفنزويلا، ان تقوم هذه الدول بتصدير كميات من البترول اقل من تلك الكيمات التي كانت تصدرها خلال العقد السابع فلم يكن باستطاعتها ان تعدل من مستويات انتاجها كجزء من محاولة مشتركة لادارة سوق الاوبك. واذا لم ينخفض الانتاج بشكل ملحوظ، فانه على السعودية وشركاؤها الاخرين في مجلس التعاون الخليجي ان يتحملوا المزيد من عبىء تعديل الانتاج في سوق متفجر بشكل متزايد.

وان اي انقطاع رئيسي في امدادات البترول، سيؤدي الى ارتفاع الاسعار، ومع ذلك فان طاقة الانتاج الظاهرة داخل الاوبك ولمدى اقل، داخل الدول من غير الاوبك سوف تعمل على تعديل زيادات الاسعار.

ومنذ ازمات البترول خلال العقد الماضي، فان الدول الرئيسية المنتجة للبترول، قد بدأت بمحاولات طويلة الاجل لضمان وتنويع امدادات البترول، من اجل بناء احتياطيات عامة، ولتأسيس تقنيات للمشاركة في الامدادات في حالة حدوث معوقات كبرى للامدادات.

كل تلك العوامل، تشير الى احتمال انه وبالرغم من تحقيق الاوبك لبعض النجاح في المدى القصير في دعم اسعار السوق السائدة، الا انه من غير المحتمل ان يرفع الاتحاد من اسعار السوق العالمية كما فعل سابقا في العقد السابع. ومع مرور الوقت فان حصة الاوبك من سوق البترول العالمي بدأت بالتناقص وسيكون مشكوكا في دور الاوبك في ادارة الاسعار.

ان المفوضات السياسية لضعف تأثير الاوبك قد تكون هدفا صعب الوصول، اذ ان الانخفاض في عائدات الاوبك قد اهملت بشكل مؤثر موردا رئيسيا من مدخرات السوق المالي الدولي، ولذلك فانه يساهم في زيادة اسعار الفائدة وفي ضعف التخمة المالية لدول الاتحاد.

ومع انخفاض عائدات الاوبك، وايضا تدفقات المساعدات للدول النامية فقد تناقص تأثير اعضاء الاتحاد، خاصة دولة الامارات العربية المتحدة في المسرح السياسي الدولي.

منظمات اوبك اخرى

ان نجاح منتجي البترول عام ١٩٧٣، ادى الى ثورة في تفكير منتجي المواد الخام في الجنوب وفجأة، يبدو ان اتحادات المنتجين ستأتي بنهاية لعهد التبعية. وان بعض منظمات المنتجين من النحاس والبوكسايت والحديد الخام والموز والقهوة، اما تشكلت او اخذت حياة جديدة بعد تشرين اول ١٩٧٣، واصدر العالم الثالث دعوة لجمعيات المنتجين، وفي نيسان ١٩٧٤ في الدورة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة طالبت الدول النامية بتأسيس نظام اقتصادي دولي جديد، والذي كان سيشتمل على دعم دول الشمال لعمل اهداف جمعيات المنتجين، وفي كانون اول ١٩٧٤ ضغطت دول العالم الثالث من خلال الجمعية العامة للامم المتحدة لاعلان الحقوق الاقتصادية ورسوم الدول والذي يشتمل على مادة حول حقوق دول الجنوب في تشكيل جمعيات منتجين وعلى الزام دول الشمال باحترام هذا الحق وذلك بالامتناع عن تطبيق تدابير سياسية واقتصادية يكون من شأنها تحجيم هذه الجمعيات.

ومع ذلك فان دلائل نجاح اتحادات المنتجين الجديدة بدت ضئيلة مع نهاية العقد السابع، ولم ينجح احد بدوره في عملية الحفاظ على اسعار سلع مرتفعة في وجه حالات السوق الضعيفة، حيث ان معظم الدول كانت مشحونة بالخلافات الداخلية، ومع ذلك فانه من الواجب ان تتمخض احتمالات واسباب محدودية هذا النجاح، اولا ومن الضروري مراجعة اسباب نجاح منتجي البترول من اجل تطوير نموذج لعمل مؤثر للمنتج.

وقد وضعت العديد من عوامل السوق الارضية الصلبة لنجاح الاوبك خلال العقد السابع حيث ارتفع الطلب على البترول وقد لعب البترول وخاصة وارداته، دورا هاما متناميا كمورد للطاقة في دول الشمال، وكانت اليابان واوروبا تعتمدان على المصادر الخارجية للنفط، وفي الفترات المتوسطة كان الطلب على البترول وواردات البترول يعتبر غير مرن ولايوجد هناك بدائل جاهزة للبترول، وليس هناك اية طريقة واضحة لخفض الاستهلاك، ولذلك فان اية زيادة في اسعار البترول، لاتؤدي حالا الى انخفاض ملحوظ في الطلب. وكانت عوامل الطلب ايضا الى جانب الاوبك في المدى المتوسط وان سعر البترول غير مرن وهذا يعني ان اية زيادة في اسعار البترول لاتؤدي الى سرعة دخول منتجين جدد الى السوق، لان ذلك يتطلب اموالا طائلة وسنوات عديدة من اجل تطوير مصادر جديدة للنفط، اضافة الى ان احتياطيات البترول لم تعمل على تخفيف صلابة العرض. وفي عام ١٩٧٣، لم يكن لدى الدول المتقدمة، احتياطيات من البترول لاستخدامها في المدى القصير لزيادة العرض ومن اجل تخفيف اثر انخفاضات العرض. اخيرا وفي اثناء زيادة اسعار بترول الاوبك، كان هناك تصلب في عرض البترول في السوق الدولي، وان الطلب المتزايد على البترول في الدول المستهلكة لم يوازيه زيادة في الانتاج.

وكنتيجة لذلك فان عددا قليلا من المنتجين، او حتى كبار المنتجين كان في وضع يمكنه من التأثير على السعر او على الاقل التهديد بتجديد العرض.

ان امكانية فشل المستهلكين وضعت الارضية لتصرف منظمة الاوبك. وهناك العديد من العوامل السياسية التي حددت مثل هذا التصرف وتفهم سلوك مصلحة المجموعات قد ساعدت على شرح قدرة منتجي البترول لاتخاذ عمل مشترك من اجل رفع اسعار البترول: —

اولا : هناك عدد صغير نسبيا من الدول المصدرة للبترول، وهناك احتمال لعمل سياسي مشترك عندما يكون عدد المشاركين صغير جدا لان العدد الصغير يزيد من تفهم الاعضاء للمصلحة المشتركة والفوائد المستمدة من العمل المشترك.

وعملت تجربة عقد من التعاون على مساعدة الدول المنتجة للنفط. وعملت الاوبك على تشجيع ماوصفه احد المحللين «بالتضامن ومفهوم الجماعة» وادى هذا التعاون الى تجربة العمل المشترك، وادى اختبار قوة الدول المنتجة للنفط بين عامي ٧١، ٧٣ الى نتائج

ملموسة للعمل المشترك واكتساب الثقة في متابعة هذا العمل. وتم تعزيز هذه الثقة باحتياطيات نقدية ضخمة للمنتجين الكبار. وقد خففت هذه الاحتياطيات من المخاطر الاقتصادية لمحاولة اتخاذ عمل جماعي مثل تقليص الانتاج او فرض الحظر. وكانت هذه الاحتياطيات عبارة عن نقد في البنوك يمكن استخدامه لتمويل الواردات المطلوبة اذا لم تنجح المحاولة الجماعية في رفع اسعار البترول. ووفقا لرأي احد المحللين فان هذه الاحتياطيات، قد مكنت منتجي النفط من اتخاذ «نظرة طويلة الاجل» لتبني سياسات مشتركة في اول الامر ولتلافي الاغراء المتأخر لانتها، فرصة مكاسب قصيرة الاجل عن طريق الخداع.

ان المصلحة السياسية المشتركة للدول العربية المنتجة للبترول في دعم قضيتها في الصراع مع اسرائيل، قد عزز مصلحتهم الاقتصادية المشتركة في زيادة اسعار البترول. وقد عزز اندلاع حرب ١٩٧٣ من التلاحم العربي ومكنت الدول العربية المصدرة للبترول من اتخاذ قرارها في السادس عشر من تشرين اول حول زيادة الاسعار بشكل احادي.

وتبين نظرية المجموعة بان مفهوم المصلحة المشتركة عادة مايكون غير كاف لعمل مشترك، وتكمن الحاجة في قائد او قادة لتحريك المجموعة لتحمل العبىء الرئيسي لعمل المجموعة. وكانت القيادة حاسمة بخصوص العمل المشترك لمنتجي البترول. وجعلت المبادرة العربية عام ١٩٧٣ والخاصة بزيادة الاسعار بصورة احادية، من السهل على المنتجين الاخرين زيادة اسعارهم. وبعد عام ١٩٧٣، حددت رغبة وقدرة السعودية على تحمل العبىء الاكبر لتخفيضات الانتاج، حددت قدرة المنتجين على المحافظة على اسعار مرتفعة، وان طبيعة المشكلة قد سهلت عمل المنتجين، وكان من السهل التلاعب في الاسعار، لان السوق كان سوق البائع. ومع وجود السوق المتشدد، لم يكن من الضروري خفض العرض بشكل كبير للمحافظة على اسعار مرتفعة، وساعدت شركات البترول الدولية في عمل المنتجين المشترك، وكان باستطاعة الامم المنتجة ان ترفع اسعارها وذلك باخذ ضريبة من شركات البترول، وقبلت الشركات ذلك لانه كان بمقدورها ان تمرر هذه الضريبة لعملائها. وكان بمقدور الامم ان تقلل العرض بكل سهولة وذلك بالطلب من الشركات تحديد انتاجها. وادت السيطرة الحكومية المتزايدة على هذه الشركات الى اقامة هذه التخفيضات.

واخيرا، تم نجاح المنتجين بغياب القوة الموازية للمستهلك، وقد ظهر بوضوح، ضعف الشركات وضعف المستهلكين عندما نجحت ليبيا عام ١٩٧٠ وببدىء المفاوضات في طهران. ان فساد وفوضى واذعان شركات البترول والحكومات المستهلكة للبترول عام

١٩٧٣ ، قد اقر نجاح الامم المنتجة . والاكثر اهمية انه لم يكن باستطاعة الدول المتقدمة ، اتخاذ عمل مشترك لمقاومة الاتحاد .

في اعقاب نجاح الاوبك ، ظهرت عدة عوامل بينت امكانية نجاح اتحادات المنتجين الاخرى في المدى القصير او ربما في المدى المتوسط . فقد كانت الظروف الاقتصادية ملائمة لعدة سلع خاصة تلك التي تعتمد عليها الدول المستهلكة . ان الولايات المتحدة على سبيل المثال تعتمد على واردات البوكسايت والقصدير والموز والقهوة ، وتعتمد اوروبا الغربية واليابان على واردات النحاس والحديد الخام والفوسفات . وان اضطراب عرض العديد من هذه السلع ، خاصة المعادن الخطرة سيكون لها اثر هام على اقتصاديات الدول المتقدمة .

اضافة الى ذلك فان الاسعار غير مرنة بالنسبة لعرض وطلب هذه السلع في المدى المتوسط والقصير ، ومع بعض الاستثناءات ، فان زيادة اسعار هذه المعادن لايمكن التغلب عليه بخفض الاستهلاك الذي سيؤدي الى الزيادة في مجموع عائدات المنتجين وايضا عندما لا يتأثر العرض بالسعر ، فان زيادة السعر لا تؤدي في الحال الى وصول موردين جدد ، لان ذلك يتطلب وقتا واموالا لنمو محاصيل جديدة ولاستغلال مصادر معدنية جديدة ، وتجدر الاشارة هنا الى ان عدم مرونة عرض بعض المواد الخطرة يمكن التغلب عليه عن طريق الاحتياطيات وقد جمعت بعض الدول المتقدمة هذه الامدادات لاسباب استراتيجية ، مع ان هذه الاحتياطيات تستخدم لمواجهة عمل اتحاد المنتجين في المدى القصير ، فانه ليس بالامكان تخزين كل السلع وان تخزين العديد من السلع لا يكفي بشكل عام لمواجهة اعاقات العرض التي تستمر لعدة شهور .

ان ظروف السوق الغير مرنة تعمل لصالح المنتجين في المدى القصير ، كما يوضح ذلك عمل البترول ، حيث ان سوق البائع يسهل عمل الاتحاد وذلك بتمكين احد او بعض المنتجين من رفع الاسعار ، كما حدث في عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ادى الازدهار الاقتصادي في الشمال والاسواق المالية المشكوك فيها والتي شجعت المضاربة في السلع ، ادى الى نقص في السلع والى زيادات حادة في الاسعار ، وكانت الدول المتقدمة عرضة لتهديد تلاعب العرض وكانت الدول المنتجة في وضع قوي لممارسة مثل هذه التهديدات . على سبيل المثال ، فقد استفادت كل من المغرب في الفوسفات وجاميكا في البوكسايت من هذا الوضع لزيادة الاسعار .

بالاضافة الى هذه العوامل الاقتصادية، كان هناك ايضا ظروف سياسية عديدة خدمت عمل المنتجين بشكل رئيسي في المدى القصير. ولعدة سلع على سبيل المثال البوكسايت، النحاس، الفوسفات، الموز، الكوكا، القهوة، المطاط الطبيعي والشاي، هناك عدد قليل من منتجي دول الجنوب الذين يسيطرون على سوق التصدير، وان بعض هؤلاء المنتجين قد اسسوا جمعيات بهدف ادارة الاسعار.

وعملت العديد من التطورات السياسية على جعل التعاون بين المنتجين اكثر احتمالا في منتصف السبعينات، احد هذه التطورات كان المفهوم الجديد للثقة بالنفس. واوضحت تجربة الاوبك للمنتجين الاخرين بانه من خلال سيطرتهم على السلع الحيوية للدول الشمالية، فانهم قد يملكون التهديد الذي بحثوا عنه طويلا. ولذلك شعرت معظم دول العالم الثالث بانها تستطيع المخاطرة بسياسات عدائية نحو الشمال.

وهناك تطور جديد تم انتزاعه ليس من الثقة، لكن من اليأس اذ ان ازمات الطاقة والغذاء والتراجع الاقتصادي والتضخم قد تركت معظم الدول الجنوبية تعاني من مشاكل حادة في موازين المدفوعات، وشعرت بعض الدول، بان ليس لديها بديل لاتخاذ اجراءات خطرة قد تقدم فوائد اقتصادية قصيرة الاجل، لكن ذلك قد يثبت فشله، او حتى يكون تدميريا في نهاية الامر.

ان تعزيز اليأس الاقتصادي كان قلقا سياسيا، وكان القادة السياسيون في العالم الثالث يميلون الى وجهات نظر قصيرة الاجل مثل الحفاظ على قوتهم، وقد يعتمد على تحقيق مكاسب قصيرة الاجل بالرغم من الخسائر التي لايمكن تفاديها في نهاية الامر، على كل حال فان هذا النقاش معاكس تماما لنموذج الاوبك من اجل اتحاد منتجين ناجح، ففي الوقت الذي عملت فيه الاحتياطيات النقدية على تمكين الدول المنتجة من اخذ وجهات نظر طويلة الاجل والمخاطرة بخسائر قصيرة الاجل من مكاسب طويلة الاجل.

وفي حالات اخرى يتجه بعض المنتجين الذين يعانون من عجز في ميزان المدفوعات للمخاطرة في الخسائر طويلة الاجل في سبيل مكاسب قصيرة الاجل.

وكما بين البعض فان المدى القصير الذي يضاعف العائدات، هو في الحقيقة عمل عقلاني لنظرة طويلة الاجل. وهي انه اذا شعر المنتجون بان ارباح المدى القصير تكفي لتحقيق التنويع الاقتصادي والنمو، فانه من الحكمة ان يركزوا على المكاسب قصيرة الاجل.

ان ظهور القادة في بعض المجموعات المنتجة هو ايضا تطور جديد. على سبيل المثال، فان العمل الاحادي بجامايكا في رفع الضرائب ورسوم الامتياز على انتاج البوكسايت والعمل الاحادي للمكسيك لرفع اسعار الفوسفات، قد غير من ظروف بعض المنتجين الاخرين للبوكسايت والفوسفات.

اخيرا، كان التعاون في بعض الاوقات قد يسر طبيعة الهدف في ادارة الاسعار والعرض. في بعض السلع، مثل البوكسايت والموز، يمكن اخذ ضرائب من الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات وفقا لمعادلة الاوبك، وفي هذه السلع وسلع اخرى، كانت السيطرة على الانتاج قد تيسرت بزيادة القوانين الحكومية او امتلاك تسهيلات الانتاج.

مع ان جميع هذه العوامل التي تعمل الى جانب نجاح الاتحاد، لما كان هناك جمعيات غير ناجحة من منتجي المواد الخام بعد عام ١٩٧٤.

ويمكن ان تعزو بعض اسباب مشاكل الاتحادات الى الظروف الاقتصادية السيئة التي سادت في نهاية العقد السابع وبداية العقد الثامن.

وكما لاحظنا سابقا بان العرض والطلب على كثير من السلع غير مرن نحو الاسعار في المدى المتوسط والقصير، في نهاية الامر فان العرض والطلب اكثر مرونة واقل اتصالا بنجاح عمل الاتحاد، كما توضح ذلك تجربة الاوبك خلال العقد الثامن. وان الزيادة في الاسعار فوق مستوى محدد سوف يؤدي الى نقلة في الطلب نحو البدائل فعلى سبيل المثال فانه بالامكان استبدال الالمنيوم بالنحاس والقهوة يمكن استبدالها بالشاي. ومع مرور الوقت هناك امكانية لتطوير مصادر جديدة لتوريد معظم السلع، يمكن زراعة اشجار جديدة من القهوة، يمكن التنقيب عن مصادر معدنية جديدة، وطبعا فان بعض هذه الامدادات قد تكون مكلفة نسبيا، اذ ان الانتاج الجديد في الغالب مايعتمد على تقنيات مكلفة وعلى خامات متدنية النوعية، لذلك فانه من الممكن ان يعمل الانتاج الجديد على اضعاف الاتحاد، لكن قد يكون لها تأثيرا قليلا على السعر.

وبسبب مرونة العرض والطلب طويلة الاجل، فان بقاء الاتحاد ناجحا بشكل عام، يعتمد على عاملين اثنين، **اولا** المنتجين، فعليهم ان يديروا السعر بحيث لا يرتفع فوق المستوى الذي يشجع على استخدام البدائل، وتتطلب مثل هذه الادارة معلومات معقدة عن السوق وقدرة على التوقعات، وكذلك وبسبب ان بداية السعر قد تكون اقل من السعر

المفضل للعديد من المنتجين، فانه من الصعب تحقيق اتفاقية حول العمل المشترك. **ثانيا** يجب ادارة العرض من بعض المنتجين، وحاليا فان الاتحادات القائمة لم تكن قادرة بشكل عام على ادارة الاسعار او العرض بنجاح. اذ كانت تخفيضات الاسعار بين اعضاء الاتحاد شيئا اعتياديا وايضا وافق بعض المنتجين على ضوابط للعرض.

وبالرغم من بعض حوافز التعاون، فقد كان هناك مشاكل رئيسية في العمل المشترك وبالرغم من ان بعض السلع قد تم توريدها من قبل بعض المنتجين، فان هؤلاء المنتجين عادة مايجدوا انهم في نزاع اكثر مما هم في تعاون مشترك، على سبيل المثال، فان منتجي النحاس منقسمون بخلافات اقتصادية وسياسية، علاوة على ذلك، ومع ان ازمة القطع الاجنبي قد تشجع على التعاون، فانها قد تسهل عليه مقاومة المستهلك. وان الدول المنتجة التي لا تملك احتياطيات والتي تعتمد على تصدير سلعة واحدة لتحقيق عائدات القطع الاجنبي، فانها ليست في وضع يمكنها من تحمل تعاون منسجم طويل او تحمل المقاومة بين المستهلك والحكومة، علاوة على ذلك، فان اغراء الحصول على مكاسب يكون اكبر خلال ازمة ميزان المدفوعات، ومع ان هدف ادارة الاسعار، قد يكون اسهل في بعض الحالات، خاصة عندما يكون هناك فائدة مع وجود شركات متعددة الجنسيات، فانه ليس هناك اي ميزان للدول المنتجة لعدة سلع. ان احد العوائق الكبرى امام اتحادات المنتجين كان هو هدف ادارة العرض. هناك عدد قليل من الدول تملك حصة كبيرة من الانتاج واحتياطيات ضخمة لتتولى نوع ودور القيادة الذي لعبته السعودية، لكن لايوجد هناك اية دولة او مجموعة من الدول باستطاعتها ان تتحمل عبىء خفض العرض نيابة عن كامل مجموعة السلعة.

ويمكن السيطرة على العرض بدون الاسواق المتشددة، فقط من برامج المخزون الاحتياطي او تخفيض الصادرات او الانتاج، ومن خلال طرق معقدة سياسيا ومكلفة اقتصاديا. هناك العديد من السلع القابلة للفساد يمكن ابقائها من المخزون الاحتياطي وهناك العديد من السلع التي تتطلب من المخزونات الاحتياطية والتمويل من اجل المحافظة على الاسعار وان انخفاض الصادرات دون مراقبة الانتاج يحمل في طياته نفس مشاكل التخزين والتمويل، كما هو الحال في المخزون الاحتياطي ومن الصعب تحقيق اتفاقيات حول خفض الانتاج، كما توضح ذلك تجربة الاوبك، قد تكون مكلفة في لغة العمالة.

وربما كانت اكبر ضربة تدميرية وجهت لجمعيات المنتجين هي ركود الطلب على بضائعهم في عامي ٧٤، ٧٥ ومع تناقص النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية، انخفض الطلب على المواد الخام الصناعية بشدة، ومنذ ذلك الوقت، فان الشكوك الاقتصادية في الغرب كانت تعني عدم الاستقرار في اسواق المواد الخام. على سبيل المثال انخفض الطلب العالمي على النحاس النقي من ٨,٨ـ مليون طن متري عام ١٩٧٣ الى ٧,٥ مليون طن متري عام ١٩٧٥، وانخفض الاستهلاك الامريكي بحوالي ٣٣٪، وساهم الاقتصاد الامريكي الذي طرأ عليه تحسن كبير في نهاية عام ١٩٧٨ في زيادة الطلب العالمي ورفع اسعار النحاس الى مستويات قياسية في بداية عام ١٩٨٠، ومع ذلك، في عام ١٩٨٢ عمل التراجع الاقتصادي والاستمرار في زيادة العرض على هبوط سوق النحاس العالمي مرة اخرى، ونتج عن الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة عام ١٩٨٣، نشاط طفيف في اسعار النحاس.

ونظرا للتخفيفات او بطىء النمو في الطلب على سلع جمعيات المنتجين، فان الامل الوحيد لهم هو في خفض الانتاج والعرض لكي يبقوا على الاسعار عند المستويات المرغوب فيها، ومع ذلك، وكما اشرنا فقد وجدت معظم الامم المنتجة انه من الصعب سياسيا واقتصاديا ان تقلص من انتاجها وان معظم اعضاء الاتحاد قد خففوا من الاسعار من اجل زيادة قدرتهم التنافسية الدولية. وكانت النتيجة زيادة عامة في العرض للكثير من المواد الخام وهبوط في اسعرها الى المستويات التي لا تستطيع الاتحادات مواجهتها.

خام الالمنيوم (البوكسايت)
الموز والنحاس

ان مشاكل اتحادات المنتجين ومنافعهم الكامنة، قد تفهم بشكل افضل بتفحص مختصر للظروف في ثلاثة محاولات قامت بها منظمات منتجي السلع لزيادة الاسعار، البوكسايت اذ نجح مبدئيا لكن واجهته اوقاتا عصيبة في وقت لاحق، والموز الذي فشل حتى الان في تحقيق بعض النجاح، والنحاس الذي كان فاشلا ومن المحتمل ايضا ان يستمر في فشله هنا.

في عام ١٩٧٤ واجهت جمايكا زيادة سريعة في اسعار وارداتها من المواد الغذائية والبترول، الامر الذي جعلها تزيد من عائداتها عن طريق زيادة انتاجها من البوكسايت وجعلها ايضا تغير من علاقاتها مع الشركات الست متعددة الجنسيات التي تمتلك وتنتج وتسوق البوكسايت في جمايكا.

وبالرغم من الاحتجاجات الشديدة التي اثارتها شركات الالمنيوم، ارتفعت الضرائب وحقوق الامتياز على انتاج البوكسايت، وان الضرائب الجديدة قد ظهرت على سعر سبائك الالمنيوم في سوق امريكيا الشمالية وليس على سعر طن البوكسايت المستخرج. مما رفع عائدات حكومة جمايكا من الضرائب وحقوق الامتياز على كل طن من البوكسايت باكثر من ٧٥٢٪ ولمنع الشركات من تحويل الانتاج الى خارج جمايكا، فقد طلب من شركات الالمنيوم ان تحافظ على مستويات الانتاج التي تم تحديدها من قبل حكومة جمايكا او ان تدفع ضرائب على هذه المستويات سواء وصلتها او لم تصلها، واخيرا فاوضت حكومة جمايكا مع شركات الالمنيوم حول اتفاقيات طويلة الاجل والتي من شأنها زيادة التقنية المحلية ومشاركة الحكومة في ملكية الشركات. وتبعت الاجراءات التي اتخذتها جمايكا، باجراءات مماثلة من قبل دول الكاريبي المنتجة للبوكسايت حيث لعبت جمايكا دورا قياديا في تأسيس جمعية البوكسايت الدولية في اذار من عام ١٩٧٤، وخلال بضعة شهور، بلغ اعضاء هذه الجمعية احد عشر عضوا وهم، جمايكا، سرنام، غيانا، جمهورية الدومنيكان، هايتي، غانا، غينيا، سيراليون، يوغسلافيا، استراليا واندونيسيا والتي تسيطر على ٨٥٪ من انتاج العالم باستثناء الدول الشيوعية من البوكسايت.

وقد نظر الى جمعية البوكسايت نظرة اكثر تفاؤلا، اذ ان الدول المستهلكة كانت تعتمد بشكل رئيسي على واردات البوكسايت. ولم ينتج اي من الدول الست الكبرى المستهلكة للبوكسايت اكثر من ٥٠٪ من احتياجاتها وانتج معظمها اقل من ذلك.

وعلى سبيل المثال، فان الولايات المتحدة استوردت ٨٩٪ من حاجياتها من البوكسايت و ٨٦٪ من تلك النسبة تم استيراده من جمايكا لوحدها، علاوة على ذلك فان الطلب على البوكسايت غير مرن من ناحية السعر، ويعود السبب في ذلك الى ان سعر البوكسايت يمثل نسبة ضئيلة من سعر الالمنيوم ويتعلق معظم السعر بتكلفة التصنيع، لذلك فان اية زيادة في اسعار المواد الخام لا تؤدي بالضرورة الى زيادة رئيسية في سعر المنتجات النهائية او الى انخفاض ملحوظ في الاستهلاك. وان العرض ايضا غير مرن من ناحية الاسعار في المدى

قصير وطويل الاجل. الا ان ذلك يتطلب اموالا ضخمة وسنوات عديدة لتطوير هذه المصادر.

وتعمل هيكلة السوق لصالح جمعية البوكسايت الدولية، ويتم بيع البوكسايت بشكل رئيسي بين الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسيات ولذلك فان السعر ليس عرضة للسوق لكن للمفاوضات، واذا كان باستطاعة الدول ان تنمي من قدراتها في المفاوضات، فان باستطاعتها اعادة المفاوضات حول الاسعار لما فيه مصلحتها.

علاوة على ذلك فان العديد من المنتجين الرئيسيين مثل جمايكا، سرنام، وغيانا لها ارتباطات عرقية وجغرافية، جعلت من التعاون شيئا سهل تحقيقه نسبيا، وربما الاكثر اهمية، ان قيادة جمايكا قد اوضحت منافع اجراءات التعاون. وبالرغم من تلك العوامل الايجابية، الا ان نجاح جمعية البوكسايت الدولية كان محدودا. وازدادت العائدات المالية للدول الرئيسية المنتجة للبوكسايت بازدياد رقابة الحكومة المحلية على الانتاج، لكن هذه المكاسب، تم عكسها بعدة مشاكل خطرة. ولقد اثبت انه ايسر من المتوقع للشركات المتعددة الجنسيات، استطاعتها في تطوير مصادر جديدة للامداد.

واثناء فترة التراجع الاقتصادي من ١٩٧٤ الى ١٩٧٦، نجحت كل من استراليا وغينيا في زيادة انتاجها من البوكسايت على حساب المنتجين الكاريبيين. بين عامي ٧٤، ٧٦ حيث انخفض انتاج البوكسايت في كل من جمايكا وسرينام وغينيا بنسبة ٣٠٪ فان تلك النسبة قد ارتفعت الى ٢٧٪ في كل من استراليا وغينيا. واستمر هذا الاتجاه بعيدا عن الكاريبي وعن الضرائب المستمرة في الارتفاع على الاستيراد. وفي عام ١٩٧٣، ٣٤٪ من انتاج البوكسايت كان في جمايكا، سرينام، وغينيا، وانخفضت هذه النسبة عام ١٩٧٩ الى ٢٣٪، ولكن في نفس الفترة فان حصة كل من استراليا وغينيا من انتاج البوكسايت حيث ارتفعت من ٣٠٪ الى ٤٥٪.

وكما يمكن ان يكون متوقعا، فان هذا الاتجاه قد تم تشجيعه عن طريق الانشقاق داخل الاتحاد. في عام ١٩٧٩، اعلنت الحكومة الاسترالية انها سوف ترفض الانصياع لقرار جمعية البوكسايت الدولية، الذي تم اتخاذه قبل شهرين من ذلك التاريخ من اجل اقامة قاعدة اسعار مشتركة للبوكسايت مقابل سعر سبائك الالمنيوم. واستجابت حكومة جمايكا لحصتها المتدهورة في السوق ولاسعار استراليا التنافسية عن طريق تخفيض ضرائب التصدير مقابل التزام شركات الالمنيوم بشراء المزيد من بوكسايت جمايكا.

والاكثر خطورة كان ظهور منتجين جدد خارج نطاق جمعية البوكسايت الدولية وتملك البرازيل مايقارب من خمس احتياطيات العالم المعروفة من البوكسايت، ومع انها تعد المنتج الحادي عشر في العالم، الا انه باستطاعتها التنافس على المركز الثاني بعد استراليا في نهاية العقد الثامن. وبالرغم من ان البرازيل قد اظهرت في عام ١٩٨٣ رغبتها في ان تصبح عضوا في جمعية البوكسايت الدولية، الا انها لم تقدم على تلك الخطوة بعد.

بالاضافة الى ذلك، فان البحث لايزال جاريا عن بدائل للبوكسايت منذ تأسيس جمعية البوكسايت الدولية. ويمكن استخراج الالمنيوم من الصلصال غير البوكسايت والتي توجد بكثرة في جميع انحاء العالم، وفي عام ١٩٧٤ بدأ المكتب الامريكي للمناجم، بالاشتراك مع اربعة شركات المنيوم امريكية، البحث عن بدائل مجدية تجاريا للبوكسايت وكسبت جمعية البوكسايت الدولية بعض المنافع لاعضائها، خاصة بالموافقة على زيادة الضرائب المفروضة على تصدير البوكسايت، ومع ذلك فان الاتحاد كان متضايقا نتيجة للتنافس بين اعضائه، وظهور منتجين اخرين من خارج الجمعية.

علاوة على ذلك، ونتيجة لاستمرار الهبوط في سوق الالنيوم العالمي، ويعود السبب في ذلك الى التراجع الاقتصادي العالمي، فان ضعف الطلب على البوكسايت استمر ايضا خلال العقد الثامن، والذي لايزال يحد من قدرة جمعية البوكسايت الدولية من ان تعمل من طرف واحد لرفع اسعارها، وكنتيجة لذلك فقدت الجمعية الامل في ان تكون «اوبك البوكسايت»، وبدلا من ذلك فان الجمعية ركزت من محاولاتها على اقامة علاقات جيدة وسريعة مع الشركات المنتجة للالمنيوم، ولكي تبدد شكوك شركات الالمنيوم في الجمعية والناتجة عن سلوك الجمعية الذي يشبه اتحاد المنتجين خلال السبعينات.

ولم تنجح هذه المحاولات التي قام بها اعضاء جمعية البوكسايت الدولة لاقامة اتفاقية السلع الدولية للبوكسايت برعاية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والذي يضم معظم مستهلكي الالمنيوم.

وفي كثير من الحالات فان اوضاع منتجي الموز تشبه تلك لمنتجي البوكسايت. فيتركز انتاج الموز في خمسة دول والتي تمثل ٦٥٪ من مصدري الموز في العالم وهذه الدول هي، الاكوادور-١٩٪، كوستاريكا ١٦٪، الفلبين ١٢٪، هندوراس ١٠٪ وبنما ٨٪ وتعتمد الدول المستهلكة كليا على الواردات. اضافة الى ذلك فان السعر غير مرن للطلب على المدى القصير الاجل وفي بعض الحالات على المدى الطويل الاجل كالبوكسايت. وذلك لان

سعر المواد الخام تعتبر جزءا بسيطا من السعر للمستهلك، وتمثل اسعار النقل المبرد، التنقيع او التكرير والتوزيع، تمثل معظم تكلفة الموز، ولذلك فان ارتفاعا كبيرا في سعر الموز لايقود لارتفاع مماثل في سعر الموز للمستهلك. واذا لم يرتفع السعر الى مستويات عالية لدرجة بحث المستهليك عن بدائل اخرى، فان الطلب سيبقى غير مرن على المدى الطويل الاجل. واخيرا فان توريد الموز سيبقى غير مرن على المدى القصير.

كما هو الحال مع البوكسايت، فان الشركات متعددة الجنسيات تلعب دورا رئيسيا في صناعة الموز. فالموز يباع لشركات تابعة للشركات متعددة الجنسيات نفسها التي تملك وتدير حقول الموز. وتعتمد هذه الشركات متعددة الجنسيات وقليلة الحيلة والمدموجة، تعتمد بشكل رئيسي على الواردات وتقف في موقف حرج بسبب الاستثمارات الباهظة في مجال النقل المبرد. واخيرا ولقلة حيلة الوضع التسويقي لهذه الشركات، فان بامكانها ان تمرر ارتفاع الاسعار على المستهلكين من غير مخافة الخسارة في الاسواق لصالح المنافسين.

وحاولت الدول المنتجة للموز ان تستغل الظروف المواتية لصالحها. ففي اذار ١٩٧٤، شكلت الدول المنتجة للموز في امريكيا الوسطى، اتحادا للموز ووافقت على فرض ضريبة مقادرها دولارا واحدا على كل صندوق مصدر. وفشل هذا الجهد. فقد فرضت اربعة دول فقط ضريبة التصدير، وهي كولومبيا، كوستاريكا، هندوراس، وبنما، بينما كانت بنما هي الدولة الوحيدة التي فرضت الضريبة المقررة، وبعد قليل خفضت الضريبة بشكل ملحوظ.

ولقد كانت هناك اسباب عديدة لعدم نجاح اتحاد الدول المصدرة للموز، حيث كافحت شركات الموز المتعددة الجنسيات هذا الاتحاد، وهذه الشركات هي «الانواع المتعددة» «الفواكه النموذجية» و «ديل مونتيه» وتحدت هذه الشركات الضرائب في المحاكم المحلية ورفضت ان تدفع رسوما للحكومات حتى تحدد المحاكم مدى قانونية هذه الرسوم. واوقفوا التصدير، حددوا الانتاج، دمروا صناديقا من الموز، اوقفوا الكثير من العمال، هددوا بعدم الاستثمار في الهندوراس بعد عاصفة هوجاء. وفي الهندوراس لجأت الى الرشوة لتحصل على تخفيض من الضرائب. وكان هناك مشكلة اخرى وهي رفض اكبر المنتجين، والدولة التي يمكنها التوسع في انتاج الموز، الاكوادور، حيث رفضت الانضمام الى اتحاد الدول المصدرة للموز. وكان رأي الاكوادور بان الضريبة لاغية مالم تصحبها تخفيضات في الانتاج

وكما هو الحال مع اية دولة منتجة للبترول ، فانها لم تتضرر من ارتفاع سعر البترول والتي كانت حجة اتحاد الدول المصدرة للموز في فرض الضريبة . ومع ان الاكوادور ، فعلت مافعلت بدافع المصلحة الذاتية ، الا ان قرارها لم يبين المشاكل الطويلة الاجل في الانتاج الزائد .

ومع ان الطلب على الموز قد ازداد ، الا ان التوريد قد ازداد بسرعة اكبر . وبدون بعض اشكال التنظيم على التوريدات ، فان اسعار الاتحاد ستتدهور . ولان الموز سريع التلفان ، فان التنظيم يجب ان يأخذ شكل التخفيض في الانتاج . مع ان هذا الشكل صعب التحقيق سياسيا . وحتى بعد مناخ كارثي في عام ١٩٨٢ والذي دمر كمية كبيرة من محصول الموز العالمي والذي دفع الاسعار عاليا ، فلقد كان واضحا بانه حالما تستعيد الاماكن المتضررة لحالتها الطبيعية ، فان حالة التوريدات الفائضة ستعم .

وفي عام ١٩٨٣ وبالنظر لتلك الخلفية ، فان اعضاء اتحاد الدول المنتجة للموز قد حاولوا مرة اخرى ان يقوموا بمكانيكيات اخرى للتحكم بالسوق من خلال تحديد الحقول الجديدة ، التحكم بالانتاج ، تنسيق الاسعار وضرائب التصدير . ومع ذلك فان الخلافات استمرت حول توزيع اعباء تلك المهام .

وحاولت مجموعة اخرى ان تحمل راية الاوبك ، وكانت تلك هي اتحاد الدول المنتجة للنحاس . ففي عام ١٩٧٤ ، قرر الاتحاد ، المشكل عام ١٩٦٧ ، قرر ان يتحكم بانخفاض اسعار النحاس في اسواق العالم . ولهذا السبب فقد اعلن اتحاد الدول المنتجة للنحاس في تشرين ثاني ١٩٧٤ ، بان اعضاؤه سيحدون من تصدير النحاس بنسبة ١٠٪ ولن تزيد من انتاجها للنحاس النقي . وازدادت نسبة تخفيض نسبة التصدير الى ١٥٪ ، وبدون فائدة فان اسعار النحاس استمرت في الانخفاض .

ولاول وهلة فانه يبدو بان عوامل السوق قد ساعدت اتحاد الدول المنتجة للنحاس . ومع ان الولايات المتحدة قد انتجت ٨٠٪ من النحاس الذي تستعمله سواء من التنقيب او اعادة تصنيع النحاس المستعمل ، فان اوروبا قد استوردت ٨٥٪ من احتياجاتها اما اليابان فقد استوردت ٨٦٪ بالاضافة لذلك فان الاعتماد على الاستيراد قد ازداد كما ارتفع استهلاك العالم للنحاس ، فعلى سبيل المثال مثلت الواردات في عام ١٩٥٠ ، ٤١,١٪ من استهلاك الدول الصناعية في حين ارتفعت هذه النسبة الى ٥١,٥٪ .

وكان الطلب غير مرن في المدى القصير الاجل على الاقل. وذلك لعدم التواجد السريع والمناسب لبديل النحاس، فقد كان بامكان المنتجين ان يرفعوا من مكاسبهم الاجمالية برفع الاسعار. وكان التوريد غير مرن على المدى القصير وذلك بسبب الوقت والتكلفة اللذان يدخلان في خط الانتاج. اضافة الى ان كمية التخزين محددة.

وعلى مايبدو فان عوامل سياسية عديدة ادت الى نجاح اتحاد الدول المنتجة للنحاس، حيث ان الاربعة دول الرئيسية المنتجة للنحاس وهي تشيلي، بيرو، زامبيا وزائير، سيطرت على ٥٥٪ من كميات العالم المصدرة لنحاس باستثناء الدول الشيوعية. ولو انضمت دول العالم الثالث المنتجة للنحاس للاتحاد، لكان بامكان الاتحاد ان يسيطر على مايقارب من ثلثي تصدير العالم للنحاس. وفي عام ١٩٧٥، كان هناك تحركات للتوسع، حيث انضمت اندونيسيا للاتحاد كعضو فعال، اما من ناحية الاعضاء المنتسبين فقد كانوا كلا من استراليا، باجوا، غينيا الجديدة، موريتانيا ويوغسلافيا. بالاضافة الى ان حكومات الدول الاعضاء للاتحاد سيطرت على معظم انتاج وتسويق العالم من النحاس، فقد كان بامكانهم تنفيذ سياسات للتحكم في الانتاج. علاوة على ذلك فقد لوحظ ان الدول المنتجة بين عامي ٧٤، ٧٥ قد وافتق على تنفيذ، وفعلا نفذت تخفضيات في التصدير بنسبة ١٥٪ .

وبالرغم من الاموال المواتية الا ان فرصة اتحاد الدول المنتجة للنحاس كانت ضئيلة في زيادة اسعار النحاس. وسيبقى ازدياد الطلب على النحاس مرنا على المدى الطويل. حيث ان مصادر جديدة لابستخراج النحاس واكثرها تهديدا هو استخراجه من باطن البحر وسيتم تطوير بدائل جديدة للنحاس، الا اذا كانت الزيادة في السعر معتدلة ومحددة، ومن ضمن هذه البدائل، الالمنيوم والبلاستيك.

واخيرا فان الطلب على النحاس كثير المرونة من ناحية السعر بمعنى ان معدل النمو للدول النامية سيؤدي الى ازدياد ملحوظ على الطلب وانخفاض معدل نمو تلك البلدان سيؤدي الى انخفاض في الطلب. ولقد لوحظت هذه المرونة في سعر النحاس اثناء فترة الطفرة الاقتصادية بين عامي ٧٣ و١٩٧٤ وفي التدهور الملحوظ خلال فترة التراجع الاقتصادي بين عامي ٧٤، ١٩٧٥. وذلك يعني بالنسبة للمنتجين ان النحاس سيبقى كمورد اضافي الا في طفرات اقتصاديات الاسواق المتطورة. ولهذا فان على المنتجين ان يطوروا خططا لاستيعاب كميات هائلة من النحاس او حتى منع الانتاج من اجل رفع او حتى تثبيت الاسعار. ولم تكن نسبة الـ ١٥٪ الضئيلة في خفض الانتاج بالكمية المؤثرة على الاسعار.

وكانت تلك هي المشكلة التي تواجه اتحاد الدول المنتجة للنحاس في تطوير خطط فعالة لادارة التوريدات. وكان احد البدائل الصعبة التحقيق هو تخفيض الانتاج، حيث ان الدول الغير اعضاء لن تنصاع لهذه التخفيضات بل ستستفيد من اي ارتفاع في الاسعار ناتج عن تخفيض دول الاتحاد لانتاجها وستزيد الدول الغير اعضاء من ارباحها بزيادة مبيعاتها نتيجة لذلك.

وتمثل الولايات المتحدة احد المنتجين الرئيسيين والتي يمكنها بقدراتها ان تنقب في قاع البحر وتقوض السوق. بالاضافة الى ذلك فان دول الاتحاد لم تكن مهتمة بزيادة الانتاج وذلك لعدة اسباب منها، ان النحاس يحتاج الى العمالة الكثيفة واي تخفيض في الانتاج سيؤدي للبطالة وبالتالي لعدم الاستقرار الاجتماعي والمشاكل السياسية لحكومات الدول المنتجة. ولهذا السبب فان انخفاض كميات التصدير في عامي ٧٤، ٧٥ لم يماثلها انخفاض في الانتاج في معظم الدول، بالاضافة الى ان حكومات اعضاء اتحاد الدول المنتجة للنحاس، غارقة في الديون الخارجية وبحاجة كبيرة للعملة الصعبة والتي يحصلون عليها من تصدير النحاس، وعلى سبيل المثال فان تشيلي عارضت تخفيضات التصدير ولذلك فان الاتحاد غض النظر عن هذا التكتيك في عام ١٩٧٧.

وحتى لو كان بامكان الاتحاد الموافقة على كيفية تخفيض الانتاج او تمويل المخزون الاحتياطي فان الاعضاء سيجدون صعوبة للوصول على سعر مشترك لان تكاليف الانتاج تختلف من دولة الى اخرى. وبالاضافة ال ذلك فليس هناك روابط سياسية مشتركة بين اعضاء الاتحاد والتي يمكن خدمتها باجراءات اتحادية مشتركة. وفي الواقع كان هناك صراع سياسي بين الاعضاء، فقد قطعت زامبيا، علاقاتها الدبلوماسية مع تشيلي بعد انقلاب عام ١٩٧٣، ومنذ ذلك الحين بقيت تشيلي عضوا في الاتحاد على مضض، لانها لا تريد ان تثير حليفتها السياسية ومموِلتها، الولايات المتحدة، في عالم محفوف بالاعداء.

وكانت احدى الخطط تتمثل في اخذ المخزون الاحتياطي بعين الاعتبار. ومن خلال هذا البرنامج تقوم وكالة مركزية بشراء النحاس عندما يكون السعر منخفضا عن حد معين، وبيعه عندما يرتفع عن ذلك الحد. ولان التوريدات كانت اكثر بكثير من الطلب، فان برنامج المخزون الاحتياطي سيكون باهظ الثمن، وقدرت تكاليفه بخمسة بلايين دولار، المبلغ الذي يخرج عن امكانيات اتحاد الدول المنتجة للنحاس. ولم يكن بالامكان الحصول على تمويل

خارجي من صندوق النقد الدولي مثلا، او الاوبك، حيث ان صندوق النقد الدولي يقدم المساعدات لجماعات المستهلكين ـــ المنتجين فقط. اما الاوبك فلم تظهر اي اهتمام لتمويل اتحاد الدول المنتجة للنحاس.

وفي بداية العقد الثامن، كانت فرص اتحاد الدول المنتجة للنحاس اكثر ضآلة في ان تصبح اتحادا فعالا. وبالعكس من ذلك، فبدلا من ان يفرض الاعضاء القيود على الانتاج فقد كانوا يريدونه بالرغم من التدهور العالمي في الطلب على النحاس نتيجة للتراجع الاقتصادي والذي اثر على صناعة النحاس اكثر من اية سلعة اخرى. ووصل الانتاج الى درجة في عام ١٩٨٣، بحيث فرضت الولايات المتحدة قيودا على استيراد النحاس لحماية المنتجين المحليين. ومع ان بيرو وتشيلي كان لديهما مشاكل نابعة عن الديون، الا انهما كانا قادرين على انتاج كميات كافية من النحاس للاستفادة من ازدياد مبيعات النحاس، حتى باسعار السوق المنخفضة، وكانا المصدر الرئيسي للانتاج الفائض. وعانت الدول المنتجة الاقل كفاءة كزامبيا من الاسعار المنخفضة، وناقشت في اتحاد المنتجين للنحاس لصالح قيود الانتاج بدون فاعلية.

وتوضح هذه التجربة احد الاسباب التي منعت منتجي النحاس والسلع الاخرى من ان يصبحوا اتحادا فعالا. والسبب في ذلك التشعب في احتياجات الاعضاء الاقتصادية. واذا كان هناك امل في ادارة اسعار النحاس في المستقبل، فانها تتمثل في محاولات عقد اتفاقيات بين منتجي النحاس ومستهلكيه، وتحرك هذه المحاولات ببطيء. اما اتحاد الدول المنتجة للنحاس بحد ذاته، فليس له الامل الكبير في تحقيق هدفه في رفع سعر النحاس.

وتوجد احتمالية انضمام الاعضاء في محاولة لاتخاذ اجراءات مشتركة لزيادة اسعار السلع المصدرة، حتى لو كان ذلك نابع من الاحباط البحت وضد كل الحسابات العقلانية. ومع ذلك فان التاريخ يبين بان هذه المحاولات لن تنجح.

وخلال الثمانينات وكنتيجة لعدم قدرة الدول المصدرة للسلع بتحقيق اجراءاتها من خلال اتحاد، وللتفائل الظاهر لقوة الاوبك، فان الدول النامية والمصدرة للسلع، قد وجهت جهودها المكثفة نحو تحسين امكانياتها الانتاجية والتسويقية. وحاولت الدول المنتجة ايضا تحقيق اشكال اخرى من الاتفاقيات مع المستهلكين، مثل اتفاقيات السلع الدولية. وستحظى هذه الاتفاقيات بتأييد الدول المستهلكة في حال نقصان السلع على المدى القصير الاجل.

البــاب الرابــع

الانظمة الشرقية والغربية

الجزء العاشر

العلاقــات الاقتصاديــة
بيــن الشــرق والغــرب

كان المخططون للنظام الاقتصادي الدولي الجديد بين ١٩٤٣ــ١٩٤٧ يتمنون ويتوقعون ان يكون الشرق جزءا من نظام مابعد الحرب.

وبالرغم من ان الاتحاد السوفيتي قد انفصل عن النظام الاقتصادي الدولي في فترة مابين الحربين بسبب التحفظات الدبلوماسية الغربية وبسبب سياسة الاكتفاء الذاتي التي اتبعها ستالين، بالرغم من ذلك كله، فلم يكن الاتحاد السوفيتي منعزلا تماما، وقد احتفظ الاتحاد السوفيتي بعلاقات تجارية جيدة مع الدول المتقدمة في العالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة منذ الثورة الروسية ولغاية الثلاثينات. وقد شكلت الواردات السوفيتية من المواد الاولية الغربية عنصرا هاما في التطور السوفيتي، وتم تنشيط العلاقات السوفيتية الامريكية خلال سنوات الحرب من خلال قانون مساعدات الاعارة والتأجير الامريكي. شكك البعض برغبة وقدرة الاتحاد السوفيتي على الانضمام الى النظام الحر الجماعي كما صوره مخططي مابعد الحرب. ومع ذلك فقد حاول المسؤولون الامريكيون جاهدين للحصول على مشاركة الاتحاد السوفيتي في النظام الاقتصادي الذي نشأ بعد الحرب، لاعتقادهم بان السلام العالمي يعتمد جزءا كبيرا منه على الرخاء الاقتصادي الدولي، وان مشاركة الاتحاد السوفيتي في هذا النظام الاقتصادي الجديد سوف يشجع الانسجام وان التجارة مع الاتحاد السوفيتي سوف تخلق طلبا على المنتوجات الامريكية وبذلك تشجع على الرخاء. ولذلك فقد اصرت الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي بان يتقيد وينضم الى اتفاقيات «برايتون وود» ودرست الولايات المتحدة جديا تقديم قرض للاتحاد السوفيتي بمبلغ عشرة ملايين دولار من اجل اصلاحات مابعد الحرب.

ولم تتم مشاركة دول اوروبا الشرقية في النظام الاقتصادي لما بعد الحرب من قبل المخططين الغربيين، لان الدول الشرقية كان لها علاقات وطيدة مع دول اوروبا الغربية. فخلال فترة الحرب (١٩٣٨) على سبيل المثال فان مانسبته ٦٠ــ٦٥٪ من واردات اوروبا الشرقية جاءت من اوروبا الغربية وان ربع هذه الصادرات جاء من المانيا فقط وفي نفس العام فان

٦٠٪ من صادرات اوروبا الشرقية ذهب الى اوروبا الغربية وحوالي ٢٢ ـــ ٢٣٪ من هذه الصادرات ذهب الى المانيا فقط. وقد توقع المخططون بان تتحرر دول اوروبا الشرقية من السيطرة الالمانية وتعيد انضمامها الى النظام الاقتصادي الدولي، وقد دعيت كل من تشيكوسلوفاكيا وبولندا واللتان كانتا الى جانب الحلفاء خلال الحرب، دعيتا لحضور المؤتمرات النقدية والتجارية الدولية. وتم تأسيس صندوق الامم المتحدة والتشميل عام ١٩٤٣ من اجل مساعدة دول اوروبا الشرقية والجنوبية على استعادة وضعها الاقتصادي بعد التحرير. وحتى اواخر عام ١٩٤٧، كانت دول اوروبا الغربية عند تقديرها لحاجتها من المساعدات الامريكية وكانت تنوي ان تستأنف وبشكل جاد وحقيقي تجارة المواد الضرورية مع دول اوروبا الشرقية. ومع ذلك، فقد كانت العلاقة الاقتصادية بين الدول الرأسمالية في الغرب والدول الشيوعية في الشرق علاقة استقلال ومواجهة لمعظم سنوات مابعد الحرب. وقد ادت الحرب الباردة الى جهود من قبل الجانبين لعزل اقتصاديات الغرب والشرق واستخدام هذا العزل كأداة للمواجهة السياسية. ورفض الاتحاد السوفيتي الانضمام الى النظام الاقتصادي الغربي وفرض على الدول الشيوعية في اوروبا الشرقية نظاما اقتصاديا منفصلا لعزل الاقتصاديات الشيوعية وربح اقتصاديات الدول الشيوعية المتقدمة.

خلق الكتلة الاقتصادية الشرقية

كان خلق نظام اقتصادي شرقي منفصل جزءا من سياسة الاتحاد السوفيتي في فترة مابعد الحرب للسيطرة على اوروبا الشرقية وكان للاتحاد السوفيتي اربعة اهداف في اوروبا الشرقية في العقد الاول لانهاء الحرب والتي ادت في مجموعها الى تشكيل نظام اقتصادي منفصل. وكان الهدف الفكري هو حدوث ثورة عالمية وانتشار الشيوعية.

ان تشكيل كتلة اقتصادية شرقية منفصلة، حسب اراء الباحثين الماركسيين، سوف يعمق ازمات الرأسمالية الدولية ويعجل في نهايتها المحتومة. وان رفض الاسواق الشرقية يؤكد ويعمق المشاكل الاقتصادية الغربية التي لم يتمكن الغرب من ايجاد الحلول لها منذ الركود العظيم والتي تأكدت باندلاع الحرب العالمية الثانية واكد ستالين ان رفض الاسواق الشرقية من قبل الغرب سوف يقلل من امكانيات التصدير الغربية ويخلق قدرة صناعية غير مستغلة، ويؤدي الى الانهيار الاقتصادي السياسي الداخلي والحتمي للرأسمالية. وسوف يؤدي تشكيل

كتلة اشتراكية منفصلة الى عزل الشرق عن الفوضى الاقتصادية الغربية المنتظرة ويعزز التطور الاقتصادي الاشتراكي. وعليه فقد كان وجود كتلة شرقية مستقلة ومكتفية ذاتيا شيئا ممكنا ومرغوبا فيه.

ولقد كان الهدف العسكري للاتحاد السوفيتي في شرق اوروبا هو لمنع المانيا او القوى الغربية العدوانية الاخرى من السيطرة على اوروبا الشرقية. والتي تشكل تهديدا بالغزو العسكري للاتحاد السوفيتي. وان الخوف التاريخي من الغزو الالماني كان السبب الرئيسي لاقامة انظمة صديقة وتعني بها الانظمة الشيوعية في الدول المحادية للاتحاد السوفيتي. وكانت السيطرة الاقتصادية والعزل هما الاداتين اللتان استخدمهما الاتحاد السوفيتي من اجل فرض الرقابة العسكرية والسياسية الروسية ولتجنيب المنظمة تأثير الرأسمالية عليها.

واخيرا فقد حاول الاتحاد السوفيتي الحصول على الموارد من اوروبا الشرقية مثل الموارد الاولية والمعدات الرأسمالية والتي يمكن استخدامها لاعادة بناء الاتحاد السوفيتي بعد الحرب، وبعد ذلك لدفع عجلة التطور الاقتصادي في البلاد.

ولقد كان للسيطرة الروسية على اسس التطور لاوروبا الشرقية، اثره في تمكين الاتحاد السوفيتي من الحصول على البضائع التي يحتاج اليها بشروط مميزة من هذه الدول. ومن خلال دبلوماسية زمن الحرب والاحتلال العسكري والانقلابات العسكرية، اقام الاتحاد السوفيتي انظمة تدور في فلك الشيوعية في جميع دول اوروبا الشرقية. ومن خلال التعاون مع قادة الشيوعية الوطنية في تلك الدول، تمكن الاتحاد السوفيتي من اعادة بناء اقتصاديات اوروبا الشرقية. وادخل الاتحاد السوفيتي لاول مرة ملكية الدولة لوسائل الانتاج. والتخطيط المركزي والنموذج الروسي للنمو الاقتصادي والمبني على الاكتفاء الذاتي والتصنيع في كافة مجالات الحياة، وقام الاتحاد السوفيتي ببناء نظام اقتصادي اشتراكي دولي مركزه الاتحاد السوفيتي ومن أهم خصائصه التفاعل المتبادل داخليا وتخفيض التفاعل مع الغرب. ورفض الاتحاد السوفيتي الانضمام الى المؤسسات الاقتصادية الدولية التي اوجدها الغرب. ومنع الدول التي تدور في فلكه من الاشتراك في المؤسسات الغربية.

وبالرغم من مشاركة الاتحاد السوفيتي في مؤتمر «برايتون وود»، الا انه رفض المصادقة على الاتفاقيات الخاصة بذلك. ورفض الانضمام الى صندوق النقد الدولي او البنك الدولي للانشاء والتعمير، وكانت تشيكوسلوفاكيا وبولندا هما الدولتان الشرقيتان اللتان انضمتا الى هاتين المؤسستين الدوليتين وقد انسحبتا في عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٤ على التوالي.

وبالرغم من الدعوة التي تلقاها الاتحاد السوفيتي، الا انه رفض المشاركة في الاجتماعات الاولية، والمفاوضات الدولية التي ادت الى اعلان هافانا وكانت بولندا وتشيكوسلوفاكيا فقط الدولتان الشرقتيان اللتان حضرتا مفاوضات هافانا ومع ذلك لم يصادقا على الاعلان. ورفض الاتحاد السوفيتي العرض الامريكي لتقديم المساعدات بموجب خطة مارشال ورفض السماح لبولندا وتشيكوسلوفاكيا بان يقبلا المساعدات الامريكية والانضمام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تلك المنظمة التي وجدت من اجل تنسيق استخدام مساعدات خطة مارشال. وفي المقابل انشاء المؤسسات الغربية قام الاتحاد السوفيتي بانشاء مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة «الكوميكون».

وان تلك المنظمة الاقتصادية التي تضم اضافة الى الاتحاد السوفيتي، دول اوروبا الشرقية عدا (يوغسلافيا) وتأسست عام ١٩٤٩ كاجابة شرقية لخطة مارشال. وكان هدف هذه المنظمة تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول الشرقية بمعزل عن الغرب، وان العزل الاقتصادي الشرقي كان سببه الغرب وليس الاتحاد السوفيتي وحثت هذه المنظمة على التعاون الفني والتخطيط المشترك، ولكن هدفها الرئيسي ايجاد كتلة تجارية شرقية بين الدول الشرقية وقد ادت الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الاتحاد السوفيتي والدول الدائرة في فلكه الي تقوية التنسيق التجاري بين دول الكوميكون. وايضا اعادة توجيه التدفقات الاقتصادية والانضمام المؤسسي في النظام الشرقي الجديد. وقد شكل الشرق نظاما تجاريا منفصلا، في الوقت الذي كانت معظم تجارة الدول الشرقية الاوروبية تتم اثناء الحرب مع الغرب. فتحولت هذه الدول عام ١٩٥٣ الى الكتلة الشرقية.

في عام ١٩٣٨ بلغت نسبة الصادرات الشرقية الى الدول الشرقية فقط ١٠٪ بما فيها الاتحاد السوفيتي و ٦٨,٨٪ الى اوروبا الغربية و٤,٤٪ الى الولايات المتحدة وكندا. و٥,١٪ الى اميركا اللاتينية، ومع حلول عام ١٩٥٣، تم توجيه الزخم التجاري الى الكتلة الشرقية، ٦٤٪ من الصادرات الشرقية ذهبت الى الدول الشرقية و١٤,٤٪ الى الدول الغربية و٠,٠٦٪ الى الولايات المتحدة وكندا و٠,٥٪ الى اميركا اللاتينية.

لقد كانت منظمة «الكومكون» والاتفاقيات التجارية الثنائية بين الاتحاد السوفيتي والدول الدائرة في فلكه من الوسائل الهامة لاعادة توجيه التجارة من الغرب الى الكتلة الشرقية والوسيلة الاخرى كانت هي قدرة الاتحاد السوفيتي على الوصول على صميم الخطط التنموية للدول الدائرة في فلكه. ان النظام الاقتصادي السائد في الاتحاد السوفيتي هو نظام

ملكية الدول ومركزية التخطيط وهو النظام الذي اتبعته دول اوروبا الشرقية . ان انظمة السوق المتبعة في الغرب يتم تجديدها بواسطة العرض والطلب ولكن ضمن نظام مركزية التخطيط ، يتم اتخاذ مثل هذه القرارات من قبل هيئات التخطيط الحكومية ومن خلال القوة العسكرية والسياسية للاتحاد السوفيتي ، فقد كان بمقدوره ان يشكل الخطط الاقتصادية لاوروبا الشرقية في الاتجاه الذي يراه مناسبا . ويتم عادة تحضير الخطط الاقتصادية بمساعدة المستشارين الاقتصاديين الروس وعن طريق الاقتصاديين المدربين في الاتحاد السوفيتي . ومن خلال قدرة الاتحاد السوفيتي في التأثير على خطط الدول الشرقية ، فقد كان بمقوره ان يضغط على دول اوروبا الشرقية لانتاج وتصدير المنتوجات التي يراها مناسبة . وعلى سبيل المثال ، فمن خلال الاتفاقيات التجارية طويلة الامد ، تمكن الاتحاد السوفيتي من الضغط على تشيكوسلوفاكيا للتركيز على انتاج الالات الثقيلة والمعدات والاسلحة بدلاً من اتابع الخطة التشيكية والخاصة بمزيد من التنوع وتقليل الانتاج المعتمد على التجارة . ولقد افادت عملية اعادة توجيه التجارة الاتحاد السوفيتي في العقد الاول لما بعد الحرب وتبين الشواهد ان الاتحاد السوفيتي كان قادرا على التفاوض من اجل اسعار افضلية لصادراته ووارداته .

واحد هذه الامثلة هو الاتفاق السوفيتي البولندي حول الفحم وبموجبه تزود بولندا الاتحاد السوفيتي بكميات كبيرة من الفحم باسعار مفضلة جدا . والنموذج الاخر على قدرة الاتحاد السوفيتي لاعادة توجيه التجارة ، كان التعويضات المفروضة على دول المحور السابقة . وفي المانيا الشرقية قام الاتحاد السوفيتي مفردا بتحرير المصانع وطالب بالبضائع من الانتاج الحالي انذاك من اجل تزويد الجيش الروسي والاقتصاد الروسي . ويرى الخبراء بان القيمة الاجمالية لهذه التحويلات بلغت حوالي ١٨ بليون دولار . وفي المجر ورومانيا وبلغاريا والاتحاد السوفيتي ايضا قامو بتحرير المصانع وطالبوا بالبضائع من المنتجين المحليين وبلغت اجمالية هذه القيمة حوالي ٢ بليون دولار .

وايضا تم توجيه الروابط المالية من الغرب الى الشرق وقد تم توفيق خاصية التحويل الى عملات اوروبا الشرقية . وادى تأميم الاستثمارات الخارجية الى اضطرابات تدفقات رأس المال الخاص . ولم تعطي الاهلية للاتحاد السوفيتي والدول الشرقية الاخرى للتمتع في عائدات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير . ووضعت الدول الشرقية خطة مارشال الخاصة بالمساعدات المالية . وقد الغت العلاقات المالية والخارجية مع الاتحاد السوفيتي بعض الميزات لاوروبا الشرقية وخاصة التسهيلات الاولية لشراء المواد الاولية والتسهيلات الاستثمارية لشراء المعدات من الاتحاد السوفيتي .

واخيرا، فان الروابط الاستثمارية قد اعيد بناؤها بعد الحرب، حيث استولى الاتحاد السوفيتي على العديد من المشاريع الصناعية الالمانية العاملة في المجر ورومانيا وبلغاريا وهم حلفاء المانيا السابقين. وبعد استئصال القطاع الخاص كليا واستبداله بشبكات مراقبة ومداره من قبل الحكومة فان الاستثمارات السوفيتية لم تتوقف. وادار الاتحاد السوفيتي هذه المشاريع كشركات مشتركة مع الحكومات المحلية. وتمتعت هذه الشركات بوضع مفضل في الكثير من المجالات مثل الضرائب وامكانية التغلغل للعملات الاجنبية والمواد الاولية، وعلاوة على ذلك فان هذه الشركات عادة ماتقدم اسعار مفضلة للاتحاد السوفيتي. ولكن بسبب الاوضاع القوية التي تمتعت به هذه الشركات فقد اصبحت سبب للصراع داخل الكتلة الشرقية مما ادى الى تصفية هذه الشركات عام ١٩٥٤ .

الصراع الاقتصادي الغربي

بالرغم من ان الاتحاد السوفيتي قد اوجد نظاما اقتصاديا منفصلا، الا ان الصراع الاقتصادي الغربي قد زاد من عزلة الشرق. وقد كان هذا الصراع الاقتصادي جزءا من سياسة الحرب الباردة. وقد تأكد لصانعي السياسة الامريكية بان هدف التعاون الذي كانوا يتطلعون اليه مع الاتحاد السوفيتي كان هدفا غير واقعيا نظرا لقيام انظمة شيوعية في الدول التي احتلها الاتحاد السوفيتي في اوروبا الشرقية والضغط السوفيتي على ايران وتركيا واندلاع الحرب الاهلية في اليونان والاضطرابات السياسية في اوروبا الغربية. وان ارتضى الشرق لمساعدات خطة مارشال والانقلاب العسكري في تيشكوسلوفاكيا واغلاق برلين عام ١٩٤٨، قد اكد وجهة النظر الامريكية بان الاتحاد السوفيتي يمثل تهديدا عسكريا مستمرا للغرب.

ونتيجة لذلك فقد ثبتت الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى عددا من السياسات الهادفة لتحديد كيفية التعامل مع الاتحاد السوفيتي. واحدى هذه السياسات هو بناء الغرب المتحد اقتصاديا وسياسيا من خلال برنامج الانعاش الغربي، وقيام نظام نقدي دولي على اسس قوية وتطوير التجارة الجماعية الحرة. والسياسة الاخرى كانت بناء القوة العسكرية الغربية من خلال حلف شمال الاطلسي، وتمركزت القوات الامريكية في اوروبا. اما السياسة الثالثة فكانت عبارة عن منع الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه من الحصول على الموارد التي تساعد على بناء قوته السياسية والعسكرية.

وقد عمل الغرب والولايات المتحدة على استخدام الحظر الاستراتيجي وقيود التحويل من اجل اغلاق الطرق امام وصول هذه الموارد الى الدول الشرقية. وقد بدأ الحظر الغربي عندما تم وضع قانون مراقبة الصادرات الامريكية عام ١٩٤٩ . وقد فوض هذا القانون الرئيس الامريكي لوقف كافة انواع الصادرات التجارية واقامة نظام التصاريح في الولايات المتحدة لتنظيم الصادرات الى الدول الشيوعية. وكجزء من هذا النظام فقد وضع القسم التجاري في الولايات المتحدة لائحة قوانين مراقبة البضائع الخاصة بالمواد التي يرى عليها الحذر التجاري. ووقع اي انتاج يساعد او يساهم في بناء القدرة العسكرية او الاقتصادية للدول الشيوعية على قائمة الحظر التجاري.

وفي قمة التطور في العلاقات بين الغرب والشرق في كوريا، كان هناك الاف من المواد تم فرض الحظر التجاري عليها من قبل الولايات المتحدة. وقد حاولت الولايات المتحدة حث الدول الغربية على فرض الحظر الاستراتيجي. وفي عام ١٩٤٩، تم تشكيل لجنة التنسيق والتي بحثت في امكانية التعاون لفرض حظر جماعي، وقد نجحت هذه اللجنة في وضع قائمة دولية خاصة بالمواد المحظورة على اعضائها الخمسة عشر.

ولقد كان هناك صراع كبير بين الولايات المتحدة وحلفائها حول تلك القائمة التي اعدتها لجنة التنسيق ويعدو السبب في ذلك الى ان الولايات المتحدة قد ترجمت معنى البضائع الاستراتيجية بمفهوم اوسع من فهم الدول الغربية واليابان، لان الولايات المتحدة كانت تهدف ليس فقط لاضعاف القوة العسكرية الشرقية، بل لاضعاف القوة السياسية الاقتصادية الشرقية. وقد شعر اليابانيون والاوروبيون الذيم لهم حصة اكبر من العلاقات مع الدول الشيوعية، بان حظرا واسعا على الدول الشرقية قد يشجع بشكل كبير التضامن فيما بينها دون اعاقة القدرة السياسية والعسكرية لتلك الدول. ولذلك فقد وافقت كل من اليابان واوروبا الغربية عن معنى محدود للبضائع الاستراتيجية والتي تنطوي على معدات عسكرية مباشرة. ونتيجة لمعارضة حلفاء امريكا فان القائمة الدولية كانت دائما اقل شمولية من القائمة الامريكية. ومن اجل التغلب على مقاومة الغرب لسياسة الحظر الامريكية، فقد اقر الكونغرس عام ١٩٥١ قانون مراقبة المساعدات الدفاعية المتبادلة والتي منح الرئيس بموجبه سلطة اية مساعدة اقتصادية او عسكرية او مالية لاية دولة تسمح بشحن البضائع الاستراتيجية للدول الشيوعية. وبالرغم من ان هذا قد سبب استياء شديدا في اوروبا، الا ان هذا القانون قد استخدم كأداة فعالية من قبل الولايات المتحدة لتشجيع الاذعان من الدول التي تتلقى الدعم بموجب خطة مارشال.

في منتصف الخمسينات لم يعد الاوروبيون يعتمدون على المساعدات الامريكية وعلاوة على ذلك فان الحرب الباردة بدت اقل شدة بعد موت ستالين وانهاء الازمة الكورية. ولم يعد بمقدور الولايات المتحدة مقاومة الضغوط التي مارسها حلفائها من اجل تخفيف القيود على الصادرات الى الشرق. وبدأت قائمة البضائع المحظورة بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٨ بالتناقص، عندما اصبحت هذه القائمة تعكس التعريف الاوروبي للبضائع الاستراتيجية وللعلم فان هذا التناقض لم يضع حدا للصراع داخل حلف شمال الاطلسي حول سياسة المفروضة على الشرق. ولقد كانت المحاولات المتكررة من جانب الولايات المتحدة من اجل فرض قيود للحظر على فروع الشركات الامريكية متعددة الجنسيات العاملة في اوروبا، احد اسباب التوتر في الغرب.

وحاولت الولايات المتحدة ان تمنع وصول الموارد الاولية للشرق، وكان الاساس التشريعي لهذا المنع هو قانون جونسون الخاص بعدم الوفاء بالدين لعام ١٩٣٤ والذي جاء لاجبار الدول بما فيها الاتحاد السوفيتي على دفع ديونهم المتراكمة خلال الحرب العالمية الاولى وقد حظر هذا القانون على الافراد والمؤسسات تقديم المساعدات المالية لحكومة الدولة الاجنبية التي يثبت ان عليها ديونا مستحقة للولايات المتحدة. وبعد الحرب العالمية الثانية طرأ تعديل على بنود هذا القانون بحيث استثنيت الدول الاعضاء في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهذا يستثني بكل وضوح جميع الدول باستثناء الدول الشرقية. وكانت الدول التي لم تتأثر بهذا القرار هي يوغسلافيا (عضو في صندوق النقد الدولي)، البانيا، بلغاريا والمانيا الشرقية. وتم تطبق قيود هذا القانون على الاتحاد السوفيتي بسبب عدم موافقة الولايات المتحدة على كيفية تسوية الديون الحقيقية التي حصل عليها الاتحاد السوفيتي بموجب قانون الاعارة والتأجير اثناء الحرب العالمية الثانية.

وكما هو الحال بالنسبة للحظر الاستراتيجي فقد تبنت الولايات المتحدة سياسات اكثر حدة من حلفائها. ولم تفرض بعض دول حلف شمال الاطلسي قيودا على حصول بعض الدول الشرقية على تسهيلات ائتمانية. وفشلت محاولة الولايات المتحدة عام ١٩٥٨ بفرض القيود من خلال اتفاقية دولية. فقد وافق اتحاد برني على تحيد التسهيلات التجارية للدول الشرقية الى خمسة سندات والطلب بدفع دفعات نقدية تصل اقلها ٢٠٪ من سعر الشراء. ولم تكن هذه الاتفاقية ملزمة لاي طرف ولذلك لم تكن ذات اثر فعال.

والنموذج الاخر للصراع الاقتصادي الغربي هو عدم حرمان الشرق من الموارد بل حرمانه من الاسواق، ففي عام ١٩٥١ وفي قمة الاضطرابات في كوريا، اصدر الكونغرس الامريكي قرار الاتفاقيات التجارية الموسعة. والتي الغت كافة الامتيازات التجارية التي تم التفاوض بشأنها مع الاتحاد السوفيتي واية دولة شيوعية (عدا يوغسلافيا) وكنتيجة لذلك لم تستفد اي من منتجات الدول الشرقية من تخفيضات التعرفة التي تم التباحث بشأنها في قانون الاتفاقيات التجارية لعام ١٩٣٤. وفرضت العديد من الدول الغربية قيودا على الواردات من الدول الشرقية وخاصة القيود الكمية.

ولذلك ولاسباب سياسية فقد انشأ الغرب والشرق انظمة اقتصادية دولية منفصلة بكل قوانينها ومؤسساتها ونماذج تداخلها. وفي قمة الانعزال الاقتصادي اثناء الأزمة الكورية، كانت التجارة بين الشرق والغرب اقل بالمفاهيم المعلقة عما كانت عليه عام ١٩٣٧. لقد خفت حدة التوتر السياسي الامني بعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣ ونهاية الأزمة الكورية.

وكنتيجة لذلك فقد حدث تحسن على السياسات الشرقية الخاصة بالانعزال الاقتصادي الاقليمي، وتخفيض قائمة المحظورات. وتباحثت كل من اوروبا الغربية واليابان وكندا حول اتفاقية الدولة الاكثر رعاية مع اوروبا الشرقية ومع الاتحاد السوفيتي وتضاعفت تجارة الشرق والغرب حيث تضاعفت الصادرات الشرقية للغرب من غام ١٩٥٣ الى عام ١٩٥٨، وتضاعفت مرة اخرى من ١٩٥٨ الى ١٩٦٣. ومع ذلك وطالما بقيت الحرب الباردة مستمرة، فانه لايوجد اية اهمية بين الشرق والغرب كنسبة مئوية من التجارة الدولية ومجموع التجارة بين الشرق والغرب. وبالرغم من ان شرق وغرب اوروبا قد ايد وجود تجارة اكبر واتخذ الخطوات الضرورية بهذا الشأن الا ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي استمرا ولاسباب سياسية في رفض اي تغيير كبير في العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب. وقد اصبحت القوى العظمى ذات الاكتفاء الذاتي قادرة على ان تكون اقل تأثرا بالمزايا الاقتصادية للتداخل اكثر من شركاؤهم الاصغر وذوي التجارة الموجهة واصبحوا اكثر تأثرا بتجاوز الاهتمامات السياسية والامنية. ومع نهاية عام ١٩٦٢ على سبيل المثال، وبينما كان حلفاء الولايات المتحدة يخففون من القيود المفروضة على الشرق، اجرى الكونغرس تعديلا جديدا على قانون مراقبة الصادرات حرم بموجبه تصدير البضائع او المعدات الفنية التي قد تساهم بشكل فعال في القدرات الاقتصادية والعسكرية للدول التي تهدد امن الولايات المتحدة. وبخصوص قانون انتشار التجارة، تم الغاء كافة صلاحيات الرئيس الخاصة بمبدأ الدولة الاكثر رعاية والخاص بالدول الشيوعية.

ولم يطرأ اي تغيير على سياسات القوى العظمى الا مع نهاية العقد السادس وبداية العقد السابع عندما انتهت الحرب الباردة . ومع انخفاض حدة التوتر ، بدأت القوى المشجعة على التداخل الاقتصادي بين الشرق والغرب ، تلعب دورا هاما .

قوى التغيير في الشرق

لقد ادت كل من القوى السياسية والاقتصادية في الاتحاد السوفيتي وشرق اوروبا الى انخفاض النزاع السياسي مع الغرب . ومع بداية السبعينات حقق الاتحاد السوفيتي تحويلا مؤثرا مع الولايات المتحدة في مجال الاسلحة الاستراتيجية . فقد مكن التكافؤ النووي الاتحاد السوفيتي من النظر الى الغرب بشيء من الثقة لتخفيف الخوف من الغزو العسكري من اجل تعليل فكرة تحديد المعونات على الاسلحة الاستراتيجية ويهدف التغيير في القدرة النووية الى جعل الاتحاد السوفيتي اكثر رغبة في مناقشة الحد من الاسلحة وتسوية الخلافات السياسية . وقد ادت الازمة الصينية السوفيتية التي سادت خلال الستينات لاعادة التأكيد على المصلحة في تسوية الخلافات فقد ادت مرابطة القوات السوفيتية على طول الحدود مع الصين الى الرغبة الصادقة في تخفيف حدة الازمة على حدود الدول الغربية وخفض الانفاق على الاسلحة النووية . وشجع ازدياد التعددية في اوروبا الشرقية وعدم قدرة الاتحاد السوفيتي على فرض عضلاته السياسية والاقتصادية على اوروبا الشرقية والى مزيد من الحاجة لتسوية الخلافات مع الغرب .

والقوة الاخرى هي المشكلة الزراعية ، لان الزراعة الروسية كانت دائما معروفة بالانتاج غير المتوازن ، لكن الاتحاد السوفيتي كان دائما قادرا على ترتيب النقص عن طريق تخفيض الاستهلاك المحلي ، لكن بعد عام ١٩٦٠ ، شعر القادة السوفيات بانهم لن يفرضوا هذه المشقة على شعوبهم الا اذا كانت هناك مخاطرة سياسية ، ولذلك عندما حدث نقص في الحبوب ، اتجه الاتحاد السوفيتي للسوق العالمية لشرائها واول عملية شراء ضخمة تمت عام ١٩٦٤ حيث بلغت كميتها عشرة ملايين طن من الحبوب . والتي كانت عقب الدمار الذي لحق محصول الحبوب عام ١٩٦٣ وتبع ذلك عمليات استيراد كبيرة ومتكررة للحبوب من الخارج والتي بلغت حوالي ١,٥ مليون طن سنويا وخاصة من كندا . وفي عام ١٩٧٢ ، اجبر الاتحاد السوفيتي على استيراد ١٩ مليون طن من الحبوب من الولايات المتحدة بعد موسم سيء من الحصاد واستيراد كميات قليلة من دول اخرى .

لقد زادت مشكلة النمو الصناعي من رغبة الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية الاخرى في التجارة مع الغرب. وقد حقق الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية في الخمسينات مستويات مرتفعة من النمو من خلال الزيادة الكمية في العمالة ورأس المال والى حد كبير الارض. وان نسبا عالية من النمو تحققت بسبب التوسع الكبير في قوة العمالة، على سبيل تشغيل المرأة، نقل العمال من الزراعة الى الصناعة وزيادة ساعات العمل وبسبب الزيادة السريعة في بناء رأس المال على حساب الزراعة وتحسين مستويات المعيشة وايضا بسبب التوسع في الارض الزراعية. ومع العقد السادس، بلغ هذا التوسع والذي يعرف بـ «التوسع الشامل» اقصى حدوده، وانخفضت معدلات نمو اعضاء لجنة التنسيق من حوالي ٦٪ سنويا في الخمسينات الى ٤٪ في السبعينات.

ولم يعد بالامكان زيادة الكميات المنتجة كما هو الحال في مجال العمالة او لم يعد ذا تأثيرا كبيرا كما هو الحال في رأس المال. وان ماكانت الحاجة ملحة اليه هو ليس تحسن في العوامل الكمية لكن الحاجة الاكثر هي زيادة نوعية الانتاج. ويعرف هذا النوع من النمو «بالنمو التكثيفي» الذي يمكن تحقيقه عن طريق تحسن الانتاجية والذي يعني كفاءة الانتاج. ويعتمد النمو التكثيفي بشكل رئيسي على تطبيق التكنولوجيا والمعدات المتقدمة وعمليات الانتاج واساليب الادارة المعقدة والطاقة، ومنذ بداية الستينات، ركزت الخطط الشرقية الحاجة لتحقيق النمو من خلال التطور وتطبيق التكنولوجيا.

ولقد عانى النظام الشرقي من صعوبات حادة في التطور التقني، اذ كان لدى مدراء المصانع حوافز قليلة لتجربة التقنيات الحديثة وان مكانتهم كانت مبنية على تحقيق الاهداف الكمية، ولايوجد هناك اية حوافز لتحسين نوعية الانتاج او عمليات التصنيع وفي الحقيقة كان هناك عقبات امام تجارب الطرق الحديثة لانها تهدد بتعطيل الانتاج على الاقل مؤقتا، ولذلك هناك مخاطرة في تحقيق الاهداف الكمية، علاوة على ذلك فان غياب المنافسة وظهور الاسواق المضمونة يعني عدم وجود حوافز للمدراء لتخفيض التكاليف او تحسين النوعية. ولم يكن النظام ذو فعالية في مجال الابحاث والتطوير وبالرغم من التركيز الكبير على البحث العلمي الا انه لم توجد علاقة بين البحث والانتاج الفعلي وعلى عكس الغرب الذي كان البحث العلمي يتم فيه بواسطة المؤسسات الخاصة، فان البحث في الدول الشرقية كانت تقوم به معاهد ابحاث قل ماتكون لها صلة بالمصانع. وان المهندسين والعلماء لم يكونوا على استعداد للاستجابة المباشرة لحاجات الصناعة او جعل الصناعة تستجيب للتطور العلمي. وكنتيجة لهذه الاسس، فان الدول الشرقية بما فيها الاتحاد السوفيتي بقي متخلفا عن الدول الغربية في مجال التطور التقني.

وكانت هناك محاولة في منتصف الستينات من اجل حل هذه المشكلة التقنية والتطور الصناعي من خلال الاصلاحات الاقتصادية الوطنية. وتم الغاء مركزية التخطيط وقد اعطى المدراء الحرية الكافية لتقرير نوع وكيفية الانتاج، ولتشجيع الكفاءات والنوعية والحث على استخدام التقنيات الحديثة، فقد بنيت الحوافز على الربحية والاهداف الكمية، وجعلت الاسعار اكثر عقلانية وكان الاعتماد الكبير على قوى السوق لتحديد هذه الاسعار.

ومع ذلك، فلم تكن هذه الاصلاحات واسعة النطاق حيث تم معارضتها بشدة من قبل المحافظين في الحزب الذين شعروا بان هناك تهديدا لقوتهم ونفوذهم من القوة الجديدة لمدراء المصانع. وقد عارض الاتحاد السوفيتي الاصلاحات في اوروبا الشرقية والتي تنظر الى امكانية الاسواق المختلطة والاقتصاديات الخارجة عن السوق على انها تهديد للنظام الاقتصادي الاشتراكي. وباستثناء المجر وتشيكوسلوفاكيا فان الانظمة الشرقية كانت غير راغبة في المخاطرة باصلاحات حقيقية، وقدمت فقط تغييرات لينة. ومع حلول عام ١٩٧٠ كان الكثير من هذه التغييرات قد الغي، كما هو الحال في تشيكوسلوفاكيا فان التدخل العسكري للجيش السوفيتي في اغسطس ١٩٦٨ قد الغى وبصورة مفاجئة الاصلاحات السياسية والاقتصادية، وبسبب فشل الاصلاحات فقد استمر الركود يسيطر على اقتصاديات الدول الشرقية.

وقد حاولت الدول الشرقية حل مشكلة التطور التقني والنمو المكثف من خلال مجموعة «الكوميكون» وبدأت المحاولة في نهاية الخمسينات من اجل بعث الحياة من جديد في هذه المجموعة لكي تصبح اداة للتطور بدلا من كونها اداة للسيطرة السوفياتية. وكان هناك محاولات لزيادة التجارة بين دول الكتلة الشرقية لانه كان ينظر الى ان التجارة قد تؤدي الى اقتصاديات التوسع الحجمي والمنافسة وتشجع بذلك التجديد والتحديث. وتم تشجيع التجارة عن طريق الاتفاقية الخاصة بتثبيت الاسعار التجارية، ومؤسسة التقاص «البنك الدولي للتعاون الاقتصادي» والبرامج الوطنية الخاصة بالتخصص في الانتاج. وتم تشجيع التعاون التقني في الستينات من خلال اللجنة الدائمة لتنسيق البحث العلمي والفني ومؤسسات ابحاث مشتركة ومحاولات نشر المعرفة العلمية.

ومرة اخرى كانت النتائج غير مرضية، وبالرغم من كل المحاولات، فان التجارة بين دول «الكوميكون» بقيت مقيدة بالانحيازات الداخلية ضد التجارة، ونقص التكاملية في اقتصاديات الدول الشرقية، وفقر توعية البضائع المصنعة في الدول الفردية وعدم الرغبة

السياسية لمنح القوة الى هيئة دولية، وخاصة في اية واحدة حيث يملك الاتحاد السوفيتي صوت مؤثر وعلاوة على ذلك فان التعاون التقني بين دول الكتلة الشرقية لم يكن بمستوى الطموحات لتجاوز الامتيازات التنظيمية ضد الابتكارات التقنية.

وفي منتصف الستينات اصبح من الواضح ان الدول الشرقية لا تستطيع تخطي الفجوة التقنية وتحقيق النمو التكثيفي السريع دون الاستعانة بالتقنيات الاجنبية. ووجب على الدول الشرقية ان تتجه نحو الغرب من اجل تطوير مواردها الطبيعية الواسعة وتحسين الزراعة وحتى تطوير الصناعة السياحية.

قوى التغيير في الغرب

في الوقت الذي كان هدف الاتحاد السوفيتي الرئيسي من زيادة التعاون الاقتصادي مع الغرب هو تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية الاستهلاكية مثل التوريدات الزراعية والتطور الفني، كان هدف الولايات المتحدة الرئيسي من وضع نهاية للعزلة هو هدف سياسي. ولقد كان هناك عدد من القوى الاقتصادية المهمة للتغيير. وبدأت المصلحة الاقتصادية في بدء العلاقات مع الكتلة الشرقية في الولايات المتحدة في نهاية العقد السادس وبداية السابع مع الازمة الاقتصادية في الغرب.

ولقد عززت التغيرات الاقتصادية الدولية الوفاق السياسي الداخلي المؤيد لزيادة التبادل التجاري مع الكتلة الشرقية. ومع ازدياد القوة التنافسية لاوروبا الغربية واليابان وتهديدهم لمركز الولايات المتحدة في الاسواق الغربية، فقد اتجهت الولايات المتحدة نحو الكتلة الشرقية في سبيل التعاون التجاري معها.

وبدت اسواق الدول الشيوعية اكثر جاذبية لكونها اسواقا غير خاصة بسبب اهتمامهم الجديد في شراء التقنيات العالمية وبكميات كبيرة من الغرب. وبسبب القيود الامريكية المفروضة على الكتلة الشرقية، يبدو ان اليابان واوروبا الغربية هي الدول التي ستبيع هذه التقنيات للكتلة الشرقية وليس الولايات المتحدة.

في عام ١٩٦٩، بلغ مجموع الصادرات الامريكية من الالات ومعدات النقل للاتحاد السوفيتي حوالي ٤٢ مليون دولار، وبلغت قيمة الصادرات اليابانية من نفس المعدات ٧٠

بليون دولار وبلغت قيمة الصادرات الفرنسية ١٤٤ بليون دولار والالمانية ٢٠٠ مليون دولار والبريطانية ١١٣ بليون دولار . وقد تشابهت الاساليب التصديرية ايضا الى الدول الشرقية الاخرى ، على سبيل المثال ، قامت الولايات المتحدة بتصدير ماقيمته خمسة بليون دولار من الالات ومعدات النقل الى بولندا وبلغت قيمة الصادرات الفرنسية ٣٥ بليون دولار والالمانية الغربية ٥٥ بليون دولار والمملكة المتحدة ٤٢ بليون دولار .

وقد توازت النقلة السياسية العمالية مع النقلة في الابعاد التجارية ، وطرأ تغيير على السياسة الاقتصادية الخارجية للعمالة الامريكية نتيجة لظهور البطالة في اواخر الستينات وبداية السبعينات . ولمعظم فترة مابعد الحرب ، ايد العمال سياسة الحظر والعزل الامريكية للكتلة الشرقية وتتراوح اسباب هذا الدعم من التجارب مع الشيوعيون داخل الحركة العمالية الى الاتجاه العام المعادي للشيوعية والتي تعكس وجهة نظر الرأي العام الامريكي في ذلك الوقت . ان ازدياد اهتمام العمال بالبطالة المتزايدة ، قاد الى نقلة في المعارضة التقليدية للتوافق الاقتصادي مع الشرق ، ومع ارتفاع نسبة البطالة اتجه العمال الى الاسواق الشرقية .

وحدث هناك تغير في السياسة الاقتصادية الخارجية الرسمية للولايات المتحدة ، فعندما عانى ميزان المدفوعات الامريكي من اوضاع سيئة ادت الى العجز والذي ادى بدوره الى اخلال وضع الدولار . فقد حاول صانعي السياسة الامريكية احياء السياسة الامريكية بالطرق التالية : ـــ

١ ـــ تخفيض قيمة الدولار .
٢ ـــ البدء في مفاوضات تجارية دولية جديدة
٣ ـــ بدء التعامل التجاري مع الشرق .

وقد انعكست مصلحة رجال الاعمال ، والعمال والحكومة في توسيع التجارة مع الشرق ، انعكست في تقرير «بيتر جي بترسون» رئيس المجلس الدولي للسياسة الاقتصادية ، الذي رفعه للرئيس الامريكي نكسون والذي نشر في كانون اول ١٩٧١ والذى دعى الى سياسة تجارية امريكية شجاعة ، بما فيها زيادة الصادرات الى الكتلة الشرقية . ووفقا لما جاء في التقرير ، فقد كان هناك امكانيات لمثل هذا التوسع في التجارة مع الكتلة الشرقية . ويكمن تطوير هذه الامكانيات في الغاء سياسة الحظر القديمة ومراقبة الاستيراد والعمل على خلق ترتيبات جديدة مع الشرق . وقد ذكر هذا التقرير بالتحديد تقديم معاملة «الدولة الاكثر

رعاية» الى الكتلة الشرقية والتوسع في امكانية التمويل التصديري للشركات الامريكية التي تتعامل مع الشرق. وتم التركيز على في الاسواق الشرقية بعد ازمة النفط والمتمثلة في المصالح الجديدة. الموجهة في المواد الاولية وموارد الطاقة البديلة الموجودة في الشرق. وكان هناك مصلحة غربية في الشرق، خاصة في الاتحاد السوفيتي كمورد للمواد الاولية. ولحين الحظر الذي فرضته منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبك» والارتفاع الكبير في اسعار النفط. عندها اصحبت الموارد الضخمة للاتحاد السوفيتي والامكانية الكبيرة ذات جاذبية للغرب. واهتم رجال الاعمال الغربيين بمساعدة الاتحاد السوفيتي لتطوير موارده الاولية لغايات التصدير. والاستهلاك المحلي. وبدأت الحكومات الغربية ترى ضرورة تطور الموارد الاولية للاتحاد السوفيتي لمورد للعرض وطريقة ايضا لابعاد الاتحاد السوفيتي عن ان يصبح مشتري ذو قوة كبرى في الاسواق الغربية.

ولم يكن بدء العلاقات الاقتصادية مع الشرق كاف من اجل تغيير السياسة الامريكية ولانه بالرغم من ان الاسواق الشرقية وموارد المواد الاولية تبدو اكثر جاذبية للدول الغربية، الا انهم كانوا اكثر اهمية لصناعات محدودة مثل تلك التي تساعد على بيع التقنيات الحديثة او الحبوب من الاقتصاد الامريكي بشكل عام، وكان الربط بين العلاقات الاقتصادية والاهتمامات السياسية السبب الرئيسي خلف التغير الذي طرأ على السياسة الامريكية. والاهتمام السياسي هو الحكم الوحيد بان سياسة الحظر لم تعد سياسة خارجية ذات فعالية كبرى. وقد كان من الصعب تحديد الاثر الفعلي لسياسة الحظر لانها من التعقيد بحيث يصعب تحيدها وكونها مسألة قابلة للنقاش — وقال رئيس الاتحاد السوفيتي آنذاك «نيكيتا خورشوف» ان الحظر كان باهظ الثمن بحيث اجبر الاتحاد السوفيتي على صنع منتوجات كان من الممكن الحصول عليها باسعار اقل من خلال التجارة. ويرى بعض المحللين ان الصراع الاقتصادي الغربي قد اعاق النمو السوفيتي على المدى الطويل. ويرى هؤلاء المحللون ان التجارة، ربما تبدو صغيرة لكنها لعبت دورا بارزا في الاقتصاديات الشرقية حيث ساعدت هذه الاقتصاديات على تجاوز الحدود التقنية.

ويعتقد محللون اخرون ان الاثر الاقتصادي كان محدودا، وان كبر حجم الكتلة الشرقية وقدرة اعضائها على الاتجار مع بعضهم البعض قد حصنهم ضد نتائج اقتصادية سلبية وان التخطيط المركزي قد سهل على الكتلة سرعة الترتيب المطلوبة لمواجهة الحظر المفروض عليها حيث تم الحصول على بعض الاجهزة من اوروبا الغربية واليابان.

وبالرغم من ان الغاء الامتيازات المتعلقة بمعاملة «الدولة الاكثر رعاية» قد اضر بصادرات اوروبا الشرقية من السلع المصنعة، الا ان له تأثير قليل على الصادرات السوفيتية خاصة المواد الاولية الغير خاضعة للتعرفة الجمركية. وبشكل عام، فقد عملت سياسة الحظر على تأخير نمو الاقتصاد الشرقي لمدى طويل، لكن ليس بشكل واسع كبير. ويبدو ان الحظر كان له تأثيرا قليلا على القدرة العسكرية للدول الشرقية، ونظرا للنظام الفاشستي المتبع في الاتحاد السوفيتي فقد كان بمقدوره ان يوجه نفقات ضخمة على التطور العسكري والاستمرار في التركيز على الصناعة الثقيلة دون اية متعاب سياسية. وقد عمل الحظر على تقوية وجهة النظر التي ترى الغرب على انه عدو للشرق وحافظ على دفاع القائلين بضرورة رفع مستويات النفقات العسكرية. وان الحظر لم يمنع الاتحاد السوفيتي من تحقيق تكافؤ استراتيجي فعال مع الولايات المتحدة.

ان الاثار السياسية للعزلة الاقتصادية كادت ان تكون معدومة وربما تكون سلبية بالنسبة للغرب. وقد ثبت مع مرور الزمن بان سياسة العزل اصبحت اداة غير فعالة وان هذا العزل اعطى العذر لزيادة سيادة دول الكتلة الشرقية والسيطرة الروسية. وقد ساهم العزل الاقتصادي في زيادة التوتر داخل حلف شمال الاطلسي بسبب ظهور الصراع حول قائمة المواد المحظورة واصرار الشركات الامريكية التابعة والعاملة خارج الولايات المتحدة في حالة فرض رقابة الصادرات. واخيرا اصبحت هذه السياسة غير فعالة بسبب تبسيط السياسات الاوروبية الغربية واليابانية. وفي كثير من الحالات، كان بمقدور الدول الشرقية الحصول على السلع والتقنية من الشركات الاوروبية واليابانية وحتى من الشركات التابعة لشركات امريكية تعمل خارج الولايات المتحدة.

وبدأ صانعوا السياسة الامريكية يشعرون تدريجيا بان التشجيع التجاري وليس الحرمان التجاري قد يكون الاداة الفعالة للسياسة الخارجية. ورأت ادارة الرئيس جونسون بان امكانية زيادة التجارة مع الغرب يمكن استخدامها كأداة للمساومة في المفاوضات مع الدول الشرقية. وان التسهيلات التجارية الغربية، يمكن استخدامها للتفاوض من اجل العدد من الاتفاقيات الشرقية. على سبيل المثال، تسوية الخلافات التجارية وحماية حقوق النشر وبراءة الاختراع الامريكية. وهناك براهين بانه يمكن استخدام التجارة لتشجيع مزيد من الاستقلال داخل الكتلة الشرقية. وان منح معاملة «الدولة الاكثر رعاية» قد استخدم لتشجيع المزيد من التعددية في الشرق في بداية عام ١٩٤٨، عندما انفصلت يوغسلافيا عن الاتحاد

السوفيتي وفي عام ١٩٥٦ عندما حاولت حكومة «كوملكا» في بولندا ان تقلل من الاعتماد على الاتحاد السوفيتي. وشاهد صانعوا السياسة الامريكية في منتصف الستينات استياء شابه رغبة في كافة اوروبا الشرقية للتأكد على هويتهم الوطنية. وقد بين صانعوا السياسة الامريكية انه بالامكان استخدام التجارة لتشجيع الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي، وهذا مابينه وزير الخارجية الامريكية «دين راسك» عام ١٩٦٦، والاكثر منعة، ان حكومة المانيا الغربية استخدمت في منتصف الستينات السياسة التجارية بطريقة ايجابية من اجل زيادة اهدافها السياسية في اوروبا الشرقية. ان السياسة الشرقية لالمانيا والتي بدأت عام ١٩٦٦، كانت عبارة عن محاولة لاستخدام التداخل الاقتصادي من اجل تحسين علاقتها السياسية مع اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي. وما كان التحرر التجاري والمساهمة الالمانية في المشاريع المشتركة مع حكومات اوروبا الشرقية والتسهيلات الائتمانية ونقل التكنولوجيا الا من اجل وضع ارضية صلبة لتجديد الاتصالات السياسية والدبلوماسية بين الجمهورية الاتحادية والشرق.

وقد اصبح تحسن العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي جزءا لا يتجزأ من سياسة الانفراج الدولي. وكانت سياسة «نكسون ــ كيسنجر» للانفراج الدولي عبارة عن محاولة لخلق نظام دولي اكثر استقرارا من خلال درجة عالية من التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وان فكرة امكانية تحقيق السلام عن طريق تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي لم تكن موضع اهتمام في السياسة الخارجية الامريكية.

وحاول الرئيس الامريكي ايزنهور عام ١٩٥٥ تحسين العلاقات بين الشرق والغرب من خلال مبدأ «روح جنيف» وعمل الرئيس كندي عام ١٩٦٣ على تحسين العلاقات بين الشرق والغرب من خلال معاهدة عدم التوسع، وحاول ذلك ايضا الرئيس جونسون في منتصف الستينات ومن خلال سياسة «بناء الجسور».

ولم تكن المحاولات السابقة لتطبيع العلاقات بين الشرق والغرب مسألة مركزية في السياسة الامريكية الخارجية. وعند تسلم الرئيس الامريكي نكسون مقاليد الرئاسة وتعيين هنري كيسنجر كبير مستشاري السياسة الخارجية والعمل على تطبيع العلاقات الامريكية الروسية والتي ارتقت الى ان اصبحت هدفا رئيسيا للسياسة الخارجية الامريكية واصبحت حجر الاساس في الاستراتيجية الامريكية الدولية.

وبنى الانفراج الدولي على الفكرة القائلة بانه بالرغم من استمرار التنافس بين القوى العظمى، فان امكانية قيام حرب نووية جعلت من التعاون شيئا لايمكن الاستغناء عنه. وبالرغم من استمرار العلاقة العدائية بين القوتين العظميين الا انه من الواجب عليهما اقامة جو من التعاون يستطيعان من خلاله تنظيم وتطويق خلافاتهما وكان هناك قناعة تامة في الوقت الذي تستمر فيه عمليه التطبيع المشتركة للعلاقات المضطربة، كان هناك عملية معقدة تنطوي على عدة ابعاد متعددة من العلاقات السوفيتية الامريكية التي تعتمد على بعضها البعض. وان لهذه العملية عدة عناصر متداخلة منها تطوير مبادىء السلوك المتفق عليها والمشاورات السياسية المتداخلة لتطويق الازمات ومنعها من الاتساع ومباحثات الحد من الاسلحة من اجل تسهيل الاستقرار العسكري والسياسي وخفض نفقات الاسلحة والتفاعلات الاقتصادية.

وكان من المتوقع للعلاقات الاقتصادية ان تخدم الانفراج الدولي بعدة وسائل وان التداخل الاقتصادي المتنامي بين الشرق والغرب سيشجع على الهبوط السريع للتوتر السياسي، لذلك فان التجارة قد تخلق اجواء افضل وتعمل على تعزيز القوى الداخلية في الاتحاد السوفيتي المؤيدة لازدياد التعاون مع الغرب. وان التدخل في الاعتماد على نظام اقتصادي دولي قد يشجع على الاعتدال السياسي والاهتمام الاخر في سياسة الانفراج التجاري يتعلق بالتغيرات الداخلية في الاتحاد السوفيتي. ويعتقد البعض بان التجارة قد ترتبط بزيادة وجود رجال الاعمال والفنيين الغربيين ومع تدفق الاراء الحرة. وان كل هذا الانفتاح السوفيتي سوف يساعد على التغيرات الاجتماعية.

والاكثر اهمية ان التجارة استخدمت كبديل في المفاوضات مع الاتحاد السوفيتي وان التنازلات الاقتصادية الامريكية يمكن استبدالها بتنازلات سياسية سوفياتية ويمكن ربط الرغبة في الشرق للحصول على الحبوب والتقنية من الغرب، بمصالح الغرب في مفاوضات حول الاسلحة او الضغط السوفيتي على هانوي من اجل انهاء الحرب في فيتنام.

عقبات التغيير في الشرق

بالرغم من هذه القوى الهامة التي تعمل لانهاء الانفصال بين الشرق والغرب ، كان هناك قوى مضادة اخرى مساوية لها في الاهمية اعترضت سبيل التغيير ، أما بالنسبة للشرق ، فان العقبة الرئيسية امام التغيير هي النقص المزمن في الاحتياطي من العملات الصعبة ، ولاجل فهم اشمل لسبب هذا النقص يجب بالضرورة ان نتفحص مشاكل عدم قابلية التحويل ودور التجارة في ظل التخطيط المركزي . وهناك عدة اسباب لعدم قابلية العملات الشرقية للتحويل سواء الى عملات اوروبية غربية او حتى الى عملات شرقية . من هذه الاسباب ان عدم قابلية العملة للتحويل توجد لنفس الاسباب التي تجبر الدول الغربية في كثير من الاوقات على فرض حدود معينة على هذا التحويل والتي تتمثل في مشاكل ميزان المدفوعات والنقص في الاحتياطي من العملات الصعبة والاكثر اهمية هو ان قابلية التحويل تؤدي الى الاخلال في نظام التخطيط المركزي . فاذا اراد الاجانب تحويل مايملكونه من العملات الى الروبل الروسي او الزلوت البولندي فانهم يستطيعون شراء السلع من هذه الدول ، واذا اراد الشرقيون تبديل عملاتهم الى الدولار او المارك الالماني ، فانه بمقدورهم شراء السلع من الخارج ، ولن يسمح بهذه الحرية للشراء لانها تعتبر اخلالاً بالتخطيط المركزي الذي يكون فيه الانتاج والتوزيع مراقبين بشكل جيد .

ان التسعير الغير منطقي في الشرق يجعل من عدم القابلية للتحويل شيئا ضروريا لان الاسعار في الشرق مخطط لها بعناية ولا علاقة للاسعار بعوامل السوق وهناك بعض المنتجات المحددة ، والمدعومة من الحكومة من خلال اسعار زائفة ومنخفضة جدا وبعض المنتجات الاخرى تعطي ايضا اسعار زائفة مرتفعة جدا . وان التحويل يسهل للغربيين عملية شراء البضائع التي تخفض اسعارها بشكل متعمد ، ويسمح للشرقيين بشراء البضائع التي ترتفع اسعارها بشكل متعمد ايضا . ومثل هذه المشتريات يؤدي الى الاخلال بالنظام ، نظام التخطيط المركزي . وخلق عوائق امام التجارة للشرق والنتيجة ان الدول الشرقية سوف تتاجر مع الدول الغربية ومع بعضها البعض حسب اسعار السوق العالمية .

ولنفترض بان العملات الشرقية قابلة للتحويل ، اي بمعنى انها قابلة للتحويل الى عملات اخرى ، فان العملات الشرقية لن تكون مقيدة للتجارة، بسبب مايسمى «بعدم قابلية تحويل السلع» . ان العملات الغربية ليس فقط قابلة للتحويل الى عملات اخرى ، لكن ايضا الى

بضائع ويمكن للمشترين سواء المحليين او الاجانب الحصول على تلك البضائع باي ثمن واية بضائع يختارون وباي كميات والى اية جهة يختارون. لكن في الشرق، فان التجارة وتوزيع السلع مراقبة بشكل جيد من قبل المخططين المركزيين وان القيود على تواجد السلع مدعمة من العمالة الزائدة والتي تعني ان توزيع الموارد بموجب الخطة يتم باقصى حد ممكن. ولايوجد هناك فائض في الانتاج ولايوجد ركود في النظام والذي قد يتوفر للمشترين سواء الاجانب او المحليين، الا اذا كانت رغباتهم ضمن الخطة مسبقا. ولا يستطيع المشترون الاجانب شراء حاجياتهم من الاقتصاد المخطط مركزيا وبالكميات التي يرغبون فيها وبالوقت الذي يشاؤن. ان عدم قابلية تحويل السلع، يعيق الصادرات عن طريق جعل اقتصاديات الدول الشرقية اقل مرونة واقل قدرة على الاستجابة لطلبات الدول الشرقية من السلع والبضائع. وبسبب عدم قابلية التحويل، فان الوسيلة الوحيدة امام الدول الشرقية لشراء البضائع من الغرب هي الحصول على العملات الاوروبية القابلة للتحويل. والطريق الوحيدة للحصول على هذه العملات هو بيع البصائع الشرقية للدول الغربية والتي تفي بالتصدير. ومع ذلك فقد واجهت الدول الشرقية مشكلة بيع منتجاتها الى الخارج، اضافة الى ان التخطيط المركزي قد خلق تجاري.

وبسبب خصائص التخطيط المركزي كما هي ممارسة في الدول الشرقية والاتحاد السوفيتي فقد وجد الشرق انه من الصعوبة عليه ان ينتج بضائع مصنعة لها القدرة التنافسية في الاسواق الغربية. وان هناك تجانس في المواد الاولية والتي ينتجها الاتحاد السوفيتي بشكل رئيسي ولها قابلية القدرة على المنافسة وصلاحياتها للتصدير، لكن بشكل عام، فان البضائع المصنعة لا تصل الى المستويات الغربية. والسبب في ذلك يعود الى ان التخطيط المركزي بدأ منذ فترة وجيزة يهتم بتصنيع بعض السلع للتصدير. والسبب الاخر هو اعتماد هذا التخطيط على الانتاج الكمي وليس الكيفي. وعدم وجود الكثير من الحوافز لدى المدراء للتركيز على النوعية.

ويعود فقدان الاهتمام في النوعية الى غياب التنافس في ظل نظام التخطيط المركزي على عكس السياسة في الغرب، حيث ان التنافس الحر جزء من نظرية النظام الاقتصادي في حين لايشجع الشرق التنافس ويوجه التخطيط المركزي الانتاج على اسس غير تنافسية، وعلاوة على ذلك فان اسواق البائعين قد منعت انتاج صناعات ذوات نوعية عالية. وقد عمل المخططون المركزيون على الاستخدام الاقصى لعوامل الانتاج والتسخير المتكامل للموارد

وبرمجة المواد الداخلة والانتاج بشدة عالية. ويتجه للعمالة فوق الزائدة، ونقص السلع. كما يوجد في الشرق نقص في السلع وبالتالي طلب على جميع السلع المنتجة بغض النظر عن النوعية، وبسبب وجود سوق الباعة فقد كبح تطوير القدرات التسويقية والتي تعتبر عائقا امام التعامل في الاسواق الخارجية. واخيرا فان اسعار التخطيط المركزي ستفيد انتاج سلع تنافسية، لان الاسعار في الدول الاشتراكية تحد بواسطة التخطيط المركزي. ولاسباب فكرية وسياسية فان الاسعار لا تعكس بالضرورة القدرة النسبية «العرض والطلب» كما هو الحال في الاسواق الغربية. ومثل هذا التسعير الغير واقعي يمنع من الاستخدام الامثل للموارد ويحد من انتاج سلع ذات اسعار منخفضة ونوعية عالية ويعتبر بناء نظام التجارة الخارجية بحد ذاته عقبة امام التجارة التي اوجدها التخطيط المركزي. وفي معظم اقتصاديات التخطيط المركزي، فان التجارة الخارجية يقوم بها عدد صغير من المؤسسات الحكومية الضخمة التي لها احتكارا تجاريا في انواع محددة من المنتجات. وخلقت هذه المؤسسات صعوبة كبيرة امام الشركات التي لم تشترك في التجارة او تستجيب لتبني انتاج يفي بحاجات العملاء الاجانب.

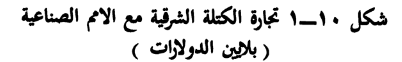
في النهاية وبسبب عدم قابلية العملة للتحويل التجاري واللتان تعتبران اساسا للتخطيط المركزي، فقد واجهت الدول الشرقية والاتحاد السوفيتي صعوبة بالغة في كسب العملات الصعبة من خلال التجارة من اجل دفع اثمان الواردات. وقد بدأت اهمية الحفاظ على العملات الصعبة في اول مبادرات الاتحاد السوفيتي للتقرب من الغرب في بداية الستينات واصبحت معلما بارزا منذ التعاظم المفاجىء في تجارة الغرب والشرق في السبعينات من هذا القرن.

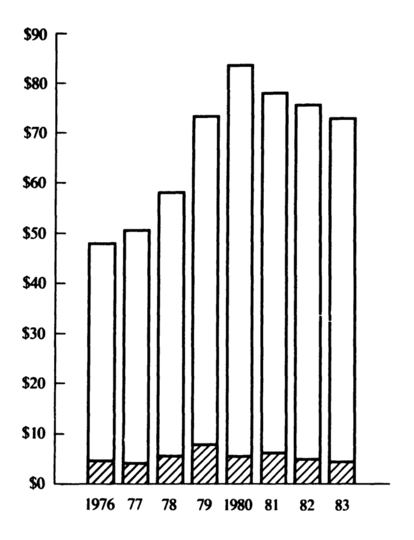
كان الاتحاد السوفيتي اول القوى العظمى الذي يبدأ بالتغيير، ولقد صرح رئيس الوزراء السوفيتي نيكيتا خورشوف في اذار عام ١٩٥٩ في معرض تجاري اقيم في المانيا الشرقية صرح بان الاتحاد السوفيتي ينوي القيام بعمليات شراء كبيرة للتقنيات الحديثة وحقوق الاختراع والتراخيص ومصانع باكملها من الدول الغربية. واعتبرت مبادرة رئيس الوزراء السوفيتي هذه الخطة السباعية للاتحاد السوفيتي ١٩٥٩، ١٩٦٥ من اجل ايجاد الحلول للمشاكل الاساسية للاقتصاد السوفيتي والاستجابة للاستهلاك المتزايد ووضعت هذه الخطة هدف التجديد الاقتصادي من خلال تطوير وتطبيق التقنيات الحديثة، واكدت على رفع مستوى المعيشة للشعب السوفيتي ومن اجل تحقيق هذه الاهداف، قدمت الخطة

اصلاحات في النظام الاقتصادي وعملت على تشجيع التجارة. وقد استخدمت التقنيات المستوردة من الغرب من اجل استئصال واستبعاد التباطؤات في التطور التقني في الاتحاد السوفيتي. وبعد عام ١٩٥٩، بدأ الاتحاد السوفيتي باستيراد كميات كبيرة من المعدات من الدول الاوروبية الغربية واليابان، لكن بسبب السياسة المتحفظة للولايات المتحدة، فانها لم تكن من الدول المصدرة الرئيسية لهذه المعدات. والمبادرة الثانية التي قدمها رئيس الوزراء السوفيتي كانت عام ١٩٦٣، وبعد الدمار الذي اصاب المحاصيل الزراعية، فبدلا من خفض الاستهلاك، قام الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٤ باستيراد ١٠ ملايين طن من الحبوب من كندا، وتعتبر هذه العملية اكبر عملية شراء يقوم بها الاتحاد السوفيتي بعد الحرب، وبعد عام ١٩٦٤، بقي الاتحاد السوفيتي اكبر مستورد للحبوب من الدول الغربية.

وبالرغم من اعتبار عمليات استيراد الحبوب والتقنيات في بداية السبعينات على انها نقلة كبيرة في سياسة الاتحاد السوفيتي، الا انها تظهر عقبات مهمة امام التغيير، ومالبث ان توقف البرنامج الطموح لرئيس الوزراء السوفيتي والخاص باستيراد التقنيات لسبب رئيسي وهو ان الاتحاد السوفيتي لم يكن بمقدوره دفع ثمن هذه الواردات. وكان للنقص الزراعي للسنوات من ١٩٦٢ الى ١٩٦٥ اثره في الضغط على الاحتياطيات المحدودة من العملات الصعبة للاتحاد السوفيتي. ولم تكن التسهيلات الغربية متوفرة بشكل جيد في ذلك الوقت، وان يبيع الذهب كما اقترح البعض، لم يكن هو الحل الوحيد لمشكلة نقص العملات الصعبة. ولا يوجد ارقام منشورة حول كميات الذهب التي تستطيع في افضل الاحوال تغطية ٩٪ وفي اسوءها ٢٪ من الواردات السوفيتية. وقد اجبر الاتحاد السوفيتي على تقليل وارداته من التقنيات الغربية واستخدام احتياطياته المحدودة من العملات الصعبة لشراء الحبوب. واعتبر ايقاف برنامج الصادرات التي اقتراحه رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ضربة اخرى للعلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية من جهة والغرب من جهة اخرى.

وفي عام ١٩٦٤ فقد تم عزل رئيس الوزراء السوفيتي من منصبه بسبب المشاكل الاقتصادية الداخلية ومشاكل السياسة الخارجية، وعكس خلفاءه سياسته الخاصة بالاستيراد من الغرب وحاولوا بدلا منها اتباع سياسة الاعتماد على الاصلاحات الداخلية من اجل تشجيع النمو والتطور التقني. وعكست هذه القرارات تراجع السلوك التجاري للاتحاد السوفيتي. وعندما تقضي العوامل السياسية، فان الاتحاد السوفيتي على اتم استعداد للتنازل عن المكتسبات الاقتصادية التي حصل عليها من التجارة. واعتبرت التجارة في اوقات





تشمل الكتلة الشرقية : بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، المانيا الشرقية ، المجر ، بولندا ، رومانيا والاتحاد السوفيتي .

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الكتاب السنوي للاحصاءات التجارية ١٩٨٣ ، واشنطن صندوق النقد الدولي ١٩٨٣ من ص ١٠ــ١٢ ومن ص ٣٩٨ــ٣٩٩ .

جدول ١٠ـــ١ صافي ديون الكومكون من العملات الصعبة ـــ بلايين الدولارات الامريكية (ارقام نهاية العام)

	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982(1)	1983(2)
بلغاريـــا	2.8	3.2	3.7	3.7	2.7	2.1	1.9	1.5
تشيكوسلوفاكيا	1.4	2.1	2.5	3.1	3.6	3.5	3.4	3.0
المانيا الديمقراطية	5.0	6.2	7.5	9.0	11.8	12.0	10.4	9.3
المجـــر	3.7	3.6	5.2	6.3	6.7	6.9	6.8	6.2
بولنـــدا	11.3	13.9	17.9	22.6	22.8	24.0	25.0	25.0
رومانيـــا	2.5	3.4	5.0	6.7	9.2	9.8	9.4	8.0
مجموع اوروبا الشرقية	25.7	32.4	41.8	51.4	56.8	58.3	56.9	53.0
الاتحاد السوفيتي	10.0	11.1	10.4	9.3	9.5	12.4	10.6	7.9
دول الكومكون الاخرى	3.5	4.2	4.8	4.2(1)	4.2(1)	4.0(1)	3.6(1)	3.6(1)
المجمـوع	39.2	47.7	57.0	64.9	70.5	74.7	71.1	64.5(3)

١ ـــ تمهيدي

٢ ـــ معهد نينا للدراسات الاقتصادية المقارنة ـــ تقديرات مبنية على بيانات غير مكتملة ، والتي تشمل على تأثير ارتفاع قيمة الدولار .

٣ ـــ باستثناء ارتفاع قيمة الدولار ، فان مجموع صافي ديون دول الكومكون يبلغ ٦٧,٩ بليون دولار ، الفرق بين صافي واجمالي الدين هو نسبة ودائع الاتحاد السوفيتي/ودائع اوروبا الشرقية في البنوك التجارية الغربية .

المصدر : ١٩٧٦ـــ١٩٨٠ وزارة التجارة الامريكية ، باستثناء المجر وبولندا ، بنيت توقعات معهد فينا للدراسات الاقتصادية المقارنة على بيانات رسمية . ١٩٨١ـــ١٩٨٣ معهد فينا للدراسات الاقتصادية المقارنة .

محددة ضرورية للاتحاد السوفيتي، لكنها لم تكن ابدا ضرورة لايمكن التنازل عنها. وتقلصت الواردات السوفيتية من المنتجات التقنية بشكل كبير من عام ١٩٦٣ الى عام ١٩٦٦ وتم تقليص الواردات السوفيتية من الحبوب باستثناء عام ١٩٦٤. ومنذ عام ١٩٦٦، تأكد لخلفاء خورشوف وهم ليونيد بريجنيف والكسي كوسيجين انهم بحاجة لاستيراد التقنيات الغربية خصوصا وان هناك هبوط في معدل النمو وتباطؤ في انتاج الصناعات التقنية. واعلن رئيس الوزراء السوفيتي الكسي كوسجين امام المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٦٦، بان الاتحاد السوفيتي لم يعد يعتمد كثيرا على الابحاث والتطور المحلي، لكنه سوف يحاول شراء التقنية من الغرب. وحدث تطبيق لهذه السياسة السوفيتية الجديدة في آب من عام ١٩٦٦ عندما وقع الاتحاد السوفيتي اتفاقية قيمتها ١,٥ بليون دولار مع شركة فيات الايطالية لصناعة السيارات من اجل انشاء مصنع للسيارات في الاتحاد السوفيتي. وكانت هذه الاتفاقية على مستوى كبير من الاهمية من حيث حجمها ومن حيث مضمونها، لانها لا تعني فقط شراء الامتيازات والمعدات، لكنها ايضا تعني تدريب الفنيين السوفيات في ايطاليا واستخدام الافراد الغربيين في الاتحاد السوفيتي.

ومنذ نهاية الستينات استمر المخططون السوفيات في التركيز على الحاجة لتحسين الانتاجية في الصناعة والزراعية ورفع مستوى السلع الاستهلاكية المصنعة في الاتحاد السوفيتي وكنتيجة لذلك فقد حظيت العلاقات التجارية مع الغرب باولويات عالية. وتبعا لذلك فقد ارتفعت الصادرات الالمانية الى الاتحاد السوفيتي من ٣٥٠ مليون دولار عام ١٩٦٩ الى ٣,٥ بليون دولار عام ١٩٧٩ وارتفعت الصادرات اليابانية الى الاتحاد السوفيتي في نفس الفترة من ٢٦٤ مليون دولار الى ٢,٥ بليون دولار. وبسبب القيود الامريكية، فلم تستطع الشركات الامريكية المساهمة في تطوير الاسواق الشرقية. وبلغت الصادرات الامريكية الى الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧١ ١٤٤ مليون دولار فقط، ومع بداية السبعينات زادت الشركات الامريكية من مبيعاتها للتجار السوفيات، حيث ارتفعت تلك المبيعات من ٥٦٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ الى ٢,٧ بليون دولار عام ١٩٧٦ والى ٣,٨ بليون دولار عام ١٩٧٩. وكنتيجة لتنامي الرغبة في الاستيراد لدى الدول الشرقية واستمرار عدم القدرة على مساواة الواردات مع الامكانيات التصديرية، فقد عانت الدول الشرقية والاتحاد السوفيتي من عجز مزمن في الميزان التجاري، فعلى سبيل المثال، فقد بلغ العجز في الميزان التجاري السوفيتي مع الدول المتقدمة في الغرب في نهاية السبعينات حوالي ٢ بليون دولار وبلغ العجز للدول الشرقية مجتمعة اكثر من ٦ بليون دولار. وعمل الاتحاد السوفيتي في السنوات الاخيرة على

ايجاد الحلول لمشاكل العجز في الميزان التجاري وكان احد هذه الحلول هو توجيه الصادرات الى الدول ذات العملات الصعبة، ويعتبر تطوير الصادرات احد الحلول طويلة الامد والتي تتطلب واردات اكبر من التقنيات الغربية في مدة قصيرة. والحل الاخر هو اقتراض الاموال الخاصة والعامة من الاسواق الغربية. وكان هذا علامة على زيادة اقتراض الدول الشرقية من اسواق العملات الاوروبية. وقد اعلن رسميا عام ١٩٧٢، عن وجود تسهيلات بنكية من العملات الاوروبية للدول الشرقية تبلغ في مجموعها ٢٧٤ مليون دولار وارتفعت هذه التسهيلات عام ١٩٧٥ الى ٢,٦ بليون دولار وفي عام ١٩٧٨ بلغت ٣,٨ بليون دولار. وبلغت ديون دول الكومكون المستحقة للدول الغربية في نهاية عام ١٩٧٩ حوالي ٣٩,٢ بليون دولار. وبلغت عام ١٩٧٩ ٦٤,٩ بليون دولار. وبدأت الدول الغربية تفكر في عام ١٩٧٩ حول قدرة الدول الشرقية على خدمة هذا الدين وقدرتها على دفع هذه المبالغ وعن امكانية تقديم تسهيلات اخرى الى تلك الدول. ونتيجة لظهور حركة التضامن والتقليص الكبير في الانتاج الصناعي البولندي فقد بدأ الكثير من المصرفيين الغربيين يشككون في الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول الشرقية كافة ومع ذلك فقد استمر تدفق الاموال الغربية الى الدول الشرقية. وفي نهاية عام ١٩٨٠ بلغ مجموع الدينون الغربية على الدول الشرقية ٧٠,٥ بليون دولار ارتفعت عام ١٩٨١ الى ٧٤,٧ بليون دولار.

وكأكبر دولة مدينة في شرق اوروبا فقد كان للظروف الداخلية لبولندا والرخاء الاقتصادي في تلك الدولة، تأثير غير متجانس على سياسة الاقراض الغربية لكافة دول اوروبا الشرقية. وبلغت مجموع الديون الخارجية لبولندا عام ١٩٨٠ ٢٣ بليون دولار. وبلغت المشاكل السياسية والاقتصادية تلك الدولة حد الازمة واضرب العمال في كثير من المدن البولندية، وهبط انتاج الفحم والصناعة بشكل كبير، ومع تضائل العرض البولندي من العملات الصعبة، فقد بدأت القوات السوفيتية مناورات على طول الحدود الشرقية لبولندا. وبالرغم من ان ازمة بولندا السياسية والاقتصادية قد شجعت البنوك التجارية الغربية على مراجعة سياسة الاقراض للدول الشرقية، الا ان الركود الاقتصادي الغربي في عامي ٨١ــ٨٢ كـ السبب الرئيسي وراء تقليص اقراض الاموال الغربية الى الدول الشرقية، وان سبب هذه الازمة هو ان معظم الاموال التي اقترضتها حكومات الدول الشرقية قد استخدمت في الصناعات التصديرية التي استهدفت الاسواق الغربية، وعندما انخفض الطلب في الغرب، بقيت مصانع الدول الشرقية عاطلة عن العمل وغير قادرة على خلق العملات الصعبة الضرورية لخدمة الديون الخارجية لتلك الدول. وان النقص في العملات الصعبة قد اجبر الدول الشرقية

على تقليص استيرادها من السلع الغربية من اجل توفير الاموال اللازمة لخدمة الديون الخارجية. وقد اتخذت عدة خطوات في اعوام ١٩٨١ و ١٩٨٣ من اجل تخفيض قائمة المستوردات الغربية وتخفيض قيمة الديون الخارجية. وكنتيجة لذلك وفي عام ١٩٨٣ انخفضت الديون الخارجية لدول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي بمبلغ ١ بليون دولار، ولقد لاقت هذه السياسات نجاحا كبيرا بشكل عام. وبعد ان بلغت الديون الخارجية للدول الشرقية عام ١٩٨١، ٥٨,٣ بليون دولار، انخفضت ديون الدول الشرقية من العملات الصعبة لتصل الى ٥٦,٩ بليون دولار عام ١٩٨٢ و ٥٣ بليون دولار عام ١٩٨٣. وبين اعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٣ انخفضت نسبة القروض من الدول الاعضاء في بنك التسويات الدولي من ٤,٥٣٪ الى ٢,٧٪

وكان لمشاكل الوصول الى التسهيلات الغربية اثرها في اظهار الرغبة المتنامية لدى الدول الشرقية في التعاون الصناعي مع الشركات الغربية. وبموجب هذه الترتيبات في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، فقد تمكنت الشركات الشرقية من الحصول على التقنيات الغربية والخبرة من خلال، اتفاقيات طويلة الاجل مع المؤسسات الغربية، وتشمل ترتيبات التعاون الصناعي، اتفاقيات الامتياز ومشاريع «تسليم مفتاح» والتي تعني توريد مصانع او خطوط انتاج بأكملها. وتشمل ايضا اتفاقيات انتاج مشترك ومشاريع مشتركة وانشاءات مشتركة او مشاريع اخرى مشتركة في اسواق اخرى من العالم. وفي مجال الانتاج والمشاريع المشتركة، قدم الشركاء الغربيين التقنيات الحديثة والكفاءات الادارية والاسواق وفي بعض الاوقات رأس المال. وقدم الشرق الايدي العاملة والمواد الاولية. ويتم دفع جزء من الانتاج النهائي الى الدول الشرقية، مقابل المواد المستخدمة في الصناعة سواء أكانت مواد اولية او سلع مصنعة. وهناك خصائص عديدة لبرامج الانتاج المشترك والمشاريع المشتركة. لانها تعطي الشرق الفرصة للوصول الى التقنيات الغربية والكفاءات الادارية او تقلل مشكلة نقص العملات الصعبة، وذلك عن طريق الدفعات العينية. وتساعد في التغلب على مشكلة الخبرة التسويقية التي يفتقد اليها الشرق، وذلك عن طريق اعطاء المسئوليات التسويقية للشركاء الغربيين في الاسواق الغربية. وبذلك تساعد على التغلب على مشكلة النقص في العملات الصعبة عن طريق تخفيض كلفة استيراد التقنيات الغربية وتعمل على تحسين القدرات التصديرية الغربية.

وفي الاونة الاخيرة ازدادت برامج الانتاج الصناعي المشترك لكن هناك حدود لمثل هذه البرامج، وحتى فترة قريبة، كان الشرق حذرا من مشاركة الاسهم الغربية لان يوغسلافيا ورومانيا والمجر وبولندا هم الدول اللاتي يملكن اسسا قانونية في المشاريع المشتركة التي تضم مشاركة اسهم غربية، ولقد تعرضت محاولات المشاريع المشتركة في الاسواق الاخرى الى عدة عقبات من قبل الشركات الشرقية نظرا لعدم مرونتها في الاستجابة لطلبات تلك الاسواق، والعقبة الاخرى الكبرى، كانت العقبة المالية حيث ان الشركات الامريكية تتردد في استثمار كميات من الاموال في الاسواق الشرقية دون مشاركة الحكومة الامريكية. في الوقت الذي تكون فيه الشركات الغربية والبنوك التجارية على استعداد لتمويل عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة المشاريع الانتاجية في الدول الشرقية. الا انهم لا يرغبون عادة بتولي القيام بمشاريع كبيرة دون الدعم الحكومي خاصة تلك المشاريع التي تخص انتاج المواد الاولية التي تهم الاتحاد السوفيتي وبعض دول اوروبا الشرقية. علاوة على ذلك، فان مشاريع الدول الشرقية تتنافس من اجل رأس المال مع المشاريع الاخرى في المناطق الاكثر امنا. وان التعاون الصناعي بالرغم من زيادة اهميته، الا انه من غير المحتمل ان يكون له اثر كبيرة على مشكلة العملات الصعبة.

وهناك طريق اخرى من اجل التغلب على مشكلة العملات الصعبة التي تعاني منها الدول الشرقية، وهي زيادة الطلب العالمي على المواد الاولية المنتجة في الدول الشرقية، وان الدول الاكثر احتمالا لتقبل مثل هذه الزيادة في الطلب، هي بولندا، والتي تملك كميات ضخمة من احتياطيات الفحم والاتحاد السوفيتي والتي تملك احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي. مرة اخرى هناك العديد من العقبات الهائلة، منها ان كثيرا من امكانيات الاتحاد السوفيتي لتسويق الطاقة تأتي من مناطق نائية، وان استخراجها يتطلب طاقات غربية هائلة من رأس المال والتي يصعب الحصول عليها في بعض الاوقات وعلاوة على ذلك فان الاتحاد السوفيتي ملتزم امام الدول الشرقية الاخرى بالكثير من انتاجه من المواد الاولية. ولاسباب سياسية لا يستطيع الاتحاد السوفيتي ان يحرم حلفائه من هذه الصادرات. وعلى كل حال، فقد اثبت السوفيات رغبتهم في تصدير المواد الاولية الى الغرب خاصة في ترتيبات الانتاج المشترك والتي تلتزم بموجبها الشركات الغربية بتزويد الشركات الروسية برأس المال والتقنية مقابل توريدات مؤكدة من المواد الاولية واقرب مثال على ذلك هو خط انابيب الغاز بين الاتحاد السوفيتي واوروبا الغربية.

ان الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة مهتمة وفزعة من مسألة الاعتماد المتزايد على المواد الاولية من الدول الشرقية، لان النتائج السياسية لمثل هذا الاعتماد لاتزال قائمة في اذهان صانعي السياسة، الذين شهدوا نتائج افعال منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبك» وعندما يكون بالامكان، فان الدول الغربية تفضل الحصول على مورد للمواد الاولية من المصادر التي لدى الدول الصديقة. والاكثر اهمية ان المواد الاولية لدى الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية بقيت دون تطوير، وان مثل هذا التطوير يتطلب كميات ضخمة من رأس المال والتي لايرغب الغرب بتقديمها.

عقبات التجارة مع الغرب

في الوقت الذي كانت فيه عقبات التجارة في الشرق معظمها اقتصادي، فقد كانت تلك العقبات لدى الغرب معظمها سياسي، ولاسباب سياسية واقتصادية، فقد رغبت الدول الاوروبية واليابان في زيادة التبادل التجاري مع الاتحاد السوفيتي وحلفائه اكثر من رغبتها في التجارة مع الولايات المتحدة. ولقد وضع صانعوا السياسة الامريكية انفسهم في حالتين، الاولى رغبتهم في توسيع التجارة لاسباب سياسية واقتصادية والثانية، شعورهم بان الشرق لا يجب ان يحصل على شيء مقابل لاشيء، ذلك ان التنازلات التجارية الغربية يجب ربطها مع التنازلات السياسية الشرقية. وتجارب السنوات العشرون الماضية تشير الى ان تجارة الولايات المتحدة مع دول «الكومكون» كانت في معظمها نتيجة لاعتبارات سياسية داخل الولايات المتحدة وحالة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

واحد المحاولات الامريكية المبكرة من اجل زيادة الروابط الاقتصادية مع الشرق جاءت في منتصف الستينات عندما رفعت ادارة الرئيس الامريكي جونسون شعار «مد الجسور» الى الشرق والذي بدأت اصلا في عهد ادارة الرئيس الامريكي جون كندي. وبعد ازمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ فقد تراجع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بعد ان اصبحا على شفير حرب نووية... واحد علامات التغيير هو توقيع معاهدة حظر اجراء التجارب النووية في الفضاء والتي تم توقيعها في اب من عام ١٩٦٣. والدلالة الاخرى هي موافقة الرئيس الامريكي كندي في تشرين اول ١٩٦٣ على بيع القمح الى الاتحاد السوفيتي واصدار كفالات التوريد والتصدير البنكية والخاصة بقروض قصيرة ومتوسطة الاجل من اجل تحويل

العمليات التجارية، على سبيل المثال الصادرات، وتعتبر وجهة النظر هذه تعديلا كبيرا على «قانون جونسون» واعطت مجالا واسعا لتقديم التسهيلات التجارية الخاصة للدول الشرقية.

ويعتبر التوصل الى اتفاق حول مبيعات القمح للاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٤، وبعد اغتيال الرئيس كندي أول محاولة امريكية لاستخدام التجارة مع الاتحاد السوفيتي بطريق ايجابية من اجل تحقيق اهداف سياسية خارجية. ولقد حاول الرئيسي الامريكي لندون جونسون ان يوسع العلاقات التجارية الامركية الروسية والامريكية الشرق اوروبية من اجل تشجيع مزيد من التعددية في الشرق واستقرار اكبر في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وقد تم الغاء العديد من المنتوجات الموضوعة سابقا على قائمة المنتجات المحظور تصديرها الى الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية، وبعد اقتراحات تقرير «لجنة مللر» حول العلاقات التجارية بين الشرق والغرب، صدر قانون العلاقات التجارية بين الشرق والغرب في ايار ١٩٦٦ واعطى القانون الجديد للرئيس الامريكي صلاحيات الدخول في اتفاقيات تجارية مع الدول الشيوعية ومنح وضع «الدولة الاكثر رعاية» للدول الاوروبية الشرقية التي لم تكن تتمتع بمثل هذه الامتيازات.

وبالرغم من دعم الادارة الامريكية القوي لمثل هذا القانون، الا ان هذا القانون لم تتم مناقشته من قبل مجلس النواب او مجلس الشيوخ، وقد تأخر هذا القانون بسبب الحرب الفيتنامية وانتخابات مجلس الشيوخ القادمة، واعلن الجمهوريون في مجلس الشيوخ في ايار ١٩٦٧ انه طالما بقي الاتحاد السوفيتي يزود فيتنام الشمالية، فانهم سيبقون يعارضون اصدار هذا القرار، وفي حزيران من نفس العام تم تأجيل مناقشة اصدار هذا القرار بسبب الحرب العربية الاسرائيلية ومساندة الاتحاد السوفيتي للحق العربي.

في نفس الوقت حاول مجلس النواب الامريكي زيادة القيود المفروضة على وصول الدول الشرقية الى التسهيلات المصرفية الامريكية، وبشكل رئيسي عن طريق قروض محددة الى الدول الشيوعية بواسطة بنك التصدير والاستيراد. وبذلك وقفت المعارضة في مجلس النواب لتغلق وتنهي سياسة «مد الجسور» الى الشرق، وقام الرئيس الامريكي جونسون في آب عام ١٩٦٨، بايقاف العمل بهذه السياسة بعد غزو الاتحاد السوفيتي لجمهورية تشيكوسلوفاكيا.

وشهدت بداية السبعينات تهديدا لمصالح الولايات المتحدة في توسيع تجارة الشرق والغرب. وبالرغم من معارضة ادارة الرئيس نكسون لحرية التجارة مع الشرق، الا ان التزام الادارة الامريكية في الحد من الانفراج الدولي مع الاتحاد السوفيتي قاد الى تغييرات متبادلة في السياسة التجارية بين الشرق والغرب.. في تشرين من عام ١٩٦٩، بدأت المباحثات الامريكية الروسية حول معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية وفي نفس السنة جاءت حكومة «برانت» الى السلطة في المانيا الغربية وبدأت تحركها بسرعة لعقد اتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية، وقد انهت الاتفاقيات الالمانية الغربية مع الاتحاد السوفيتي وبولندا عام ١٩٧٠ عدة صراعات حدودية مهمة وادت الى تحسين العلاقات الدبلوماسية، وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بوضع مدينة برلين المقسمة عام ١٩٧١ من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا وبريطانيا، ولقد الغى اتفاق الدول الكبرى الاربعة حول مدينة برلين صراعا حول الامن السياسي بين الشرق والغرب وحسنت اجواء الانفراج الدولي.

وفي ايار من عام ١٩٧٢، غادر الرئيسي الامريكي نكسون الى موسكو لاجتماع قمة مع الرئيس السوفيتي بريجنيف، وفي جو من التفاهم الكبير تم توقيع معاهدة «سالت» الاولى ومن ثم التوقيع ايضا على اتفاقية لانشاء هيئة تجارية مشتركة تناط بها مسؤوليات التفاوض حول مجموعة من الاتفاقيات التي تهدف الى تحسين العلاقات التجارية الامريكية السوفيتية وان تفتح الطريق نحو زيادة التبادل التجاري. وفي حزيران من نفس العام، وافقت الولايات المتحدة على تزويد الاتحاد السوفيتي بتسهيلات ائتمانية من خلال «مؤسسة تصريف السلع الامريكية» من اجل دفع مشتروات الاتحاد السوفيتي من الحبوب، وفي تشرين اول من نفس العام تم التوقيع على اتفاقية بحرية عملت على ازالة الكثير من العقبات الملاحية امام التجارة بين البلدين واخيرا والاكثر اهمية، ففي نفس الشهر ايضا تم التوقيع على اتفاق حول التجارة وتسوية ديون الاعارة والتأجير السوفيتية.

وقد كان مخططا لاتفاقية تشرين اول ان تكون مفتاح الانفراج الاقتصادي وحجر البناء الاساسي في الانفراج الدولي بشكل عام. ووافق الاتحاد السوفيتي ان يقدم تسهيلات الى رجال الاعمال الامريكيين وان يسوي ديون الاعارة والتأجير بدفع مبلغ ٧٢٢ مليون دولار خلال مدة ثلاثين عاما. ولقد فتحت تسوية ديون الاعارة والتأجير الطريق امام الاتحاد السوفيتي ليصل الى التسهيلات البنكية الخاصة، وذلك بتحقيق متطلبات قانون جونسون.

وفي المقابل، فقد وافقت الولايات المتحدة على منح وضع «الدولة الاكثر رعاية» الى الاتحاد السوفيتي. واخيرا وفي اثناء تلك الاتفاقيات، فتح الرئيس نكسون الطرق امام بنك الاستيراد والتصدير لزيادة قروضه للاتحاد السوفيتي وذلك باعلان ان التجارة الامريكية الروسية هي في سبيل المصلحة الوطنية.

وفي عام ١٩٧٢، اتخذت ادارة الرئيس الامريكي نكسون ماعُرف بانه خطوة اخرى نحو الانفراج السياسي والاقتصادي بموافقتها على بيع كميات كبيرة من الحبوب الامريكية للاتحاد السوفيتي. وكما حدث في عام ١٩٦٣ فقد عاني الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٢ من فصل حصاد سيء، وكذلك كما حدث في عام ١٩٦٣، فقد اتجه الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٢ الى الاسواق الدولية من اجل ايجاد الحلول لازمته الزراعية.

في صيف عام ١٩٧٢، وبتأييد وموافقة الحكومة الامريكية، اقدم الاتحاد السوفيتي على شراء اكثر من ١٩ مليون طن من القمح الامريكي والذرة وفول الصويا. وشعرت ادارة الرئيس نكسون بان هذا الشراء لن يخدم فقط اهداف السياسة الخارجية الخاصة بتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، لكنها ايضا تعطي دفعة الى ميزان المدفوعات الامريكي وتعمل على تحقيق السياسة الزراعية لادارة الرئيس الامريكي والخاصة بتخفيض المخزون من الحبوب واسعاد المزارعين خاصة في سنة الانتخابات الرئاسية.

واظهر صيف عام ١٩٧٢، ان الولايات المتحدة قد اتخذت عدة خطوات من اجل انهاء عزلة الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية، منها ان الاتحاد السوفيتي اصبح يتمتع بوضع «الدولة الاكثر رعاية» وباستطاعته الحصول على تسهيلات ائتمانية سواء من مصادر رسمية او شعبية في الولايات المتحدة، وينظر الى مساعدة الولايات المتحدة في التغلب على المشكلات الزراعية. وكان يُنظر الى هذه التغييرات الاقتصادية على انها ستعمل على دفع عملية الانفراج الدولي ولا ينظر الى عام ١٩٧٢ على انه نقطة تحول هامة، لكن ينظر اليه على انه مثال للعقبات امام التغيير، خاصة بعد الاعلان عن فشل الاتفاق التجاري الامريكي السوفيتي بعد ان وضع الكونغرس القيود على مبدأ الدولة الاكثر رعاية والقيود على التسهيلات من «بنك التصدير والاستيراد» والخاصة بالاتحاد السوفيتي، وتحولت عملية بيع الحبوب الى احراج سياسي للادارة الامريكية.

ان تمتع الاتحاد السوفيتي بامتيازات «الدولة الاكثر رعاية» كان شيئا حيويا في الاتفاق التجاري الذي ابرم في تشرين اول ١٩٧٢ ، وحتى هذا التمتع كان ذو قيمة اقتصادية قابلة للنقاش. حيث ان معظم الصادرات السوفيتية كانت من المواد الاولية التي يفرض عليها تعريفات جمركية منخفضة او معدومة. وقد تأثرت الصادرات السوفيتية نتيجة لتدني نوعيتها اكثر من تأثرها بالقيود المفروضة عليها. ومع ذلك فقد اعطى الاتحاد السوفيتي لامتيازات «الدولة الاكثر رعاية» اهمية سياسة لانه ومن وجهة النظر السوفيتية فان حرمان الاتحاد السوفيتي من هذا الامتياز ، يجسد ويمثل اخراجه من النظام الاقتصاد الدولي. ويعتبر احياء هذا الامتياز نهاية لعصر التفرقة الغربية.

واعطيت التسهيلات الائتمانية من الدول الغربية اهمية اقتصادية عالية ، وكما ذكرنا سابقا فان الدول الشرقية والاتحاد السوفيتي قد واجهت نقصا شديدا في العملات الصعبة ولذلك كان هناك قيودا شديدة على الواردات من الدول الغربية. وبسبب قصور القدرة التصديرية لهذه الدول ، فقد جاء الغرب بعنصر هام في زيادة التبادل التجاري بين الشرق والغرب في المدى القصير وهو التسهيلات الائتمانية للدول الشرقية. ومع هذه التسهيلات ، فقد اراد الشرق ان يقوم بشراء التقنيات الغربية من اجل تحسين انتاجه وبالتالي تحسين قدراته التصديرية ، والتي تؤدي بالنتيجة الى تحسين قوة الشرق لدفع الديون المستحقة للدول الغربية.

وقد تزايد حصول الدول الشرقية على التسهيلات الغربية مع مرور السنين. وكان هناك بعض القيود في اوروبا الغربية واليابان على التسهيلات الحكومية والخاصة. وكانت التسهيلات الخاصة من الولايات المتحدة سهلة للغاية عن طريق المفهوم الحر لقانون جونسون الخاصة بعدم الوفاء بالدين. وقد كانت اتفاقية الرئيس الامريكي نكسون في تشرين اول ١٩٧٢ بان الاتحاد السوفيتي يستطيع الوصول الى قروض بنك التصدير والاستيراد ، تعتبر جزءا مهما في الصفقة. وقد اعترف كثير من قادة مجلس النواب اهمية وضع «الدولة الاكثر رعاية» وتسهيلات بنك التصدير والاستيراد للاتحاد السوفيتي من اجل استخدامها كأداة لاجبار الاتحاد السوفيتي على تغيير سياسته الداخلية المتعلقة بالهجرة.

وعندما ارسل الرئيس نكسون الى مجلس النواب قانونه الخاص بالاصلاحات التجارية لعام ١٩٧٣ ، والذي يتضمن اتفاقيات الدولة الاكثر رعاية وتسهيلات بنك التصدير والاستيراد ، قدم عضو مجلس الشيوخ هنري جاكسون وعضو الحزب الجمهوري تشارلز

فانك، تعديلا على القانون يقتضي بان يرتبط وضع الدولة الاكثر رعاية للاتحاد السوفيتي والدول الشرقية بتسهيلات اكثر وحرية اشمل للهجرة من هذه الدول. وقد انكر هذا التعديل معاملة الدولة الاكثر رعاية والتسهيلات العامة او الكفالات المالية لاي دولة تحرم مواطنيها من حرية الهجرة او تفرض ضريبة مرتفعة على هذه الهجرة.

وقد اصر مجلس النواب الديمقراطي على ايجاد شكل من الترابط الذي غاب عن ذهن الادارة الامريكية، وقد قاومت الادارة ذلك، واصرت على شكل الترابط الذي تقرره والذي يشمل بشكل عام قرارات الدولة الاكثر رعاية منذ قانون الاصلاح التجاري. وكنتيجة لذلك، فقد ساءت العلاقات مع اوروبا واليابان وتأخرت المفاوضات التجارية مع الاقتصاديات التسويقية. وبعد ثمانية عشر شهرا من المباحثات حول تعديل القانون فقد استسلمت الادارة الامريكية والاتحاد السوفيتي، وفي تشرين اول ١٩٧٤، اي بعد سنتين من الاتفاقية التجارية، اعلن السيناتور جاكسون التسوية بين اللجنة التنفيذية ومجلس النواب وان المنافع التجارية للاتحاد السوفيتي والدول الشرقية ستكون مشروطة بتخفيف القيود على سياسات الهجرة من الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية. وعبر وزير الخارجية الامريكية الدكتور هنري كيسنجر خطيا عن معارضته للتعديل، لكنه اخبر السيناتور بان هناك تأكيدات لدى الادارة الامريكية بان الاتحاد السوفيتي لن يعترض سبيل الهجرة.

وكتب السيناتور جاكسون الى الدكتور كيسنجر، انه يفهم من هذا انه سيكون هناك هجرة سنوية من اليهود السنوفيت بمعدل ٦٠,٠٠٠ يهودي سنويا من الاتحاد السوفيتي، وان معظم هذا الرقم سيكون علامة مميزة تشير الى اقل التزام بشروط التعديل. ويبدو ان وضع الدولة الاكثر رعاية والاتفاقيات التجارية المعتمدة عليها على مستوى كبير من الاهمية لدرجة ان الاتحاد السوفيتي يرغب في تغيير سياستة الداخلية استجابة للضغوط الخارجية.

وبعد فترة وجيزة من اتفاقية الهجرة، ظهرت مشكلة اخرى، ففي كانون اول ١٩٧٤، وبالرغم من معرضة الادارة الامريكية، وافق مجلس النواب على سقف تسهيلات يصل الى ٣٠٠ مليون دولار من بنك التصدير والاستيراد الى الاتحاد السوفيتي شريطة ان لا يرتفع هذا السقف الا اذا اعلن الرئيس بان هذه الزيادة في سبيل المصلحة الوطنية، واذا ما وافق مجلس النواب على هذا الاعلان. وعلاوة على ذلك فقد حذر مجلس النواب من منح تسهيلات مصرفية للاتحاد السوفيتي من بنك التصدير والاستيراد، يكون غرضها انتاج ونقل او توزيع الطاقة من الاتحاد السوفيتي دون موافقة مجلس النواب المسبقة وفي نفس

الوقت وضع سقف تسهيلات يصل حده الى ٤٠ مليون دولار على شكل قروض او كفالات من اجل استكشاف الطاقة في الاتحاد السوفيتي. اضافة للقيود التي فرضها بنك التصدير والاستيراد فقد اثبتت رابطة «جاكسون وفانك» على انها اكثر مما كان الاتحاد السوفيتي على استعداد لتقبله حيث ان شروط بنك التصدير والاستيراد تعني استسلاما بشكل اكبر من زيادة الهجرة، ولن تؤدي الاّ لتسهيلات ائتمانية صغيرة وان العلاقات التجارية الخارجية مهما كانت اهميتها، لم تكن لتساوي تكلفة التغييرات السياسية الداخلية. وانكر الاتحاد السوفيتي في كانون اول ١٩٧٤ انه اعطى اية تأكيدات لوزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر بخصوص الهجرة واتهم الولايات المتحدة بالتدخل في شؤونه الداخلية.

ووافق الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في كانون ثاني ١٩٧٥ على الغاء الاتفاقية التجارية. وبذلك حرم الاتحاد السوفيتي من امتياز الدولة الاكثر رعاية او من الحصول على تسهيلات ائتمانية من بنك التصدير والاستيراد، وفي المقابل فلم تعد الولايات المتحدة تستلم دفعات بموجب قانون الاعرة والتأجير، وبسبب فشل تسوية الديون بموجب قانون الاعارة والتأجير فان الحظر على التسهيلات الخاصة بموجب قانون جونسون سوف يبقى ساري المفعول. وقد فشلت مبيعات الحبوب لعام ١٩٧٢، كما فشلت الاتفاقيات التجارية وتحولت عملية المبيعات من خطوة نحو الوفاق الدولي ولدفع الاقتصاد الامريكي الى الامام، الى تهديد سياسي لسياسة الانفراج الدولي والى انهيار اقتصادي. وان قصة مبيعات الحبوب اصبحت طويلة ومعقدة. وفي الحقيقة، نجح الاتحاد السوفيتي في شراء كميات ضخمة من الحبوب الامريكية باسعار متدنية، ومباشرة. بعد هذه الصفقة تضاعفت اسعار الحبوب، وان الارتفاع الذي طرأ على اسعار الحبوب ادى الى زيادة اسعار المواد الغذائية، وهذه الزيادة ساهمت الى درجة كبيرة في التضخم العالمي، ولجعل الامور اكثر سوءاً، فقد دعمت حكومة الولايات المتحدة مبيعات الحبوب، والتي طالما دعمت مصدري الحبوب الامريكيين، ولم يكن الاتحاد السوفيتي المتأثر الوحيد من الدعم الامريكي ولكن ايضا تجار الحبوب الكبار. فقد اشتروا الحبوب من المزارعين قبل ارتفاع الاسعار، لكنهم تمتعوا بمساعدات كبيرة، كان سببها الاتفارع المفاجىء للاسعار بعد البيع، وكان من المفهوم بان المزارعين الامريكيين لم يشاركوا في الارباح، وواجه المستهلكين الامريكيين ارتفاعا في اسعار المواد الغذائية، وهذه الامور اثارت سخط دافعي الضرائب الامريكيون الذين يدفعون ثمن هذه المساعدات.

جدول ١٠ــ٢ التجارة بين الولايات المتحدة والصين ١٩٧١ــ١٩٧٣ ملايين الدولارات

السنة	الصادرات المحلية الامريكية	الواردات العامة الامريكية (قيمة الجمارك)	المجموع	الرصيد
1971	—	4.9	4.9	−4.9
1972	63.5	32.4	95.9	31.1
1973	740.2	64.9	805.1	675.3
1974	819.1	114.7	933.8	704.4
1975	303.6	158.4	462.0	145.2
1976	135.4	201.0	336.4	−65.6
1977	171.3	202.7	374.0	−31.4
1978	823.6	324.1	1,147.7	499.5
1979	1,716.5	592.3	2,308.8	1,124.2
1980	3,749.0	1,058.3	4,807.3	2,690.7
1981	3,598.6	1,895.3	5,493.9	1,703.3
1982	2,904.5	2,283.7	5,188.2	620.8
1983	2,163.2	2,244.1	4,407.3	−80.9
Total	17,187.7	9,176.8	26,365.3	8,010.9

المصدر : المجلس الوطني للتجارة بين الولايات المتحدة والصين ، احصاءات التجارة بين الصين والولايات المتحدة ١٩٨٣ ، واشنطن نشرة المجلس الوطني للتجارة بين الولايات المتحدة والصين آيار ١٩٨٣ ص (٧)

في تشرين اول ١٩٧٥ ، وقع الاتحاد السوفيتي ، بضغط كبير من الولايات المتحدة اتفاقية مدتها خمسة سنوات ، خاصة بمشترواته من الحبوب ، وبموجبها يشتري الاتحاد السوفيتي من ٦ الى ٨ مليون طن من الحبوب الامريكية سنويا بالاضافة الى التشاور مع الحكومة الامريكية في حالة ازدياد المشتريات عن هذه الكمية . ووافقت الولايات المتحدة على تزويد الاتحاد السوفيتي بحوالي ٨ مليون طن من الحبوب سنويا ، شريطة ان لايقل المحصول الامريكي في ذلك العام عن ٢٢٥ مليون طن وهذا شيء من غير المحتمل حصوله وبسبب استمرار الاتحاد السوفيتي بشراء المنتوجات الزراعية الامريكية ، فقد ازداد التبادل التجاري بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تدريجيا خلال السبعينات . في الوقت الذي بلغ فيه معدل الصادرات الامريكية للاتحاد السوفيتي ١ بليون دولار سنويا بين عامي ٧٢ و ١٩٧٥ ، وبلغت قيمة الصادرات الامريكية الى الاتحاد السوفيتي ٣,٦ مليون دولار بين عامي ٧٦ و ١٩٧٩ . وبقي التبادل التجاري بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة غير متوازن وسببه ان الصادرات السوفيتية الى الولايات المتحدة كانت اقل من ٥٠٠ مليون دولار سنويا . وقد ازداد التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية ، وبدأ التحسن على العلاقات الامريكية الصينية فقط في عهد الرئيس الامريكي نكسون ، بعد ثلاثين عاما من العداء والحرب الباردة . وشكلت مسألة تحسين العلاقات مع بكين ، عنصرا مهما في برنامج نكسون ــ كيسنجر من اجل الانفراج الدولي ، ووفقا لوجهة نظريهما ، فان الصين عرضت نفوذا مقابلا في العلاقات الامريكية السوفيتية . وبعد الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس نكسون الى الصين في شباط من عام ١٩٧٢ وقعت الدولتان اتفاقا ثنائيا تجاريا ، وبدأ بذلك عصر التبادل التجاري بين الدولتين بعد انقطاع دام ستة وعشرون عاما . ومنذ ذلك الوقت ، حاولت جميع الادارات الامريكية مع اختلاف في درجات النجاح ، ان تلعب «بورقة الصين» في ميزان القوى مع الاتحاد السوفيتي . وظلت التجارة الثنائية بين البلدين ، خلال السبعينات تمثل جزءا صغيرا من الموازين التجارية الشاملة لكلتا الدولتين . ومع ذلك ، فقد باشرت الولايات المتحدة عام ١٩٧٨ بتصدير المواد الغذائية الى الصين وتضاعف التبادل التجاري بين البلدين عن السنة السابقة حيث فاق حد التبادل التجاري ، ١ بليون دولار ، وفي نفس العام اي ١٩٧٨ كان هناك حدثان قادا الى التوسع الكبير في العلاقات الامريكية الصينية اولهما ، اعتراف الرئيس الامريك جيمي كارتر في كانون اول بجمهورية الصين الشعبية وثانيهما وصول الرئيس «زيانغ هو» للسلطة ، حيث ادى هذا الى التركيز

على دور التجارة الدولية والاستثمارات الاجنبية في التطور الاقتصادي للصين. ونتيجة للتخلي عن سياسة الاعتماد الذاتي الاقتصادية، فقد وقعت الصين عدة عقود من اجل استيراد السلع الرأسمالية الثقيلة، بما فيها مصانع الحديد والصلب ومعدات استخراج وتصنيع النفط والغاز.

وازداد العلاقة الصينية الامريكية قوة بشكل افضل عندما وقعت الدولتان بتاريخ ٧٩/٧/٧ اتفاقا تجاريا يمنح الصين بموجبه وضع «الدول الاكثر رعاية» وتضمنت اتفاقية الثلاث سنوات هذه، تخفيض التعاريف على الواردات الصينية وجعلت الصين في وضع يؤهلها للحصول على المساعدات المالية من بنك التصدير والاستيراد. وتضمنت الاتفاقية ايضا السماح باقامة المكاتب التجارية في كلتا الدولتين.

وبالرغم من التوسع الذي شهدته التجارة بين الشرق والغرب، بقيت العلاقات الاقتصادية متأثرة بشكل كبير باعتبارات اوسع للسياسة الخارجية للولايات المتحدة ولقد اشارت ادارة الرئيس كارتر الى رغبتها في تحقيق مستويات اعلى من التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وطلبت من اجل ذلك من مجلس النواب ان يلغي القيود المفروضة عل وضع «الدولة الاكثر رعاية» للاتحاد السوفيتي وتمتعه بتسهيلات من بنك التصدير والاستيراد. وعبر الكثير من الموظفين الرسميين في الادارة الامريكية عن عدم موافقتهم على اعطاء العلاقات التجارية الامريكية ــ السوفيتية صفة سياسية. وقد اختبر هذا الوضع بشكل عنيف. واخيرا تم اختباره، عن طريق اهتمام الادارة الامريكية بحقوق الانسان في الاتحاد السوفيتي وبالاهتمامات السياسية الجغرافية، وفي يوليو ١٩٧٨ تم الحكم بالسجن على منشقين اثنين من الاتحاد السوفيتي بسبب نشاطاتهم السياسية وبعد اقل من اسبوع ادانت محكمة روسية اثنين من الصحفيين الامريكيين بالافتراء في تغطيتهم لاخبار المنشقين السوفيات. ونتيجة لذلك فقد اشار الرئيس كارتر على وزارة التجارة برفض تصريح بيع كمبيوتر الى وكالة الانباء السوفياتية «تاس» (وقد تم منح التصريح بعد سنة) وفي نفس الوقت شدد الرئيس الامريكي القيود على تصدير معدات حفر البترول الى الاتحاد السوفيتي. وفي ٢٥ ــ ٢٦ كانون اول لعام ١٩٧٩، غزت القوات السوفياتية الاراضي الافغانية واصبح هذا الغزو نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب.

التجارة بين الشرق والغرب
وانحدار الانفراج الدولي

كان لغزو افغانستان اثرين هامين على السياسات التجارية بين الشرق والغرب، اولا، انها وضعت نهاية لعصر الانفراج ومعها نهاية عصر المحاولات الامريكية لاستخدام العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب كأداة للسياسة الخارجية، ومع غزو افغانستان، كانت العقلية السياسية الامريكية على درجة عالية من العداء نحو الاتحاد السوفيتي. ولقد خلق التوسع السوفيتي في العديد من دول العالم الثالث وبناء ترسانته العسكرية في السبعينات ومشكلة الرهائن الامريكية في طهران، خلق شعورا بان السياسة الخارجية للولايات المتحدة في وضع ضعيف وبحاجة لان تصبح اكثر قوة وفعالية خاصة نحو الاتحاد السوفيتي.

ان الغزو الروسي الصارخ لافغانستان، تلك الدولة القريبة من مصادر النفط في الخليج العربي، استعجل الانتقال نحو سياسة امريكية متشددة. وبعد الصراعات السياسية حول افغانستان، وبولندا، واسقاط الطائرات الروسية لطائرة الركاب الكورية، اضافة الى التصلب العام في العلاقات الامريكية السوفيتية، كل ذلك ادى الى تدهور شديد في العلاقات الاقتصادية الامريكية الروسية، وكان الغزو الروسي لافغانستان علامة مميزة في العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفاؤها في اوروبا الغربية فيما يتعلق بالتجارة بين الشرق والغرب.

وكان هناك خلافات سياسية طويلة بين الولايات المتحدة ودول حلف شمال الاطلسي «الناتو» على الدور المناسب للعلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية علما بان لدى الاوروبيين الغربيين رغبة في عدم فرض الرقابة على التجارة لاسباب تتعلق بالسياسة الخارجية. وقبل العقد الثامن لم يكن للخلافات التجارية دورا فعالا في خلق مشاكل سياسية عظيمة. لكن وخلال العقد الثامن ومع تحول الولايات المتحدة نحو سياسة مشددة واكثر عداء، فان تباعد الاراء حول السياسة التجارية بين الشرق والغرب، اصبحت مشكلة ادارة للنظام الغربي. وقد رأى الرئيس كارتر في الغزو الروسي لافغانستان علامة على تنامي الرغبة الروسية في التوسع بشكل عام، وبداية للمخططات الروسية للوصول الى آبار النفط في الخليج العربي تحديدا. فاتخذ الرئيس عدة قرارات سياسية في مواجهة هذا الغزو بما فيها الغاء اتفاقية «سالت ٢» وهي معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية، وسحبها من جدول اعمال مجلس الشيوخ قبل مناقشتها، اضافة الى ذلك فقد اعلن الرئيس كارتر في الرابع من

كانون ثاني عام ١٩٨٠ عددا من العقوبات الاقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي ، منها حظر مبيعات القمح والحبوب الاخرى الى الاتحاد السوفيتي التي تزيد عن المعدل المسموح به والبالغ ثمانية ملايين طن متري بموجب اتفاقية الحبوب لعام ١٩٧٥ بين الدولتين ، وايضا حظر مبيعات السلع ذات التقنيات العالية الى الاتحاد السوفيتي وتشديد القيود على مبيعات ومعدات استخراج واستكشاف آبار البترول والغاز الى الاتحاد السوفيتي وتعليق عمل ومكتب هيئة المشتروات السوفيتي في نيويورك وتشديد النظام في الموانىء الامريكية امام السفن السوفيتية .

وكانت النتيجة هبوطا حادا في الصادرات الامريكية الى الاتحاد السوفيتي والتي انخفضت بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ من ٣,٦ بليون الى ١,٥ بليون دولار واضرت العقوبات التي تم فرضها بالعديد من الصادرات الامريكية ، لكن عقوبات حظر تصدير القمح والحبوب ، اضرت بشكل كبير المزارعين والمصدرين على حد سواء وادى ذلك الى انخفاض الصادرات الامريكية من الحبوب الى الاتحاد السوفيتي من ٢,٨ بليون دولار في عام ١٩٧٩ الى ١ بليون دولار عام ١٩٨٠ ، ويعتبر هذا الانخفاض هو المسؤول عن الانخفاض الكبير في مستوى الصادرات الامريكية . وتأثرت المصالح الزراعية من هذا الحظر ، بسبب الدول الاخرى المنتجة للحبوب ، مثل كندا ، استراليا والارجنتين ، تلك الدول التي رفضت الانضمام الى الولايات المتحدة في تعليق الصادرات الامريكية من الحبوب الى الاتحاد السوفيتي .

وكان للعداء الامريكي المتزايد نحو الاتحاد السوفيتي والشعور بعجز الولايات المتحدة امام التوسع السوفيتي ، اثرا بالغا في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٠ ، وجاء الرئيس الامريكي رونالد ريغان عام ١٩٨١ ، ليس فقط باراء خاصة حول ضرورة مواجهة التهديد السوفيتي ، لكن ايضا بتفويض من اجل اتخاذ موقف متصلب ضد الاتحاد السوفيتي . وتتضمن سياسته الخاصة بالسياسة الاستراتيجية ، بناء القوات العسكرية الامريكية والتي قد اهملت بسبب مفاوضات الحد من الاسلحة ومن اجل اعطاء دعم عسكري لدول العالم الثالث ، مثل السلفادور ، وبشكل عام ، اتخاذ مواقف متصلبة ضد الاتحاد السوفيتي . وقد عكست السياسة الاقتصادية لادارة الرئيس ريغان على عكس السياسة التي بدأت عام ١٩٦٣ باتفاقية الرئيس السابق كندي مع السوفيات بخصوص الحبوب ، واستخدم الرئيس الامريكي إلتجارة كباعث من اجل تعديل السلوك السوفياتي . وتشجيع الاصلاحات الداخلية وتحسين العلاقات بين الشرق والغرب بشكل عام . ولقد كانت السياسة الامريكية الجديدة تريد استخدام التجارة ليس من اجل الترغيب ، بل من اجل الترهيب ، وخاصة لمعاقبة الشرق على

بعض السياسات مثل غزو افغانستان وفرض الاحكام العرفية في بولندا وبشكل عام حرمان الشرق من التقنيات الغربية والعملات الصعبة التي قد تعمل على تطوير الكتلة الاقتصادية السوفيتية وتقوية البنية العسكرية للمعسكر الشرقي. وفي نفس الوقت، لعب الرئيس ريغان «بورقة الصين»، وذلك عن طريق تشجيع وزيادة التبادل التجاري مع هذه الدولة، حيث ارتفع التبادل التجاري بين البلدين الى اكثر من ٤,٤ بليون دولار. وان مايدعو للسخرية ان اولى الخطوات التي اتخذتها ادارة الرئيس ريغان في مجال تجارة الشرق والغرب، كانت خطوة استرضائية، ففي نيسان من عام ١٩٨١، رفع الرئيس ريغان الحظر المفروض على تصدير الحبوب الى الاتحاد السوفيتي واعلن ان ادارته لن تستخدم الحبوب مرة اخرى كأداة للسياسة الخارجية. ويعود هذا التحول، لاسباب سياسية، لانه ومنذ البداية كان الحظر المفروض على تصدير الحبوب مسألة نقاش واسع، فقد اوضح النقاد في مجلس النواب ورجل الشارع ايضا بانه قد تم توزيع الحظر بشكل غير عادل حيث اثقلت السياسة الخارجية على المزارعين الامريكيين، لان بعض المنتجين كانوا يبيعون الحبوب للاتحاد السوفيتي باي شكل. وتم تقديم عدة قوانين لمجلس النواب من اجل الغاء الاموال المدفوعة لادارة هذا الحظر في سبيل رفع الحظر نهائيا. واصبح الحظر احدى المسائل الهامة في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٠، وبينما دافع الرئيس كارتر عن هذا الحظر فقد اكد العضو المرشح ريغان على ان الحظر لم يكن ذا فعالية كبيرة وغير متعادل التوزيع او انه اذا ما فاز في الانتخابات، فانه سيرفع الحظر بشكل تام، وبالفعل وبعد انتخابه بفترة وجيزة، رفع الرئيس ريغان الحظر المفروض على تصدير الحبوب الى الاتحاد السوفيتي.

وللسنتين التاليتين، تم تجديد اتفاقية ١٩٧٥ الخاصة بالحبوب مع الاتحاد السوفيتي على اساس سوي، الا انه بالرغم من رفع الحظر نهائيا فان الاتحاد السوفيتي لم يتصور مصداقية الولايات المتحدة ورفض ان يرفع مشترواته من الحبوب الامريكية وابقاها بحدود ٦,٢ مليون طن، وهذه الكمية هي الكمية التي التزم الاتحاد السوفيتي بشرائها بموجب اتفاقية الحبوب.

وبالرغم من سياسة الحبوب فان ادارة الرئيس ريغان عملت على تطبيق سياسة من شأنها عزل الاتحاد السوفيتي اقتصاديا، وذلك بتشجيعها على التبادل التجاري مع الصين وذلك في اغلبها لاسباب سياسية. وحافظت الادارة الامريكية على استمرار الحظر المفروض على تصدير معدات التنقيب واستخراج البترول والغاز وبعض السلع ذات التقنيات العالية الى الاتحاد السوفيتي. وشددت ادارة الرئيس ريغان على تطبيق قوانين مراقبة الصادرات. وتبنت

الادارة الامريكية تعريفا كاملا لمعنى السلع الاستراتيجية التي يتم منع الاتحاد السوفيتي منها، وهذا التعريف لايشمل فقط المعدات العسكرية او شبه العسكرية بل ايضا بعض المواد التي لها تأثيرا مباشرا او غير مباشر على القدرة العسكرية للدول الشرقية. وحاولت ادارة الرئيس ريغان ان تفرض هذا المفهوم على دول حلف الناتو، وكان اولها يتعلق بانابيب الغاز من الاتحاد السوفيتي الى اوروبا الغربية. وخلال عام ١٩٨١ عملت ادارة الرئيس ريغان على اقناع حلفائها بتحديد مساهمتهم في بناء خط انابيب الغاز الذي يبلغ طوله ٢٦٠٠ ميل والممتد من حقول الغار في سيبيريا الى المستهلكين على طول اوروبا الغربية. ونظرت الولايات المتحدة الى الترتيبات الخاصة بتزويد الالات والمعدات وتمويل خط انابيب الغاز، على انها مصدر خطر لاعتماد غرب اوروبا على الطاقة من الاتحاد السوفيتي. وكوسيلة لاعطاء تقنيات متقدمة الى السوفيات ليس عن طريق تخفيض تكلفة العملة الصعبة، لكن ايضا بمعونات مالية من الحكومات الغربية ولم تكن حكومات الدول الغربية مؤيدة لوجهة النظر الامريكية. لان هذه الحكومات تعتقد، ومن وجهة نظرها، بان الاعتماد على هذه الطاقة سيكون محدودا وبالامكان ادارته، وفي الحقيقة، فان الغاز السوفيتي سيقلل الاعتماد الاوروبي على نفط الشرق الاوسط. اضافة الى ان الارباح والعمالة الناتجة عن خط الانابيب هذا مهمة جدا لاقتصاديات الدول الغربية التي كانت تمر في فترة الركود الاقتصادي. واخيرا ومن المنظور الاوروبي فان الولايات المتحدة تعتبر منافقة في محاولاتها لابطال صفقة خط الانابيب لانها كانت تبيع القمح للاتحاد السوفيتي والذي يعتبر حيويا وضروريا للسوفيات.

لم تكن الخلافات بين الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى حول المسائل التجارية بين الشرق والغرب خلافات جديدة، لانها ظهرت نتيجة لاعتبارات اقتصادية وسياسية وجغرافية متأصلة. فبعض الدول الاوروبية مثل فرنسا وايطاليا لديها احزاب شيوعية ذات حجم كبير تؤيد قيام علاقات اقتصادية وسياسية اقوى مع الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية. وفي فرنسا هناك تأييد كبير منذ منتصف الستينات لتحسين العلاقات الفرنسية السوفيتية بما يحقق المصلحة والحفاظ على استقلالية السياسة الخارجية الفرنسية. والمانيا الغربية، والتي تعتبر اهم الشركاء التجاريين الغربيين للدول الشرقية لديها ايضا التزامات سياسية نحو تحسين العلاقات مع السوفيات والدول الشرقية. ومنذ عام ١٩٦٩، فان سياسة حكومة المانيا الغربية كانت مبنية على اساس استخدام روابط اقتصادية اقوى في سبيل تحسين افضل للعلاقات مع الدول الشرقية. وباهتمام خاص، فقد استمرت التجارة بين المانيا الغربية والشرقية، على امل ان تؤدي التجارة الى تحسين في العلاقات السياسية بين الدولتين. وزيادة

الاتصالات الثقافية والعائلية وتقديم خطوات كبيرة من اجل استقرار الوضع في برلين الغربية. وتعتبر التجارة مع الشرق جزءا هاما من الاسس السياسية لالمانيا الغربية.

والاعتبار الثاني، هو الاعتبار الجغرافي، لانه في المفهوم العام، فان معظم الحكومات الاوروبية تشكو بان لها مصلحة في اقامة علاقات جيدة مع الاتحاد السوفيتي اكثر من الولايات المتحدة، بسبب التصاقها الجغرافي مع الاتحاد السوفيتي وبالطبع فان قرب اوروبا الغربية واليابان من الاتحاد السوفيتي، جعل من الاسواق السوفيتية والمواد الاولية شيئا حيوياً لتلك الدول. وفي حالة المانيا الغربية وبعض الدول الاوروبية الصغيرة، فان هناك تاريخ من العلاقات الاقتصادية بينها وبين اوروبا الغربية وهذا التاريخ يعود الى ماقبل الحكم الشيوعي في الدول الشرقية. واخيرا فان اوروبا الغربية واليابان يعتبرون مستوردين رئيسيين للمواد الاولية وان الاتحاد السوفيتي كما هو الحال بالنسبة للصين واليابان، يعتبر من الموردين الرئيسيين للطاقة والمنتوجات الرئيسية الاخرى.

وثالثا فان هناك اسباب اقتصادية لرغبة الحكومات اليابانية والاوروبية الغربية في الحفاظ على علاقاتهم التجارية مع الشرق، لان الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية يعتبرون شركاء تجاريين اكثر اهمية لاوروبا الغربية من الولايات المتحدة. على سبيل المثال تعتبر اسواق الاتحاد السوفيتي واوروبا الغربية، من اكبر الاسواق لمنتجات المانيا الغربية من البضائع والالات والانابيب. وعملت الصادرات الى الاتحاد السوفيتي على تحسين الاوضاع المضطربة في فرنسا، وعلى جانب الاستيراد، تعتبر التوريدات السوفيتية والشرقية من ادوات الالات من المواد الاولية، ذات اهمية كبرى لاوروبا الغربية واليابان اكثر اهمية من الولايات المتحدة لتلك الدول، ويقوم الاتحاد السوفيتي بتصدير ٢٠٪ من واردات اليابان من الاخشاب والقطن و ٢٥٪ من واردات اليابان من النيكل و ٤٠٪ من وارداتها من الاسبست وكميات من وارداتها من الفحم والنحاس والحديد الخام. وتتوق كل من فرنسا والمانيا الغربية لشراء الغاز من الاتحاد السوفيتي لتنويع مصادر الطاقة في بلديهما.

ولعبت المعتقدات الفلسفية والعقائدية دورا هاما في سياسات اوروبا الغربية الخاصة بالتجارة مع السوفيات، حيث ان اقتصاديات الدول الغربية اكثر اتجاها نحو التجارة من اقتصاديات الولايات المتحدة، وان توجيه التصدير والاستيراد (الذي غالبا مايتوافق مع المعتقدات الفلسفية القاضية بعدم مزج السياسة بالتجارة) غالبا ماقاد الاوروبيون الى التركيز على عدم تدخل الاعتبارات السياسية او الدبلوماسية في العلاقات التجارية العادية.

ولهذه الاسباب مجتمعة، كان هناك خلافا بين الحلفاء حول مسألة العلاقات الاقتصادية من العالم الشيوعي. وليس فقط الخلافات حول السياسة التجارية العامة وعلاقتها بالانفراج الدولي، بل ايضا مافعلته الولايات المتحدة والتي ضغطت من اجل استخدام قيود اشد على صادرات التقنيات العالية للاتحاد السوفيتي اكثر مما يتعتقده الاوروبيون واليابانييون ضروريا. وكما هو الحال في مسألة خط انابيب الغاز فقد تحول الخلاف من نزاع شرقي ــ غربي الى نزاع غربي ــ غربي. وبدأ هذا النزاع في الثالث عشر من كانون اول عام ١٩٨١، عندما استولى الجيش على السلطة في بولندا واعلنت الاحكام العرفية واعتقل على اثرها الاف من اعضاء نقابة التضامن وزجوا في السجن. وقامت عدة معارك بين المواطنين والشرطة في عدد كبير من المدن والمحافظات البولندية. وقامت الحكومات الغربية وشمال امريكا بعمل سريع من اجل شجب الجيش البولندي لفرضه الاحكام العرفية وشجب الاتحاد السوفيتي لتحريضه على القيام بهذا العمل. وخلال الاشهر التي تلت، فقد حذر الناطقين الرسميين باسم ادارة الرئيس ريغان، حذروا السلطات السوفياتية البولندية من قمع حركة التضامن واعلمت الولايات المتحدة كلا من الاتحاد السوفيتي وبولندا بالطرق الرسمية وشبه الرسمية من انهم قد يخاطرون في عقوبات اقتصادية من الدول الغربية.

وفي الثالث والعشرين من كانون اول عام ١٩٨١، ومن خلال خطاب بثه التلفزيون الامريكي اعلن الرئيس ريغان عن ان الولايات المتحدة ستفرض عقوبات اقتصادية ضد الحكومة البولندية والتي تتضمن تعليق حقوق النقل الجوي والتجاري لبولندا داخل الاراضي والمياه الاقليمية للولايات المتحدة والغاء سقف التسهيلات الممنوح لبولندا من بنك التصدير والاستيراد اضافة الى تعليق العلاقات الثقافية مع بولندا. وبعد ستون يوما اعلن البيت الابيض عن فرض سلسلة جديدة من العقوبات الاقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي للدوره في القمع البولندي، وكان فرض هذه العقوبات اكثر شده من تلك التي تم فرضها على بولندا، حيث انها كانت تهدف الى تعطيل خطط اوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي والخاصة باقامة خط انابيب الغاز. وان مالم تستطع الادارة الامريكية تحقيقه بالاقناع، عملت على تحقيقه بالاكراه. وكانت الطريقة هي رفض تصدير المعدات الامريكية الخاصة بالمشروع ونقض الاتفاقيات الموقة سابقا، على ان تقوم الولايات المتحدة او شركات اجنبية تعمل بتصاريح وتقنيات امريكية على توريد المعدات المعقدة الخاصة بالمشروع بما فيها الحفارات والمكونات الرئيسية لخط الانابيب، وتنص العقوبات على انه يجب على اية شركة امريكية الحصول

مسبقا على التصاريح الامريكية من اجل تصدير السلع او التقنيات التي قد تستخدم في بناء خط الانابيب. وامر الرئيس الامريكي وزارة التجارة بوقف النظر في مثل هذه التصاريح. وادى فرض الحظر على خط الانابيب الى احتجاجات مباشرة من حكومات الدول الغربية. وادعت حكومات كل من فرنسا، بريطانيا المانيا الغربية وايطاليا، بان الولايات المتحدة تتدخل بقدرة مواطني هذه الدول على القيام بعقود مشروعة لتوريد اجزء مكونات خط الانابيب الى الاتحاد السوفيتي.

وفي ربيع عام ١٩٨٢، حاولت الولايات المتحدة وحلفائها في اوروبا الغربية، فاشلين، من اجل التوصل الى اتفاقية حول مسألة خط الانابيب. ورفضت الدول الغربية وجهة النظر الامريكية الخاصة بان العقوبات الاقتصادية يجب استخدامها ضد الاتحاد السوفيتي، وركزت الولايات المتحدة على ان ترتيبات خط الانابيب والاقراض التفضيلي هما علامتين من علامات الضعف السياسي. وكان هذا الامر، موضوعا رئيسيا في المباحثات التي جرت في فرساي بفرنسا على مستوى القمة الاقتصادية التي عقدت في الخامس والسادس من يونيو عام ١٩٨٢. ووافق المشاركون في المؤتمر على اتباع طريقة حذرة ومتنوعة نحو الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية، بما فيها توثيق نظام دولي خاص بمراقبة صادرات السلع الاستراتيجية وتبادل المعلومات داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في جميع مجالات العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي واوروبا الغربية والتناول الحذر للعلاقات المالية مع الكتلة الشرقية. واشارت لغة البيان الصحفي لمؤتمر القمة الى الخلافات السياسية العميقة بين الدول المشتركة، وبعد مؤتمر القمة مباشرة، اعلن المسؤولون الاوروبيون بان المؤتمر لم يغير من خططهم الرامية الى المضي قدما في تنفيذ خط الانابيب. وكرد فعل لهذا اعلن الرئيس ريغان في الثامن عشر من حزيران من نفس العام عن توسيع الحظر ليشمل الشركات التابعة وفروع الشركات الامريكية.

وبموجب هذا القانون، فقد شمل الحظر الشركات الاجنبية التي تصنع المعدات الممنوعة. باستخدام التقنيات الاجنبية او بترخيص امريكي، وايضا الشركات الأجنبية المملوكة من قبل الولايات المتحدة، دون الاعتبار لاصل معدات خط الانابيب او التقنيات المستخدمة في انشاءه، واصدرت الولايات المتحدة «اوامر حرمان مؤقتة» ضد اية شركة امريكية لم تلتزم بالحظر ولذلك فان الشركات الاجنبية التي تستخدم التقنيات الامريكية والفروع الاجنبية للشركات الامريكية والتي تنقل معدات خط الانابيب الى الاتحاد السوفيتي كانت عرضة

هي ايضا للحظر على عمليات محدودة مع الشركات الامريكية. وقد ازداد غضب قادة اوروبا الغربية واعتبروا ان الولايات المتحدة تحاول تطبيق قانونها خارج الاراضي الامريكية وباثر رجعي. وبالمقابل فقد امر هؤلاء القادة شركاتهم بتنفيذ جميع عقودهم المبرمة مع الاتحاد السوفيتي. وقد استخدمت بريطانيا وفرنسا قانونا يقضي بتفوق السياسة الوطنية على القانون الاجنبي المطبق خارج اراضيه الاصلية.

وازداد التوتر بين اعضاء حلف «الناتو»، حيث اعلنت الولايات المتحدة في اب من نفس العام عن نيتها في فرض عقوبات على شركتين فرنسيتين وشركة هندسية بريطانية لاخلال هذه الشركات بالحظر المفروض على مبيعات هذه الشركات من المعدات الى الاتحاد السوفيتي، وفي تشرين اول تم فرض عقوبات مماثلة على اربعة شركات من المانيا الغربية والتي شحنت معدات استخدمت فيها الهندسة الامريكية من اجل استخدامها في خط الانابيب. وفي كل مرة تفرض فيها الولايات المتحدة عقوبات على شركات امريكية، كانت تواجه باحتجاجات غاضبة من حكومات اوروبا الغربية.

لقد اصبح تفاقم نزاع خط الانابيب هذا يهدد بتعاظم المشاكل الاخرى للحلفاء، والاكثر اهمية هو مرابطة صواريخ طويلة المدى في اوروبا الغربية، ونظرا لاتساع النزاع الاقتصادي ليشمل المشاكل العسكرية، فقد حاولت جميع الاطراف تجنب التدهور المتزايد في علاقات حلف «الناتو». وبدأت الولايات المتحدة عن طريق وزير خارجيتها جورج شولتز مواجهة علاقاتها الاقتصادية مع الكتلة الشرقية. وقد توصل الحلفاء لاتفاقيات تسوية. من خلال المشاورات الجماعية بين اعضاء حلف «الناتو» وقد وافق الاوروبيون على مراجعة اعم واشمل من قبل الحلفاء للمناطق الرئيسية في العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب، بما فيها تجارة المعدات الاستراتيجية والطاقة والتسهيلات المالية، والموافقة على مراقبة وضبط التسهيلات المالية للكتلة الشرقية، وعدم الدخول في عقود جديدة لشراء الغاز والنفط السوفيتي لحين انتهاء الدراسة المشتركة حول الموارد البديلة، وتوسيع قائمة القيود التجارية، ووافقت الولايات المتحدة من جانبها على رفع الحظر الذي فرضته على خط انابيب الغاز، وفي الثالث عشر من تشرين ثاني من عام ١٩٨٢، اعلن الرئيس الامريكي، ريغان عن انتهاء الحظر المفروض لان هذه الاتفاقيات تشكل قوة لقيود الصادرات المتحالفة. وبعد اتفاقية تشرين ثاني، بدأت الولايات المتحدة بالاعتراف بالقيود السياسية العصيبة المفروضة على قدرتها في فرض العقوبات.

واذا لم تتم الموافقة الجماعية على هذه العقوبات، فانه سيكون لها اثارا سلبية على علاقات الحلفاء. وبينت احدى الدراسات التي اجريت عام ١٩٨٣، بانه لم يكن هناك اية اثار حاسمة للعقوبات الاقتصادية على الاتحاد السوفيتي، ولكنها اظهرت فقط الخلافات بين اعضاء «الناتو».

وبدأت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٣، تنظر بحذر الى تحسين العلاقات السياسية مع الاتحاد السوفيتي. وان خلفاء بريجنيف كانوا يتوقعون الى اجراء مباحثات مع الولايات المتحدة، وحاولت ادارة الرئيس ريغان ان تزيل الانتقادات حول سياستها العسكرية داخليا وخارجيا باظهار رغبتها في اجراء مباحثات مع الاتحاد السوفيتي وخاصة مع قرب انتخابات ١٩٨٤ ولذلك فقد استؤنفت المباحثات بين الدولتين والتي الغيت بسبب الغزو الروسي لافغانستان. ووافق الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على جدول زمني لمباحثات تمهيدية تؤدي الى اجتماع قمة عام ١٩٨٤. وكجزء من هذه التحضيرات، كان من المفروض ان يجتمع وزير خارجية البلدين في ايلول من عام ١٩٨٣، من اجل مناقشة المسائل العامة بما فيها مفاوضات حول تسوية الحد من الصواريخ متوسطة المدى في اوروبا وكانت هذه المسألة مرتبطة بشكل كبير بالتهديد بنشر صواريخ كروز الامريكية في اوروبا. وكانت الجبهة الاقتصادية جزء من محاولات تحسين العلاقات بين البلدين، خاصة الحبوب وتم تجديد اتفاقية ١٩٧٥ والخاصة بالحبوب سنويا منذ توقفها في عام ١٩٨٠، وكان الانتاج الروسي الزراعي، اقل بكثير من اقل المستويات المطلوبة لاطعام الشعب، ورغبت الحكومة السوفيتية في التوصل الى عقد طويل الاجل يسمح بموجبه بزيادة حجم مشترواته من الحبوب من الولايات المتحدة.

ومن جانب اخر، فقد رغبت الولايات المتحدة في تأسيس سوق مستقرة للصادرات الزراعية الامريكية والتي انخفضت وبشكل شديد منذ عام ١٩٧٩ ولذلك فقد تم التوصل في تموز من عام ١٩٨٣ الى اتفاقية حول الحبوب بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة مدتها خمس سنوات والتي تعتبر اكبر اتفاقية بين البلدين في عهد الرئيس الامريكي ريغان. ووافق الطرفان بموجب شروط هذه الاتفاقية على زيادة حجم مشتروات الاتحاد السوفيتي من القمح عن اثني عشر مليون طن من القمح والذرة سنويا. وبعد شهر واحد حدث تدهور في العلاقات السوفيتية الامريكية، ففي الاول من سبتمبر عام ١٩٨٣، قامت المقاتلات السوفيتية بمهاجمة واسقاط طائرة الخطوط الجوية الكورية «رحلة رقم ٠٠٧» من نيويورك الى

سيؤل بعد ان دخلت المجال الجوي السوفيتي، وقد قتل جميع ركابها البالغ عددهم ٢٦٩ راكبا اضافة الى طاقم الطائرة. وقد ازداد الغضب الدولي على الاتحاد السوفيتي بعد حادث اسقاط الطائرة الذي وضع حدا للتحسن الذي طرأ على العلاقات عام ١٩٨٣، وانهارت مباحثات وزيرا خارجية البلدين، ثم الغاء خطط عقد مؤتمر القمة بين الزعيمين. واستمرت الولايات المتحدة بخططها الرامية الى نشر الصواريخ وفشلت مباحثات الحد من الاسلحة نهائيا عندما انسحب الاتحاد السوفيتي منها.

ومع ذلك فقد كانت ردة الفعل الاقتصادية لحادثة الطائرة معتدلة. وبقيادة الولايات المتحدة، فقد فرضت العديد من الدول عقوبات اقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي، منها منع الطيران الروسي «ايروفلوت» من استخدام المطارات الامريكية. وامر الرئيس الامريكي باغلاق مكاتب شركة الطيران الروسية «ايروفلوت» العاملة في الولايات المتحدة وتعليق التبادل التجاري والثقافي والعلمي بين البلدين. وقاوم البيت الابيض الضغوطات المطالبة بتعليق اتفاقية الحبوب واستخدام هذا العمل السياسي من اجل تعليق مباحثات الحد من الاسلحة.

واوحت ردة الفعل الاقتصادية بعد حادثة الطائرة الكورية، بالواقعية الجديدة حول مدى ماتحققه العقوبات الاقتصادية من الشرق ومدى الدمار الذي تسببه هذه العقوبات للغرب.

وفي العقد الثامن، تشكلت الرغبة لدى الغرب بالاتجار مع الشرق باعتبارات سياسية وادت نهاية عهد الانفراج الدولي الى هبوط حاد في تجارة الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي، وكانت اسباب هذا الانفراج هي:

١ ـــ غزو افغانستان
٢ ـــ الاحكام العرفية في بولندا
٣ ـــ اسقاط الطائرة الكورية

وكانت اتفاقية الحبوب هي الوحيدة الباقية بعد العقوبات التي فرضت في اعقاب غزو افغانستان، لان مسألة الحبوب كانت لاسباب سياسية داخلية في الولايات المتحدة. واذا طرأ تحسن على العلاقات الاستراتيجية السياسية للدولتين، فسوف يطرأ تحسن على العلاقات الاقتصادية ايضا. وبدأت الدولتين مباحثاتهما حول الاسلحة والتجارة. وكنتيجة للخلافات المتزايدة بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، اصبحت الخلافات السياسية بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين عاملا مهما وجديدا في العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب.

الخلاصة

يجدر الفول هنا بانه على خلاف النظامين السابقين اللذين تم بحثهما ، فانه يمكننا اعتبار النظام الاقتصادي الشرقي والغربي ، خارج نطاق الأزمات التنظيمية بالرغم من ان العقود الثلاثة الماضية لم تشهد تغيرات هامة في السياسات الدولية ، الا ان العلاقات الشرقية الغربية لم تواجه مشاكل تنظيمية او ناتجة عن النظام . وبالرغم من ان بعض الدول من الكتلة الشرقية قد تنضم لبعض المؤسسات الغربية (رمانيا والمجر في صندوق النقد الدولي ، وتشيوسلوفاكيا ، المجر ، بولندا ورومانيا كأعضاء في مؤتمر الجات) ، الا انه لايمكن ان يكون هناك اعادة توحيد للاقتصاد العالمي وانظمته الادارية . ومن المحتمل ان يتم تنازل المسائل بين الشرق والغرب على مستويات ثنائية وقد يستمر التفاعل بين الانظمة ، الا ان الفجوة ستبقى احد الميزات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب .

الخلاصة

نحو قيام نظام اقتصادي دولي جديد

لقد ركز هذا الكتاب على هدفين رئيسيين، احدهما تأثير السياسات على العلاقات الاقتصادية الدولية والاخر، الادارة السياسية للعلاقات الاقتصادية الدولية خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. ان تفحص العلاقات الاقتصادية الدولية منذ الحرب العالمية الثانية قد عكس الطرق العديدة التي شكلت بموجبها العوامل السياسية، النتائج الاقتصادية.

وكما رأينا سابقا فان النظام الامني لما بعد الحرب، كان له تأثيرا هاما على النظام الاقتصادي لما بعد الحرب. وقد قاد خلق نظام الامن الدبلوماسي الثنائي، الى انفصال الانظمة الاقتصادية في الشرق والغرب، وادى فقدان النظام الثنائي من خلال الانفراج الدولي، الى تقوية السيطرة الاقتصادية في الشرق والغرب داخل الكتلة الاقتصادية لكل جهة. ولقد رأينا اثر صنع السياسة الداخلية على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى سبيل المثال، فقد تعرقلت الادارة التجارية بسبب تحريك وتدخل المجموعات المتعددة ذات المصالح في صنع السياسة الوطنية، وان خطة مارشال وبرامج المساعدات الاخرى يمكن اعتبارها سياسات امنية اضافة الى كونها برامج اقتصادية. واخيرا والاكثر اهمية هو ان العلاقات الاقتصادية الدولية قد اعتبرت عملية سياسية من اجل التفاعل الذي يحاول بموجبه الممثلون الرسميون وغير الرسميين ادارة الصراع او التعاون من اجل تحقيق الاهداف المشتركة. وان ادارة الاعتماد المتبادل والبحث عن نهاية للتبعية وخلق استقلال الشرق والغرب كانت من اهم عناصر عملية التفاعل السياسي الذي بحث بموجبها الممثلون عن الاسواق والموارد والقوة والعديد من الاهداف الاخرى.

ان استعراضنا للادارة السياسية الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، قد اظهر نظام الرقابة السياسية الذي اقيم بعد الحرب، واسباب انهيار نظام مابعد الحرب والعوامل المؤثرة على مستقبل ادارة العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذه الخلاصة موجهة بشكل خاص لموضوع مستقبل النظام الاقتصادي العالمي وكل فصل من فصول هذا الكتاب، قدم بعض الخلاصات حول مستقبل الادارة في مجالات متعددة، مثل النقد، التجارة، الاستثمار، ومثل الشرق والغرب والشمال والجنوب.

ويبدو من المناسب ان ننظر الى مستقبل النظام بشكل عام وان نقترح بعض الاجابات لبعض الاسئلة حول ما اذا كان بالامكان ان نطور نماذج جديدة للادارة السياسية والتي تكون بمقدورها التعامل مع مشاكل وقتنا هذا.

الشروط الاساسية للادارة

ان النظام الدولي الاقتصادي الجديد سيكون مبنيا على حالات سياسية مختلفة من الاسس السياسية لنظام «برايتون وود» مثل تمركز القوة في عدد قليل من الدول ووجود قوة مسيطرة تستطيع وترغب في استلام دور القيادة. وسيبقى نظام المستقبل معتمدا على الادارة السياسية لدول ذات قوة كبيرة واسواق متطورة. وستبقى اقتصاديات الاسواق المنظورة، خاصة الدول الخمس الكبرى، ستبقى من العوامل السياسية الهامة في هذا النظام. وسيؤكد حجم وحيوية اقتصاديات تلك الدول، على استمرار تمتعها بدور القيادة.

يجب ان تتوسع مجموعة الادارة في عديد من الحالات وفي العديد من المناطق واذا ماأريد لمستقبل الادارة ان يكون فعالا، عليه ان يأخذ في الحسبان مراكز القوى الجديدة. واحد هذه المراكز، الدول المصدرة للنفط. ان على الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» ان تتفاعل في ادارة النظام النقدي الدولي سيما وان (تمكنت من تجميع قوة نقدية) خاصة المملكة العربية السعودية. وقد بدأ بالفعل هذا التفاعل خاصة مع تزايد الدور الفعال لهذه الدول في صندوق النقد الدولي وقبولهم الظاهري لمعايير استقرار السلوك.

وايضا ظهرت قوى جديدة في مجال التجارة والاستثمارات الخارجية، وعلى الدول النامية التي وصلت الى مرحلة الانطلاق والتي وصلت اقتصادياتها الى درجة قريبة من مركز التطور اكثر من باقي دول العالم الثالث، عليها ايضا ان تلعب دورا اكبر في الادارة العالمية. وان بعض الدول مثل البرازيل، المكسيك، كوريا الجنوبية وتايوان التي لها تجارة ذات اهمية عالية للدول المتقدمة، والتي لها كميات ضخمة من الاستثمارات الاجنبية، ستكون في وضع يمكنها من طلب واستلام مركزا هاما في الادارة الجديدة. وسيكون صوت هذه الدول مسموعا الى ابعد الحدود في المفاوضات التجارية والمناقشات الدولية الخاصة بتنظيم التعاون الدولي. والدول النامية حديثا سوف تطور علاقات تعاونية او قد تنضم الى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي الوقت الذي ستتدخل فيه بعض الدول النامية الى حد بعيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية، فان الدور الذي ستلعبه الدول الاخرى في العالم الثالث في مجال الادارة الاقتصادية الدولية، قد لا تتغير. وان الدول الاقل تقدما في العالم والتي تشكل العالم الرابع الذي امله الوحيد ليس في الوصول الى صنع القرار، لكن في قدرة اكبر لاجبار الدول العظمى على سماع طلباتهم وان تدرك هذه الدول انه من مصلحتها ان تسمع مطالبها واستجابتها. لكن ضعف الجنوب وازدياد التفرقة بين دوله، يعتبران من اهم العقبات امام قدرة العالم الرابع في وضع مطالبه العادلة على جدول اعمال الاجتماعات الدولية. واخيرا فان الدول الشرقية ستبقى تلعب دورا صغيرا، وبسبب بقاء تفاعلها المستقبلي مع اقتصاديات السوق محدودا، فلن يكون هناك ضرورة لتغيرات ادارية. في الوقت الذي ستشترك فيه بعض الدول الشرقية في النظام الاقتصادي الغربي، الا ان دورها سيكون صغيرا.

وعلى مستوى المسائل بين الشرق والغرب، فان الاتفاقيات الثنائية او الهيئات الجماعية المنفصلة ستقوم بادارة هذه العلاقات. وسيبقى ضمن مركز القوى مجموعة من المصالح المشتركة المعترف بها. وبالرغم من النزاعات التي ظهرت نتيجة للتغيرات الاقتصادية وخاصة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، فان اقتصاديات الاسواق المتطورة سوف تستمر في دعمها لاقتصاد دولي رأسمالي تحرري.

ان تجربة مابعد الحرب، اكدت على ايمانهم في الحاجة الى التعاون من اجل تحقيق نظام اقتصادي مستقر ومزدهر. ان استمرار الهدف المشترك في التعاون، قد ظهر من خلال سلوك الدول المتقدمة خلال ازمات العقدين السابع والثامن، وتم اثبات الكبح والتقييد من خلال ازمات النقد والبترول، ومن خلال القدرة على المبادرة بالمفاوضات لاصلاح ماتبقى من الاتفاق الجماعي.

ان السياسات النقدية المحافظة لدول النفط على سبيل المثال، والسياسات الايجابية للاخرين نحو الاستثمارات الاجنبية ستكون من علامات الوعي والاتفاق الجماعي. وبالرغم من ذلك، يبدو بالتأكيد ان الدول الفنية حديثا ستكون اكثر تفهما للبرامج الخاصة بالتخطيط الاقتصادي، او الاداري على مستوى دولي، وانه من المحتمل ان تطالب هذه الدول من اجل تحقيق هدف اخر وهو العدل الدولي.

وبالرغم من ازدياد الفروقات بين الدول الاكثر تقدما والدول الجنوبية الاقل تقدما، فقد اظهرت الدول النامية في الجنوب تضامنا كبيرا مع الدول الاخرى في العالم الثالث في الضغط من اجل تطبيق نموذجهم الخاص بنظام اقتصادي دولي جديد.

وبالرغم من هدف العدل الدولي لم ترفضه الدول الصناعية، ولم يظهر على انه هدف رئيسي للادارة الاقتصادية الدولية او مسؤولية اقتصاديات الاسواق المتطورة، بالرغم من ذلك كله، فقد استطاعت دول الجنوب من وضع العدل الدولي على جدول اعمال الادارة الاقتصادية الدولية، وتكوين الاستعداد لدى الاقتصاديات المتطورة من اجل تبني برامج التطوير، الا ان الشمال لايرغب في تغيير النظام القائم بشكل علني. وقد تساءل بعض النقاد من الدول الشمالية عن العدالة، كما هي مطلوبة حاليا من قبل الدول النامية، هي مطلب شرعي. وقد اكد البعض الاخر على ان اعادة التوزيع كما هي متبعة الان سوف تقيد فقط طبقة معينة من الشعب في الدول النامية وليس الطبقة الاكثر فقرا في الدول الفقيرة. ويبدو انه بدون اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية داخل الدول النامية، فان المحاولات الدولية لاعادة التوزيع والتطور ستكون بلا فائدة. ومن المحتمل ان يستمر النزاع حول اعادة التوزيع ليأخذ شكلا سياسيا في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

واخيرا فان النظام الاقتصادي الدولي الجديد، سيكون نظاما للادارة الجماعية. وكانت ادارة النزاعات والتعاون في السنوات الماضية، يتم ادارتها من قبل دولة قائدة بمفردها في القرن التاسع عشر، كانت بريطانيا تمثل الدولة القائدة. وفي سنوات مابعد الحرب اصبحت الولايات المتحدة هي الدولة القائدة. ان التوزيع العادل للقوى داخل الدول المركزية مستقبلا، سيتطلب مشاركة فعالة من العديد من الدول.

ان الادارة الجماعية شيء صعب وقد اثبت على مدى التاريخ ان الاتفاق بين الدول ذات السيادة في غياب الحكومة، صعب التحقيق، وانه هدف لايمكن الوصول اليه. وان هناك العديد من العوامل التي تقوى من امكانية النجاح في الادارة الاقتصادية الدولية. ان الاتفاق الجماعي الاساسي بين الدول العظمى سيكون احد العوامل الهامة. والعامل الاخر، تجربة التعاون منذ الحرب العالمية الثانية. وسوف تسهل عملية الادارة الجماعية بالعديد من الطرق الرسمية وغير الرسمية الخاصة باتخاذ القرارات الجماعية التي تم تطويرها على مدى الثلاثة عقود الماضية. وقد ظهرت تقنيات للتعاون معقدة نسبيا في فترة مابعد الحرب ونمت ايضا تجربة استخدام هذه التقنيات بشكل كبير.

وحتى في النظام الجماعي فان القيادة ستكون شيئا مهما، وان الهيئات القائمة حاليا ليست على درجة من الكفاءة تستطيع من خلالها ادارة النظام بمفردها. والاغلب ان هذه القيادة ستأتي من الولايات المتحدة.

ولحين ان تشكل المجموع الاقتصادية الاوروبية وحده سياسية، فان الولايات المتحدة ستبقى الدولة الاكثر اهمية في الاقتصاد الدولي. وبالرغم من ان الولايات المتحدة لا تستطيع ادارة النظام بمفردها، الا ان الادارة والاصلاح لايمكن تحقيقهما بدون الولايات المتحدة. وسيكون للمبادرات والدعم الامريكيين للنظام الجماعي ضرورة لنجاح هذا النظام.

مشاكـــل الادارة

ان نظام الادارة الجديد سيواجه مشاكل متعددة، والعديد منها تم تغطيته في هذا الكتاب، مثل الاصلاح التجاري والاصلاح النقدي والرقابة المناسبة للاستثمارات الاجنبية والتطور الاقتصادي ويجب التركيز على الكثير منها هنا ايضا:

اولا: ان هناك العديد من المسائل على جدول اعمال الادارة الدولية اكثر من ذي قبل. وان الاعتماد المتبادل والرغبة في انهاء التبعية مارسا ضغوطا كبيرة على رقابة النظام السياسي.

ثانيا: وبسبب الاعتماد الدولي المتبادل والتبعية، فان الحل للعديد من المسائل الموجودة على جدول الاعمال تتطلب تخلي الدول عن الرقابة الوطنية في سبيل الادارة الدولية، ومع ذلك فان الحاجة الى التخلي عن الادارة الوطنية، جاءت في الوقت الذي تبحث فيه الدول عن زيادة الرقابة على اقتصادياتها الوطنية، ومع ذلك فان الصراع بين الرقابتين الدولية والوطنية سيستمر لفترة طويلة.

ان سرعة التغيير سوف تؤدي الى تفاقم هذه المشاكل وان سرعة التغيير وعدم القدرة على التنبؤ بها يتطلبان تقنيات ادارية اكثر ليونة واكثر تفهما.

ان تعددية المشاكل وتعقيداتها وسرعتها وعدم التنبؤ بالتغيير، يعطي المراقبين وصانعي القرار مؤقتا وقتاً قصيرا لتحليل وفهم الحلول المناسبة والوصول الى اتفاقية سياسية لهذه الحلول. ان الظهور المتزامن للتضخم والركود الاقتصادي وطبيعة التطور الاقتصادي واثر السياسات الوطنية على النشاط الاقتصادي في الدول الاخرى، والتي لم تفهم جميعها بشكل كاف لكن جميعها يجب ان تواجه الان اذا ما اردنا ان نسيطر على المستقبل باي شكل.

اقامة النظام
الاقتصادي الدولي الجديد

بسبب البنية السياسية وطبيعة الهدف، ستكون عمليات الاصلاح الاقتصادي الدولي تدريجية وتطورية، وسينتج الاصلاح من المفاوضات الدولية مثل المفاوضات التجارية الدولية وسوف ينتج الاصلاح ايضا من تطوير مفاوضات الهيئات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجات. وينجح الاصلاح من خلال القانون المشترك واقامة القوانين والاجراءات من خلال التجربة والخطأ والاستجابات المتعلقة بهذه المشاكل. وسوف تتطور الادارة الدولية النقدية من خلال المشاورات بين مصرفي البنوك المركزية ووزراء المالية، ولن تأتي الاصلاحات من خلال اتفاقية دولية ولكن ايضا من خلال ازمات متفرقة. وكانت الازمة النقدية التي مرت خلال العقدين السادس والسابع وليس الاتفاقية الدولية، هي التي ادت الى ظهور نظام تعويم اسعار الصرف.

وفي ظل غياب القوانين المتفق عليها والنظم والعمليات، فان مثل هذه الاضطرابات قد يتضاعف. وفي بعض الحالات قد يتم اصطناع الازمات بشكل مقصود وقد اتبعت بعض الدول النامية في العالم بعض الطرق لخلق هذه الازمات مثل الارجنتين.

ان نتيجة عمليات الاصلاح هذه، لن تؤدي الى نظام اقتصادي دولي شامل ولن تستطيع الاسس السياسية الضعيفة والمشاكل كثيرة التعقيد ان تؤدي الى شيء يقود الى ادارة اقتصادية فعالة وفي بعض المناطق كانت الادارة فعالة نسبيا. وسوف يتم ادارة مسائل الاعتماد المتبادل بسبب كونها على مستوى كبير من الاهمية لاقتصاديات الاسواق المتطورة، وقد تم احراز تقدم ملحوظ في ادارة اسعار الصرف وقوانين القيود الغير خاضعة للتعرفة وقوانين السلوك للشركات متعددة الجنسيات. ويمكن ايجاد الحلول ايضا لمسائل العلاقات بين الشرق والغرب وذلك لان التفاعل سيكون محدودا والتقدم في تنظيم التفاعل بين الشرق والغرب، سيكون ممكنا. وهناك احتمال لخفض قيود التعرفة الامريكية مع ازدياد دلائل تحسن سلوك تجارة الدولة في الاسواق العالمية. ولكن لايوجد احتمال على التقدم في العدالة الدولية وفي اغلب الحالات، فشلت محاولات الدول الاقل تقدما لتحدي قوة وسلطة الدول المتقدمة

وتثبت الشواهد ان الضعف السياسي سيستمر في ازعاج دول الجنوب في المستقبل. وسيتم تقديم بعض التغيرات من قبل دول الاسواق المتقدمة مثل اتفاقيات السلع في بعض المنتجات الصينية.

وقد تستفيد دول العالم الثالث بطريق غير مباشر من انظمة الادارة المبتكرة من دول الشمال لغايات النقد والتجارة والشركات المتعددة الجنسيات. ولايوجد هناك اعادة توزيع بشكل كبير، لكن كنتيجة، فان العديد من الدول النامية ستبتعد عن الاعتماد على دول الشمال الى الاعتماد على النفس. وان المواجهة بين الذين يملكون والذين لا يملكون ستستمر كعنصر في العلاقات الاقتصادية الدولية.

واخيرا، فليس من غير المقصود اقامة نظام اقتصادي دولي. وبالرغم من ان الدول العظمى قد اظهرت مستوى عال من التعاون، الا انه لا يوجد تأكيد باستمرارية ونجاح التعاون. ان عمليات تطوير الاصلاح غير مستقرة في كثير من الحالات لاعتمادها على تحفظات مشتركة وعلى التعاون مع القوى العظمى لحين تحقيق الاصلاح. وبدون القوانين المتفق عليها والهيئات والترتيبات، فان هناك احتمال لحدوث هزة اقتصادية كبيرة تودي بالتعاون وتؤدي الى صراع اقتصادي، كما حدث في الثلاثينات.

وبالرغم من كل ذلك فقد تبين من تجربة مابعد الحرب ان الادارة والقدرة على ايجاد الحلول المشتركة لاتزال ظاهرة وان التعاون بين الدول العظمى سيستمر.



0 – 312 – 62706 – 8